تاريخ الحكومات اللبنانية

١٩٢٦ - ١٩٩٦

التأليف - الثقة - الاستقالة

الرائد

ماجد ماجد

تاريخ الحكومات اللبنانية
١٩٢٦ - ١٩٩٦

التأليف - الثقة - الاستقالة

الرائد
ماجد ماجد

الطبعة الأولى ١٩٩٧

الإهداء

إلى الذين لا تزال نفوسهم بريئة من دنس الطائفية والمناطقية والمذهبية...

إلى كل مؤمن بلبنان العدالة والكرامة الإنسانية هذا الكتاب

ماجد

المقدمة

من الحقائق المسلم بها أن التوثيق عملية مهمة لا غنى عنها في الدولة الحديثة، ويؤكد علماء الاجتماع أن هذه العملية مرآة للمجتمع، فبقدر ما تسبر غور هذه المرآة بقدر ما يشكل ذلك حافزاً للإصلاح وتقويماً للإعوجاج. وانطلاقاً من هذه الأهمية تكونت في ذهني فكرة ملحة بضرورة نشر كتب أدون فيها الوقائع والمعلومات التي يحتاجها الباحثون والدارسون في تاريخنا الحديث والطامحون إلى نظام سياسي أمثل يصلح لأجيالنا على مشارف القرن الواحد والعشرين.

على أني لم أترك هذه الفكرة مجرد حلم أتوق إليه، بل سعيت إلى تجسيدها فتحقق الحلم في عملين أعتز بهما: الأول كتاب «الانتخابات النيابية (١٨٦١ ــ ١٩٩٢)، القوانين والنتائج» والذي اعتبره دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري «واحداً من مراجع الحياة النيابية في هذا الوطن» والثاني «محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته» متعاوناً في إعداده مع الصديق العزيز الأستاذ أحمد زين والثالث هذا الكتاب الذي أضعه بين يديك أيها القارىء العزيز آملاً حسن الاستفادة منه عن طريق المراجعة والتحليل والاستثمار.

وهذا الكتاب يسلّط الضوء على تاريخ تأليف واستقالة الحكومات اللبنانية التي صدرت مراسيم تشكيلها منذ نشوء الكيان اللبناني عقب صدور الدستور اللبناني في ٢٣/ ٥/ ١٩٢٦ وتشكيل حكومة أوغست باشا أديب في ٣١/ ٥/ ١٩٢٦ وحتى حكومة الرئيس رفيق الحريري الثالثة الحالية التي صدرت مراسيم تشكيلها في ٧/ ١١/ ١٩٩٦، هذه الحكومات التي اجتمعت فيها كل نماذج الحكومات المعروفة في العالم حيث تشكل بعضها ولم يحكم وبعضها حكم من دون ثقة المجلس النيابي خلافاً لأحكام الدستور.

بعضها كان فضفاض العدد وبعضها تقلص حجمه إلى حدود أصابع اليد الواحدة. بعضها حكم طويلاً وبعضها لأيام معدودة. بعضها كان بكامل الأعضاء من خارج المجلس النيابي، وبعضها من داخل المجلس وبعضها من هنا ومن هناك. بعضها نال الثقة بالإجماع وبعضها نال الثقة «ع المنخار». فمن هي الحكومة اللبنانية التي يحتمل جسدها ارتداء كل «موض» أزياء الحكومات في العالم؟.

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من التمييز بين ثلاث مراحل مرّ بها تأليف الحكومات وهي :

أولاً : مرحلة الانتداب، عقب صدور الدستور اللبناني (١٩٢٦ـ ١٩٤٣) وهي المعروفة بالجمهورية الأولى والتي كان يعلق فيها الدستور ويحلّ المجلس النيابي وتقال الحكومات بقرار أو بإرادة المفوض السامي الفرنسي.

ثانياً: مرحلة الاستقلال والتي سبقت إقرار وثيقة الوفاق الوطني (١٩٤٣ ـ ١٩٨٩)، وهي المعروفة بالجمهورية الثانية، والتي كان رئيس الجمهورية فيها «يوظف» رؤساء الحكومة والوزراء[1] وفقاً لأحكام المادة ٥٣ ـ دستور ـ «يعيّن الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم . . .»

ثالثاً: مرحلة ما بعد الطائف والتي يصح أن نطلق عليها الجمهورية الثالثة، حيث تعدلت المادة ٥٣ المذكورة آنفاً لتشمل ١٢ بنداً تحدد معظم مهام رئيس الجمهورية وفيها: «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها (البند ٢). وأصبحت مراسيم تشكيل الحكومة تصدر بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (البند ٤).

أما إقالة الوزراء فأصبحت منوطة بمجلس الوزراء مجتمعاً وخاضعة لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ ـ دستور ـ التي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

أما اعتبار الحكومة مستقيلة فتحددت حصراً في ست حالات نصت عليها المادة ٦٩ ـ دستور ـ وهي:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ ـ عند بدء ولاية مجلس النواب.

و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه.

أما المنهجية التي اتبعتها في هذا الكتاب فهي تعتمد على ترتيب الحكومات المتعاقبة حسب التسلسل الزمني وإعطاء أرقام متتالية من واحد إلى واحد وثمانين ضمن الحقبات التاريخية الثلاث التي سبق أن أشرنا إليها.

(١) إشكالات دستورية، الجزء الأول، تأليف أحمد زين ص ٢٦٦.

وبالنسبة إلى كل حكومة فقد أوردت المحطات البارزة في كل منها على النحو الآتي:

ـ رقم الوزارة ورئيسها مع الإشارة إلى عدد المرات التي ترأس فيها الوزارة ويلي ذلك الولاية الزمنية لهذه الحكومة وأسماء أعضائها حسب مرسوم صدورها، وانتمائهم الطائفي والمناطقي.

ـ الإشارة إلى نوع الحكومة المشكّلة إذا كانت برلمانية أو اكسترا برلمانية أو مختلطة.

ـ تاريخ مثول هذه الحكومة أمام المجلس النيابي وما رافق ذلك حتى نيل هذه الحكومة ثقة المجلس تأييداً أو معارضة أو امتناعاً أو تغيباً.

ـ الإشارة إلى الحكومة التي حلّ مجلس النواب القائم خلال توليها الحكم أو تلك التي أشرفت على إجراء انتخابات نيابية عامة كذلك في حال انتخاب رئيس جديد للجمهورية أو تجديد أو تمديد ولايته.

ـ تاريخ تقديم استقالة وزير أو إقالته إذا ما وجد ذلك مع ذكر رقم وتاريخ مرسوم قبول الاستقالة أو الإقالة والتعديل اللاحق للحكومة أو للحقائب، أو بيان رفض الاستقالة أو العودة عنها. كذلك أوردت نص كتاب الاستقالة وظروفها وملابساتها من خلال المصادر المتوفرة لدي حيث أشرت إلى ذلك في هامش خاص إلا إذا كان لهذه الاستقالة أسباب أخرى لا أملك معطياتها أو مصادرها، فاترك لغيري من الباحثين سبر أغوارها والغوص فيها.

أما الملاحق والجداول المرفقة فقد تضمنت:

ـ ملحقاً أول يتضمن فهرساً هجائياً للوزراء مع أرقام الحكومات التي اشتركوا فيها.

ـ ملحقاً ثانياً يتضمن أسماء رؤساء الحكومات السبع والعشرين مع عدد الحكومات التي شكلوها ورقمها المتسلسل ومجموع الأيام في الحكم لكل حكومة أو أكثر إذا وجد ذلك واتبع ذلك بجدول يتضمن التوزيع المهني لرؤساء الحكومات.

ـ ملحقاً ثالثاً يتضمن أسماء نواب رؤساء مجلس الوزراء ورقم الحكومة والفترة الزمنية التي قضاها هؤلاء في هذه الحكومات.

ـ ملحقاً رابعاً بوزراء الدولة ورقم الحكومة التي اشتركوا فيها.

ـ جدولاً خاصاً بنوع الحكومات: برلمانية، اكسترابرلمانية ـ مختلطة . . .

ـ جدولاً خاصاً بحجم الحكومات رباعية، سداسية، عشرية . . . ثلاثينية.

ـ جدولاً خاصاً بتوزيع الحقائب الوزارية على الطوائف.

ـ جدولاً خاصاً بتوزيع الحقائب الوزارية على المناطق.

على أنني لم استنبط أحكاماً وخلاصات لما قمت بإعداده وتوثيقه، بل تركت للقارىء العزيز التأمل فيها وتقويمها لعله يدرك الغاية الأساسية التي سعيت إليها، ولا ادّعي أنني استوفيت كل ما هو مطلوب فالكمال يبقى غاية المرام، إذ قد يعتور المحتوى نقص أو خطأ غير مقصود، آملاً تجنبه في طبعات لاحقة آخذاً في الاعتبار ملاحظات المخلصين والأصدقاء التواقين إلى وضع الحقائق في نصابها ليكون في النهاية مرجع ثقة لكل الباحثين والدارسين ومعيناً لجيل يرنو إلى وطن تسوده العدالة والمساواة.

وأخيراً فإن كان من كلمة أقولها في هذه المناسبة فهي توجيه الشكر والتحية والتقدير لكل من قدم لي نصيحة أو معلومة أو وثيقة لإنجاز هذا العمل.... والله الموفق والمستعان.

الرائد ماجد خليـــل مـاجد
بيروت في ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧

الجمهورية الأولى

١٩٢٦ ـ ١٩٤٣

الحكومات خلال ولاية الرئيس شارل دباس

من ٢٦/٥/١٩٢٦ إلى ١/١/١٩٣٤

خلال ولاية الرئيس شارل دباس الدستورية إلى حين تعليق العمل بالدستور في ٩/٥/١٩٣٢، تشكلت سبع حكومات، تعاون فيها مع أربعة رؤساء حكومة على النحو التالي:

أوغست باشا أديب : حكومتان

بشارة خليل الخوري : ثلاث حكومات

حبيب باشا السعد : حكومة واحدة.

اميل اده : حكومة واحدة.

الوزارة الأولى

تشكيل حكومة السيد أوغست باشا أديب الأولى[1]

من ٣١/٥/٢٦ إلى ٥/٥/٢٧

أوغست باشا أديب (ماروني ــ جبل لبنان) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
نجيب قباني (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعدلية
بشارة خليل الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية
يوسف افتيموس (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة
نجيب اميوني (ر. أرثوذكس ــ الجنوب) .... وزيراً للمعارف العامة
علي نصرت الأسعد (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للزراعة
الدكتور سليم تلحوق (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام

- جميع أعضاء هذه الحكومة من خارج أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.
- القي البيان الوزاري في جلسة ١٤/٦/١٩٢٦ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٦ وامتناع واحد وغياب ٣.
- بتاريخ ١١/١١/١٩٢٦ سافر رئيس الحكومة إلى باريس للنظر في تسديد الديون العمومية العثمانية فعين الوزير بشارة الخوري رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية بالوكالة.
- بتاريخ ٢٩/٤/١٩٢٧ وقع ١٢ عضواً من مجلس الشيوخ عريضة بحجب الثقة عن الحكومة وحددت الجلسة في الثالث من أيار ١٩٢٧. وقبل الجلسة بيوم واحد قدمت الحكومة استقالتها إلى رئيس الجمهورية الذي كلف الشيخ محمد الجسر رئيس مجلس الشيوخ تشكيل الحكومة الجديدة، وبعد يومين اعتذر الشيخ الجسر عن التكليف، فكُلِّف الشيخ بشارة الخوري بدلاً منه.

استقالة الحكومة:

«اجتمعت الحكومة بعد ظهر أمس (الاثنين)[2]، ووضعت عريضة استقالتها وقدمتها إلى رئاسة الجمهورية، ثم وردت برقية من أوغست باشا (الموجود في باريس) يوافق الوزارة على الاستقالة؛ وهذا نص البلاغ الرسمي الذي نشر في صدد هذا الأمر: تلقت الحكومة الآن الساعة

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٤ و ٥، الجريدة الرسمية للعام ١٩٢٦، العدد ١٩٧٩، ص ٢ و ٣.
(٢) «لسان الحال». العدد ١٠٠٢٢ ــ الثلاثاء ٣/٥/٢٧ ــ ص ــ ٤ ــ.

الخامسة والنصف برقية جوابية من حضرة أوغست باشا أديب تفيد أنه يوافق زملاءه على تقديم استقالة الوزارة. وبناء عليه تقدم كل من الوزراء إلى حضرة رئيس الجمهورية بكتاب هذا نصه:

لي الشرف أن أعرض لفخامتكم أنه وصلني بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٢٧ من رئاسة مجلس الشيوخ كتاب في طيه نص القرار الذي وضعه اثنا عشر شيخاً ومآله أنهم سيطرحون مسألة الثقة بجلسة يوم غد ٣ آيار (اليوم)، ولما كان يستفاد من تلاوة هذا القرار أن الخلاف الذي أشير إليه لا يمكن حله بمجرد المناقشة وتبادل الآراء في الجلسة الرسمية، ولما كان من أخص الواجبات أن يسهل على رئيس الجمهورية حل هذا الخلاف، ومع اعتقادي أنني قمت بمهام المصلحة في ظروف صعبة بما تقتضيه الأحوال وفروض الأمانة والاخلاص للوطن: جئت بكتابي هذا راجياً من مقامكم قبول إقالتي (استقالتي) من منصب الوزارة».

تصريح رئيس الوزارة المستقيلة:

روت الصحف الفرنسوية، أن الوزارة اللبنانية قد استقالت لعدم حصولها على أغلبية الأصوات في مجلس الشيوخ، فقصدت إلى أوغست باشا أديب رئيس الوزارة اللبنانية الموجود الآن في باريس للبحث في المسائل الخاصة بتصفية الديون العثمانية فأبدى لي التصريحات التالية: «إن الخبر الذي نشرته الصحف الفرنسوية لا يطابق الحقيقة كل المطابقة. فالوزارة لم تنل أقلية الأصوات في اقتراع في مجلس الشيوخ، بل انها استقالت قبل أن يجري اقتراع في المجلس، إذ رأت أن كرامتها لا تسمح لها بالبقاء في منصبها في الأحوال الحاضرة. فقد كان مجلس الشيوخ قد هيأ مشروعاً لاصلاحات إدارية ومالية تعدل سياسة الحكومة تعديلاً تاماً، ولما كان له حق التشريع، فقد طلب إلى الحكومة أن تقدَّم قبل أول أيار مشروع قانون بالإصلاحات على المبادىء التي أشار بها. ورأت الوزارة أن المدة المعينة قصيرة جداً، لا تكفي لدرس مشروع كهذا وإعداده، ومع ذلك بذلت الجهد حتى وضعت مشروعاً للاصلاحات الإدارية والمالية رأى المجلس أنه لا ينطبق على رغائبه كل الانطباق، فأنذر الحكومة بأنه سيقترع على قرار بعدم الثقة لأن دستورنا يجيز إصدار قرار بعدم الثقة من دون أن تطرح الوزارة نفسها في المجلس، مسألة الثقة خلافاً للحالة في فرنسا، فإذا وافق المجلس على هذا القرار اضطرت الوزارة إلى الاستغناء، وبالنظر إلى ذلك رأت الوزارة أن تستقيل دون أن تنتظر قرار المجلس»(١).

موقف مجلسي الشيوخ والنواب:

اتخذ مجلس الشيوخ بأكثريته قراراً بعدم التعاون مع كل وزارة يزيد عددها عن الثلاثة، كما أعلنت أكثرية أعضاء مجلس النواب عن رغبتها بتشكيل وزارة سباعية. وقد أشار الشيخ بشارة الخوري في مذكراته إلى هذا التناقض فقال: «قابلت رئيس الجمهورية واستشرته فيما يجب عمله

(١) «جريدة الأهرام» المصرية ـ الثلاثاء ٣/ ٥/ ٢٧ ـ من مراسلها في باريس.

أمام ذلك التناقض فأشار علي بأن أبرق لأديب باشا عارضاً عليه المسألة ومنتظراً تعليماته لأتقيد بها، فكتبت البرقية بموافقة الرئيس وانتظرنا الرد، وإذا بأديب باشا يقول بتقديم استقالة الوزارة، فرفعت الاستقالة إلى رئيس الجمهورية وقبلها»(١).

الوزارة الثانية

تشكيل حكومة الشيخ بشارة الخوري الأولى(٢)

من ٥/٥/١٩٢٧ إلى ٥/١/١٩٢٨

بشارة الخوري (ماروني ـ جبل لبنان) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمعارف العامة
شكري قرداحي (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية
جورج ثابت (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للداخلية
الأمير خالد شهاب (سني ـ الجنوب) .... وزيراً للمالية
أحمد الحسيني (شيعي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة
سليم تلحوق (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام
الياس فياض (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للزراعة

- ثلاثة وزراء من هذه الحكومة من خارج أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب هم: قرداحي، تلحوق، وفياض.
- أُلقي البيان الوزاري في جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب في ١٢/ ٥/ ١٩٢٧ ونالت الثقة بالإجماع في جلسة ١٤/ ٥/ ١٩٢٧.
- قدم رئيس الحكومة استقالة حكومته في ٥/ ١/ ١٩٢٨.

كتاب استقالة رئيس الحكومة(٣):

من رئيس مجلس الوزراء إلى فخامة رئيس الجمهورية:

لا يخفى فخامتكم أنه بعد دفاع الوزارة عن موقفها وعن أعمالها في جلسة ٢٨ كانون الأول ١٩٢٧، لم يجتمع في المجلس النيابي العدد الدستوري وقت الاقتراع على الثقة في الجلسة المذكورة، ولا في الجلستين التاليتين، فلم يحصل إذاً اقتراع ولم تشأ الوزارة أن تطرح هي الثقة

(١) «حقائق لبنانية» بشارة خليل الخوري ـ ج ١ ـ منشورات أوراق لبنانية ١٩٦٠؛ وقد اتهم الشيخ بشارة بطعن أديب باشا في ظهره، وبأنه اغتنم فرصة غيابه ليحل محله.
(٢) بموجب المرسومين ١٥٦٠ و ١٥٦١، الجريدة الرسمية للعام ١٩٢٧، العدد ٢٠٧٦، ص ٧.
(٣) لسان الحال العدد ١٠٢٠١ ـ الجمعة ٦/ ١/ ٢٨ ـ ص ٤.

لأنها لم تر اختلافاً على نظرية أو مشروع أساسي بينها وبين المجلس. غير أنه رغماً عن عدم إمكان نزع الثقة من الوزارة بالصورة الدستورية، فالوزارة تعتبر أنها غير حاصلة الآن على أكثرية كافية في المجلس تمكنها من الحصول على تصديق المشاريع الهامة التي ستكون موضوع عمل الدورة الاستثنائية القريبة الانعقاد. لذلك ومع اعتقادنا أننا قمنا بالواجب خير قيام ودافعنا عن موقفنا الدفاع اللائق فإننا حرصاً على تسهيل سير أعمال الحكومة رأينا بالإجماع ضرورة تقديم استقالتنا لفخامتكم شاكرين ما لقيناه من لدنكم أثناء تولينا المنصب وتفضلوا يا حضرة الرئيس قبول فائق احترامنا.

بيروت في ٥ كانون الثاني ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء بشارة خليل الخوري

ملاحظة: لم يكتمل النصاب في المجلس النيابي في جلسات ٢٨ و٣٠ و٣١ كانون الأول ١٩٢٨، وهي التي كانت مخصصة للاقتراع على الثقة بالحكومة.

الوزارة الثالثة

تشكيل حكومة الشيخ بشارة الخوري الثانية[1]

من ١٩٢٨/١/٥ إلى ١٩٢٨/٨/١٠

بشارة الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والمعارف العامة.
أيوب ثابت (بروتستانت ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام.
حسين الأحدب (سني ــ الشمال) .... وزيراً للمالية والأشغال العامة والزراعة.

- الوزير الأحدب من خارج أعضاء المجلس النيابي وقد كان في حينه محافظاً لمدينة بيروت
- ألقي البيان الوزاري في جلسة ١٩٢٨/١/١٨ في المجلس النيابي الأول (١٩٢٧ ـ ١٩٢٩) واستؤنفت الجلسة مرة ثانية لمناقشته، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٣ وامتناع اثنين، ولم يشترك رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر بالتصويت، كذلك لم يشترك في التصويت رئيس الوزراء والوزير ثابت وغاب عن الجلسة ٨ نواب.

كتاب استقالة رئيس الحكومة:

من رئيس مجلس الوزراء إلى فخامة رئيس الجمهورية.
لما كانت الوزارة قد طرحت على المجلس اقتراحاً بتقديم المناقشة على الثقة على أي مشروع

(١) بموجب المرسوم ٢٦٠١، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٢٨، الدورة الاستثنائية الأولى، ص ٢٥٤.

آخر، فرفض النواب الموافقة على هذا الاقتراح. تعتبر الوزارة نفسها غير حائزة على ثقة المجلس وترفع استقالتها إلى فخامتكم.

بيروت في ٩ آب ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء بشارة خليل الخوري

قبيل تقديم استقالة رئيس الحكومة أراد النواب أن يقترعوا على اقتراح بإيجاد خمس وزارات فأصرت الحكومة بلسان رئيسها على طرح الثقة أولاً قبل طرح المشروع فلم يفز اقتراحه بالأكثرية فانسحب من جلسة المجلس النيابي وقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية[1].

الوزارة الرابعة

تشكيل حكومة حبيب باشا السعد[2]

من ١٩٢٨/٨/١٠ إلى ١٩٢٩/٥/١٠

حبيب باشا السعد (ماروني ــ جبل لبنان) رئيساً ووزيراً للمعارف العامة والصحة والاسعاف العام.
نجيب أبو صوان (أقليات ــ بيروت) .... وزيراً للعدلية.
حسين الأحدب (سني ــ الشمال) .... وزيراً للأشغال العامة والزراعة والداخلية بالوكالة.
صبحي حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للمالية.

- الوزيران أبو صوان والأحدب من خارج أعضاء المجلس النيابي الأول (١٩٢٧ ــ ١٩٢٩).
- بتاريخ ١٩٢٨/٨/١٣ عين النائب موسى نمور وزيراً للداخلية (ماروني ــ البقاع) واعتذر الوزير أبو صوان عن الاشتراك في الحكومة، فعين شكري قرداحي وزيراً للعدلية.
- بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٥ قدم الوزير قرداحي استقالته من وزارة العدلية، فاسندت حقيبته إلى رئيس الوزارة وعين الدكتور اسبيريدون أبو الروس (ر. ارثوذكس ــ بيروت) وزيراً للمعارف والصحة والاسعاف العام. وهاتان الحقيبتان كانتا مسندتين إلى رئيس الوزراء.
- بتاريخ ٢٩/٨/٢٨ ألقي البيان الوزاري في المجلس النيابي الأول في جلسة ١٩٢٩/٨/٢٩ ونالت الوزارة الثقة بإجماع الحاضرين (٣٢ صوتاً وغياب ١٤ نائباً).
- بتاريخ ١٩٢٩/٥/٧ وقّع ٢٨ نائباً عريضة يطالبون فيها بتنحية الوزارة.
- بتاريخ ١٩٢٩/٥/٨ قدمت الوزارة استقالتها.

(١) بشارة الخوري، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ١٦٠ و ١٦١.
(٢) بموجب المرسومان ٣٦٦٣ و ٣٦٦٤ ــ لجريدة الرسمية للعام ١٩٢٨ ــ العدد ٢١٨١ ــ ص٢ ــ.

اعتذار الوزيرين أبو صوان وقرداحي:

اعتذر الوزير أبو صوان عن قبول المنصب الوزاري لعدم تلبية طلبه لجهة الاحتفاظ بوظيفته التي يشغلها كرئيس لمحكمة التمييز الأولى، وبعد صدور المرسوم بقبول استقالته عين مكانه شكري قرداحي (رئيس غرفة في محكمة التمييز) وكان أثناءها خارج البلاد، ولما عاد اعتذر عن قبول الوزارة مفضلاً خدمة وطنه في القضاء، ومعاهد العلم على الوظائف السياسية...[1].

كتاب استقالة الحكومة:

حضرة رئيس الجمهورية المحترم:

نتشرف باعلام فخامتكم أن أسباباً مختلفة تدعونا لرفع استقالتنا من الوزارة لمقامكم السامي، راجين أن تتفضلوا بقبولها، وأكرموا يا فخامة الرئيس بتقبل شكرنا وفائق احترامنا[2].

٨/٥/١٩٢٩

وزراء المعارف والصحة، الأشغال العامة، الزراعة،
الداخلية، رئيس الوزارة والعدلية

ملاحظة: لم يوقع الوزير صبحي حيدر على هذه الاستقالة لأنه كان يفضل مجابهة مجلس النواب:

تجدر الإشارة هنا أن النواب المرشحين عن محافظة جبل لبنان، لم يرق لهم أن يرأس حبيب باشا السعد حكومة الانتخابات التي كانت على الأبواب وهو يتزعم فيها قائمة من خصومهم «فالتفوا حول الشيخ محمد الجسر (رئيس مجلس النواب) وهذا بدوره أقنع المسيو «سولومياك» وكيل المفوض السامي بضرورة تنحي حبيب باشا لأنه يساند الأمير فؤاد أرسلان خصم الانتداب... «وقب» وكيل المفوض «باطه» عن وزارة الباشا وجاراه الرئيس الدباس ولم يتمسك بها فتزعزعت كراسيها وأخذ أكثر النواب يبحثون عن كيفية الخلاص منها، فحسّ الباشا، وهو السياسي القديم نبض المجلس واتضح له أن الأكثرية فقدت من يده، فلم ينتظر تكتل النواب عليه وقدّم استقالته في ٨ من آذار...»[3]

(١) جريدة «لسان الحال» في ١٤/٨/١٩٢٨ وجريدة البشير في ٢٥/٨/١٩٢٨.
(٢) من أهم الأسباب، اقتراب موعد إجراء الانتخابات النيابية، التي حددت دورتها الأولى في ١٧/٦/٢٩، وعدم موافقة المفوضية الفرنسية لإشراف حبيب باشا السعد عليها.
(٣) بشارة الخوري، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ١٦٢ و١٦٤.

الوزارة الخامسة

تشكيل حكومة الشيخ بشارة الخوري الثالثة[1]
من ١٠/٥/١٩٢٩ إلى ١٢/١٠/١٩٢٩

بشارة الخوري (ماروني ـ جبل لبنان) .... رئيساً ووزيراً للداخلية والصحة والاسعاف.
نجيب أبو صوان (ر. كاثوليك ـ بيروت) .... وزيراً للعدلية والمعارف العامة.
حسين الأحدب (سني ـ الشمال) .... وزيراً للمالية والأشغال العامة والزراعة.

- الوزيران أبو صوان والأحدب من خارج أعضاء مجلس النواب.
- أشرفت هذه الحكومة على انتخابات ١٩٢٩ (مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢).
- أُلقي البيان الوزاري في جلسة ١٤/٥/١٩٢٩ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ وامتناع نائب واحد، ولم يشترك رئيسا مجلس النواب والوزراء بالتصويت، وغاب عن الجلسة ١٥ نائباً.

كتاب استقالة رئيس الحكومة[2]:

حضرة الرئيس!

سبق لي أن تشرفت باطلاعكم على رغبتي بتقديم استقالتي من منصب رئاسة الوزارة، وكان للظروف التي حملتني في شهر أيار الماضي على الرجوع إلى منصة الحكم من الشأن ما جعلني اعتبر فرضاً واجباً أن أنزل عند الرغبة التي تفضلتم يومئذٍ بإبدائها لي.

وقد تفضل المجلس الجديد فمنح الوزارة الثقة بأغلبية واسعة، فرأيت من عضد المجلس ذاته وجوب البقاء في مزاولة العمل لتكون الصلة بين مجلس الأمس ومجلس اليوم. ونحن نعتقد أننا قمنا وسعينا بما يوحيه خير البلاد العام بالاتفاق مع ممثلي الدولة المنتدبة.

والآن لما كان مشروع موازنة عام ١٩٣٠ قد أحيل إلى المجلس النيابي، وقد تحققت بعض الاصلاحات الضرورية، كما أن الكثير من الأعمال الهامة قد تقرر وبوشر به توصلاً إلى إنهاض البلاد إنهاضاً ملموساً في اقتصادياتها، وكنت مضطراً لبعض الراحة، فأصبح بالإمكان أن تتقدم الوزارة إلى حضرتكم باستقالتها راجية قبولها مع تقدم عظيم شكرها لما أحطموها به من وافر العناية والمساعدة الفعالة. وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١١ تشرين الأول ١٩٢٩ — **رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والصحة**
بشارة خليل الخوري

(١) بموجب المرسومين رقم ٤٩٩٢ و٤٩٩٣ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٢٩ ـ ص ٢٦٢ و٢٦٣.
(٢) جريدة «لسان الحال» العدد ١٠٦٥١ ـ الثلاثاء ١٥/١٠/١٩٢٩ ـ ص ٤.

الوزارة السادسة

تشكيل وزارة السيد اميل اده[١]

من ١٢/١٠/١٩٢٩ إلى ٢٥/٣/١٩٣٠

اميل اده (ماروني ــ بيروت) . . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام

نجيب أبو صوان (ر. كاثوليك ــ بيروت) . . . . وزيراً للعدلية والمعارف العامة

موسى نمور (ماروني ــ البقاع) . . . . وزيراً للمالية

حسين الأحدب (سني ــ الشمال) . . . . وزيراً للأشغال العامة

أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للزراعة

جبرائيل منسى[٢] . . . . وكيل وزارة للشؤون الاقتصادية في وزارة المالية

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثاني باستثناء الوزير أبو صوان والوكيل منسى.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٢/١١/٢٩ وطلبت الحكومة صلاحيات استثنائية لإصدار مراسيم اشتراعية (باستثناء القوانين المالية) فألف المجلس لجنة من ١٥ نائباً لدرس الموضوع ثم وافق على ذلك.

● بتاريخ ١٦ و١٧/١٢/١٩٢٩ نوقش البيان الوزاري في المجلس النيابي الثاني (١٩٢٩ ــ ١٩٣٢) ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ صوتاً ضد ٨ وامتناع رئيسي المجلس والوزارة والوزراء النواب عن التصويت وغاب عن الجلسة ٤ نواب (كان عدد أعضاء المجلس ٤٥).

● بتاريخ ٢٠/٣/٣٠/ ــ قدّم رئيس الوزراء استقالة حكومته بعد حجب الثقة عنها داخل مجلس النواب.

● بتاريخ ٢١/٣/٣٠ أعيد تكليف إده تشكيل الوزارة، وبعدها بثلاثة أيام اعتذر الرئيس المكلف عن تشكيل الوزارة فكلف أوغست باشا أديب تشكيل الحكومة الجديدة.

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٥٧٤١ و٥٧٤٢ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٢٩ ــ الدور التشريعي الثاني ــ العقد العادي الأول ــ الجلسة الثانية ص ١١ ــ.

(٢) بناء للمادة الثانية من المرسوم ٥٧٤٢، «يحق للأستاذ منسى أن يشترك في مناقشات مجلس الوزراء وتقتصر مهمته على إدارة الدوائر الاقتصادية، ومراقبة مدرسة الفنون والصنائع والمسائل المختصة بالمهاجرة والسياحة.

سقوط الحكومة في مجلس النواب:

كانت الحكومة عند تأليفها قد نالت سلطة إصدار مراسيم اشتراعية، وقد قوبلت الاصلاحات القضائية والتربوية بعدم الارتياح في أوساط الرأي العام وأكثرية أعضاء مجلس النواب وقد طلب الرئيس دباس من اميل اده أن يستقيل فيعيد تكليفه على أن يدفع وزير العدل والمعارف أبو صوان ثمن هياج الرأي العام، فرفض اده وطالب بمواجهة المجلس لتأخذ اللعبة البرلمانية مجراها، وقد وعده الرئيس دباس بإعادة تكليفه حتى ولو سقطت الحكومة داخل المجلس. ويوم الأربعاء ١٩ آذار ١٩٣٠ تقدم ٢٤ نائباً (من أصل ٤٥) بعريضة إلى رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر، نزعوا فيها ثقتهم عن الوزارة وطالبوا بطرح اقتراحهم للتصويت بدون مناقشة، وقد عقدت الجلسة فعلاً قبل ظهر الخميس ٢٠ آذار ١٩٣٠ وكان عدد الحاضرين ٣٩ نائباً، وجرى التصويت[١]، فصوت ٢٧ نائباً ضد الحكومة وامتنع الباقون عن التصويت، وعلى الأثر انسحب رئيس الوزارة من المجلس وذهب إلى ديوان رئيس الجمهورية لتقديم استقالته، وفي اليوم التالي وبعد إجراء الاستشارات استدعى الرئيس دباس رئيس الوزارة المستقيلة وكلَّفه تشكيل حكومة جديدة، وقام الرئيس المكلف باجراء استشارات استغرقت ثلاثة أيام، وقع ٢٢ نائباً بعدها عريضة يعلنون فيها أنهم لن يولوا الثقة لأي وزارة يشكلها اده، فقدم هذا اعتذاره إلى رئيس الجمهورية.

وعليه تكون حكومة اميل اده هي الوزارة الوحيدة التي سقطت داخل مجلس النواب من بين جميع الحكومات السابقة واللاحقة في تاريخ الوزارات في لبنان وقد قيل يومها «أن المفوض السامي بونسو كان يحرك الخيوط المعادية لاده من وراء الستار»[٢].

---

(١) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٠ ــ جلسة الخميس ٢٠ آذار ١٩٣٠.

(٢) «أصحاب الفخامة رؤساء لبنان» ــ وليد عوض ــ ص ١١١ الأهلية للنشر والتوزيع.

الوزارة السابعة

تشكيل حكومة أوغست باشا أديب الثانية[1]

من ٢٥/٣/١٩٣٠ إلى ٩/٥/١٩٣٢

أوغست باشا أديب (ماروني ــ جبل لبنان) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والزراعة.
أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية.
موسى نمور (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام.
حسين الأحدب (سني ــ الشمال) .... وزيراً للأشغال العامة.
جبران تويني (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للمعارف العامة.

- رئيس الحكومة والوزير تويني من خارج أعضاء مجلس النواب الثاني.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٥/٤/١٩٣٠ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ ضد ٤ امتناع ٦، وغاب عن الجلسة ٧.
- في ١٧/٧/٣١ قدم الوزير الحسيني استقالته.
- في ٢٢/٧/١٩٣١ عدلت الحكومة واسندت وزارة العدل إلى رئيس الوزارة وتم تعيين صبحي حيدر وزيراً للمالية وهي الحقيبة التي كان يشغلها رئيس الوزارة.

كتاب استقالة الوزير الحسيني[2]:

سيدي صاحب الفخامة الرئيس المعظم:

لي الشرف أن أكرر رجائي على فخامتكم بقبول استقالتي من وزارة العدلية للأسباب الصحية التي عرفها فخامتكم والجأتني إلى ذلك، ولا يسعني يا فخامة الرئيس إلا أن أظهر اعجابي وامتناني من فخامتكم للمعونة المجيدة التي أظهرتموها لي أبان قيامي بمهام وزارة العدلية، شأنكم في جميع الأعمال العظيمة التي قمتم وتقومون بها نحو الأمة اللبنانية المحبوبة. كما وإنني أرفع صوتي عالياً بالشكر والثناء لحضرة رئيس الوزارة وزملائي الفخام لما لاقيته منهم من العطف والمساعدة أثناء

(١) بموجب المرسومين رقم ٦٤١٨ و ٦٤١٩، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٠، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ص ٢.

(٢) يتبين من نص الاستقالة،أإنها لأسباب صحية. أما جريدة لسان الحال فقد أشارت في عددها الصادر في ٢٢/٧/١٩٣١، أن الأسباب الحقيقية تكمن في عدم موافقة وزارة المالية على اقتراح الوزير المستقيل بزيادة رواتب المساعدين القضائيين، ولعدم موافقة مجلس الوزراء على مشروع تشكيلات قضائية في وزارة العدل. كما إن الوزير المستقيل كان غير موافق على حصر «إجازة المقامرة» بشخص واحد يملك فندقاً في عاليه.

قيامي وإياهم بمصالح الدولة بقدر ما ساعدتنا الظروف.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احتراماتي

١٧ تموز ١٩٣١

وزير العدلية أحمد الحسيني

تعليق العمل بالدستور (إقالة الحكومة وحل مجلس النواب):

في التاسع من أيار ١٩٣٢، أصدر المفوض السامي «هنري بونسو» القرارين ٥٥/ L.R و٥٦/ L.R[1] الأول يقضي بتعليق العمل بالدستور، والثاني كلف بموجبه الرئيس شارل دباس بوظيفة رئيس حكومة، بالإضافة إلى استمرار القيام بمهام رئاسة الجمهورية، وبانقطاع الوزراء الموجودين عن القيام بمهماتهم، وتوقف دورات مجلس النواب. وتكليف المديرين في وظائفهم القيام بالأعمال تحت سلطة رئيس الحكومة المباشرة.

مجلس المديرين

من ١٠/٥/١٩٣٢ إلى ٢/١/١٩٣٤

صبحي أبو النصر: مدير الداخلية.
صبحي حيدر: مدير المعارف.
رفيق ارسلان: مدير الزراعة.
جميل شهاب: مدير المالية.
سامي الخوري: مدير العدلية.
يوسف شمعون: مدير الأشغال العامة.
كامل غرغور: مدير الصحة والإسعاف العام.

تعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية:

بعد أن قدم الرئيس الدباس استقالته في الأول من كانون الثاني سنة ١٩٣٤، أصدر المفوض السامي «دومارتيل» القرار رقم ٣ تاريخ ٢/١/١٩٣٤ بتعيين حبيب باشا السعد، رئيساً للجمهورية لمدة سنة، تبتدىء من التاريخ الذي يتم فيه انتخاب مجلس النواب لمكتبه النهائي.

وقد تم ذلك فعلاً في ٣٠/١/١٩٣٤، ثم مددت ولايته سنة ثانية بموجب القرار رقم ٣٠٠/ L.R، الصادر عن «دومارتيل» في ٣١/١٢/١٩٣٤.

(١) نص القرارين في الجريدة الرسمية للعام ١٩٣٤ ــ العدد ٢٥٣١ ــ ص ٣و ٤.

تعيين بريفا أوبوار رئيساً للحكومة:

كما أصدر «دومارتيل» القرار رقم ٤ تاريخ ٢/ ٢/ ١٩٣٤، عين بموجبه السيد «بريفا أوبوار»، بصورة مؤقتة رئيساً للحكومة، ريثما يتولى حبيب باشا السعد وظيفته كرئيس للجمهورية، وبهذه الصفة أشرف «أوبوار» على انتخابات مجلس النواب الثالث التي جرت خلال شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٤.

تعيين السيد عبد الله بيهم أمين سر الدولة[١]:

بعد أن انتهت مهمة «أوبوار» في الإشراف على الانتخابات النيابية، صدر المرسوم رقم ٥٢ تاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٣٤ بتعيين عبد الله بيهم أمين سر الدولة (يوازي منصف رئاسة الحكومة) وكلّف المدراء اللبنانيين القيام بأعمالهم تحت إشرافه.

أعضاء مجلس المدراء: (من ٢٩/ ١/ ١٩٣٤ إلى ٣٠/ ١/ ١٩٣٦).

يوسف شمعون: مدير الأشغال العامة.

صبحي أبو النصر: مدير الداخلية.

جميل شهاب: مدير المالية.

سامي الخوري: مدير العدلية.

رفيق ارسلان: مدير الزراعة والدوائر الاقتصادية.

نقولا فياض: مدير البريد والبرق.

صبحي سليمان حيدر: مدير المعارف العامة والفنون الجميلة.

كامل غرغور: مدير الصحة والاسعاف العام.

تعيين أيوب ثابت أمين سر الدولة:

يوم تسلم الرئيس اده لسلطاته، كرئيس الجمهورية، قدم السيد عبد الله بيهم استقالته من أمانة سر الدولة، فتم تعيين الدكتور أيوب ثابت أمين سر الدولة بموجب المرسوم رقم E/١ تاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٣٦[٢] وبقي يمارس صلاحيته حتى تاريخ ٥/ ١/ ١٩٣٧، حيث تشكلت أول حكومة في عهد الرئيس اده، برئاسة السيد خير الدين الأحدب.

---

(١) وهو منصب يوازي رئاسة الحكومة، في ظل الدستور المعلق.

(٢) الجريدة الرسمية للعام ١٩٣٦ ـــ العدد ٣٢٣٦ ـــ ص ٥.

الحكومات خلال ولاية الرئيس اميل اده

من ٣٠/ ١/ ١٩٣٦ إلى ٤/ ٤/ ١٩٤١

انتخب الرئيس اميل اده في ٢٠/ ١/ ١٩٣٦، وكان الدستور ما زال معلقاً، وقد أعيد العمل به في ٤/ ١/ ١٩٣٧، ثم علق العمل بالدستور مرة ثانية في ٢١/ ٩/ ١٩٣٩، وخلال ولايته الدستورية من ٤/ ١/ ١٩٣٧ إلى ٢١/ ٩/ ١٩٣٩، تشكلت ثماني حكومات، تعاون خلالها مع ثلاثة رؤساء حكومة على النحو التالي:

خير الدين الأحدب : خمس حكومات

الأمير خالد شهاب : حكومة واحدة

الدكتور عبد الله اليافي حكومتان

الوزارة الثامنة

تشكيل حكومة السيد خير الدين الأحدب الأولى[1]

من ٥/١/٣٧ إلى ١٤/٣/٣٧

خير الدين الأحدب: (سني ــ بيروت) ..... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والعدلية.
الأمير خليل أبو اللمع (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية والبريد والبرق.
إبراهيم حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للأشغال العامة والزراعة.
حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ...... وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والاصطياف والسياحة.

● جميع أعضاء الحكومة من أعضاء مجلس النواب الثالث (١٩٣٤ ــ ١٩٣٧) باستثناء الوزير أبو شهلا.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢/٢/١٩٣٧ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ١٣ ضد ١٢.

● بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٧ قدّم رئيس الوزراء استقالة حكومته لرئيس الجمهورية الذي أعاد تكليفه.

استقالة الحكومة:

يوم الأربعاء في العاشر من آذار وجه المفوض السامي دومارتيل رسالة إلى الرأي العام والنواب اللبنانيين قال فيها: «... أما ومجلس النواب سيفتتح دورته بعد بضعة أيام، فالمفوض السامي يرى من واجبه أن يلفت نظر الرأي العام والنواب اللبنانيين إلى خطورة مشاكل الوقت الحاضر، فيجب توطيد الوحدة الوطنية، ليمكن معها إجراء الاصلاحات الدستورية والإدارية التي تطالب بها البلاد؛ ويجب من جهة أخرى الشروع بمفاوضات لتحديد العلائق بين لبنان وسوريا، كما أن معاهدة ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ تنص على إعداد السير بلبنان تدريجياً إلى مصاف الحياة الدولية.

فلهذه الأسباب كلها كان لا بد للحياة السياسية من التنزه عن المنافسات والخصومات الشخصية. إن لبنان بحاجة إلى حكومة قوية تمارس السلطة بمعزل عن كل ضغط وأمر وتهديد من شأنه عرقلة عملها تحت ستار تعاون شرطي. إن المفوض السامي يأمل تلبية هذا النداء وبمناسبة

(١) الجريدة الرسمية للعام ١٩٣٧، العدد ٣٣٨١، تاريخ ٦/١/١٩٣٧، ص٢ و ٣.

الدورة النيابية القادمة، وهو على يقين من أن ممثلي الأمة يشعرون بما عليهم من التبعة والواجب نحو البلاد، فلا يريدون أن يخلقوا في البلاد حالة من شأنها الإخلال بممارسة النظام النيابي ممارسة طبيعية».

بعد هذه الرسالة اتجهت المساعي لتأليف حكومة ائتلافية سيما وإن الحكومة كانت تحكم بأكثرية صوت واحد.

وفي يوم الخميس ١١ آذار ألقيت قنبلة على حديقة منزل الشيخ بشارة الخوري، أدت إلى أضرار مادية بسيطة في زجاج المنزل وبعض الأبنية المجاورة.

وقد أجريت على أثرها مفاوضات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة والمفوض السامي واجتمعت الوزارة وتذاكرت في الموقف فقررت رفع استقالتها إلى فخامة الرئيس نظراً للحالة الحاضرة ولإفساح المجال أمام قيام حكومة ائتلافية.

الوزارة التاسعة

تشكيل حكومة السيد خير الدين الأحدب الثانية[1]

من ١٤/٣/١٩٣٧ إلى ١٠/٧/١٩٣٧

خير الدين الأحدب (سني ــ بيروت) .... رئيساً ووزيراً للعدلية والمالية والبرق والبريد.

ميشال زكور (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية.

حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ...... وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والاقتصاد الوطني.

أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والزراعة.

- الوزيران أبو شهلا والحسيني من خارج أعضاء المجلس النيابي الثالث.
- أُلقي البيان الوزاري في جلسة ١٧/٣/٣٧ ونالت الحكومة الثقة بالإجماع (كونها حكومة اتحاد وطني).
- بتاريخ ١٩/٦/٣٧ توفي الوزير ميشال زكور. وعين الوزير أبو شهلا وزيراً للداخلية بالوكالة (٢٣/٦/١٩٣٧)، وبوفاة الوزير زكور تصدّع الائتلاف القائم بين الوطنيين. والدستوريين، فجرى تعديل الحكومة بإدخال وزيرين جديدين هما النائبان جورج ثابت والأمير خليل أبي اللمع، وعدلت الحقائب بشكل جذري، وتشكلت الوزارة العاشرة، وهي الحكومة الثالثة التي يؤلفها السيد خير الدين الأحدب.

(١) بموجب المرسومين رقم E.C/٢٦٨ و E.C/٢٦٩، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٧، العقد العادي الأول، الجلسة الثانية، ص ٢٤٦.

الوزارة العاشرة

تشكيل حكومة السيد خير الدين الأحدب الثالثة[1]

من ١٠/٧/١٩٣٧ إلى ٣٠/١٠/١٩٣٧

خير الدين الأحدب (سني ــ بيروت) .... رئيساً ووزيراً للداخلية والاقتصاد الوطني

حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية

أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والعدلية والزراعة

جورج ثابت (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية والبريد والبرق

خليل أبي اللمع (ماروني ــ جبل لبنان) .. وزيراً للتربية والصحة ويكلّف شؤون الخارجية والدفاع

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث باستثناء الوزيرين أبو شهلا والحسيني.
- أشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الرابع بعد صدور مرسوم حل مجلس النواب الثالث.
- بتاريخ ٢٣/٧/١٩٣٧ تقدّم ١٣ نائباً (عدد أعضاء المجلس ٢٥)، وهم الأكثرية المطلقة بطلب فتح دورة استثنائية لحجب الثقة عنها، فأصدر رئيس الجمهورية اميل ادة المرسوم رقم ٨٩١/E.c تاريخ ٢٤/٧/١٩٣٧ بحل مجلس النواب الثالث، وأشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الرابع (١٩٣٧ ــ ١٩٣٧).

وبعد الانتهاء من العمليات الانتخابية التي جرت في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٧ تقدم رئيس الحكومة خير الدين الأحدب باستقالة حكومته إلى الرئيس ادة في ٣٠/١٠/١٩٣٧، الذي أعاد تكليفه تشكيل الحكومة العتيدة.

(١) تعتبر هذه الحكومة تعديلاً لحكومة السيد خير الدين الأحدب الثانية وقد تشكلت بموجب المرسوم رقم ٨٠٧/E.C ــ الجريدة الرسمية للعام ١٩٣٧ ــ العدد ٣٤٦٢ ــ ص ١٢٣٤.

الوزارة الحادية عشرة

تشكيل حكومة السيد خير الدين الأحدب الرابعة[1]

من ١٩٣٧/١٠/٣٠ إلى ١٩٣٨/١/١٣

خير الدين الأحدب (سني ــ بيروت) رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية ومكلفاً الشؤون الخارجية
حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية
موسى نمور (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للمالية ومكلفاً شؤون الدفاع الوطني
جورج ثابت (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والتربية الوطنية
إبراهيم حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام والبرق والبريد
سليم تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة

- جميع أعضاء الحكومة من داخل المجلس النيابي الرابع (١٩٣٧ ــ ١٩٣٩) وهي حكومة اتحاد وطني (ائتلافية بين الجبهة الوطنية والكتلة الدستورية).
- أُلقي البيان الوزاري في جلسة ٣٧/١١/٩، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٦ وامتناع ٣ وغياب ٣، ولم يشترك رئيس المجلس النيابي بالاقتراع.
- بتاريخ ١٩٣٨/١/٨ قدّم الوزراء تقلا، أرسلان، وأبو شهلا استقالتهم من الحكومة، وقد قبلت هذه الاستقالات بموجب المراسيم ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩.

كتاب استقالة الوزير تقلا:

حضرة رئيس الجمهورية المحترم!

أتشرف بأن أرفع استقالتي نزولاً عند قرار الكتلة الدستورية، التي كنت ممثلاً لها في الوزارة، وقد قضى هذا القرار بحجب الثقة عن الحكومة. إنني أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على العطف الذي لقيته منكم راجياً قبول أخلص احترامي.

بيروت في ٨ كانون الثاني ١٩٣٨

سليم تقلا

(١) بموجب المرسومين ١٤١٥ و١٤١٦ الصادرين في ١٩٣٧/١٠/٣٠، الجريدة الرسمية للعام ١٩٣٧ ــ العدد ٣٥١٠ ــ ص ١٦٨٢ ــ ١٦٨٣.

كتاب استقالة الوزير أرسلان:

فخامة رئيس الجمهورية الأفخم!

بعد تقديم الاحترام، لما كنت عضواً في الكتلة الدستورية وممثلاً لها في الوزارة، وكانت قد قررت في جلستها المنعقدة في ٧ كانون الثاني ١٩٣٨ رفض الاعتمادات السرية المقدمة من الحكومة وحجب الثقة عنها وانسحاب وزرائها من الوزارة، إنما كانت قد تركت لهم الخيار ليقدموا استقالتهم قبل جلسة ١٠ كانون الثاني أو بعدها.

وكنت مصمماً على تقديم الاستقالة على أثر الجلسة المذكورة لولا ما شاع من أن الوزارة ستقدم استقالتها بسبب الظروف الحاضرة.

ولما كانت الوزارة لم تتقدم بالاستقالة، بل استصدرت مرسوماً بتعيين وزير بدلاً من الوزير المستقيل، فإنني عملاً بقرار الكتلة الدستورية وتنفيذاً له جئت أقدم لفخامتكم استقالتي شاكراً عطفكم أثناء توليتي الوزارة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٨ كانون الثاني ١٩٣٨

وزير الزراعة مجيد توفيق أرسلان

الوزارة الثانية عشرة

تشكيل حكومة السيد خير الدين الأحدب الخامسة[1]

من ١٩٣٨/١/١٣ إلى ١٩٣٨/٣/٢١

خير الدين الأحدب (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
موسى نمور (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للمالية ويكلف شؤون الدفاع الوطني
جورج ثابت (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية
إبراهيم حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام والبرق والبريد
كامل غرغور (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة
حكمت جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة
خليل كسيب (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للتربية الوطنية والاقتصاد الوطني

- جميع أعضاء هذه الحكومة من داخل المجلس النيابي الرابع باستثناء الوزير غرغور.

(١) بموجب المراسيم ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٨، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، بتاريخ ١٩٣٨/١/١٨، ص ١٨١ ـ ١٨٤.

● أُلقي البيان الوزاري في جلسة ١٨/ ١/ ١٩٣٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ ضد ١٣ وامتناع ٥، وتغيب ٦، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع.

● بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٣٨، تقدم عدد من النواب بالطلب إلى رئيس الجمهورية، بموجب عريضة، بفتح دورة استثنائية لمناقشة الحكومة وحجب الثقة عنها. وقد أصر رئيس الحكومة على مجابهة المجلس فاستجاب رئيس الجمهورية لطلبه وأصدر مرسوماً بفتح دورة استثنائية للمجلس النيابي، ابتداءً من ١٩/ ٣/ ١٩٣٨، ولكن رئيس الحكومة قدم استقالته في اليوم نفسه إلى الرئيس مستبقاً موعد جلسة المناقشة.

كتاب استقالة الحكومة:

فخامة رئيس الجمهورية المعظم!

نتشرف نحن رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بتقديم استقالتنا لمقامكم السامي لأسباب لم يكن لنا بد من الأخذ بها، ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب لفخامتكم عن شكرنا الجزيل للعطف الخاص الذي شملتمونا به والنصائح القيّمة التي اسديتمونا إياها طول مدة خدمتنا العامة ونرجو أن تتكرموا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا.

رئيس الوزارة: خير الدين الأحدب

حكمت جنبلاط ـ كامل غرغور ـ موسى نمور ـ إبراهيم حيدر ـ خليل كسيب ـ جورج ثابت

وقال رئيس الوزارة أنه شفع كتاب الاستقالة بكتاب منه؛ ثم قرأ على الصحفيين نصه كما يلي[1]:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

يا صاحب الفخامة!

أتشرف بأن أقدم لفخامتكم كتاب الاستقالة الذي وضعه مجلس الوزراء ولا يسعني بهذه المناسبة إلا التصريح أن رأي الشخصي كان أن تتقدم إلى مجلس النواب حيث يقرر مصير الوزارة، ولكنني نزولاً على رغبة الأكثرية من الزملاء الوزراء وتضامنا معهم وقعت كتاب الاستقالة المذكور.

وتفضلوا بقبول احترامي

بيروت في ١٩/ ٣/ ٣٨

رئيس الوزارة خير الدين الأحدب

(١) الصحف الصادرة في ٢١/ ٣/ ١٩٣٨.

الوزارة الثالثة عشرة

تشكيل حكومة الأمير خالد شهاب الأولى[1]

من ٢١/ ٣/ ١٩٣٨ إلى ١/ ١١/ ١٩٣٨

الأمير خالد شهاب (سني ـ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
يوسف اسطفان (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للداخلية، ويكلّف بالدفاع الوطني
كميل شمعون (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية
سليم تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة ويكلف بالشؤون الخارجية
خليل كسيب (ر. أرثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للتربية الوطنية والاقتصاد الوطني
حكمت جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة
أحمد الأسعد (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام والبرق والبريد

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الرابع بكامل أعضائها.

● القي البيان الوزاري في جلسة ٢٥/ ٣/ ١٩٣٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤١ ضد ١٤ وامتناع واحد، ولم يشترك ثلاثة نواب بالاقتراع، وغاب عن الجلسة ٤.

● بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٣٨ قدّم الوزير تقلا استقالته من الحكومة وقبلت الاستقالة بموجب المرسوم رقم E.C/٢٩٩٠ الصادر في ١/ ٩/ ١٩٣٢، فأسندت وزارة الأشغال العامة إلى الوزير شمعون والشؤون الخارجية للوزير كسيب.

● بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٣٨ قدم رئيس الحكومة استقالته إلى الرئيس اميل اده.

● بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٨ كلّف الدكتور عبد الله اليافي تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الوزير تقلا

حضرة رئيس مجلس الوزراء الأفخم!

لأسباب خاصة، أتشرف بتقديم استقالتي من وزارة الأشغال العامة والشؤون الخارجية، شاكراً ما لقيته من الرعاية في أثناء قيامي بهذه المهمة، راجياً قبول فائق احترامي.

بيروت في ٢٧ آب ١٩٣٨

سليم تقلا

(١) بموجب المرسومين رقم ٢١١٤ و E.C/٢١١٥ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٨ ـ جلسة ٢٥/ ٣/ ١٩٣٨، ص ٤٥٠ و٤٥١.

أسباب استقالة الوزير تقلا

لم يذكر الوزير تقلا في كتاب استقالته، «الأسباب الخاصة» التي دعته للاستقالة. إنما أشار إلى هذه الأسباب، الشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الدستورية التي كان ينتمي إليها تقلا حيث قال: «وما أن انتهينا من الدورة العادية حتى خطر ببال رئيس الجمهورية أن يُرَقّي الياس المدوّر إلى رتبة زعيم ويولّيه قيادة الدرك، فأشير على الأمير خالد بوجوب تجنّب ذلك التعيين لحزبيّة الرجل أولاً، ولأن ترقيته تسيء إلى أصدقائنا؛ والمدوّر هو القائد الذي جابهنا في مدخل عاليه باعتراض سبيلنا وهدّدنا بالقتل، فتولّيه قيادة الدرك عمل استفزازي يجب أن لا يتم، ولاسيّما في الحكومة ثلاثة وزراء دستوريون. فهمهمْ الأمير خالد، وقال أنه سُبق بوعد أعطاه لرئيس الجمهورية. وحذا حذوه زميله كميل شمعون. ولم يتقيد بقرار الحزب سوى سليم تقلا فاستقال، وتشبث الآخران بالبقاء كأنهما غير مرتبطين بحزبهما...»[1].

وما لبثت الأكثرية النيابية أن أجمعت على مناوأة الحكومة مما دعى رئيسها الأمير خالد شهاب إلى تقديم استقالته.

الوزارة الرابعة عشرة

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الأولى[2]

من ١/١١/١٩٣٨ إلى ٢٢/١/١٩٣٩

عبد الله اليافي (سني — بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
خليل كسيب (ر. ارثوذكس — بيروت) .... وزيراً للداخلية ويكلّف بشؤون الدفاع الوطني
حميد فرنجية (ماروني — الشمال) ... وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني ويكلّف بالشؤون الخارجية
روكز أبو ناضر (ماروني — جبل لبنان). وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام وللبرق والبريد.
صبري حمادة (شيعي — البقاع) .... وزيراً للأشغال العامة والزراعة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الرابع بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٠/١١/١٩٣٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٥ ضد ٢ وامتناع ٢، وغاب عن الجلسة ٣، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- بتاريخ ٢٠/١/١٩٣٩، قدّم الدكتور عبد الله اليافي استقالة حكومته، وبعد قبول الاستقالة

(١) بشارة الخوري، المصدر السابق، الجزء الأول ص ٢٣٠ و٢٣١.
(٢) بموجب المرسومين ٣٣٦٥ و ٣٣٦٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٨، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، صفحة ٧.

أعيد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

أسباب استقالة الحكومة:

تمثلت الكتلة الدستورية في هذه الحكومة الائتلافية، بالوزيرين حميد فرنجية وصبري حمادة، وخلال شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩، أقدم رئيس الحكومة الدكتور اليافي، بناء على إصرار الرئيس إده، على تعطيل جريدة «لوجور» المقربة من رئيس الكتلة الدستورية الشيخ بشارة الخوري، فاعترض الوزير فرنجية على ذلك، واختلف مع الدكتور اليافي حول حرية الصحافة بصورة عامة، وتعطيل «لوجور» بصورة خاصة، فانسحب وزميله الدستوري الوزير صبري حماده من الحكومة، لاستحالة تعاونهما مع رئيس الجمهورية، وعلى أثرها تصدع الائتلاف القائم. واستحال معه استمرار الحكومة، فقدم الدكتور اليافي استقالة حكومته.

الوزارة الخامسة عشرة

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الثانية[1]

من ٢٢/١/١٩٣٩ إلى ٢١/٩/١٩٣٩

عبد الله اليافي (سني — بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس — بيروت) .. وزيراً للداخلية ويكلف بالدفاع الوطني والشؤون الخارجية
موسى نمور (ماروني — البقاع) .... وزيراً للمالية
غبريال خباز (ر. كاثوليك — بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والاقتصاد الوطني
روكز أبو ناضر (ماروني — جبل لبنان) .... وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام
ابراهيم حيدر (شيعي — البقاع) .... وزيراً للزراعة
حكمت جنبلاط (درزي — جبل لبنان) .... وزيراً للبرق والبريد

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الرابع بكامل أعضائها
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٤/١/١٩٣٩، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ٢١، وامتناع ٢، وغاب عن الجلسة ٦، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- لم تعد الحكومة قائمة بسبب تعليق العمل بالدستور في ٢١/٩/١٩٣٩.

(١) بموجب المرسومين ٣٧٦٥ و ٣٧٦٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٣٩، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثالثة، صفحة ٢٤٧ و ٢٤٨.

تعليق العمل بالدستور

بسبب قيام الحرب العالمية الثانية أصدر المفوض السامي «بيو» القرار رقم ٢٤٦٠/ L.R، تاريخ ١٩٣٩/٩/٢١ علق بموجبه الدستور وحل مجلس النواب القائم، كما أصدر القرار ٢٤٨/ L.R عين بموجبه السيد عبد الله بيهم أمين سر دولة، يعاونه مستشار فرنسي هو المسيو شوفلر، وبقي رئيس الجمهورية اميل اده رئيساً،دون ممارسة صلاحياته الدستورية، لحين تقديم استقالته في ١٩٤١/٤/٤.

الحكومات خلال ولاية الرئيس الفرد نقاش

من ١٩٤١/٤/٩ إلى ١٩٤٣/٣/١٨

عين القاضي الفرد نقاش رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة بموجب القرارين ٨٠/ L.R و ٨١/ L.R الصادرين عن المفوض السامي «دانتز» وشكل خلال ولايته مجلساً لوكلاء أمانة سر الدولة وحكومتين، وترأس الأولى السيد أحمد الداعوق، وترأس الثانية السيد سامي الصلح.

مجلس وكلاء أمانة سر الدولة[١]

من ١٠/٤/١٩٤١ إلى ١/١٢/١٩٤١

أحمد الداعوق: (سني ــ بيروت) .... نائب رئيس مجلس الوكلاء ووكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال العامة والبرق والبريد

جوزف نجار: (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وكيلاً لأمانة سر الدولة للمالية والإعاشة.

فيليب بولس: (ر. لأرثوذكس ــ الشمال) .... وكيلاً لأمانة سر الدولة للتربية الوطنية والشبيبة.

فؤاد عسيران: (شيعي ــ الجنوب) .. وكيلاً لأمانة سر الدولة للاقتصاد الوطني والصحة والعامة.

- ترتبط مديرية الداخلية برئيس الحكومة، رئيس الجمهورية (الفرد نقاش).
- في ٢٦/١١/١٩٤١ أعلن الجنرال «كاترو» استقلال لبنان، بناء على التصريح المشترك، الذي أعلنه مع سفير انكلترا في القاهرة في ٨/٦/٤١، قبيل دخول جيوش انكلترا وفرنسا الحرة إلى لبنان، وبناء عليه اجتمع مجلس وكلاء أمانة سر الدولة واتفقوا على تقديم استقالتهم وكلفوا نائب رئيس مجلس الوكلاء أحمد الداعوق تسليمها إلى الرئيس نقاش.

كتاب استقالة مجلس الوكلاء

يا فخامة الرئيس!

بمناسبة إعلان استقلال لبنان وما يقتضيه هذا الحدث العظيم من تبديل في شكل الحكومة، يرى وكلاء أمانة سر الدولة من واجبهم أن يتقدموا باستقالتهم شاكرين فخامتكم للثقة الغالية التي أوليتموهم إياها عندما تفضلتم بدعوتهم للاشتراك معكم في الحكم والتي زودتموهم بها طيلة قيامهم بهذه المهمة.

في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ الإمضاء: أحمد الداعوق - فؤاد عسيران - فيليب بولس - جوزف نجار.

وقد رد الرئيس نقاش في اليوم التالي على كتاب الاستقالة بموجب الكتاب الآتي نصه:

حضرات السادة الوزراء!

إنه وإن تكون الضرورة القاضية بتشكيل حكومة وفقاً للمنهاج الجديد قد استوجبت استقالتكم فإنه ليؤسفني جد الأسف أن ينتهي اليوم التعاون الوثيق بيننا الذي لن تمحى ذكراه.

لقد ازرتموني مؤازرة فهيمة مخلصة في عهد من احرج العهود، وبذلتم فيه جهوداً عظيمة. وإنني لأجدد لكم الآن شكري. وفي انتظار تشكيل الحكومة الجديدة أرجو أن تداوموا على تصريف الأعمال كل في وزارته.

---

(١) تألف المجلس بموجب المرسوم رقم ١/N (الجريدة الرسمية للعام ١٩٤١ ـ العدد ٣٨٧٧ ـ ص ٨١٨٨).

الوزارة السادسة عشرة

تشكيل حكومة السيد أحمد الداعوق الأولى[1]

من ١/١٢/١٩٤١ إلى ٢٧/٧/١٩٤٢

أحمد الداعوق (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
فيليب بولس (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية
حميد فرنجية (ماروني ــ الشمال) ...... وزيراً للشؤون الخارجية ومصالح اللبنانيين في الخارج
أمين السعد (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة
رامز سركيس (بروتستانت ــ بيروت) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
واصف عز الدين (سني ــ الشمال) .... وزيراً للتموين
أحمد الأسعد (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للزراعة والبريد والبرق
حكمت جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والصحة والاسعاف العام
الفريد سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للتجارة والصناعة

- تبادل الوزيران سكاف وعز الدين حقيبتيهما بموجب المرسوم ٤٥٠/ NI تاريخ ٤/٤/١٩٤٢.
- بتاريخ ٨/٤/١٩٤٢ قدم الوزير عز الدين استقالته من الحكومة التي قبلت بموجب المرسوم ٤٦٨/ NI الصادر في ١١/٤/١٩٤٢، وأسندت حقيبته إلى الوزير سكاف.
- بتاريخ ٣٠/٤/١٩٤٢ قدم الوزير الحسيني استقالته التي قبلت بموجب المرسوم رقم ٥٧٥/ NI الصادر في ١/٥/١٩٤٢، واسندت حقيبته إلى الوزير بولس وكالة.
- بتاريخ ٢٥/٧/١٩٤٢ قدم رئيس الحكومة استقالته التي قبلت بموجب المرسوم رقم ٩٤٥/ NI الصادر في ٢٧/٧/١٩٤٢.

استقالة الحكومة

تفاقمت حدة الغلاء، واختفت السلع الضرورية من الأسواق في أواخر آذار سنة ١٩٤٢، فتعرض وزير التموين واصف عز الدين لحملة شديدة في أوساط الرأي العام محملة إياه مسؤولية تردي الأوضاع التموينية والمواد الضرورية المغشوشة وعدم وصولها إلى المستهلك إلا بسعر مرتفع

(١) بموجب المرسومين رقم ١/ N و٢/ N الصادرين في الجريدة الرسمية للعام ١٩٤١ ـ العدد ٣٩٤٤ ـ ص ٩٠٣٢.

يعجز عنه ذوي الدخل المحدود. وعلى أثر الإعلان عن وجود طحين فاسد في إحدى مطاحن طرابلس، ووجود كمية أخرى مخزونة لاحتكار سعرها أصدر الرئيس نقاش بناء على اقتراح رئيس الحكومة المرسوم رقم ٤٥٠/ NI، تاريخ ٤/٤/١٩٤٢ بتبادل الحقائب الوزارية بين الوزيرين عز الدين وسكاف. وتبع ذلك تقديم الوزير عز الدين استقالته وعلى الرغم من ذلك، فقد تفاقمت حدة الأزمة التموينية بعد عدة أسابيع، وفقدت المواد الغذائية الضرورية، وتأخرت الإعاشة، التي كانت توزع، عدة أيام عن أهالي بيروت في أواخر شهر تموز، فقامت تظاهرة نسائية أمام سراي الحكومة، وأمام المجلس البلدي، مما أدى بالرئيس الداعوق إلى تقديم استقالته إلى الرئيس النقاش الذي استدعى زميله في القضاء سامي الصلح وكلفه تشكيل الوزارة الجديدة.

نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

تعلمون ولا ريب، أنني يوم لبيت طلبكم الكريم بتأليف أول وزارة في العهد الاستقلالي لم أطمع بجاه المنصب أو بأي نفع آخر. إنما قصدت قبل كل شيء خدمة هذا الوطن، والسهر جهد استطاعتي، على مصالحه في هذه الآونة العصيبة التي يجتازها العالم.

على رأس المسائل التي اهتمت لها الحكومة، مسألة تموين الشعب اللبناني، وتأمين معيشته. فكانت هذه القضية متشعبة، وفي منتهى التعقيد. فعالجتها الحكومة بجميع الحلول. وبفضل الجهود التي بذلناها، وروح التفاني التي اتصف بها أعضاء الحكومة، تمكنّا من مواجهة الحال، وتذليل العقبات بتأمين إعاشة البلاد. على أن الحوادث لم تلبث أن تطورت. ونظراً إلى الخطورة التي وصلت إليها حالة الإعاشة، لم يعد في إمكان حكومة تغار على كرامتها، وذات اقتناع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، أن تتحمل إلى أبعد من ذلك مسؤولية الحكم.

لذلك فقد رأينا، أنا وزملائي أن نتخلى عن الحكم لغيرنا ممن يستطيعون القيام بأعبائه في هذه الآونة العصيبة. راجياً من صميم الفؤاد أن يوفق الخلف كل التوفيق إلى ما فيه سعادة البلاد. وعلى هذا الأمل، أرجو منكم يا صاحب الفخامة أن تتفضلوا بقبول استقالة الوزارة التي أرئسها.

وفي هذه المناسبة أرى من واجبي أن أشيد بالصفات الأدبية العالية التي ما انفككتم تبرهنون عنها طوال المدة التي تعاونا فيها، وأن أنوه بالجو النزيه الذي غمر تعاوننا، وبالثقة المتبادلة التي سادت علاقاتنا منذ اليوم الأول الذي دعينا فيه للحكم إلى الآن. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي.

أحمد الداعوق

الوزارة السابعة عشرة

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الأولى[1]

من ٢٧/٧/١٩٤٢ إلى ١٨/٣/١٩٤٣

سامي الصلح (سني ـ بيروت) . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والإعاشة والتجارة والصناعة
موسى نمور (ماروني ـ البقاع) . . . . . نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والبريد والبرق
أحمد الحسيني (شيعي ـ جبل لبنان) . . . . وزيراً للعدلية والزراعة
فيليب بولس (ر. ارثوذكس ـ الشمال) . . . . وزيراً للشؤون للخارجية والأشغال العامة
حكمت جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) . . . . وزيراً للصحة والاسعاف العام والدفاع الوطني
جورج كفوري (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) . . . . وزيراً للتربية الوطنية

إقالة رئيس الدولة والحكومة:

لم تستمر حكومة سامي الصلح في الحكم أكثر من سبعة أشهر وبضعة عشر يوماً، بسبب رغبة المندوب العام لفرنسا الجنرال كاترو، أولاً إجراء انتخابات نيابية، وثانياً لأن الصلح كان لا يسأل عما يريده كاترو ولا رجاله أو مستشاريه. وحينما فاتح الفرد نقاش صديقه سامي الصلح في أمر استقالته، قال سامي بك عبارته المعهودة:

ـ «أبداً نبقى معاً أو نستقيل معاً.

ـ «قال النقاش: وكيف نكون معاً والجنرال كاترو ضد بقائك في الحكم؟

قال سامي بك: هون عليك. بعد أيام يحل عيد المولد النبوي، وتمشي تظاهرة من الجامع العمري الكبير تطالب ببقائك في الحكم...

قال النقاش وهو يفرك يديه: برافو سامي بك... برافو...

«ووفق الخطة المرسومة، انطلقت التظاهرة في أروع صور النزعة الصوفية، تتقدمها الهوادج، وتهتف بحياة الفرد نقاش وسامي الصلح، وتحمل كل ما في بيروت من مظاهر التعلق بالتراث الديني، والتشبه بأخلاق الأنبياء..

وفي المساء كان كاترو يقيل من الإذاعة الحكومة ورئيس البلاد الفرد نقاش، دون أن يأخذ التظاهرة بعين الاعتبار...»[2].

وقد جرى ذلك في ١٨/٣/١٩٤٣، حيث أصدر كاترو القرار ١٢٩/F.C، القاضي بإعادة

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٤٥/NI و٩٤٦/NI الصدرين في الجريدة الرسمية للعام ١٩٤٢ ـ العدد ٤٠١٢ ـ ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨.

(٢) «أصحاب الفخامة رؤساء لبنان» تأليف وليد عوض ـ الأهلية للنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٧٧ ـ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ.

تطبيق الدستور في لبنان وبتحوير بعض أحكامه، والقرار ١٣٠/F.C، القاضي بتنظيم سير السلطتين التنفيذية والتشريعية بصورة مؤقتة لحين انتخاب مجلس نواب جديد ورئيس جمهورية جديد، والقرار ١٣١/F.C [1] القاضي بتعيين الدكتور أيوب ثابت رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة اللبنانية بصورة مؤقتة.

الوزارة الثامنة عشرة

تشكيل حكومة الدكتور أيوب ثابت[2]

من ١٨/٣/١٩٤٣ إلى ٢١/٧/١٩٤٣

أيوب ثابت (بروتستانت ـ بيروت) . . . . رئيساً ووزيراً للعدلية والداخلية والتموين.
خالد شهاب (سني ـ الجنوب) وزيراً للمالية والتربية والتجارة والصناعة والزراعة والبرق والبريد.
جواد بولس (ماروني ـ الشمال) . . وزيراً للأشغال والصحة والاسعاف العام والشؤون الخارجية.

إقالة الحكومة

كانت مهمة حكومة الدكتور أيوب ثابت إجراء انتخابات نيابية عامة، فأصدر في ١٧/٦/١٩٤٣ مرسومين تشريعيين بتحديد عدد النواب بـ ٥٤ وبتوزيع المقاعد النيابية على المناطق والطوائف. فأعطي المسيحيون ٣٢ مقعداً (١٨ للموارنة و٦ للأرثوذكس، و٣ للكاثوليك، و٣ للأرمن الأرثوذكس و٢ للأقليات)، مقابل ٢٢ مقعداً للمسلمين (١٠ للسنة و٩ للشيعة و٣ للدروز). فتنادى المسلمون بعد يومين إلى مؤتمر عام عقد في منزل المفتي توفيق خالد وضم أعيان المسلمين بجميع مذاهبهم واتخذوا فيه قراراً بعدم الاشتراك في الانتخابات، كما عقد في ٢١/٦/١٩٤٣ مؤتمر إسلامي عام في نادي جمعية شبيبة الهدى الإسلامية، وانبثقت عن المؤتمر لجنة كلفت السيدين صائب سلام، وحسني أبو ظهر القيام بأمانة السر، ورفعت هذه اللجنة مذكرتين، الأولى إلى رئيس الدولة والحكومة أيوب ثابت، والثانية إلى وكيل المندوب العام «هللو»، شرحت فيهما وجهة نظر المسلمين المعارضة للمرسومين المذكورين.

وفي الجهة الأخرى أبرق البطريرك عريضة إلى الدكتور ثابت في ١٣/٧/١٩٤٣ مؤيداً قرارات الحكومة العادلة ورافضاً كل سعي لتعديلها. وحينئذٍ وأمام هذا الوضع البالغ التأزم، أقدم «هيللو» على إقالة الدكتور ثابت وحكومته، وعين بترو طراد رئيساً للدولة بصورة مؤقتة بموجب

(١) نص القرارات ١٢٩ و١٣٠ و١٣١ في النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المندوبية العامة لفرنسا في الشرق ـ العدد ٦٠ ـ تاريخ ٣١/٣/١٩٤٣ ـ ص ٦٧ ـ ٦٨ ـ.

(٢) بموجب المرسوم رقم ١/A.T نصه في الجريدة الرسمية للعام ١٩٤٣ ـ ص ١٠٩٧٠ ـ.

القرار ٣٠١/ F.C، كما عين عبد الله بيهم أمين سر الدولة بموجب القرار ٣٠٢/ F.C [١]. وفي ظل رئاسة بترو طراد أجريت الانتخابات النيابية في أواخر آب وأوائل أيلول ١٩٤٣، التي انبثق عنها مجلس النواب الخامس (١٩٤٣ ـ ١٩٤٧) والذي عقد أولى جلساته في ١٩٤٣/٩/٢١ وانتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية.

---

(١) نص القرارين في المصدر السابق ـ العدد ١٤ ـ تاريخ ١٩٤٣/٧/٣١ ـ ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ.

الجمهورية الثانية

١٩٤٣ ـ ١٩٨٩

الحكومات خلال ولاية الرئيس بشارة الخوري

من ٢١/٩/١٩٤٣ إلى ١٨/٩/١٩٥٢

تشكلت خلال ولاية الرئيس بشارة الخوري الدستورية ١٥ حكومة تعاون فيها مع تسعة رؤساء حكومة على النحو التالي:

رياض الصلح : ست حكومات

سامي الصلح : حكومتان

وحكومة واحدة شكلّها كل من السادة: عبد الحميد كرامي، سعدي المنلا، عبد الله اليافي، حسين العويني، صائب سلام، ناظم عكاري، اللواء فؤاد شهاب.

ملاحظة: خلال الولاية الأولى ٢١/٩/٤٣ ـ ٢٠/٩/٤٩ تشكلت ٨ حكومات وخلال الولاية الثانية: ٢٠/٩/٤٩ ـ ١٨/٢/٥٢ تشكلت ٧ حكومات.

الوزارة التاسعة عشرة

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح الأولى[1]

من ٢٥/٩/١٩٤٣ إلى ٣/٧/١٩٤٤

رياض الصلح (سني ـ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ـ بيروت) ... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية
كميل شمعون (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية والبرق والبريد
سليم تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والأشغال العامة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة والاسعاف العام
عادل عسيران (شيعي ـ الجنوب) ...... وزيراً للإعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني)

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس (١٩٤٣ ـ ١٩٤٧)، بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٧/ ١٠/ ١٩٤٣ ونالت الحكومة الثقة بإجماع الحاضرين وامتناع نائب واحد عن التصويت.

حكومة الاستقلال:

بعد التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس النيابي في جلسة ٨/ ١١/ ١٩٤٣ ونشرها رئيس الجمهورية فوراً وأصبح معمولاً بها بعد نشرها في اليوم التالي في عدد خاص من الجريدة الرسمية، أقدم الفرنسيون فجر يوم ١١/ ١١/ ١٩٤٣ على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء: كميل شمعون، سليم تقلا، عادل عسيران والنائب عبد الحميد كرامي، ونقلوا إلى قلعة راشيا. وكان «هيللو» المندوب العام المفوض لفرنسا قد وقع قبل عملية الاعتقال القرارين رقم ٤٦٤ و٤٦٥ في ١٠/١١/١٩٤٣ القاضيين باعتبار التعديلات الدستورية لاغية، وحل المجلس النيابي وتعليق العمل بالدستور، على أن يعاد تطبيقه إثر انتخابات تجري فيما بعد، وأن يؤمن ممارسة السلطة التنفيذية رئيس دولة رئيس حكومة وسمي اميل اده رئيساً للدولة والحكومة.

«إلا أن ردة الفعل الشعبية والعفوية خيبت آمال الفرنسيين، فما أن أذيع خبر الاعتقال حتى اندفعت الجماهير من مختلف الطوائف ومن تلقائها، قبل أن يتسنى لأي جهة ادعاء تنظيمها،

---

(١) بموجب المرسومين ١/ K و٢/ k (محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٣ ـ جلسة ٧/ ١٠/ ١٩٤٣ ـ ص ١٠).

لتحتشد في ساحة المجلس وأمام منازل المعتقلين ثم تطوف على منازل المفوضين العرب والأجانب معبرة عن سخطها. وسرعان ما انتظم العمل الوطني رسمياً وشعبياً. فعلى الرغم من محاصرة الجنود السنغاليين لمبنى المجلس النيابي، تمكن سبعة نواب من الدخول إليه واتخاذ قرارين تاريخيين: أولهما بتوجيه مذكرة الاحتجاج التي هربها مرافق رئيس المجلس بحذائه إلى حكومة الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والأقطار العربية، والثاني بإقرار العلم الذي رسمه (النائب) سعدي المنلا وتلقفه الناس فأخذوا يخيطونه في منازلهم ويرفعونه في المظاهرات، قبل أن يصدق بتعديل المادة الخامسة من الدستور بالقانون الدستوري الصادر في ٩ كانون الأول ١٩٤٣»[١].

وعقد المجلس النيابي بعد ظهر يوم الاعتقال جلسة له مكتملة النصاب وبحضور ٣٢ نائباً وقعوا على المذكرة، وتوالت الجلسات بعد ذلك خارج مبنى المجلس في مدرسة الحكمة ومنزل النائب سامي الصلح، ومنزل مفتي الجمهورية توفيق خالد. وفي اليوم التالي استقر الرأي على انتقال الحكومة المؤقتة المؤلفة من الوزيرين أبو شهلا وارسلان الناجيين من الاعتقال ورئيس المجلس صبري حمادة ومعاونيهم إلى بشامون.

«أما على الصعيد الشعبي فقد اتحدت منذ اليوم الأول منظمتا الكتائب والنجادة واستمرتا في تنظيم المظاهرات وتوزيع المنشورات ونقل الرسائل والأخبار يومياً إلى الحكومة المؤقتة في بشامون. وقد نزلت إلى الشارع أرقى سيدات المجتمع يتصدين ببسالة لوحشية الجنود السنغاليين، وشاركت الصحافة بصمتها البليغ واحتجابها، منذ أن منعتها السلطة عن نشر أنباء جلسة تعديل الدستور وملأت الفراغ جريدة «علامة الاستفهام» التي مولها اميل البستاني وأشرف على تحريرها نعيم مغبغب ثم سليم أبو جمرة، وتولى توزيعها شباب الكتائب والنجادة ولجان السيدات، وكان يطبع منها أربعة آلاف نسخة مع توجيه الرجاء إلى القراء بأن يتناقلوها تعميماً للفائدة. . .».

«وأمام هذا الإجماع عجز اميل اده عن تأليف حكومة حتى من رجال حزبه، فاضطر أن يكتفي بتعيين مجلس من المديرين والمحافظين الذين رفض ستة منهم التعاون معه ولم يستجب للطلب إلا ثلاثة أعضاء من هذا المجلس الوهمي الذي لم يجتمع مطلقاً»[٢].

وبدأت ردود الفعل العربية والدولية تتوالى، فكانت أول مذكرة احتجاج من المندوب البريطاني في بيروت «سبيرس» ظهر يوم الاعتقال، ثم وجهت الحكومة البريطانية إنذارها الأول إلى لجنة التحرر الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني مطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وهددت بتدخل القوات البريطانية لإعادة الأمن والنظام. وهكذا جاءت مواقف مصر والعراق وروسيا والولايات المتحدة، وأخيراً كان الإنذار البريطاني الحاسم الذي حمله «كايسي» وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط في ١٩ تشرين الثاني «إذا لم يطلق رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيون قبل الساعة العاشرة

(١) منير تقي الدين، ولادة الاستقلال، دار العلم للملايين ١٩٥٣، ص ٧٤ وما يليها.
(٢) منير تقي الدين ــ مرجع سابق ــ ص ٧٦ وما يليها.

من صباح الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني فإن القوات البريطانية تتولى تحريرهم»[١].

وهكذا ضاقت سبل المناورة أمام كاترو، الذي وصل إلى بيروت لحل المشكلة وكان غير راضٍ فعلاً عن تصرفات «هيللو»، وبعد اتصالاته مع الفاعليات السياسية والدينية، نفذ قراره بالإفراج عن المعتقلين الوطنيين في راشيا.

استقالة حكومة الاستقلال

نجحت الوزارة الأولى، أو وزارة الاستقلال نجاحاً باهراً في سياستها الخارجية، ولكن الناس كانوا يودون أن يروا «البيت اللبناني ينظم ويرتب داخلياً»، وهكذا فقد تعرضت الوزارة في أواخر أيامها لانتقادات من قبل بعض النواب خصوصاً ضد وزير التموين الأستاذ عادل عسيران ووزير الداخلية الأستاذ كميل شمعون لموقف شديد واجه به مثيري الشغب في حوادث ٢٧ نيسان ١٩٤٤ عند قدوم النائب الجديد يوسف كرم إلى مجلس النواب، «حيث انتشرت الجماهير التي واكبته حول المجلس النيابي واخترقت حواجز الدرك ومواقعه، وفي أيدي بعضهم العلم اللبناني القديم (الانتدابي) وبعضهم يحمل العلم الفرنسي لوضعه على باب المجلس، مقتحماً مع الجمهور بابه فمنعوا بإطلاق الدرك النار عليهم. . .»[٢] وقد أدى الحادث إلى وقوع عدد من الضحايا بين قتيل وجريح.

أما إذا عدنا إلى كتاب الاستقالة، الذي قدمه رئيس الحكومة فنرى أن سبب الاستقالة يعود إلى تعيين الوزير كميل شمعون وزيراً مفوضاً في بريطانيا.

كتاب استقالة الحكومة[٣]:

فخامة رئيس الجمهورية المعظم!

بمناسبة تعيين زميلنا الأستاذ كميل نمر شمعون مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى بلاط سان جيمس أصبح التعديل الوزاري محتوماً. ولكن رأيت مع زملائي أن نفسح المجال أمامكم لتعنوا بالحالة السياسية في جميع وجوهها.

فالحكومة التي لي شرف رئاستها قد قطعت، وهي متمتعة بتأييد المجلس النيابي، المرحلة الأولى من جهادنا الوطني فحققت استقلال لبنان وتوصلت إلى اعتراف الدول الحليفة والدول العربية الشقيقة بهذا الاستقلال، وبدأت بتنفيذ التمثيل السياسي الذي يعتبر المظهر الأول لكيان لبنان الاستقلالي.

وبذلك تبدأ المرحلة الثانية لعهد الاستقلال ألا وهي مرحلة التنظيم الداخلي في شتى فروعه الإدارية والمالية.

(١) نصوص هذه المذكرة بكاملها في يوسف مزهر «تاريخ لبنان العام» ص ١١٥٥ وما يليها.
(٢) فؤاد خوري، النيابة في لبنان، ١٩٨٠ ــ الطبعة الأولى ــ ص ١٦٠ ــ.
(٣) نقلاً عن محمد كزما، «ثمرات العهد الوطني» ــ الجزء الأول ــ ص ١١.

هذه هي الغاية التي تتطلبها مصلحة البلاد والتي يجب أن تستهدفها الحكومة الجديدة.

ولهذا رأينا لزاماً علينا أن نقدم لفخامتكم استقالة الوزارة، وإننا نغتنم هذه الفرصة لنشكر فخامتكم على العطف الذي لقيناه طيلة اضطلاعنا بمسؤولية الحكم.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامنا.

أول تموز ١٩٤٤

رياض الصلح

الوزارة العشرون

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح الثانية[1]

من ٣/٧/١٩٤٤ إلى ٩/١/١٩٤٥

رياض الصلح (سني ــ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والتموين

حبيب أبو شهلا (ر. ارثوذكس ــ بيروت). نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للعدلية والتربية الوطنية

سليم تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والأشغال العامة

حميد فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للمالية

مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام والزراعة والدفاع الوطني

محمد الفضل (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والبريد

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١١/٧/١٩٤٤، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً ضد ٤ وامتناع ٢، وتغيب ٧، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- بتاريخ ٧/١/١٩٤٥ قدم رئيس الحكومة استقالته فقبلها الرئيس الخوري وكلف النائب عبد الحميد كرامي في اليوم التالي تشكيل الحكومة الجديدة.

ظروف استقالة الحكومة:

نالت سياسة الحكومة ورئيسها الاستحسان العام في مختلف الأوساط الوطنية ولقيت مايقارب الإجماع في المجلس النيابي، إلا أن الأمر في الشؤون الداخلية لم يكن كذلك «فقد وقف له بالمرصاد بعض خصومه السياسيين، وأكثرهم من طائفته ومزاحميه على كرسي الرئاسة، منهم عبد الحميد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي وسعدي المنلا يدعمهم هنري فرعون. وقد

(١) بموجب المرسومين ١٤٨٣/ k و١٤٨٤/ k (الجريدة الرسمية للعام ١٩٤٤ ــ العدد ٣٧ ــ ص ١ و٢).

أسسوا فيما بينهم حزباً سياسياً أطلقوا عليه اسم حزب الاستقلال»[1].

وشهد أواخر العام ١٩٤٤ توتراً في العلاقة بين الحكومة وبعض أعضاء المجلس الذي كان يشهد مناقشات حادة تنتقد سياسة الحكومة الداخلية، وأثيرت حملات سياسية وصحفية تنتقد تصرفات الحكومة في الإدارة، وعدم الحزم في تحسينها، وفي قضية التموين وفي التساهل مع الشارع وإطلاق الرصاص بمناسبة وغير مناسبة. واشتدت موجة الغلاء وتفاقم خطره بشكل لم يسبق له مثيل، «وكان رياض الصلح يعلن ويعترف لبعض المقربين منه بأن الحالة لا ترضي، ولكنه كان يضيف إلى ذلك بأن الحكومة الحاضرة منصرفة بكليتها إلى المسائل الأكثر أهمية: إلى تصفية علاقاتنا مع الدول المنتدبة، وكان يصرّ على أن عهد حكومته هذه هو مرحلة أولى مخصصة للسياسة الخارجية، وستأتي بعدها المرحلة الثانية، مرحلة التنظيم الداخلي في شتى فروعه...»[2].

كتاب استقالة الحكومة[3]:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

منذ فترة أبديت لفخامتكم رغبتي ورغبة زملائي في أن نتخلى عن الحكم بعد المرحلة الطويلة التي قطعتها البلاد، وتحققت في خلالها أمنيتها في الاستقلال والكرامة الوطنية.

فتفضلتم وطلبتم إلينا أن نرجيء تنفيذ هذه الرغبة ريثما يزول الانحراف الصحي الذي طرأ على فخامتكم. أما الآن وقد أسبغ الله عليكم ثواب العافية وأصبحتم والحمد لله بمقدوركم أن تعنوا بالأزمة الناشئة عناية تامة، فإننا نتقدم إليكم باستقالتنا راجين قبولها.

وإننا نرفع إلى فخامتكم أخلص شكرنا على العطف الذي شملتمونا به والتأييد الذي أحطمونا به طيلة اضطلاعنا بأعباء الحكم، مؤكدين لفخامتكم إخلاصنا وولاءنا التامين.

بيروت في ٧/١/١٩٤٥

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

الإمضاء: رياض الصلح

(١) بشارة الخوري ــ مصدر سابق ــ ج ٢ ــ ص ١١١.

(٢) كزما ــ مصدر سابق ــ الجزء الأول ــ ص ٢٢.

(٣) كزما ــ مصدر سابق ــ الجزء الأول ــ ص ٢٣.

الوزارة الواحدة والعشرون

تشكيل حكومة السيد عبد الحميد كرامي [1]

من ٩/١/١٩٤٥ إلى ٢٢/٨/١٩٤٥

عبد الحميد كرامي (سني ــ الشمال) ..... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني
نقولا غصن (ر. ارثوذكس ــ الشمال) ... نائباً للرئيس ووزيراً للبرق والبريد والصناعة والتجارة
سليم تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية والخارجية
أحمد الأسعد (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة والصحة والاسعاف العام
وديع نعيم (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة
جميل تلحوق (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتموين والزراعة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس بكامل أعضائها.
- فجر يوم الجمعة في ١٢/١/١٩٤٥ توفي الوزير سليم تقلا إثر نوبة قلبية.
- بتاريخ ١٣/١/١٩٤٥ عين النائب هنري فرعون (ر. كاثوليك ــ بيروت)، وزيراً للعدلية والخارجية بموجب المرسوم رقم ٢٦٢٤
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٠/١/١٩٤٥، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٣٦، وانسحب نائب واحد من الجلسة قبل التصويت، ولم يحضر الاقتراع نائب آخر، وغاب واعتذر عن حضور الجلسة ١٧ نائباً.
- بتاريخ ١٦/٨/١٩٤٥ قدم رئيس الحكومة استقالته شفهياً لرئيس الجمهورية الذي أعاد تكليفه ولكنه اعتذر عن قبول التكليف.
- بتاريخ ٢٠/٨/١٩٤٥ قدم رئيس الحكومة استقالته خطياً إلى رئيس الجمهورية الذي قبلها، وكلف النائب سامي الصلح تشكيل الحكومة الجديدة.

ظروف استقالة الحكومة:

حاول المعارضون لنهج وسياسة عبد الحميد كرامي أكثر من مرة إسقاط الحكومة فلم يوفقوا، وفي أواخر شهر تموز ١٩٤٥ وقع عدد من النواب عريضة يطالبون فيها بفتح دورة استثنائية لمناقشة سياسة الحكومة ونزع الثقة عنها.

وبالفعل فتحت هذه الدورة في الأول من آب، وعينت جلسة المناقشة في ١٤/٨/١٩٤٥، وقبل موعد الجلسة بيومين قررت الكتلة الدستورية، المقربة من رئيس الجمهورية، وبالإجماع

(١) بموجب المرسومين ٢٦٢١ و٢٦٢٢ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٥ ــ ص ١٣٧ و١٣٨ ــ.

سحب ممثليها من الحكومة، الوزيرين نعيم وتلحوق، اللذين أبديا استعدادهما لتنفيذ قرار الكتلة، ولكنهما اشترطا قبل الانسحاب القيام بأداء ما هو مطلوب منهما كوزيرين أمام المجلس النيابي بمقتضى جدول أعمال الدورة الاستثنائية، التي صدر مرسوم بفتحها، ومن ضمنها ما قام به الوفد اللبناني في مؤتمر سان فرنسيسكو، الذي أعقب قبول لبنان عضواً في الأمم المتحدة.

وفي ٢٤ آب ١٩٤٥، عقد المجلس النيابي أولى جلساته، لمناقشة الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية، وتلا خلالها رئيس الحكومة بياناً مطولاً أهم ما جاء فيه[1]:

«لا أريد أن أدعي في مجلسكم الموقر أننا دعامة الاستقلال أو أننا شيدناه، إن وطنيتنا هي وطنية متواضعة عاملة، خولتنا في هذه الظروف التاريخية الدقيقة، أن نقوم بالمهمة الملقاة على عاتقنا، وأن نؤدي الرسالة التي علينا تأديتها. إن في حياة الشعوب نواحي معنوية أهمها الاستقلال نضحي في سبيلها بكل ناحية أخرى، وقد عمل لبنان على تعزيز هذه الناحية من حياته...».

وبعد أن عدد انجازات وزارته في السياسة الخارجية ونجاح وفد لبنان في مؤتمر سان فرنسيسكو حيث أصبح عضواً عاملاً في الهيئة الدولية، كذلك نجاح وفد لبنان في وضع ميثاق جامعة الدول العربية انتقل إلى الحقل الداخلي، حيث بين ما قامت به الحكومة لجهة تقوية الجيش بعد استلامه من الفرنسيين، وتنظيم قوى الأمن، ومعالجة مشاكل الغلاء، وبسط الأمن على كل الربوع اللبنانية. وختم بيانه قائلاً:

«إن المناصب الوزارية عرض زائل لا يدوم، وأما العهد الوطني الذي يربطنا بكم فهو جوهر خالد لا يزول.. فإذا كنا قد اخطأنا، فلم نخطىء عن عمد، وإذا أسأنا إلى أحدٍ فليس عن سوء نية... وها أنا أطرح عليكم الثقة على أساس هذه الأعمال، فإما أن تمنحونا إياها أو تحجبوها عنا...».

وبعد التصويت على الثقة نالتها الوزارة بأكثرية ٣٤ صوتاً ضد ٩ وامتناع ٢ عن التصويت أحدهما رئيس الوزارة الذي لم يشأ الاقتراع لنفسه[2]، وفي اليوم التالي للجلسة قدم الرئيس عبد الحميد كرامي استقالة حكومته شفهياً لرئيس الجمهورية، حيث اتفقا على تقديمها خطياً في اليوم التالي بعد تعديل اللهجة التي صيغ بها كتاب الاستقالة «حيث كان فيه تعريض بمجلس النواب يتجاوز حد العرف، فطلبت منه تخفيف اللهجة، فلم يقتنع أولاً وأعدت الكرة عليه حتى اتفقنا على صيغة وسطى لم تكن كل ما أرغب فيه، ولم تكن كل ما أصرّ عليه..»[3] وبسبب الخلاف على نص كتاب الاستقالة، كما يقول الشيخ بشارة الخوري، تأجل تقديمها إلى تاريخ ٢٠/٨/١٩٤٥.

(١) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٥ ــ العقد الاستثنائي الأول ــ جلسة ١٤/٨/١٩٤٥.
(٢) حجب وزير الخارجية هنري فرعون ثقته عن الحكومة وهو عضو فيها.
(٣) بشارة الخوري ــ مصدر سابق ــ الجزء الثاني ــ ص ١٤٨ ــ.

كتاب استقالة الحكومة:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

بعد تقديم ما يجب من الاحترام

وبعد فإنه نظراً للرغبات المتناقضة التي لا يمكن التوفيق بينها، نرى لزاماً علينا تقديم استقالتنا، شاكرين لفخامتكم عنايتكم ورعايتكم طالبين منه تعالى أن يسدد خطاكم لما فيه مصلحة البلاد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٢٠/٨/٤٥

الإمضاء: عبد الحميد كرامي - نقولا غصن - هنري فرعون - أحمد الأسعد - جميل تلحوق - وديع نعيم

أسباب الاستقالة:

بعد تقديم استقالته بادر الرئيس كرامي الصحافيين إلى القول: «إنني أشكر جميع الذين آزروني وأولوني ثقتهم؛ ولكن تناقض الآراء، وعدم الاستقرار يدعوانني إلى الاستقالة ولن أعود إلى الوزارة ما لم تتبدل أساليب الحكم، وإنني أؤيد كل حكومة جديدة تتمثل فيها عناصر الكفاءة والإخلاص»(١).

وبعد عدة شهور وفي مهرجان شعبي كبير أقيم في مدرسة الحكمة في بيروت وحضرته شخصيات وطنية ونيابية وشعبية عديدة كشف الرئيس عبد الحميد كرامي أن الأسباب التي دعته إلى الاستقالة من رئاسة الوزارة على الرغم من نيله ثقة المجلس النيابي وبأكثرية كبيرة قائلاً: «إن نفسي لا تشتهي الحكم، ولقد فوجئت بدعوتي إلى رئاسة الوزارة في ظروف عصيبة، ولما تبوأت الرئاسة وجدت نفسي أمام صعوبات كثيرة وشهوات لا تحصى. لقد حاولت العمل مخلصاً واقترحت آنئذٍ تعديل الدستور الذي هو من وضع الأجنبي والذي جعل رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام السلطة العليا أو أمام المندوب الفرنسي ولم يجعله مسؤولاً أمام البرلمان أو أمام الأمة، وزود الدستور الرئاسة بجميع أنواع الصلاحيات ولم يلق عليها أية مسؤولية، فاقترحت تعديل الدستور مع النسق الأميركي فيشكل رئيس الجمهورية الحكومة ويتحمل المسؤوليات أمام البرلمان والشعب، أو على النسق الفرنسي الذي يجعل رئيس الجمهورية يملك ولا يحكم وتتحمل الوزارة وحدها مسؤولية العمل. وقلت مرات عديدة أن هذه الصلاحيات المتشابكة لا تمكن الحكومة من القيام بواجباتها بل تخلق بلبلة لا نظير لها، ولا يمكن التخلص منها بغير تعديل الدستور، ولما كنت لا أملك الأكثرية في المجلس النيابي، فقد حاولت إقناع الرئيس فلم أفلح.

وطلبت أيضاً تعديل الدستور في مدة الرئاسة، لتكون أربع سنوات تنتهي بانتهاء ولاية المجلس، كي لا يتحكم الرئيس بالانتخابات...»(٢).

---

(١) جريدة النهار الصادرة في ٢٢/٨/١٩٤٥.

(٢) جريدة الحياة الصادرة في ٣/٦/١٩٤٧.

الوزارة الثانية والعشرون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الثانية(١)

من ٢٢/٨/١٩٤٥ إلى ٢٢/٥/١٩٤٦

سامي الصلح (سني ـ بيروت) .. رئيساً للوزراء ووزيراً للتجارة والصناعة والتموين والبرق والبريد

غبريال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) ..... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة

حميد فرنجية (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للخارجية والتربية الوطنية والفنون الجميلة

أحمد الأسعد (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للدفاع الوطني والزراعة

جميل تلحوق (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام

يوسف سالم (ر. كاثوليك ـ الجنوب) .... وزيراً للداخلية

اميل لحود (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية

سعدي المنلا (سني ـ الشمال) .... وزيراً للعدلية

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣/٩/١٩٤٥، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٤٥ وتغيب ١٠ نواب عن الجلسة.
- بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٦، قدم الوزيران فرنجية وسالم استقالتيهما برقياً من باريس.
- بتاريخ ٣/٤/١٩٤٦ قبلت استقالة الوزير سالم، وكلف الوزير لحود القيام بأعباء وزارة الداخلية وكالة بموجب المرسوم رقم ٥٥٣٤/K وعودة الوزير فرنجية عن استقالته.
- بتاريخ ٩/٤/١٩٤٦ عين النائب فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) وزيراً للاقتصاد الوطني (وزارة التجارة والصناعة والتموين) وللبرق والبريد بعد استقالة رئيس الحكومة من هاتين الحقيبتين.
- بتاريخ ١١/٤/١٩٤٦ وبعد عودة الوزير فرنجية عن استقالته أعيد توزيع الحقائب الوزارية على النحو التالي:

سامي الصلح: .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والبرق والبريد.

غبريال المر: .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة.

حميد فرنجية: .... وزيراً للخارجية.

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٣٨٣٨/k و٣٨٣٩/k ـ الجريدة الرسمية للعام ١٩٤٥ ـ العدد ٣٥ ـ ص ٦٢٨.

سعدي المنلا: .... وزيراً للداخلية.
أحمد الأسعد: .... وزيراً للدفاع الوطني.
جميل تلحوق: .... وزيراً للصحة والاسعاف العام.
اميل لحود: .... وزيراً للمالية.
فيليب تقلا: .... وزيراً للتربية الوطنية وللتجارة والصناعة.

- بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٦ قدم الوزراء: المنلا، الأسعد، وتلحوق استقالتهم من الحكومة.
- بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٦ ألقى رئيس الحكومة بياناً عن المنجزات التي حققتها حكومته، أمام المجلس النيابي، وبعدها قدم استقالته إلى رئيس الجمهورية التي قبلها وكلف الوزير سعدي المنلا تشكيل الحكومة الجديدة.

استقالة الوزيرين فرنجية وسالم

أثناء وجود الوفد اللبناني في لندن وباريس، للمفاوضة بشأن جلاء القوات الانكليزية والفرنسية الموجودة في لبنان، وكان الوفد برئاسة وزير الخارجية حميد فرنجية وعضوية رياض الصلح رئيس الحكومة الأسبق، ويوسف سالم وزير الداخلية، كانت الحملات تشن عليهم في المحافل السياسية والصحفية المؤيدة للانكليز، وتميزت بالعنف والتجني، وقد تحدث عن هذه الحملات الوزير يوسف سالم في مذكراته حيث قال: «بينما كنا نحن في العاصمة الفرنسية نصل الليل بالنهار ساعين سعي المؤمنين وراء الهدف الأسمى وهو تطهير بلادنا من آخر أثر من آثار الاحتلال، كان في بيروت أناس يذيعون ويروجون أن الوفد اللبناني يعبث ويتسلى في باريس. وكانت بعض الصحف تشن علينا حملة متجنية رعناء.

«بالإضافة إلى هذا كله كنا نتلقى إلى باريس، ونحن في قلب معركة الجلاء، أنباء من بيروت عن حل البلديات، وإقالة الموظفين، وأعمال وتدابير تجري في غيابنا، لم أكن بوصفي وزيراً للداخلية أوافق عليها أو أسمح بحدوثها لو أني في بيروت.

«فتولاني شعور قوي، كما تولى حميداً، بأننا بعد أن أدينا الأمانة حقها، وقمنا بواجبنا على الوجه الأكمل، لم يبقَ علينا إلا أن ننسحب من الوزارة... فقررنا أن نستقيل وأرسلنا برقية إلى الرئيس الشيخ بشارة الخوري نرجو فيها أن يقبل استقالتنا؛ وأضفنا أننا نعتبر نفسينا مستقيلين منذ اللحظة التي تطأ فيها أقدامنا أرض الوطن»[1].

وبعد عودة الوزيرين فرنجية وسالم إلى بيروت قابلا الرئيس الخوري، حيث أصرّ سالم على استقالته، بينما اقتنع فرنجية بطي استقالته بناء على إلحاح الرئيس وبسبب الظروف التي كانت تمر بها البلاد.

(١) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ١٩٧٥ ـ ص ٢٥٩ و٢٦٠.

استقالة الحكومة

حدد في الثامن عشر من أيار سنة ١٩٤٦، موعد الجلسة العامة لمناقشة سياسة الحكومة العامة، وقبل موعد الجلسة بيوم واحد، قدّم ممثلو حزب الاستقلال، الوزراء المنلا والأسعد وتلحوق استقالتهم من الحكومة، وعلى الرغم من ذلك أصرّ رئيس الحكومة سامي الصلح على مجابهة المجلس حيث ألقى خلال الجلسة المذكورة بياناً مطولاً عن منجزات وزارته وشرح بعد تلاوته البيان زيارة وزراء حزب الاستقلال المستقيلين له، وإبلاغهم له بقرارهم الانسحاب من الحكومة وختم بيانه قائلاً: «بالاستناد إلى هذه الأسباب وبما أننا قمنا بواجبنا في سبيل البلاد، وبما أن مضابط أخرى وقعت أو توقع، وبما أن وراء الستار ما وراءه فقد قررت الوزارة الانسحاب من الحكم، وهي تنسحب في هذه الساعة بل في هذه الدقيقة.

«فاعلن عندها رئيس المجلس أنه لا يجوز البحث في الثقة أو في البيان بعد انسحاب الوزارة والحكم».

وانتقل بعدها رئيس الحكومة إلى القصر الجمهوري حيث قدم استقالة الحكومة رسمياً إلى رئيس الجمهورية»[1].

الوزارة الثالثة والعشرون

تشكيل حكومة السيد سعدي المنلا[2]

من ٢٢/٥/١٩٤٦ إلى ١٤/١٢/١٩٤٦

سعدي المنلا (سني ـ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني
غبريال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) ..... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة
أحمد الحسيني (شيعي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والتربية الوطنية
اميل لحود (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية
صائب سلام (سني ـ بيروت) .... وزيراً للداخلية
مجيد ارسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والصحة والاسعاف العام
يوسف الهراوي (ماروني ـ البقاع) .... وزيراً للزراعة والبرق والبريد

(١) جريدة صوت الشعب الصادرة في ١٩/٥/١٩٤٦.
(٢) بموجب المرسومين رقم k/٦٠٣٥ وk/٦٠٣٦ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٦ ـ محضر الجلسة ١٣ ـ ص ٦١٦ ـ ٦١٧.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس بكامل أعضائها.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٥/ ٥/ ١٩٤٦، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٦ ضد خمسة وامتناع واحد، ولم يشترك الرئيس في التصويت وغاب عن الجلسة ١٢ نائباً.

● بعد جلسة مناقشة عامة في المجلس النيابي في ٣/ ١٢/ ١٩٤٦ واستؤنفت مرتين في ٥ و٦ منه، حول السياسة الاقتصادية للحكومة وتميزت بالحدة، قدم رئيس الحكومة استقالته إلى رئيس الجمهورية في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٦، وقد قبل الرئيس الاستقالة، وكلف السيد رياض الصلح تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الحكومة[1]:

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

«بالنسبة للظروف التي تشرفت بعرضها لفخامتكم، أرفع إليكم استقالة الحكومة التي شرفتموني برئاستها، شاكراً وزملائي لكم الرعاية التي احطموني بها طوال وجودنا في الحكم».

مؤكداً لفخامتكم تعلقنا جميعاً بشخصكم الغالي وإخلاصنا المطلق للبنان العزيز.

في ١٠/١٢/١٩٤٦ سعدي المنلا

اسباب استقالة الحكومة:

لم يذكر الرئيس المستقيل، في كتاب استقالته، الظروف التي أدت إلى الاستقالة والتي عرضها لرئيس الجمهورية. إلا أنه وبعد يومين من تقديم الاستقالة وقبولها عقد مؤتمراً صحفياً تحدث فيه بإسهاب عن ظروف وأسباب استقالته وقال فيه:

«أردت أن اجتمع إليكم لأدلي بالأسباب التي دعتنا إلى الإصرار على الاستقالة رغم أننا لا نزال في وسط الطريق التي رسمناها للإصلاح في معمعان عملنا للتخفيف عن المكلف تخفيفاً يشعر هو معه بأن أزمة الحرب بدأ كابوسها يزول عن البلاد، رغم أن ظروف الحرب الاستثنائية لا يزال أثرها ظاهراً في جميع البلدان.

«إن الحكم لا يستقيم في عرفنا لرجل العمل إلا في جو هادىء بعيد عن الاضطراب والارتباك. وقد شعرنا بأن مثل هذا الجو غير متوفر لدينا بسبب تضارب الآراء وتعدد المطالب وتشعب الأفكار، فآثرنا الانسحاب ضناً بالمصلحة الوطنية.

«لقد تبين بجلاء ووضوح في أثناء مناقشات مجلس النواب حول سياسة البلاد الاقتصادية أن الآراء غير متفقة على منهاج لها. فالبعض يلح بضرورة فتح باب الاستيراد على مصراعيه وتخصيص

(١) جريدة الحياة الصادرة في ١١/ ١٢/ ١٩٤٦.

الملايين لهذه الغاية ولو أدى ذلك استنفاد ثروة البلاد وتبلبل الميزان التجاري، بينما البعض الآخر يصرّ على وجوب التقييد والاقتصاد. وفريق آخر يرى الرجوع إلى المرسوم ١٨٩ بتحديد نشاط التاجر، وحصر التجارة بفئة معينة، مما يشجع على الاحتكار. وغيرهم يرى أن تعطى رخص الاستيراد لكل تاجر تخفيفاً لإزالة البطالة، والبعض يريد لبنان بلد تعامل حر، وغيره يريده متعاملاً تعاملاً وثيقاً مع البلدان المجاورة... وفضلاً عن أنه لم يكن مضى على الحكومة بضعة أيام من تسلمها الحكم حتى انهالت عليها الأسئلة والاستجوابات عن أمور لم تكن من عملها ولا هي مسؤولة عنها كاستيراد الكبريت وارجاع رسوم كان دفعها التجار عن الألبسة المستعملة، وعن توزيع قرش الفقير والقطع النادر لمدة سابقة لتولينا الحكم.

قلت ولا أزال أقول إني مستعد للإجابة والبيان عن كل عمل أتته حكومتي، وأعطيت بالواقع تلك البيانات فأصرّوا على رأيهم بطلب الجواب عن أعمال سابقة وأرادوا إحراجي عن هذه الطريقة. لقد تكلم ثلاثة من النواب عن حالتنا الاقتصادية، وحملوا عليها بنقد لاذع وهم سبقوني في تولي وزارة الاقتصاد، فأي تنظيم تركوه أو أي اختصاصي استعانوا به وأي تدبير أتوه. إني استلمت وزارة الاقتصاد على الحالة التي تعلمون فباشرت تنسيقها وصرفت المأمورين الكثيرين الذين كانوا بدون أي عمل فيها وقررت جلب الاخصائيين فلم يترك لي مجال الإكمال؛ استلمنا الحكم والاضطرابات قائمة في البلاد تهدد باضطراب حبل الأمن فما زلنا نعالج الحالة حتى استقر الأمن وبطلت الاضطرابات ومشت البلاد نحو الاستقرار والتنظيم.

وقد انصرفنا إلى تنفيذ القانون في مختلف الشؤون وألفنا اللجان لتنظيم حالة الموظفين وتحديد ملاكاتهم بعد أن أقمنا حاجزاً دون التعيينات الجديدة والترفيعات المرتجلة ضماناً لمصالح أصحاب المقدرة والاستحقاق منهم، وما تأخرنا عن إلغاء الوظائف التي لا مصلحة للدولة من بقائها، وإذا تبين لنا افتقار البلاد إلى أصحاب الاختصاص في بعض شؤونها لم نتردد عن الاستعانة بأخصائيين من الأمم الراقية، فقررنا التعاقد مع بعض الخبراء في هذا السبيل، وقد وضعنا للقطع النادر نظاماً دقيقاً يضمن العدل والمساواة بين المستوردين وجرى التوزيع على أسس وأصول توفق بين مصلحة التجارة ومصلحة البلاد الاقتصادية. وكان لزاماً علينا أن نوجه الثقافة اللبنانية في الاتجاه الذي يتناسب مع الروح القومية فوضعنا مناهج التعليم الوطني التي نالت الارتياح الشامل، كما أننا قمنا بتلزيم وتنفيذ جميع الأشغال العامة للعام ١٩٤٦ سواء أكان في الموازنة العادية أم في موازنة المشاريع الإنشائية، ووجهنا زراعة البلاد توجيهاً عملياً جديداً. ثم عالجنا موازنة الدولة معالجة الضنين بأموال الأمة حتى صارت إلى ما هي عليه من التخفيض المحسوس، كما خفضنا وألغينا بعض الضرائب غير المباشرة، وحسّنا الجباية فزاد الاحتياطي للأعمال المنتجة التي كانت تعد لها الحكومة ميزانية انشائية إضافية، وكانت خاتمة أعمالنا والحمد لله التوفيق التام في إلغاء المحاكم المختلطة، وأثمرت مساعينا فانتخب لبنان عضواً في المجلس الاقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة. وسئلنا عن التدابير التي اتخذناها لمحاربة الغلاء والبطالة وعما عملناه في سبيل إيجاد

موارد جديدة للبلاد وإنماء الموارد الجديدة، فأجبنا بصورة صريحة، ولكن السائل أصرّ على أنه لم يقتنع. فله ذلك والحكم بيننا الرأي العام والمنطق.

مشكلة الغلاء

إن الغلاء لا يحارب بالقرارات والخطب، فقد اتفق علماء الاقتصاد على أن الأسعار منوطة بالعرض والطلب، وطالما إن العرض مقيد بالنقد النادر الذي لا يستطيع أي بلد في العالم أن يؤمن حاجته منه دون قيد ولا حد، وطالما أن الطلب في لبنان يفوق إمكانياته ولا يتورع المستهلك عن ابتياع ما هو بحاجة إليه وما ليست به حاجة، إذن فالغلاء لا يمكن إزالته بفترة قصيرة من الزمن، كما إنه لا يوافق أي بلد أن يمعن في الشراء دون حساب لئلا يفقد القسم الأكبر من ثروته.

والذي يزيد في حدة الغلاء ما اسميه تآمر المستهلك مع التاجر ضد مصلحة نفسه، فإنك لا تجد مستهلكاً يشكو ابتياع حاجة بثمن فاحش لا بل إنك لتجده ينكر الأمر إذا سئل عنه.

الموازنة والمالية

وللمرة الثانية تقدم موازنة الدولة في موعدها الدستوري، وموازنة سنة ١٩٤٧ تنطوي على إلغاء أو تخفيض كثير من الضرائب غير المباشرة وعلى تخفيض النفقات عن عاتق المكلف اللبناني بنحو ثمانية ملايين ليرة، كما أن التحصيلات بلغت مداها الأوسع فقد زادت على التقديرات ستة عشر مليوناً. وقد ألغيت رسوم الكبريت والقداحات والدخول إلى المطارات وخفضت رسوم الترابة والمازوت إلى نصفها وخفض من رسوم البنزين والبترول. وألغيت رسوم التصدير تنشيطاً له، وسعياً وراء إقامة التوازن التجاري. وعمدت الحكومة إلى وضع علاج لحالة طالما ضجت منها البلاد وهي حالة تضخم في عدد الموظفين فصرفت ما صرفت من المأمورين الذين لا حاجة للدولة بهم غير ملتفتة إلى الشفاعات والوساطات.

الأشغال العامة

وللمرة الأولى منذ سنوات تحقق وزارة الأشغال كل المشاريع التي دونت لها اعتمادات في الموازنة.

قيل إنما ضعفنا تجاه حكومة جارة بالتنازل لها عن قطع نادر حصل من تصدير لبناني، وواقع الحال يناقض هذا القول لأن هذا القطع النادر استفاد منه لبنان لا دولة غيره رغم ما يتقوله المتقولون، وقالوا أيضاً إننا رضينا بتدبير ينقص من حقوق لبنان في حقل المصالح المشتركة وهذا القول مغلوط أيضاً وقد أعلنا عدم صحته مراراً وقلنا أن شيئاً من النظم الحالية لم يحوّر ولن يحوّر إلا بإرادة المجلس وبفعل المجلس.

تصدير الزيت

قدمنا للمجلس الكريم ونشرنا في الصحف اسماء الذين صدروا زيتاً مع تاريخ الإجازات التي

استحصلوا عليها لهذه الغاية وهي تعود إلى ما قبل استلامنا الحكم بخمسة أشهر، ومع ذلك لا يزال البعض يردد نغمة الزيت محاولاً تحميلنا مسؤولية تصديره؛ فأنا سأطلب إلى الحكومة العتيدة فتح تحقيق في هذا الموضوع تضع به حداً لمزاعم المغرضين.

قرش الفقير

طالبونا بإذاعة أسماء من تناولوا من قرش الفقير فاذعناها، وأجبنا أننا مسؤولون فقط عما وزعناه وأعطينا أسماء الذين صرفنا لهم نحن في عهد حكومتنا من هذا القرش، ولا يمكن أن نسأل عن تدابير سبقت عهدنا في الحكم. ومثل ذلك كان جوابنا عن توزيع القطع النادر. إنه لمن الحيف أن نسأل عن أعمال لم نأتها ولا كانت لنا فيها يد!

إننا لما وجدنا أنفسنا تجاه هذه المتناقضات وتجاه انتقادات موجهة إلينا على أعمال ليست من صنعنا وتجاه جو مضطرب، لا يمكن معه استقرار الحكم والاضطلاع به آثرنا أن نقدم استقالتنا وهدفنا المصلحة العامة مفسحين المجال لمن يعتقد المجلس أن الاصلاح وصالح البلاد يتمان على يده.

الوزارة الرابعة والعشرون

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح الثالثة [١]

من ١٤/١٢/١٩٤٦ إلى ٧/٦/١٩٤٧

رياض الصلح (سني ـ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء
صبري حمادة (شيعي ـ البقاع) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
عبد الله اليافي (سني ـ بيروت) .... وزيراً للعدلية
غبريال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد
كميل شمعون (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية
هنري فرعون (ر. كاثوليك ـ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
كمال جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) ..... وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة والشؤون الاجتماعية
إلياس الخوري (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام والتربية الوطنية

- حكومة من داخل مجلس النواب الخامس باستثناء الوزير الخوري.

(١) بموجب المرسومين ٧٦٨٤ و٧٦٨٥ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٦ ـ الجلسة الثانية عشرة ص ٢٠٠ ـ.

● أشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب السادس (١٩٤٧ ـ ١٩٥١) التي جرت في ٢٥/ ٥/ ١٩٤٧ بعد حل مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٦٨٥ الصادر في ٨/ ٤/ ١٩٤٧.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢١/ ١٢/ ١٩٤٦، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٤٦ نائباً وغاب عن الجلسة ٩ نواب.

● بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٤٧ قدّم الوزيران شمعون وجنبلاط استقالتيهما من الوزارة احتجاجاً على سير العمليات الانتخابية وما رافقها وطريقة الفرز في محافظة جبل لنان، ثم عاد الوزير شمعون عن استقالته، وأصرّ الوزير جنبلاط عليها فقبلت بموجب المرسوم ٩١٢٨/ K الصادر في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٧، وكلف الوزير اليافي القيام بأعباء وزارتي الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة بالوكالة.

استقالة الحكومة:

بعد انتهاء العمليات الانتخابية في جميع الدوائر، والتي أجريت دورتها الأولى في ٢٥/ ٥/ ١٩٤٧، ودورتها الثانية في الأول من حزيران ١٩٤٧، وجرياً على العرف المتبع، عند الانتهاء من هذه العمليات، قدّم رئيس الحكومة رياض الصلح استقالته إلى الرئيس بشارة الخوري، الذي قبلها وأعاد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

الوزارة الخامسة والعشرون

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح الرابعة(١)

من ٧/ ٦/ ١٩٤٧ إلى ٢٦/ ٧/ ١٩٤٨

رياض الصلح (سني ــ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء
غبريال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) ..... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة
أحمد الحسيني (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد
كميل شمعون (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام
حميد فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية
محمد العبود (سني ــ الشمال) .... وزيراً للمالية
سليمان نوفل (ر. كاثوليك ــ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السادس (١٩٤٧ ـ ١٩٥١) باستثناء الوزير نوفل

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٢٥٢ و٩٢٥٣ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٧ ـ محضر جلسة ٩/ ٦/ ١٩٤٧ ص ٥ ـ.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٧/ ٦/ ١٩٤٧، ونالت الحكومة الثقة بإجماع الحاضرين وعددهم ٤٨ وامتناع اثنين عن التصويت، وغاب عن الجلسة ٥ نواب.

● قدّم الوزير شمعون استقالته في ١٩/ ٥/ ١٩٤٨، بعد عزم الحكومة على إقرار مشروع تعديل دستوري يتيح للرئيس الخوري تجديد ولايته. وقد قبلت الاستقالة بموجب المرسوم رقم ١١٨٠٨ الصادر في التاريخ ذاته وأسندت وزارة الداخلية بالوكالة لرئيس الحكومة، ووزارة الصحة والاسعاف العام بالوكالة أيضاً للوزير أرسلان.

● بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٤٨، قدّم رئيس الحكومة استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي أعاد تكليفه وتم تشكيل الحكومة الجديدة بدون استشارات تقليدية.

كتاب استقالة الوزير شمعون

دولة رئيس مجلس الوزارة الأفخم!

تفضلتم وأبلغتموني الرأي السائد لدى أعضاء الحكومة واعتزامهم تعديل الدستور اللبناني بصورة تجيز لفخامة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري تجديد ولايته لمدة ست سنوات بعد انقضاء أجل رئاسته الحالية.

جواباً على هذه العزيمة اتشرف أن أشكركم على برقيتكم إلي وأنا في طريق عودتي إلى الوطن، تطلبون من وطنيتي الموافقة على تعديل الدستور بالصورة المبينة فلم أرسل جواباً على برقيتكم اعتقاداً مني أن وطنيتي لا تلزمني بمشاركتكم العبث بالدستور بعد أن عرفت حكومتنا منذ فجر الاستقلال بعبثها بالقوانين والأنظمة عبثاً نال من سمعة الحكم الوطني.

الإصلاح أولاً: ولدى وصولي إلى بيروت جرت معي اتصالات ومخابرات بشأن تعديل هذه المادة الخاصة من الدستور مع حرصي على المحافظة على قدسية الدستور ونصوصه وعدم إقامة أية سابقة للتعديل لاعتبارات شخصية ليس إلا، رأيت أن لا أقف في وجه سانحة ربما حملت اصلاحاً تتعطش إليه البلاد، فقبلت البحث في أساس تعديل المادة المعينة شرط أن يتم هذا التعديل بعد تنفيذ برنامج اصلاحي شامل.

إن هذا الإصلاح يجب أن يبدأ بالإدارة فيتناول حتى العقلية والروح التي ما زالت مسيطرة عليها، فينظم ملاك المأمورين ويقضي على الفوضى المتغلغلة في الدوائر وتخلق إدارات كاملة تنسجم فاعليتها مع مقتضيات العصر الحديث.

الاستثمار والاحتكار: ويأتي دور القوانين والأنظمة المالية التي يتوجب اشتراعها وتطبيقها لإنقاذ مالية الدولة من العجز المتواصل وتخصيص القسم الآخر من الواردات لمشاريع الإنعاش وتخفيف وطأة الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب، وتحقيق التوازن الاقتصادي والتجاري، ووضع سياسة رشيدة للتصدير والاستيراد والحد من نفوذ بعض الشركات التي تتمتع بحماية حكومية في استثمار واحتكار مرافق الدولة.

إصلاح القضاء: كما أنه من الواجب أن يحتل القضاء مكانته في هذا الإصلاح، فنحرره من كل نفوذ وسيطرة لنعيد هيبته إلى النفوس بعد أن فقد كثيراً من الثقة به، ونضمن للقضاة ذاتيتهم المستقلة البعيدة عن كل التأثيرات السياسية.

ولما كانت العلة الأساسية التي تحول دون الإصلاح المنشود وإشراك الشعب إشراكاً فعلياً في ممارسة حقوقه هي قانون الانتخاب المعمول به على أساس المحافظة، فلا بد من المباشرة فوراً في تعديل هذا القانون وإنقاذ الناخب من سيطرة الاقطاعية التاريخية؛ فحق الآن للشعب باختيار نوابه الذين يريد أن يوليهم شرف تمثيله.

الحريات: وهنالك قضية تتعلق في صلب النظام الديمقراطي وهي قضية تقديس الحريات وفي طليعتها حرية الصحافة التي على الرغم من انقضاء خمس سنوات على استعادة البلاد استقلالها لا تزال ترسف في القيود، وحرية الرأي مكبوتة في الصدور. بقيت أمور كثيرة تفتقر إلى الإصلاح أصبحت مشهورة بعد أن طرقتها الصحافة وأعرب عنها طلاب الإصلاح من رجالات البلاد وأحزابها ومنظماتها، كنزاهة الحكم وتنقية الأخلاق، وتطهير الروح المسلكي في الدوائر الرسمية، كخلق دولة جديدة بأنظمتها وأخلاقها.

الإصلاح الدستوري: ولما كنت أرى أن هذه الحملة الإصلاحية يجب أن تسبق تعديل الدستور لنجعل له ما يبرره أمام الرأي العام اللبناني خصوصاً وأن البلاد تخوض اليوم معركتين سياسية وعسكرية، وقوى الأمة اللبنانية كلها معبأة إلى جانب قوى شقيقاتها الشعوب العربية في سبيل هدف أسمى يتعلق بمستقبل الحياة والكيان.

لماذا؟ ولما كان الانصراف إلى شؤون السياسة المحلية الخاصة في غمرة هذه الظروف المضطربة يجرح شعور الأمهات والزوجات المتجهة قلوبهن إلى جبهات القتال حيث يخوض أبناؤهن وأزواجهن المنايا دفاعاً عن القضية المقدسة فضلاً عن أنه ليس هنالك ما يبرر العجلة، ما زالت المدة التي تفصلنا عن موعد انتخاب الرئاسة تتجاوز السنة.

لذلك، ولما كان رأيي مخالفاً لرأي دولتكم وزملائي الوزراء فإني أقدم استقالتي من عضوية الحكومة مفضلاً العمل الحر إلى جانب الأوساط الوطنية التي ترى هذا الرأي.

في ١٩/٥/١٩٤٨

الإمضاء كميل شمعون

استقالة الحكومة:

ما أن قدم الوزير شمعون استقالته حتى قبلت فوراً، وبعدها بثلاثة أيام في ٢٢/٥/١٩٤٨ اجتمع مجلس النواب، وأقرّ تعديل الدستور، وفي ٢٧/٥/١٩٤٨ تم تجديد ولاية الرئيس الخوري قبل انتهاء ولايته بسنة ونيف.

واشتدت حملات المعارضة على الحكومة، وأوقف عدد من الصحفيين وتم تعطيل بعض الصحف وتقرر فتح دورة استثنائية للمجلس النيابي تبتدىء في ٢٢/٧/١٩٤٨، لمناقشة سياسة

الحكومة، خاصة بعد وقوع نكبة فلسطين، وإعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل في ١٥/٥/١٩٤٨، والأحداث العسكرية والسياسية التي تبعت ذلك على مختلف الجبهات العربية.

وعينت الجلسة الأولى في الدورة الاستثنائية في ٢٧/٧/١٩٤٨ وقبيل ذلك «أخذ النواب يتساءلون: هل تستقيل الوزارة أو لا تستقيل قبل التئام المجلس؟ وأما أساس «النكرزات»، والتعبير للرئيس بشارة الخوري، فبقاء الوزارة أربعة عشر شهراً! فدعوت رياضاً وتركت له الخيار بين أن يستقيل ويؤلف وزارة جديدة، أو أن يعدل وزارته، فاختار الأمر الأول وقدّم استقالته يوم الأحد في ٢٥ من تموز...»[1].

الوزارة السادسة والعشرون

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح الخامسة[2]

من ٢٦/٧/١٩٤٨ إلى ١/١٠/١٩٤٩

رياض الصلح (سني ــ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
غبريال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والزراعة
حميد فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية
أحمد الأسعد (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والبرق والبريد
الياس الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة والاسعاف العام
حسين العويني (سني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السادس بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣/٨/١٩٤٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤٣ صوتاً ضد ٥ وغاب عن الجلسة ٧ نواب.
- بتاريخ ٢٠/٧/١٩٤٩ قدم نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية استقالته من الحكومة وأسندت وزارة الداخلية لرئيس الحكومة بعد استقالته من وزارة العدلية التي أسندت إلى النائب جبران نحاس (ر. ارثوذكس ــ الشمال)، إضافة إلى تسميته نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

(١) بشارة الخوري ــ مرجع سابق ــ الجزء الثالث ــ صفحة ١٢٨.
(٢) بموجب المرسومين رقم ١٢٥٩٨ و١٢٥٩٩ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٨ ــ محضر جلسة ٣/٨/١٩٤٨ ــ ص ٨٦٩ ــ.

● بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣٠ قدم رئيس الحكومة رياض الصلح استقالته، بعد بدء الولاية الثانية للرئيس الخوري الذي قبلها وأعاد تكليفه تشكيل الوزارة الجديدة.

استقالة الوزير المرّ:

بعدما سلم حسني الزعيم للسلطات اللبنانية زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي انطون سعاده، عقدت المحكمة العسكرية اللبنانية برئاسة القاضي يوسف شربل جلسة سرية، وشكلية، وأصدرت حكماً بإعدامه في ١٩٤٩/٧/٨ وبالفعل فقد جرى إعدامه سريعاً في الساعة الرابعة من صباح ١٩٤٩/٨/٩، وتبع ذلك قرار اتخذه مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٧/١٩ بحل جميع المنظمات اللبنانية العسكرية وشبه العسكرية، واعتبر حزب الكتائب أن هذا القرار موجه ضده. «وكان النواب: هنري فرعون، حبيب أبو شهلا، وإبراهيم عازار وسواهم قد تدخلوا لدى رئيس الجمهورية لمصلحة الكتائب، كما أن الوزير غبريال المر، استقال احتجاجاً على قرار مجلس الوزراء حل المنظمات اللبنانية...»[١].

ويدعم هذا الرأي رئيس الجمهورية حيث يقول إن الوزير المر «قد تغيب عن جلسة مجلس الوزراء التي اتخذ فيها قرار الحل بداعي المرض، وخوبر بالهاتف فطلب أن يطلع على القرار قبل التوقيع عليه، فحمله إليه موظفان فتردد في توقيعه، واضطر لتقديم استقالته لعدم انسجامه مع زملائه فقبلت استقالته فوراً»[٢].

استقالة الحكومة:

بدأت الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري في ١٩٤٩/٩/٢١، وكان من المفروض أن تستقيل الوزارة في بدئها، إلا أن الرئيس استأخرها، بسبب زيارة قام بها عاهل الأردن الملك عبد الله إلى بيروت في ١٩٤٩/٩/٢٤م بعد عودته بحراً إليها في طريق عودته من اسبانيا إلى بلاده. ثم أخر أيضاً الاستقالة وفاة الرئيس السابق اميل اده، وبعد إتمام مراسم الدفن تقدمت الحكومة باستقالتها في ٣٠ أيلول ١٩٤٩، ثم عهد إلى الرئيس المستقيل رياض الصلح تأليف الحكومة الجديدة، التي صدرت مراسيم تشكيلها في اليوم التالي.

(١) د. حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ــ ١٩٥٢ ــ ص ٢٧٧ ــ معهد الإنماء العربي ــ.
(٢) بشارة الخوري ــ مرجع سابق ــ الجزء الثالث ــ ص ٢٤٥ و٢٤٦.

الوزارة السابعة والعشرون

تشكيل حكومة السيد رياض الصلح السادسة[١]

من ١٩٤٩/١٠/١ إلى ١٩٥١/٢/١٤

رياض الصلح (سني ــ الجنوب)	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للتربية الوطنية
جبران نحاس (ر. ارثوذكس ــ الشمال)	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان)	وزيراً للدفاع الوطني
أحمد الأسعد (شيعي ــ الجنوب)	وزيراً للأشغال العامة
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني
الياس الخوري (ماروني ــ جبل لبنان)	وزيراً للداخلية
حسين العويني (سني ــ بيروت)	وزيراً للمالية والبرق والبريد
الأمير رئيف أبي اللمع (ماروني ــ بيروت)	وزيراً للصحة والاسعاف العام
بهيج تقي الدين (درزي ــ جبل لبنان)	وزيراً للزراعة

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السادس بكامل أعضائها.

● بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٦ استحدثت وزارة الأنباء، (بموجب المرسوم رقم ١٠) وعدلت الحكومة على النحو التالي[٢]:

رياض الصلح: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
جبران نحاس: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والبرق والبريد.
مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني.
أحمد الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.
فيليب تقلا: وزيراً للخارجية والمغتربين.
الياس الخوري: وزيراً للصحة العامة.
حسين العويني: وزيراً للمالية.
رئيف أبي اللمع: وزيراً للتربية الوطنية.
بهيج تقي الدين: وزيراً للزراعة.

(١) بموجب المرسومين رقم ١ و٢ و٣ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٤٩ ــ العقد الاستثنائي الأول ــ محضر الجلسة الخامسة ــ ص ٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ ــ.
(٢) بموجب المرسوم رقم ١١ ــ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٦.

شارل حلو: وزيراً للعدلية والأنباء (وهو ماروني من بيروت من خارج أعضاء مجلس النواب).

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٥/١٠/١٩٤٩، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ ضده ٩، وغاب عن الجلسة ٨ نواب.

● بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٩ قدّم الوزير حلو استقالته، التي قبلت بموجب المرسوم رقم ٦٣٠ وأسندت حقيبتي العدلية والأنباء بالوكالة إلى نائب رئيس الوزراء الوزير نحاس.

● بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٠ عين النائب الماروني عن جبل لبنان خليل أبو جودة وزيراً للأنباء والبرق والبريد اللتين كان يشغلهما الوزير نحاس.

● بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠ قدّم رئيس الحكومة رياض الصلح استقالته إلى رئيس الجمهورية، الذي قبلها في اليوم التالي، وصدرت مراسيم تشكيل حكومة السيد حسين العويني الثلاثية.

كتاب استقالة الوزير حلو:

يا صاحب الفخامة!

لي الشرف أني دخلت الوزارة تلبية للواجب الوطني وإجابة لثقتكم السامية ودعوة دولة رئيس مجلس الوزراء يملأني الأمل بأن أعمل بالإصلاح الذي رسمتم خطوطه الكبرى في خطابكم بالمجلس النيابي بتاريخ ٢١ أيلول وفي رسالتكم إلى الأمة. وبالاعتماد على توجيهات فخامتكم ومؤازرة دولة رئيس الحكومة عملت بكل إخلاص وتجرد كل ما كان مستطاعاً في هذا السبيل، فوضعت في وزارتي العدلية والأنباء مشاريع التنظيم، وإذا لم أستطع أن أعمل الأكثر فما كان ذلك إلا من جراء ظروف وأسباب لم يكن بإمكان أحد تلافيها في هذه الفترة، وما برحت تتوالى حوادث لا أتمكن معها من الاضطلاع بكل مسؤولياتي، مما يحملني بكل أسف على رفع استقالتي إلى فخامتكم، راجياً أن تثقوا بعظيم شكري لما أوليتموني من عطفكم داعياً لفخامتكم بالتأييد وللحكومة بالتوفيق في كل ما يعود على المصلحة العامة والبلاد بالخير وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي.

بيروت في ١٥/١٢/١٩٤٩

شارل حلو

أسباب الاستقالة:

عقد الوزير المستقيل شارل حلو مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي لاستقالته أوضح فيه أنه لم يكن على علم مسبق (بصفته وزيراً للعدلية) بتوقيف رئيس تحرير جريدة «الأوريان» الصحافي جورج نقاش. وكان نقاش قد أوقف بعد تعرضه في أحد مقالاته للوزير فيليب تقلا، الذي طلب من رئيس الوزارة إقامة دعوى على جريدة الأوريان، وأحيلت إلى النيابة العامة، فأوقف النقاش. ومما قاله

الوزير المستقيل شارل حلو:

«. . . الملاحقات القضائية شيء والتوقيف الاحتياطي شيء آخر، فقد يستغرب الناس أن يروا صحافياً في السجن فيما يمرح المجرمون خارجاً. قد لا تقع مسؤولية هذا التناقض على موظف معين، ولكن هذا يمنعني كوزير للعدل مسؤول عن حسن سيره أن أقبل باستمرار هذه الوضعية الشاذة التي ما كان الحادث الأخير إلا مثلاً من أمثالها. . »[1].

استقالة الحكومة:

اقتربت ولاية مجلس النواب السادس المنتخب في أيار ١٩٤٧ على الانتهاء، فاتفق رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء رياض الصلح، على إفساح المجال لتأليف حكومة إدارية بحتة، تشرف على الانتخابات العامة، وتؤمن الحياد، بحيث لا يكون من بين أعضائها أي مرشح لهذه الانتخابات. وحول ذلك يقول الشيخ بشارة في مذكراته: «اتفقت وصديقي (يقصد رياض الصلح) على أن تأتي وزارة حيادية للانتخاب يرئسها الحاج حسين العويني. . . اتفقنا على هذا قبل سنة، ولما حان أجل التنفيذ غصّ الرفيق وعز عليه أن يغادر الحكم، (وكان قد مضى على رياض أربع سنوات وهو رئيس للوزارات المتتابعة)، ويبقى بعيداً عنه أثناء الانتخابات وبعدها. وشعرت بتردده فراعيت جانبه وعالجت الأمر بالتأني؛ وبعد عدة اجتماعات قبل رياض ووافق على رغبتي ووعدني بأن يقدم استقالة وزارته في مطلع العام الجديد (١٩٥١) على أن يعين موعد الاستقالة فيما بعد»[2].

وفي الساعة ٦ من مساء يوم الثلاثاء ١٣ شباط ١٩٥١ عقد مجلس الوزراء آخر جلسة له وفي نهايتها قدم رياض الصلح استقالة حكومته فقبلها الرئيس شاكراً للحكومة الجهود التي أدتها في أثناء تمرسها بأعباء الحكم.

(١) الصحف الصادرة في ١٧/١٢/١٩٤٩ وشارل حلو، «حياة في ذكريات» ص ١٤٨ ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٩٥ ـ وكانت بعض الصحف قد ذكرت أن سبب الاستقالة يعود أيضاً إلى إطلاق النار ابتهاجاً من قبل أنصار رئيس الحكومة رياض الصلح بعد عودته من زيارة قام بها إلى القاهرة.

(٢) بشارة الخوري ـ مصدر سابق ـ الجزء الثالث ـ ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ـ.

الوزارة الثامنة والعشرون

تشكيل حكومة السيد حسين العويني الأولى[1]

من ١٤/٢/١٩٥١ إلى ٧/٦/١٩٥١

حسين العويني (سني ــ بيروت) .... رئيساً ووزيراً للداخلية والمالية والخارجية والدفاع

بولس فياض (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .. وزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني والصحة والإسعاف العام والزراعة

أدوار نون (ماروني ــ جبل لبنان) .. وزيراً للأشغال العامة والتربية الوطنية والبرق والبريد والأنباء

- الوزيران فياض ونون من خارج أعضاء مجلس النواب السادس.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٠/٢/١٩٥١ ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٥٤ وغاب عن الجلسة نائب واحد.
- أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في ١٥ و٢٢ نيسان ١٩٥١، وتكون منها مجلس النواب السابع (١٩٥١ ــ ١٩٥٣).
- بتاريخ ٥/٦/١٩٥١ قدّم رئيس الحكومة استقالته إلى الرئيس الخوري، الذي قبلها وكلف في اليوم التالي السيد عبد الله اليافي تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الحكومة:

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم حفظه الله!

«عندما تفضلتم فندبتموني لرئاسة الحكومة، وكنت قد اعتزمت اعتزال المناصب السياسية، لم أر بداً من النزول على رغبتكم الكريمة لأني وجدت في المهمة التي وكلتموها إليّ داعياً وطنياً ألبيه وواجباً قومياً أؤديه، فلقد كان في رأس المهام التي شرفتموني بتوليها القيام على إجراء انتخاب نواب الأمة في جو من النزاهة والأمانة والحياد يطمئن إليه جميع اللبنانيين، ويتفق ورغبتكم السامية في الحرص على وحدة اللبنانيين وتأمين العدالة في ظرف جد دقيق. ولقد وفقنا بنعمة الله وبفضل توجيهاتكم السديدة ونصائحكم الرشيدة، وبفضل الوعي الكامل الذي عرفه الشعب اللبناني العزيز، وبفضل نشاط وتجرد وأمانة الموظفين كباراً وصغاراً سواء في ذلك الذين هيأوا عمليات الانتخاب أو الذين أشرفوا عليها أو أداروها. وبفضل الموقف المثير للإعجاب الذين وقفته قوات الأمن من جيش ودرك وبوليس، ويقظة قوادها ورؤسائها إلى تحقيق الهدف المرجو، وتهيئة الجو

(١) بموجب المرسومين رقم ٤٢٤١ و٤٢٤٢ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥١ ــ العقد الاستثنائي الثاني ــ الجلسة العاشرة ص ٥٠١ و٥٠٢.

الملائم لاستفتاء حر، حتى جاءت هذه الانتخابات مثالية على شكل يقرب من الكمال.

«يا صاحب الفخامة!

«أما وقد أدينا هذه المهمة على الوجه الذي يرتاح إليه ضميرنا وضمير بني وطننا فإننا ليسعدنا أن نكون قد تلقينا الأمانة عن حكومة عرف رئيسها وأعضاؤها بنضالهم الطويل، وجهدهم الجهيد في سبيل سيادة البلاد واستقلالها وعزتها ورفاهيتها لنسلم هذه الأمانة إلى حكومة نثق أنها ستتابع حملها بإخلاص وحرص ووفاء، لأنها حكومة منبثقة أيضاً عن إرادة الشعب صاحب تلك الأمانة الغالية.

«وإني وأنا أتشرف بتقديم استقالة الحكومة ليسعدني أن أعرب لفخامتكم بلساني ولسان زميلي عضوي الحكومة عن خالص شكرنا وعظيم امتناننا للرعاية التي أوليتمونا إياها مدة الحكم فكانت خير معوان على مغالبة الصعاب وتذليل العقبات وفي ما أوتينا من توفيق لخدمة وطننا العزيز لبنان. راجياً أن تتفضل يا فخامة الرئيس بقبول جزيل شكري وأصدق عواطف ولائي واحترامي»[1].

بيروت في ٥/٦/١٩٥١ حسين العويني.

الوزارة التاسعة والعشرون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الثالثة[2]

من ٧/٦/٥١ إلى ١١/٢/٥٢

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية

فيليب بولس (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... نائباً للرئيس ووزيراً للأشغال العامة

اميل لحود (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتربية الوطنية

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني

يوسف الهراوي (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة

بهيج تقي الدين (درزي ــ جبل لبنان) ..... وزيراً للصحة والإسعاف العام والشؤون الاجتماعية

شارل حلو (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين

رشيد بيضون (شيعي ــ بيروت) .... وزيراً للدفاع الوطني

محمد صفي الدين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للبرق والبريد والأنباء

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للعدلية

(١) كتاب الاستقالة بخط يد السيد حسين العويني، عن كتاب السفير صلاح عبوشي.

(٢) بموجب المرسومين رقم ٥٢٦٠ و٥٢٦١ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥١ ــ العقد الاستثنائي الأول ــ الجلسة الثانية ــ ص ١٤ و١٥ و١٦.

● حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي السابع (مجلس ٥١ ـ ٥٣) بكامل أعضائها.

● يوم إعلان المراسيم، قدم الوزير تقي الدين استقالته من الوزارة. فعهد بحقيبتيه وكالة إلى الوزير بيضون.

● بتاريخ ٨/٦/١٩٥١: عين السيد بشير الأعور (نائب درزي عن جبل لبنان) وزيراً للصحة والاسعاف العام واسندت حقيبة الشؤون الاجتماعية إلى الوزير لحود.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩/٦/١٩٥١، ونالت الثقة بأكثرية ٥٢ ضد ٢٣ وامتناع واحد، وغاب عن الجلسة نائب واحد.

استقالة الوزير تقي الدين

«لم تمض ساعة على صدور المراسيم، حتى فوجئت الأوساط السياسية باستقالة الشيخ بهيج تقي الدين وزير الصحة والشؤون الاجتماعية من منصبه الجديد، وإبلاغه هذه الاستقالة إلى الرئيس اليافي؛ واكتفى الشيخ بهيج عندما سئل عن أسباب استقالته بقوله إنها لأسباب خاصة. ولكن التطورات التي رافقت تأليف الوزارة تدل على أن أسباب هذه الاستقالة هي أكثر من شخصية بل هي أسباب بدأت باستقالة المير مجيد من الكتلة الدستورية وانتهت بعد صدور مراسيم الوزارة. ولما استقال المير مجيد من الكتلة كان ينتظر أن يتبعه الشيخ بهيج ويقدم استقالته، أو على الأقل أن يتشاور معه في مسألة اشتراكه بالوزارة التي ساهمت الكتلة الدستورية بنصيب كبير في تأليفها. وكان الشيخ سليم الخوري (شقيق رئيس الجمهورية) يعطف كثيراً على ترشيح الأستاذ بشير الأعور للوزارة ولكن بعض الجهات وجدت أن الظروف تقضي بإدخال الشيخ بهيج بدلاً من الأعور، وقيل للشيخ سليم إن اشتراك الأستاذ تقي الدين في الوزارة معناه ضمان جانب المير مجيد بشكل غير مباشر، فوافق الشيخ سليم واستدعي الشيخ بهيج إلى القصر الجمهوري، وقَبِلَ الاشتراك بالوزارة. وعلم المير مجيد بدخول الشيخ بهيج الوزارة الجديدة، فاتصل به، وأبلغه أن اشتراكه بوزارة لا يرتاح إليها ـ أي المير ـ من الأمور «غير الواردة» في علاقتهما. فأجاب الشيخ بهيج أنه لا يقصد ذلك أبداً وإذا كان المير يفسر اشتراكه هذا التفسير، فإنه مستعد أن يقدم استقالته.. وبالفعل كتب الشيخ بهيج استقالته وأرسلها إلى الرئيس اليافي، ولما سئل الأستاذ تقي الدين هل يعود عن استقالته، أجاب بأنه متمسك بها ولن يتراجع عنها. وسئل لماذا لم يقدم إستقالته في القصر، فقال إن الوقت لم يكن مناسباً، وأضاف أنه لم يعلم بإشراكه في الوزارة إلا بعد صدور المراسيم...»[1].

(١) جريدة الحياة الصادرة في ٨/٦/١٩٥١ ـ ص ٤.

كتاب استقالة الحكومة[1]:

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

«تفضلتم فخامتكم فأوليتموني شرف تأليف الحكومة إثر ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة، فقبلت المهمة شاكراً معتمداً على الله سبحانه وتعالى وعلى تأييدكم وثقة المجلس النيابي للقيام بالمهمة التي اضطلعت وزملائي بها.

«وانصرفت الحكومة بعد نيلها الثقة من المجلس، إلى تحقيق برنامجها الوزاري، فحققت في الفترة الأخيرة التي قضتها في الحكم، القسم الأوفر منه وبقي قسم كان في طريقه إلى المجلس، وآخر اقتضت الظروف أو الدراسات ضرورة تأخيره. وظل التعاون مع المجلس وثيقاً حتى هذه الفترة الأخيرة التي لابسها بعض الغموض، واستمرت الحكومة في العمل رغبة منها في إقرار الموازنة العامة للدولة، وارتقاب الوصول بالمفاوضات الاقتصادية بين لبنان والشقيقة سوريا إلى نتيجة حاسمة. أما اليوم وقد أقرت الموازنة وانتهت المفاوضات الاقتصادية والمالية إلى اتفاق بين الحكومتين، فقد رأيت وزملائي أن نفسح المجال لغيرنا للقيام بتبعات الحكم. وإذا كنت، يا صاحب الفخامة، والحكومة التي أتشرف برئاستها لم نواجه المجلس، فلأننا نعتقد أن وحدة الصفوف والقلوب تقضي علينا بمثل هذا الموقف في فترة تتطلب مثل هذه الوحدة لمجابهة الكثير من المصاعب الداخلية القائمة والمشاكل الخارجية التي قد تنتظرنا. وإننا إذ نغادر كراسي الحكم، نشعر أننا قمنا بما يمليه علينا الواجب الوطني نحو بلادنا بقدر ما أفسحت لنا الظروف الصعبة سبل العمل. وإذا كان الإصلاح الذي أردناه من صميم قلوبنا، وعملنا له بكل قوانا، لم يتحقق كاملاً كما يرغبه وينتظره منا على حق جميع المخلصين من مواطنين بسبب بعض العقبات التي اعترضته، والتي بذلتم فخامتكم جهداً كريماً لتذليلها، فإننا نتمنى للحكومة المقبلة أن توفق إلى العمل له في أجواء أكثر ملاءمة.

«لهذا فإني أتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالتي واستقالة زملائي من الحكم منتهزاً هذه الفرصة لكي أعرب لكم عن شكرنا الخالص للمعونة والتأييد اللذين كنا نتلقاهما منكم وللنصائح الثمينة التي استمررتم في إسدائها إلينا، داعياً المولى تعالى أن يحفظكم للبنان وأن يوفقنا دوماً إلى ما فيه خير البلاد وصالح العباد، سيدي».

بيروت في ٩/٢/١٩٥٢

الإمضاء: عبد الله اليافي

(١) الصحف الصادرة في ١٠/٢/١٩٥٢.

الـوزارة الثلاثـون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الثالثة[1]

من ١١/٢/٥٢ إلى ٩/٩/٥٢

سامي الصلح (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية

فؤاد الخوري (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية

أحمد الحسيني (شيعي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة

مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والصحة والاسعاف العام

اميل لحود (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين

سليمان العلي (سني ـ الشمال) .... وزيراً للزراعة والاقتصاد الوطني.

ميشال ضومط (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للشؤون الاجتماعية

انطوان اسطفان (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للتربية الوطنية

حسين العبد الله (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للبرق والبريد والأنباء

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السابع بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩/٢/١٩٥٢ ونالت الثقة بأكثرية ٥٦ ضد ٨ وغياب ١٣ عن الجلسة.
- بتاريخ ٢٦/٨/١٩٥٢ قدّم الوزير أحمد الحسيني استقالته من الحكومة، وقد قبلت الاستقالة، وأسندت حقيبة الأشغال العامة وكالة لرئيس الحكومة.
- بتاريخ ٩/٩/١٩٥٢، وفي جلسة مخصصة لمناقشة سياسة الحكومة العامة، ألقى رئيس الحكومة بياناً في المجلس النيابي، تهجم فيه على رئيس الجمهورية ونجله وشقيقه. وأثناء القائه البيان انسحب وزراء حكومته من مقاعدهم المخصصة لهم، وجلسوا على المقاعد المخصصة للنواب دليلاً عن عدم تضامنهم مع رئيس الوزارة. وفي نهاية بيانه أعلن الصلح أنه لا يريد الثقة من مجلس النواب، بل هو ماضٍ لتقديمها إلى رئيس الجمهورية.

(١) بموجب المرسومين رقم ٧٥٩٩ و٧٦٠٠ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢ ـ العقد الاستثنائي الثاني ـ الجلسة الأولى ص ١٦٦٥ ـ ١٦٦٦ ـ.

استقالة الوزير الحسيني:

اتهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري المعارضين بأنهم وراء هذه الاستقالة لزعزعة الوضع، بينما اتهم رئيس الحكومة سامي الصلح رئيس الجمهورية بشارة الخوري بالإيعاز إلى الحسيني بالاستقالة للخلاص من الصلح ومن الحكومة. وقد تجلى هذا التناقض، بتوصلنا العثور على كتابي استقالة، الأول نشر في جريدة نداء الوطن موقع من الوزير الحسيني، موجه إلى رئيس الجمهورية، مؤرخ في ٢٦/٨/١٩٥٢ والثاني في جريدة البيرق موقع من الحسيني أيضاً لكنه موجه إلى رئيس الحكومة مؤرخ في ٢٥/٨/١٩٥٢.

كتاب الاستقالة الأول[1]:

«فخامة رئيس الجمهورية المعظم!

«سبق ورجوت فخامتكم قبول استقالتي بداعي أن صحتي لم تعد تمكنني من مزاولة مهام وزارة الأشغال العامة على الوجه الأكمل، خصوصاً إن هناك أموراً شائكة مرّ عليها زمن والمخابرات جارية بشأنها ولما تتقدم بعد نحو الحل المتوجب على الإدارة.

«لذلك جئت مكرراً طلب قبول استقالتي شاكراً فخامتكم ورئيس الوزارة والوزراء الكرام على المؤازرة التي عاونتموني عليها في هذه المدة القصيرة. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي».

بيروت في ٢٦/٨/١٩٥٢

التوقيع: أحمد الحسيني

كتاب الاستقالة الثاني[2]:

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

«لقد قبلت الاشتراك في الحكم في وزارتكم الجليلة يحدوني الأمل إلى المساهمة مع الزملاء في تحقيق ما تفتقر إليه البلاد من المشاريع المفيدة وتقويم ما يجب تقويمه من الأشياء بعدما وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه من فوضى وأزمة أخلاقية واقتصادية تهددنا بالفناء إذا لم نتداركها. وكنت أعزو أسباب هذه الأزمة في الوزارات السابقة إلى سوء تصرف الوزارة وطريقتهم في معالجة أمور الدولة وأتطلب أن يكون الوزير ذا إرادة حديدية تمكنه من الصمود في وجه العوامل التي يمكن أن تحمله على الخروج عن الطريق القويم.

«إني لأرى أكثر الوزراء مفعمين بروح الإخلاص عند توليهم الحكم ولديهم كل الاستعدادات اللازمة لتولي المهام وإدارة شؤون الدولة على أحسن ما يرام، وإني أستطيع أن أؤكد أنه كان في

(١) «نداء الوطن» العدد ١١٤٨٧ ـ الخميس ٢٨/٨/١٩٥٢.

(٢) «البيرق» الأربعاء ٢٧/٨/١٩٥٢.

وسع أكثر الوزارات التي توالت في عهد الاستقلال أن تتحمل مسؤولياتها كاملة فتوصل السفينة إلى الشاطىء الأمين لولا عواصف الشهوة التي تهب من مكان معلوم هدفها الفوضى والاستغلال والانتقام وهي هوجاء لا تقف عند حد بل تسوي من الرذيلة فضيلة ومن الفساد طهارة لها عمالها وشركاؤها وجواسيسها وسماسرتها في جميع أركان الدولة، وهي إلى ذلك لم تبقِ على شيء في هذه البلاد الصغيرة الجميلة إلا حطمته تحطيماً حتى قضت على الصناديق الحديدية فبعثرت أموال هذه الأمة البائسة ولم يبقَ منها إلا ما ينفق على الفجور ويمنع عن أصحاب الحقوق البؤساء.

«لقد صمدت في وجه هذه العاصفة ردحاً من الزمن، وكنت ألاقي في ذلك صعوبات ليس لها مثيل، وكنت في كل مرة أقدم فيها استقالتي فكانت ترفض. وإذا كنت قد بقيت إلى هذا الوقت مع ما هي عليه الحال فما هو إلا حرص على ما تبقى من مشاريع ضئيلة في وزارة الأشغال أردت أن تنجز تحت إشرافي.

«فعليه وبناء على ما تقدم ذكره، ولما وصلت إليه الحال، أرجو من دولتكم قبول استقالتي من وزارة الأشغال مقدماً واجب الشكر والاحترام».

في ٢٥/٨/١٩٥٢ الإمضاء: أحمد الحسيني

استقالة الحكومة:

خلال صيف ١٩٥٢ اشتدت حركة المعارضة، ضد رئيس الجمهورية مطالبة الإطاحة به، بعد تفشي الفساد والطغيان والاثراء. ومع تردي الأوضاع الداخلية بشكل لافت، حاول رئيس الجمهورية إقرار بعض الاصلاحات في إدارات الدولة من خلال برنامج اصلاحي أقر في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عقدت في ١٩ آب ١٩٥٢، ويتضمن هذا البرنامج تعديلاً لقانون الانتخاب، وإعادة تنظيم مجلس القضاء وتحقيق اللامركزية وتنظيم الصحافة وإقرار قانون جديد للأحزاب السياسية والقيام بعدد من المشاريع الإنمائية والاقتصادية والصحية، وبتوزيع بعض الأراضي الأميرية على الفلاحين... غير أن هذا البرنامج لم يغير من نظرة المعارضين بل اعتبروه عملية الهاء، وعارض بعض النواب المقربين من الرئيس منح الحكومة صلاحيات استثنائية، وكان رئيس الحكومة سامي الصلح يريد مثل هذه الصلاحيات لإقصاء الموظفين المرتشين، ولكن بعض المتنفذين حالوا بينه وبين نيلها.

وفي أواخر آب، وبعد تقديم الوزير الحسيني استقالته وقبولها، بدأ الوضع الحكومي أيضاً يتعرض للاهتزاز من جراء تقديم عدد من الوزراء استقالتهم، وبدأ رئيس الجمهورية يتهم «أيدي المتدخلين» بأنهم السبب في هذه الاستقالات، بينما اتهم رئيس الحكومة رئيس الجمهورية بالوقوف وراء استقالة الوزراء وذلك تخلصاً منه كما سبق وأشرنا، فاشتد الخلاف بين الرئيسين مما أدى إلى انقطاع اللقاءات بينهما حتى بت لا أراه ولا يراني ـ والتعبير هنا للصلح ـ وبعد هذه الخلافات بين الخوري والصلح أوضح الأخير رداً على سؤال بأنه ليس لديه قنبلة واحدة لإلقائها إنما

لديه قنابل... وهو يقصد إفشاء بعض الأسرار والإدلاء بتصريحات تفجر الموقف تفجيراً لا عودة عنه»[1].

وبالفعل عقدت بعد أيام قليلة الجلسة النيابية الأولى للدورة الاستثنائية في ٩ أيلول ١٩٥٢. وفي تلك الجلسة النيابية «تلا وزير المالية اميل لحود بياناً طويلاً عن أعمال الحكومة، والمشاريع التي تنوي القيام بها، وأثناء القائه البيان أخذ النواب يجمعون التواقيع لحجب الثقة عن الحكومة، وعندما شاهد سامي الصلح ذلك، طلب من رئيس المجلس (أحمد الأسعد) الكلام، ومد يده إلى جيبه وسحب «القنبلة الذرية» على حد تعبيره وفجرها داخل المجلس. ويقال إنه كان في الجيب الأخرى خطاباً للشكر في حالة وقف النواب إلى جانب وزارته»[2].

ويعد البيان الذي ألقاه الصلح في جلسة ٩ أيلول ١٩٥٢، الأول من نوعه في الحياة السياسية اللبنانية في تاريخ الانتداب والاستقلال ومما قاله[3]:

«... إن ثمة نغمة وتذمراً وشكوى عامة من حالة الفساد والفوضى والطغيان نتيجة الاستهتار بالقوانين والتجاوز على هيبة النظام، وتسخير مرافق الدولة ومصالحها لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية...

«... لقد رقصوا على جماجم الأوفياء المخلصين مثنى وثلاث ورباع، وكان رياض الصلح إحدى ضحايا الخبث والمكر، فاضت روحه لتسلم أرواحهم، وتدحرج رأسه لتبقى رؤوسهم...

«... مم الشكوى أيها السادة؟ إن الشكوى من التدخلات غير المشروعة التي تفسد سير الإدارة وتسخرها لمآرب المتنفذين غير المسؤولين...».

وهنا عدد الصلح النائب هنري فرعون ونجل رئيس الجمهورية الشيخ خليل الخوري، وشقيق الرئيس الشيخ سليم الخوري واتهمهم بالتدخل بشؤون القضاء والشرطة... وحول كيفية سير الأمور في الدولة والوزارات والدوائر رأى الصلح أن الحكم في لبنان مجزأ بين السراي وبين القصر.

وعن أسباب محاربته قال الصلح: حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون بمنع المقامرة.. ولأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى اسرائيل لأن هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... ولأننا شمرنا عن ساعدنا لإتلاف الحشيش حرصاً على الصحة واستجابة لرغبات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والعربية... حاربونا لأننا أردنا أن نضع قانون «من أين لك هذا؟» ونحقق في مصادر ثرواتهم... حاربونا لأننا أبينا أن نضع الأنظمة والقوانين، ومصالح الدولة في خدمة أطماعهم وشهواتهم وأغراضهم الشخصية... إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ

(١) البناء ـ العدد ٩ ـ ٥ أيلول ١٩٥٤، وحسان حلاق ـ مصدر سابق ص ٦٠٩ وما يليها.
(٢) نجيب صالح، كلمات هزت لبنان ـ ص ٧٩.
(٣) النص الكامل في محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢، جلسة ٩ أيلول ـ ص ٢٥٠٥ ـ ٢٥٠٩ وفي مذكرات سامي الصلح ـ الجزء الثاني ـ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧، وفي نجيب صالح. ص ٨٠ ـ ٨٥.

مآربهم وتحقيق مطامعهم، وخدمة مصالحهم الخاصة. وبما أننا حاولنا أن نحكم ونعيد الحكم إلى السراي، قامت قيامتهم علينا ودبروا المؤامرات في الغرف السوداء... لقد جوعوا الشعب وأرهقوه... كيف تريدون منا أن نستمر في الحكم، وهذا هو الجو الموبوء الذي تعيش فيه الحكومة في لبنان، ثم كيف تريدون أن يتحقق إصلاح ونجاح إذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتجتث جذورها؟

وختم الصلح بيانه قائلاً: من أجل ذلك لن أطرح الثقة، لأنني لا أريد الثقة منكم، وأنا ماضٍ لأقدم استقالتي إلى فخامة رئيس الجمهورية»[1].

وخلافاً لما كان متوقعاً فأن رئيس الحكومة لم يتقدم باستقالته لرئيس الجمهورية كما قال أمام المجلس النيابي، بل قصد إلى منزله حيث جاءه ناظم عكاري مدير غرفة رئاسة الوزارة موفداً من قبل رئيس الجمهورية لتحديد موعد لقبول الاستقالة. وهنا يقول الصلح:

«فأجبت ناظم بك، بأني أرجو أن أتمكن من ذلك غداً، وفي أثناء ذلك وبينما كان ناظم بك في إحدى غرف منزلي، إذا بجهاز الراديو، يذيع بلاغاً يفاجيء جمهور المستمعين، بتعيين ناظم بك عكاري رئيساً للحكومة خلفاً لي، فلم يبق أمامي عندئذٍ، أي مجال لمقابلة رئيس الجمهورية...»[2]

وحول هذه الجلسة يقول الشيخ بشارة الخوري في مذكراته: كان المفروض أن تجري المناقشة على أساس البيان ـ الذي تلاه الوزير لحود ـ ولكن سامي الصلح نكث وعده وتناول من جيبه بياناً خطياً أعده له المعارضون، وأخذ يتعثر ويتلعثم في قراءته، وهو بيان حشاه واضعوه بكل نوع من أنواع الافتراء على مقام الرئاسة... وأمام هذه المخالفة الدستورية لم يرفع رئيس المجلس الجلسة واكتفى بأنه لفت المتكلم إلى وجوب عدم التعرض لمقام الرئاسة؛ وأخذ الوزراء ينسحبون من مقاعد الحكومة إلى مقاعد النواب وانسحب الصلح ونهض اميل لحود فتبرأ باسمه واسم زملائه من خطاب رئيس الوزارة وقال إنه لا ينطبق على الدستور ولا على الواقع وهو محض افتراء ولم يحضر رئيس الوزارة ليقدّم استقالته، على ما أعلنه في المجلس، بل مضى إلى بيته ولحقه المعارضون، وفيهم الذين أعدوا له الخطاب، وأخذوا يلحون عليه بأن يقوم بأعمال شغب، ولكنه فُتَّ في يده إذ صدر فور انتهاء الجلسة مرسومان: أحدهما ينص على قبول استقالة الوزراء جميعهم واعتبار سامي الصلح رئيس الوزراء مستقيلاً وهذا تعبير ملطف للإقالة التي كانت الأولى من نوعها في عهد الاستقلال وهي حق من حقوق الرئيس وقد نص عليها الدستور صراحة. أما المرسوم الثاني فيقضي بتأليف حكومة ثلاثية من كبار الموظفين لتصريف الأشغال الجارية وفقاً لأحكام البندين ٥٣ و٥٤ من الدستور»[3].

(١) بعد انتهاء الصلح من إلقاء كلمته خاطبه النائب هنري فرعون قائلاً: إلى أين ذاهب؟ انتظر كي أرد على خطابك، أنت نذل وجبان، إن لم تستمع إلى ردي عليك. وهنا أجابه الصلح بكلمات شخصية قاسية.

(٢) سامي الصلح ـ مصدر سابق ـ ص ٢٢٧.

(٣) بشارة الخوري مصدر سابق ـ الجزء الثالث صفحة ٤٦٥ وما يليها.

الوزارة الواحدة والثلاثون

تشكيل حكومة السيد ناظم عكاري[1]

من ٩/٩/١٩٥٢ إلى ١٤/٩/١٩٥٢

ناظم عكاري (سني ـ بيروت) .... رئيساً ووزيراً للداخلية والخارجية والأنباء والزراعة والدفاع.

باسيل طراد (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... نائباً للرئيس ووزيراً للاقتصاد والأشغال والتربية والصحة.

موسى مبارك (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية والمالية والبرق والبريد والشؤون الاجتماعية.

● وزارة لتصريف الأعمال من كبار الموظفين.

استقالة الحكومة:

لم ترض قوى المعارضة بتشكيل الحكومة الجديدة، لذا فقد اجتمعت الجبهة الاشتراكية الوطنية، (وكانت تضم في تلك الفترة الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النداء القومي، الهيئة الوطنية، الكتلة الوطنية، الكتائب اللبنانية والنائب عبد الله اليافي)، ووجهت بياناً إلى رئيس الجمهورية أبلغته فيه أن إضراباً شاملاً سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين ١٥ أيلول، وصدرت عدة بيانات دعت اللبنانيين إلى الإضراب العام، ووقعه النواب: ريمون اده وعبد الله الحاج (كتلة وطنية)، كمال جنبلاط وأنور الخطيب (التقدمي الاشتراكي)، قبولي الذوق وعلي بزي (النداء القومي)، كميل شمعون، غسان التويني، ديكران توسباط، وعادل عسيران (مستقلون)، واتهم البيان رئيس الجمهورية والقائمين على شؤون الحكم بأنهم أوصلوا لبنان إلى الحضيض. وفي ظل هذه الظروف أراد الشيخ بشارة امتصاص نقمة المعارضة فكلف في ١٢ أيلول نائب بيروت السيد صائب سلام تشكيل حكومة سياسية وبدأت الاتصالات في هذا الشأن على قدم وساق، «ولكن صائب سلام فشل في تشكيل الحكومة بسبب اضطراب الأوضاع، ورفض بعض الشخصيات الاشتراك وتأخر المراسلات مع البعض الآخر ومنهم شارل مالك سفير لبنان في واشنطن. وفي ١٤ أيلول عمد رئيس الجمهورية إلى قبول استقالة حكومة ناظم عكاري، وصدرت مراسيم تشكيل حكومة صائب سلام مستبقياً فيها الوزيرين في حكومة عكاري: طراد ومبارك وذلك لاستباق الإضراب العام الشامل المقرر يوم ١٥ أيلول[2].

(١) بموجب المرسوم رقم ٩٤١٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، تاريخ ٢٣/٩/١٩٥٢ ص ٢٠١٣ ـ.

(٢) د. حسان حلاّق، مصدر سابق ص ٦١٦ و٦١٧.

الوزارة الثانية والثلاثون

تشكيل حكومة السيد صائب سلام الأولى[1]

من ١٤/٩/١٩٥٢ إلى ١٨/٩/١٩٥٢

صائب سلام (سني ـ بيروت) ... رئيساً ووزيراً للداخلية والخارجية والدفاع والأنباء والزراعة.

باسيل طراد (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... نائباً للرئيس ووزيراً للأشغال والاقتصاد والتربية الوطنية والصحة.

موسى مبارك (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية والعدلية والبرق والبريد والشؤون الاجتماعية.

● رئيس الحكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السابع.

استقالة الحكومة:

صبيحة الإضراب المعلن في ١٥ أيلول عقد مجلس الوزراء وأصدر بلاغاً تضمن أسباب تشكيل الوزارة الجديدة واعتبرها البلاغ حكومة مؤقتة. ولما ابتدأ الإضراب تبين أنه شمل مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمصارف والمؤسسات في بيروت وبقية المدن اللبنانية.

وفي يوم ١٧ أيلول بدأت ساعة الحسم السياسي تأخذ طريقها بتكثيف الاتصالات وكلها وصلت إلى طريق مسدود. ووجه رئيس الحكومة صائب سلام كتاباً إلى رئيس الجمهورية يطالبه فيه بالتنحي. وفيما يلي نص الكتاب؛ (بحوزتنا نسخة منه بخط الرئيس سلام):

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم!

«بعد تقدم وافر الاحترام

«أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنني إذ قبلت شرف مهمة الحكم التي اضطلعت بها في بلدي العزيز في هذا الظرف العصيب، كنت شاعراً أنني البي نداء الوطنية للقيام بما يطلبه لبنان من إصلاح ولمحاول تجنيبه مهاوي الفوضى التي كادت تعم البلاد والعياذ بالله.

««ولكنني بعد أن باشرت عملي وسرت ببعض خطى الإصلاح التي يطالب بها الناس، والتي لاقت ولا شك ارتياحاً عاماً وتحبيذاً من الجميع، شعرت ـ بعد أن تجمعت لدي جميع عناصر التقرير ـ أن أهل هذا البلد لم يعد يرضيهم شيء أقل من اعتزال صاحب السلطة الأولى في الدولة.

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٤٢٥ و٩٤٢٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، تاريخ ٢٣/٩/١٩٥٢ ص ٢٥١٤.

«فاسمحوا لي، وأنا من صميم هذا الشعب ولا أستهدف في عملي سوى مصلحته العليا، أن أصارحكم أن مصلحة البلد العليا اليوم أصبحت تتطلب تخليكم فوراً من سدة الرئاسة الأولى وإفساح المجال لنواب الأمة لانتخاب خلف لكم ضمن نطاق الدستور الذي أؤتمنتم عليه.

«وبهذا تكونون يا فخامة الرئيس قد أديتم لبلدكم خدمة جلّى تضاف إلى الخدمات السابقة التي سجلها لكم تاريخ الجهاد اللبناني في عهده الاستقلالي الحاضر.

«فأناشد وطنيتكم النزول عند رغبة الشعب الإجماعية تفادياً للعواقب.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام

بيروت في ١٧ أيلول ١٩٥٢

صائب سلام

رئيس مجلس الوزراء اللبناني

استقالة رئيس الجمهورية:

حول الأحداث والتطورات التي أعقبت استقالة ناظم عكاري وأدت إلى استقالة رئيس الجمهورية، يقول الرئيس السابق شارل حلو وكان يومها مقرباً من الرئيس بشارة الخوري وبقي إلى جانبه حتى آخر لحظة:

«... وقمت، بطلب من رئيس الجمهورية، ببعض المحاولات لدى زعماء المعارضة، لأرى إذا ما كانوا يوافقون على الاشتراك في حكومة اتحاد وطني. وتبلغت ردوداً مشجعة، خصوصاً من الرئيس الفرد نقاش الذي تمنى أن يكون إلى جانبه في الحكومة الجديدة، الدكتور شارل مالك، مندوبنا لدى منظمة الأمم المتحدة. وأبرق صائب سلام إلى الدكتور شارل مالك الذي طالب بتسلم وزارة الخارجية. فوافق الرئيس سلام على طلبه. وتواصلت المحادثات مع شخصيات أخرى في سبيل التحالف. وحدثت في بيروت فجأة بعض الاضطرابات. وأعلن الإضراب العام ابتداء من ١٥ أيلول، ثم صرح زعماء مسلمون كثر بعدم رغبتهم في التعاون مع الرئيس بشارة الخوري، مما حمل صائب سلام إلى رفض متابعة مسعاه لتأليف الحكومة الجديدة، بل هو ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما كتب رسالة يطلب فيها من رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته. وعندما استدعي إلى عاليه، وصل إليها وفي جيبه تلك الرسالة، كما وصل أيضاً، وفي الوقت نفسه الجنرال فؤاد شهاب، قائد الجيش، بدعوة من رئيس الجمهورية. وكان مقر رئيس الجمهورية، في عاليه مكتظاً بنواب الأكثرية البرلمانية، موقعي مذكرة دعم وتأييد للشيخ بشارة الخوري. واحتدمت مشادة بين النواب موقعي المذكرة وبين الرئيس صائب سلام. وكان الرئيس بشارة الخوري، في ذلك الوقت، قد استدعى الجنرال فؤاد شهاب إلى مكتبه في الطابق الأول من المقر، وطلب إليه أن يسعى إلى اجراء المصالحة مع أركان المعارضة. ومن ثم، طلب من صائب سلام أن يقدم استقالته تاركاً لسواه أن ينوب عنه. فلم يتباطأ صائب سلام في تقديم الاستقالة ومغادرة المقر الرئاسي.

وتبدّى أن أركان المعارضة يرفضون كل أساليب التعاون. فاستدعى الرئيس بشارة الخوري

الحاج حسين العويني. وطلب إليه تشكيل الحكومة الجديدة. ولكن الحاج الطيّب أراد أن يعرف مسبقاً، إذا كان قائد الجيش على استعداد لمجابهة المعارضة سلمياً وبفلاح. فذهب الجنرال شهاب إلى مكتبه، حيث اجتمع بمعاونيه، ثم عاد حاملاً جواباً سلبياً. واعتذر الحاج حسين العويني، آنذاك، عن تلبية رغبة رئيس الجمهورية. فعمد الشيخ بشارة إلى تعيين الجنرال فؤاد شهاب على رأس حكومة مؤقتة، بمعاونة ناظم عكاري وباسيل طراد. ثم استدعى ناظم عكاري إلى مكتبه ونص عليه كتاب استقالته»[1].

الوزارة الثالثة والثلاثون

تشكيل حكومة اللواء فؤاد شهاب[2]

من ١٨/٩/١٩٥٢ إلى ٣٠/٩/١٩٥٢

اللواء فؤاد شهاب (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني.
ناظم عكاري (سني ــ بيروت) . . . نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية والأشغال العامة والتربية الوطنية والبرق والبريد والأنباء والصحة والاسعاف العام والزراعة.
باسيل طراد (ر. ارثوذكس ــ بيروت) . . . وزيراً للاقتصاد والعدلية والمالية والشؤون الاجتماعية.

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب.
- عند صدور مراسيم تشكيل هذه الحكومة، قدم الرئيس بشارة الخوري استقالته، ومارست هذه الحكومة مجتمعة صلاحيات رئيس الجمهورية حتى ٢٣/٩/١٩٥٢ حيث انتخب مجلس النواب السابع النائب كميل شمعون رئيساً للجمهورية.
- بتاريخ ٢٣/٩/١٩٥٢ قدم اللواء فؤاد شهاب استقالة الحكومة إلى الرئيس شمعون الذي قبلها، وكلفها تصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة، وقد تم ذلك فعلاً في ٣٠/٩/١٩٥٢، حيث صدرت مراسيم تشكيل حكومة الأمير خالد شهاب.

كتاب استقالة الحكومة:

لما كانت قد انتهت مهمة الحكومة التي ترأستها، بعد أن قام مجلس النواب بانتخاب فخامتكم رئيساً للجمهورية، ولما كانت هذه النتيجة قد مهدت لانبثاق حكومة دستورية جديدة،

(١) شارل حلو، مصدر سابق ــ ص ١٥٦ و١٥٧.
(٢) بموجب المرسومين رقم ٩٤٤٣ و٩٤٤٤، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢، جلسة ٢٣/٩/١٩٥٢، ص ٢٥١٣.

فإنني مع زميلي في الحكم نتقدم من مقامكم باستقالة الوزارة رافعين إلى فخامتكم خالص التهاني وصادق التمنيات بأن يكون عهدكم عهد خير ويمن على البلاد.

بيروت في ٢٣/٩/١٩٥٢

اللواء فؤاد شهاب

الحكومات خلال ولاية الرئيس كميل شمعون

من ٢٣/٩/٥٢ إلى ٢٢/٩/١٩٥٨

شكلت خلال ولاية الرئيس كميل شمعون ١٢ حكومة تعاون فيها مع خمسة رؤساء حكومة على النحو التالي:

سامي الصلح : ٥ حكومات

عبد الله اليافي : ٤ حكومات.

وحكومة واحدة شكلها كل من الرؤساء: الأمير خالد شهاب، صائب سلام، رشيد كرامي.

الوزارة الرابعة والثلاثون

تشكيل حكومة الأمير خالد شهاب الثانية[١]

من ١٩٥٢/٩/٣٠ إلى ١٩٥٣/٤/٣٠

خالد شهاب (سني ــ الجنوب) .... رئيساً لمجلس الوزراء
وزيراً للداخلية والعدل والأنباء والدفاع الوطني

موسى مبارك (ماروني ــ جبل لبنان) وزيراً للخارجية والمغتربين والأشغال العامة والبرق والبريد.

سليم حيدر (شيعي ــ البقاع) وزيراً للتربية الوطنية والصحة والاسعاف العام والشؤون الاجتماعية.

جورج حكيم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للمالية والاقتصاد والزراعة

- حكومة من خارج أعضاء المجلس النيابي السابع (٥١ ـ ٥٣) بكامل أعضائها وهي مؤلفة من سفيرين ومديرين عامين.

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٩/ ١٠/ ١٩٥٢ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٧ صوتاً ضد صوت واحد، وامتناع ٢ وغياب ٧ (بينهم مقعد شاغر بسبب انتخاب النائب كميل شمعون رئيساً للجمهورية).

- بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٣: قبلت استقالة الوزير موسى مبارك، وأسندت وزارة الأشغال العامة لرئيس الحكومة، ووزارة البرق والبريد للوزير حيدر.

- منح المجلس النيابي هذه الحكومة سلطة إصدار مراسيم اشتراعية لمدة ستة أشهر في عدة حقول أهمها: قانون الانتخاب، تنظيم الصحافة والمطبوعات، تنظيم ملاكات الدولة، إعادة النظر في التنظيم القضائي، إعادة النظر في قوانين الاستيراد، الإثراء غير المشروع، إعادة النظر في قانون الطوارىء، إنشاء مجلس تصميم، إنشاء ديوان المحاسبة...

كتاب استقالة الوزير مبارك[٢]:

«فخامة رئيس الجمهورية بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء!

بما أن اختلاف وجهات النظر بيني وبين زملائي في الحكومة على مسائل مبدئية قد تعددت

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٤١٥ و٩٤١٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٢، جلسة ١٩٥٢/٩/٢٣، ص ٢٥١٣.

(٢) جريدة العمل الصادرة في ٧/ ٢/ ١٩٥٣ ــ ص ٢ ــ وقد قالت جريدة العمل أن السبب الحقيقي للاستقالة، سببه موافقة وزير الاقتصاد جورج حكيم على مبدأ الوحدة الاقتصادية مع سوريا.

وتكررت، فإني أرى نفسي مضطراً لأن أرفع إلى فخامتكم استقالتي.

وإني أرفع إلى فخامتكم عميق شكري للعون الدائم، الذي لاقيته لدى فخامتكم، وللرعاية الكاملة، التي تفضلتم فشملتموني بها طوال مدة اضطلاعي بالمسؤوليات. راجياً أن تقبلوا أسمى احترامي وأصدق اخلاصي».

بيروت في ٦ شباط ١٩٥٢ — موسى مبارك

كتاب استقالة الحكومة[1]:

«فخامة رئيس الجمهورية المعظم!

أتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالة وزارتي من الحكم، بعد أن أنهت المهمة التي تفضلتم فوكلتموها إليها. ولا يسعني وزميلاي إلا أن نرفع لفخامتكم شكرنا العميق، لما أوليتمونا من ثقة، ولما لقينا من تأييدكم وإرشادكم. وفق الله المخلصين إلى السير بلبنان في سبيل أهدافه العليا تحت قيادة فخامتكم».

بيروت في ٢٨/٤/١٩٥٣ — الإمضاء: خالد شهاب

رد رئيس الجمهورية على كتاب استقالة رئيس الحكومة

«حضرة رئيس مجلس الوزراء!

تلقيت كتاب استقالة حكومتكم، بعد أن أنهت مهمتها، ولا يسعني وأنا أقبل الاستقالة، إلا أن أسدي لكم ولزميليكم شكري الخالص على ما أبديتموه من نشاط وما أظهرتموه من تجرد وإخلاص.

إن العمل الذي قامت به حكومتكم سيسجل لكم بمداد الشكر. فالمراسيم الاشتراعية التي لن تظهر نتائجها إلا في المستقبل، تعتبر الحجر الأساسي في بناء الدولة على أسس ثابتة، كما سيسجل لكم التدابير التي اتخذتموها حيال بعض الشركات صاحبة الامتياز تأميناً لمصلحة لبنان، ومشاريع الاتفاقات الاقتصادية التي أعدتها الحكومة، وبلّغتها إلى الدول العربية، والتي يؤمل أن تكون دستور العمل للتعاون الاقتصادي المثمر بين دول الجامعة العربية.

ويطيب لي أن أشير بشكل خاص إلى السياسة الرصينة التي اتبعتها حكومتكم منصرفة إلى العمل المجدي».

بيروت في ٢٨/٤/١٩٥٣ — الإمضاء: كميل شمعون

(١) الصحف الصادرة في ٣٠/٤/١٩٥٣، والتي ذكرت أن من أهم أسباب الاستقالة، المطالبة بتأليف حكومة برلمانية.

من أسباب استقالة الحكومة:

بعد أن استقالت حكومة الأمير خالد شهاب، مفسحة المجال لمحاولة تأليف حكومة برلمانية، أوفدت جريدة النهار مندوباً عنها لمقابلة الأمير خالد لتستوضحه عن بعض الأسباب التي دعته إلى الاستقالة، فجاءت المقابلة على النحو التالي[1]:

س ــ ما هي الأسباب التي أوصلت الحكومة إلى هذه الحالة وحملتها على الاستقالة؟

ج ــ هناك عدة أسباب، وتأتي قضية الموظفين في طليعتها، ذلك لأنها لم تدرس التشكيلات بسبب انهماكها في استقبال ولي عهد المملكة السعودية، وتركت الأمر للمديرين العامين. ولقد تبين لي في إحدى جلسات مجلس الوزراء، أن هناك رغبة في إجراء ترقيات استثنائية فعارضت ذلك معارضة شديدة، وأبلغت الجهات المختصة أن قضية الترقيات هامة ودقيقة، ومن الأفضل أن يصار إلى الاكتفاء بالترقيات التي نالها جميع الموظفين دون استثناء وذلك بعد تحسين رواتبهم في الملاكات. ولما لم أجد آذاناً صاغية، غادرت مجلس الوزراء مرتين وأنا أقول لمن يهمهم الأمر أن لا علاقة لي بما يريدون أن يفعلوه.

وأضاف الأمير خالد يقول: إن مراسيم الترقيات الاستثنائية لا يتجاوز عددها ٢٠٢، وقد سلمت نسخاً عنها للرئيس، واعتقد أنه سيعاد النظر بما يكفل زوال الشكوى والتذمر والنقمة.

س ــ هل تعتقدون أنه كان بإمكان حكومتكم الاستمرار في الحكم لولا قضية الموظفين وما رافقها من ذيول؟

ج ــ لا أعتقد ذلك، لأن النواب أو بالأحرى أكثريتهم تاقوا إلى الوزارة بعد أن حرمناهم منها مدة ستة أشهر. لذلك كانوا سيسعون إلى خلق أية قضية أو مشكلة يجعلوها قميص عثمان.

س ــ إذا عاد رئيس الجمهورية إلى تكليفكم بتأليف الوزارة فهل تقبلون المهمة؟

ج ــ كلا بالطبع، لأنني أبلغت الرئيس شمعون أنني مصمم على الاعتزال نهائياً بعد أن أمضيت ستة أشهر في الحكم (سبعة أشهر)، كانت من أشقى أيامي وأقساها. وأضاف الأمير خالد قائلاً:

وعلى كل حال فإن المجلس النيابي قد أجيب إلى طلبه أخيراً بوجوب تأليف وزارة من النواب، وأمام حضرات النواب قضايا عديدة أكثرها صعب، وأنا أتمنى لهم أن ينجحوا حيث ظنوا أنني أخفقت.

وأنهى الأمير خالد حديثه بقوله:

ولقد تعرضت في مجلس النواب لهجمات عنيفة، فاتهمت تارة بالخيانة الوطنية، وطوراً بالجهل وعدم الكفاءة. ولكن يشهد الله أنني أديت واجبي بما يرضي ضميري، وأنا أترك الحكم مرفوع الرأس لأنني لم أتنكر لقضايا الشعب.

(١) جريدة النهار الصادرة في ٣٠/٤/١٩٥٣ ــ ص ٢.

الوزارة الخامسة والثلاثون

تشكيل حكومة السيد صائب سلام الثانية[1]

من ١٩٥٣/٤/٣٠ إلى ١٩٥٣/٨/١٦

صائب سلام (سني ــ بيروت) . . . . رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني
رشيد بيضون (شيعي ــ بيروت) . . . . وزيراً للبرق والبريد والصحة والاسعاف العام
بشير الأعور (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للأشغال العامة
جورج حكيم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) . . . . وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني
بيار اده (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للتربية الوطنية
جورج كرم (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للمالية
جان سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) . . . . وزيراً للزراعة والشؤون الاجتماعية
محيي الدين النصولي (سني ــ بيروت) . . . . وزيراً للعدلية والأنباء

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب السابع (١٩٥١ ــ ١٩٥٣) باستثناء الوزيرين حكيم والنصولي.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩٥٣/٥/١٢، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٧ صوتاً ضد ٣١، وغاب عن الجلسة ٩ نواب.
- أشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الثامن (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧).
- بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٥ قدّم الوزير بشير الأعور استقالته، وأسندت وزارة الأشغال العامة إلى الوزير اده.
- بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٠ قدّم رئيس الحكومة استقالة حكومته.

استقالة الوزير الأعور[2]:

على أثر وجود سلاح في سيارة وزير الأشغال العامة، الأستاذ بشير الأعور، قدّم حضرة

(١) تألفت هذه الوزارة بموجب المرسومين رقم ١٩٥٢ و١٩٥٣ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٣ ــ العقد العادي الأول ــ محضر جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ ــ ص ٨٠٢ ــ.

(٢) الصحف الصادرة في ١٩٥٣/٧/٢٧ نقلاً عن المعلومات الصادرة عن وزارة الأنباء. وقد عثر على السلاح في اليوم الذي اغتيل فيه المرشح للانتخابات عن دائرة عكار النائب الأستاذ محمد العبود على مدخل القصر الجمهوري في القنطاري في ١٩٥٣/٧/٢٣.

الوزير استقالته من منصبه مؤكداً أن لا علم له بوجود هذا السلاح. وعلى الرغم من ذلك، فقد أصرّ على استقالته حرصاً على حرمة القانون، وصيانة لهيبة الحكم.

وقد قدّرت الحكومة للوزير المستقيل هذا الموقف، وقبلت استقالته شاكرة له الجهد الذي بذله أثناء اضطلاعه بأعباء الحكم، وكلفت الوزير بيار اده القيام بمهام وزارة الأشغال العامة بالوكالة.

كتاب استقالة الحكومة:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم!

أمّا وقد تمت الانتخابات النيابية وانبثق عنها مجلس جديد، فإنني أتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالتي، واستقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر لفخامتكم عن شكري، وشكر زملائي للثقة الغالية التي أوليتمونا إياها، مقدراً لفخامتكم حسن توجيهكم أثناء اضطلاعنا بالمسؤوليات، راجياً المولى عزّ وجلّ أن يوفقكم في قيادة الدفة العليا لهذا البلد العزيز، بما عهدناه فيكم من وطنية سامية وإخلاص أكيد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
صائب سلام

بيروت في ١٠ آب ١٩٥٣

الوزارة السادسة والثلاثون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الرابعة[1]

من ١٩٥٣/٨/١٦ إلى ١٩٥٤/٣/١

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) . . . . رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع والأنباء
الفرد نقاش: (ماروني ــ بيروت) . . . . وزيراً للخارجية والمغتربين
غبريال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للأشغال العامة
بشير الأعور (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للعدلية والبرق والبريد والهاتف
رشيد كرامي (سني ــ الشمال) . . . . وزيراً للاقتصاد والشؤون الاجتماعية
بيار اده (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للمالية
كاظم الخليل (شيعي ــ الجنوب) . . . . وزيراً للزراعة والصحة العامة
نقولا سالم (ر. كاثوليك ــ الجنوب) . . . . وزيراً للتربية الوطنية

(١) تشكلت الحكومة بموجب المرسومين ٢٥١٠ و٢٥١١ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٣ ــ العقد الاستثنائي الأول ــ محضر جلسة ١٩٥٣/٩/٣ ــ ص ١٤ و١٥ ــ.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) بكامل أعضائها.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣/٩/١٩٥٣ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ٤، وامتناع ٤ عن التصويت (بينهم رئيس المجلس) وغاب عن الجلسة ٣ نواب.

● الرئيس اليافي يقدم استقالة حكومته في ١٦/٢/١٩٥٤، بعد جلسة مناقشة حادّة في المجلس النيابي، طرح على أثرها اليافي الثقة بحكومته فنالها بأكثرية ١٨ ضد ١٦، والرئيس شمعون رفض قبول الاستقالة.

● بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٤ قدم الرئيس اليافي استقالة حكومته، والرئيس شمعون قبل الاستقالة وأعاد تكليف اليافي في اليوم التالي تشكيل الحكومة العتيدة.

بلاغ رفض الاستقالة الأولى للرئيس اليافي[1]:

«على أثر جلسة مجلس النواب التي انعقدت نهار أمس (١٦/٢/١٩٥٤)، قدّم حضرة رئيس مجلس الوزراء، إلى فخامة رئيس الجمهورية استقالته مع أعضاء حكومته.

وقد درس فخامة الرئيس الوضع الناشىء عن هذه الاستقالة بكل عناية، فرأى أن لا مجال لقبولها، وأن ظروف الحكم تتطلب الاستقرار ومواصلة العمل من قبل الحكومة، لإنجاز بقية المشاريع التي تعهدت بها؛ بالاستناد إلى ذلك، رفض فخامته قبول الاستقالة رفضاً مقروناً بأمله في أن تتابع الحكومة عملها كالمعتاد مضطلعة بالمهام الجسام الملقاة على عاتقها في الحقلين الداخلي والخارجي، لما فيه خير لبنان ومصلحته العليا».

كتاب استقالة الحكومة:

«فخامة رئيس الجمهورية المحترم!

«سبق لي أن قدمت لفخامتكم استقالتي، واستقالة زملائي، اثر الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ١٦ شباط الجاري، وقد تفضلتم فخامتكم وأبديتم رغبتكم في استمرارنا بالحكم، فنزلنا عند هذه الرغبة الكريمة. ولكنني أرى من واجبي اليوم أن أعود فأقدّم مجدداً هذه الاستقالة، لكي أفسح لفخامتكم المجال في معالجة الموقف بحكمتكم وسديد رأيكم، منتهزاً هذه الفرصة لأشكر فخامتكم خالص الشكر باسمي وباسم زملائي على التأييد الذي أوليتمونا إياه طيلة اضطلاعنا بأعباء الحكم. راجياً التفضل بقبول فائق الاحترام».

بيروت في ٢٣/٢/١٩٥٤ — **الإمضاء: عبد الله اليافي**

(١) بموجب البيان الرسمي الصادر عن ديوان رئاسة الجمهورية.

الوزارة السابعة والثلاثون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الخامسة[1]

من ١/٣/١٩٥٤ إلى ١٦/٩/١٩٥٤

الاسم	المنصب
عبد الله اليافي (سني ـ بيروت)	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والأنباء
الفرد نقاش (ماروني ـ بيروت)	وزيراً للخارجية والمغتربين والعدلية
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للدفاع الوطني
غبريال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان)	وزيراً للأشغال العامة
رشيد كرامي (سني ـ الشمال)	وزيراً للاقتصاد والشؤون الاجتماعية
كاظم الخليل (شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للصحة العامة والزراعة
نقولا سالم (ر. كاثوليك ـ الجنوب)	وزيراً للتربية الوطنية والبريد والبرق والهاتف
جورج هراوي (ماروني ـ البقاع)	وزيراً للداخلية

● حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي الثامن (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) بكامل أعضائها.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٥/٣/١٩٥٤، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٣ صوتاً ضد ٨ وامتناع ٣ عن التصويت (بينهم رئيس المجلس) وغاب عن الجلسة ١٠ نواب.

● بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٤ الرئيس اليافي يقدم استقالة حكومته، وبعد قبولها أعيد تكليفه فقدم اعتذاره بعد ستة أيام؛ فتم تكليف السيد سامي الصلح تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الرئيس اليافي[2]:

«فخامة رئيس الجمهورية المحترم!

أتشرف بأن أقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي أرأسها، آملاً أن تفسح هذه الاستقالة مجالاً لقيام حكومة جديدة تستهدف من جهة، السهر على تنفيذ المشاريع العمرانية المتعددة والإصلاحات التي حققتها الحكومة الحالية، وفاء بالوعد الذي قطعته على نفسها في بيانها الوزاري، مؤيدة في ذلك من المجلس النيابي الكريم. وتلبي من جهة أخرى رغبة الشعب اللبناني التي عبر عنها هذا المجلس في إنجاز البقية الباقية من المشاريع والقيام بالاصلاحات التي لم تتمكن الحكومة لضيق الوقت من إنجازها.

(١) تشكلت هذه الوزارة بموجب المرسومين ٤٢٩٢ و٤٢٩٣ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٤ ـ العقد الاستثنائي الأول ـ محضر الجلسة السادسة (٥/٣/١٩٥٤) ـ ص ١٤٨ ـ.

(٢) جريدة الحياة الصادرة في ٩/٩/١٩٥٤ ـ ص ٤.

وإني أنتهز هذه المناسبة لكي أقدم لفخامتكم باسمي واسم زملائي خالص الشكر على المساعدة القيمة التي لقيناها منكم أثناء اضطلاعنا بمسؤولية الحكم. راجياً من الله تعالى أن يوفقكم إلى ما فيه خير الوطن وسعادته».

بلاغ قبول الاستقالة[1]:

«في الساعة العاشرة من صباح الأربعاء الموافق في ٨ أيلول سنة ١٩٥٤ انعقد مجلس الوزراء برئاسة فخامة رئيس الجمهورية في قصر بيت الدين. وفي نهاية الاجتماع، قدّم حضرة الدكتور عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته إلى فخامة رئيس الجمهورية، فقبلها فخامته؛ وبعد أن شكر الأستاذ اليافي ومعاونيه أعضاء الحكومة المستقيلة على الأعمال التي قاموا بها، والمشاريع التي حققوها، طلب إليهم الاستمرار في تصريف الأعمال، ريثما تتشكل الحكومة الجديدة.

وابتداء من مساء اليوم (٨/ ٩/ ١٩٥٤)، انصرف رئيس الجمهورية إلى إجراء الاستشارات النيابية المعتادة».

الوزارة الثامنة والثلاثون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الرابعة[2]

من ١٦/ ٩/ ١٩٥٤ إلى ٩/ ٧/ ١٩٥٥

سامي الصلح (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للتصميم.
غبريال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
الفرد نقاش (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
شارل حلو (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للعدل والصحة العامة
رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية
سليم حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة والبرق والبريد والهاتف
محيي الدين النصولي (سني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية والأنباء
موريس زوين (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتربية الوطنية
نعيم مغبغب (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة

---

(١) صادر عن ديوان رئاسة الجمهورية ــ نقلاً عن المصدر السابق.

(٢) بموجب المرسومين ٦٣٩١ و٦٣٩٢ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٤ ــ محضر جلسة ٢٨/ ٩/ ١٩٥٤ ص ــ ١٥٠٩ ــ.

● استحدثت وزارة للتصميم للمرة الأولى بموجب المرسوم رقم ٦٩٩٣ تاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٥٤.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن باستثناء الوزيرين حلو والنصولي. ● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٨/ ٩/ ١٩٥٤، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ صوتاً ضد ٣ وامتناع ٨ نواب عن التصويت (بينهم رئيس المجلس) وغاب عن الجلسة ٥).

● أجاز مجلس النواب لهذه الحكومة سلطة إصدار مراسيم اشتراعية «تمكيناً لها من القيام بالاصلاح العام المنشود، الذي يستدعي تعديل المراسيم الاشتراعية الصادرة في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وتعديل هذه المراسيم خلال ثلاثة أشهر والمختصة بتنظيم إدارات الدولة على اختلاف أنواعها (البلديات، ديوان المحاسبة، تنظيم الادارة والملاكات، نظام القضاء ومجلس الشورى...».

● بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٥٥ قدّم الوزير شارل حلو استقالته من الحكومة وقبلت في اليوم التالي وعين النائب جورج هراوي (ماروني ـ البقاع) وزيراً للصحة العامة، وأسندت وزارة العدل لرئيس الحكومة.

كتاب استقالة الوزير الحلو إلى رئيس الجمهورية[1]

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية!

لي الشرف بأن أعرض لفخامتكم ما يلي:

في الجلسة الثالثة من المناقشة المخصصة للمراسيم الاشتراعية رقم ٤ و١٤ و١٨ الصادرة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ و٧ كانون الثاني ١٩٥٥ و١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ أقر مجلس النواب اقتراحين بقانون مخصصين للمادة ٢٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ والتي كانت تجيز للحكومة أن ترفع الحصانة عن الموظفين لمدة ستة أشهر.

وقد تضمن الاقتراحان المذكوران إلغاء النص المشار إليه من جهة. ومن جهة أخرى اعتماد نص مماثل أعطي مفعولاً رجعياً من شأنه التصديق على جميع التدابير التي اتخذتها الحكومة تطبيقاً للنص المذكور.

وكان ممكناً اعتبار قرار المجلس حلاً للمشكلة لأن المجلس أعطى الحكومة عملياً السلطات ذاتها التي أعطتها لنفسها بمرسوم اشتراعي، ولكن هذا التصويت حصل في إطار من المناقشة الطويلة التي أخذ فيها بعض النواب، وخاصة أعضاء اللجنة البرلمانية الخاصة، على السلطة التنفيذية كونها تجاوزت حدود الصلاحيات الممنوحة لها بقانون ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٥.

فتصويت مثل هذا يخلق سابقة قانونية ويضع موضع البحث أمام كل وزير للعدلية مسألتين:

---

(١) قدّم الوزير حلو، كتابي استقالة، الأول لرئيس الجمهورية، والثاني لرئيس الحكومة، وقد نشرتهما الصحف الصادرة في ٣١/ ٥/ ١٩٥٥، وقد أوردنا نصهما.

مسألة مبدأ، ومسألة ثقة.

ففي ما يتعلق بالمبدأ ما زلت مقتنعاً، كما كنت قبل المناقشة البرلمانية وبالاستناد إلى الشروح القانونية الواضحة، إن السلطة التنفيذية لم تتجاوز مطلقاً صلاحياتها. ولقد كانت تجاوزتها أو أنها أدخلت في نطاق التنظيم ولمدة تجاوز مدة المراسيم الاشتراعية مواداً تعود بطبيعتها إلى صلاحية السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية لا تجاوز صلاحياتها عندما تسن قواعد خلال مدة المراسيم الاشتراعية، من شأنها أن تطبق فيما بعد حسب الظروف وبالنسبة إلى الحالات الخاصة. ان المناقشات البرلمانية التي دارت حول هذا الموضوع والتي ارتفعت إلى مستوى رفيع دلت بلا ريب على النضج السياسي الذي تحلى به ممثلو الأمة اللبنانية وحكام لبنان. لكنها انتهت إلى نتائج لا يمكن أن يقبل بها من الوجهة المبدئية وزير للعدل دون أن يرتكب تقصيراً في مسؤولياته، ولا يمكن أن يوافق عليها بحرية واقتناع مهما بلغ احترامه للقواعد البرلمانية.

ناهيك عن أن تصويت المجلس يثير في نفس وزير العدل مسألة ثقة خصوصاً عندما تكون الحكومة قد بنت الموقف الذي اتخذته على رأي ذلك الوزير. فعلى من يهيمن على مقدرات وزارة العدل أن يقطع علناً الدليل على تمسكه بمبادىء الحق التي اعتنقها وأعلنها أكثر من تمسكه بحل تمليه الظروف.

لا شك في أنه لا يحق لوزير العدل أن يدعي العصمة. ولا شك في أن من واجبه أن يدرس وأن يقبل كل تعديل على نصوص المراسيم الاشتراعية كما يقبل بتعديلات القوانين، ولكن وزير العدل لا يسعه أن يفتح باباً للشك في حرصه على الحقوق الديمقراطية والدستورية، وهو بالتالي لا يسعه تجاه موضوع خطير كموضوع تجاوز حدود السلطة، أن يتنكر لرأيه ولا أن يقبل بأن تتنكر السلطة التنفيذية لرأيها؛ وعليه بالتالي أن يستقيل. وإني على يقين — يا فخامة الرئيس — من أني لن أكون مستحقاً ثقتكم، ولا ثقة مجلس النواب نفسه، إذا ظهرت بمظهر من يحرص على المركز أكثر من حرصه على مبررات وجود هذا المركز كما أراها.

فمن أجل هذا، وبكل أسف، أتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالتي معبراً لكم عن عميق شكري للمساندة العطوفة التي لقيتها دائماً من فخامتكم ومن دولة رئيس الوزراء أثناء اضطلاعي بمهمتي.

ولأني شهدت بنفسي الحرص الدائم الذي ترعون به مصالح بلادنا العليا بالاتفاق بينكم وبين رئيس الحكومة وأعضائها، أتمنى لفخامتكم وللحكومة نجاحاً كاملاً في الجهد الذي تبذلون لتحسين أحوال لبنان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

بيروت في ٢٩ أيار ١٩٥٥

شارل حلو

كتاب استقالة الوزير حلو إلى رئيس الحكومة

دولة رئيس مجلس الوزراء الأفخم!

أتشرف بأن أعرض لدولتكم ما يلي:

في كتاب أرسلته بتاريخ اليوم إلى فخامة رئيس الجمهورية، سمحت لنفسي بأن أطلعه على المناقشة التي جرت في المجلس بشأن المراسيم الاشتراعية رقم ٤ و١٤ و١٨ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ و٧ كانون الثاني ١٩٥٥ و١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ وعلى ما أقره المجلس بشأنها في الجلسة الأخيرة.

إنني اعتبر أن ما أقر بشأن المادة ٢٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ المتعلق برفع الحصانة عن الموظفين يمكن أن يعتبر حلاً وسطاً لأن المجلس يعيد للحكومة بنص منه الصلاحيات التي كانت قد أعطتها لنفسها بمرسوم اشتراعي ويمكنها في الوقت نفسه من ارجاء الإصلاح الإداري الذي شرعت به، واعتبر أيضاً أن المناقشة التي جرت في هذا الموضوع في مستوى عال جداً، دللت على النضوج السياسي في لبنان وممثليه وحكامه، ولكنها انتهت إلى نتيجة لا يمكن معها لوزير العدل، طالما لم يقتنع بها، أن يوافق عليها دون التعريض بمسؤولياته والإخلال بواجبه.

فضلاً عن ذلك فإن المادة المعمول بها لتجاوز حدود السلطة اتخذت بناء على رأي وزير العدل الذي أعلن تكراراً أمام المجلس أن الحكومة عملت دوماً في نطاق الصلاحيات المعطاة لها ولم تخرج أبداً عن شرعية هذه الصلاحيات.

ومن أجل ذلك أرى نفسي غير مستحق للثقة التي أوليتها من قبلكم ومن قبل فخامة رئيس الجمهورية والمجلس نفسه إذا بدر مني أن النظريات القانونية التي تحمّلت مسؤولياتها أمام الحكومة والمجلس يمكن أن تتأثر باعتبارات تمليها الظروف.

ويبدو لي يا دولة الرئيس أنه إذا جاز لوزير العدل أن يدرس ويقبل في كل آن تعديلاً للمراسيم الاشتراعية والقوانين، فإنه لا يستطيع مع ذلك أن يداوم على القيام بمهام منصبه إذا ما ترك في الأذهان أقل شك في تمسكه بالشرعية الديمقراطية الدستورية، وإنه يؤثر منصبه على عقيدته.

وأعتقد أنني أكون أميناً لواجباتي كوزير عدل ومستحق لما تبدون نحوي من شعور في كل حين، إذا قدمت استقالتي اليوم.

وفيما أنا أبدي أسفي العميق لتركي منصبي الوزاري، لا بد لي من أن أبدي شعور احترامي العميق وتعلقي التام بشخصكم الكريم وشخص زملائي الوزراء المحترمين، وأن أجدد عواطف امتناني لما لقيت لدى دولتكم ولدى فخامة رئيس الجمهورية، من تأييد لي اثناء قيامي بمهام منصبي.

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول فائق الاحترام

شارل حلو

بعد الخلاف المزمن بين رئيس الحكومة سامي الصلح ووزير الخارجية الفرد نقاش، بشأن سياسة الحكومة الخارجية، «تفجر هذا الخلاف بسبب مشروع مرسوم أعده رئيس الحكومة ويقضي بتعيين الوزير السابق موسى مبارك سفيراً للبنان في فرنسا، فهدد الوزير النقاش بالاستقالة إذا أصر الرئيس الصلح على ذلك»[١].

ولقد عجل ذلك في تقصير عمر الحكومة، فقدم الرئيس الصلح استقالة الحكومة إلى الرئيس شمعون، لاخراج النقاش، وهذا ما تم فعلاً في الوزارة التي شكلها الصلح والتي تبعت الوزارة المستقيلة مباشرة.

وبخصوص الاستقالة يقول الرئيس الصلح: «على أثر مؤتمر باندونغ (عقد في ١٨ نيسان ١٩٥٥)، عدت إلى بيروت في مطلع شهر أيار ١٩٥٥، حيث كان عليّ أن أواجه المجلس في ١٢/٥/١٩٥٥. وحصلت مشادة بيني وبين بعض النواب سببها أنهم أخذوا على بيان الحكومة تضمنه قواعد عامة، دون أن يكون فيه تحديد للسياسة الخارجية. في حين كان البيان قد نفذ السياسة الخارجية بنداً بنداً. وسُئلت إذا كانت حكومتي ترغب في دخول الحلف العراقي ــ التركي، أو الانضمام إلى الحلف الثلاثي المصري ــ السعودي ــ السوري، أم تريد الحياد المطلق. فأجبت بأن الحكومة لم ولن تنضم إلى حلف بغداد ولا إلى أي أحلاف أخرى. وعلى الأثر جرى التصويت على سياسة الحكومة الخارجية فنالت الثقة.

«وفي هذه الأثناء كان نفوذ الرئيس عبد الناصر يقوى...».

«.. أما لبنان فكان الجو فيه ملبداً بالغيوم، لأسباب نعرفها أحياناً ونجهلها أحياناً أخرى. والأصابع السحرية المعروفة كانت تكمن وراء الغيوم الدكناء. فكلفت وزير الخارجية الفرد نقاش القيام بجولة في البلاد الشقيقة ليعمل على تنقية الجو خصوصاً أن البلاد مقبلة على فصل الاصطياف. ثم اقتضت الظروف تعديل (استقالة) الحكومة. فأدخلت فيها في ٩ تموز ثلاثة وزراء جدد هم: حميد فرنجية، وبيار اده وسليم لحود. وهكذا حل فرنجية محل النقاش في وزارة الخارجية وفي القيام بالرحلة، فذهب إلى سوريا ثم إلى مصر حيث تكللت جهوده بالنجاح وأزال بلباقته وإخلاصه كثيراً من الشبهات، وأوضح كثيراً من الالتباسات»[٢].

---

(١) «النهار» ٩/٧/١٩٥٥.

(٢) «احتكم إلى التاريخ»، سامي الصلح، دار النهار للنشر ــ سجل الوقائع سليم واكيم ــ ص ١٢٧ و١٢٨.

الوزارة التاسعة والثلاثون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الخامسة[١]

من ٩/٧/١٩٥٥ إلى ١٩/٩/١٩٥٥

سامي الصلح (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للتصميم العام

غبريال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) ... نائباً لرئاسة مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والصحة

مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني

حميد فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية

سليم حيدر (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة والبرق والبريد والهاتف

بياراده (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية

محيي الدين النصولي (سني ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية والأنباء

نعيم مغبغب (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة

سليم لحود (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتربية الوطنية

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧)، باستثناء الوزير النصولي.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٤/٧/١٩٥٥، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٢ ضد ١١ وامتناع ٢ وغياب ٩.
- بتاريخ ٧/٩/١٩٥٥. قدم الوزيران فرنجية واده استقالتيهما من الحكومة، بكتاب مشترك فقبلتا بموجب المرسوم رقم ١٠١٩٥ تاريخ ٧/٩/١٩٥٥، وأسندت وزارة الخارجية إلى الوزير لحود، ووزارة المالية إلى الوزير النصولي، بموجب المرسوم رقم ١٠١٩٦ في التاريخ ذاته.
- بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٥ وبعد استقالة الوزيرين فرنجية واده بستة أيام، قدم رئيس الحكومة استقالة حكومته للرئيس شمعون الذي قبلها، وبعد الاستشارات النيابية كلف النائب رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة.

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٨٥٦ و٩٨٥٧ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٥ ـ محضر جلسة ١٤/٧/١٩٥٥ ص ـ ١١٢٢ و١١٢٣ ـ.

كتاب استقالة الوزيرين فرنجية وأده[1]:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية!

بالنظر لفقدان الانسجام بيننا وبين حضرات السادة أعضاء مجلس الوزراء المحترمين وللأسباب التي أدلينا بها في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد اليوم: نرجو قبول استقالة كل منا من الوزارة.

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في ٧ أيلول ١٩٥٥

حميد فرنجية ـ بيار اده

البيان الرسمي عن الاستقالتين[2]:

«في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الأربعاء الموافق ٧ أيلول سنة ١٩٥٥، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، استمر حتى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، وبعد الدرس والمناقشة في الشؤون المعروضة عليه.. أعطي الكلام على الأثر للأستاذ حميد فرنجية، وزير الخارجية والمغتربين فأدلى ببيان عن رحلته إلى مصر على ضوء البلاغ المصري ـ اللبناني المشترك الصادر بتاريخ أول أيلول الجاري (١٩٥٥)، عن المحادثات التي أجراها في القاهرة، وتناول فيه العلاقات اللبنانية ــ المصرية وقضيتي فلسطين والمغرب. وقد أبدى مجلس الوزراء ارتياحه لهذا البيان وشكر للسيد فرنجيه جهوده المبذولة في هذا السبيل.

وانتقل المجلس بعد ذلك إلى بحث قضية السيد أديب الشيشكلي والتحقيقات التي جرت حول دخوله إلى لبنان والنتائج التي أسفرت عنها.

وبحث المجلس أخيراً قضية إعفاء ست شركات من ضريبة الدخل فجرى نقاش طويل حولها استقال على أثره الأستاذان حميد فرنجية من وزارة الخارجية والمغتربين وبيار اده من وزارة المالية.

ورغم محاولة مجلس الوزراء حملهما على العدول عن الاستقالة، فقد اصرا عليها وقدماها خطياً لفخامة رئيس الجمهورية، فشكرهما فخامته على جهودهما تمنى لهما النجاح والتوفيق.

وصدر على الأثر مرسوم بإسناد وزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة إلى الوزير الأستاذ سليم لحود، كما صدر مرسوم آخر بإسناد وزارة المالية بالوكالة إلى الوزير الأستاذ محيي الدين النصولي».

استقالة الحكومة:

صباح الثلاثاء الواقع في ١٣ أيلول ١٩٥٥، عقد مجلس النواب، جلسة تميزت بحدة مناقشاتها، بين بعض نواب المجلس، وعلى رأسهم النائب اميل بستاني، وبين رئيس الحكومة سامي الصلح، وقد رفض في نهايتها الرئيس الصلح طرح الثقة

(١) جريدة الحياة الصادرة في ٨/ ٩/ ١٩٥٥ ـ ص ٧ ـ.

(٢) الصحف الصادرة في ٨/ ٩/ ١٩٥٥.

بالحكومة[1]، التي طالب بها بعض النواب. وبعد انتهاء الجلسة، «وفي الساعة السادسة مساءً قدم الصلح استقالة حكومته لفخامة رئيس الجمهورية في قصر بيت الدين، فقبلها فخامته، ورغب إلى الحكومة المستقيلة تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف الحكومة الجديدة»[2].

وعن ظروف استقالة الوزيرين فرنجية واده واستقالة الحكومة يقول الرئيس سامي الصلح:

«... حينما وصلت إلى بيروت (بعد تأدية فريضة الحج) علمت أن وزير الخارجية الجديد حميد فرنجية مستاء من مؤامرة حيكت ضده وهو في القاهرة حيث انزل في قصر معد لضيافة الرؤساء والملوك وأحيط بحفاوة بالغة؛ إذ حاول البعض استغلال صداقته مع مصر بحثّها على تجنيد معارضة ضد رئيس الجمهورية. في هذا الظرف بالذات قام اميل البستاني الطامح إلى الرئاسة أيضاً ومنافس فرنجية بتوزيع نص محضر سري لمجلس النواب اللبناني على المسؤولين في مصر ينطوي على موقف معين وقفه فرنجية من الأحداث والأحلاف[3]. وكان هذا الموقف، في نظر المعنيين كافياً لتحطيم الرجل في مصر التي أرادت التعاون معه. وفهم أن الرئيس عبد الناصر لم يؤخذ بالمؤامرة، فما كان منه إلا أن طيب خاطر فرنجية واستقبله أكثر من مرة في جو من الود والتفاهم بحثت خلاله الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة عامة وفي سوريا خاصة.

وعلى الأثر، بعدما اتضح له أن مصدر المؤامرة كان من منافس له يبغي إفساد تعاونه مع مصر وهو في مستهله، قدم فرنجية استقالته من وزارة الخارجية وعقبه بيار اده من المالية (٧ أيلول ١٩٥٥)، أما استقالة بيار اده ففضلاً عن أنها كانت نوعاً من التعاون مع زميله بسبب السياسة المتقاربة التي تربط بين الرجلين، فقد نسبت إلى قضية إعفاء شركات مستحدثة من الضرائب. فقد رأى بيار اده أن بعض الشركات المعفاة لم تستوف جميع الشروط بخلاف البعض الآخر، كما نسبت إلى شراء شركة الكهرباء بتكليف من مجلس الوزراء. فإزاء الإشاعات حول هذه القضية استاء اده فاستقال. (محضر جلسة ١٣ أيلول ١٩٥٥ ــ ص ١٣٨٨ ــ ١٣٨٩). وعلى أثر الاستقالتين المعتبرتين صدمة لرئيس الوزراء في الظاهر، في حين كان المقصود منها رئيس الجمهورية؛ مع العلم أن رئيس الوزراء هنا كان الضحية وليس الجاني، عقدت مؤتمراً صحافياً وأجبت عن الأسئلة بحنكة ودبلوماسية كان القصد منها تهدئة الجو وعدم خلق أزمة وزارية. واهبت بالوزير فرنجية أن يتهم رسمياً أحد زملائه بما سماه دساً عليه، أثناء قيامه بمهمته في القاهرة ويعلن عن اسمه.

«... وفي هذه الأثناء عاد الرئيس شكري القوتلي (آب ١٩٥٥) من منفاه في مصر إلى سوريا بفضل المساعي التي بذلها عبد الناصر. وكان التفاهم قد تم بين الرجلين لإيصال القوتلي إلى

(١) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٥ ـ محضر جلسة ١٣/ ٩/ ١٩٥٥.

(٢) من البيان الرسمي الذي أعلن عن رئاسة الجمهورية ونشرته الصحف في ١٤/ ٩/ ١٩٥٥.

(٣) المحضر السري الذي سبب الأزمة كان في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٣/ ٥/ ١٩٥٥، والذي ناقش فيه النائب ـ يومئذٍ ـ حميد فرنجية، السياسة الخارجية لحكومة سامي الصلح السابقة، وانتقد فيه موقف مصر والقيمين على شؤونها وبأنها ــ أي مصر «ليست بعيدة عن السم الذي دخل بين العرب» ــ من محاضر جلسة النواب ــ جلسة ١٣/ ٥/ ١٩٥٥.

الرئاسة، كان خالد العظم منافسه وكان لطفي الحفار مرشح العراق لرئاسة سوريا. وفاز الرئيس القوتلي في ١٧ آب. وفي ٦ أيلول ١٩٥٥ أدى اليمين الدستورية، وكان سعيد الغزي رئيساً للوزارة السورية. وكالعادة خف المعارضون في لبنان إلى تهنئة رجال الحكم الجديد في سوريا.

«وفي ٩ أيلول ١٩٥٥، صدر بلاغ مشترك لبناني ـ مصري حول ما له علاقة بالدفاع والسياسة العربية، وبرغم هذا البلاغ، فالأجواء لم تكن صافية بحيث كانت مصر، برغم المساعي التي بذلتها، لا تزال تعتبر أن رئيس الجمهورية كميل شمعون يعطف على الهاشميين، وكان كميل شمعون على بينة من كل ما يجري حوله فقد جاء دور ذهاب الحكومة نسبة إلى تطور الظروف الداخلية والظروف المحيطة بلبنان.

وعقب المناورات التي كانت بطريقة أو بأخرى تستهدفني لم أر بداً من مقابلة رئيس الجمهورية فبسطت له الواقع وطلبت منه إعفائي من الحكم. إلا أن الرئيس ألح عليّ بالبقاء لأنه ليس للاستقالة في نظره موجب أو مبرر برغم أني كنت خلال وجوده في ايطاليا قد وقعت لمصلحة كمال جنبلاط القانون الخاص بمشروع سبلين، ولم يخف الرئيس إذ ذاك استياءه، غير أني بررت عملي بأن الآراء السياسية شيء وتكافؤ الفرص أمام المواطنين شيء آخر.

وبرغم إلحاح رئيس الجمهورية عليّ بالبقاء، لم أشعر بالإرتياح اللازم لممارسة الحكم بسبب شتى المناورات الصغيرة منها والكبيرة التي اعزو إلى رئيس الجمهورية الإيحاء بها، في حين يؤكد شمعون في مذكراته أنه منها براء. وكان من طبعي أن أقوم بردة فعل أمام المفاجآت فقررت في ٥ أيلول ١٩٥٥ أن استقيل بدوري من الحكم. وحملت استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية في «بيت الدين» فرفضها الرئيس طالباً إليها أن تستمر في أداء واجبها. وكان من أسباب الرفض الخوف من وقوع أزمة بسبب المؤتمر الإسلامي المنوي انعقاده في بيروت والذي انتهى بالتزام جانب الاعتدال والهدوء بفضل تدخلاتي المباشرة مع العقلاء من رجالات البلاد.

وكانت حجتي إن على المسلمين مراعاة شعور الفئات المسيحية العريقة في لبنان وطمأنتهم إلى مصيرهم ليكونوا أداة خيرة فعالة في خدمة القضايا العربية بدلاً من التخوف منها وجرنا إلى أزمات إقليمية ودولية كأزمات القرن التاسع عشر، العرب والمسلمون في غنى عنها.

وعلى الأثر، قدمت استقالة حكومتي للمرة الثالثة فرفضت أيضاً، وقبل انعقاد جلسة مجلس النواب في ١٣ أيلول ١٩٥٥ نبهت رئيس الجمهورية إلى ما يمكن أن يحدث في الجلسة إذا لم يردع جماعته عن المناورات وعلى رأسهم اميل البستاني. فأجاب كميل شمعون أن التعليمات قد صدرت إلى من يلزم، وأن رئيس مجلس النواب قد تعهد بأن يحصر المناقشات في جدول الأعمال العادي دون أن يترك المجال لحدوث أية أزمة في الجلسة. إلا أن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر، وانسحبت من الجلسة قرفاً، واستقلت في اليوم التالي. ونظرت إلى المسترئسين والمستوزرين نظرة اشمئزاز وكانت المفاوضات بين شركة نقط العراق والحكومة اللبنانية في انتظار

مفاوض يعرف من أين تؤكل الكتف في أمور النفط وسواها»[1].

الوزارة الأربعون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الأولى[2]

من ١٩/٩/١٩٥٥ إلى ١٩/٣/١٩٥٦

الاسم	المنصب
رشيد كرامي (سني ـ الشمال)	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والتصميم العام
فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ـ الشمال)	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية
مجيد ارسلان (درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للدفاع الوطني
كاظم الخليل (شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للبرق والبريد والهاتف والشؤون الاجتماعية
سليم لحود (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين
جورج عقل (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للتربية الوطنية والأنباء
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ـ البقاع)	وزيراً للزراعة
نزيه البزري (سني ـ الجنوب)	وزيراً للصحة العامة والاقتصاد
جميل مكاوي (سني ـ بيروت)	وزيراً للأشغال العامة
جميل شهاب (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للمالية

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن، باستثناء الوزيرين مكاوي وشهاب.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٤ تشرين الأول ١٩٥٥، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ ضد ٧ وامتناع ٣، وغياب ٤.
- بعد أن قدم الوزراء: لحود، عقل، وغصن، استقالتهم وتضامن الوزير سكاف معهم؛ ألقى الرئيس كرامي بياناً أعلن في نهايته استقالته أمام المجلس النيابي في جلسة ١٥ آذار ١٩٥٦، ثم قدمها خطيّاً إلى الرئيس شمعون الذي قبلها، وكلف الدكتور عبد الله اليافي تشكيل الوزارة الجديدة.

كتاب استقالة الوزراء: لحود، عقل، وغصن

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الأفخم!

يتشرف فؤاد غصن وسليم لحود وجورج عقل بما يلي:

(١) سامي الصلح، مصدر سابق، ص ١٢٩ وما يليها.

(٢) تشكلت بموجب المرسومين ١٠٢٩٩ و١٠٣٠٠ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٥ ـ جلسة ٤/١٠/١٩٥٥ ـ ص ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠.

دعينا بعد ظهر أمس (١٤/ ٣/ ١٩٥٥)، إلى اجتماع عقدته الكتلتان المستقلة والديموقراطية، وأبلغنا رغبة الأكثرية بالاستقالة، انسجاماً مع موقف الأكثرية في الكتلتين.

لذلك جئنا نقدم لدولتكم استقالتنا، شاكرين لفخامة الرئيس ولدولتكم، ما تفضلتم به طيلة مدة وجودنا معكم في الحكومة.

وتفضلوا بقبول جزيل احترامنا

بيروت في ١٥/ ٣/ ١٩٥٦ — فؤاد غصن ــ سليم لحود ــ جورج عقل.

أسباب الاستقالة

تداولت الأوساط الصحفية عدة أسباب أدت إلى استقالة الوزراء الثلاثة، من بينها الخلاف على أزمة التعليم، حيث كانت الحكومة قد تبنت اقتراحاً من النائب عبد الله اليافي بتأجيل المساعدات المالية للمدارس الخاصة، مدة ثلاثة أشهر. وقد استاء أعضاء الكتلتين المستقلة والديموقراطية التي ينتمي إليها الوزراء الثلاثة من موقف الحكومة، وأصروا على أن تجري المساعدة على الفور، أو أن تسن الحكومة تشريعاً بمجانية التعليم في المدارس الابتدائية، وتساعد رواد هذه المدارس مالياً، وتطلق لهم حرية اختيار المدرسة التي يشاؤون الالتحاق بها[١].

وكان من بين الأسباب أيضاً، «مشكلة مفاوضات النفط»، التي عجزت الحكومة الكرامية عن حلها. والمعروف أن شركة نفط العراق قبلت بإعطاء لبنان مبلغاً يقارب ١٥ مليوناً. ولكن العقدة بقيت في تدبير طريقة مقبولة عند الشركة وعند الشعب لتبرير طريقة قبض هذا المبلغ. ولما كان قد استحال على هذه الوزارة إيجاد الحل، لذلك بات مرغوباً قيام وزارة أخرى قادرة على حل العقدة!.

«وأما المجلس، فقد كان هو الآخر راغباً في الخلاص من الوزارة للحزازات المعلومة بين النواب، ورغبة الكثيرين منهم في الاستيزار جرياً على العادة».

«وكان القصر (رئيس الجمهورية) أيضاً غير سعيد بالوزارة بسبب خلاف أساسي بين مسلك الرئيس كرامي وبين القصر في السياسة العربية، وقد تجلى هذا الخلاف في أكثر من مناسبة، خصوصاً في موضوع الميثاق بين سوريا ولبنان، ثم في موضوع السياسة السعودية حيال لبنان، ثم في موضوع المساعدة العسكرية العراقية المعروضة على لبنان. . . ولكن القصر لم يكن يرغب أن يكون البادىء بفتح الأزمة، بل فضل ترك غيره يقوم بالمهمة عندما تنضج الطبخة!»[٢].

---

(١) اعتبر هذا السبب «حجة لا غاية: لأنه لو لم يكن الجو ناضجاً للأزمة، لأمكن بكل سهولة تسوية استقالة الوزراء، ولكن الجميع كانوا ينتظرون بفارغ الصبر مناسبة للخلاص من الوزارة، فنزلت حجة أزمة التعليم من السماء»: جريدة الحياة في ١٦/ ٣/ ١٩٥٦.

(٢) جريدة الحياة الصادرة في ١٦ / ٩/ ١٩٥٦، ص ٧ .

وحول موضوع الميثاق مع سوريا كان الرئيس كرامي قد صرّح عقب زيارته إلى سوريا في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٥ «لقد بحثنا العلاقات القائمة بين البلدين، وكذلك الشؤون السياسية العربية على ضوء التطورات الأخيرة، وقد كنا متفقين على جميع هذه الشؤون، وخاصة ما يتعلق بالنواحي الدفاعية. . . وأضاف: أن الجيشين السوري واللبناني، هما جيش واحد، سواء عقدنا اتفاقية مع سوريا أم لم نعقد. . .

«كما أعلن رئيس الحكومة السوري سعيد غزي أن رئيس وزراء لبنان، قد أعلن عن رغبة لبنان، في عقد اتفاق عسكري مع سوريا، وقال إن حكومته تنتظر إعلان ذلك بصورة رسمية.

«وعقب هذين التصريحين، صرّح السيد سليم لحود وزير الخارجية اللبنانية أن زيارة الرئيس كرامي لدمشق، كانت مفاجأة لمعظم الوزراء، ولا سيما وزارة الخارجية، فإنه انفرد في بحث موضوع هام، يتعلق بالسياسة الخارجية دون علمه وفي غيابه»[١].

استقالة رئيس الحكومة في المجلس النيابي

«حضرة الزملاء المحترمين!

«لقد قدم أربعة وزراء استقالتهم هذا الصباح، لأسباب أعلنوها في كتب الاستقالة، وهؤلاء الوزراء المستقيلون كانوا من المعروفين بالموالاة لرئيس الدولة. وإني لأغتنم هذه الفرصة، لأمثل أمام مجلسكم الكريم، وأقول لكم إنني جد شاكر للتعاون الذي قام خلال المدة التي قضيناها في الحكم بين مجلسكم الكريم والحكومة التي عملت على معالجة مختلف الظروف والمواقف التي واجهتها بما تمليها عليها مصلحة هذا الوطن العزيز، وبما أنني حكمت خلال هذه الفترة استناداً إلى ثقتكم الغالية، فقد جئت اليوم أعلن استقالة الحكومة أمام مجلسكم الكريم، وآمل أن توفق الحكومة المقبلة إلى العمل على خدمة البلاد والسير في الطريق الذي نرضى جميعاً عنه. وإني أعلن تأييدي المطلق لكل حكومة تجمع عليها الأغلبية»[٢].

---

(١) سامي الصلح ــ مصدر سابق ــ ص ٣٢٨ وما يليها.

(٢) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٦ ــ جلسة ١٥ آذار ١٩٥٦ ــ وحول هذه الاستقالة يقول الوزير والنائب السابق فؤاد الخوري: «. . يدل اختيار الرئيس كرامي طريق استقالته في البرلمان على جرأة في المسلك السياسي يستحق الثناء وتمسك بالنهج البرلماني: «النيابة في لبنان» الطبعة الأولى. ص ٣١٤.

الوزارة الحادية والأربعون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي السادسة[1]

من ١٩/٣/١٩٥٦ إلى ٨/٦/١٩٥٦

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للداخلية
صائب سلام (سني ــ بيروت) .... وزير دولة (مكلف بالشؤون العربية والبترول)
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
جورج كرم (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية
جورج حكيم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والتربية الوطنية
سليم لحود (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والعدلية
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة
نزيه البزري (سني ــ الجنوب) .... وزيراً للصحة العامة والشؤون الاجتماعية
اميل البستاني (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام
محمد صبرا (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأنباء والبرق والبريد والهاتف

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن، باستثناء الوزراء: سلام، حكيم، وصبرا.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٩/٣/١٩٥٦، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٤ صوتاً ضد ١٤، وامتناع نائبين، وتغيب عن الجلسة ٤ نواب.
- بتاريخ ٥/٦/١٩٥٦ قدم الوزيران أرسلان ولحود استقالتيهما من الحكومة.
- بتاريخ ٦/٦/١٩٥٦ قدّم الرئيس اليافي استقالة حكومته، وقد قبلها الرئيس شمعون وأعاد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الوزير أرسلان

«دولة رئيس الحكومة الدكتور عبد الله اليافي المحترم!

أتشرف بأن أرفع لدولتكم إستقالتي من الحكومة لعدم تمكني من متابعة تحمل مسؤولياتي في الحكم بسبب بعض مناهج السياسة التعميرية، منتهزاً هذه الفرصة لشكر دولتكم على ثقتكم بي، متمنياً لكم دوام التوفيق»[2].

بيروت في ٥/٦/١٩٥٦ الأمير مجيد أرسلان

(١) تشكلت بموجب المرسومين رقم ١١٧٧٦ و١١٧٧٧ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٦ ــ ص ١١٨٨ و١١٨٩ ــ.

(٢) «الحياة» ٦/٦/١٩٥٦ ــ ص ٧ ــ.

استقالة الوزير لحود

«قصد الوزير لحود إلى القصر الجمهوري ومكث وقتاً طويلاً لدى الرئيس شمعون. وعند انصرافه تردد أنه قدم استقالته، إلا أن الخبر لم يتأكد قبل الساعة الخامسة (بعد ظهر ٥/٦/١٩٥٦) إذ كان لحود قد اطلع كتلته على نتيجة حديثه مع فخامة الرئيس، فأشار عليه هؤلاء بالاستقالة فذهب إلى السراي وقدّم استقالته في جلسة المجلس الوزاري في السراي، وقد علمنا أن السبب الرئيسي للاستقالة، هو الاختلاف في مجلس الوزراء مع الأستاذ اميل بستاني، وزير الأشغال العامة بوصفه رئيساً لمصلحة التعمير، لفشل أعمال التعمير في المناطق المنكوبة بالزلازل حتى اليوم»[1].

استقالة الحكومة

عندما شكل الدكتور عبد الله اليافي هذه الحكومة، أدخل فيها النائب اميل بستاني وزيراً للأشغال العامة، وكان سبق تشكيل الحكومة بيومين الزلزال المدمر الذي ضرب بعض المناطق اللبنانية، وألحق أضراراً فادحة بالأرواح والممتلكات، مما أوجب إنشاء مصلحة التعمير، التي أوكلت رئاستها إلى الوزير بستاني.

ومنذ اليوم الأول لاستلامه وزارته، واجه النواب بأمر جديد، هو أن الاتصال به لا يكون إلا بناء على موعد سابق، فاهأجهم هذا التقييد المخالف لسابق التقليد.

وطوال عهد هذه الحكومة القصير، والتي لم تعمر أكثر من شهرين وثلاثة أسابيع، كان المجلس النيابي يشهد مشادات عنيفة بين الوزير بستاني وبعض النواب الذين كانوا يوجهون الانتقادات العنيفة لتصرفاته في مصلحة التعمير والأسلوب الذي يعالج به محو آثار كارثة الزلزال، حتى أنه واجه النواب في إحدى الجلسات، رداً على انتقاداتهم قائلاً:

«يجب أن نعالجها بالطرق العلمية لا أن نجعلها دكاكين سياسة».

فبادره النواب بتحد صارخ يدعوه إلى طرح الثقة منفرداً.

ولكن رئيس الحكومة أعلن تضامنه مع الوزير بستاني، مما أنقذه من حجب ثقة محتوم.

وهكذا نرى أن استقالة الحكومة، كانت لاخراج الوزير بستاني بدليل أن رئيس الجمهورية أعاد تكليف الدكتور اليافي لتأليف الحكومة التالية، والتي سنرى أنها تشكلت من أكثرية أعضاء الحكومة المستقيلة باستثناء الوزيرين بستاني والحكيم والثاني وهو من خارج أعضاء المجلس النيابي، استبدل بآخر (الوزير غصن) من عداد أعضاء هذا المجلس.

كتاب استقالة رئيس الحكومة

فخامة رئيس الجمهورية!

أتشرف بأن أقدّم لفخامتكم استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها وذلك بسبب استقالة

(١) المصدر السابق ـ ص ٧.

عضوين منها، هما الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع، والسيد سليم لحود وزير الخارجية. منتهزاً هذه الفرصة لأقدم إلى فخامتكم باسمي واسم زملائي خالص الشكر على الثقة التي كنتم أوليتمونا إياها، وعلى المعاونة الصادقة التي لقيناها منكم في خدمة وطننا العزيز، راجياً التفضل بقبولها مع فائق الاحترام».

بيروت في ٦/٦/١٩٥٦

عبد الله اليافي

الوزارة الثانية والأربعون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي السابعة[1]

من ٨/٦/١٩٥٦ إلى ١٨/١١/١٩٥٦

عبد الله اليافي (سني ـ بيروت)	رئيساً ووزيراً للداخلية والتصميم
الفريد نقاش (ماروني ـ بيروت)	وزيراً للعدلية
صائب سلام (سني ـ بيروت)	وزير دولة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للدفاع الوطني
جورج كرم (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للمالية
فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ـ الشمال)	وزيراً للتربية الوطنية والبرق والبريد والهاتف
سليم لحود (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ـ البقاع)	وزيراً للزراعة
نزيه البزري (سني ـ الجنوب)	وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية
محمد صبرا (شيعي ـ جبل لبنان)	وزيراً للأشغال العامة والأنباء

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثامن، باستثناء الوزيرين سلام، وصبرا.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٤ حزيران ١٩٥٦، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٠ ضد ٥ وامتناع ٢ وغياب ٧.

● بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٦، قدم الدكتور اليافي استقالة حكومته للرئيس شمعون، الذي قبلها، وكلف السيد سامي الصلح تأليف الحكومة العتيدة.

(١) شكلت بموجب المرسومين رقم ١٢٤٧٧ و١٢٤٧٨ تاريخ ١٤/٦/١٩٥٦ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٦ ص ١٦٥٤ ـ.

كتاب استقالة الرئيس اليافي

فخامة رئيس الجمهورية المحترم!

كنت تشرفت يوم الأربعاء الفائت (١٤/٦/١٩٥٦)، مع زميلي الرئيس صائب سلام بمقابلتكم، وعرضت عليكم في هذه المقابلة وجهة نظرنا المشتركة في بعض الشؤون السياسية التي تضمن المصلحة اللبنانية العليا.

وتبين لنا بنتيجة المداولة أن هنالك تبايناً في الرأي حول هذه الشؤون مما جعلني أعرب لفخامتكم في حينه عن عدم إمكاني وزميلي الاستمرار في الحكم.

وفي صباح الخميس دعوت زملائي الوزراء واطلعتهم على ما جرى وأبلغتهم عزمي على تقديم الاستقالة الخطية فور انفضاض مؤتمر الملوك والرؤساء (العرب).

والآن وقد زالت عقبة هذه الاستقالة، بانفضاض هذا المؤتمر، أتشرف بأن أرفع إلى فخامتكم استقالتي، راجياً قبولها. وإنني أرى واجباً عليّ في هذه المناسبة أن أشكر فخامتكم على ثقتكم الغالية التي أوليتمونا إياها أثناء اضطلاعي وزملائي بمسؤولية الحكم، وأن أنوه بالتأييد الكامل الذي لقيناه منكم في هذه الفترة.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام

الجمعة ١٦/١١/١٩٥٦

عبد اليافي

أسباب الاستقالة

بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، شن العدوان الثلاثي (اسرائيل ـ بريطانيا ـ فرنسا) على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦، فعقد في بيروت في ١٣/١١/١٩٥٦ بناء لدعوة الرئيس شمعون، مؤتمر للملوك والرؤساء العرب للبحث في هذا العدوان ولم يتخذ المؤتمر قراراً بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا بسبب رفض الرئيس شمعون التجاوب مع هذا المطلب، ففجر موقفه الخلاف مع رئيس الحكومة اليافي ووزير الدولة سلام، اللذين كانا يصرّان على قطع العلاقات ويتجلى ذلك بوضوح في كتاب الاستقالة «حيث أن هنالك تبايناً في وجهات النظر...».

وفي جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس سامي الصلح، التي خلفت حكومة اليافي المستقيلة، أشار الرئيس اليافي إلى أسباب وظروف الاستقالة ومما قاله[1]:

«كنت أود أن يكون المذياع أمامي في هذه الجلسة، لأني أريد أن يسمع صوتي الآن آخر فلاح لبناني في آخر قرية لبنانية ولأني أريد أن يسمع صوتي آخر عامل لبناني في آخر مصنع في آخر بلدة لبنانية.

(١) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٦ ـ جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ ـ ص ١٠٧ وما يليها.

كنت أحب أن يكون هذا المذياع أمامي، وقد حيل بيننا أنا وزميلي صائب سلام وبين الصحف بحجة الطوارىء، فلم يسمع اللبنانيون إلا صوتاً واحداً هو صوت الشتائم والاتهامات في الصحف وفي غير الصحف.

كنت أحب أن يكون هذا المذياع هنا ليتكلم أمامكم ذلك المتهم الذي قيل عنه أنه خان وطنه وخان رسالة لبنان المنادية بالمحبة والسلام فألقى القنابل والمتفجرات.

ولكن للأسف لم يكن هذا المذياع هنا حتى أخاطب منه أولئك اللبنانيين الذي عرفتهم على حقيقتهم أوفياء للوطن ولرسالة السلام.

وإذا فاتني المذياع فإني أطلب من الحكومة الحاضرة أن لا تحول بيني وبين مخاطبتي الناس. وأطلب من زميلي حضرة وزير الأنباء، إذا كان لم يزل يرأس وزارة الأنباء، وقد تعاونت وإياه تعاوناً وثيقاً، وافترقنا ونحن على أحسن ما يكون من الود والوئام، أطلب منه أن يكون وفياً لرئيسه السابق ويسمح للصحف بأن تنشر ما سأقوله الآن، وأريد أن تعد الحكومة هذا الوعد لأني نويت أن أشرح أسباب استقالتي.

لقد قيل الكثير في هذه الاستقالة، وقيل أيضاً بأن السلطات فتحت تحقيقاً بحقي وبحق الزميل سلام بسبب هذه الاستقالة. وقيل، كذباً وبهتاناً، بأنه فرضت علينا إقامة جبرية، وأن عبد الله اليافي مكره على الانزواء في بيته.

إن عبد الله اليافي الذي مشى كل حياته بين الناس مرفوع الرأس، يأتي إليكم الآن، وهو أكثر رفعة، ليشرح لكم أسباب الاستقالة. وقبل البدء بالحديث عن الاستقالة يجب أن نضع نصب أعيننا بعض الحقائق اللبنانية العربية. ويجب عندما نتحدث عن الاستقالة أن ننظر إلى هذه الحقائق بعين واقعية لا تحيز فيها.

فالحقيقة الأولى هي أن لبنان بلد عربي ومنتظم في سلك دول عربية، أعني جامعة الدول العربية، وأن في ميثاق هذه الجامعة مادة تقول بتنسيق السياسة الخارجية، وتقول أيضاً بالتعاون الاقتصادي والمالي. ولم تكتب هذه المادة ولم تدون في الميثاق عن عبث، بل أثبتت فيه لكي يظهر لبنان إلى الذين لا يؤمنون حتى الآن أنه بلد عربي، أقول لكي يظهر وهو يتعاون مع شقيقاته الدول العربية في شتى الميادين.

في السياسة الخارجية، نحن نتعاون اقتصادياً مع جميع الدول الغربية ونتعاون معها مالياً وثقافياً أكثر مما نتعاون مع الدول العربية. وإذا كان الميثاق قد نص أنه فوق هذه الصلات يجب تنسيق السياسة الخارجية فمعنى ذلك أن على لبنان أن يأخذ موقفاً إزاء الدول العربية يتميز به عن علاقاته مع الدول الأجنبية.

والحقيقة الثانية هي أن هنالك ميثاقاً عربياً، سمي ميثاق الدفاع المشترك والضمان الجماعي. نص في مادته الثانية على أنه إذا وقع اعتداء على أي بلد عربي اعتبر كل بلد عربي آخر أن الاعتداء وقع عليه، ومعنى ذلك أنه يجب أن نتصرف كما لو كان الاعتداء واقعاً علينا. فإذا كان بإمكاننا رد

العدوان بالقوة المسلحة فعلنا ذلك وإلا يتوجب علينا، على الأقل، أن نتخذ التدابير الأخرى التي نصت عليها بقية المواد الواردة في ميثاق الضمان الجماعي وخصوصاً المادة التي تقول: «يجب على الدول العربية أن لا تسلك مسلكاً ينافي أغراض وأهداف هذا الميثاق».

والحقيقة الثالثة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا هي أن لبنان بلد حر مستقل لا تربطه بأية دولة أجنبية لا محالفات عسكرية ولا معاهدات سياسية، وإنه قد تصرف حتى الآن كبلد حر مستقل يغار على استقلاله أن تشوبه شائبة.

هذه هي الحقائق العربية اللبنانية التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عندما نبحث موضوع الاستقالة.

وهناك حقائق أخرى منها: أن اسرائيل عدوة للبنان وإنه لا يوجد في الشعب اللبناني إجماع على أمر مثل إجماعه على هذه الحقيقة بكافة أفراده وأحزابه ومؤسساته وطوائفه ونزعاته. وبصفتها عدوة لنا لم نعقد معها معاهدة صلح، بل عقدنا معها اتفاقية هدنة وقعتها جميع الدول العربية لإنهاء حالة الحرب الفعلية التي كانت قائمة بين اسرائيل والدول العربية؛ وهناك حقيقة أخرى وهي أن اسرائيل شنت هجوماً غادراً على الشقيقة مصر، قلب الدول العربية، وإن هذا الهجوم الذي شنته اسرائيل العدوة التي ليس بيننا وبينها إلا كل سيء، أيدته حكومتا فرنسا وبريطانيا وساندتاه بالأموال والعتاد والرجال.

إنني أعفيكم أيها الزملاء الكرام من مناقشة الأسباب التي تذرعت بها حكومتا فرنسا وبريطانيا لتبرير عدوانهما الغاشم. وأعيذكم من تلك الأعذار الصبيانية التي برروا بها الاعتداء. قالوا بأنهم أنزلوا قواتهم في مصر للتفريق بين المتخاصمين، ولكنهم نسوا أن بوسع صبي المدرسة أن يرد عليهم ويقول طالما أنتم تريدون التفريق بين المتحاربين فلماذا لم تضربوا تل أبيب كما ضربتم بور سعيد؟ ولماذا لم تنزلوا جيوشكم في حيفا كما أنزلتموها في أرض مصر؟

وقالوا أيضاً بأنهم أنزلوا جيوشهم في مصر وخربوا ما خربوا خشية أن يتغلغل النفوذ الشيوعي في مصر.

وكلنا نعلم أن مصر، في انتهاجها سياستها القومية كانت تهتم في الواقع بمصلحة مصر. وقد ثبت أن مصر لم تكن مع الغرب ولا مع الشرق ولكنها كانت مع جميع الدول العربية.

هذه هي الحقائق التي عرضتها عليكم والتي يجب أن نضعها نصب أعيننا عندما نبحث بهذا الموضوع. فإذا نحن أقررنا هذه الحقائق وشعرنا بجدواها نكون قد وضعنا قاعدة لسياستنا الخارجية لا يمكن إلا أن نخرج منها ببعض الالتزامات نحو الدول العربية.

وقع الاعتداء على مصر، وشنت اسرائيل هجومها الغادر وعاونتها في ذلك بريطانيا وفرنسا، وحاولت الدولتان إنزال جيوشهما في الأراضي المصرية فأفلحتا، وكانت أصوات الراديو وأقوال الصحف وأصوات الاستغاثة تهب من أرض الكنانة فتنفذ إلى صميمنا، فهل يمكن أن لا نتأثر ونحن بشر، لوقوع الضحايا البريئة، وليس لهذا العدوان غاية إلا تحطيم القوة المصرية؟

ولذلك تداولنا فيما بيننا وقلنا: أيعقل أن يجتمع إيدن وموليه في لندن وفي باريس ليقررا أساليب العدوان ونحن العرب منطوون على أنفسنا نشهد هذه الكارثة الكبرى كأننا نشهد تمثيلية؟ وكان الاتفاق أن يجتمع ملوك ورؤساء العرب ليقرروا أمراً يجعل بريطانيا وفرنسا تعتقدان خلاف ما يقال لهما من أن العرب يقولون ولا يعملون.. فتقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء ليتخذوا مقررات ينفذونها. وكان في رأس المسائل التي انصرف تفكيرنا إليها قطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا.

فإلى الذين يقولون أننا طعنا فخامة الرئيس بظهره عندما أعلنا استقالتنا إليه وحده، إلى هؤلاء نقول: إننا ما طعنا ولن نطعن رئيساً لبنانياً في ظهره. إن علاقتنا مع فخامة الرئيس شمعون كانت على أتم ما يكون من المودة والصفاء، وواجب الإنصاف يحتم علينا أن نقول إن ما من فكرة عربية جالت في رؤوسنا وباحثناه فيها إلا وكان السباق إلى تحقيقها. إني أقول هذا رداً على أولئك الدساسين الأفاكين الذين قالوا بأننا طعنا فخامة الرئيس في ظهره.

لقد تداولنا مع فخامته بقضية العلاقات السياسية وقطعها، وقلنا بأنها ستكون في طليعة المسائل التي تبحث في اجتماع الملوك والرؤساء ليكون منها تأثير على بريطانيا وفرنسا فيما لو استمرتا في طريق العدوان.

هذا ما اتفقنا عليه وهذا ما أعلمنا به إحدى الدول العربية الشقيقة وأحد سفراء الدول العربية الذي حضر جلسة من المؤتمر واستفهم منا عن أساليب المؤتمر وعما سيعالج فيه فقلنا له إن في طليعة مواضيعنا قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا.

وأكثر من ذلك فإنني أقول لكم أنه عندما فكرنا بقطع العلاقات فكرنا بأن يصدر هذا الإجراء عن مؤتمر الملوك والرؤساء بصورة إجماعية كيما يكون لذلك وقعه على بريطانيا وفرنسا. وإنني أقول بأننا لم نتمكن من جمع هذا المؤتمر وعقده في الزمان والمكان المحددين له من ذي قبل، ففيما كان من الواجب أن ينعقد قبل أسبوع تأخر انعقاده وكانت الحوادث والأمور تمر سراعاً، والأمر الذي فكرنا في أن نحققه إجماعياً سبقتنا إليه بعض الدول العربية، فمنها من قطع علاقاته مع فرنسا وأبقاها مع بريطانيا ومنها من قطعها مع بريطانيا لا مع فرنسا ومنها من قطعها مع الدولتين معاً، ولكن لبنان الحر المستقل الذي لا تربطه أحلاف عسكرية كان حتى تاريخ انعقاد المؤتمر لم يقطع أية علاقة مع أية دولة من الدولتين.

وانعقد المؤتمر ونظمنا له جدول أعمال. قلنا فيه إن من الأمور المطلوب من المؤتمر أن يبت فيها أولاً: اتخاذ التدابير السريعة للضغط على بريطانيا وعلى فرنسا للجلاء عن مصر، وقلنا يمكن أن نبحث أيضاً في السياسة الخارجية وإمكان تنسيقها مع سياسة الدول العربية ويمكننا أن نزيل من نفوس إخواننا العرب بعض ما علق فيها من تراث الماضي. وانعقدت اللجنة وتناقش المجتمعون حول التدابير الواجب اتخاذها ضد بريطانيا وفرنسا في حالة تمنعهما عن الخروج من مصر.

وقد تساءل البعض وقالوا نحن يا أخوان قطعنا العلاقات السياسية والديبلوماسية مع بريطانيا

وفرنسا وبعضنا قطعها كلياً والبعض جزئياً وأنتم يا إخوان الداعون إلى المؤتمر ما هو الآن موقفكم؟ هل أنتم قاطعون العلاقات أم لا؟ وقد شعرت بالحراجة في اللجنة وأجبت على هذا السؤال إجابة ديبلوماسية إذ إنني لم أقنع نفسي أمام اللجنة وإن كان ردي الديبلوماسي يمكن أن يكون قد أقنع بعض الحاضرين.

وتساءل المؤتمرون مرة أخرى لماذا لا نترك جانباً قضية المقاطعة ونبحث في الوسائل الأخرى كبحث العلاقات الاقتصادية وإمكانية قطعها مع فرنسا وبريطانيا؟ وهنا حدثت اجتهادات فمنهم من فكر بتأخير الدرس والتريث، ومنهم من قال بالسير في هذه القضية. ورأيت أنا تجنباً لإمكان ازدياد الخلاف أن أقترح رفع أمر قطع العلاقات الاقتصادية إلى مؤتمر الملوك والرؤساء، ذلك أن المؤتمر سمي بمؤتمر الملوك والرؤساء فلا أقل، إذا تعثرنا في النقاش في اللجنة من أن يرفع الرأي إلى مؤتمر الملوك والرؤساء، فرفع إليهم هذا الأمر.

هذا لم يقطع حبل الشائعات وأنا الآن في هذا المجلس أريد أن أصارحكم بأن من جملة الشائعات التي ترامت إلينا شيء لا أقبله للبنان، قيل لي بأننا نشعر بما يؤيد الشائعات السابقة من أن لبنان حصل على ضمانات أجنبية إذا انفرد بسياسته، فقلت بأن لبنان يشرف بإمضاءه في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي، وهذا الهمس صار لفظاً وكان عليّ أن أبدد ما علق في نفوس المؤتمرين.

ومن هنا انبعثت في فكري قضية الاستقالة وفاتحت فخامة رئيس الجمهورية بها وقلت له لقد تعاونت وإياك تعاوناً مخلصاً وقلت له أشكر لك هذا التعاون، ولكن إذا كان لبنان لا ينسجم في سياسته الخارجية مع شقيقاته الدول العربية وسيبقى على موقفه هذا فإنه لا يمكنني أنا وزميلي الأستاذ صائب سلام الاستمرار في الحكم في جو هذه الملابسات. زاد في ذلك أن أحد السفراء تلفن لي من عاصمة عربية وقال لي إنه مدعو غداً إلى حفلة تشرب فيها الأنخاب فما هو رأيكم وما هو موقفكم أنتم اللبنانيين؟ قلنا له لا تحضر الحفلة. وتلفن لي آخر وقال إن ستة سفراء استدعوا لبلادهم فلا أقل أن تستدعوني للمشاورة على الأقل لأن موقفي حرج فالجو مشحون بالريبة حول موقف لبنان. فكان لا بد لنا أن نتخذ موقفاً صريحاً لا لبس فيه وقد اتخذته مع صديقي وزميلي الأستاذ صائب سلام وأقول لكم حقيقة أخرى هي أن مصر لم تطلب منا في أي وقت من الأوقات قطع العلاقات، وإن الموقف الذي اتخذناه إنما اتخذناه من تلقاء أنفسنا واعتقدنا أن مصلحة لبنان التي نحرص عليها، تقضي بذلك.

قلت إنني طلبت وزميلي الأستاذ صائب سلام أن نقوم بقطع العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، وأصارحكم أيضاً أنه بتفكيرنا البعيد ما كنا لنطمع بأكثر من أن يستدعى السفيران من باريس ومن لندن حتى نبدد على الأقل الشكوك التي كانت تكتنف سياستنا الخارجية. نعم لم يكونوا يؤمنون ويعتقدون بالتصريحات ولا بالمساعي الديبلوماسية التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية والتي هي من الطراز الأول، ما كانوا يؤمنون لأنهم قالوا إننا نرى الخراب محتماً على مصر والقتلى

بالمئات والمشردين بالألوف على الطرقات، فعلى الأقل يطلب من لبنان المربوط بميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي على الأقل أن يظهر عملاً يفهم منه أنه مستاء من موقف هاتين الدولتين.

هذا ما كانوا يصارحوننا به قبل وأثناء انعقاد المؤتمر. قلنا بقطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وقالوا لنا يا للكفر ويا للخيانة ويا للطائفية البغيضة تظهر على وجوهنا، نحن هكذا اتهمنا وهكذا كانت تكتب الصحف عنا. والله يشهد أننا نمنع الفتنة ولا يمكن أن تشوب أنفسنا أية شائبة. وما عملناه أنا وزميلي الأستاذ صائب سلام عملناه لا لنكسب شعبية بل لأننا اعتقدنا أن هذا العمل هو في مصلحة لبنان ومصلحة وسلامة الدول العربية.

قالوا، عندما قلت بقطع العلاقات، إن اليافي مغامر ومجازف، وقالوا إن قطع العلاقات الديبلوماسية معناه قطع العلاقات المالية والاقتصادية وإخراج الأرساليات من البلاد، وإنني أقول بأن قطع العلاقات الديبلوماسية لا يعني ذلك إطلاقاً كما إنه ليس مقدمة للحرب، فقد قطعت العلاقات في سوريا والأردن والسعودية والعراق ولم يقع عليها اعتداء.

التعريف الحقوقي لقطع العلاقات الديبلوماسية هو إعلان استياء الحكومة لحكومة أجنبية أخرى من موقف معين؛ وفي تعبير حقوقي آخر هو أبسط معاني التعبير عن الاستياء فلا يسمى ضغطاً. هذا ما أردناه نحن عندما قلنا بقطع العلاقات الديبلوماسية. وأكرر القول إن مجرد رجوع السفيرين من باريس ولندن كان بنظرنا يكفي لتبديد الأجواء التي كانت تكتنفنا.

بلجيكا يا سادة عندما دخلت تركيا الحرب بادرت فوراً إلى إعلام تركيا بقطع العلاقات الديبلوماسية معها، وتؤخذ بمثابة أنموذج، إنها تضامنت مع فرنسا تضامناً أدبياً لأنها كانت صديقة لفرنسا واعتبرت أن سوء علاقة فرنسا مع دولة أخرى يؤثر عليها.

ولماذا نذهب لبعيد، فهناك مراكش وتونس واللتان لا تزالان ترسفان بقيود الأغلال، ماذا فعلتا عندما القي القبض على الزعماء المغاربة الخمسة؟ لقد سحبتا سفيريهما حالاً من باريس، أفنلام نحن إذن ولبنان العربي الذي ملأ أجواء العرب تصريحات، وقد اعتدي على مصر بهذا الشكل، أفنلام نحن إذا فكرنا بقطع العلاقات وهو يعني أقل قسط من الاستياء؟ وهذا ما حصل في الواقع فلما لم نوفق إلى تحقيقه وإلى الوصول إليه أثرنا الاستقالة من الحكم على النحو الذي تعرفونه.

هل نحن منفردون في هذا الموقف، يمكن أن تلاقوا مني شططاً بالمقارنة، ولكن لا بأس إن قارنت بين موقف لبنان والدول العربية بالذات. أردنا أن نترجم عن استيائنا بالنسبة للمصالح المشتركة بقطع العلاقات، ولكن بنظري أنا إن الأربع والستين دولة التي نهضت في الأمم المتحدة وشجبت موقف بريطانيا وفرنسا وحكمت عليهما بالخروج من مصر، بنظري إن هذه الدول الأربع والستين قد قامت بأكثر من قطع العلاقات الديبلوماسية.

أنا أزعم أن ما قامت به أميركا من إنذار لبريطانيا ولفرنسا بأنها سوف تمنع عنهما البترول الذي هما بأشد الحاجة إليه، أنا أزعم إن إنذار أميركا للدولتين هو أكثر من قطع العلاقات الديبلوماسية

بينهما الذي كما أسلفت لا يحمل في طياته أكثر من الاستياء.

ومن هي أميركا التي تنذر اليوم وتلجأ إلى هذه الأساليب الزجرية؟ إنها هي التي قدمت إلى أوروبا يد المساعدة الاقتصادية (أي مشروع مارشال) أميركا الدولة الكبرى التي شجبت هذا العدوان أكثر منا هي التي اخترعت ميثاق الأطلسي وهي حليفة لبريطانيا وفرنسا بل هي قاعدة يرتكز عليها الحلف. لقد اتخذت أميركا هذه التدابير وقالت لبريطانيا وفرنسا بأنها لن تعطيهما لا بترولاً ولا دولارات حتى تجلو قواتهما عن الأرض المصرية. هذا لعمري أكثر من قطع العلاقات الديبلوماسية، وهذا بنظري أجدى وأنفع من قطع العلاقات أو استدعاء السفيرين من باريس ومن لندن.

هذا الموقف وقفناه ونحن لسنا بنادمين عليه ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أية دولة عربية أخرى لوقفنا نفس الموقف مرة أخرى. فإما أن نكون صريحين وإما أن لا نكون، وإما أن تتجسد الكلمات، وعندما يجب أن نكون منسجمين مع إخواننا في الدول العربية وإلا فالأجدى أن لا تكون تلك الكلمات.

ونحن نفتخر بأننا وقفنا ذلك الموقف، وأنا أعلم أنه وجهت إلينا انتقادات كثيرة حتى غدوت أردد قول الشاعر:

وصرت إذا أصابتني سهام   تكسرت النصال على النصال

ولكن هذه النبال لم تفت من عزيمتنا.

قيل يا أخواني إنني أنا وزميلي الأستاذ صائب سلام طائفيان، وإننا نثير الفتنة في هذا البلد وقد قلت لكم بأننا أحرص الناس على وحدة هذا البلد، وعلى توحيد الكلمة فيه، وإن كنا ولا نزال لا نسمح لأحد من الناس يرمينا بحجر في هذا الموضوع.

وأنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أقول إن زميلي معالي الوزير مجيد أرسلان وسائر الزملاء الذين تعاونت معهم هم سادة الوطنية في هذا البلد وإنهم أصحاب رسالة، ولكنني أنا الآن أتكلم عن استقالتي واستقالة زميلي الأستاذ صائب سلام فعذراً إذا قصرت بواجبي نحوهم.

هذا من بين السهام الكثيرة التي تلقيتها بصدري حملات الصحف، وحملات الصالونات المعطرة برائحة البترول، كلها حملت علينا هذه الحملة الشعواء الطائفية. لقد تناسوا إنني كنت أحد الذين يعارضون حلف بغداد مع أكثر زملائي. فأنا كنت أول من عارض هذا الحلف ولو كنت طائفياً لكنت أول من أيده ولكنني عارضته لمصلحة لبنان ولمصلحة الدول العربية وهذا ما أجمع عليه لبنان.

لقد نظروا إلى قضية قطع العلاقات الديبلوماسية ويا للأسف نظرة دينية صرفة وأرادوا أن يجعلوا من القضية السياسية قضية دينية.

لقد قال لي أحد الزملاء بأنني في الشكل مخطيء، وليت هؤلاء اللائمين، الذي قالوا بأننا نفكر تفكيراً دينياً، ليتهم اقتدوا بنداء قداسة الحبر الأعظم الذي قرّع فرنسا وبريطانيا تقريعاً لا يقلل

من خطره ومن قوته هذا النداء الذي صيغ بكلمات ديبلوماسية، ليت هؤلاء الذين يتهموننا ينسجمون مع هذا النداء.

ويتهم آخر بقوله إن بيان الملوك والرؤساء تضمن ما طلبته، وكان من المفهوم أن استقيل قبل صدور البيان ولكن لم يعد من معنى للاستقالة بعد صدوره.

وأنا يا سادتي أحب، إيضاحاً لذلك، أن أشرح لكم قليلاً الأسباب التي دعت لإصدار هذا البيان.

قلت أنه ظهر في اللجنة اجتهاد سياسي اعتبر أن قطع العلاقات الديبلوماسية أمر مفروغ منه. وأرادت بعض الدول أن تقطع هذه العلاقات فوراً وبعضها طلب مهلة لدرسها ورفع الأمر إلى اجتماع الملوك والرؤساء والبعض الآخر طلب تطبيق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص فيما تنص، على تعطيل المواصلات على أنواعها.

وهنا سألت نفسي ولم أرد أن أحرج بلدي: هل بإمكاننا أن نجزم أن باستطاعتنا، إذا لم تنسحب جيوش العدوان من مصر، أن نطلب تنفيذ القطيعة التي تنص عليها المادة ٤١ المذكورة، بينما نحن لم نتمكن من قطع العلاقات الديبلوماسية وهي أضعف الأعمال وأسهلها.

إنهم يلوموننا على كثرة التصريحات ولأن الأعمال لا تطابق التصريحات.

تقولون، إذا لم تجل فرنسا وبريطانيا واسرائيل عن الأراضي المصرية فوراً، فإنكم ستعملون كيت وكيت، فهل سمعتم مندوبكم هذا الصباح يقول في الأمم المتحدة إن لا جلاء هناك ولا من يحزنون وإن الجيوش البريطانية والفرنسية لا تزال محتلة. وقال أيضاً في هاتين الدولتين ما لم يقله مالك في الخمر.

إن المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني تنبىء بأن لا بريطانيا ولا فرنسا تريدان الانسحاب من مصر.

وإن بيان الملوك يقول: على كل دولة أن تقوم بالتزاماتها فيما خصها ولا حاجة للتشاور. فإذا قررنا قطع العلاقات الاقتصادية، وهذا ما أحب وأرغب فيه وأتمناه، فهل باستطاعتنا تنفيذ هذه القطيعة وربط أنفسنا بالتزامات قد تكون ضيقة على البعض منا ونحن لم نستطع استدعاء سفيرينا من لندن وباريس؟

وآخر انتقاد وجه إلي قولهم إن لبنان لا يريد أن يسير على سياسة تسيء إلى الغرب ولا نريد أن تجرنا هذه السياسة إلى التضامن مع الشيوعية، وإن الاستقالة كانت في معناها ترمي إلى إحراج مركز لبنان ليفضل سياسة خارجية معينة على سياسة أخرى يتأتى منها ضرر على البلاد.

يقولون نحن مع الغرب ولا نريد أن تسوء علاقاتنا معهم. وأود أن أذكر هنا أيضاً بأننا عندما نود أن نبحث في علاقاتنا العربية يجب أن نضع نصب أعيننا بعض الحقائق التي تفرض علينا بعض الالتزامات ولا يمكننا أن نتصرف كما تصرفت بلجيكا وهولاندا إلا إذا أخذنا مسؤولياتنا ونفضنا أيدينا من المواثيق العربية.

يقولون إنهم مع الغرب. وأنا أقول بأنني أيضاً مع الغرب. أنا مع الدول الغربية الخمس والستين التي شجبت عدوان فرنسا وبريطانيا. أنا مع هذه الدول لأنني أعتقد أن المصلحة اللبنانية تقضي بذلك، أنا مع الغرب الممثل أكرم تمثيل بالولايات المتحدة الأميركية، وأنا مع الغرب الممثل بنداء الحبر الأعظم ولم يبق من هذا الغرب سوى حكومتي فرنسا وبريطانيا ولا أقول شعبيهما، لأن شجب العدوان الإجرامي الذي قام به الفرنسيون والانكليز لا يزال ماثلاً في جو مجلس العموم البريطاني عندما قال رئيس المعارضة لإيدن: تريد أن تمد يدك إلى المعارضة ونحن نأبى أن نمد أيدينا إلى أيد ملطخة بالدماء. إن الشعوب الغربية والشرقية على السواء عندما تعود إلى ضميرها لا يمكنها إلا أن تستنكر العدوان المثلث.

ويقولون أيضاً إنه إذا تخلت فرنسا وبريطانيا عن لبنان تعرّض استقلاله للخطر. وكيف يتعرض للخطر استقلال لبنان، وقد رأيتم بأم عينكم عندما تعرض استقلال مصر للخطر كيف هبت جميع الدول تطلب إلى المعتدين الجلاء عن أرض مصر.

إنني أفضل أن يمشي لبنان في موكب الأربع وستين دولة، في هذا الموكب الضخم من مواكب الإنسانية، على أن يبقى خاضعاً بسياسته الخارجية لسياسة دولتين أجمع العالم كله على أنها سياسة خاطئة.

إنني أحتكم إليكم وإلى الرأي العام، هل إن في ما قمنا به ضرراً على المصلحة اللبنانية؟

ليعلم الجميع بأننا لم نكن جميعنا، في هذا البلد سوى رسل محبة وسلام، وليعلم كافة اللبنانيين بأننا مستعدون للتضحية بأكرم وأعز شيء لدينا في سبيل جمع كلمتهم. وليعلموا أيضاً بأن هناك مواقف حاسمة في التاريخ يتوجب فيها على المسؤول أن يتحمل مسؤولياته، وهذه المواقف وقفناها غير نادمين...».

الوزارة الثالثة والأربعون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح السادسة[1]

من ١٨/١١/١٩٥٦ إلى ١٨/٨/١٩٥٧

سامي الصلح (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والعدل والأنباء
اللواء فؤاد شهاب (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة العامة والزراعة
محمد صبرا (شيعي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال والتصميم والبرق والبريد والهاتف
شارك مالك (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية
نصري المعلوف (ر. كاثوليك ـ بيروت) .... وزيراً للمالية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية

- حكومة من خارج المجلس النيابي الثامن باستثناء رئيسها والوزير أرسلان.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً ضد صوتين، وغاب ٤.
- في الأول من آذار ١٩٥٧ قدم اللواء فؤاد شهاب استقالته من الوزارة وأسندت وزارة الدفاع إلى رئيس الوزارة، وعين اميل تيان (ماروني من بيروت)، من خارج أعضاء مجلس النواب) وزيراً للعدلية وهي الحقيبة التي كان يشغلها الرئيس الصلح.
- بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٧، عين السيدان يوسف حتي (ماروني من بيروت)، ومحمد علي بيهم (سني من بيروت)، وزيري دولة، قبيل اجراء انتخابات مجلس النواب التاسع، والتي تمت على ثلاث مراحل في ٩ و١٦ و٢٣ حزيران ١٩٥٧، وقد قدم الوزيران حتي وبيهم استقالتيهما من الوزارة في اليوم التالي لأجراء الانتخابات في محافظة جبل لبنان (١٦/٦/١٩٥٧).
- في ١٥/٨/١٩٥٧ قدم رئيس الحكومة الصلح استقالته إلى الرئيس شمعون، الذي أعاد في اليوم التالي تكليفه.

استقالة الوزير اللواء فؤاد شهاب

على أثر أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦ تأزم الوضع الداخلي في لبنان على الصعيدين السياسي والأمني، فأعلنت حالة الطوارىء في أواخر عهد حكومة

(١) تشكلت بموجب المرسومين رقم ١٤١٦٤ و١٤١٦٥ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٦ جلسة ٢٧/١١/١٩٥٧ ـ ص ٩٦ ـ ٩٧.

الرئيس اليافي، وكان ما كان من انعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في بيروت، واستقالة حكومة الرئيس اليافي كما أسلفنا سابقاً. وكلف السيد سامي الصلح تشكيل حكومة جديدة، الذي علق موافقته على تشكيل الوزارة بقبول اللواء شهاب منصب وزارة الدفاع، فسلم اللواء بالأمر. إلا أنه استقال بعد هدوء الحالة نسبياً في أول أذار ١٩٥٧...»[1]. إلا أن مصادر أخرى تقول أن إسناد وزارة الدفاع للواء شهاب كان وراءها الرئيس شمعون، الذي كان يدرك أهمية دور الجيش في تلك الظروف. أما عن استقالة قائد الجيش فيقف وراءها «أصدقاؤه من السياسيين المعارضين لسياسة كميل شمعون، الذين نصحوه بذلك، فقدم استقالته مؤكداً على ضرورة إبقاء الجيش وقائد الجيش خارج الصراع السياسي»[2].

كما أن اقتراب موعد اجراء الانتخابات النيابية، وكانت الأجواء السائدة يومئذ والملبدة بغيوم الصراعات السياسية الداخلية والإقليمية تنذر بوقوع ما لا يحمد عقباه، فآثر اللواء قائد الجيش الابتعاد عن مسرح الأحداث، بشقها السياسي فقدم استقالته من الحكومة، وقبلت هذه الاستقالة، وأسندت وزارة الدفاع إلى رئيس الحكومة سامي الصلح.

استقالة الوزيرين بيهم وحتي[3]

«حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة اللبنانية المحترم!

تحية واحترام

نعرض لدولتكم أننا حين دعينا لشرف المساهمة مع دولتكم وأصحاب المعالي الوزراء لتأمين إجراء الانتخابات النيابية العامة استجبنا لنداء عام وقبلنا المهمة من أجل خدمة البلاد خدمة خالصة يرضى عنها الضمير والوجدان.

واليوم وقد أتمت حكومتكم الموقرة من هذه الانتخابات النيابية العامة مرحلتين، وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات قد تمت عملياتها المسلكية بضبط ودقة، نأسف أن يكون الجو العام وما انطوى عليه غير مشجع لنا على الاستمرار في المساهمة المطلوبة منا.

وعليه نرجو التفضل بقبول استقالتنا من وزارتكم الموقرة وننتهز هذه الفرصة لنعرب لفخامة رئيس الجمهورية ولدولتكم ولأصحاب المعالي الوزراء عن خالص تقديرنا وشكرنا للمؤازرة التي لمسنا منكم جميعاً».

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

بيروت في ١٧/٦/١٩٥٧ — محمد علي بيهم ـ يوسف حتي

(١) سامي الصلح ـ مصدر سابق ـ ص ١٤٣.
(٢) «فؤاد شهاب ذلك المجهول» ـ تأليف باسم الجسر ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ١٩٨٨، ص ٢٦.
(٣) الصحف الصادرة في ١٨/٦/١٩٥٧.

بعد اجراء الانتخابات النيابية العامة أواخر حزيران ١٩٥٧، وانبثاق مجلس نيابي جديد عنها (مجلس النواب التاسع ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) وعملاً بالأعراف السائدة تقدم رئيس الحكومة سامي الصلح باستقالته إلى رئيس الجمهورية كميل شمعون وقد صدر بخصوص ذلك البلاغ الرسمي التالي الصادر عن وزارة الأنباء:

«في الساعة الثانية عشرة من ظهر الأربعاء الموافق ١٤ آب ١٩٥٧، اجتمع مجلس الوزراء، وفي ختام الاجتماع أعلن دولة السيد سامي الصلح أنه سيتقدم غداً باستقالته واستقالة أعضاء الحكومة، رغبة في إفساح المجال أمام فخامة رئيس الجمهورية ليشكل حكومة تنبثق عن المجلس النيابي الجديد.

«فشكر فخامة الرئيس، دولة رئيس الوزارة، وحضرات الوزراء على الجهود والأعمال التي قاموا بها في خدمة المصلحة العامة والمشاريع التي أنجزوها طيلة المدة التي اضطلعوا خلالها بأعباء الحكم، ثم طلب إليهم فخامته أن يتابعوا أعمالهم ريثما يتم تأليف حكومة جديدة»[١].

الوزارة الرابعة والأربعون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح السابعة[٢]

من ١٨/٨/١٩٥٧ إلى ١٤/٣/١٩٥٨

سامي الصلح (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والداخلية
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد والهاتف
كاظم الخليل (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للزراعة والاقتصاد والتصميم العام
سليم لحود (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة
جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزيراً للصحة العامة والشؤون الاجتماعية
جميل مكاوي (سني ـ بيروت) .... وزيراً للمالية
شارل مالك (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
فريد قوزما (ماروني ـ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والأنباء

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب التاسع (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠)، بكامل أعضائها.

(١) الصحف الصادرة في ١٥/٨/١٩٥٧.
(٢) تشكلت بموجب المرسومين رقم ١٧٠٥٣ و١٧٠٥٤ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٧ ـ جلسة ٢٢/٨/١٩٥٧ ص ٢١ ـ ٢٢ ـ.

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٩/٨/١٩٥٧، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً ضد ١٧، وامتناع واحد، وغاب عن الجلسة ٩ نواب، ولم يشترك رئيس المجلس النيابي بالاقتراع.

- بتاريخ ٤/٢/١٩٥٨ قدم الوزير مكاوي استقالته، فاسندت وزارة المالية للوزير قوزما بموجب المرسوم[١] رقم ١٨٦٠١ تاريخ ٦/٢/١٩٥٨.

- بتاريخ ١٢ آذار ١٩٥٨، قدم رئيس الحكومة استقالته إلى رئيس الجمهورية، الذي قبلها، وأعاد تكليفه تأليف الحكومة الجديدة في اليوم التالي.

كتاب استقالة الوزير مكاوي

«فخامة رئيس الجمهورية بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء!

تذكرون ولا شك أنه عندما جرت الاستشارات لتأليف الوزارة الحالية، كنت قد عرضت لفخامتكم ولدولة الرئيس، أن وضعي الشخصي لا يسمح لي بالاشتراك في الحكم، لأنه كان قد سبق لي شرف قبول عرض الحكومتين المراكشية والفرنسية للاشتراك في اللجنة المكلفة بفصل الخلاف القائم بين مراكش وبين فرنسا بخصوص الطائرة، التي كانت تنقل ضيوف جلالة ملك مراكش الجزائريين من الرباط إلى تونس وتسوية هذا الخلاف.

«ولكن نزولاً عند رغبة فخامتكم وطلب دولة رئيس الحكومة، وقياماً بواجب وطني قبلت الاشتراك في الوزارة.

«ولما كانت اللجنة المشار إليها قررت أن تجتمع مجدداً للمذاكرة في ١٥ شباط الجاري في جنيف، وكانت اجتماعاتها قد تستمر إلى ما بعد النصف الأول من آذار المقبل، ولما كنت لا أسمح لنفسي أن أبقى وزيراً بالرغم من غيابي الطويل عن وزارة المالية.

«لذلك جئت بكتابي هذا مبدياً أسفي لاضطراري للتخلي عن مسؤولية الحكم، راجياً من فخامتكم قبول استقالتي من الوزارة، شاكراً لكم الثقة الغالية التي أوليتموني إياها أبان اضطلاعي بمهام وزارة المالية، ولدولة رئيس الوزراء المحترم وللزملاء الذين تعاونت معهم، أقدم خالص شكري وأطيب تمنياتي.

«وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامي»

بيروت في ٤/٢/١٩٥٨

جميل مكاوي

(١) الجريدة الرسمية للعام ١٩٥٨ ـ العدد ٧ ـ ص ١٤٩.

استقالة الحكومة

«ظهر الأربعاء ١٢ آذار ١٩٥٨، عقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية وخلال الجلسة تكلم الرئيس الصلح، وقال إنه اتفق مع «زملائه» الوزراء على إتاحة المجال لرئيس الجمهورية، تأليف حكومة جديدة. وأضاف أن هناك من الأسباب الداخلية ما يستوجب تأليف حكومة جديدة، وعلى ذلك فهو يقدم استقالته و «يرجو» رئيس الجمهورية قبولها.

«وأبدى بعض الوزراء تحفظات بشأن موعد الاستقالة، بحجة أن الاستقالة في هذا الظرف ستفسر بأنها نتيجة للتطورات الخارجية. ولكن هذا الرأي لم يقبل»[1].

ولدى انتهاء جلسة مجلس الوزراء قال رئيس الحكومة للصحفيين: «خلاص... قدمنا استقالتنا..». أما وزير الأنباء قوزما فقد قال: إن الاستقالة حصلت لأسباب طارئة، وأنها قدمت لتفسح المجال أمام رئيس الجمهورية لتأليف حكومة جديدة على «نطاق أوسع».

وفي المساء أذاعت وزارة الأنباء البلاغ الرسمي التالي:

«في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم الموافق الثاني عشر من آذار ١٩٥٨ اجتمع مجلس الوزراء، وفي ختام الاجتماع قدم دولة السيد سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته إلى فخامة رئيس الجمهورية، فشكر فخامته لدولته ولأصحاب المعالي الوزراء الجهود والأعمال التي قاموا بها طيلة المدة التي اضطلعوا خلالها بأعباء الحكم. ثم طلب فخامته إليهم أن يتابعوا أعمالهم ريثما يتم تأليف حكومة جديدة..»[2].

الوزارة الخامسة والأربعون

تشكيل حكومة السيد سامي الصلح الثامنة[3]

من ١٤/٣/١٩٥٨ إلى ٢٤/٩/١٩٥٨

سامي الصلح (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة
رشيد بيضون (شيعي ــ بيروت) .... وزيراً للدفاع الوطني
بشير الأعور (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية

(١) جريدة النهار ــ الخميس ١٣/٣/١٩٥٨.
(٢) الصحف الصادرة في ١٣/٣/١٩٥٨.
(٣) تشكلت بموجب المرسومين رقم ١٩١٤١ و١٩١٤٢ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٨ ــ جلسة ١٨/٣/١٩٥٨ ــ ص ٣٠٦ ــ ٣٠٧.

بيار اده (ماروني ــ جبل لبنان بيروت) .... وزيراً للمالية
كاظم الخليل (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد الوطني
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للشؤون الاجتماعية
شارل مالك (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
فريد قوزما (ماروني ــ الجنوب) .... وزيراً للأنباء
جوزف شادر (أرمن كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للتصميم العام
بشير العثمان (سني ــ الشمال) .... وزيراً للبريد والبرق والهاتف
كلوفيس الخازن (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتربية الوطنية
البير مخيبر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة العامة
خليل الهبري (سني ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب التاسع بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٨/٣/١٩٥٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ ضد ١٥، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع، وغاب عن الجلسة ١٢ نائباً.
- بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٨ قدم الوزيران رشيد بيضون وبشير العثمان استقالتيهما من الحكومة، فاسندت وزارة الدفاع إلى رئيس الحكومة، ووزارة البرق والبريد والهاتف إلى الوزير الخليل بموجب المرسوم رقم ١٩٦٤٥ تاريخ ٢٣/٥/١٩٥٨.
- في الأول من آب ١٩٥٨ وفي اليوم الذي تلا انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية قدم الوزير اده استقالته من الحكومة ولم يبت بأمر الاستقالة.
- بتاريخ ١٠ آب ١٩٥٨، قدم الوزير الأعور استقالته من الحكومة، فأسندت وزارة العدلية إلى رئيس الحكومة بموجب المرسوم رقم ٢٠١٠٨ تاريخ ١١/٨/١٩٥٨.

كتاب استقالة الوزير بيضون[1]

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

يتشرف رشيد يوسف بيضون بوصفه وزيراً للدفاع الوطني بعرض ما يلي:

لما كانت حالة الأمن في البلاد غير مستقرة مما يبعث للفوضى ويدعو إلى القلق، لا سيما وقد أصبحت بعض المناطق اللبنانية خالية من قوى الأمن، الأمر الذي أثار الحزازات الشخصية وقوى الفتن والاضطرابات.

إزاء هذه الحالة التي تدمي القلوب وتحز في النفوس أرى أن الواجب يدعوني إلى تقديم استقالتي من منصب وزارة الدفاع شاكراً لدولة الرئيس ثقته ولفخامة الرئيس تقديره متوسلاً إلى الله

(١) جريدة النهار ٢٣/٥/١٩٥٨ ــ ص ٢ و«رشيد بيضون قول وفعل»، ص ١٣٥ ــ ١٣٧..

تعالى أن يرعى لبنان بعين عنايته وأن يبعد عنه الشرور والمحن، وأن يلهم بنيه المحبة والوفاق وأن يقوي بينهم أواصر الأخوة وهو حسبنا ونعم الوكيل».

بيروت في ١٩٥٨/٥/٢٢ — رشيد يوسف بيضون

كتاب استقالة الوزير العثمان[1]

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

تحية طيبة وبعد...

نظراً للحالة المؤسفة التي أصبحت فيها البلاد ولما كانت الأصول الديمقراطية الصحيحة تقتضي، في الأزمات السياسية العنيفة، أن يتعاون قادة الرأي لتفريج هذه الأزمات، وكان هذا التعاون يقضي بالدرجة الأولى على كل وطني مخلص أن يتصف بالتضحية ونكران الذات. ولما كانت الحكومة لم توافق على اتباع هذه السياسة الحكيمة بالرغم من محاولاتي العديدة لإقناع زملائي بضرورة الاستقالة، وفتح المجال أمام غيرنا من زعماء الفكر ليتولوا زمام الحكم، ويتحملوا بدورهم نصيبهم من المسؤولية الكبرى في هذا الوقت العصيب الذي لا قيمة عملية للتأييد البرلماني الصرف فيه.

لذلك أرى أن الواجب الوطني يدعوني إلى تقديم استقالتي شاكراً لدولتكم تقديركم ولفخامة الرئيس ثقته، راجياً المولى تعالى أن يوفقنا لما فيه خير الوطن».

بيروت في ١٩٥٨/٥/٢٢ — بشير العثمان

استقالة الوزير بيار اده

مساء الجمعة في الأول من آب ١٩٥٨

أذاع راديو بيروت (الإذاعة الرسمية)، إن الأستاذ بيار اده وزير المالية قدم استقالته لأسباب صحية، لكن جريدة النهار الصادرة في ٣ آب ١٩٥٨، «حصلت على نص كتاب استقالة الوزير، الذي يتضح منه أن الاستقالة لها علاقة بكل شيء، ما عدا الأسباب الصحية وهذا هو نص الكتاب:

«فخامة رئيس الجمهورية الأفخم بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء!

«أرجو فخامتكم قبول استقالتي من عضوية الحكومة للأسباب التي عرضتها في المجلس الوزاري المنعقد في قصر الضيافة في الأول من آب ١٩٥٨، والتي سينقلها إلى مجلس الوزراء دولة الرئيس والزملاء.

«أشكر فخامتكم على ثقتكم وثقة دولة الرئيس والزملاء، راجياً الخير للجميع.

بيار اده

(١) المصدر السابق ١٩٥٨/٥/٢٤ ــ ص ٢.

ولدى سؤال الأستاذ اده عن الأسباب التي عرضها في المجلس الوزاري، قال: إنها لا تتعلق على كل حال بصحتي، والدليل أنني غادرت المستشفى إلى منزلي، وصحتي أصبحت طيبة والحمد لله!...» والسائد، والكلام لا يزال لجريدة النهار، أن هذه الأسباب لا تخرج في مجملها عما سبق للأستاذ اده أن أوضحه في جلسات مجلس الوزراء حول وجوب استقالة الحكومة فور انتخاب الرئيس الجديد، بغية تسهيل مهمته في الوصول إلى حل للأزمة العامة.

استقالة الحكومة

عقد مجلس الوزراء آخر جلسة له في ١٩ أيلول ١٩٥٨، وكان ينتظر أن تقدم الحكومة استقالتها يوم الثلاثاء في ٢٣ أيلول ١٩٥٨، وهو اليوم الذي سيتسلّم فيه اللواء فؤاد شهاب مهامه الدستورية، غير أن الرئيس الصلح، رفض إرجاء تقديمها، إلى ما بعد تسلم الرئيس الجديد لمهامه الدستوية، حيث أنه غادر لبنان، بطريق الجو في الساعة الرابعة من صباح السبت ٢٠ أيلول ١٩٥٨، قاصداً استانبول (تركيا).... وعلم أن الرئيس الصلح قدّم استقالته قبل مغادرته، وهي مؤرخة بتاريخ يوم ٢٢ أيلول ١٩٥٨، وصدر ظهر السبت مرسوم جاء فيه: بناء على تغيب رئيس مجلس الوزراء، عين السيد خليل الهبري وزير الأشغال العامة، رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع الوطني، ووزيراً للداخلية، وعين كلوفيس الخازن وزير الأنباء وزيراً للعدلية...»[1]

وبعد استلام رئيس الجمهورية الشيخ اللواء فؤاد شهاب مهامه الدستورية، قبلت استقالة حكومة السيد سامي الصلح، وكلّف النائب رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة.

(١) «مذكرات سامي بك الصلح»، الجزء الرابع، منشورات مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، الطبعة الأولى ١٩٦٠، ص ٧٣٨ و٧٤٠.

الحكومات خلال ولاية الرئيس فؤاد شهاب

من ٢٣/٩/١٩٥٨ إلى ٢٢/٩/١٩٦٤

خلال ولاية الرئيس اللواء فؤاد شهاب، تشكلت سبع حكومات، تعاون خلالها مع أربعة رؤساء حكومة على النحو التالي:

رشيد كرامي : ثلاث حكومات

صائب سلام : حكومتان

أحمد الداعوق : حكومة واحدة

حسين العويني : حكومة واحدة

الوزارة السادسة والأربعون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الثانية[1]

من ٢٤/٩/١٩٥٨ إلى ١٤/١٠/١٩٥٨

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
شارل حلو (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والأنباء
محمد صفي الدين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والصحة العامة
يوسف السودا (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية والشؤون الاجتماعية
رفيق نجا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية
فريد طراد (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام
فؤاد النجار (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة والبرق والبريد والهاتف

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب التاسع باستثناء رئيسها والوزير تقلا.
- بتاريخ ٢٥/٩/١٩٥٨، صدر المرسوم رقم ٤، عهد بموجبه إلى رئيس الحكومة القيام بمهام وزارة الأنباء بالوكالة، وإلى الوزير تقلا القيام بمهام وزارة الاقتصاد الوطني بالوكالة، وذلك طيلة مدة غياب الوزير الأصيل (شارل حلو)، لأسباب صحية.
- لم تمثل الحكومة أمام المجلس النيابي بسبب استقالتها تحت ضغط ما سمي «بالثورة المضادة».

ظروف استقالة الحكومة:

بعد تسلمه سلطاته الدستورية، كان على الرئيس الجديد اللواء فؤاد شهاب أن يؤلف الحكومة الأولى خلال عهده، فكلف رشيد كرامي تشكيلها لأسباب أهمها أن الكثير من الزعماء اللبنانيين والمسلمين، الذين ثاروا على حكم الرئيس شمعون اتفقوا على ترشيحه. وإن الرئيس كرامي كان أقل الزعماء تورطاً بالأحداث التي وقعت خلال العام ١٩٥٨. «وكان اختيار أعضاء هذه الحكومة مراعياً اعتبارت عديدة هي: أن يكون الأعضاء المسيحيون فيها غير شمعونيين وأن يكون الأعضاء المسلمين من المعارضين القريبين من قادة الثورة، وأن يكون فريق منهم من الشخصيات السياسية

(١) تشكلت بموجب المرسومين رقم ٢ و٣ ــ الجريدة الرسمية للعام ١٩٥٨ ــ العدد ٤٠ ــ ص ٧٣٥ ــ ٧٣٦ ــ.

المستقلة وذات المكانة الوطنية المعروفة.

«ولكن بالرغم من هذه المعادلات المنطقية والمتوازنة، فإن الرأي العام المسيحي انتفض في وجه الحكومة الجديدة، وشهدت بلدة «بكفيا» مقر آل الجميل وحزب الكتائب تظاهرة ضد الوزير يوسف السودا، وهو شخصية سياسية ذات ماض عريق في الدفاع عن العقيدة اللبنانية والاستقلال اللبناني ولا يرقى الشك إلى لبنانيته بل وإلى مارونيته. كما شهدت الأحياء المسيحية حركة غير عادية من التمرد، وحفر الخنادق والمتاريس ما لبثت أن تحولت إلى ما سمي «بالثورة المضادة»، أي بالثورة المسيحية ضد الثورة الإسلامية.

«لقد كانت حجة القوى المسيحية المنتفضة ضد الحكومة الجديدة أن تأليفها بالشكل الذي تألفت عليه يكرس انتصار المسلمين وبالتالي الإخلال بالتوازن الطائفي ـ السياسي في لبنان. أما الذريعة فكانت تصريحاً لرئيس الحكومة كرامي قال فيه «جئنا اليوم نقطف ثمار الثورة».

«وكان المحرك الأول لهذه الثورة حزب الكتائب الذي ظل خلال الثورة الإسلامية ملتزماً موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى التضاد. وكانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها حزب الكتائب طاقته العسكرية وقدرته على السيطرة على الأحياء المسيحية في بيروت الشرقية وفي بعض القرى الجبلية»[1].

تعددت بل تباينت الآراء حول هذه الثورة المضادة، أو بالأحرى هذه الانتفاضة الشعبية المسيحية في وجه حكومة العهد الجديد. فمنهم من بررها بانفجار المشاعر المسيحية المكبوتة إزاء ثورة إسلامية استمرت عدة أشهر، وعطلت الحياة الطبيعية في مختلف المناطق اللبنانية، كما أن البعض قد بررها بأن الرئيس كرامي قد اخطأ في الإدلاء بتصريحه الشهير عن قطف ثمار الثورة، الذي أثار حفيظة ومخاوف الجناح اللبناني الآخر.

ومن هؤلاء السيد سامي الصلح الذي علق على ذلك بقوله:

«... وفي ٢٢ أيلول تسلم فؤاد شهاب مقاليد الحكم من كميل شمعون، وفي اليوم ذاته تم تأليف وزارة جديدة من معارضي العهد السابق والمحايدين برئاسة رشيد كرامي، أحد زعماء الثورة، وعضوية الوزراء رفيق نجا، فريد طراد، يوسف السودا، شارل حلو، محمد صفي الدين وفؤاد نجار. فأعلن كرامي عن عزم حكومته على قطف «ثمار الثورة» مما أثار نقمة الفئات الموالية للعهد السابق. ودعا حزب الكتائب على الفور إلى إضراب عام احتجاجاً على ذلك. وتطور الإضراب إلى ثورة مضادة، وتدهورت الأمور فجأة. وارتدت المعركة طابع الطائفية والحرب الأهلية. ووقع عدد من الضحايا هنا وهناك. وتوجه كميل شمعون (الرئيس السابق) إلى قرية عين قبو (المتن الشمالي) حيث أحيط ليلاً ونهاراً بجماهير غفيرة زحفت من مختلف الأماكن الجبلية. وبَطُلَ مفعول العقائد السياسية ليحل مكانها شبح الطائفية المخيف وعصبيتها. وفقد الزعماء ناصية التوجيه ولزموا بيوتهم. وجال في خاطر البعض في منطقة بيروت الشرقية بقطع الموارد والمياه

(١) باسم الجسر ـ مصدر سابق ـ ص ٤٧ و٤٨.

والكهرباء والهاتف عن المنطقة الغربية. وكانت هذه قد عزلت نفسها لستة شهور خلت عن بقية أحياء المدينة والبلاد. كما عزم البعض في المنطقة الغربية، بعدما نفدت المؤن على الانطلاق خارج متاريسهم. وجرت تظاهرتان مسلحتان من المقاومة الشعبية انطلقت من البسطة حتى شارع الأمير بشير قابلها الفريق الآخر المرابط على سطوح الأبنية كما اشتركت القوات المسلحة بالمعركة. فوقع عدد كبير من الضحايا. وتهيأ أهل الجبل للزحف على المدن الساحلية حيث تمركز الثوار في بعض أحيائها وأثارت حميتهم النداءات التي وجهتها إليهم إذاعة الكتائب. وأقيمت في المنطقة الشرقية الحواجز التي كانت حتى ذلك الحين مألوفة في المنطقة الغربية فقط، كما أقيمت الحواجز المسلحة على جميع الطرق في الجمهورية اللبنانية. وشعر الرئيس الجديد بالخيبة ساعات بعد تسلمه الزمام. ولمس الناس، لا سيما المراقبون كالديبلوماسيين والمراسلين الذين أضفوا على الثورة صفة الطرافة في أحاديثهم وتقاريرهم، لمسوا هذه المرة أن الحال تبدلت، وخيمت على البلاد أجواء انشقاق طائفي. وكانت بضعة أيام كافية لتلقن اللبنانيين معنى هول الكارثة إذا استمروا في الانقسام على أنفسهم»[1].

(١) سامي الصلح «احتكم إلى التاريخ» ـ مصدر سابق ـ ص ١٩٢ ـ.

الوزارة السابعة والأربعون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الثالثة[1]

من ١٤/١٠/١٩٥٨ إلى ١٤/٥/١٩٦٠

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) ...... رئيساً ووزيراً للمالية والاقتصاد والدفاع الوطني والأنباء
حسين العويني (سني ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والعدلية والتصميم العام
ريمون اده (ماروني ــ جبل لبنان) .. وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف
بيار الجميل (ماروني ــ بيروت)[2] وزيراً للأشغال العامة والتربية الوطنية والصحة العام والزراعة

- الرئيس كرامي والوزير اده من داخل أعضاء مجلس النواب التاسع.
- بعد تأليف الحكومة وجه الرئيس كرامي إلى المواطنين ــ عبر الإذاعة ــ نداء للألفة والمحبة، وسنأتي على ذكره لاحقاً.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٧/١٠/١٩٥٨، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٥٠، وغاب عن الجلسة ١٦ نائباً.
- فوض المجلس النيابي هذه الحكومة سلطة إصدار مراسيم اشتراعية.
- في ٧/١٠/١٩٥٩ قبلت استقالة الوزير ريمون اده بموجب المرسوم رقم ٢٢٧٠.

وأعيد تشكيل الحكومة على النحو التالي[3]:

رشيد كرامي .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني
حسين العويني .... وزيراً للخارجية والمغتربين
بيار الجميل .... وزيراً للأشغال العامة والصحة العامة
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني
موريس زوين (ماروني ــ جبل لبنان) . وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد والهاتف

(١) بموجب المرسومين رقم ٣٠ و٣١ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٥٨ ــ جلسة ١٧/١٠/١٩٥٨ ــ ص ٦٧٨ و٦٧٩.
(٢) الشيخ بيار الجميل من بكفيا (جبل لبنان)، ولكونه انتخب نائباً عن بيروت لاحقاً في عدة دورات فقد سجل على هذا الأساس.
(٣) بموجب المرسومين رقم ٢٢٧١ و٢٢٧٢ الجريدة الرسمية للعام ١٩٥٩ ــ تاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ ــ ص ٨٢٥ و٨٢٦.

فؤاد نجار (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة
علي بزي (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للداخلية والأنباء
فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والتصميم العام

نداء الرئيس كرامي للمواطنين:

قلنا إنه بعد تشكيل الحكومة الرباعية (حكومة الانقاذ الوطني)، التي تلت حكومة الرئيس رشيد كرامي المستقيلة، والتي قوبلت، بإضراب عام، وأحداث مؤسفة أو ما سمي «بالثورة المضادة»، وجه رئيس الحكومة كرامي نداء للألفة والمحبة، بواسطة الإذاعة اللبنانية، مساء يوم ١٤/١٠/١٩٥٨ ونشرته الصحف اللبنانية وهذا نصه:

أيها المواطنون!

يخيل إلي، أنكم جميعاً، قد سمعتم أو قرأتم خبر تأليف الحكومة الجديدة.

ويخيل إلي بأنكم جميعاً قد عشتم الأزمة كما عشناها؛ فالظروف القاسية التي مرت بالبلاد، جعلت اللبنانيين مواطنين ونواباً وزعماء يجمعون على ضرورة الخروج من الأزمة لإعادة الثقة في هذا البلد، وتوطيد الأمن في ربوعه وتوحيد صفوف المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم لنعمل جميعاً على تنقية الأجواء التي عصفت بصفائها المحنة، وبناء لبنان من جديد، لبنان الذي نريد أن نعيش فيه عيشة الأخوة والتعاون لصالح المواطنين وعزتهم وازدهارهم.

وهذه هي أهداف الحكومة الجديدة...

إنها في الحقيقة حكومة إنقاذ وطني...

حكومة أخذ أعضاؤها على أنفسهم أن يتحمل كل واحد منه مسؤوليته نحو مصلحة لبنان العليا، فإن كل واحد فينا يعلم أن هناك أهدافاً وطنية عليا، لا خلاف عليها ولأجل هذه الأهداف سنعمل ونتعاون ونتكاتف حتى تعود إلى هذا الوطن الجميل إشراقة الأمل وابتسامة الخير...

فيا أيها المواطنون

من قلب مفعم بحب لبنان أدعوكم لتقتدوا بأعضاء حكومتكم فتتلاقوا على الخير.. وتتكاتفوا على العمل وتتصافحوا لنتعاون على غسل الجراح. فقد بدأ عهد جديد.. عهد الوحدة والبناء والعمل. والله يوفقنا ويوفقكم...[1]

وإلى الأمام
عاش لبنان

استقالة الحكومة

بعد استقرار الأوضاع في لبنان، أثر محنة ١٩٥٨ انصرفت الحكومة بتوجيه من الرئيس شهاب

(١) جريدة السياسة الخميس ١٦/١٠/٥٨.

إلى معالجة الآثار المدمرة التي تركتها تلك المحنة الدامية، ولما كانت المعالجة تقتضي السرعة لإزالة آثارها، فقد أجاز المجلس النيابي للحكومة سلطة إصدار مراسيم اشتراعية. وقد أصدرت الحكومة، فعلاً، عدداً كبيراً من هذه المراسيم خلال نيسان وحزيران ١٩٥٩، نظمت بموجبها الإدارات العامة والمصالح المستقلة، واستحدثت الإدارات الرقابية كمجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة، والمجلس التأديبي، وهيئة التفتيش المركزي، كما نظمت هذه المراسيم مختلف الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية، كما أحالت الحكومة على المجلس النيابي قانوناً جديداً للانتخابات صدقه المجلس ونشره رئيس الجمهورية في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ رفع بموجبه عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩، واعتمد القضاء كدائرة انتخابية. وبعد نشر القانون بحوالى الأسبوع أي في ٤/٥/١٩٦٠ وفي أواخر عهد حكومة الرئيس كرامي أصدر رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب مرسوماً بحل مجلس النواب القائم (مجلس النواب التاسع)[١]، وذلك بعد أن تبدلت أسس التمثيل النيابي، وأصبحت البلاد تترقب إجراء انتخابات نيابية عامة على الأسس الجديدة، وحددت مواعيد الانتخابات في الفترة الواقعة بين ٩ حزيران و٣ تموز ١٩٦٠ وإفساحاً في المجال لتأليف حكومة جديدة تشرف على إجراء الانتخابات، قدّم الرئيس كرامي استقالة حكومته في ١٤/ ٥/ ١٩٦٠ فقبلها الرئيس شهاب، وصدرت في اليوم ذاته مراسيم تشكيل حكومة السيد أحمد الداعوق.

الوزارة الثامنة والأربعون

تشكيل حكومة السيد أحمد الداعوق الثانية[٢]

من ١٤/٥/١٩٦٠ إلى ١/٨/١٩٦٠

أحمد الداعوق (سني ــ بيروت) . . . . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني

جبران نحاس (ر. ارثوذكس ــ الشمال) . . . . . . وزيراً للعدلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) . . وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني والسياحة

فؤاد نجار (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للزراعة والبريد والبرق والهاتف

أمين بيهم (سني ــ بيروت) . . . . وزيراً للمالية والعمل والشؤون الاجتماعية.

أدمون كسبار (ماروني ــ الشمال) . . . . وزيراً للداخلية والتصميم العام

جورج نقاش (ماروني ــ بيروت) . . . . وزيراً للأشغال العامة والنقل والإرشاد والأنباء

حسن عوض المقداد (شيعي ــ البقاع) . . . . وزيراً للصحة العامة

---

(١) بموجب المرسوم رقم ٤٠٣٩ تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٦٠.

(٢) بموجب المرسومين رقم ٤٢٥٥ و٤٢٥٦ ــ الجريدة الرسمية للعام ١٩٦٠ ــ تاريخ ٢٥/٥/١٩٦٠ ــ ص ٧٠٤ و٧٠٥ ــ.

● لم تتقدم الحكومة ببيان وزاري كون المجلس النيابي منحلاً، وهي حكومة غير سياسية أغلب أعضائها من التكنوقراط، وقد أشرفت على انتخابات ١٩٦٠ (مجلس النواب العاشر ٦٠ ــ ٦٤).

● استقالت هذه الحكومة، وفقاً للأعراف، بعد انتهاء العمليات الانتخابية والتئام المجلس النيابي الجديد.

الوزارة التاسعة والأربعون

تشكيل حكومة السيد صائب سلام الثالثة[١]

من ١/٨/١٩٦٠ إلى ٢٠/٥/١٩٦١

صائب سلام (سني ــ بيروت) . . . . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية

نسيم مجدلاني (ر. ارثوذكس ــ بيروت) . . . . نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية

مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للدفاع الوطني

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للخارجية والمغتربين

كمال جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

إلياس الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للصحة العامة

محمد صفي الدين (شيعي ــ الجنوب) . . . . وزيراً للزراعة

سليمان العلي (سني ــ الشمال) . . . . وزيراً للاقتصاد الوطني والسياحة

فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ــ الشمال) . . . . وزيراً للإرشاد والأنباء

جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) . . . . وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) . . . . وزيراً للمالية

خاتشيك بابكيان (ر. ارثوذكس ــ بيروت) . . . . وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري

عبد الله المشنوق (سني ــ بيروت) . . . . وزير دولة لشؤون البلديات والأرياف.

سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال) . . . . وزيراً للبرق والبريد والهاتف

موريس الجميل (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزير دولة

عثمان الدنا (سني ــ بيروت) . . . . وزير الأشغال العامة والنقل

حسين منصور (شيعي ــ البقاع) . . . . وزير دولة

رفيق شاهين (شيعي ــ الجنوب) . . . . وزير التصميم العام

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٤٩٤٣ و٤٩٤٤ الجريدة الرسمية للعام ١٩٦٠ العدد ٣٣ تاريخ ٣/٨/ ١٩٦٠ ص ١٠٦١ ــ وبالعودة إلى المرسوم رقم ٤٩٤٤، نجد أنه استوجب أن تحدد اختصاصات الوزيران الجميل (موريس)، ومنصور، بمرسوم لاحق.

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب العاشر (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)، بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٨/٨/ ١٩٦٠، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٨ صوتاً ضد ٩، وامتناع نائب واحد وغاب عن الجلسة ١١ نائباً.
- بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٦٠ الوزير ارسلان في تصريح لرجال الصحافة يؤكد أنه أعد كتاب الاستقالة.
- بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٦٠ قدّم الوزراء: المشنوق، مجدلاني، صفي الدين، العلي، وشاهين استقالتهم إلى رئيس الحكومة.
- في ١٦/ ٥/ ١٩٦٠ قدّم الرئيس صائب سلام استقالة الحكومة إلى الرئيس شهاب، الذي قبلها، وأعاد تكليفه تأليف الحكومة الجديدة، بعد اجرائه الاستشارات التقليدية مع النواب والكتل البرلمانية.

كتاب استقالة الوزراء الخمسة

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

تحية واحتراماً، يشرفنا أن نضع استقالتنا تحت تصرف دولتكم تسهيلاً لمهمتكم في حل الأزمة الحاضرة. راجين أن تنوبوا عنا في تأكيد شكرنا لفخامة الرئيس المعظم، على ما أولانا من ثقة، وما شملنا به من رعاية كريمة»[1].

استقالة الحكومة

منذ منتصف نيسان ١٩٦١، والجو محموم بين الحكومة ومعارضيها من النواب سيما بعد إعلان نقابة المحامين إضرابها المفتوح، استنكاراً للقرار الذي اتخذه الرئيس سلام، والقاضي بالسماح للجامعة العربية بفتح معهد عالٍ فيها لتعليم الحقوق. وفي أوائل أيار عقد المجلس النيابي عدة جلسات اتسمت بحدة الأسئلة والاستجوابات التي وجهها النواب للحكومة، وكانت أبرز هذه الجلسات، جلسة الخامس من أيار والتي استمرت من الخامسة مساءً حتى الثانية فجراً، طرح في نهايتها الرئيس سلام الثقة بحكومته، فنالتها بأكثرية ٥٦ ضد ٢٦ وغياب ١٧[2].

وخلال هذه الجلسة، شدد بعض النواب حملتهم على الحكومة واتهموها بالعجز عن تنفيذ المشاريع، نتيجة عدم توفر الانسجام بين أعضائها وجاءت استقالة الوزراء الخمسة، لتعجل في رحيل الحكومة مما حدا بالرئيس سلام إلى تقديم استقالته للرئيس شهاب صباح الثلاثاء في ١٦/٥/١٩٦١. أدلى بعدها بالتصريح التالي:

«إن الثقة التي أحرزتها حكومتي يوم الجمعة في ٥ أيار الحالي، بعد عدة جلسات من

(١) جريدة الحياة الصادرة في ١١/ ٥/ ١٩٦٠ ـ ص ٤ ـ.
(٢) محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦١ ـ جلسة ٥/ ٥/ ١٩٦١.

المناقشات النيابية، كان فيها التأييد البرلماني الواضح، كما كان فيها لي شخصياً، وكرئيس للحكومة أتشرف برئاستها، بعض المغازي الخاصة والمعاني ذات المدلول المعين التي لا يصح التجاوز عنها.

وعلى أثر جلسة الثقة، وعلى وجه التحديد يوم السبت في ٦ أيار الحالي، تشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية، وأبديت له رأيي بالوضع العام، والوضع الوزاري، وأبلغت فخامته عزمي على الاستقالة، فطلب إليّ إرجاء البحث في ذلك.

وصباح اليوم في ١٦ أيار تشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية، وبعد أن أوضحت له رأيي، قدمت له استقالتي رسمياً، فطلب إليّ أن أستمر مع سائر أعضاء الحكومة في تصريف الأعمال، لبينما يستكمل استشاراته.

وعلى هذا فقد أصبح الأمر الآن بين يدي فخامة الرئيس يتصرف به بمطلق اختياره، وأتمنى له التوفيق والصواب في كل ما يؤول به من أجل مصلحة لبنان، وهو الذي عهد إليه الدستور بهذه المهمة، وأولته البلاد بإجماعها ثقتها الغالية»[1].

وبالفعل قام الرئيس شهاب باستشاراته النيابية طيلة يوم ١٧/٥/١٩٦١، أعاد على أثرها تكليف الرئيس سلام تأليف الحكومة.

الوزارة الخمسون

تشكيل حكومة السيد صائب سلام الرابعة[2]

من ٢٠/٥/١٩٦١ إلى ٣١/١٠/١٩٦١

صائب سلام (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
فيليب بولس (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .. نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني والسياحة
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
كمال جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل والتصميم العام
محمد صفي الدين (شيعي ـ الجنوب) .. وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والعمل والشؤون الاجتماعية
بيار الجميل (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للمالية والصحة العامة
سليمان فرنجية (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للبرق والبريد والهاتف والزراعة
عبد الله المشنوق (سني ـ بيروت) .... وزيراً للداخلية والإرشاد والأنباء

(١) «النهار» العدد الصادر في ١٧/ ٥/ ١٩٦١ ـ ص ٢ ـ.
(٢) بموجب المرسومين رقم ٦٧٨٤ و٦٧٨٥ محاضر مجلس النواب ١٩٦١ ـ جلسة ٣٠/ ٥/ ١٩٦١ ـ ص ١٦١٩.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب العاشر، باستثناء الوزير تقلا.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي، ونوقش خلال جلسة صباحية عقدت في ٣٠/٥/١٩٦١ واستؤنفت مساء، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤٦ ضد ٤٤ وامتنع نائب واحد، وغاب عن الجلسة ٨ نواب. واشترك رئيس المجلس النيابي بالتصويت مانحاً الحكومة ثقته.

● بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦١ قدّم الوزير كمال جنبلاط استقالته مباشرة إلى رئيس الجمهورية، بعد خلافه مع الرئيس سلام.

● بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦١ قدّم الرئيس سلام استقالة حكومته إلى الرئيس فؤاد شهاب.

● بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦١ الرئيس شهاب كلّف الرئيس رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة، بعد الاستشارات النيابية التقليدية.

كتاب استقالة الحكومة

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم!

«تعلمون أنني على أثر إعلان فريق من النواب الكرام موقفهم من الحكومة الحاضرة في الآونة الأخيرة، كنت قد صممت بالتضامن مع زملائي الوزراء، السير على الخطة البرلمانية الصحيحة، والمثول أمام مجلس النواب، والإدلاء ببيان عن سياستنا التي استهدفت في جميع الظروف وقبل كل شيء المحافظة على الوحدة الوطنية وتدعيمها وتجنيب البلاد شتى أنواع الانقسام الداخلي، وذلك بالإضافة إلى ما قمنا به في سائر حقول العمل الحكومي، تاركين للمجلس الكريم فرصة المناقشة في هذا كله وحق التقرير على ضوئه.

«ولكن واقعاً جديداً نشأ اليوم، إذ استعاد وزير الأشغال العامة استقالته، وأصرّ على الاستمرار في كرسي الوزارة، رغم أنه كان قد قدم تلك الاستقالة خطياً لفخامتكم، وأذاع بذات الوقت بياناً تعرّض فيه لي شخصياً وللحكومة، فطعن بكل هذا التضامن الوزاري المفروض وأصبح متعذراً علينا المثول أمام مجلس النواب، برفقة وزير خرج على هذا التضامن، على الشكل الذي خرج فيه، والاستمرار معه في الحكم.

«لذلك أقدّم لفخامتكم استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها، شاكراً لكم التوجيه الكريم الذي ما ضننتم به عليّ وعلى زملائي، والرعاية التي أحطتمونا بها، سائلاً لفخامتكم التوفيق وللبنان الحبيب التقدم والإزدهار. وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول اسمى الاحترام».

بيروت في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١ — صائب سلام

الوزارة الحادية والخمسون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الرابعة[1]

من ٣١/١٠/١٩٦١ إلى ٢٠/٢/١٩٦٤

رشيد كرامي (سني ـ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
فيليب بولس (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .... نائباً للرئيس ووزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
كمال جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) .... وزير دولة مكلفاً بمهام وزارة الداخلية[2]
جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزيراً للزراعة
رفيق نجا (سني ـ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني
بيار الجميل (ماروني ـ بيروت) .... وزير دولة مكلف بمهام وزراة الأشغال العامة والنقل[3]
علي بزي (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للصحة العامة
فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للعدلية
عثمان الدنا (سني ـ بيروت) .... وزيراً للتصميم العام
كامل الأسعد (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
ادوار حنين (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
رينيه معوض (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للبرق والبريد والهاتف

● فور إعلان التشكيلة الحكومية قدّم الوزير حنين استقالته، فقبلت بموجب المرسوم رقم ٧٩٩٣ تاريخ ٣/١١/١٩٦١ وعيِّن بدلاً منه النائب جان عزيز.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب العاشر، باستثناء الوزير تقلا.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٦/١١/١٩٦١، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٣ صوتاً ضد ١٨، وامتناع نائب واحد، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع، وغاب عن

(١) بموجب المرسومين رقم ٧٩٩١ و٧٩٩٢ (محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦١) ـ جلسة ١٦/١١/١٩٦١ ـ ص ١٠٠٩ ـ.
(٢) كلف كذلك القيام بتنسيق أعمال بعثة ايرفد مع الوزارات ذات العلاقة.
(٣) كلف كذلك المعاونة بالدراسات الرامية إلى تنظيم الشؤون المالية العامة.

الجلسة ١٦ نائباً.

● تعتبر هذه الحكومة أطول الحكومات عمراً منذ قيام الجمهورية، وقد سلخت في الحكم زهاء ٨٤٢ يوماً.

● في ١٩/٢/١٩٦٤، وفي اليوم الأخير من عمر هذه الحكومة، أصدر رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب مرسوماً حل بموجبه مجلس النواب القائم (العاشر)[١] ودعيت الهيئات الانتخابية للاجتماع في الفترة الواقعة ما بين ٥ نيسان و٣ أيار ١٩٦٤. وبعد مرسوم حل المجلس النيابي، قدم الرئيس كرامي استقالة حكومته إلى الرئيس شهاب الذي قبلها في اليوم التالي، حيث صدرت مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد حسين العويني.

كتاب استقالة الحكومة

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها، وقد اضطلعت بأعباء الحكم طوال ثمانية وعشرين شهراً، وفي مرحلة من حياة البلاد حافلة بالأحداث، تشعر إذ ترفع استقالتها باطمئنان وراحة ضمير نظراً لما قدمت به من أعمال وحققته من مشاريع بفضل الاستقرار الذي هو وليد الوحدة الوطنية الراسخة، وقد كان ذلك السبب الرئيسي في الازدهار الذي ينعم به لبنان اليوم وبفضل السياسة المرسومة التي ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي على أسس مدروسة ومع مراعاة أوضاع البلاد ودفعها في معارج التقدم والعمران وإرساء الإدارة على أسس متينة من التنظيم وحسن سير العمل، وكل ذلك بفضل توجيهكم الحكيم ومؤازرتكم المستمرة لنا، منتهزين هذه الفرصة لنرفع إلى فخامتكم آيات شكرنا مشفوعة بالدعاء لله عزَّ وجلَّ كي يحفظ فخامتكم لتستمروا في حمل الرسالة النبيلة من أجل خدمة لبنان ورفع شأنه في الداخل وفي الخارج راجين أن تتفضلوا وتقبلوا مني ومن زملائي الوزراء أسمى عواطف المحبة والاحترام.

رشيد كرامي
رئيس مجلس الوزراء

---

(١) بموجب المرسوم رقم ١٥٤١٧ تاريخ ١٩/٢/١٩٦٤ (الجريدة الرسمية للعام ١٩٦٤ ـ العدد ١٥ ـ ص ٤٩٧ ـ).

الوزارة الثانية والخمسون

تشكيل حكومة السيد حسين العويني الثانية[١]

من ٢٠/٢/١٩٦٤ إلى ٢٥/٩/١٩٦٤

حسين العويني (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني

جبران نحاس (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين.

شارل حلو (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

فؤاد نجار (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة

أمين بيهم (سني ـ بيروت) .... وزيراً للمالية

جورج نقاش (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل والإرشاد والأنباء والسياحة

رضا وحيد (شيعي ـ الجنوب) . وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (مع احتفاظه بوظيفته في السلك الإداري)

فؤاد عمون (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والتصميم العام

محمد كنيعو (سني ـ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة والبرق والبريد والهاتف

● حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب العاشر (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤).

● أشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الحادي عشر (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، في الفترة الممتدة بين ٥ نيسان و٣ أيار ١٩٦٤، ولم يخض هذه الانتخابات أي عضو من أعضائها.

● بتاريخ ١/٤/١٩٦٤ قبلت استقالة الوزير تقلا من وزارة الخارجية والمغتربين بموجب المرسوم رقم ١٥٩٦٦، وقد أسندت هذه الوزارة إلى الوزير عمون، بعد استقالته من وزارتي الاقتصاد الوطني والتصميم العام اللتين أسندتا إلى السيد جوزف نجار (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) بموجب المرسوم رقم ١٥٩٦٧.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢١/٥/١٩٦٤، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٥ ضد ٧، وامتناع نائب واحد، وغاب عن الجلسة ١٤، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع.

● بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٤ انتخب الوزير شارل حلو رئيساً للجمهورية فعين الوزير نحاس وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة وهي الحقيبة التي كان يشغلها الرئيس المنتخب.

---

(١) بموجب المرسومين رقم ١٥٦٥١ و١٥٦٥٢ (الجريدة الرسمية للعام ١٩٦٤) ـ العدد ١٧ ـ ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

● غداة تسلم الرئيس شارل حلو سلطاته الدستورية في ٢٣/٩/١٩٦٤ قدم له رئيس الحكومة السيد حسين العويني، استقالة حكومته التي قبلت بموجب المرسوم رقم واحد تاريخ ٢٥/٩/١٩٦٤، ثم أعيد تكليفه تأليف الوزارة العتيدة.

كتاب استقالة الحكومة

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم!

إنه ليطيب لهذه الحكومة أن تبادر قبل كل شيء، وقد كان من حسن طالعها، أن يرفعكم في عهدها ممثلو الأمة إلى سدة الرئاسة الأولى في البلاد وأن تتسلموا مقاليد هذه الرئاسة اليوم، إلى الاعراب مرة أخرى لفخامتكم مع المواطنين كافة عن أخلص تهانيها وأصدق عواطفها.

وحسب الحكومة أن تذكر بفخر انه كان لها شرف مرافقتكم في مطلع عهدكم الميمون إلى الاسكندرية حيث مثلتم لبنان في مؤتمر عربي خطير، خير تمثيل، ووقفتم الموقف المشرف الذي يتفق ومصلحة لبنان وسائر البلاد العربية الشقيقة.

إن هذه الحكومة، وقد كان لها شرف الثقة الغالية التي أولاها إياها سلفكم العظيم فخامة اللواء الأمير فؤاد شهاب بغية الاضطلاع بحسن توجيهه بمهام جسيمة، لتفخر أنها عاشت لحظات تاريخية خالدة في حياة لبنان؛ فهي قد شهدت ختام عهد من أزهى العهود اللبنانية، العهد الذي نعم فيه لبنان بوحدة أبنائه والاستقرار والأمن يخيمان على ربوعه، والازدهار والاصلاح يعمان جميع مرافقه بالديمقراطية الحقة تتوطد دعائمهما، وبالدولة الحديثة تبنى على أسس علمية سليمة، وبالعدالة والمساواة تشيعان بين المواطنين على السواء وبالسياسة اللبنانية الحكيمة تشق طريقها في المجالات الدولية وبعرى التعاون العربي تزداد وثوقاً وصلابة.

ثم شهدت فجر عهد جديد أخر عهدكم المشرق، ما لبث أن تألق نوره ساطعاً منذ مطلعه، إذ حقق للبنان في مؤتمر القمة، كما سلف القول، ولشقيقاته الدول العربية، أصدق التعاون ضد الاستعمار والصهيونية المغتصبة.

والآن وقد انتهت مهمة هذه الحكومة بعد أن قامت كما تعتقد مخلصة، بما يرضي الله والوطن والضمير، يسعدها أن تضع استقالتها بتصرفكم وهي مطمئنة كل الاطمئنان بأن عهدكم الميمون وقد بدت تباشيره زاهية، سيكون عهد خير ويمن؛ وأن لبنان بقيادتكم الحكيمة وتعاون أبنائه المخلصين ووحدتهم، سيظل في منعة ورفعة بحول الله وقوته؛ سائلة المولى عزَّ وجلَّ أن يكللكم بعنايته ويسدد خطاكم لما فيه خير الوطن وعزته.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول أسمى احترامنا

بيروت ٢٣/٩/٦٤

حسين العويني

الحكومات خلال ولاية الرئيس شارل حلو

من ٢٣/٩/١٩٦٤ إلى ٢٢/٩/١٩٧٠

خلال ولاية الرئيس شارل حلو، تشكلت إحدى عشرة حكومة، تعاون فيها مع ثلاثة رؤساء حكومات على النحو التالي:

حسين العويني : ٣ حكومات

رشيد كرامي : ٤ حكومات

عبد الله اليافي : ٤ حكومات

الوزارة الثالثة والخمسون

تشكيل حكومة السيد حسين العويني الثالثة[1]

من ٢٥/٩/١٩٦٤ إلى ١٨/١١/١٩٦٤

حسين العويني (سني ـ بيروت) ...... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني
جبران نحاس (ر. ارثوذكس ـ الشمال) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل
فؤاد نجار (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للزراعة
أمين بيهم (سني ـ بيروت) .... وزيراً للمالية
ادمون كسبار (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للتربية الوطنية
جورج نقاش (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل والإرشاد والأنباء والسياحة
رضا وحيد (شيعي ـ الجنوب) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (مع احتفاظه بوظيفته في السلك الإداري
فؤاد عمون (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
محمد كنيعو (سني ـ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة والبريد والبرق والهاتف
جوزف نجار (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والتصميم العام

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب الحادي عشر بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٩/٩/١٩٦٤، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ ضد ٣٣، وامتناع واحد، وغاب عن الجلسة ١٠، ولم يشترك رئيس المجلس بالاقتراع.
- بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٤ قدّم رئيس الحكومة حسين العويني استقالة حكومته إلى الرئيس شارل حلو الذي قبلها وأعاد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة في ١٥/١١/١٩٦٤.

استقالة الحكومة:

ولدت هذه الحكومة في الفترة التي تلت انتخاب الرئيس شارل حلو رئيساً للجمهورية، بما يشبه الإجماع، وتسلّمه سلطاته الدستورية، فكانت الحكومة الأولى التي شكلت خلال ولايته الدستورية، وإذا كان طبيعياً تشكيلها من عناصر أكسترا برلمانية، وفي ذلك سوابق عدة عرفتها الحياة السياسية اللبنانية السابقة واللاحقة، ـ فإنه كان من غير المألوف حين مثلت أمام المجلس النيابي، بعد القائها البيان الوزاري أن تنال ثقة يمكن اعتبارها هزيلة، إذا ما قيست، بكثافة الثقة التي

(١) بموجب المرسومين رقم ٢ و٣ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٤ ـ العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى ـ ص ١١٨ و١١٩.

كانت تمنح للحكومات الأولى التي كانت تتألف في بداية ولاية رئيس الجمهورية الجديد. كما أن استمرارها القصير في تحمل أوزار الحكم، وهي قد عمّرت ما يقارب الشهرين أو أقل بقليل يطرح علامة استفهام عن هذه الظاهرة. وبالعودة إلى تلك الظروف التي كانت سائدة يومها، والمصادر المتوافرة، نستطيع القول إن استحقاقاً دستورياً آخر داهم هذه الحكومة وعجّل في رحيلها. فقد ارتدت انتخابات رئاسة مجلس النواب التي جرت في العشرين من شهر تشرين الأول ١٩٦٤ معنى خاصاً. كان زعيم كتلة الجنوب كامل الأسعد قد انتخب في ٨ أيار ١٩٦٤ رئيساً للمجلس النيابي المنتخب حديثاً، وكان هذا أول عهده بالرئاسة، مقابل التزام بتأييد حملة التجديد للرئيس شهاب، ولم يلبث أن تحول الأسعد إلى حجر الرحى بين معارضي التجديد؛ فلم يكن يخفى على أحد أن انتخابات رئاسة المجلس القادمة لا بد أن تكون معركة ثأر من الأسعد. وفي يوم الانتخاب التقى ٤٦ نائباً إلى جانب الرئيس كامل الأسعد، واختار ٥٢ نائباً الرئيس صبري حمادة. بهذا التصويت حاذى التكتل الشهابي حدود الأكثرية العددية البسيطة، بينما وصل التكتل المعارض إلى أوجه.

«تمخضت انتخابات رئاسة المجلس عن نتيجة واضحة، وهي أن الجهاز الشهابي لا يستطيع الحكم طويلاً. وبصورة تراعي الأعراف البرلمانية المحلية، إذا لم يتجنب التصلب. والتخلي عن التصلب يعني القبول بالمقايضة الوزارية، فيعطي عدداً من نواب الكتل المعارضة مقاعد في الحكومة العتيدة مقابل انضمام كتلهم إلى التجمع النيابي الذي يشكل القاعدة البرلمانية للحكم. فالوزارة هي الحد الذي تقف عنده حرية التكتل السياسية التي تملكها الكتل النيابية، إذ يصعب على كتلة أن تحافظ على تماسكها إذا وقع نزاع بين انضمام أحد أعضائها إلى الوزارة وبين الموقف السياسي الذي تمليه روابط الكتلة المذكورة. مما يجعل من الحياة النيابية اللبنانية مسرحاً لصراع دائم بين النزوع البرلماني إلى الوزارة وبين ما تمليه الروابط السياسية من تكتل وتماسك وديمومة»[1]. وهنا يشكل البحث في تأليف حكومة جديدة مخرجاً موثوقاً لفض التكتلات السياسية العابرة، لأن هذا البحث يفرط عقد ما التأم.

وفي هذه الأجواء، طالب المكتب السياسي لحزب الكتائب في ٢٦/١٠/١٩٦٤ بحكومة اتحاد وطني تضم ١٤ وزيراً من مختلف الاتجاهات الشعبية والكتل النيابية وتحكم مدة طويلة. وفي ٢٩/١٠/١٩٦٤ أصدرت حركة التجمع الوطني[2] بياناً أعلنت فيه رغبتها في التعاون مع التكتل الشهابي داخل وزارة جديدة. فوافقت كتل أخرى كنواب الكتلة الوطنية وحزب الكتائب ونواب حزب الوطنيين الأحرار على بيان الحركة وطالبتها في ٣/١١/١٩٦٤ بأن لا يتم التعاون على حساب النواب ومنهم نواب الأحرار (الشمعونيين). وفي الرابع منه عقد ٣٧ نائباً هم نواب كتل الأسعد وسكاف وارسلان وسلام وشمعون وبعض النواب المستقلين الذين تربطهم بالكتل

(١) وضاح شراره، السلم الأهلي البارد، الجزء الأول — ص ٣٣٥ وما يليها، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠.

(٢) هو التجمع الذي ظهر إبان معركة التجديد للرئيس شهاب وبرز خلاله الرئيس كامل الأسعد في ٣٠/٧/٦٤ كمحور لتجمع نيابي ضم حوالى ٤٠ نائباً، وكان يقف في وجه التيار الشهابي.

المذكورة روابط انتخابية مرحلية ومؤقتة، عقدوا اجتماعاً مطولاً بحثوا فيه وسائل التخلص من الازدواجية وموقف المعارضة من مستقبل الحكم.. ولخص النائب جان عزيز الذي شارك في اللقاء، موقف المجتمعين فقال: إذا استمر الخلاف بين أكثرية عددية في المجلس وأقلية تملك الأكثرية الشعبية، فإن ذلك سيؤدي حكماً إلى حل المجلس أو إلى عدم الاستقرار في الحكم.

في ظل هذه الأجواء أنقذ العويني المظاهر «فجاء خروجه من الحكم في أعقاب جلسة مناقشة لم يكتمل نصابها. ولم يأت هذا الخروج في أعقاب «الانذار» الذي حمله إلى القصر الجمهوري مبعوثو «مجمع الكارلتون» بوجوب تشكيل حكومة برلمانية.

«وبعد أن تأكد العويني من وجود رغبة رسمية بوجوب استقالة الحكومة عمد إلى دعوة الوزراء إلى اجتماع وزاري عقد في منزله مساء يوم ١٣/١١/١٩٦٤. وكان ثلاثة من الوزراء فقط على علم بالغاية التي من أجلها دعي المجلس الوزاري للاجتماع. وقد بحث المجتمعون في قضية الاستقالة وطريقتها وتوقيتها وملابساتها، وكان من رأي بعض الوزراء أن تواجه الحكومة المجلس وتطرح الثقة، لئلا يقال أنها تهربت، وهنا أبلغ رئيس الحكومة المجتمعين أنه أبدى للرئيس حلو خلال اجتماعه به رغبته في مواجهة المجلس، ولكن الرئيس لم يشجعه باعتبار أن المجلس بات موقفه معروفاً من الحكومة»[1]. وفي الساعة السابعة والنصف من مساء ذلك اليوم، وبعد انتهاء الاجتماع الوزاري، غادر العويني منزله إلى المقر الرئاسي في سن الفيل حيث قدّم له استقالة الحكومة.

كتاب استقالة رئيس الحكومة

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

«إن الحكومة التي لي شرف رئاستها، وقد اضطلعت بأعباء الحكم بتوجيه ورعاية من فخامتكم وعملت على تنفيذ ما وعدت به من أعمال في البيان الوزاري الذي نالت على أساسه الثقة في الحقلين الداخلي والخارجي، تشعر بوجوب رفع استقالتها إلى فخامتكم وذلك تجاوباً مع رغبة مجلس النواب الكريم في تأليف حكومة برلمانية وتسهيلاً منا لتحقيق هذه الرغبة. وإني أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى فخامتكم جزيل شكرنا على الثقة الغالية التي أوليتمونا إياها مشفوعة بالدعاء إلى الله كي يحفظ فخامتكم ضمانة للبنان ولشعبه، راجين أن تتفضلوا وتقبلوا مني ومن زملائي الوزراء أسمى عواطف المحبة والاحترام».

بيروت في ١٣/١١/١٩٦٤

رئيس مجلس الوزراء
الحاج حسين العويني

(١) جريدة النهار الصادرة في ١٤/١١/١٩٦٤ — ص ٢ —.

الوزارة الرابعة والخمسون

تشكيل حكومة السيد حسين العويني الرابعة[1]

من ١٨/١١/١٩٦٤ إلى ٢٥/٧/١٩٦٥

حسين العويني (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
نسيم مجدلاني (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
بهيج تقي الدين (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني
موريس زوين (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة
بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة
عثمان الدنا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية
ادوار حنين (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
يعقوب الصراف (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للصحة العامة
تقي الدين الصلح (سني ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية
انطوان صحناوي (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للبريد والبرق والهاتف
نجيب صالحة (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتصميم العام
علي عرب (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للزراعة
غالب شاهين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الحادي عشر، باستثناء الرئيس العويني والوزير تقلا.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣/١٢/١٩٦٤ وتمت مناقشته في هذه الجلسة واستؤنفت في جلسة ٨/١٢/١٩٩٤؛ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٨٥ صوتاً ضد ٥ وامتناع ٧، وغياب نائب واحد، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- بتاريخ ٢/٦/١٩٦٥ قبلت استقالة الوزير فيليب تقلا من وزارة الخارجية بموجب المرسوم رقم ١٨٨٥، بسبب إعادة تسلمه منصب حاكم مصرف لبنان وأسندت حقيبة الخارجية إلى رئيس الحكومة.
- بتاريخ ٢٠/٧/١٩٦٥ قدّم رئيس الحكومة الحاج حسين العويني استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية، الذي قبلها في التاريخ ذاته.

(١) بموجب المرسومين رقم ٤٨٦ و٤٨٧ ــ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٤ ــ العقد العادي الثاني محضر الجلسة السابعة ص ٣٠٧ ــ.

كتاب استقالة الحكومة

حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم!

تعرفون فخامتكم أن المهمة التي من أجلها كلفت شرف رئاسة الحكومة منذ سبعة عشر شهراً[1] كانت في الأصل الاشراف على اجراء الانتخابات النيابية العامة في صيف العام الماضي (١٩٦٤). وقد أديت والحكومة آنذاك الواجب كاملاً وانبثق عن الانتخابات مجلس يمثل رأي البلاد خير تمثيل ما عتم أن رفعكم بحق إلى سدة الرئاسة.

وقد تفضلتم فخامتكم عقب ذلك وشرفتموني بتكليفي الاستمرار في الحكم، ثم قضت ظروف داخلية وخارجية بأن أعود مرة أخرى فأشكل برعايتكم الحكومة التي ما برحت مضطلعة بالمسؤوليات إلى الآن.

وقد اجتازت البلاد في الأشهر القليلة الماضية ما مرّ بها من ظروف وأحداث جسام؛ وظلت، بحول الله وقوته، ثم بتوجيه فخامتكم السديد على ما هو الشعب اللبناني الأبي أهلٌ له من وحدة وطنية وتضامن مع إخوان وجيران واستقرار وأمن وازدهار.

والآن والأمور جميعها في نصابها الصحيح، والحمد لله، أرى لزاماً عليّ أن أفسح لفخامتكم المجال كي تروا بثاقب نظركم وحكمتكم في أمر الحكم ما تعتقدونه في مصلحة البلاد، وبالتالي أن أرفع إليكم استقالة حكومتي شاكراً لفخامتكم ما حظينا به طوال هذه المدة من رعاية كريمة وتشجيع كامل مكننا من القيام بمهمتنا على الوجه الذي أرضى ضمائرنا، زملائي وأنا، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يمنّ عليكم دائماً بالصحة والتوفيق لتتابعوا السير بلبنان العزيز في طريق العزة والكرامة.

بيروت في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٥

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسين العويني

قبول الاستقالة

دولة الرئيس حسين بك العويني المحترم!

أخذت الكتاب الذي قدمتم بموجبه استقالة الحكومة التي ترئسونها. وأنني إذا قبلت هذه الاستقالة لا يسعني إلا أن أنوه بروح التعاون الصادق وبالجهود الطيبة اللذين لمستهما طوال الفترة التي اضطلعتم خلالها بأعباء الحكم. وقد كان لحكمتكم الفضل الكبير في تذليل صعوبات ذات شأن مرت بها البلاد.

وقد أسهم السادة الوزراء الذين عاونوكم بقسط وافر في تحمل المسؤوليات باخلاص وتضحية.

(١) المقصود رئاسته للحكومات ٥٢، ٥٣، ٥٤.

فأشكر لدولتكم ولأصحاب المعالي الوزراء ما قمتم به مجتمعين، متمنياً لكم جميعاً دوام التوفيق.

عاليه في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٥ شارل حلو

أسباب الاستقالة

في ١٥ أيار ١٩٦٥ توفي نائب جبيل النهجي (الشهابي)، انطوان سعيد، ودعيت الهيئات الانتخابية لانتخاب خلف له يوم الأحد ١١ تموز ١٩٦٥؛ وتنافس على المقعد الشاغر زوجة النائب المتوفى نهاد سعيد والعميد ريمون اده وقد جرت الانتخابات في جو محموم، إذ أن الصراع لم يكن يدور بين المرشحين فحسب بل كان يدور بين فريقين سياسيين وبين ممثليهما في الحكم. فرشح أن الرئيس حلو تدخل شخصياً لوضع بعض الحد لتدخل الأجهزة العسكرية التي تأتمر بأمره، ووقف إلى جانبه وزير الداخلية تقي الدين الصلح.

وانتهت انتخابات جبيل الفرعية بفوز العميد ريمون اده بفارق لم يصل إلى الألف صوت. لم يسلك حلفاء اده وأصدقاؤه مسلكاً متعرجاً في الاستنتاج فنوهوا بما أعطى المعركة الانتخابية طابعاً سياسياً حاداً، وهو مقابلتها بنتائج دورة ربيع ١٩٦٤، فكتب غسان التويني في جريدة النهار: «... انتصر العميد؟ لا بل العهد الذي انتصر..»[١] ولم يكتم الشهابيون مرارتهم واتهاماتهم، فعلق النائب يومها اللواء جميل لحود على فوز اده قائلاً: «إن الرأسمالية هي التي أمنت فوز اده والدولة ساندته وواكبت جولاته» وانتقد نائب جبيل علي الحسيني «تدابير وزير الداخلية الناقصة التي سمحت بشراء الضمائر».

وبعد حوالى الأسبوع من اعلان نتائج الانتخابات، قدم الحاج حسين العويني استقالة حكومته وقد كتب يومها ميشال أبو جودة في جريدة النهار: «الحكومة العوينية دفعت، كما يقال، ثمن جبيل» كما أكد رئيس الجمهورية وقتها الرئيس شارل حلو بعد الانتخاب بحوالى الخمس سنوات قائلاً: «إن نجاح ريمون اده في انتخابات جبيل الفرعية أسقط تقي الدين الصلح وزير الداخلية، والوزارة العوينية معه»[٢].

(١) وضاح شراره، مصدر سابق ص ٣٥٧.
(٢) حديثه إلى جريدة النهار في ١٩٧٠/١٢/٢٥.

الوزارة الخامسة والخمسون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الخامسة[١]

من ١٩٦٥/٧/٢٥ إلى ١٩٦٦/٤/٩

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني
جوزف نجار (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .. وزيراً للتصميم العام والزراعة والبريد والبرق والهاتف
جورج حكيم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
اميل تيان (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للعدل
جورج نقاش (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
رفيق نجا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني
محمد كنيعو (سني ــ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة والداخلية
نجيب علم الدين (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة
سليمان الزين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
وجدي ملاط (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب الحادي عشر باستثناء رئيسها قبل الظهر وبعده.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩٦٥/٨/١٢، ونوقش خلالها ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦١ صوتاً ضد ٣٢، وامتناع واحد وغياب ٤، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ قدّم الوزير نقاش استقالته، وقبلت في ١٩٦٥/١٢/٢١ بموجب المرسوم رقم ٣٤٥٢ وعدلت الوزارة بموجبه بعد استقالة رئيس الحكومة من وزارة الدفاع الوطني، واستقالة الوزير علم الدين من وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة حيث أسندت إليه وزارة الأشغال العامة والنقل، وعين السيد ميشال الخوري (ماروني ــ جبل لبنان ــ من خارج أعضاء مجلس النواب) وزيراً للدفاع الوطني والإرشاد والأنباء والسياحة.
- بتاريخ ١٩٦٦/١/٣١ أجري تعديل وزاري قضى بإدخال وزيرين جديدين إلى الحكومة فقد قبلت استقالة الوزيرين جوزف نجار ومحمد كنيعو الأول من وزارة التصميم العام والثاني من وزارة الصحة العامة بموجب المرسوم رقم ٣٧٢٥، وعين الدكتور رضا وحيد (شيعي ــ الجنوب من خارج

(١) بموجب المرسومين رقم ٢٤٢١ و٢٤٢٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٥، العقد الاستثنائي الثاني محضر الجلسة الأولى، ص ١٢٧٦ و١٢٧٧.

أعضاء مجلس النواب) وزيراً للصحة العامة، وعين السيد بيار داغر (ر. ارثوذكس ـ بيروت من خارج أعضاء مجلس النواب) وزيراً للتصميم العام.

● بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٦٦ قدّم الوزير تيان استقالته من الحكومة، مما حدا بالرئيس رشيد كرامي إلى تقديم استقالة الحكومة في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٦.

وكلف السيد عبد الله اليافي تأليف الحكومة العتيدة في ٥/ ٤/ ١٩٦٦.

كتاب استقالة الوزير نقاش

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم!

عندما أتحتم فخامتكم لي شرف الاشتراك في الحكومة الحاضرة حرصت على اطلاع فخامتكم يوم ذاك على أن ظروفي الخاصة والتزاماتي المهنية تفرض علي ترك المنصب الوزاري بعد الخامس عشر من شهر تشرين الأول الفائت.

ولما كان قد انقضى شهران على الموعد الذي تحدد بموافقة فخامتكم لتركي المنصب الوزاري فإني أجد نفسي مضطراً لأرجو فخامتكم قبول استقالتي من الوزارة للأسباب المذكورة. ويطيب لي بالمناسبة أن أشكر فخامتكم على الثقة الغالية التي أوليتموني إياها طوال اضطلاعي بمسؤولية الحكم».

وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام

بيروت في ١٤/١٢/١٩٦٥ الإمضاء: جورج نقاش

وعن الأسباب الحقيقية للاستقالة والتي لم يذكرها الوزير نقاش تحدثت بعض الصحف الصادرة، على أنها تعود إلى ما سمي يومها «بمجزرة التطهير»، وإلى صدور مرسوم بإنهاء خدمات ١٢ قاضياً كبيراً، وعدد من الموظفين الإداريين كان السبب الحقيقي لاستقالة الوزيرين كنيعو ونجار.

استقالة الوزير تيان:

كان الوزير تيان قد رفع إلى رئيس الحكومة مشروع مرسوم تضمن تشكيلات قضائية واسعة بناء لاقتراح مجلس القضاء الأعلى؛ وقد تداولت الصحف الصادرة يومها اخباراً مفادها أن رئيس الحكومة رشيد كرامي جمّدها ورفض توقيعها بحجة إعادة النظر فيها، مما أدى بالوزير تيان إلى تقديم استقالته. ومن ثم، بالإضافة إلى عوامل محلية واقليمية، سنأتي على ذكرها لاحقاً، أدت إلى تفجير الوضع الحكومي الذي كان يقف على حافة الانهيار، وتقديم الرئيس كرامي استقالة حكومته رسمياً بعد يومين من استقالة الوزير تيان، مع الإشارة أن الرئيس كرامي وضع استقالته بتصرف رئيس الجمهورية منذ ٢٢ آذار ١٩٦٦.

كتاب استقالة الحكومة

حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم!

إن النظام الديموقراطي البرلماني الذي نعيش في ظله ونحترم مبادئه يحتم عليّ رفع استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها إلى فخامتكم لتخلفها حكومة أخرى، وذلك تجاوباً مع الرغبة التي لمستها في صفوف النواب المحترمين.

وإننا إذ نتقدم بهذه الاستقالة لنشعر براحة الضمير بالنسبة للأعمال التي قمنا بها وخاصة في حقل التنمية والإصلاح الذي ترسخت أسسه وأهدافه مما يضمن استمراره في الطريق المرسوم له.

لذلك فإننا نشكر فخامتكم على ثقتكم وتأييدكم نتمنى لكم استمرار التوفيق في خدمة لبنان راجياً أن تتقبلوا مني ومن زملائي الوزراء أصدق عواطف التقدير والاحترام.

بيروت في ٣٠/٣/١٩٦٦ رشيد كرامي

استقالة الحكومة

كانت مسألة الاصلاح الإداري والتطهير «المبرد الذي نزف بسببه دم الحكومة الكرامية»(١). كما أن المشكلات العربية المحلية، التي اضطرت للتصدي لها لم تكن أقل تعقيداً أو أضعف خطراً. فقد توالت عليها مشكلة وفاة الفلسطيني جلال كعوش أثناء توقيفه في السجن، ومشكلة سفير ايران، علي فتوحي، التي أدت إلى تأزيم العلاقات اللبنانية السعودية، وتبعها انفجار العلاقات المصرية السعودية بسبب اليمن، وسبقها انقلاب صلاح جديد ضد حكم أمين الحافظ في سوريا، كذلك لم تنج الحكومة حتى من المفاجآت الصغيرة ومنها حادثة أستاذ الجامعة الاميركية الذي اتهم بـ «التهجم على القيم الإسلامية» فاحتجت الهيئات الإسلامية وطالبت بمنع المحاضر وإعادته إلى بلده. فما كان من الحكومة إلا أن امتثلت.

خلّفت القضايا المذكورة وما رافقها من تغير بارز طرأ على العلاقات العربية، توتراً شعبياً ونيابياً ملحوظاً. وزاد في حدة التوتر هذا، من الزاوية النيابية، كون الوزارة غير برلمانية بأعضائها واقتصار البرلمانية على رئيسها، فبدا استمرارها وكأنه يكرس انفراد كرامي وما يمثله بالحكم.

وفي الثاني من آذار ١٩٦٦ اجتمع نواب كتلة الأحرار والكتلة الوطنية وكتلة عاليه وأبدوا المرونة والاستعداد للتعاون مع أي رئيس يكلف والتعاون مع جميع كتل المجلس من دون استثناء. وبدأت ترتسم مخايل وزارة برلمانية موسعة. لكن المشروع كان بحاجة، كي يستقيم، لدعم نواب حزب الكتائب الذين لم يحضروا اللقاء الذي دعوا إليه. وجاء جواب كتل الأكثرية سريعاً، فلم تكتم جبهة النضال الوطني معارضتها لمشاركة حزب الوطنيين الأحرار، ولو بواسطة حليف. واجتمع النواب الموالون في فندق الكارلتون، واتفقوا على المطالبة بحكومة برلمانية تشكل منهم ومن حلفائهم. لكن مفتاح الموقف لم يصدر عن الاجتماع، بل أشار إليه صبري حمادة ـ رئيس

(١) د. وضاح شرارة مصدر سابق، ص ٤٢٢ وما يليها.

المجلس ـ الذي خرج من لقاء مع رئيس الجمهورية في اليوم نفسه ليصرح أن المجلس «قد يدفع من عمره ثمن الانقسام الحاصل»، والعميد اده يعلن: «أن الرئيس لا ينفرد بالحكم» والرئيس حلو يطلب من النواب التخلي عن اقصاء الأحرار، ويلوح الأكثريون بالتوقيع على عريضة تطالب بحل المجلس... أما حزب الكتائب فأصدر حكماً مبرماً على المجلس الذي «لا يكتمل له نصاب، ويعجز عن انتخاب لجانه، ولا يرمش له جفن إلا بإشارة من خارج»[1].

لكن العوامل السياسية العامة، تغلبت على التأرجح النيابي فوضع كرامي استقالته بتصرف الحلو في ٢٢ آذار ١٩٦٦، ولم يعلن القصر عن الاستقالة إلا في ٣٠ منه، «واقترنت الاستقالة بموقف أقلي معتدل، فبينما كان حماده ينشط في سبيل إعادة تكليف كرامي، زار ممثلو الفريق المذكور: ريمون اده وكامل الأسعد، وسليمان فرنجية والبير مخيبر الرئيس حلو، واقترحوا عليه إشراك رشيد كرامي وصائب سلام كوزيري دولة في حكومة اتحاد وطني. وأحجموا عن المطالبة بصائب سلام رئيساً للحكومة، وكانوا بذلك يسعون إلى وضع حد لانقسام المجلس حسب قولهم»[2].

الوزارة السادسة والخمسون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الثامنة[3]

من ٩/٤/١٩٦٦ إلى ٦/١٢/١٩٦٦

عبد الله اليافي (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والأنباء

فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية الوطنية والدفاع الوطني

كامل الأسعد (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية والصحة العامة

فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والعدل

كمال جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) ..... وزيراً للأشغال العامة والنقل والبريد والبرق والهاتف

بشير العثمان (سني ـ الشمال) .... وزيراً للزراعة

بيار الجميل (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للداخلية

ادوار حنين (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للتصميم العام والسياحة

(١) العمل، في ٣١ آذار ١٩٦٦.

(٢) د. وضاح شرارة، مصدر سابق، ص ٤٢٤ و٤٢٥.

(٣) بموجب المرسومين رقم ٤٤٥١ و٤٤٥٢ ـ محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٦، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثالث، ص ٢٠٠٢.

اللواء جميل لحود (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

صبحي محمصاني (سني ـ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الحادي عشر، باستثناء رئيسها والوزير تقلا.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٧/٤/١٩٦٦ ونوقش البيان فيها واستؤنفت الجلسة في اليوم التالي، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٥ ضد ٢٠ وامتناع ١٣ وغياب ١٠، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.
- بتاريخ ٧/٩/١٩٦٦ استقال الوزير تقلا من وزارة العدل، فاسندت إلى الرئيس اليافي.
- بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٦، استقال الوزير تقلا من الحكومة للتفرغ لحاكمية مصرف لبنان بعد حصول أزمة انترا.
- بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٦ قدّم اليافي استقالة الحكومة، فقبلها رئيس الجمهورية. وكلف رشيد كرامي في اليوم التالي تشكيل الحكومة الجديدة.

استقالة الحكومة

جاءت وزارة اليافي لتشكل محاولة استرجاع للمبادرة السياسية وتعطيلاً لفعالية الفريق الأكثري ووصاية الجهاز الشهابي على الحكم. وفي المقابل جاء الرد متعدد العناصر، فحاول الشهابيون احراج الحكم عن طريق تقديم الدعم السياسي لحركات المطالبة المهنية. وقد شهد أواخر ربيع ١٩٦٦ وصيفه موجة من الاضرابات المتعاقبة التي حملت اليافي على التساؤل حول «محرك» الاضرابات المذكورة. ولم يكن الوزيران جنبلاط ولحود أقل حرجاً من اليافي إذ أملى عليهما موقفهما المبدئي المتعاطف مع التنظيمات المهنية والعمالية دعم هذه الحركات في مراحلها الأولى وفي ما يعود إلى بعض مطالبها، وهذا الدعم ولو كان جزئياً جرّهما إلى الخلاف مع الوزيرين الجميل وحنين من جهة، ومع اليافي وحلو من جهة أخرى.

هذا على الصعيد الحكومي، أما على الصعيد النيابي فقد أعلن ٢٨ نائباً، التأم جمعهم في فندق البريستول في ٢٥/٨/١٩٦٦ ولادة الجبهة الديمقراطية البرلمانية، وغاب ١٠ ابلغوا الحاضرين موافقتهم على ميثاق الجبهة وتعهدوا بالانضمام إليها، واستكمل رشيد كرامي «عرّاب» الجبهة رسم دورها خارج ميثاقها الذي اكتفى بعناوين عريضة، فاتخذ موقفاً صريحاً من المسألة التي قسمت الأنظمة العربية صنفين، وشن هجوماً حاداً في الثاني من أيلول على الحلف الإسلامي، وارفق هجومه بالالحاح على ضرورة تشكيل حكومة على «مستوى المسؤولية».

وتولت الجبهة الديمقراطية البرلمانية التضييق على الحكومة، وهي التي لم تحظ منذ ولادتها بدعم نيابي واسع. فمنذ مطلع تشرين الأول، توالت تصريحات نواب الجبهة التي تطعن في كفاءة الحكومة؛ وارتدى الطعن شكلاً رسمياً في استجواب تقدم به نائب جزين، جان عزيز (الذي انتخبته

الجبهة في الخامس من أيلول أميناً عاماً) في ٨ تشرين الأول، وتناول أعمال الحكومة منذ توليها المسؤولية، وأفرد الاستجواب مكاناً خاصاً لقضية النقابات وسياسة الحكومة النقابية. وخلص عزيز، إلى أن الوزارة لم تأتِ عملاً جدياً. وبالتالي عليها أن ترحل. وتضافر موقف ريمون اده، الذي قدم استجواباً آخر في صدد انتخابات جبيل الفرعية الثانية[1] وأمين عام الجبهة الديمقراطية البرلمانية، على إضعاف ركيزة الحكومة، فيما كان كرامي يعلن، دون أن يخشى التكرار، إن حل المجلس مجرد تهويل. ولما كان عميد الكتلة الوطنية ممثلاً في الوزارة بادوار حنين كان استجوابه يزيد في تشابك الوضع الوزاري الداخلي، ويعارض بين وزير الكتلة ووزير الداخلية الذي يستهدفه.

حاول اليافي أن يجد مخرجاً لأزمة الحكومة في توسيعها. وفشل في محاولته لأن تغيير الوزارة كان يفسح في المجال أمام الكتل النيابية للولوج إلى الوزارة اللاحقة. وجاء تجديد انتخاب صبري حماده، في ١٨ تشرين الأول، إلى رئاسة المجلس يظهر تماسك الفريق الشهابي وحلفائه، كما جاء انهيار انترا في منتصف تشرين الأول ١٩٦٦ والذي زعزع الوضع المصرفي في لبنان وكاد أن يهز مرتكزاته يشكك في كفاءة الحكم الإدارية والمالية. ولم يقتصر التشكيك على طرف دون طرف، بل ساهم في اذكائه نواب من شتى النزعات. ووقف حزبا الكتائب والتقدمي الاشتراكي وحدهما تقريباً يدافعان عن اجراءات الحكومة وعن جدارتها. وقرر في ١٠ تشرين الثاني، ستة وخمسون نائباً ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية البرلمانية والكتلتين الوطنية والدستورية وحزب الوطنيين الأحرار عدم تأمين نصاب لأية جلسة ما لم تخصص للمناقشة العامة ويجري فيها التصويت على الثقة. مما حمل جريدة العمل على نعت المجلس بأنه «مجموعة مستوزرين ومسترئسين، يرون كل شيء، من غشاوة الوصول، والمنفعة الشخصية، والمصالح الانتخابية». ودفع جنبلاط إلى الرد على جان عزيز، في ١٦ تشرين الثاني عشية الموعد المقرر لمناقشة الحكومة الحساب (أرجيء أسبوعاً بسبب اغتيال سهيل حيدر رئيس بلدية بعلبك)، منوهاً بعمل الحكومة على «أساس الاقتصاد المختلط والإصلاح الاجتماعي»، منبهاً إلى وجوب دعم الجبهة لها «بغض النظر عمن يرئسها». في ٢٤ تشرين الثاني ناقش المجلس استجواب جان عزيز واعتبره مصيباً، وعندما حاول عبد الله اليافي احراج المجلس وطرح التصويت على الثقة بالحكومة، فقد النصاب. في اليوم التالي، أعاد اليافي الكرة فمنح خمسة وثلاثون نائباً الحكومة الثقة. وحجبها نائب واحد، وامتنع خمسة وعشرون جلهم من الجبهة الديمقراطية البرلمانية؛ وانسحب وغاب الباقون.

كانت الثقة الهزيلة صفعة للوزارة، ولم يمهل صبري حمادة الوزارة فأشار عليها بضرورة الاستقالة، فيما كان عبد الله اليافي يرفض تقديم استقالته وهو «حائز على ثقة النواب». بيد أن استخدام المجلس النيابي لم يحجب الأمر الواقع وهو أن الاقتراع على استجواب عزيز وعلى الثقة،

(١) شغر هذا المقعد بوفاة النائب شهيد خوري في ١٩٦٦/٦/١٦ وأجريت الانتخابات الفرعية في ١٩٦٦/٨/١٤، وفاز فيها شقيق النائب المتوفى نجيب خوري ضد مرشح اده (الكتلة الوطنية) انطوان شامي بفارق بلغ حوالى الألف وأربعمائة صوت، واعتبر ذلك «رد رجل» لما حصل في صيف ١٩٦٥.

كان إقالة معلنة لعب فيها «الجهاز الشهابي» الدور الأول[1]. فقدم اليافي استقالة الحكومة إلى الرئيس الحلو «أرفقها بكتاب معلل لم ينشر احتج فيه على ضعف موقع رئاسة الوزارة وهزاله السياسي، وعلى استحالة المنصب إلى منصب غير مسؤول يتصرف به رئيس الجمهورية كما يحلو له...»[2]. فقبل الرئيس حلو الاستقالة وكلف السيد رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة.

نص كتاب استقالة الحكومة:

حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم.

كنت قد صارحت فخامتكم منذ أمد بعيد بما يخامر نفسي من شكوك حيال المناورات التي بدأت منذ اضطلاعي بمسؤوليات الحكم، وحيال المصاعب والعراقيل التي استمرت بعدها، والتي كانت تستهدف إكراهي على التخلي عن الحكم، وأنا لم أسعَ إليه. وفي علم الذين يعرفونني عن كثب عن أنني غير متمسك به. ولقد تحملت مع ذلك هذه المصاعب بمرارة، ولكن بصبر وسعة صدر، مستنداً إلى تأييد فخامتكم، مشيداً في هذه المناسبة بالتعاون الوثيق الذي كان قائماً بين الرئاسة الأولى والثالثة في مختلف الحقول والميادين، وبالمشاركة التامة والمخلصة في الحكم، ومنوِّهاً أيضاً بتضامن أخواني في الوزارة وفي المجلس النيابي أيضاً.

وإذا كنت في الآونة الأخيرة قد أصريت كل الإصرار على المثول أمام المجلس إثر الاستجواب الذي قدم إلى الحكومة، فما ذلك إلاَّ تفهم مني لأصول وقواعد ما يسمى بالديموقراطية البرلمانية في معناها الصحيح، وتطبيقها الجدي، بعيداً، في كل حال، عن أي ميل وأي فكرة للتمسك بالحكم على حساب كرامتي الشخصية، أو كرامة أخواني الذين يشاطرونني المسؤولية في هذا الحكم.

إن مفهومي لمسؤولية الحكم، وحرصي على كرامته وعلى جديته وقدسيته، وقد حملني بعد أن نالت الحكومة، التي تشرفت برئاستها الثقة في المجلس النيابي، وبأكثرية ضئيلة، على التريث في تقديم استقالتي الفورية لفخامتكم، خشية أن يستقر في أذهان المواطنين بأن تمثيلية قد جرت على المسرح السياسي بين الحكومة والمعارضة، نالت الحكومة في أحد فصولها الثقة، ثم استقالت في فصلها الأخير. وأظن أن فخامتكم قد قمتم بالنصح الذي يفرضه عليكم الدستور اللبناني، بين الفرقاء خير قيام، تشاركونني الرأي بأن انطباعاً من هذا النوع يستقر في أذهان المواطنين. فضلاً عن أنه مغاير للحقيقة والواقع، يؤذي ويفسد في نظري سير الحياة النيابية، ولا يشرف الحكومة بشيء، إذا هي لم تبادر إلى تبديده من الأذهان.

ولذلك فإني آثرت التريث في تقديم هذه الاستقالة لما بعد مرور وقت قصير من الزمن على نيلها الثقة من المجلس. ولقد استغربت عندما رأيت بعض زملائي في الحكم ممن أجلّ واحترام، يثيرون

(١) د. وضاح شرارة، مصدر سابق، الجزء الأول، صفحة ٤٣٨ وما يليها.

(٢) د. وضاح شرارة، مصدر سابق، الجزء الثاني ــ صفة ٧١٣.

موضوع استقالة الحكومة مجدداً، ويطرحونها في نهاية الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء على بساط البحث، مستندين في موقفهم هذا إلى اعتبارات لم أقتنع بها. ولقد ترامى كثيراً إلى مسامعي في هذه المناسبة وقبلها، على لسان بعض المسؤولين، أو السياسيين أن رئيس الوزارة إذا لم يستقل من منصبه عندما يطلب إليه ذلك فإنه يخلق بما يسمى أزمة حكم. وأقول رداً على هذا الزعم بصراحة تامة، أن أزمة الحكم هذه، إنما تنشأ إذا أختلَّ التوازن الصحيح والدقيق بين كفتي الحكم في الرئاسة الأولى والثالثة، وهذا ما لم يحصل بيننا، أو إذا عنَّ للبعض أن يتخلص من رئيس الحكومة في الوقت الذي يراه مناسباً، بشن حملات إعلامية عليه واسعة النطاق، لا يملك الرئيس في الحقيقة والواقع القدرة للرد عليها رداً فعالاً ونافذاً، حملات غايتها التشهير بشخصه والنيل من كرامته، لإكراهه على التخلي عن مقاليد الحكم، وبعد أن يكون رئيس الوزارة هذا قد أدى في نظر هذا البعض إثرَ هذه الحملات المغرضة والظالمة في آن واحد، المهمة التي يعتقدون بأنه كان عليه أن يؤديها. ولقد حاولت عبثاً إصلاح هذا الوضع، فاصطدمت بمماطلات وعراقيل مفتعلة لم أتمكن من تذليلها لقصر الوقت، ولانشغالي بشؤون عامة وهامة أخرى. وأظنني في غنى عن القول بأن الحملات على رئاسة الوزارة على هذا النحو، تخلق بالتمادي والاستمرار حالة يخشى معها أن تؤثر على الوحدة الوطنية في جذورها العميقة، هذه الوحدة التي يشرفني دوماً وأبداً بأنني كنت وما أزال أحد دعائمها، وبُناتها على أساس المحبة والتسامح المتبادلين بين مختلف العناصر اللبنانية. فلهذه الأسباب، ولما كنت قد فقدت على الصورة التي تقدمت التأييد الذي كنت أستند إليه في المجلس بأكثريته الضئيلة، وفي إجماع الوزراء، فإنني رأيت بأنه لم يعد من الجائز لي إطلاقاً، والحالة ما ذكرت، البقاء في الحكم لحظة واحدة. لذلك أرجو من فخامتكم قبول استقالتي، شاكراً لكم ما لقيته من تأييد، وداعياً إلى الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطاكم لما فيه خير لبنان السيد العربي الحر المستقل، ولما فيه وحدته الوطنية ومجده واستقراره.

في ٢كانون الأول ١٩٦٦.

عبد الله اليافي

الوزارة السابعة والخمسون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي السادسة[1]

من ٦/١٢/١٩٦٦ إلى ٨/٢/١٩٦٨

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية

جورج حكيم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين.

سليمان الزين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والعمل والشؤون الاجتماعية

ميشال الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للسياحة والتصميم العام.

بدري المعوشي (ماروني ــ الجنوب) .... وزيراً للداخلية والدفاع الوطني

سعيد حمادة (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة

فؤاد رزق (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للعدل

نسيب البربير (سني ــ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة

فؤاد البزري (سني ــ الجنوب) ...... وزيراً للأشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية

ميشال اده (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للأنباء والبريد والبرق والهاتف

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب الحادي عشر باستثناء رئيسها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة صباحية واستؤنفت مساءاً في ٢٠/١٢/١٩٦٦ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥١ صوتاً ضد ١٦ وامتناع ٩، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت وغاب عن الجلسة ٢٢ نائباً.
- بتاريخ ٥/٢/١٩٦٨ قدّم الرئيس كرامي استقالة الحكومة إلى الرئيس حلو، لإفساح المجال لتأليف حكومة سياسية تشرف على الانتخابات النيابية، وقد قبل الرئيس الاستقالة وكلف الدكتور عبد الله اليافي في ٦/٢/١٩٦٨ منه تشكيل الحكومة العتيدة. وصدرت مراسيم التشكيل في ٨/١٢/١٩٦٨.

كتاب استقالة الحكومة

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم!

نحمد الله أولاً وآخراً إذ أعاننا على الاضطلاع بأعباء الحكم وتبعاته وسدد على الطريق خطانا لمجابهة الظروف الطارئة، والوقوف في وجه المفاجآت والأحداث المكدرة، معتمدين في ذلك على قيادة فخامتكم الحكيمة ومؤازرتكم الفعالة، ضمن أزمة مصرفية نشبت واسعة النطاق لاتساع موضوعها فحلت على النحو الذي أعاد الثقة إلى أوضاعنا الاقتصادية العامة، والاطمئنان إلى

(١) بموجب المرسومين رقم ٦٣١٦ ــ ٦٣١٧، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٦، العقد العادي الثاني في محضر الجلسة التاسعة، صفحة ٢٦٨٨ و٢٦٨٩.

النفوس. وقد قادت التجربة إلى صدور سلسلة من التشريعات بغية تدعيم الوضع المصرفي، وتنقيته، فعدل قانون النقد والتسليف، وأعلن ضمان الودائع وعززت الرقابة ووضع التشريع اللازم لتشجيع انشاء مصارف تتولى التسليف المتوسط والطويل الأمل.

ثم جاءت أزمة الخامس من حزيران وما رافقها من انعكاسات ومضاعفات حُـدّ من تفاعلاتها وحوصرت نتائجها وشرورها. وقد ساعد على ذلك الصلاحيات الاستثنائية التي مكنت من اتخاذ التدابير السريعة والحازمة في حينها فجابهت البلاد المحنة ومرت بها وهي لا تزال تذكر آثارها بغصة ولكنها لا تنسى أن الدولة قامت ازاءها بالتزاماتها فصانت السلامة ودعمت الثقة والاستقرار مما أدى إلى العودة بأوضاع البلاد إلى طبيعتها عن طريق ناموس التدرج، على أنه لا يزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتذليل بعض الصعوبات التي ما زالت تعترض الوصول إلى الوضع الاقتصادي المرجو، مع دوام السعي لمعالجة العلة الأصيلة بالاتفاق مع الدول الشقيقة وفي مناخ المؤتمرات وجو الاجتماعات العربية والدولية وعلى مختلف الأصعدة. وكانت الحكومة بتوجيه فخامتكم وفي شتى مراحل الحكم تعود إلى المجالس التشريعية أي إلى الشعب وإلى الهيئات المهنية، أي إلى الخبرة والاختصاص لإشراك الجميع في الشؤون العامة، فجاء حسن التجاوب دليلاً على الصواب وسبيلاً إلى الخير العام.

وهكذا خرج لبنان، على أثر محنتين مالية وسياسية وما تخللهما من أكدار وبعد اضطراب مادي ونفساني، قوياً صامداً واثقاً بنفسه راسخ القدم والإيمان في حقه وقدرته على تذليل الصعاب والشدائد، وحافظ على مزاياه الأصيلة: استقلال وحرية وديمقراطية ووحدة ووعي وثبات، وهي مغانم ومكاسب لمسها الناس واعترف بها كل متجرد عادل ومؤمن بالحقائق.

لقد تابع الركب سيره غير عابىء إلا بما يمليه الواجب والمصلحة وحب الإصلاح غير ملتفت إلا إلى يقظة الشعب المتزنة وإلى الغاية الوطنية المتوخاة، حاملاً رسالة الحكم محفوفة بنواصي الضمير ونواصي المعرفة. والحكومة إذ ترفع لفخامتكم استقالتها، بعد أن انتهت مهمتها، لتفسح المجال أمام حكومة تنهض بأعباء المرحلة التالية، تدعو الله القدير أن يوفق فخامتكم في مواصلة العمل لخدمة لبنان.

في ٥/٢/١٩٦٨ — الإمضاء: رشيد كرامي

الوزارة الثامنة والخمسون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي التاسعة[1]

من ٨/٢/١٩٦٨ إلى ١٢/١٠/١٩٦٨

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني

فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين والسياحة.

هنري فرعون (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزير دولة

رشيد بيضون (شيعي ــ بيروت) .... وزيراً للعدل والبرق والبريد والهاتف

سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للداخلية

عثمان الدنا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل

ادوار حنين (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والعمل والشؤون الاجتماعية

جان عزيز (ماروني ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والأنباء والتصميم العام

أنور الخطيب (سني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية

خالد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة العامة والزراعة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الحادي عشر باستثناء رئيسها والوزيرين فرعون وجنبلاط.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٦/٢/١٩٦٨، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٨٥ ضد ٤ ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت وغاب عن الجلسة ٩ نواب.
- أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات العامة التي تكون منها مجلس النواب الثاني عشر (١٩٦٨ ــ ١٩٧٢)، والتي جرت على ثلاث مراحل في ٢٤ و٣٠ آذار و٧ نيسان سنة ١٩٦٨.
- بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٨، قدّم الوزير فرعون استقالته من الحكومة شفهياً احتجاجاً على سير العمليات الانتخابية، وتدخل بعض الأجهزة فيها، ثم قدمها خطياً في اليوم التالي، وبعد قبول استقالته في ١١/٤/١٩٦٨ عدّلت الحكومة فاستقال الوزير بيضون من حقيبة البرق والبريد والهاتف، وأسندت إليه وزارة السياحة التي كان يشغلها الوزير بطرس واستقال الوزير عزيز من حقيبة التصميم العام. وعين وزير جديد في الحكومة هو السيد جوزف نجار (ر. كاثوليك ــ جبل

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٤٣١ و٩٤٣٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٨، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، ص ٤٤٢٨، ٤٤٢٩.

لبنان) من خارج أعضاء المجلس النيابي وأسندت إليه حقيبتي البرق والبريد والهاتف والتصميم العام.

● بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٨ قدّم الوزير حنين استقالته من الحكومة فأسندت حقيبة العمل والشؤون الاجتماعية وكالة إلى الوزير نجار، وحقيبة الاقتصاد الوطني وكالة إلى الوزير فرنجية بموجب المرسوم رقم ١٠٣٠٩.

● بتاريخ ٥/٧/١٩٦٨ عدّلت الوزارة بموجب المرسوم رقم ١٠٤٦٤ وعين وزير جديد في الحكومة هو السيد بيار اده (ماروني ــ جبل لبنان من خارج أعضاء مجلس النواب) وأصبحت التشكيلة الحكومية على النحو التالي:

عبد الله اليافي: .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية.
فؤاد بطرس: .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين.
رشيد بيضون: .... وزيراً للدفاع الوطني والسياحة.
جوزف نجار: .... وزيراً للبرق والبريد والهاتف والتصميم العام.
سليمان فرنجية: .... وزيراً للعدل والاقتصاد الوطني.
عثمان الدنا: .... وزيراً للأشغال العامة والنقل.
جان عزيز: .... وزيراً للتربية الوطنية والأنباء.
أنور الخطيب: .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية.
خالد جنبلاط: .... وزيراً للصحة العامة والزراعة.
بيار اده: .... وزيراً للمالية.

● بتاريخ ٨/١٠/١٩٦٨ استقال الوزير عزيز من الحكومة، فأسندت وزارة الأنباء للرئيس اليافي ووزارة التربية الوطنية للوزير نجار بموجب المرسوم رقم ١١١٥٤ تاريخ ٩/١٠/١٩٦٨؛ وفي اليوم ذاته قدّم رئيس الحكومة اليافي استقالة الحكومة إلى الرئيس حلو الذي قبلها وأعاد تكليفه من جديد.

كتاب استقالة الوزير فرعون[1]

«حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية!

«بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء،

«لقد شرفتموني بتكليفي مهمة وزير دولة في حكومة عهد إليها اجراء انتخابات عامة. وقد حاولت القيام بواجبي على ضوء المبادىء الوطنية وبوحيي الضميري، متقيداً بقواعد الحكم الديمقراطي السليم وبالمبادىء التي أعلنتموها فخامتكم في خطبكم العديدة ــ ولا سيما خطاب ٢٢

(١) كما نشرته جريدة النهار الصادرة في ٢/٤/١٩٦٨، وقد حذفت منه ما يحذر القانون نشره على حد تعبيرها.

تشرين الثاني ١٩٦٧ ــ ثم جاء يرتبط بها البيان الوزاري، وفيه كفلنا للبنانيين حرياتهم وممارسة حقوقهم في سبيل اختيار مجلس يمثل السيادة الشعبية تمثيلاً صادقاً حقيقياً. وقد جرت المرحلة الأولى من الانتخابات بحياد نسبي. إلا أن طلائع التدخل السافر بدأت فور اعلان نتائج تلك المرحلة ــ الأمر الذي جعلنا نحاول المستطاع وضع حد لتشابك الصلاحيات وتخطي القواعد الإدارية والقانونية والدستورية. وقد طلبت على الفور عقد مجلس الوزراء لاطلاعه على الوضع وتقديم اقتراح شرحته لفخامتكم ولرئيس الحكومة ولوزير الداخلية. وكان يقضي اقتراحي هذا بإصدار مرسوم تؤجل بموجبه المرحلة الحالية من الانتخابات ضمن المهلة القانونية لتتمكن الحكومة الدستورية من اتخاذ التدابير الكفيلة بإيقاف التدخل غير المشروع وإعادة الأمور إلى مجراها القانوني.

«وبما أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً فقد جاريت زملائي الوزراء في التسليم بالضمانات والتأكيدات التي دفعتنا نيتنا الحسنة إلى اعتبارها كافية. وقد بدأت العمليات الانتخابية اليوم في محافظتي البقاع ولبنان الجنوبي على نحو يظهر معه بوضوح لا يحتمل اللبس أن (...) قاموا بأعمال بصورة مخالفة للقوانين واشتركوا في أعمال من شأنها التعطيل على السلطات قيامها بواجباتها وممارستها صلاحياتها ــ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى حجز حريات الناخبين والاعتداء على أشخاصهم بالعنف وتوقيفهم بصورة اعتباطية وإجبارهم على القيام بما لم يختاروا.

«ولما كان وجودي في الحكم من أجل الإسهام في الحفاظ على النظام الديمقراطي البرلماني قد أصبح غير ذي موضوع، ولما كان ما يجري من شأنه الوصول بنا إلى وضع يتعارض مع ممارسة السلطات (...) المختصة مسؤولياتها الدستورية في ظل النظام الديمقراطي البرلماني، ولما كان لا يسعني بالتالي الاستمرار في الحكومة بضمير مطمئن إلى هذا الجو الذي تتعطل معه الحريات وتهدر الحقوق.

«فقد جئت راجياً قبول استقالتي متمنياً على فخامتكم بوصفكم المرجع الأخير وحارس الدستور وضامن الحريات والحقوق أن تقوموا بما يمليه عليكم واجبكم التاريخي نحو لبنان والشعب اللبناني».

كتاب استقالة الحكومة

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم!

كنت قد أعربت لفخامتكم منذ مدة عن رغبتي في تقديم استقالة الحكومة التي أوليتموني شرف رئاستها لفسح المجال لتشكيل حكومة جديدة، وإذا كان تحقيق هذه الرغبة قد تأخر إلى اليوم فإن ذلك يعود إلى طابع العجلة الذي كانت ترتديه بعض المشاريع الإنمائية التي تقضي المصلحة العامة بالإسراع في تنفيذها وإلى تحقيق ما تعهدت به الحكومة في بيانها الوزاري وإلى مواجهة بعض المسائل الطارئة ومنها العلاقات الاقتصادية مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

والآن وقد قامت الحكومة بالواجبات الملقاة على عاتقها وأنجزت أهم المشاريع بما اتخذته من تدابير تنفيذية وبما أحالته من مشاريع قوانين إلى مجلس النواب في حقول الزراعة والتصنيع والاقتصاد والتربية والمواصلات والشؤون الاجتماعية والعمالية، ووضعت في حيز التنفيذ مشاريع تربو أكلافها على المئة والخمسين مليون ليرة لبنانية مؤمنة لها الإنفاق اللازم تدريجياً دون الإخلال في توازن الموازنة وتمكنت من تلزيم هذه المشاريع وتدشين البعض منها بالإضافة إلى تخصيصها مبلغ ٣٦ مليوناً لمشروع الأربع سنوات للتخطيط والإنماء في حقل التربية، هذا المشروع الذي ألفت له هيئة عقدت أول اجتماع لها هذا الصباح.

لذلك فإنني أتشرف بأن أقدم إلى فخامتكم استقالة الحكومة، شاكراً لكم ثقتكم الغالية وما أبديتموه من تعاون مثمر وثيق ومن تشجيع كان له الأثر الكبير في تسهيل أعمال الحكومة، سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يمن على فخامتكم دوماً بالصحة والتوفيق لتتابعوا السير بلبنان العزيز في طريق العزة والكرامة».

بيروت ٩/ ١٠/ ٦٨ عبد الله اليافي

الوزارة التاسعة والخمسون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي العاشرة[1]

من ١٢/ ١٠/ ١٩٦٨ إلى ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٨

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) ...... رئيساً ووزيراً للداخلية، والتربية الوطنية والفنون الجميلة

فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... نائباً للرئيس، ووزيراً للأنباء، والبريد والبرق والهاتف

الأمير مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني، والعدل

بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للمالية، والصحة العامة

نصري المعلوف (ر. كاثوليك ــ بيروت) .. وزيراً للاقتصاد الوطني، والعمل والشؤون الاجتماعية

سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل، والتصميم العام

علي عرب (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للخارجية والمغتربين، والسياحة

أنور الخطيب (سني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية، والزراعة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثاني عشر بكامل أعضائها ولم تمثل أمام المجلس النيابي بسبب استقالتها بعد حوالى الأسبوع من تشكيلها.

(١) بموجب المرسومين رقم ١١٢٢٣ و١١٢٢٤، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٨، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، ص ١٨٢ ــ ١٨٤.

استقالة الحكومة

أفرزت انتخابات ١٩٦٨، تحول الأكثرية الشهابية التي كانت إلى حد ما سائدة في مجلس ١٩٦٤، إلى أقلية، والأقلية المناهضة التي أصبحت تنضوي الآن تحت اسم «الحلف الثلاثي» إلى قوة أساسية. والحلف الثلاثي هو التحالف الذي خاض انتخابات ١٩٦٨ بلوائح مشتركة انتصرت بشكل شبه كامل في أكثرية دوائر جبل لبنان وبيروت الأولى[1] ودائرة البترون في الشمال وعلى مقعد واحد في جزين. وهكذا فازت أحزاب الحلف الثلاثي بـ ٩ مقاعد للكتائب و٧ للوطنيين الأحرار و٦ للكتلة الوطنية بالإضافة إلى ٨ حلفاء، بينما فازت الجبهة الديمقراطية البرلمانية (النهج) بـ ٢٥ مقعداً إضافة إلى عدد غير مستقر من الحلفاء (بين ٦ و١٠) إضافة إلى نواب جبهة النضال الوطني الحليفة.

وجاء تشكيل هذه الحكومة، وهي الأولى التي تشكل خلال ولاية المجلس النيابي الجديد، الفرصة لمعرفة القوة الحقيقية التي تتمتع بها موازين القوى الجديدة ومدى فعاليتها في مواجهة الأحداث المستجدة.

وبعد تكليف اليافي تشكيل الوزارة الجديدة جوبه بفيتو لتوزير حزب الوطنيين الأحرار من قبل النهج وحلفائه، وهكذا تشكلت الحكومة دون أن تضم ممثلاً عن الأحرار، وفور اعلان المراسيم أبلغ الوزير بيار الجميل رئيس الجمهورية والحكومة اعتذاره عن قبول الاشتراك في الحكومة وتضامن معه في ذلك الوزيران فرنجية والمعلوف، ووصلت الأمور إلى الطريق المسدود مما دفع رئيس الجمهورية شارل الحلو التهديد بتقديم استقالته، فجاءت التسوية بعد مشاورات مكثفة تشكيل حكومة رباعية، وهي صورة تقريباً طبق الأصل للحكومة التي تلت تأليف حكومة الرئيس رشيد كرامي الأولى خلال ولاية الرئيس فؤاد شهاب؛ وقد سبق وأشرنا إلى ظروف تشكيلها في حينه.

(١) في هذه الدائرة خرق النائب ميشال ساسين (أحرار) لائحة حزب الكتائب التي كانت تضم النهجي فؤاد بطرس.

الوزارة الستون

تشكيل حكومة الدكتور عبد الله اليافي الحادية عشرة[1]

من ٢٠/١٠/١٩٦٨ إلى ١٥/١/١٩٦٩

عبد الله اليافي (سني ــ بيروت) رئيساً ووزيراً للمالية والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية والأنباء
حسين العويني (سني ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والعدل والدفاع الوطني والاقتصاد الوطني
بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للداخلية والصحة والسياحة والبرق والبريد والهاتف
ريمون اده (ماروني ــ جبل لبنان) وزيراً للأشغال والموارد المائية والكهربائية والزراعة والتصميم

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثاني عشر باستثناء الوزير العويني.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣١/١٠/١٩٦٨ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٥ صوتاً (بينهم رئيس المجلس) ضد ٢ وامتناع ٢ وغاب عن الجلسة ٣٠ نائباً.
- قدّم الوزير العويني استقالته احتجاجاً على المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير اده، والرئيس اليافي يتضامن معه ويقدّم استقالة الحكومة في ٨/١/١٩٦٩ وتكليف الرئيس رشيد كرامي تشكيل الوزارة الجديدة.

استقالة الحكومة

ليلة ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٦٨، هبط مظليون اسرائيليون في مطار بيروت الدولي ونسفوا ١٣ طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط (MEA)، رداً على عملية فدائية فلسطينية، وقد استمرت الغارة حوالى ٤٠ دقيقة دون مجابهتها بأي مقاومة، وبعدها بيومين عقد المجلس النيابي جلسة لمواجهة هذا الحدث ومناقشة الحكومة والأوضاع الناجمة عن هذا العدوان الاسرائيلي، وقد افتتحت الجلسة باقتراح تقدم به عدد من النواب، ووافقت الحكومة عليه، يرمي إلى جعل الجلسة سرية، وعلى أثر هذه الجلسة تقدمت الحكومة بشكوى ضد اسرائيل لدى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قراراً صارماً بإدانة هذا العدوان الغاشم.

وفي ٣١/١٢/١٩٦٨ صرّح الوزير اده قائلاً: «انه نبه إلى الحادث فلم تتخذ التدابير اللازمة لمقاومته»، كما طالب النائب الرئيس صائب سلام «بمحاسبة المسؤولين ومعاقبتهم».

وفي الثالث من كانون الثاني ١٩٦٩، أعلنت الجامعات الأربع في لبنان الإضراب العام

[1] بموجب المرسومين رقم ١١٢٢٦ و١١٢٢٧، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٨ ــ العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، صفحة ١٨٤.

احتجاجاً «وطالبت المسؤولين بمعاقبة المقصّرين علناً». وفي اليوم التالي عقد الوزير العويني مؤتمراً صحفياً قال فيه: «انه يجد أعذاراً فنية لغياب الدولة عند وقوع حادث الاعتداء على المطار... ولو حصلت مقاومة فيه لما كسبنا هذا العطف العالمي...».

وبعد هذا المؤتمر الصحفي رد الوزير ريمون اده في ٥/١/١٩٦٩ «منتقداً بيان وزير الدفاع الوطني حسين العويني» الذي رد بدوره على تصريح الوزير اده معتبراً إياه تجريحاً له، واتصل برئيس الجمهورية والحكومة وأبلغهما أنه «لا يستطيع البقاء في الحكم ويعتبر نفسه مستقيلاً...» وأعلن رئيس الحكومة اليافي تضامنه مع العويني وقدّم استقالته إلى الرئيس حلو الذي قبلها وكلف في ٨/١/١٩٦٩ السيد رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الحكومة

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم!

تعرفون فخامتكم أن الحكومة الحالية التي كان لي شرف رئاستها قد وليت الحكم نتيجة ظروف داخلية استثنائية، وقد كان في نيتنا جميعاً أن هذه الحكومة المقتصرة على أربعة وزراء ستقوم بأعباء الحكم لفترة قصيرة من الزمن تعقبها حكومة أوسع تمثيلاً.

وقد تمكنت مع ذلك حكومتنا بتأييد وتوجيه من فخامتكم من مجابهة الصعاب التي مرت بها البلاد، إلا أن الأعباء الناجمة عن تحمل أربعة وزراء أعباء ست عشرة وزارة بالإضافة إلى الأحداث الجسيمة الحالية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي تجعل من الصعب جداً على الحكومة بشكلها الحالي الاستمرار في ممارسة الحكم على الوجه الأكمل.

وعليه أرى لزاماً عليّ أن أرفع لفخامتكم استقالة الحكومة شاكراً لكم ما أوليتموني من رعاية وتشجيع، سائلاً المولى أن يمن على فخامتكم بالصحة والسعادة ويوفقكم لما فيه خير لبنان».

بيروت في ٨ كانون الثاني ١٩٦٩

الإمضاء: عبد الله اليافي

الوزارة الحادية والستون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي السابعة[1]

من ١٥/ ١/ ١٩٦٩ إلى ٢٥/ ١١/ ١٩٦٩

رشيد كرامي (سني ـ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين
نسيم مجدلاني (ر. ارثوذكس ـ بيروت) ... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني
عادل عسيران (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للداخلية
مجيد ارسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
بهيج تقي الدين (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأنباء
نصري المعلوف (ر. كاثوليك ـ بيروت) .... وزيراً للسياحة
ريمون اده (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
بيار الجميل (ماروني ـ بيروت) .... وزيراً للمالية
عثمان الدنا (سني ـ بيروت) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة
حسين منصور (شيعي ـ البقاع) .... وزيراً للتصميم العام
رينيه معوض (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
عبد اللطيف الزين (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للزراعة
جوزيف أبو خاطر (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
شفيق الوزان (سني ـ بيروت) .... وزيراً للعدل
ميشال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) .... وزيراً للبرق والبريد والهاتف

● حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي الثاني عشر بكامل أعضائها.

● في اليوم الثاني لإعلان الحكومة، وبسبب اقصاء حزب الوطنيين الأحرار عن الاشتراك في الحكومة الجديدة قدّم الوزيران اده[2] والجميل استقالتهما من الحكومة وتبعهما في ٢٠/ ١/ ١٩٦٩ الوزير منصور وفي ٢١/ ١/ ١٨٦٩ الوزير المعلوف. وبعد قبول هذه الاستقالات عدّلت الحكومة بموجب المرسوم رقم ١١٨٦١ الصادر في ٢٢/ ١/ ١٩٦٩ بعد استقالة رئيسها من حقيبة وزارة

(١) بموجب المرسومين رقم ١١٨٥٩ و١١٨٦٠، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٩، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، صفحة ٥٣٥.

(٢) صرّح الوزير اده إنه لن ينشر كتاب استقالته بل سيعلن عن أسبابها في بيان رسمي صدر عنه في ٢٦/ ١/ ١٦٩ تجد نصه لاحقاً.

الخارجية وأسندت إليه حقيبة المالية، واستقالة الوزير معوض من حقيبة العمل والشؤون الاجتماعية وأسندت إليه حقيبة الأشغال العامة، وعين النواب السادة:

يوسف سالم (ر. كاثوليك ـ الجنوب) .... وزيراً للخارجية والمغتربين.
محمد صفي الدين (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للتصميم العام
حبيب كيروز (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للسياحة
خليل الخوري (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

● ألقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣٠/ ١/ ١٩٦٩، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٠ (بينهم رئيس المجلس النيابي)، ضد ٣٠ وغياب ٩.

● بعد أحداث ٢٣ نيسان ١٩٦٩ قدّم الرئيس رشيد كرامي استقالته في اليوم التالي أمام المجلس النيابي، ثم قدّمها خطياً إلى الرئيس حلو في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٩ وسيطرت على البلاد أزمة سياسية حادة حالت دون تأليف حكومة جديدة طوال السبعة أشهر، أعيد خلالها تكليف الرئيس كرامي تشكيل حكومة جديدة فاعتذر ثم أعيد تكليفه بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في ٣/ ١١/ ١٩٦٩.

كتاب استقالة الوزير الجميل[1]

«فخامة رئيس الجمهورية المعظم الأستاذ شارل الحلو المحترم!

آسف كثيراً لاضطراري إلى الاعتذار عن الاشتراك في الحكومة راجياً إعفائي من مهماتها للاعتبارات التي بسطتها لفخامتكم، مكرراً لكم صميم شكري على الثقة الغالية التي طالما أوليتموني إياها، سائلاً الله أن يأخذ بيدكم دائماً إلى ما فيه خير للبنان وتقدمه وازدهاره».

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت ١٧/ ١/ ١٩٦٩ — بيار الجميل

كتاب استقالة الوزير منصور[2]

«فخامة رئيس الجمهورية المحترم! بواسطة دولة رئيس الحكومة المحترم،

لا يسعني، وقد تفضلتم باختياري وزيراً في الحكومة التي تألفت إلا أن أشكر فخامتكم على هذه الثقة التي أوليتموني إياها، وأن أعرب لكم عن امتناني لمبادرتكم الكريمة تجاه شخصي وإزاء الذين أمثلهم في المجلس. تذكرون ولا شك أنه أثناء الاستشارات اقترحنا نحن أعضاء كتلة زحلة ـ والبقاع الغربي، تأليف حكومة اتحاد وطني تمثل جميع الفئات وتعكس مختلف الاتجاهات السياسية لتتمكن من مواجهة الظروف والأحداث الدقيقة والنهوض بأعباء المسؤولية. غير أن الحكومة التي تألفت لم تتجاوب مع وجهة نظرنا ومن الصعب أن تكون في وضع يمكننا من بلوغ

(١) الصحف الصادرة في ١٨/ ١/ ١٩٦٩.

(٢) الصحف الصادرة في ٢١/ ١/ ١٩٦٩.

الأهداف التي ارتضيناها جميعاً من وحدة وطنية وإجماع الكلمة وتراص الصفوف.

لذلك فإنني أعتذر عن قبول المنصب الوزاري للأسباب التي أشرت إليها، أتقدم من فخامتكم ومن دولة الرئيس بشكري العميق على ثقتكم النبيلة سائلاً المولى أن يشد على يديكم لخير لبنان ووحدة أبنائه والعمل على تقدمه وازدهاره».

في ٢٠/١/١٩٦٩ — حسين منصور

كتاب استقالة الوزير معلوف[1]

«فخامة رئيس الجمهورية المعظم!

أقدم لكم فائق الاحترام وأتشرف بأن أعرض لفخامتكم

انه تنفيذاً للقرار الذي اتخذته الكتلة البرلمانية التي أنتمي إليها، وللأسباب المبينة في قرارها وملخصها: إنني ورفاقي كنا قد أعربنا عن رأينا في الاستشارات التي أجراها فخامة الرئيس في شهر تشرين أول ٦٨ ثم في الاستشارات الأخيرة، وهو أن البلاد في حالتها الحاضرة وفي الآونة المقبلة لا يصلح لها إلا حكومة اتحاد وطني تتمثل فيها جميع القوى والطاقات وكل الاتجاهات.

وانه فور تأليف هذه الحكومة استقال بعض أركانها ممن يتمثل بهم فريق كبير من اللبنانيين فلا يمكن دونهم أن تتسم الحكومة بطابع التمثيل الشامل، أي أن تكون حكومة الاتحاد الوطني التي تمنينا قيامها لتشارك في تحمل تبعات الحكم.

هذا فضلاً عن أننا اليوم نؤمن أكثر من الأمس بأن القضايا المصيرية الخطيرة وما تفرضه على المواطنين من واجبات كبار يجب أن ينهض لها، في الحكم وفي خارج الحكم، جميع أبناء الوطن فالحكومة التي يغيب عنها ممثلو فريق ذي شأن، لن يتأتى لها من حظوظ النجاح ما يكون لحكومة تضم كل الفرقاء.

لذلك أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي استقالتي من الحكومة، شاركاً لفخامتكم ولدولة رئيس مجلس الوزراء، الثقة التي أعلنها تفضلكم باختياري لمهام الوزارة، مؤكداً لكم ولدولة الرئيس عظيم تقديري للجهود التي تبدونها لخير لبنان وصون عزته وإسعاد بنيه، حفظكم الله وحفظ لبنان».

بيروت ٢١/١/٦٩ — نصري المعلوف

بيان الوزير اده بعد استقالته[2]

«في هذه الأيام المحمومة التي يتساءل فيها كل لبناني عن بلاده ومصيره، ويحاول أن يقف تجاه نفسه وتجاه الأحداث فيحلل هذه ويمتحن تلك، لينتقي لذاته موقفاً ينقذه. وفي غمرة ما توالى ويتوالى علينا من قديم يعود ويتكرر ومن جديد لم نألفه في تفكيرنا وشعورنا ولو أننا رأيناه حوالينا. وفي هذه المرحلة الدقيقة من حياة لبنان حيث المفترقات كثيرة والانتقاء الواعي واجب كواجب

(١) الصحف الصادرة في ٢٢/١/١٩٦٩.

(٢) جريدة النهار ٢٧/١/١٩٦٩ ص ١ و٨.

الحياة، نرى أن نقف بدورنا تجاه نفسنا وتجاه الأحداث ونقول رأينا وإيماننا ونعرض على الشعب الذي أولانا ثقته، الأخطار التي تحيط بنا خصوصاً كشعب برهن حتى اليوم أنه يستطيع بذكائه وعناده وثباته أن يجتاز الأزمات. نحن مقتنعون بأن لبنان مهدد بأخطار خارجية وداخلية علينا أن نعلنها، يقيناً منا أن المشاركة في الحياة السياسية لم تكن يوماً أعمق وأشمل وأفعل مما هي اليوم بين الشعب والذين أوكل إليهم أن يتكلموا باسمه ويدافعوا عنه ويرعوا مصالحه، على أن يجاهروه مقابل ذلك بالحقيقة، كل الحقيقة. فهو أولاً وآخراً الذي يجب أن يختار ودونه كل محاولة عياء.

إن حزب الكتلة الوطنية يؤمن بالأمة اللبنانية كما ينص القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية المنتخب، بناء على المادة ٥٠ من الدستور اللبناني: «احلف بالله العظيم إني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه.

وإن حزب الكتلة الوطنية يقول: إن الدولة اللبنانية دولة عربية متضامنة مع الدول التي منها تتألف الجامعة العربية، لكن على الدولة اللبنانية أن تحافظ مع ذلك على استقلالها وسيادتها وشخصيتها المميزة وعلى مصالح الشعب اللبناني.

وإن حزب الكتلة الوطنية يقول إن لبنان يجب أن يكون دولة تدين بلبنان ومصالح شعبه أولاً، كما تدين فرنسا والمانيا، وهما دولتان أوروبيتان، بفرنسا وألمانيا ومصالح شعبيهما أولاً.

إن الكتلة الوطنية اللبنانية حزب جمهوري ديمقراطي، يؤمن بالنظام البرلماني الديمقراطي وباشتراكية لبنانية تنبع من الحاجات اللبنانية وتتفق مع ميول الشعب اللبناني وإمكاناته وشخصيته وتتوافق مع امكانات الدولة اللبنانية.

انطلاقاً من ذلك تبين لنا كحزب، أن هذه المقومات التي نؤمن بها، مقومات مهددة تهديداً واقعياً في جوهرها، من سلامة أراضينا، إلى مصالح شعبنا، إلى الولاء الذي ندين به لبلدنا أولاً، إلى نظامنا البرلماني الديمقراطي، ثم إلى حريتنا كأفراد. وهذا التهديد يتأتى من خطرين خارجين هما:

١ ـ الخطر الاسرائيلي.

٢ ـ خطر جر لبنان إلى اشتراكية متطرفة تحت سيطرة روسيا السوفياتية.

٣ ـ خطر داخلي هو عبث فئة بمصالح البلد لخدمة أهدافها السياسية.

إن الكتلة الوطنية، بين الاشتراكية الماركسية اللينينية التي توزع الفقر وبين الاشتراكية اللبنانية التي تقول، في ما تقول، بإلغاء الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية من قبل الدولة وحدها، وبالتعليم المجاني والمحافظة على الملكية الفردية، وبالضريبة التصاعدية المجباة جباية جيدة، وبالمحافظة على الاقتصاد الحر المراقب من الدولة لتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي ـ إن الكتلة الوطنية اختارت من الاثنين الطريقة التي تتفق مع مصلحة الشعب اللبناني وحقوقه الإنسانية واحترامه لمعتقداته، ومع الحرية التي لا تنفصل عن الحقوق الإنسانية والتي تتفق مع ازدهاره ورفاهيته، وهي الاشتراكية اللبنانية.

وهكذا تبين أن اسرائيل وروسيا السوفياتية تلتقيان في الأهداف، إن لم تلتقيا في المصالح،

على زعزعة النظام اللبناني، الأولى لأنها تصبح ممثلة الغرب الوحيدة في هذا الشرق الأوسط وتعيد مملكة داود، والثانية لأنها تهدم نظاماً يشكل تكذيباً واضحاً لكل ما فعلته في المنطقة عن طريق الاشتراكية الماركسية اللينينية، فهي تعرف تماماً أن في لبنان مئتي ألف عامل سوري ــ نحن بحاجة إليهم ــ يشتغلون ليأكلوا لأنهم لا يجدون عملاً في بلادهم برغم زعم الاشتراكية تأمين العمل للجميع.

والكتلة الوطنية لا تريد أن يصبح لبنان ذات يوم تشيكوسلوفاكيا أخرى ينتحر طلابه احتجاجاً على حرية عرفت وفقدت ولا تنسى.

ولو أن هذين الخطرين كانا وحدهما اللذين يهددان لبنان، ولولا وجود خطر من الداخل أشد حدة لأنه يرتكز على سياسة المصلحة الشخصية، والنكاية، والحقد، والاستهتار بأماني البلد، لكان بالإمكان الدفاع بثقة أكبر، وفي منأى عن الحرب على جبهتين. غير أن هذا الخطر الداخلي موجود، مقيم، واسمه الشهابية.

على أثر الانتخابات الأخيرة، وبعدما انتصر الحلف في منطقة جبل لبنان خاصة، شعرت الشهابية بأنها أصبحت في خطر واستعملت جميع الوسائل المعروفة والتي بحوزتها وحدها لتعيد سيطرتها تمهيداً لمعركة الرئاسة سنة ١٩٧٠.

والشهابية، في نظري، تعني الحكم العسكري، ولو كان مغلفاً بالرياء الديمقراطي، وتعني الديكتاتورية العسكرية ولو مغلفة بالكلام المعسول المغري، وبالتالي فإنها تعني تخصيص أكبر كمية من الاعتمادات لتسليح الجيش على حساب الأولويات الضرورية التي لم يزل الشعب بحاجة ماسة إليها، كل ذلك مبطن باشتراكية سميت عدالة اجتماعية فارغة من مضمونها. نحن أيضاً مع العدالة الاجتماعية لكن تلك التي نؤمن بها، هي الواعية التي تؤدي إلى رفاهية الجميع واعزازهم لا إلى إفقار الجميع وإذلالهم.

لكننا ضد الديكتاتورية العسكرية خانقة الحريات، وضد تضخيم جيش مهما أنفق عليه لن يكون قادراً على الوقوف في وجه الجيش الاسرائيلي، كما أصبح ذلك واضحاً لدى الجميع، ويكون الانفاق قد حرم الشعب أغلى أمانية، ولم ينفعه شيئاً.

كل ذلك يحقق هدف الشهابية. وهدف الشهابية هو كهدف المير بشير الذي كان إفقار لبنان وتفرقة بنيه ليحكم هو.

إذاً، نجحت الشهابية بمنع السلطة القائمة من أن تبدل حكومة الانتخابات بحكومة من الأكثرية الجديدة. وتدخلت في ما بعد فمنعت بجميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية، تجديد انتخاب ممثل الأكثرية الجديدة على رأس السلطة التشريعية. ثم كانت أزمة الحكم باستقالة رئيس الجمهورية عندما أراد أن يتحرر من الكابوس الشهابي. فاضطر إلى الاستقالة ولم يرجع عنها إلا بعدما تقرر تأليف الحكومة الرباعية. عندها قبلنا بالحكم دون تردد وبالحقائب التي أعطيت لنا دون استشارتنا، لأننا اعتبرنا أن مصلحة البلد واستقراره والمحافظة على النظام الديمقراطي البرلماني تحتم علينا ذلك.

واستمرت الحكومة الرباعية برغم المسؤوليات والمتاعب الملقاة على كل فرد من أفرادها، وبرغم أني قلت من أول يوم إن هذه الحكومة تحكم بأكثرية غيرها ويجب أن تفسح في المجال لحكومة اتحاد وطني، أو حكومة من الأكثرية النهجية.

وكان الاعتداء على المطار في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨، فاعتبرت الحكومة الرباعية أنه لا يجوز أن تستمر في الحكم كما هي نظراً إلى المقررات المصيرية التي يجب اتخاذها والتي سيتحمل الشعب أوزارها، وتم الاتفاق على الاستقالة، واعتبرنا أن الظرف هو الظرف الأكثر ملاءمة للمجيء بحكومة اتحاد وطني. لأن ذلك ما يحصل في البلدان الديمقراطية البرلمانية عندما تواجه البلاد اتخاذ تدابير مصيرية من هذا النوع فيتناسى المجلس النيابي الخصومات والأحقاد ويؤلف حكومة اتحاد وطني.

وكانت الاستقالة، لكن مرة ثانية، وثالثة، ورابعة، تدخلت الشهابية لتمنع المصالحة الوطنية بقيام حكومة اتحاد وطني، رغم الظرف العصيب، فتألفت الحكومة الحالية وظهر لفئة من اللبنانيين أنها حكومة تمثل اتجاهاً واحداً وتكرس غلبة فئة على فئة اعتباطاً، وأنها ليست حكومة على مستوى الأحداث التي يواجهها لبنان.

خلاصة القول إن هنالك الخطر الاسرائيلي والخطر الاشتراكي المتطرف اللذين تجمعهما الأهداف ولو اختلفت المصالح، وهذه الأهداف هي القضاء على لبنان جغرافياً وسياسياً. والخطر الداخلي، وهو الخطر الشهابي الذي أدهى ما فيه أنه لا يرى أمامه سوى مصلحته الخاصة، القائمة أولاً وأخراً على انعدام إيمانه بالنظام الديمقراطي البرلماني وإيمانه المعاكس بأوامر تعطى وتنفذ دون مناقشة، أو حق بالجدل. إذ أن هذه السياسة هي الطريقة الأسهل والأقرب لتنفيذ المشاريع التي تخدم مصلحته الخاصة، والتي أكبر مثال عليها الفيتو الذي وضع على كتلة مؤلفة من ١٣ نائباً لبنانياً، دون أي مبرر أو شرح. هذا الفيتو لم يصدر عن رئيس حزب تقدمي اشتراكي هو في الواقع لا تقدمي ولا اشتراكي بل اقطاعي تأخري، وإنما صدر عن الرئيس شهاب الذي لا يمكن أن يقبل بمصالحة وطنية مع فئة من النواب يمثلها الرئيس شمعون، خوفاً من أن تقضي المصالحة على أحلامه سنة ١٩٧٠.

والرئيس شهاب، عوضاً عن أن يفعل كما فعل الجنرال ديغول عندما ترك الجيش فيؤلف حزباً ويسفر عن وجهه وينزل إلى الميدان فيصارح الشعب بأفكاره ونياته ويحاول اقناعه بصوابيتها وصحة أهدافه، يفضل أن يبقى منعزلاً ومحمياً في صربا وأن يستثمر الجيش اللبناني، كما فعل حتى اليوم، خدمة لأهدافه السياسية متناسياً مصلحة البلاد والشعب اللبناني.

إذاً، ونحن الذين يؤمنون بضرورة تأمين سلامة أراضينا كما هي، سلامة نظامنا الديمقراطي البرلماني، وإبعاد الجيش عن السياسة لمصلحة الجيش والبلاد، ولسلامة حرياتنا، قلنا ما قلناه، وعلى الشعب اللبناني أن يختار بين مجابهة هذه الأخطار وعدم مجابهتها، مع معرفته بأن المجابهة تجنبه الفقر والذل والصمت المفروض والأرض المقتطعة، وعدم مجابهته يرميه عاجزاً تحت سيطرة الدولة الاسرائيلية أو الدولة السوفياتية أو الإمارة الشهابية».

استقالة الحكومة في المجلس النيابي [1]

ألقى رئيس الحكومة رشيد مرامي خطاب استقالته في المجلس النيابي، وجاء فيه:

«يقضي واجب الصراحة أن نتحدث كمسؤولين يمثلون هذا الشعب من أجل العمل على تحقيق أهدافه وأمانيه. ونحن عندما نواجه هذه الفترة الحساسة والمرحلة الدقيقة علينا أن نرتفع إلى مستوى هذه المسؤولية وأن نتكلم بما تفرضه علينا واجباتنا، لأن في كل ما استمعت إليه كنا نحور وندور حول الموضوع دون أن نصل بالبحث إلى نقطة التقاء يمكن أن ننطلق منها كشعب واحد صاحب مصير مشترك. كأنما نريد أن نبعد عن الحقيقة وأن لا نقول ما هو الواقع الذي نواجهه. وبهذا المنطق ستظل الأمور في أزمة مستمرة، وسنظل معرضين لمشاكل ولحوادث أنا واثق أن أحداً منا لا يريدها وكلنا نتأسف لحدوثها، لكن هذا التأسف وعدم الرضى لا يجدي شيئاً ولا ينهي مشكلاً ولا يحل الأمور التي نواجهها اليوم. ولا أريد أن أذكر الصديق اليافي بأسباب استقالته ولا أريد أن أذكر بالأحداث التي مرت بها حكومته ولا أريد أن أذكر بالأساليب التي عولجت بها تلك القضايا المستمرة، ولا أن أرجع إلى الماضي البعيد لأذكر سواه. لأننا الآن لسنا في معرض توجيه الاتهامات إلى بعضنا البعض، لأن الظرف هو أبعد من الحكومة وأكبر من الكرسي، وهو بالتالي أهم وأقدس من أشخاصنا. الأمر يتعلق بمصير هذا الوطن ويتعلق بوجوده وبالسياسة الفضلى التي يجب أن يتبعها في هذه الفترة بالذات، التي يجب أن نستمدها من إرادة اللبنانيين؛ لأن أية سياسة لا يكون حولها إجماع لا يمكن أن تؤدي إلى محبة ووحدة واستقرار واستمرار.

إن ما سمعته في هذه الجلسة لا بد من أعود إليه بالتحليل. إن هذه الحكومة قامت بجهود كبيرة لمعالجة القضايا المختلفة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والحكومة استطاعت أن تجتاز كثيراً من العقبات، ونحن إذ نتابع نشاط الشعب وتطوره ونموه ندرك أن ما قصدناه إنما كان بفضل تعاون المجلس ووعي الشعب، إذ مكننا من اجتياز المراحل وحيث أن البحث الذي سيكون يدور حول تدعيم أوضاعنا الاقتصادية، لأن عليها تبنى مختلف المطالب السياسية والدفاعية والاقتصادية، لذلك استغرب من البعض أن يأخذ على الحكومة أن تفكر في مثل هذه الأمور عندما تكون الظروف في منتهى الدقة.

طالما سمعت بأحاديث تدور عن اهتمام الحكومة بقضايا الأوتوسترادات وغيرها من المشاريع، وذلك لأني أعتبر، كما قلت، ان أساس كل مطلب يطالب به هذا الشعب لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل اقتصاد قوي وفي ظل خزينة تستطيع تمويل المشاريع. ولبنان كبلد ترانزيت وتجارة لا بد أن يحقق المشاريع التي تمهد له سبل التقدم والمنعة. لذلك فكرت الحكومة في الأوتوسترادات لأن البحث كان جارياً مع البنك الدولي. وزيادة الليرة على البنزين اقترحها البنك وحدد مهلة لجواب الحكومة. وإيماناً مني بالديموقراطية طرحت الموضوع بكل بساطة على الشعب

(1) الصحف الصادرة في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٩ ومحاضر مجلس النواب للعام ٦٩، جلسة ٢٤/ ٤/ ١٩٦٩.

مع سؤال هل تريدون تحقيق شبكة أوتوسترادات وطرق نظراً للفوائد التي تترتب عليها؟ فإذا كان الجواب نعم فإن تضحيات تتطلب ذلك، وتأمين موارد لها لا يتم إلا بزيادة سعر البنزين. وإذا كان الجواب لا، فالحكومة تصرف النظر عن ذلك شرط أن ينتظر الجميع ذلك. ولقد انطلقت الدعاية ضد الحكومة، فأخذ كل واحد يشرح رأيه حسب تفكيره. لكن أقول كل عمل تطلبونه يتطلب مالاً، وتأمين المال يتطلب زيادة الضرائب.

إن حكومة الرئيس اليافي تقدمت بمشروع بزيادة رواتب الموظفين وأرسلت في المشروع ذاته ضرائب جديدة. أقول هذا رداً على بعض النواب الذين أيدوا زيادة الرواتب لكنهم رفضوا زيادة الضرائب.

وانتقل بعد ذلك لأتحدث عن قضية فلسطين لأني سمعت كلاماً وجدت فيه تناقضاً. فلبنان لم يقصّر يوماً في العمل من أجل نصرة قضية فلسطين، وهذا بفضل إيمان جميع اللبنانيين لأنهم متفقون على أن قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً. ونحن أيضاً نعتبر أن الصهيونية هي خطر على جميع الدول العربية ومنها لبنان، وعليه فإننا عندما نخدم قضية لبنان الأولى نكون نخدم لبنان، وعندما يقوم لبنان بتدعيم سيادته وتقوية ذاته وممارسة مسؤولياته إنما يعمل من أجل الدفاع عن نفسه تجاه الخطر المشترك. إن لبنان قد أجاب عن أسئلة يارينغ على أساس سياسة تقوم على السيادة والاستقلال والمحافظة على حدود لبنان دون تعريضها للبحث، متمسكين باتفاق الهدنة. فلبنان لا يعنيه من قرار مجلس الأمن إلا تأييد الموقف الذي تتخذه الدول العربية لأنها هي أدرى بمصلحتها.

وعلى هذا الأساس فالمشاريع التي قدمت هي في الواقع تصديق لقرار مجلس الأمن رأت فيه مصلحة لها، ونحن لسنا بمطالبين بأن يكون موقفنا إلا ما ذكرت. لكن القول أنه أثار الخواطر وخلق هذا الجو وأدى إلى الحادث، هذا أيضاً بعيد بعض الشيء عن الواقع، لأن قضية فلسطين ليست بالقضية الجديدة ولأن اهتمام العرب لها ليس أيضاً بالجديد، ولأن الخطر الاسرائيلي هو خطر دائم. لذلك أقول إن الفترة التي نعيشها الآن هي فترة دقيقة وصعبة. وعندما يكون لا سلم ولا حرب وفي كل يوم معركة محدودة أو غير محدودة في منطقة تتأجج بهذه الشدة، أعتقد بأن لبنان وأبناءه الذين يعيشون هذه الفترة لا بد أن يتأثروا بها ويعيشوا معطياتها، ومن حقهم أن يفكروا في المصير. فالعمل الفدائي، وهنا أذكّر الرئيس اليافي بأن هذا العمل بطبيعته سري، والذي كان العدو يتخذ منه ذريعة ومبرراً في المحافل الدولية بحيث إن كل مسؤول عندما كان يسأل كان يسارع إلى الجواب بأن ليس هناك من فدائيين ولا قواعد لهم في لبنان ولحد علمنا أن الأمر كذلك. لأنه عندما تقع الحوادث وتطرح الأسئلة يجب أن نقول ما فيه مصلحة الوطن دون تجريح، وليس في ذلك ملامة. وأسارع إلى القول أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه وبيته هو عمل اعترفت به جميع القوانين والشرائع، والمقاومة عند كل شعب احتلت أرضه والأمثلة عليها عديدة. ولماذا ننكر على شعب فلسطين الذي يناضل من أجل استعادة حقه في وطنه؟ لماذا تقام الشكوك من حوله؟ لماذا ننكر عليه ممارسة هذا الحق؟ لا يوجد بيننا من يختلف على هذا الكلام، ولا بد لي من أن أقول

بصراحة أن الموقف يتطلب منا المصارحة وحمل المسؤولية، لأن كل واحد منا عندما يتكلم عن الموضوع يلف ويدور حوله دون الوصول إلى النتيجة المطلوبة.

هناك من يطالب بأن يكون العمل الفدائي في لبنان مهما كانت النتائج. ورأي آخر؛ يجد في هذا العمل خطراً على لبنان، وهذا الرأي له أيضاً حججه. وعلى هذا الأساس ما من حكومة يمكن أن تأخذ بأحد الرأيين دون أن تسبب انشقاقاً قد يتطور. بحيث يفرض كل ذلك، من باب التحسب والتوقع الذي أشرت إليه، أن يصار إلى مصارحة فاتفاق على الموقف الذي يجب أن نتخذ. وبعد ذلك الحكومة ملزمة بتنفيذه. لكن هذا لم يحصل للآن، وإذا لم نجر هذه المصارحة فإن الموضع سيظل كما هو الآن وكما كان بالأمس.

وفي رأيي لا يجوز أن يظل اللبنانيون حول هذا الأمر عرضة لأي حدث قد يقع مما يسبب تعريضاً بأمن هذا البلد واستقراره. فلماذا ابتعد عن هذه الحقيقة؟ إني أعتبر أن هذه المرحلة بالنسبة إلى دقتها، يتعلق بها وضع عام في لبنان نهتم به جميعاً وعلينا أن نعالجه بما يتفق مع سياسة لبنان وأهدافه وتأييد قضية فلسطين.

ما من أحد يتعرض للعمل الفدائي، ونحن نريد أيضاً أن نبعد العمل الفدائي عن كل خلاف داخلي واستغلال سياسي. لأننا عندما ننزل إلى هذا المستوى فإننا نكون قد اسأنا إليه. ولا أظن أن الفدائيين الذين يتمثلون بقيادات واعية صادقة وقفت نفسها ودمها من أجل الشهادة في سبيل قضية الشعب الفلسطيني، أقول إن هذه القيادات لا تريد أن تنزلق إلى خلافات هي أبعد ما نكون عنها.

إن ما حدث بالأمس هو نتيجة للظروف التي شرحتها. وإذا حدث حادث الآن أو غداً أو بعد غد، وهذا ليس بالمستغرب، إنني أؤكد لكم أن انتفاضة من جهة من الجهات ستقوم كردة فعل لهذا الحادث، مما يعرض أمن البلد ويحمل السلطة على أن تقوم بما يجب القيام به لتحفظ للبلد مقومات وجوده وحدوده.

إن الحكومة عندما حملت مسؤولياتها هذه الفترة بناء على رغبة المجلس، قالت على لساني إن من يقبل الحكم في هذه الفترة إنما هو فدائي.

والحكومة لم تستطع أن تتجنب حوادث مؤسفة حصلت في بعض مناطق لبنان وذهب فيها بعض الدم البريء، لأن دم اللبناني عزيز على جميع اللبنانيين. وكلنا نتمنى لو إنه لم يرق كي نصبّه دفاعاً عن حدودنا ووجودنا. لكن إذا كان من إرادة الله بأن يحصل ما حصل فماذا نفعل؟

تبقى أمور عديدة سأطرحها عليكم لأبين لكم موقفي النهائي محملاً المسؤولية لي وللحكومة وللمجلس ولجميع اللبنانيين.

كنت أود لو أن الرئيس سلام موجود هنا لأشرح له لماذا استقلت وعدت عن الاستقالة. لقد كان موقفي في مجلس الوزراء مستمداً من قناعتي بنتيجة الوضع الذي وصلنا إليه.

فبعد أن حاولت الحكومة أن تجتاز المراحل دون ما يُعكر على هذا البلد أمنه، لم تستطع أن تفلت من المحظور. ورأيت أن الرأي العام الذي جرح ــ وأنا أفخر بأن أكون منه وممثلاً له،

ووجودي هنا أمثل فيه مختلف اللبنانيين ــ قلت إن أحداثاً كهذه تتطلب في هذا الوقت أن تكون هناك مشاركة بين مختلف اللبنانيين بحيث يتفقون في ما بينهم بعيداً عن النغمات السابقة لأننا إذا بقينا على شروطنا فلن نخرج بالوضع من خطورته، لذلك على اللبنانيين بإرادة هذا المجلس أن يحددوا الموقف سواء من ناحيته السياسية أم من النواحي الأخرى وعندها فالحكومة تقوم بتنفيذ هذه السياسة. وهناك اعتبار آخر. إن ما حدث ترك ألماً في النفوس، ويجب معالجته، دون البحث بالمسؤولية والخطأ، ولا بد أن يكون هناك ثمن يقدم لنعالج هذا الوضع، وما أهون هذا الثمن إذا اعتبرنا أن الكرسي ليس إلا وسيلة لخدمة هذا الشعب.

هذا هو الرأي الذي وقفت عنده وتشبثت به ولكن اتصالات جرت معي، وموقف بعض الزملاء الوزراء وخاصة الذين يمثلون الكتل التي ينتسب إليها السيد صائب سلام، الحت ورأيها أن مصلحة الحكم في هذا الوقت بالذات تتطلب البقاء مهما كانت الأوضاع التي تقضي على الحكومة أن تضحي بالثمن المطلوب، ولم أجد بداً من أن أتريث إلى جلسة المجلس هذا المساء لنصارح بعضنا البعض بهذه الحقائق، ولأنني أؤمن بالديمقراطية، ولأني أعتبر الثقة التي أحكم بها مستمدة من هذا المجلس، وليست المرة الأولى التي استعمل فيها هذه الأصول، وقد تصرفت سنة ١٩٥٥ هذا التصرف أمام المجلس النيابي الكريم. أقول إنه ليس تهرباً من المسؤولية ولا خوفاً من مواجهة الأحداث، وأنا لم أتهرب يوماً من مسؤوليتي، لكن اسمحوا لي أن أقول إن هذا الذي نشاهده في لبنان ونعيشه كل يوم يجب أن يفسح المجال أمامنا جميعاً لتحديد مواقفنا منه، وهذا لن يكون إلا باستقالة الحكومة لأن الفريق الذي يجد نفسه ضحية فنحن منه. ولا أريد أن أقول إن الأمر يتعلق بموالاة أو معارضة بل إن الأمر بلبنان. وقد آن لنا أن نكون على مستوى مسؤولياتنا فنعالج أمورنا بصراحة وجرأة من أجل أن نكون في مركز القيادة التي أرادها الشعب لنا كي نسير أمامه في الطريق الصحيح نحو الأهداف التي نؤمن بها دفاعاً عن أمن البلد وعن حدوده.

وإنني أقول لكم بكل إخلاص إن الحكم ليس بغاية وإنما الحكم في هذه الفترة يجب أن يكون تجرداً ومسؤولية وتضحية من الجميع لكي يبقى لبنان. وعلى هذا الأساس فإنني أعلن استقالتي أمام مجلسكم الكريم».

نص كتاب استقالة رئيس الحكومة

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم!

إن المرحلة التي يمر بها لبنان والمنطقة العربية كافة، وهي مرحلة دقيقة، تتطلب من الجميع أن يكونوا على مستوى مسؤولياتهم في معالجة الأمور الأساسية المطروحة على البحث في الداخل والخارج وهذا مما يسبب قلقاً في النفوس على القضية والمصير كان من نتائجه خلق جو من التأزم أدى إلى حوادث دامية تألّمنا لها جميعاً.

لقد شرحت الحكومة في بيانها الذي ألقته أمام المجلس النيابي الكريم وجلسة مساء الخميس الواقع فيه الرابع والعشرون من شهر نيسان الجاري وجهة نظرها والأسباب التي تحملها على الاستقالة التي ترفعها بهذا الكتاب إلى فخامتكم مغتنمين هذه المناسبة لنتقدم بخالص شكرنا على التوجيه الكريم والمساعدة الفعالة التي لقيناها طول تمرسنا بمسؤولية الحكم، داعين الله أن يجنب لبنان كل مكروه بقيادة فخامتكم الحكيمة.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول احترامنا».

رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي

بيروت في ٢٥/٤/١٩٦٩

الوزارة الثانية والستون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي الثامنة[١]

من ٢٥/١١/١٩٦٩ إلى ١٣/١٠/١٩٧٠

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمالية
فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... نائباً للرئيس ووزيراً للبرق والبريد والهاتف
عادل عسيران (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للعدل
مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني
كمال جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية
بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
نسيم مجدلاني (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للسياحة
سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للاقتصاد الوطني
موريس الجميل (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتصميم العام
عثمان الدنا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للأنباء
رفيق شاهين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
أنور الخطيب (سني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
عبد اللطيف الزين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للزراعة
جوزيف أبو خاطر (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
حبيب مطران (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للصحة العامة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثاني عشر بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٤/١٢/١٩٦٩ ونوقش خلالها واستؤنفت المناقشة مساء ذلك اليوم، ومساء ٥/١٢/١٩٦٩ وقبل ظهر ٦/١٢/١٩٦٩ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٨ صوتاً (بينهم رئيس المجلس) ضد ٣٠ وامتناع ٣ وغياب ٨.
- بتاريخ ١٧/٨/ ١٩٧٠ انتخب الوزير سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، فأسندت وزارة

(١) بموجب المرسومين رقم ١٣٤١٤ و١٣٤١٥، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٦٩، العقد العادي الثاني الجلسة الثانية، ص ٨ و٩.

الاقتصاد الوطني التي كان يشغلها إلى الوزير نسيم مجدلاني في ٢٦/٨/ ١٩٧٠.

- بعد تسلم الرئيس فرنجية لسلطاته الدستورية في ٢٣/٩/ ١٩٧٠ وجرياً على التقليد المتبع قدّم رئيس الحكومة استقالة حكومته إليه فقبلها وكلف السيد صائب سلام تشكيل الحكومة الجديدة.

نص كتاب استقالة الحكومة

فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية المحترم!

بعد نهاية عهد، وبداية عهد، لا بد حسب التقليد المتبع من أن تقدم الحكومة استقالتها، وهذا ما نفعله اليوم، وكلنا أمل في أن العهد الجديد سيقود البلاد قدماً في معارج التقدم والاستقرار والازدهار.

لقد قمنا من ناحيتنا بقدر ما سمحت به الظروف والإمكانات في دفع عجلة الحكم إلى الأمام وأدينا قسطنا في حمل المسؤوليات. فلم نتردد أمام الصعاب ولم نضعف أمام التحديات، بل أقدمنا حيث يجب الإقدام، وكان رائدنا الخير والعدل والمساواة.

إن لبنان قد حقق نهضة بارزة في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والعمرانية والاجتماعية وغيرها، وهي نهضة وإن كانت دون ما نطمح إليه جميعاً لكنها تعتبر على كل حال خطوة مهمة في طريق تطوير هذا البلد.

لقد كان للسياسة التي أتبعت والأساليب التي اعتمدت أثرها في طابع الحكم الذي حملت أعباءه مع زملائي الوزراء بكل صدق وتجرد وإخلاص. فما تحملناه من مسؤوليات في الحقبة الأخيرة لم يكن بالأمر اليسير ولا سيما في الظروف القاسية التي يعرفها الجميع، والتي لم يكن لنا بد في أسبابها بل عملنا جاهدين من أجل الحد من نتائجها وكبح تفاعلاتها.

ومن أجل ذلك عملنا مافي وسعنا العمل لتأمين الجو المناسب حتى يشعر المواطنون بالثقة والطمأنينة، وقد تجاوزنا في سبيل ذلك الكثير من الانتقاد، وحرصنا دائماً على الأخذ بالبريء والمفيد منه. كما عملنا على ممارسة مبدأ المشاركة الذي جعلناه هدفاً من أهداف الحكومة في بيانها الوزاري، تحقيقاً للتعاون بين المواطنين والدولة، مما ساعد على تخطي الكثير من الأزمات، ويقتضيني الإنصاف القول بأن ثقة فخامة الرئيس الأستاذ شارل حلو كانت خير معوان لنا في ممارسة واجباتنا.

والحكومة إذ تقدم استقالتها تتمنى للبنان في ظل فخامة الرئيس الأستاذ سليمان فرنجية الذي عرف بالتجرد والإخلاص، اطراد النجاح والتوفيق.

رئيس مجلس الوزراء   رشيد كرامي

الحكومات خلال ولاية الرئيس سليمان فرنجية

من ٢٣/٩/ ١٩٧٠ إلى ٢٢/٩/١٩٧٦

شكلت خلال ولاية الرئيس سليمان فرنجية ٧ حكومات تعاون فيها مع ٦ رؤساء حكومة على النحو التالي:

السيد صائب سلام : حكومتان

وحكومة واحدة شكلها كل من السادة: أمين الحافظ، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، نور الدين الرفاعي، ورشيد كرامي.

الوزارة الثالثة والستون

تشكيل وزارة السيد صائب سلام الخامسة[1]

من ١٣/١٠/١٩٧٠ إلى ٢٧/٥/١٩٧٢

صائب سلام (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
غسان تويني (ر. ارثوذكس ــ بيروت) نائباً للرئيس ووزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والأنباء
هنري اده (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
حسن مشرفية (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للتصميم العام
صائب جارودي (سني ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والسياحة
ادوار صوما (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة والدفاع الوطني
جميل كبي (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعدل والبرق والبريد والهاتف
اميل بيطار (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للصحة العامة
الياس سابا (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للمالية
جعفر محمد جواد شرف الدين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
منير حمدان (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
خليل أبو حمد (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للخارجية والمغتربين

● حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب الثاني عشر، باستثناء رئيسها.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٧/١٠/١٩٧٠[2]، ونوقش البيان خلالها واستؤنفت الجلسة ست مرات ما بين ١٧ و٢٢ تشرين الأول ١٩٧٠، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٦ صوتاً ضد واحد وامتناع ٤، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت، وغاب عن الجلسة ١٧ نائباً.

● اعتذر الوزير صوما عن الاشتراك في الحكومة، بسبب وجوده على رأس منظمة الأغذية والزراعة الدولية، فأسندت وزارة الدفاع الوطني إلى الوزير سابا بالوكالة، ووزارة الزراعة إلى الوزير اده.

● بتاريخ ٢٠/١/١٩٧١، قبلت استقالة الوزير تويني بموجب المرسوم رقم ٤٣٦ وعين الوزير

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٤ و٥، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٠، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى ص ٨١٩ ــ ٨٢٠.

(٢) نقلت وقائع الجلسة بواسطة الراديو والتلفزيون.

سابا نائباً لرئيس مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ٤٣٧ وأسندت وزارة الأنباء إلى السيد هنري طربيه (ماروني ـ الشمال من خارج أعضاء مجلس النواب). وأسندت وزارة التربية الوطنية إلى الدكتور نجيب أبو حيدر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان من خارج أعضاء مجلس النواب).

- بتاريخ ١/١٠/١٩٧١ قدّم الوزير اده استقالته، فقبلت بموجب المرسوم ٢٠٤٠ تاريخ ٦/١٠/١٩٧١ وأسندت وزارة الأشغال العامة، ووزارة الزراعة بالوكالة، إلى السيد كمال خوري (ماروني ـ جبل لبنان من خارج أعضاء مجلس النواب).
- بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧١ قبلت استقالة الوزير اميل بيطار من وزارة الصحة وأسندت وزارة الصحة إلى الوزير طربيه بالوكالة.
- بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٢ قبلت استقالة الوزير مشرفية من الوزارة، فأسندت وزارة التصميم وكالة للوزير خوري، وعيّن الدكتور صلاح سلمان (درزي ـ جبل لبنان)، وزيراً للصحة العامة؛ كما عين النائب فؤاد نفاع (ماروني ـ جبل لبنان) وزيراً للزراعة.
- أشرفت الحكومة بعد التعديلات التي أشرنا إليها، على الانتخابات النيابية التي جرت بتاريخ ١٦ و٢٣ و٣٠ نيسان ١٩٧٢، وتكون منها مجلس النواب الثالث عشر (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢).
- بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية، قدّم الرئيس صائب سلام استقالة حكومته إلى الرئيس فرنجية في ١٠/٥/١٩٧٢.

كتاب استقالة الوزير التويني[1]

بعد التحية!

استمرار الوزير في الحكم رهن بشروط لعل أهمها استمرار ثقته بالقدرة على تحقيق ما جاء من أجله ووعد نفسه والناس به.

وأنا إذ أشكركم على الثقة الغالية التي منحتموني إياها، أنتم وحضرة رئيس الحكومة، أرجو قبول استقالتي لشعوري بأن استمراري في الحكم أصبح غير ذي موضوع لأن الوضع الحاضر لم يعد يمكنني من تحقيق ما تكوّن لديّ، إثر ثلاثة أشهر من الممارسة، من اقتناع راسخ بوجوب تحقيقه بغير الأساليب التي في متناول هذه الحكومة.

وإني إذ أكرر شكري، أرجو قبول احترامي، وأعزّ أماني أن يبلغ هذا العهد ما نطمح له به جميعنا.

بيروت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ — غسان التويني

(١) وجه الوزير التويني كتاب الاستقالة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، النهار ٢١/١/١٩٧١ ص ٢.

بيان الوزير تويني بعد الاستقالة[1]

«بعد دخولي الحكومة وفي اللحظات الأولى، بدأت أحس بشيء من الغربة داخل الحكم، وهذا إحساس شعر به كل صحافي دخل الحكم قبلي. هذه الغربة التي شعرت بها شعر بها أيضاً أصدقائي الذين بينكم منذ اللحظة الأولى. شعرت بقلق وعدم اطمئنان إلى أنني موجود حيث يجب أن أكون موجوداً.

«يجب أن أؤكد على الفور أولاً وأوضح الآتي: استقالتي ليست شكوى من الحكومة بحد ذاتها وليست شكوى بالطبع من رئيس الجمهورية ولا هي موجهة ضد أحد، وإذا كانت موجهة ضد أحد، فهي موجهة ضد نفسي. لنستعرض قليلاً بعض المراحل التاريخية التي مرت بها الحكومة. اعذروني لم أحضر بياناً بل بضع نقاط فقط، كل عهد يأتي يكون بطبيعة الحال حسب النظام البرلماني اللبناني منبثقاً من عكسه. فالقول بأنه منبثق قول خاطىء لأن العهد الجديد هو نقيض المجلس الذي عمل العهد السابق له.

جاءت هذه الحكومة، وأطلق عليها بعض الصحف لقب حكومة الثورة من فوق، وكانت حكومة شباب. وكان عليها بالفعل إما أن تقوم بثورة من فوق أو لا تستمر في الحكم. لقد أوضحنا في بياننا الوزاري بصراحة أننا نؤمن بالنظام ونؤمن بالطاقة على تحقيق الإصلاح المطلوب والمرجو في إطار هذا النظام. وعملنا في إطار هذا النظام، إنما منذ نشأة هذه الحكومة لم تكن في وضع يمكنها من أن تنال وتمارس من الصلاحيات أكثر مما يمكن أن تمارسه حكومة عادية. إذاً، يمكن وصف الحكومة خلال الأشهر الثلاثة التي قضتها في الحكم بأنها حكومة غير اعتيادية مطلوب منها مهمات غير اعتيادية لكنها تعمل في جو اعتيادي وفي إطار قوانين وأساليب وأنظمة اعتيادية، وهذا، باعتباري رجل منطق وأستاذ فلسفة، اعتبره منافياً لإمكانات النجاح.

حاولت، شخصياً، وكل يسأل عما قام به، منذ مجيئي أن أحصي المشاكل التي تواجه وزير تربية وطنية ووزير انباء. حضرنا إحصاء قد يكون مضحكاً عن مطالب الطلاب والمعلمين فوجدنا أن لهم ٤٥ مطلباً.

٤٥ قضية متراكمة عبر عهود طويلة من اللاعناية، فجعلنا شعار العمل في وزارة التربية الوطنية المشاركة والحوار. أما في وزارة الأنباء فكان سهلاً عليّ منذ اللحظة الأولى أن أتحرك وأنتج أكثر من وزارة التربية، لأنني رجل أنباء بالدرجة الأولى. فجعلنا شعار العمل في وزارة الأنباء الحريات المطلقة. وفي إطار الحريات طبعاً تحمل المسؤوليات. وأعتقد أنني أعطيت مثالاً في تحمل المسؤوليات عندما سمحت بأن يوقف ويلاحق المدير المسؤول لجريدة «النهار» من غير أن أعتبر أنني يجب أن أحتج وأستقيل وأن أقوم بأي عمل فيه شيء من الغوغائية.

«اليوم، طبعاً، تستمر الحكومة ما دامت تتمتع بثقة المجلس. إنها تنشأ بثقة رئيس الجمهورية

(١) المصدر السابق ص ٣.

وتستمر بثقة المجلس وبثقة الوزراء بأنفسهم».

«أنا لا أخجل من أن أقول بصراحة إنه لم تعد لدي ثقة بنفسي لا بغيري أي بقدرتي على العمل إنه في إطار الحكومة بشكلها الحاضر أصبح العمل مستحيلاً».

«لماذا استقلت اليوم؟ لقد استقلت اليوم، لأنه بتقديمي إلى مجلس الوزراء المشاريع التي قدمتها وباقتراحي الاقتراحات التي انتهيت إليها، اعتبر أنني وصلت إلى مرحلة فاصلة أقدر عندها الرجوع إلى الصحافة وأنصرف إلى عملي الحقيقي».

«أودعت مجلس الوزراء خمسة مشاريع قوانين (بالإضافة إلى مشروع قانون المعادلات الذي أصبح الآن في المجلس النيابي)».

«المشروع الأول بإعادة تنظيم وزارة التربية، المشروع الثاني بإنشاء وزارة الثقافة، المشروع الثالث بتنظيم التعليم الخاص، المشروع الرابع بإنشاء الإذاعة بشكل مستقل، المشروع الخامس بإنشاء الوكالة اللبنانية للأنباء بشكل مستقل كذلك وبمشاركة نقابة الصحافة».

وبعد أن عدد الوزير المستقيل الانجازات التي كان ينوي تحقيقها، تساءل ماذا نفذنا؟ في الواقع أننا لم ننفذ شيئاً أساسياً يذكر. نفذنا بعض الأمور الصغيرة. عمر الوزارات في لبنان ستة أشهر، وأنا خلال هذه الأشهر الثلاثة التي أمضيتها أعتبر نفسي تعلمت ودرست ماذا علي أن أعمل. وقد رسمت طريقاً أعتقد أن من سيخلفني وخاصة في وزارة التربية وكذلك في وزارة الأنباء، ستسهل هذه الطريق مهمته. وأريد أن أقول بوضوح أن رصيدنا ضعيف على الصعيد الصحافي لأننا لم نحقق شيئاً من المطالب الصحافية. أما على الصعيد التربوي فإنني فخور بأن أقول إنه خلال التظاهرات، وآخرها تظاهرة صباح اليوم (٢٠/ ١/ ١٩٧١) والإضرابات وآخرها حلّ أمس ومساء بقرارات اتخذت ليلاً، وهي إضرابات المدرسة المهنية، تكونت لدي صداقات جديدة، هي صداقات الأساتذة والطلاب الذين كنت اجتمع معهم وكان همي الأول أن أعيد الحوار بينهم وبين الدولة وأن أعيد الثقة المفقودة عبر تراكم سنوات عدة. هل هذا يعني أنني نجحت أم يعني أني فشلت؟ لو كنت أكتب عن نفسي لقلت نجح غسان التويني نصف نجاح وفشل نصف فشل.

قراري بالاستقالة نهائي... ومركزي هو في الصحافة بينكم؛ وأعتقد أنني باستقالتي اليوم أخدم مهنتي وأخدم نفسي ولكنني على الأخص رئيس الجمهورية الذي أصرّ على أن تسجلوا أنني أكن له كل احترام وكل ثقة وسأقوم بكل ما أستطيع عمله كصحافي لتسهيل مهمته وتسهيل مهمة رئيس الحكومة الذي إن كان لي رأي أعرضه عليه، فهو في أن يبادر إلى إعادة النظر في الحكومة الحاضرة لمناسبة استقالتي وعلى حسابي حتى يجعلها أقدر على الإنتاج وعلى ما وعدت به مما ينتظره الرأي العام من صائب سلام وحكومته».

استقالة الوزير بيطار

بعد اتخاذ الوزير بيطار قراراً بخفض أسعار الدواء ٢٥٪ أقدم بعض مستوردي الدواء على

التوقف عن استيراد بعض الأصناف التي كانوا يستوردونها قبل قرار خفض الأسعار، فتقدم الوزير البيطار خلال جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في ٢٢/ ١٢/ ١٩٧١ بمشروع قانون معجل مكرر يقضي بسحب رخص استيراد الأدوية من هؤلاء المستوردين، وحصل خلال الجلسة جدل حول القانون أصرّ خلاله الوزير بيطار على مشروعه معتبراً أنه الوسيلة الوحيدة لتأمين الدواء.

«وكان جواب الوزراء وبينهم وزراء الاقتصاد والمال والتربية الوطنية، أنهم مع تأييدهم المبدئي للمشروع، يرون أن في الإمكان درس اقتراحات أخرى من شأنها تأمين الدواء من دون خلق متاعب سواء لدى عرض المشروع على مجلس النواب أو مع المستوردين. وفي جملة هذه الاقتراحات إعطاء رخص جديدة لمستوردين جدد أو تخويل صندوق الضمان الاجتماعي استيراد الأدوية المفقودة».

أما رئيس الحكومة صائب سلام فقال: كلنا متفقين على المبدأ، لكن الخلاف على الأسلوب والطريقة واقترح الرئيس سلام تشكيل لجنة من وزراء الصحة والاقتصاد والمال والتصميم لدرس مشروع الوزير البيطار والمقترحات الأخرى لاختيار الحل الأفضل. إلا أن الوزير بيطار قال أنه «لا يجوز أن يؤخذ المستوردون باللين. فقد ظهر عندما استعملت الدولة الشدة معهم أن جاؤوا للتفاوض مع وزارة الصحة مبدين استعدادهم للعمل بما تقترحه الوزارة، فإذا تراخت الحكومة الآن فقد يعودون إلى التصلب وتتعذر عندئذٍ معالجة أزمة الدواء.

«وقال إن مشروعه هو الوسيلة الفضلى لمعالجة القضية وإنه يعتبر نفسه مستقيلاً إذا لم يؤخذ به».

كتاب استقالة البيطار إلى رئيس الجمهورية

صاحب الفخامة الرئيس سليمان فرنجية المعظم!

«يؤسفني أن أؤكد لفخامتكم استقالتي الشفهية التي أعلنتها خلال جلسة مجلس الوزراء الذي انعقد يوم الأربعاء في ٢٢/ ١٢/ ٧١ إثر عدم تبني مشروع القانون المعجل المكرر الذي يخول وزير الصحة عند الضرورة القصوى سحب رخص استيراد الأدوية بغية توفيرها اتقاءً لكل ما من شأنه الإضرار بصحة المواطنين والسلامة العامة والذي نلت على أساسه تأييد إجماع النواب في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في تاريخ ١٤/ ١٢/ ٧١ ولم يصوت خلالها على الثقة رسمياً لأسباب تعلمونها تمام المعرفة.

«وبالمناسبة أود أن أؤكد أن سياستي كانت دائماً مستوحاة من البيان الوزاري الذي نالت حكومتنا الثقة على أساسه ووضع في طليعة أهدافه تنظيم الاقتصاد الحر محافظة على أسسه السليمة».

«هذا وإنني أغتنم الفرصة لاعرب لشخص فخامتكم عن تقديري لحكمتكم السياسية والإخلاص في العمل والنزاهة والنظرة للأمور الوطنية بروح التجرد».

«كما أتقدم منكم بشكري الجزيل على الثقة التي منحتموني إياها خلال مدة تعاوني معكم مما سهل عليّ إنجاز ما حققته خلال ولايتي الوزارية راجياً أن تتفضلوا بقبول فائق احترامي وتقديري».

اميل بيطار

كتاب استقالة البيطار إلى رئيس الحكومة

«حضرة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

يؤسفني أن أعلم دولتكم خطياً باستقالتي التي تقدمت بها إلى فخامة الرئيس إثر عدم تبني مشروع القانون المعجل المكرر الذي يخوّل وزير الصحة عند الضرورة القصوى سحب رخص استيراد الأدوية بغية توفيرها اتقاء لكل ما من شأنه الإضرار بصحة المواطنين والسلامة العامة والذي نلت على أساسه تأييد إجماع النواب في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٧١ ولم يصوت خلالها على الثقة رسمياً لأسباب تعلمونها تمام المعرفة».

وبالمناسبة أود أن أؤكد أن سياستي كانت دائماً مستوحاة من البيان الوزاري الذي نالت حكومتنا الثقة على أساسه ووضع في طليعة أهدافه تنظيم الاقتصاد الحر محافظة على أسسه السليمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اميل بيطار»

استقالة الوزير مشرفية

بعد تقديم استقالته في ١٧/ ٣/ ١٩٧٢، عقد الوزير مشرفية مؤتمراً صحفياً نفى فيه أن يكون لاستقالته أي علاقة بالصراع القائم بين الرئيس سلام والسيد كمال جنبلاط وقال: «لقد أعربت عن رغبتي في الاستقالة منذ أن قدّم السيد هنري اده استقالته، إلا أن الرئيس فرنجية طلب إليّ البقاء لوضع الخطة السداسية وبعد الانتهاء من وضعها نبحث في موضوع الاستقالة.

«وبعدما أنجزت وضع الخطة السداسية والإحصاء عن قوى اليد العاملة وهو يقع في خمسة مجلدات واستغرق إعداده جهداً كبيراً و١٦ شهراً من العمل فاتحت الرئيس فرنجية والرئيس سلام مجدداً باستقالتي قبل أن يقع الاعتداء الاسرائيلي الأخير على الجنوب، لكني وجدت أن الواجب الوطني يفرض علي البقاء وتأجيل الاستقالة بعدما وقع العدوان، إلى وقت مناسب، لكني أبلغت الرئيسين فرنجية وسلام أنني لن أبقى في الحكومة عندما تبدأ مهمة إشرافها على الانتخابات.

«وعندما رأيت أن الوقت أصبح مؤاتياً للاستقالة، خصوصاً بعدما اقتربت الانتخابات، توجهت إلى القصر قبل موعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء يوم الأربعاء (١٥/ ٣/ ١٩٧٢) وقدمت للرئيس فرنجية كتاب استقالتي من دون أن يفاجأ بذلك لأنني سبق أن أعربت له عن رغبتي في الاستقالة في مناسبات عدة كما ذكرت. واستغرقت مقابلتي للرئيس نصف ساعة، وقال لي الرئيس:

لقد أخذت علماً باستقالتك وإني أطلب منك أن تستمر في عملك الوزاري وتبقي استقالتك طي الكتمان ريثما يتم اختيار وزير بديل.

«وغادرت القصر قبل أن تبدأ جلسة مجلس الوزراء لئلا يشاهدني الصحافيون ويثير خروجي تساؤلهم فتتسرب أنباء استقالتي.

«ومع ذلك لا أعرف كيف تسربت أنباء استقالتي وتعطلت خطة إبقائها سرية ريثما تكون السلطة أخذت وقتها لاختيار وزير بديل. وأن تصريح الرئيس سلام تعقيباً على استقالتي يشير إلى أنه قبلها عندما أعلن أسفه لهذه الاستقالة برغم ما تضمنته من عبارات التقدير والثناء عليّ».

ونفى الوزير المستقيل تعرضه لأي ضغوط لكي يستقيل وقال:

«أنا في الحكم رجل علماني ولم أتعرض لأي ضغط طائفي أو غير طائفي لأستقيل وإني أنفي ذلك نفياً قاطعاً. «وهيدا كلو حكي». وإذا كانت استقالتي قد صادف توقيتها وجود حملة اتهامات متبادلة بين الرئيس سلام وكمال جنبلاط فلا يعني أن لها ارتباطاً بها بل حصلت مصادفة». وإن أسباب استقالتي معروفة وهي كما قلت تتصل برغبتي في أن لا أبقى في الوزارة عندما تباشر مهمة الإشراف على الانتخابات ولا يبقى بالنسبة إلي كوزير للتصميم أي عمل.

ثم سحب الوزير مشرفية من جيبه كتاب الاستقالة وتلاه ليؤكد صحة قوله وجاء فيه: «إنني ومنذ وقت طويل قد أبديت رغبتي في الاستقالة وتعذر بقائي في حكومة الانتخابات، وإنني بعدما أنجزت وضع الخطة السداسية وإقرارها، أرجو قبول استقالتي...»

وقال: «أنا لا أحب الكلام ولا أحب أن أثير الضجة حول استقالتي لأنها تختلف بأسبابها عن استقالة سواي من الوزارة وهي أسباب كما قلت لا تتصل بأي اعتبار غير اعتبار اقتناعي بوجوب العودة إلى ممارسة عملي كعميد لكلية العلوم برغم إلحاح البعض عليّ بأن أرشح نفسي للانتخابات»[1].

كتاب استقالة الحكومة

«فخامة رئيس الجمهورية المعظم!»

«تحية تقدير واحترام!»

«حملت الأمانة بإخلاص وأديت الرسالة بوفاء تجاهكم وتجاه وطني العزيز، وعملت جاهداً، مع زملاء كرام، واصلاً الليل بالنهار طيلة ثمانية عشر شهراً بما يرضي الله والضمير».

«أما وقد انتهت الانتخابات النيابية العامة وكانت، والحمد لله، وبإرشادكم الكريم وعون المولى القدير، موفقة إلى أبعد الحدود، مما جعل القاصي والداني يشهد بأنها كانت مفخرة للبنان على كل صعيد، فعززت وجوده، ووطدت كيانه، وحفظت أمنه واستقراره، ورسخت نظامه الديموقراطي البرلماني، وأصبح لدينا برلمان جديد لا بد أن يرتكز الحكم على ما يمده به هذا

(1) جريدة النهار السبت ١٨/ ٣/ ١٩٧٢ ص ٢ و٥.

البرلمان من ثقة وتأييد، فإنني أرى من واجبي، وقد حق علي ذلك، أن أعيد الأمانة إلى أصحابها، فأضع استقالة الحكومة التي شرفتموني برئاستها بين يديكم شاكراً لكم ثقتكم الغالية التي أمديتموني بها طيلة المدة التي تمرست فيها بمسؤوليات الحكم، مقدراً لكم معاونتكم الصادقة وإرشادكم المتواصل الحكيم».

«واسمحوا لي، يا فخامة الرئيس، أن أغتنم هذه المناسبة فأوجه تحية الإعجاب والتقدير إلى أبناء الشعب اللبناني العزيز الذين حبوني بعاطفتهم النبيلة وأمدوني بتأييدهم وتجاوبهم وتعاونهم في شتى الظروف والحالات حافظاً لهم في قرارة نفسي أصدق العرفان بالجميل».

«مع أخلص تمنياتي لفخامتكم داعياً المولى عزَّ وجلَّ أن يديم للبنان الحبيب نعمة الاستقرار والطمأنينة وأن يفسح أمامه المجال لاطراد التقدم والازدهار».

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٠/٥/٧٢

صائب سلام
رئيس مجلس الوزراء

الوزارة الرابعة والستون

تشكيل حكومة السيد صائب سلام السادسة[١]

من ٢٧/٥/١٩٧٢ إلى ٢٥/٤/١٩٧٣

صائب سلام (سني ــ بيروت) . . . . رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية

البير مخيبر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) . . نائباً للرئيس ووزير دولة لشؤون التعاونيات والإسكان والاعلام بالوكالة

صبري حمادة (شيعي ــ البقاع) . . . . وزيراً للأشغال العامة

مجيد أرسلان (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للدفاع الوطني

بشير الأعور (درزي ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للعدل

سليمان العلي (سني ــ الشمال) . . . . وزيراً للزراعة

كاظم الخليل (شيعي ــ الجنوب) . . . . وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) . . . . وزيراً للموارد المائية والكهربائية

نزيه البزري (سني ــ الجنوب) . . . . وزيراً للصحة العامة

ادوار حنين (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

(١) بموجب المرسومين رقم ٣٤٢٣ و٣٤٢٤، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٢، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى ص ٣١، ٣٣.

جميل كبي (سني ــ بيروت) . . . . وزيراً للبرق والبريد والهاتف

خليل أبو حمد (ر. كاثوليك ــ بيروت) . . . . وزيراً للخارجية والمغتربين

فؤاد نفاع (ماروني ــ جبل لبنان) . . . . وزيراً للمالية

أنور الصباح (شيعي ــ الجنوب) . . . . وزيراً للاقتصاد الوطني

ميشال ساسين (ر. ارثوذكس ــ بيروت) . . . . وزيراً للسياحة

بيار حلو (ماروني ــ جبل لبنان) . . وزير دولة لشؤون النفط والصناعة ووزيراً للتصميم بالوكالة[١]

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء الوزير أبو حمد.
- بتاريخ ٣/٦/١٩٧٢ تم تعيين وزيرين أصيلين للاعلام والتصميم العام، أسندت حقيبة الاعلام للنائب خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت)، وأسندت حقيبة التصميم للنائب جورج سعادة (ماروني ــ الشمال).
- أُلقي البيان الوزاري[٢] في المجلس النيابي في جلسة ٨/٦/١٩٧٢ ونوقش خلالها واستؤنفت الجلسة خمس مرات بين ٨ و١٣ حزيران ١٩٧٢ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٧ صوتاً ضد ١٥ ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت وغاب عن الجلسة ٦ نواب.
- بتاريخ ٩/٨/١٩٧٢ قبلت استقالة الوزير حنين من الحكومة وعين السيد هنري اده (ماروني ــ جبل لبنان) من خارج أعضاء مجلس النواب وزيراً للتربية الوطنية بموجب المرسوم رقم ٣٧٦١.
- بتاريخ ٢/١٠/١٩٧٢، أقيل الوزير هنري اده من الحكومة[٣] بموجب المرسوم رقم ٤٠٦٥، وذلك بسبب إعلانه مشروعاً للإصلاح التربوي والإداري في وزارة التربية، دون العودة إلى رئيس الوزارة أو إلى مجلس الوزراء واتهم رئيس الحكومة سلام الوزير اده بأنه «يريد المشاكسة وافتعال المشاكل» مما اضطره إلى اقتراح إقالته من الحكومة، وقد استجاب رئيس الجمهورية معه في ذلك وصدر على إثر ذلك مرسوم الإقالة المذكور وأسندت حقيبته إلى الوزير مخيبر.

على أثر مقتل ثلاثة من القادة الفلسطينيين، في بيروت على يد كوماندوس اسرائيليين فجر العاشر من نيسان سنة ١٩٧٣، قدّم الرئيس سلام استقالة حكومته[٤] إلى الرئيس فرنجية الذي قبلها، وكلف النائب أمين الحافظ تشكيل الحكومة الجديدة في ١٨/٤/١٩٧٣.

(١) استحدثت وزارتا الإسكان والتعاونيات والصناعة والنفط بموجب القانون رقم ٩/٧٣ تاريخ ٣١/١/١٩٧٣.
(٢) نقلت المناقشات أيضاً بواسطة الإذاعة والتلفزيون.
(٣) تعتبر هذه الإقالة السابقة الأولى في تاريخ الحكومات في لبنان.
(٤) طالب الرئيس سلام كما ذكرت الصحف يومها بإقالة قائد الجيش العماد اسكندر غانم، ولم يتجاوب الرئيس فرنجية مع هذه المطالبة، وقد قال الرئيس سلام قبل تقديم استقالته: «إن العدوان الغادر الأثيم الذي وقع صبيحة هذا اليوم على لبنان، كان موضوع المداولة وبنتيجة اجتماعنا مع زملائي الكرام، رأيت من المصلحة أن أتقدم باستقالتي إلى رئيس الجمهورية، وهكذا كان. . .» «النهار» ١١/٤/١٩٧٣.

كتاب استقالة الوزير حنين[1]

فخامة رئيس الجمهورية سليمان بك فرنجية المحترم!

بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء صائب سلام المحترم

لسبب قاهر، أرجو أن تتفضلوا بقبول إعفائي من وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة التي تعرفون حبي لخدمة قضاياها متمنياً لفخامتكم اطراد الصحة والتوفيق ولحكومتكم النجاح وإني أشكر لفخامتكم ولدولة رئيس مجلس الوزراء الثقة الغالية التي وضعتماها بي، جاعلاً نفسي أبداً في خدمة لبنان.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي

كفرشيما في ٨ آب ١٩٧٢ — ادوار حنين

مؤتمر صحفي للوزير المستقيل حنين[2]

«... من حق المواطن أن يسأل لماذا اعتفيت ومن واجبي أن أجيب. لقد جئت إلى وزارة التربية لأكمل، فاستحال عليّ التكميل، ثم لم أشأ أن أنقض فاعتفيت.

«أما لماذا استحال عليّ التكميل؟ فللتضارب الذي بدا لي صارخاً بين واقع الوزارة وتوقعي.

«وأما لماذا لم أشأ أن أنقض؟ فلأن للنقض شروطاً دونها مشقة لم أعد أقوى عليها. فبانت المسألة مطروحة علي هكذا: الوزارة خدمة لا وجاهة وهي ملك الوطن لا ملك إنسان، فصار عليّ أن أختار بين أنانيتي فأبقى وبين مواطنيتي فاعتفي. فلم أختر أنانيتي. عندها رأيت من واجبي أن أفسح في المجال لمن يملك الرؤية، والمعرفة والعافية ليطلع التربية من بحرانها. ففعلت، ولولا ثقتي أن على رأس الدولة رجلاً يعتزم التغيير عبر التطوير، والتبديل من خلال التعديل، والتجديد على ذهول العتيق، من إذا قال فعل، ومن إذا عزم حزم، لكنت أكرهت نفسي على البقاء حتى الفناء.

«إني لا أتهم ولا أحاكم. إن ما نعانيه اليوم في الشأن التربوي، موروث منذ عصور بعيدة.

«ولو كنت في مجال المحاكمة لوجب أن أحاكم نفسي أولاً. لأني، منذ ما يزيد على الربع قرن، كنت مسؤولاً بين المسؤولين فلم أستطع أن أنصر وجهة نظري.

«وعندما أعطي لي أن أنصرها شُبِّهَ لي أن صار يجب أن ينبري لها سواي. فخذلت، على يدي، مرتين.

«أما وجهة نظري ـ وقد تكونت لي من تراكم السنين التي أفنيت قسماً منها في المطالعة والتأمل والحوار ـ فتبدو خطوطها الكبرى في الاعتبارات التالية:

(١) جريدة النهار، الصادرة في يوم الأربعاء ٩/٨/١٩٧٢، صفحة ٣.

(٢) جريدة النهار، الصادرة في يوم الأربعاء ٩/٨/١٩٧٢، صفحة ٣.

«باعتقادي، يكون البدء في معالجة الشأن التربوي، بأن نطرح على أنفسنا السؤال: أي إنسان نريد أن نربي؟ لأي مجتمع؟ ولأي مستقبل؟

عمل جماعي

«لقد كان اقتناعي، ولا يزال، أن الجواب ليس من شأن المربي، ولا من شأن الدولة، وحدهما، إن هو إلا من شأن المجتمع كله. إذ يجب أن يشارك فيه الأساتذة، الطلاب، كبار التلاميذ، آباؤهم وأولياؤهم، الأحزاب، الاتحادات، النقابات، السلطات السياسية والإدارية، والمسؤولون عن المال والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتربوية، فتنبع الحقيقة، هكذا، من مجمل الأمة، ويبطل أن تكون أكثرية المواطنين في حالة قصر دائم.

«ذلك أن التربية عمل جماعي ليس للمدرسة فيه سوى زاوية متواضعة. حتى ليس للدولة فيه سوى أن تعرف، أن تستبق، أن تصمم، أن توجه، وأن تراقب.

«لذلك قلت أيام مناقشة البيان الوزاري، في المجلس النيابي، إن موضوع التربية يحتم فتح ورشة عمل وطنية كبرى تشمل الوطن من الحد إلى الحد (ومواطن الجاليات)، ويسهم فيها جميع المواطنين (وأصدقاؤهم). ولم أقل ما قلت إلا لإيماني أن شيئاً لا يمكن أن يحقق، على هذا الصعيد، ما لم تشارك في الاكتشاف أو الرؤية، وبالتالي في الاقتناع أو القبول، الجمهرة الكبرى من المواطنين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم. فلعمل بهذه الخطورة والحجم وسائل بمثل هذا العنفوان.

من أجل اكتشاف الإنسان

«أما في أي اتجاه يكون العمل؟ ففي سبيل اكتشاف الإنسان، الإنسان المعاصر لعصر صاروخي. فاكتشاف الإنسان اللبناني، ثم تعريفه إلى نفسه، لنمضي من ثم، إلى صنع الرجال. ويصبح كافياً إذ ذاك، بدلاً من أن نقولب أبناءنا على عالم معين، وثقافة معينة... يصبح كافياً أن نصنع منهم رجالاً ليعودوا هم فيصنعون بأيديهم عالمهم وثقافتهم.

«وأما كيف يكون ذلك؟ ففي أن نشيع بين الناس، جميع الناس، المعرفة، والابتكار، والصمت، والتأمل، والحوار والاندهاش.. أن نشيعها في معابدهم، في بيوتهم، في مدارسهم، في ملاعبهم، في متاجرهم، مصانعهم، في قاعات لهوهم، وفي مساحاتهم وشوارعهم وأزقتهم، كما هي شائعة، في الأوساط المحض تربوية ـ ثقافية.

وصل حاضر التعليم بماضيه ومستقبله

«فالمهمة الرئيسية ـ الملحة ـ الهاربة هي، والحالة هذه، وصل حاضر التعليم اللبناني بماضية وبمستقبله. بماضيه ليظل التلميذ اللبناني يعرف نفسه، ويعي هويته. وبمستقبله لكي يعرف مكانه من العالم، وينتفع بعلمه وينفع. أما ماضي التعليم اللبناني فجدية، وجهد، وإحاطة، وابتكار، وطموح وأما مستقبله فمزج لا ينفصم بين القيم الروحية، والقيم التقنية الذي بدونه يختنق عالم الغد، يتعقم، أو يلجم في وثوبه على الأقل.

«وهو ما يفرض الأخذ بالمشاركة (مشاركة كل مواطن للكل)، والأخذ بترقية المجموع (لجعل التربية تربية شعبية ــ متمادية)، والأخذ بالتوجيه (توجيه كل تلميذ إلى ما يستطيع فعله لنفع نفسه وخدمة المجتمع).

«لقد دالت دولة المدرسة التي تربي بعضاً من العقل. كما دالت دولة الذاكرة الخلابة التي تخزن لمناسبات القول لا لمجالات العمل.

«وصار الوقت وقت المدرسة التي تكشف حب الحياة، فرح الحياة، كل الحياة التي هي دهشة وعجب.

«كما صار الوقت وقت التلميذ الذي يفتح فيه القلب والخيال، والأحاسيس، ليحيا في بيئة ــ وهذه واحدة من تناقضات العصر ــ مجذوبة جذباً قسرياً إلى التقنية ولا تستطيع التوقف.

«هذه السياسة التربوية، سياسة التحرك والاستباق وتحديث العمل، تطلع التربية من بحرانها من أزمة كل واحد منا مسؤول عنها، وبها يطالب.

دور الجامعة

«من هنا يتحدد عمل الجامعة التي يجب أن تصبح هيكلاً للتأمل، مختبراً حضارياً، والمكان الذي فيه يتراءى وجه المجتمع، واعية أبداً، أن عليها أن تنشيء رجالاً مدعوين غداً إلى تسلم مسؤوليات البلاد والعباد في كل صعيد.

«فعلى الجامعة إذاً أن تكون مركز الابتكار الدائم لكي تفي بمسؤوليتها حيال الشباب الطالع الذي تلجيء وتتعهد وتعد.

«وإذا ما قامت الجامعة بدورها الشهم هذا أفلا يخف قلق الطلاب على مصيرهم وتطمئن قلوبهم؟!

«هكذا نكون قد حققنا حلم المستقبل، ونكون قد تداركنا بعض التفجرات وتفجرات الحاجات، التي يجرها إلينا، في ما يجر، عصر صاعد لا يرحم.

«فانطلاقاً من هذا كنت أعتقد دائماً:

ــ إن التعليم بحاجة إلى تحديث تدريجي ولكنه تحديث كلي إذا ما استهدفنا ــ ولا مفر ــ تربية شخصية التلميذ وحسه، وخياله إلى جانب تربيته الفكرية.

ــ إن المدرسة يجب أن تكون للتلميذ لا أن يكون التلميذ للمدرسة.

ــ إن في المدرسة منهاجاً متورماً يجب أن يخفف إلى حد بعيد، على أن يدرس بدقة وحزم.

ــ إن خريطة العالم يجب أن ترتسم بعد الآن، في مخيلة كل تلميذ وأمام عينيه على أن يظل محور الأرض بلد النشأة، بعد أن تقلصت كرة الأرض وصار الإنسان، في كل مكان، جار أخيه الإنسان.

ــ إن لا مهرب من أن يكون مقعد لكل تلميذ.

ــ إن للمتخلفين (١٠٪ من مجموع التلاميذ) حقاً في العلم كحقهم في الحياة. وللمقصرين

(٣٠٪ من مجموع التلاميذ) وسائل في المساندة والمساعدة والإسعاف لا بد من جلائها وتطبيقها لنفعهم.

ــ إن العلم والمرض والموت أغلى ما في الغلاء بلبنان، حتى التعليم الرسمي المجاني فاحش الغلاء عندنا، إذ نحو ٤٥٪ من موازنة الدولة العامة يجب أن ينفق لو كان علينا أن نعلم جميع أبناء اللبنانيين.

ــ أن لا مفر من تنويع التعليم تنويعاً كلياً لجعل العلم في خدمة حامله وخدمة مجتمعه.

ــ أنه يجب الخروج من مشكلة الجناحين والثقافتين، والمدرستين بما يضمن خير المواطن والثقافة قبل أن يضمن مصلحة المتعيشين.

ــ إن فئة كبيرة من اللبنانيين المكتفين التي تحسب أنها مثقفة لأن أولادها يمضون في دروسهم حتى البكالوريا على الأقل، هذه الفئة لم تدرك بعد ــ إلا من خلال برادها وسيارتها وتلفزيونها ــ إنها في أوائل الربع الأخير من القرن العشرين.

ــ أن لا بد من ديموقراطية التعليم شرط أن لا تكون بخفض المستوى، بل بإعادة النظر في المناهج والأساليب، لأن الديموقراطية شرف بحد ذاتها والشرف لا ينحط.

ــ إن خوفنا يجب أن يكون على الطلاب لا من الطلاب.

ــ إن أزمة الطلاب أزمة حضارة لا أزمة جامعة.

ــ وإن خلق المستقبل ليس بالأمر العسير، إذ يكفي أن نتدبر الحاضر ليخلق.

«كل هذه اختيارات لا تقوى عليها الدولة إن هي إلا عمل الجمهرة الكبرى التي فيها الخلاقون المغمورون الذين هم في المشاع العام، فلا يسأل عنهم أو يسألون.

وعندما تحصل هذه الاختيارات الجماعية يجيء دور الاختصاص فيحصل التشريع. والتشريع في هذا الباب، تبحر، وقداسة، وصلاة، فإجرام أن يعاق في طريقه، واجرام أن يحيد هو عنها أو يجفل.

«فحيال عظمة المهمة هذه، حيال مداواتها، وتشعباتها، وما تقتضيه من مشقة وجهد، رأيتني ملزماً أن أسارع إلى الاعتفاء، لكي لا أفوت على الخلف فرصة العمل الهادي في توسيع رقعة دراساته ومشاورته خلال هذا الصيف.

«هذا وإني أتمنى لوزير التربية الوطنية المقبل، القدرة والعافية والتوفيق في القيام بما هو ملقى على عاتقه واضعاً نفسي منذ الآن في خدمة قضاياه التربوية بغية أن أكون واحداً من الكثرة التي ستتطوع بعون الله لإعلاء شأن التعليم والتربية والثقافة في لبنان؛ واثقاً أن الحاجب والوزير، على صعيد الخدمة الوطنية يتساويان شرط أن يعمل كل منهما كل ما في طاقته بإخلاص.

«أفلم يقل فخامة الرئيس فرنجية في خطاب الاستلام: لا يفضل لبناني لبنانياً آخر إلا بنسبة إخلاصه للبنان.

«ولا بد قبل الختام من أن يعلم أنني في كل هذا على وفاق مع أصدقائي وحزبي الذي خولني

أن أعلن باسمه بقاءه على الولاء لفخامة رئيس الجمهورية وعهده متعاوناً مع حكومته لما فيه خير لبنان.

«وإنني أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء صائب سلام على العطف الذي أحاطني به وعلى التفهم والاقتناع اللذين واجه بهما مسائلي وقضاياي وللزملاء أخوتي، واحترامي.

«لقد بذلت الكثير، مما استطعت وبدون أي منة، في سبيل الأمة فهل يمكن ألا أبذل لهما من حقها مرة جديدة؟

«كثيراً ما نختلف في نظرتنا إلى الأمور، وفي اتخاذ مواقف منها. وكنا دائماً نلتقي في لبنان، على لبنان. عاش لبنان».

كتاب استقالة الحكومة

فخامة رئيس الجمهورية المحترم!

صاحب الفخامة، أرجو أن تتفضلوا بقبول استقالتي من رئاسة الحكومة التي شرفتموني بها مع ثقتكم الغالية، والتي توليتها مع زملاء كرام بتأييد وثقة المجلس النيابي. إنني ما كنت لأتخلى يوماً عن مسؤولية أو أتنكر لواجب وطني حيث تدعو الحاجة لذلك وبهذه الروح نفسها أجد أن مسؤوليتي اليوم وواجبي الوطني يدعوانني إلى تقديم هذه الاستقالة.

وإذ أشكر فخامتكم على كل ما لقيته منكم من مساندة وإرشاد أثناء قيامي بمسؤوليات الحكم، اسمحوا لي أن أعلن تقديري وشكري لزملائي الوزراء الذين تعاونت معهم في خدمة لبنان، مؤكداً لفخامتكم أنني سأبقى دائماً في خدمة وطني بإخلاص حيث كنت ولا أزال متضامناً معكم في كل ما يعود على لبنان بالخير داعياً لكم بدوام التوفيق.

بيروت في ١٠/٤/١٩٧٣ — صائب سلام

الوزارة الخامسة والستون

تشكيل حكومة الدكتور أمين الحافظ[١]

من ٢٥/٤/١٩٧٣ إلى ٨/٧/١٩٧٣

أمين الحافظ (سني ــ الشمال) ... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للاعلام والصحة العامة بالوكالة
فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ــ الشمال) ... نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع الوطني
بشير الأعور (درزي ــ جبل لبنان) ... وزيراً للداخلية
كاظم الخليل (شيعي ــ الجنوب) ... وزيراً للعدل
جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) ... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت) ... وزيراً للتصميم العام
خليل أبو حمد (ر. كاثوليك ــ بيروت) ... وزيراً للخارجية والمغتربين
فؤاد نفاع (ماروني ــ جبل لبنان) ... وزيراً للمالية
ميشال ساسين (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ... وزيراً للإسكان والتعاونيات
أدمون رزق (ماروني ــ الجنوب) ... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
طوني فرنجية (ماروني ــ الشمال) ... وزيراً للبرق والبريد والهاتف
اميل روحانا صقر (ماروني ــ جبل لبنان) ... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
فهمي شاهين (شيعي ــ الجنوب) ... وزيراً للزراعة
علي الخليل (شيعي ــ الجنوب) ... وزيراً للسياحة
بهيج طبارة (سني ــ بيروت) ... وزيراً للاقتصاد والتجارة
زكريا النصولي (سني ــ بيروت) ... وزيراً للصناعة والنفط
نجيب علم الدين (درزي ــ جبل لبنان) ... وزيراً للأشغال العامة والنقل

- وزارة من داخل أعضاء المجلس النيابي الثالث عشر باستثناء الوزراء أبو حمد، النصولي، طبارة، وعلم الدين.
- بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٣ الوزيران النصولي وطبارة وضعا استقالتيهما بتصرف الرئيس فرنجية.
- بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣ قدّم الرئيس الحافظ استقالة حكومته، دون أن تمثل أمام المجلس النيابي.

(١) بموجب المرسومين رقم ٥٥١١ و٥٥١٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٣، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، ص ١٥٠٠ و١٥٠١.

ظروف الاستقالة

فور إعلان تشكيل الحكومة، اعتبرت بعض الهيئات الإسلامية، إن المثيل الإسلامي منقوصاً بل مفقوداً ودعت النواب إلى حجب الثقة عن الحكومة». وتحدثت بعض الأوساط عن استدعاء النائب الدكتور نزيه البرزي، قبيل إعلان التشكيلة الحكومية إلى قصر بعبدا، لتعيينه وزيراً ولكنه «اعتذر عن الاشتراك وصدرت التشكيلة دون وزير سني رابع، فأسندت حقيبتي الاعلام والصحة العامة بالوكالة إلى رئيس الحكومة.

وبعد حوالي الأسبوع من تشكيل الحكومة اندلعت اشتباكات دامية بين الجيش اللبناني والمسلحين الفلسطينيين في بيروت وضواحيها صدر قرار بعدها بمنع التجول فيها وفي طرابلس وصيدا، وعقد على أثرها اجتماع «لتهدئة الموقف بين رئيس الحكومة الحافظ والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية». وفي ٧ أيار أعلن مجلس الوزراء حالة الطوارىء بعد تجدد الاشتباكات، «وطلبت القوى التقدمية الوطنية وعلى رأسها السيد كمال جنبلاط رئيس الحكومة تقديم استقالته، فأعلن عن استقالته ثم اتخذت سوريا قراراً بإغلاق الحدود مع لبنان، وأعقب ذلك وصول عدد من الموفدين العرب إلى بيروت. وفي ١٩ آيار عاد رئيس الحكومة عن استقالته دون حل عقدة الوزير السني الرابع وفي ٢٤ آيار أعلن مجلس الوزراء إلغاء حالة الطوارىء وفي ٣١ آيار «وصل إلى لبنان وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح تمهيداً لإزالة أجواء التوتر» وفي الأول من حزيران قام الوزير الكويتي وبرفقته ياسر عرفات بزيارة الرئيس فرنجية في قصر بعبدا وفي هذه الأثناء أعلن رئيس المجلس النيابي تحديد جلسة الثقة بالحكومة في ١٢ حزيران، فقام المفتي حسن خالد قبل الموعد بزيارة القصر الجمهوري وأعلن بعدها «أن الحل باستقالة حكومة أمين الحافظ» وقام بعدها رئيس الحكومة بزيارة المفتي «وأصرّ على مواجهة المجلس» وفي ١١ حزيران أقرّ مجلس الوزراء البيان الوزاري استعداداً لجلسة الثقة التي لم تتم رغم حضور ٦١ نائباً «حيث أعلن الوزيران طبارة والنصولي وضع استقالتهما بتصرف رئيس الجمهورية» وفي ١٤ حزيران قدّم الحافظ استقالة حكومته إلى الرئيس فرنجية الذي قبلها وأجريت الاستشارات النيابية يومي ١٨ و١٩ حزيران «وكان الاتجاه نحو حكومة قوية وقادرة» وفي ٢١ منه صدر بيان عن رئاسة الجمهورية بتكليف السيد تقي الدين الصلح تشكيل الحكومة العتيدة.

كتاب استقالة الحكومة[1]

حضرة صاحب الفخامة الأستاذ سليمان فرنجية رئيس الجمهورية المعظم!

بثقة عزيزة غالية شرفتموني بها يوم كلفتموني تشكيل الحكومة، وبتأييد واسع مؤثر لقيته من الرأي العام، نواباً وهيئات وشخصيات ومواطنين كراماً.

(١) كما أعلنه الرئيس أمين الحافظ، الصحف الصادرة في ١٥/٦/١٩٧٣.

وباسم الأجيال الطالعة التي أنتسب إليها وأفتخر بانتمائي إلى صفوفها وأعتز بحمل مشعلها ويسعدني أن تلتف حول ما أمثل وتلح عليّ بالبقاء والاستمرار توجهت إلى فخامتكم في الاجتماع الأول للحكومة، باعتباركم اللبناني الأول وباعتباركم سليمان فرنجية الإنسان الذي نكن له كل إجلال ومحبة، وعاهدتكم على أن نعمل زملائي وأنا، بكل قوانا لمصلحة لبنان، وفي ذلك الاجتماع قلت لفخامتكم بالحرف الواحد: «اليوم ونحن مقبلون على أول نشاطاتنا لا يسعنا إلا أن ننطلق من الاعتبارات التي تواجه لبنان ومنها ما يتعلق بالاقتصاد والاجتماع والتربية والإدارة. إننا نتمنى أن نبدأ مرحلة جديدة في الإنماء العمراني والاقتصادي والبشري. طموحنا أن ننفذ ما نؤمن به لمصلحة لبنان ويرضي الرأي العام والضمير والأجيال الجديدة. ونأمل أن نذهب إلى مجلس النواب ببيان وزاري يعكس تصورنا هذا».

وقد أجبتم على موقفنا بتشجيع وتأييد أهاب بنا منذ اللحظة الأولى إلى عقد العزم الصادق على وضع العمل موضع القول.

ولم تمض أيام بل ساعات على ذلك حتى بدأت الحوادث المؤسفة وتحول الاهتمام لمعالجتها بما يحفظ سلامة وطننا لبنان وأمنه وسيادته ويحفظ دورنا في القضية الفلسطينية ورعايتنا لاخواننا الفلسطينيين المناضلين، وفي الوقت الذي كانت البلاد أحوج ما يكون لتضافر الآراء وجمع الكلمة ووحدة الصف حتى نفوت على العدو فرحته باقتتال الأخوة، في ذلك الوقت بالذات تحول بعض أهل السياسة من معالجة القضية الأهم إلى مناورات سياسية. ولقد قدمت استقالتي لاستحالة تمكني من اداء دوري في منع التصادم بين الأخوة وأنا في مركزي الرسمي. وبعدما تمكنت وأنا مستقيل من التمهيد لإرجاع الوئام والتفاهم وأنا مزمع على المضي في الاستقالة إلى النهاية، شئتم فخامتكم أن تقدروا لي جهودي هذه وأن ترفضوا استقالتي فنزلت على إرادتكم السامية شاكراً وقبلت بالرجوع عنها بعدما لمست أيضاً إلحاحاً من الرأي العام ومن جماهير الشباب ومن مختلف الفئات والمناطق ووجدت أن الإيجابية هي أفضل الوسائل لبلوغ الغايات الوطنية ومنع المحاذير والأخطار التي قد تتردى فيها بلادنا وقضايانا، كما إني حرصت على صون كرامتي من التجريح ودفع فرض الأمر الواقع بالمحبة والإخلاص ومقابلة الإساءة بالإحسان.

وبعدما انتهى الخلاف بين الأخوة وعاد الوفاق والمحبة إلى صفوفهم، واستتبت الثقة في النفوس، راح البعض يطرح قضية الحكومة والتمثيل الطائفي والمشاركة وحقوق الطوائف على بساط البحث وكأنها هي قضايا الساعة وليس للبنان، من قضايا مصيرية إلا هي.

المسلمون والمشاركة

لماذا طرحت هذه القضايا وما هو موقفنا منها؟

ابدأ أولاً بالحكومة: عندما رشحني نواب كرام لمركز المسؤولية اعتبروا جميعهم مشكورين ترشيحي بمثابة ترشيح لعنصر الشباب المثقف الوطني المؤمن واعتبرت من جهتي هذا الترشيح ديناً

كريماً لا أستطيع وفاءه إلا بالإخلاص وإبراز الدور الطليعي والحضاري للشباب اللبناني. وعندما ابتدأت بالاستشارات لتأليف الحكومة، صادفت صعوبات ناتجة عن الرغبات في الاستيزاد عن الوفاء والمحافظة على الصداقات، وعن شروط الرفض التي وضعها البعض في وجه البعض الآخر. فكان أن اقترحت حلاً لهذه المشكلة بتعيين شابين ذوي كفاءة وثقافة واسعة وإخلاص ووطنية. فقامت الدنيا وتحركت بعض الفئات والهيئات واستنكرت تعيين الوزيرين الشابين معتبرين أنهما لا يمثلان المسلمين!! وإني لأتساءل: لماذا لا يمثل هذان الشابان المسلمين؟ فهل المسلم النائب وحده؟ وهل المسلم غير النائب ينقصه شيء من الإسلام؟

إنني من خلال ما لمسته عند اللبنانيين عامة أنهم لا يفرقون بين مسلم وغير مسلم فكيف بالتفريق بين مسلم ومسلم وهذا ما كنت أؤمن به دائماً، بل لعل من حسنات ذلك التعيين أنه أفسح المجال لعنصر الشباب الكفء أن يبرز للميدان العام.

أما أنا شخصياً فيكفيني فخراً أنني من عائلة مسلمة متدينة وابن طرابلس العريقة وحائز ثقة ابنائها الكرام منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً.

وأما بالنسبة إلى قضية المشاركة فهي ظاهرها دقيق وحقيقتها بسيطة، أثار البعض قضية المشاركة بعد أسبوع واحد من تسلمي الحكم وراحوا يصورون للناس أن المشاركة مفقودة في الحكم.

كيف استطاعوا التثبت من عدم وجود هذه المشاركة أو من عدم قدرتي على تحقيقها في الحكم وأنا لم أبدأ بعد بصورة فعلية مهمات الحكم؟

لقد كنت مصمماً منذ اللحظة الأولى لتسلمي مقاليد رئاسة الحكومة أن أحقق المشاركة الفعلية بطريقة الممارسة الواعية الصامتة لا بطريقة التبجح والدعاية، ولقد كنت مؤمناً بالمشاركة، كمظهر من مظاهر النظام الديموقراطي البرلماني الذي نعيش في ظله ولا نرضى عنه بديلاً منذ نشأتي الأولى ومنذ أول يوم مارست فيه السياسة، وذلك قبل تسلمي رئاسة الوزارة بزمن بعيد جداً.

هل كانوا يعتقدون فعلاً بعدم رغبتي في ممارسة المشاركة وتحقيق مفاهيمها السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية أو بعدم قدرتي على تحقيق هذه المشاركة، أم كانوا لا يريدون لي أن أنجح في ذلك حتى لا يبقى في الساحة، ولو ظاهراً، إلا الأشخاص الذين احتكروا لأنفسهم شرف تمثيل المسلمين في الحكم، وحتى يبقى في الأذهان أن ما يراه هؤلاء خيراً فهو خير وما يروه شراً فهو شر؟

نقطة تحول

لقد كنا نتطلع، مع تطلعات الأجيال الواعية الصاعدة، إلى اليوم الذي تصبح فيه مصلحة الدولة فوق الاعتبارات الطائفية، وكنا نعمل بصمت لكي تتأمن حقوق الطوائف بمن تفتخر بتمثيلهم عنها وأخلاقاً ووطنية. وكنا نريد أن نكون أوفياء للتعبيرات الشعبية العارمة التي اندفعت بقوة عقب

الأحداث التي أدت إلى استقالة الحكومة التي سبقت حكومتي. فقضية المشاركة ليست قضية مناصب ومظاهر بل هي قضية حقوق شعبية ونضال من أجل الحصول عليها، وهو نضال أبعد ما يكون عن المتاجرة السياسية الطائفية.

فخامة الرئيس!

إن وجودي القصير في الحكم كان على كل حال نقطة تحول في السياسة اللبنانية الوطنية أتمنى أن تستمر من بعدي. وإنني في أثناء ذلك لم يتغير مبدئي ولم تتبدل عقيدتي وأفكاري في التجدد والتقدم والوطنية. ولعل أسطع برهان على ذلك البيان الوزاري الذي كنا سنتقدم به إلى المجلس النيابي لننال الثقة على أساسه. فلقد ركز على قدرة وطننا على التجدد والنهوض والتطور وعلى أن كل المشاكل مهما كان حجمها تبقى دون متانة الوحدة الوطنية بين اللبنانيين ودون الروابط الأخوية بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني وعلى تحقيق عزتنا وسيادتنا بالاعداد للدفاع عن بلادنا ضد الأخطار الصهيونية بسياسة دفاعية واستراتيجية متحركة ديبلوماسية وعربية وبتطبيق مشروع خدمة العلم وتعزيز قواتنا بالعدد والعدة ورصد الشواطىء من الخطر الإسرائيلي، والتعاون والتأييد مع الشعب الفلسطيني المناضل والسعي إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة ضمن إطار الاتفاقات الثنائية والجماعية التي ننتظر اليوم الذي تحقق أمنياتنا فيه.

واخترنا من خلال البيان الوزاري قاعدة التخطيط والتصميم في حقول الاقتصاد والصناعة والزراعة والسياحة والخدمات. فلا يترك لبنان شؤونه لمخاطر الارتجال بل يعطي للمبادرة الفردية حقوقها الكاملة في إطار الخطة فتقوى وتخصب وتنتج ثماراً تستفيد منها سائر الفئات والمناطق. وأعددنا العدة أيضاً لتعميم الحركة التعاونية وتأمين وتصنيع الطاقة النفطية ووضع الأطر القانونية والإدارية ووضع خطة سياحية إنمائية للمناطق المختلفة والأثرية. ووعدنا بتأمين العدالة الضريبية في النصوص وتطبيقها وبالضرائب المباشرة والتصاعدية وعلى طريقة ضريبة الدخل الموحدة. ووعدنا كذلك بالبدء بمشاريع الري وتأمين مياه الشرب من مشروع الليطاني وغيره وأدرجت في البيان الوزاري المشروع الذي سبق أن ناديت به وأنا نائب وصرفت له الكثير من الجهد والوقت، وأعني به مشروع وحدة إدارة المرافىء اللبنانية، وكذلك تنفيذ مشروع أوتوستراد جبيل طرابلس واستكمال الدراسات والتمويل لشبكة الأتوسترادات الأخرى والبدء بالإجراءات العملية للاعداد لمعرض طرابلس الدولي. وفي الحقل الصحي أدرجنا في البيان كل التدابير التي من شأنها أن توزع العناية الصحية على المناطق بسخاء وفي مختلف الفروع. وفي حقل التربية عقدنا العزم على إعادة النظر في البرامج والتخطيط التربوي ضمن نطاق تفاهم وطني وديموقراطية تعليمية بجعل العلم بمتناول الجميع ووعدنا بإعادة التعليم الديني وتدريس مادة التربية المدنية وحل مشكلة الكتاب المدرسي من حيث التوفر والجودة والأكلاف، ووعدنا برفع مستوى الهيئة التعليمية وتحقيق مطاليبها المشروعة ووضعنا مخططاً للتعليم المهني لتعزيزه والمضي في تشييد الأبنية الجامعية ورفع مستوى الحياة في الجامعة اللبنانية وإنشاء كليات للعلوم التطبيقية في المناطق اللبنانية وتعبئة

الملاكات بالهيئة التعليمية المتفرغة.

وفي الحقل الاجتماعي كنا نزمع أن نبدأ بتنمية أول تخطيط علمي لليد العاملة لمكافحة البطالة والهجرة وتشجيع العمل النقابي وكنا نعتزم معالجة موضوع الصرف الكيفي ونعتزم تطبيق الضمان الاجتماعي على العمال الزراعيين كسلسلة من الضمانات التي تنتظرها البلاد لإيماننا بأن طريق العدالة الاجتماعية طريق طويل. وكنا نعتزم في حقل الاعلام الرسمي أن نحقق الديموقراطية الحقة بإفساح المجال لكافة الآراء والأذواق.

وهكذا ترون يا فخامة الرئيس بأنني حرصت على الأفكار التقدمية البناءة التي تتطلع إليها الأجيال للمستقبل علماً بأن الفترة القصيرة التي أمضيتها في المسؤولية بعد رجوعي عن الاستقالة كانت هادئة مستقرة بفضل الجهود المتواصلة التي كنت أبذلها لحفظ الأمن والاتصال المباشر مع جميع الفرقاء المعنيين علماً بأنني حرصت على أن لا أستغل علاقتي بالأخوة الفلسطينيين لكسب سياسي أو دعائي خاص.

لذلك...

فخامة الرئيس!

كنت مزمعاً على الإقدام على كل هذا تدفعني ثقة فخامتكم وتأييد الرأي العام وإلحاح الجماهير علي بالبقاء.

لكن المناورات السياسية التي اشتدت في هذه الأيام وبرغم أن حكومتي كان في إمكانها أن تنال الثقة في مجلس النواب يوم الثلثاء الماضي وأبيت ذلك محافظة مني على شعور المشاركة.

وإشفاقاً مني على أن لا تتزايد موجة إثارة النعرات الطائفية التي لم تكن يوماً لتحقق أي مطلب حق لأي طائفة، فنكون بتزايد هذه الموجة قد عدنا عشرات السنين إلى الوراء. وإيماناً مني بأن حقوق الطائفة لا تتأمن بالتهييج الطائفي الذي لا يستفيد منه إلا الشخص الذي يركب موجته، بل تتأمن جميع الحقوق بواسطة السعي والنضال على الصعيد الشعبي والديموقراطي والبرلماني والنقابي وهذا هو الطريق القويم الذي تأمنت منعته بفضل وحدته الوطنية، وأصبح تصديعه طائفياً هو مطلب الصهيونيين ومن وراءهم لكي لا يكون مثالاً للتعايش بين الطوائف.

لذلك،

فإننا إذ نشكر، تكراراً، لفخامتكم ثقتكم الغالية، نتقدم باستقالة الحكومة التي تشرفت برئاستها، وكلنا ثقة وإيمان بأن قيادتكم الحكيمة للبلاد سوف تكون دائماً في خدمة لبنان ومن أجل لبنان، وبأنكم سوف تتابعون المسيرة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الصادقة وازدهار لبنان ومنعته ليعيش ابناؤه في محبة ووئام وسلام في ما بينهم ومع إخوانهم الفلسطينيين.

ولا أنسى في هذه المناسبة أن أقول للتاريخ أن توجيهكم ومحبتكم كانا خير معين لي وللبلاد على اجتياز الصعاب. وأود أن أوجه كلمة شكر خاصة لزملائي الوزراء الذين عاونوني بإخلاص

وتضامن، وللمواطنين الكرام الذين ما زالوا يلحون علي بالبقاء ويشاركونني في تطلعاتي إلى المستقبل من أجل أن تبقى رسالتنا جميعاً رسالة خالدة».

هزمتني الأساليب القديمة

وبعد الانتهاء من تلاوة كتاب الاستقالة ورداً على سؤال قال الحافظ: «قبل كل شيء أريد أن أصارح المواطنين بالخلق الصادق والسياسة الجديدة التي أريد أن تكون مرتكزة في لبنان على الصراحة والخط المستقيم دون التواء ودون مناورات والطرق المألوفة، أريد أن أقول بكل فخر لقد هزمت ولكنها أشرف هزيمة وإني أعتز بها وأفتخر. لقد هزمتني أنا الذي أمثل الأجيال الطالعة الأساليب القديمة التي نريد أن نتخلص منها. إنها جولة وسنواصل الجولات ونواصل النضال من أجل لبنان أفضل. إذا سقطت أنا فهذا شيء غير مهم. المهم أن يوجد من يحمل المشعل من بعدي.

إنني متأثر جداً لالتفاف المواطنين حولي وحول المبادىء التي ناديت بها، وإني أتقدم بالشكر للصحافة على الرعاية والاهتمام والمديح الذي نالني والذي قد لا أستحقه».

وقال رداً على سؤال آخر: «بعدما قدمت استقالتي، طلب مني ومن حكومتي أن نصرف الأعمال ريثما يجري المألوف في مثل هذه الحالات».

الوزارة السادسة والستون

تشكيل حكومة السيد تقي الدين الصلح[1]

من ١٩٧٣/٧/٨ إلى ١٩٧٤/١٠/٣١

تقي الدين الصلح (سني ـ بيروت)	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
فؤاد غصن (ر. ارثوذكس ـ الشمال)	نائباً للرئيس ووزيراً للأشغال العامة
صبري حمادة (شيعي ـ البقاع)	وزيراً للزراعة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان)	وزير دولة
بهيج تقي الدين (درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للداخلية
كاظم الخليل (شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للعدل
جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ـ البقاع)	وزيراً للموارد المائية والكهربائية
نزيه البزري (سني ـ الجنوب)	وزيراً للاقتصاد والتجارة
نصري المعلوف (ر. كاثوليك ـ بيروت)	وزيراً للدفاع الوطني

(١) بموجب المرسومين رقم ٥٧٦٥ و٥٧٦٦، المصدر السابق ص ١٥٠١ ـ ١٥٠٣.

جوزيف شادر (أرمن كاثوليك ــ بيروت) .... وزير دولة
البير مخيبر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزير دولة
عثمان الدنا (سني ــ بيروت) .... وزيراً للصحة العامة
فؤاد نفاع (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين
ميشال ساسين (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للإسكان والتعاونيات
ادمون رزق (ماروني ــ الجنوب) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
طوني فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للبرق والبريد والهاتف
اميل روحانا صقر (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعمل للشؤون الاجتماعية
فهمي شاهين (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للاعلام
علي الخليل (شيعي ــ الجنوب) .... وزير دولة
سورين خان اميريان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للسياحة
حسن الرفاعي (سني ــ البقاع) .... وزيراً للتصميم العام
توفيق عساف (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصناعة والنفط

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء رئيسها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٥/ ٧/ ١٩٧٣، ونوقش خلالها وفي سبع جلسات عقدت بين ٢٥/ ٧/ ١٩٧٣ و١/ ٨/ ١٩٧٣، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٨ صوتاً ضد واحد وامتناع ٢ ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت، وغاب عن الجلسة ١٧ نائباً.
- بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٧٤ أبلغ الوزيران تقي الدين وعساف إلى رئيس الجمهورية رغبتهما بالاستقالة.
- بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٧٤ قدّم الوزير بزري استقالته من الحكومة.
- بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٧٤ قدّم الوزير اميل روحانا صقر استقالته من الحكومة.
- بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٧٤ قدّم رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية.
- بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٧٤ رئيس الجمهورية يكلّف السيد صائب سلام تشكيل الحكومة الجديدة.
- بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٤ توفي الوزير فهمي شاهين وكلف الوزير رزق القيام بمهام وزارة الاعلام بالوكالة.
- بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٤ أعلن الرئيس المكلف صائب سلام اعتذاره عن تأليف الحكومة.
- بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٤ كلّف السيد رشيد الصلح تشكيل الوزارة العتيدة.

استقالة الوزيرين تقي الدين وعساف[١]

قررت جبهة النضال الوطني سحب وزيريها من الحكومة، وقد اتخذ هذا القرار خلال الاجتماع الذي عقدته الجبهة في مقر التقدمي الاشتراكي ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٧/ ٩/ ١٩٧٤ وأذيع بعد انتهاء الاجتماع البيان الآتي:

«في الاجتماع الذي عقدته جبهة النضال الوطني عرض وزير الداخلية الأسباب التي تحول دون تمكنه من ممارسة صلاحياته على الوجه الصحيح وأوضح أنه وإن لم يكن مسؤولاً عن حالة الأمن التي يشكو منها المواطنون، إلا أنه يرى من أولى واجباته التخلي عن مسؤولياته تحسساً منه بروح الديموقراطية التي يدين بها. ولدى المداولة قررت الجبهة تبني هذا الموقف وتكليف الوزيرين اللذين يمثلانها في الحكم إبلاغ المراجع المختصة رغبتهما في الانسحاب من الحكم».

وتحدث السيد كمال جنبلاط إلى الصحافيين عن الاستقالة فقال: «إن الأزمة الحالية التي تعصف بلبنان تتجاوز الأشخاص إلى تركيبة الدولة ومقوماتها، وضرورة تعديل النظام السياسي القائم المهترىء» وأضاف «إن الوزيرين سيبلغان رئيس الجمهورية أنهما لا يستطيعان الاستمرار في الحكم في شكل من الأشكال، خصوصاً عندما يجدان فريقاً من الوزراء يتآمر على الحركة الوطنية وينحر الديموقراطية، ونحن نرفض الاشتراك في أية حكومة على الطريق ذاتها. وقسم من الوزراء يساهمون في إحداث فتنة وينزلون أسلحة في المرافىء الرسمية ويتحدون القانون بقطع الطرق وتعليق القوانين لمصلحة فئة قليلة من المحتكرين وأعداء الشعب، وفي حين أن الشواذات تستمر في دوائر الدولة، إن الجبهة تصرّ على تعديل النظام في صورة جذرية ويجب أن يتم التمثيل النسبي في المجلس النيابي. فالأجواء لم تعد تحتمل لا خارج الحكومة ولا داخلها والاستمرار في الحكم أصبح يسيء إلينا. ونحن قبلنا الاشتراك في الحكم بعد حوادث آيار الدامية لمسح كل النتائج التي كانت مترتبة على حوادث أيار ومن أجل تبديد مخاوف العالم العربي بالنسبة إلى الوضع وللحفاظ على الحريات العامة. ولم يكن هناك أي عمل جدي من قبل المسؤولين للقيام بإصلاح جذري في الجهاز القائم. ونحن قمنا بالتزاماتنا على أكمل وجه ولم نخدع ولم نضلل أحداً كما فعل غيرنا، وقد قمنا بما توجبه المصلحة الوطنية في هذه المرحلة الانتقالية، ولم نحرج موقف رئيس الحكومة ولا موقف غيره من المسؤولين لذلك نكلف وزيري الجبهة عرض الوضع السيء على رئيس الجمهورية... ولن ندخل أية حكومة ضمن العقلية المسيطرة ونعمل مستقلين عن التكتلات السياسية إذا لم تكن ملتزمة بمبادىء. خطنا واضح مستقل عن بقية الكتل نبغي مصلحة الشعب والوطن.

«في أكثر من مناسبة قام وزير الداخلية واعتقل الذين اعتدوا على الموظفين في شركة الريجي وخسّروا الدولة الملايين ولكن بعد ٣ ساعات فقد أطلقهم وزير العدل... حتى أن المتهم نظمي

(١) جريدة النهار الصادرة في ١٨/ ٩/ ١٩٧٤ صفحة ٢.

شعبان كان مختبئاً عند وزير العدل. ونحن كنا ولا نزال نطالب بإعطاء مجلس القضاء الأعلى صلاحيات مطلقة ليقضي على المهازل التي تجري في هذه الدولة. . . وختم تصريحه بقوله: «نريد أن يمارس رئيس حكومة لبنان صلاحياته لا باش كاتب وأن يمثل المسلمين والرأي العام الوطني».

كتاب استقالة الحكومة

«فخامة الرئيس!

لقد تسلمت الحكومة المسؤولية والبلاد تجتاز أزمة خطيرة، واليوم تسلمها ووطننا في وضع سليم تلعب فيه الأصول الديموقراطية لعبتها الحرة. ويملأ نفسي وأنا أقدم إليكم استقالة الحكومة شعور الثقة بمستقبل هذا الوطن. فعلى رغم الأغراض وحملات التعبئة المبررة حيناً وغير المبررة أحياناً كثيرة، وهي التي تطغى عادة على سطح حياتنا العامة وعلى آدابنا السياسية وأعرافنا وتقاليدنا، فالفترة التي أمضيتها ورفاقي في الحكم أكدت في قناعتي أن تراب هذا الوطن تعطي فيه البذرة الصالحة أجود الثمار وإن أي جهد يبذله مسؤول له فعله الأكيد في دفع هذا الوطن في الاتجاه الذي يرسمه له طموحه وتريده أجياله.

وقد كان اهتمامنا منذ تولينا مسؤولية الحكم منصباً على كل ما يزيل التعكير والقلق بين اللبنانيين أنفسهم أو بينهم وبين الاخوان العرب تمكيناً لسيادة هذا الوطن وسلامته وتعزيزاً لنموه في الداخل ودوره اللائق في الخارج عربياً ودولياً.

على صعيد العلاقات مع الأشقاء العرب يجد لبنان اليوم العلاقات بينه وبين الدول العربية من دون استثناء صافية وأبواب التعاون بينه وبينها في كل صعيد مشرعة. كذلك يسود الأخاء علاقتنا بإخواننا الفلسطينيين المقيمين بيننا. وها إن لبنان يحمل الآن في الأمم المتحدة صوت فلسطين في أخطر مرحلة تدخلها القضية في تلك المؤسسة العالمية.

وفي حرب تشرين جاء موقف لبنان معززاً لوحدة المصير بينه وبين اخوانه العرب مؤكداً دوره في خدمة القضايا المشتركة. وليست الرسالة التي ينهض بها لبنان الآن إلا صورة صادقة للدور المتألق الذي هو دوره الطبيعي، كذلك على الصعيد الدولي العام، فإن مكانة لبنان الحالية بارزة وقائمة على أساس نزعة الاستقلال والمثل العليا.

وقد انصب جهدنا في الحقل الداخلي على تقوية شعور الألفة بين اللبنانيين في جو المساواة والمشاركة بين أعضاء الأسرة اللبنانية الموحدة، فتحقق مبدأ لا طائفية الوظيفة أو كل الوظائف لكل الطوائف، وهو المبدأ الذي نريده منطلقاً لخطوات تستمر على طريق بناء لبنان اللاطائفي في شكله الأمثل. وإن الإنجازات التي تمت في مجال السياسة الاجتماعية هي من الحجم بحيث تشكل حلاً للنسبة الكبرى من مشاكل الوضع الاجتماعي.

وسواء على الصعيد العربي أو الوطني أو الاجتماعي أو التعليمي أو الاقتصادي، فقد خطا لبنان خطوات هي من الرسوخ بحيث لا يمكن العودة عنها، وأرسى قواعد ثابتة لن يسمح اللبنانيون

لأحد بتخريبها، لأنها من شروط عملية التجدد الجذري يذهب إليه لبنان اليوم في ظل تمسكه بالديموقراطية وحرصه على الحرية.

وأرى من واجبي وأنا أقدم إلى فخامتكم استقالة الحكومة أن أعرب لكم باسمي وباسم أعضائها عن شعورنا العميق بأثر وطنيتكم العالية التي تستوحونها في خدمة وطننا والسهر على خيره وحرصكم على ممارسة الحكم على أساس الديموقراطية الصحيحة والمشاركة المخلصة وإدراككم لفعل العدالة في دعم اللحمة الوطنية مما كان له أثره الكبير في تسهيل مهمة حكومتنا على الوجه الذي يرضى عنه الضمير والوطن».

بيان اعتذار الرئيس صائب سلام[1]

«قدمت اعتذاري نهائياً إلى فخامة الرئيس، عن عدم تأليف الوزارة، فأنا كنت دائماً وسأبقى أرفض الكرسي من أجل ما في الكرسي لغيري. لكنني دفعت دفعاً إلى ما سميته مسؤولية الكرسي، دفعت من جانب زملاء كرام في المجلس النيابي ودفعت لما لمسته من تأييد شامل لدى الرأي العام والشعب اللبناني الذي لا يمكنني إلا أن أتجاوب دائماً مع رغباته وتطلعاته وتطلباته.

وأنا أشكر الزملاء النواب الكرام الذين أيدوني وساعدوني وتعاونوا معي لنعزز النظام الديموقراطي البرلماني. كما أتوجه بالشكر إلى جميع أفراد الشعب اللبناني العزيز الذي لمست فيه هذا التأييد، فأنا عليّ مسؤولية شخصية في المحافظة على كرامتي وكرامة من أمثل وما أمثل، ولي مسؤولية كبيرة تجاه جميع اللبنانيين، وأنا أقول بتعزيز النظام البرلماني الديموقراطي بالتعاون لمنع الاعتداء عليه أو تهديمه. فنحن نعيش في هذا النظام ويجب أن نحافظ على لبنان من خلاله. وكان همي دائماً أن أطل على الشعب بحكومة ليست من الجنة، كما قلت من أول الطريق بل حكومة يرضى عنها الرأي العام وتؤمله بأن تعمل على الاستجابة لتطلباته الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والحيلولة دون تدهور الأوضاع أكثر مما هي متدهورة اليوم، وكما أعلنت دائماً، أنا لا أفعل هذا قياماً بواجبي نحو الشعب اللبناني العزيز في هذه الفترة العصيبة في ما تمر به القضايا العربية من مركز المسؤولية فحسب، بل سأبقى دائماً عاملاً إيجابياً بناء لتحقيق ما يصبو إليه الشعب وتتطلع إليه أجياله الصاعدة من استقرار وعيش كريم وتجديد في النظر إلى بناء الوطن اللبناني الهانىء، وإلى إنشاء لبنان الدولة وتوطيده، متمسكاً دائماً بالميثاق الوطني الذي أفخر بأنني كنت أحد صانعيه والذي ناديت في ظله بشعار «لبنان الواحد لا اللبنانان».

كما أتمسك بالشعار الآخر الذي أصبح ملحاً في لبنان وهو أن نبني على الميثاق القديم ميثاقاً اجتماعياً اقتصادياً بفتح الباب أمام العاملين جميعاً بإخلاص لإرضاء اللبنانيين خصوصاً الفئات

(١) الصحف الصادرة في ٢٢/١٠/١٩٧٤، وقد تداولت أسباباً عدة لهذا الاعتذار وقد تراوحت الأسباب بين الخلاف على بعض الأسماء والحقائب، وتوزير وزراء سابقين، الصراع بين اليمين واليسار، محاولة الرئيس سلام توزير بعض الوجوه الجديدة التي تمثل التيار اليساري الجديد ووضع الفيتو عليها من الأحزاب اليمينية. . .

المحرومة والمناطق المحرومة.

وأنا دائماً مع شعوري بتمثيل الفريق الذي أمثل أتوجه بقلبي المفتوح إلى جميع اللبنانيين من دون تمييز ليتعاونوا ونتعاون على ذلك في الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان وفي المجال العربي حيث يجب أن يقوم لبنان بدوره الفعال الطليعي والله يلهمنا الصواب».

الوزارة السابعة والستون

تشكيل حكومة السيد رشيد الصلح الأولى[1]

من ٣١/١٠/١٩٧٤ إلى ٢٣/٥/١٩٧٥

الاسم	الطائفة والمنطقة	المنصب
رشيد الصلح	(سني ـ بيروت)	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
ميشال ساسين	(ر. ارثوذكس ـ بيروت)	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإسكان والتعاونيات
فيليب تقلا	(ر. كاثوليك ـ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين
زكي مزبودي	(سني ـ بيروت)	وزيراً للتصميم العام
طوني فرنجية	(ماروني ـ الشمال)	وزيراً للبرق والبريد والهاتف
مجيد أرسلان	(درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للصحة العامة
جوزيف سكاف	(ر. كاثوليك ـ البقاع)	وزيراً للدفاع الوطني
عباس خلف	(ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان)	وزيراً للاقتصاد الوطني
مالك سلام	(سني ـ بيروت)	وزيراً للموارد المائية والكهربائية
جورج سعادة	(ماروني ـ الشمال)	وزيراً للأشغال العامة والنقل
سورين خان اميريان	(أرمن. ارثوذكس ـ بيروت)	وزيراً للسياحة
لويس أبو شرف	(ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للصناعة والنفط
ماجد حمادة	(شيعي ـ البقاع)	وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
عادل عسيران	(شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للعدل
محمود عمار	(شيعي ـ جبل لبنان)	وزيراً للاعلام
سليمان العلي	(سني ـ الشمال)	وزيراً للزراعة
خالد جنبلاط	(درزي ـ الجنوب)	وزيراً للمالية
نديم نعيم	(ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

(١) بموجب المرسومين رقم ٩٣٧١ و١٩٧٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٤، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، صفحة ٣١١٠، ٣١١١.

- وزارة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء الوزراء: تقلا، خلف، سلام، حمادة، جنبلاط.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢١/١١/١٩٧٤ ونوقش خلالها وفي إحدى عشرة جلسة عقدت بين ٢١/١١/١٩٧٤ و٥/١٢/١٩٧٤ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٧ صوتاً ضد ١٤، وامتناع ٢ ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت وغاب عن الجلسة ١٥ نائباً (بينهم نائب متوفى).
- تظاهرة شعبية في صيدا تأييداً للصيادين ضد شركة «بروتيين» لصيد الأسماك، ذهب ضحيتها عريف في الجيش ومواطن فلسطيني وسقط فيها ٧ جرحى بينهم النائب السابق السيد معروف سعد (٢٦/٢/٧٥).
- اشتباكات بين الجيش والمسلحين في صيدا تسفر عن مقتل جنديين وسقوط عدد من الجرحى عسكريين ومدنيين (١/٣/٧٥).
- تظاهرة من ٣٥ ألف طالب في بيروت وضاحيتها الشرقية، تأييداً للجيش واستنكاراً للاعتداء على جنوده (٥/٣/٧٥).
- وفاة السيد معروف سعد بعد ٨ أيام من إصابته، تعقبها حرائق وقطع طرق وإطلاق رصاص في بيروت ووجوم في صيدا يصحبه توتر وفراغ في الشوارع (٦/٣/٧٥).
- المجلس الإسلامي يطالب الرئيس رشيد الصلح بالاستقالة فوراً. لأن الإرادة الإسلامية لم تعد ممثلة في هذه الحكومة (٦/٣/٧٥).
- الوزير مالك سلام يقدّم استقالته من الحكومة (٦/٣/٧٥).
- وزير الصحة العامة الأمير مجيد أرسلان يعلن استقالته من الحكومة (٢/٤/٧٥)، والرئيس فرنجية يرفض استقالة أرسلان (٧/٤/٧٥).
- مقتل ٢٨ شخصاً في حادث عين الرمانة (١٣/٤/٧٥).
- استمرار إطلاق النار بين المسلحين على أثر حادث عين الرمانة وسقوط ٣٣ قتيلاً جديداً والحركة الوطنية تدعو إلى إضراب عام ومؤتمر شعبي في جمعية خريجي المقاصد الإسلامية وتشكل قيادة موحدة لمتابعة تطورات المعركة (١٤/٤/٧٥) ومعارك عنيفة في بيروت وتل الزعتر والدكوانة وطرابلس وسقوط عشرات القتلى.
- وزير المالية خالد جنبلاط يقدم استقالة خطية، ووزير الاقتصاد والتجارة عباس خلف يتضامن معه، لكن الرئيس فرنجية يرفض تسلمها.
- مجلس الوزراء ينعقد ويستقيل وزيرا حزب الكتائب السيدان جورج سعادة ولويس أبو شرف فيتضامن معهما وزيرا حزب الوطنيين الأحرار السيدان محمود عمار ونديم نعيم وكذلك السيد

ميشال ساسين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإسكان والتعاونيات والأمير مجيد أرسلان وزير الصحة العامة. أما رئيس الحكومة فقد أعلن أنه سيواجه مجلس النواب وقد جاراه في ذلك الوزراء جنبلاط، خلف، وحمادة (٧/ ٥/ ٧٥).

- الأحزاب اليسارية تدعم الحكومة وتدعو إلى كل أشكال النضال، والسيد كمال جنبلاط يقول إن على الحكومة أن تطرح الثقة أو يبقى الرئيس الصلح في بيته حتى يقال (٨/ ٥/ ٧٥).
- الوزراء سكاف، عسيران، مزبودي، والعلي يقدمون استقالتهم (١٢/ ٥/ ٧٥).
- الرئيس رشيد الصلح يتوجه إلى مجلس النواب بصحبة الوزراء خالد جنبلاط، عباس خلف وماجد حمادة ويدلي ببيان حول رأيه في الأوضاع الراهنة ويعلن عن عزمه على الاستقالة. ثم يتوجه، بعد الجلسة إلى القصر الجمهوري حيث قدّم استقالته إلى الرئيس فرنجية الذي قبل الاستقالة وكلف الحكومة تصريف الأعمال (١٥/ ٥/ ٧٥).

استقالة الوزير سلام:[1]

بعد خروج الوزير المستقيل مالك سلام من اجتماع مجلس الوزراء (الأربعاء ٥ آذار ١٩٧٥) أدلى بالتصريح التالي:

«نفس الأسباب التي سبق وشرحتها بوضوح حملتني على الاستقالة، وهي أنني أعتبر أنه لا يجوز أن نمر بكل ما حدث بدون حساب فهناك ضحايا بريئة من أبنائنا العسكريين والمدنيين لا يجوز السكوت عن تحديد مسؤولية وقوعها، وفرض ما يجب من عقاب على المسؤول.

«ومن جهة ثانية فإن أول مقومات الحكم الديمقراطي هو هيمنة السلطة المدنية على جميع مؤسسات الدولة دون استثناء، وعلى هذا الأساس فلنفرّق بين جيشنا الذي هو درع الوطن وكرامته من كرامتنا وبين أي خطأ يقع فيه قائد الجيش ويجب عندها أن يؤدي الحساب.

«إن رئيس مجلس الوزراء كما سبق لي وصرّحت قد أدلى أمامي وأمام العديد من الوزراء مساء السبت الماضي (١/ ٣/ ١٩٧٥) أنه لم يتمكن من الاتصال بقائد الجيش خلال تلك اللحظات الحاسمة التي لو تمكن من الاتصال به كما هو ثابت، وهذا ما قاله رئيس مجلس الوزراء، فلو تمكن لتفادينا جميعاً الضحايا البريئة التي وقعت. إن قائد الجيش كان مفروضاً عليه أن يكون في مكتبه وإذا لم يكن فإنه فعلاً مسؤول ومتهم بالتقصير لأن جيشه كان يخوض معارك لفتح الطريق الدولية في صيدا. أما إذا كان في مكتبه ورفض استلام مكالمة رئيس الوزراء فهو مسؤول مسؤولية كبيرة لأن في ذلك كما قلت إخلالاً فاضحاً بهيمنة السلطة المدنية على كل مؤسسة في هذا البلد ولا يمكن أن يستقيم نظامنا الديمقراطي إذا ما تجاهلناها.

هذه المواقف اتخذتها استناداً إلى أقوال رئيس الحكومة وفي هذه الجلسة لم ينفها دولته أو

(١) جريدة «السفير» ٦ آذار ١٩٧٥ ــ ص ١.

يؤيدها بل طلب تجاهلها وهذا ما لا يمكنني التسليم به. إنني لست بالسياسي المحترف ولكنني سياسي أنطلق في أعماقي من مبادىء محددة تشكل من قناعتي لدى كل قضية تعرض أمامي، ونحن برأيي الآن، أمام خطوة اتخذها مقام مجلس الوزراء تشكل تحدياً كبيراً واستخفافاً بالنظام الديمقراطي الذي نعيش.

وسئل الوزير سلام: هل قدمت استقالتك؟ فأجاب: نعم، ورداً على ما إذا كانت قبلت أضاف: بالطبع قبلت.

بيان الوزير مالك سلام بعد تقديم استقالته:[1]

استقالة مالك سلام:

سلط الوزير المستقيل مالك سلام مجموعة من الأضواء على الموقف الذي مارسه، ببيان قال فيه: «يؤسفني أن أشاهد بعض المضاعفات التي نتجت عن استقالتي، بأخذ اتجاهات متعددة في حين أن تصريحاتي قبل وبعد الاستقالة حددت أسبابها بطريقة جلية وواضحة غير قابلة للتأويل.

وفي مسعى لأخذ موافقتي للعدول عن الموقف الذي اتخذته قبل الاستقالة، عرضت عليّ اقتراحات عديدة من قبل الصديق كمال جنبلاط وممثلي بعض الأحزاب التقدمية بشأن موضوع تنظيم الجيش ومرفأ صيدا فرفضت بحثها في حينه، لأنني اعتبرت أن هذه المطالب، وإن كان بعضها واجب التنفيذ مثل مرفأ صيدا، والبعض الآخر جدير بالدراسة المستفيضة لكنها على أهميتها لم تكن لها علاقة مباشرة بالدوافع والمبادىء الأساسية التي على أساسها بنيت موقفي ومن ثم استقالتي. ولم تكن لتشكل بديلاً لضرورة التوجه نحو تحديد حاسم للمسؤولية عن ضحايا صيدا، من مدنيين وفي طليعتهم المناضل الكبير معروف سعد، ومن أبنائنا في الجيش. فقد اعتبرت أن أي إدخال لمواضيع أخرى مهما كانت أهميتها وضرورتها، تشكل تحريفاً عن أولوية المطالبة بتحديد المسؤولية عن مجزرة صيدا. فإذا ثبت أن معلومات رئيس الوزارة صحيحة فإن ذلك يشكل خطراً على نظامنا وعلى هيمنة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية ومن الواجب في هذه الحالة إقالة قائد الجيش محافظة منا على النظام الديموقراطي. أما إذا تبين غير ذلك، فعلى رئيس الوزارة وأعضاء الحكومة عندئذ أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة ويستقيلوا.

صلاحيات السلطة

وقد كان الدافع لموقفي ومن ثم استقالتي من الوزارة هو شعوري بضرورة تأكيد مبدأ هيمنة السلطة المدنية على كل مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسة العسكرية نظراً لأنه إذا لم يترسخ هذا المبدأ بشكل سليم ومضمون وبدون أي التباس، فإن كل المطالب والتنظيمات والمشاريع تصبح عرضة للتقويض أو التمييع ما دامت المعاملة الأساسية المشار إليها مهزوزة وغير متجذرة في ذهنية

(١) جريدة «السفير» ١٠/ ٣/ ١٩٧٥ ــ ص ٣.

وسلوك الدولة ككل. لأن الموضوع ليس بقاء الحكومة بل ضمان هيبة الحكم.

كيف تنهار الدول؟

وكما هو معروف فإن استقالتي كانت نتيجة لطرح بسيط وهو حاجة الجسم السياسي أن لا يبقى السؤال «من هوالمسؤول؟» بدون جواب. لأنه إذا بقي السؤال مطروحاً واستبدلنا الجواب بعملية اغراق الرأي العام بمواضيع، وإن كانت من صميم اهتماماته، فإن توقيت طرحها يستهدف الإسهام في تضييع السؤال والهروب من الإجابة.

إن تجارب الدول يؤكد أن أي سؤال رئيسي بقي بدون جواب واضح، أوجد أزمة ثقة مما أدى إلى انهيار المؤسسات والديموقراطية.

تطوير المؤسسة

لذلك لابد من الإشارة إلى أن بحث موضوع الجيش، أكان من جهة مدعي الدفاع عنه أو لجهة المطالبين بإعادة تنظيمه في هذا الوقت في الذات إنما يعملون على تغذية النزعات الانقسامية الخطيرة في مرحلة مصيرية يمر بها لبنان والمنطقة العربية تستوجب منا المزيد من التلاحم ومن تدعيم الوحدة العفوية والوطنية بين المواطنين.

وفي هذا المضمار فإن تطوير مؤسسة الجيش يبقى موضوعاً وارداً لأن التطوير واستمرار المراجعة التنظيمية والاستراتيجية تفرضه مقتضيات التطور التقني وشحن المؤسسة العسكرية بالمزيد من قدرة التحرك والمجابهة والتصدي في سبيل الدفاع عن حدود الوطن. وبالتالي فإن إعادة التنظيم لا يمكن أن يجوز في مطلق حال أن يشكل مطلباً فئوياً، بل مطلباً وطنياً شاملاً مدروساً يستهدف استيعاب الجديد في الفكر والتقنية العسكريين، وليس شعاراً لشراء مزيد من الوقت لأية حكومة. كما أن الذين يصرون على أن المؤسسة العسكرية لا يمكن بحث شؤونها فإنه دليل جمود في التفكير العصري ومقتضياته الفنية والفكرية، ولا يجوز أن يصبح مثل هذا الإصرار حماية لنزوات فئوية ضيقة ومنفعلة.

من أجل المستوى

أردت في هذا البيان أن أوضح موقفي بدقة حتى يبقى التماسك المنطقي المطلوب في موقفي وحتى تكون لغة المخاطبة في حياتنا العامة بمستوى القضايا التي نتحمل جميعاً مسؤوليتها.

بيان الرئيس رشيد الصلح في جلسة مجلس النواب[١]

حضرة النواب المحترمين!

جئنا، زملائي وأنا، لا حباً بلعبة نلعبها أو مناورة نمارسها، ولكن لمبدأ ديموقراطي برلماني التزمناه وتعاهدنا عليه وهو واجب المثول أمام مجلسكم الكريم لأننا بإرادته جئنا إلى الحكم وبثقته حملنا المسؤولية،

جئنا وكتابنا بيميننا لا لبس فيه ولا غموض.

أيها الزملاء الكرام!

إنكم سمعتم أو قرأتم الكثير من تصريحات الذين سددوا أعنف حملات التهجم على حكومتنا وعليّ شخصياً، ورشقوني بنابي الكلام الذي مررت به مر الكرام.

حضرة النواب المحترمين!

قبل أن ينجز المجلس النيابي الكريم مناقشة بيان الحكومة مع ما تضمنه من عرض لأعمالها ومنجزاتها على كل الأصعدة، وتحديد لسلوكها حيال الأحداث الدامية المؤسفة التي وقعت في صيدا وذهب ضحيتها بعض المواطنين وفي مقدمتهم المناضل الوطني معروف سعد، وقبل التمكن من التوقف ملياً أمام النتائج الهامة لتلك الأحداث الدامية ومضاعفاتها شهدت البلاد مرة أخرى أحداثاً دامية أكثر خطورة واتساعاً، ما زلنا نعيش ذيولها حتى اليوم انطلاقاً من مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان المنصرم.

وإنني اليوم إذ أعود لتبني ما ورد في بيان الحكومة السابق، فإنما أحرص على الادلاء أمامكم ببيان مخصص لتوضيح موقفي من الأحداث الراهنة، لما ترتديه من خطورة، وذلك قناعة مني بضرورة ممارسة المؤسسات الدستورية دورها كاملاً في بحث ومعالجة القضايا المصيرية التي تواجهها البلاد، وفي مقدمة هذه المؤسسات المجلس النيابي الكريم...

ظهر الثالث عشر من نيسان وقعت جريمة منكرة في عين الرمانة ضد أوتوبيس ينقل عدداً من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين العائدين إلى تل الزعتر.

ومن الواضح أن حزب الكتائب يتحمل المسؤولية الكاملة لهذه المجزرة[٢] وعن المضاعفات

---

(١) الصحف الصادرة في ١٦/ ٥/ ١٩٧٥، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٥، العقد العادي الأول، جلسة ١٥/ ٥/ ١٩٧٥. وبعد تلاوة بيانه غادر الرئيس رشيد الصلح الجلسة من «دون الاستماع إلى رد حزب الكتائب وقد لحق به ــ النائب في حينه ــ أمين الجميل وأمسك به في رواق المجلس الجانبي داعياً إياه للعودة، وأخذ يشد به داعياً إياه للعودة... الأمر الذي حمل رئيس مجلس النواب كامل الأسعد على شطب هذه الاتهامات من محضر الجلسة...» أنظر جريدة «اللواء» عدد الأربعاء ١٢ تموز ١٩٩٥ ــ ص ٣، النائب إدمون رزق يسترجع وقائع «بوسطة عين الرمانة وجلسة ١٥/ ٥/ ١٩٧٥،

(٢) في اليوم التالي لإلقاء بيان رئيس الحكومة أمام المجلس النيابي، أصدر حزب الكتائب بياناً نفى فيه «الاتهامات التي وجهها رئيس الحكومة ضده في جلسة ١٥/ ٥/ ١٩٧٥ ...». انظر الصحف الصادرة في ١٧/ ٥/ ١٩٧٥.

التي أعقبتها والضحايا والأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالبلاد نتيجة لها وقد ثبت ذلك منذ اللحظة الأولى للجريمة البشعة، ومن خلال إصرار هذا الحزب على عدم شجب الجريمة وممانعته في تسليم المسؤولين عنها طوال ثلاثة أيام، ثم إقراره الصريح والعلني بالمسؤولية من خلال تسليمه اثنين من مرتكبي المجزرة ووعده بتسليم آخرين.

ويتضح الحجم الحقيقي لمسؤولية حزب الكتائب عن الحادث حين نربطه بالمقدمات التي سبقته وبالمحاولات التي تلته لتوسيع الصدام الناشىء عنه وتحويله إلى تقاتل واسع بين اللبنانيين والفلسطينيين وبين اللبنانيين أنفسهم.

فمنذ مدة طويلة، دأب حزب الكتائب من خلال جميع مواقفه على التحضير السياسي والمعنوي والمادي والعملي لمثل هذه الأعمال.

فالمذكرات التي توالت بمناسبة وبدون مناسبة تطرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان وتدعو صراحة إلى التصدي له، وتحرض عليه، والدعوة المستمرة للخروج على سياسة الدولة الرسمية المعتمدة حيال العلاقات اللبنانية الفلسطينية واللبنانية العربية، وهي الدعوة التي تصاعدت بشكل مفتعل مع رسوخ دور لبنان في مساندة النضال الفلسطيني كما تجسد في الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وفي سفر فخامة رئيس الجمهورية إلى الأمم المتحدة لعرض القضية الفلسطينية باسم العرب جميعاً..

كل هذا التحضير السياسي الكثيف المتوسل اثارة النعرات الطائفية، كان يرافقه تحضير عسكري محموم تمثل في إقامة ميليشيا مجهزة بأسلحة يجري الحصول عليها بكثافة وبتسهيلات من جهة معروفة كما أكد ذلك سماحة مفتي الجمهورية ولم يعترض أحد على كلامه. وكل ذلك بحجة وجود سلاح في أيدي المناضلين الفلسطينيين يعرف الجميع إنه موجه لمقاتلة العدو الإسرائيلي بينما السلاح الآخر لا وظيفة له سوى الإعداد لضرب المقاومة الفلسطينية وافتعال عمليات تقاتل داخلي تدفع بالبلاد نحو الفتنة من أجل حماية امتيازات طائفية وسياسة انعزالية باتت ترفضها غالبية اللبنانيين.

وإذا كان مشروعاً ومفهوماً أن يحمل السلاح من يريد مقاتلة العدو فكيف يمكن تبرير كل هذا التسلح الاستفزازي من جانب طرف يكرر دائماً حيال الاعتداءات الاسرائيلية أن قوة لبنان في ضعفه، عازفاً على الانخراط في صفوف الجيش وقوى الأمن، جاعلاً من الوطن بيتاً بلا سقف وأرضاً بلا سياج.

هذه الحقائق جميعاً مهدت لمجزرة عين الرمانة وتأكدت بعد المجزرة المذكورة حين اتضح أن حزب الكتائب يرمي إلى توسيع الصدام وتحويله إلى صدام شامل من خلال طلب توريط الجيش وزج الدولة في عملية مواجهة مع الأخوة الفلسطينيين ومع الكثرة الساحقة من اللبنانيين الذين لا يرون رأي الكتائب.

حضرة النواب المحترمين!

إن إدراكنا لهذه الأهداف جعلنا نعتبر منذ اللحظة الأولى أن واجبنا الرئيسي هو منع تحويل مجزرة عين الرمانة إلى صدام شامل كنا نرى بوضوح أنه يستهدف تدمير الوحدة الوطنية وضرب الأخوّة اللبنانية الفلسطينية، ومن هذه الزاوية حددنا طبيعة الاجراءات التي يجب أن تتخذ لمواجهة مضاعفات الحادث. وإذا كانت للبعض انتقادات حول ممارستنا لهذه الاجراءات التي سوف نعود إلى الرد عليها فإنه من المستهجن استخدام هذه الانتقادات لتغطية أو لتمويه المسؤولية الحقيقية التي يتحملها الطرف الذي مهد سياسياً وعسكرياً للجريمة ونفذها وأصر على تبنيها وحاول أن يطورها بحيث تتحول إلى فتنة شاملة.

هنا تكمن المسؤولية الرئيسية، وليس في جوهر العلاقات اللبنانية الفلسطينية ولا في ما يسمى بغياب الدولة عن ممارسة دورها. ذلك أن ما اتخذناه من اجراءات لمواجهة الأحداث كان يمثل أقصى ما نستطيعه في ظل الوضع العام الذي تعيشه البلاد وأوضاع مؤسسات الدولة وأجهزتها التي لا بد من القول صراحة أن التركيبة الطائفية السائدة تشل الجزء الأكبر من فعاليتها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحزب يتخذ لنفسه صفة المدافع عن امتيازات طائفية معينة.

حضرة النواب المحترمين!

ولا بد لي من أن أكون صريحاً بشأن الموقف من مسألة الاستعانة بالجيش.

أجل لقد كان رأيي عدم الاستعانة بالجيش لأنني أرى أن زج الجيش في الصراع من شأنه الوصول إلى نتائج أكثر تدميراً وأشد ضرراً.

فالتظاهرات الطائفية التي نظمت تحت ستار الانتصار للجيش إثر حوادث صيدا المؤلمة قد ألحقت بهذه المؤسسة الوطنية أبلغ الإساءة وصوّرتها وكأنها لفئة من اللبنانيين دون سواها.

عدا أنه سبق لأكثر من رئيس وزراء أن طرح موضوع قيادة الجيش على بساط البحث، ولأكثر من فئة سياسية أن طرحت مسألة التوازن المفقود داخل هذه المؤسسة. وقد شكل هذا الموضوع إحدى القضايا الأساسية في الأزمات الوزارية السابقة، كل ذلك جعل استخدام هذه المؤسسة في أغراض الأمن الداخلي موضع معارضة شديدة من قبل أكثر من نصف البلاد.

وكان لا بد من إعادة النظر بقانون تنظيم الجيش باتجاه إخضاع هذه المؤسسة كسائر المؤسسات لسيطرة السلطة السياسية، وإعادة التوازن إليها لتتمكن من القيام بدورها الوطني على أكمل وجه. غير أن افتعال الأزمات لم يتح لنا الوقت لإنجاز ذلك، وبالتالي لم يكن بإمكاننا استخدام الجيش في الأحداث الأخيرة، بل لقد حلنا دون زجه في هذه الأحداث ونحن مرتاحو الضمير لقناعتنا أننا حلنا دون تدهور أكثر خطورة، وانقسام أعمق وأشمل، وصراع أكثر عنفاً ودموية ربما كان هو الحرب الأهلية بالذات مع ما تجره من خطر على وحدة لبنان واستقلاله.

وإذا كانت هذه هي «جريمتي» فأنا مستعد أن أقدم الحساب وأن أدفع الثمن! وقد بات واضحاً أن موقفي هذا هو الذي دفع بحزب الكتائب إلى حملته المكشوفة ضد الحكم والحكومة، وإلى

استقالة وزرائه، من أجل تفجير أزمة سياسية سنعود فيما بعد إلى كشف أغراضها. وإنني أتفهم موقف بعض الوزراء الآخرين وأعي ظروفهم، كما أتفهم موقف بعض الزملاء الكرام من النواب الذين يوجهون لي الانتقادات، وبعضها يصل حد التجريح، مسيئين فهم مقصدي من وراء استمراري في تحمل مسؤولية الحكم.

وإنني أقول بكل صراحة إنني لم أكن يوماً من المتمسكين بهذا الكرسي. وما بقيت مثابراً على تحمل مسؤولياتي اثر أحداث صيدا إلا بإصرار من القوى التي أمثل، والتي لم تعد ترضى بأن يكون رؤساء الحكومات والحكومات كبش المحرقة، والثمن الذي يقدم كل مرة لتغطية المسؤولية الحقيقية عن الأزمات الكبرى، وإما لتمييع المطالب الوطنية وتضييعها...

وبعد الأحداث الأخيرة كنت أرى أن المصلحة الوطنية تقضي بفترة من التهدئة بدأتها فوراً بتعزيز العلاقات اللبنانية الفلسطينية لامساً كل تجاوب واستعداد من الأخوة الفلسطينيين للتقيد بالاتفاقات والمساعدة على ضبط الأمن واحترام القانون لما فيه مصلحة الطرفين. ويبدو أن النجاح في تأكيد علاقات الود والتعاون على أسس سليمة بين الدولة اللبنانية وبين الأخوة الفلسطينيين، وسير الأمور في البلاد نحو عودة الأجواء الطبيعية، قد أثار حزب الكتائب ومن وراءه، فدفع بوزيريه إلى الاستقالة بحثاً عن تصعيد جديد للتوتر، ومحاولة لقطع الطريق على بحث وإقرار مشروع قانون تنظيم الجيش، ومشروع قانون التجنس الذي تقدمت به لمجلس الوزراء، والمشاريع المالية التي تقدم بها وزير المالية ومشروع زيادة رواتب موظفي الدولة الذي سبق لمجلس الوزراء أن أقره مع مفعول رجعي له ابتداء من أول سنة ١٩٧٥ والذي تأخر إرساله للمجلس النيابي الكريم لربطه بمشروع زيادة رواتب القضاة، وكذلك لقطع الطريق على مشاريع وزارة الاقتصاد والتجارة لتطبيق البطاقة التموينية وتحديد أسعار المواد الاستهلاكية على أساس النسب المشروعة للربح ومشاريع وزارة التربية لزيادة رواتب المعلمين وإنصافهم وغير ذلك من القضايا الهامة.

حضرة النواب المحترمين!

إن حرصي على عدم مجاراة وزراء الكتائب في استقالاتهم، كان نابعاً من حرصي على عدم تمكين فئة طائفية تتجه نحوها أصابع الاتهام من فرض إرادتها على البلاد وتحدي مركز رئاسة الحكومة وما يمثل هذا المركز، لا سيما وإن هذا التصعيد السياسي يرافقه بالنسبة لهذه الفئة الطائفية تصعيد في تحضير أجواء الاستفزازات العسكرية الأمر الذي إن لم يجر وضع حد سريع له عرض مرة أخرى أمن البلاد للخطر ودفع الوطن نحو الكارثة..

حضرة النواب المحترمين!

لا بد لي في الختام من أن أطرح أمام مجلسكم الموقر بمنتهى الصراحة والمسؤولية ما أراه ضرورياً من استنتاجات زادتني تجربة الحكم في هذه الظروف قناعة بها، وهي استنتاجات تنطلق من قناعة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين. إن الامتيازات الطائفية التي تشكل أساس النظام السياسي اللبناني قد تحولت في ظروف تطور لبنان وعلاقاته بمحيطه العربي إلى عائق يمنع أي تقدم ويهدد بالعودة إلى الوراء وبنسف ما شيده بناة الاستقلال.

فهذا الواقع هو الذي يحول دون المشاركة الحقيقية في الحكم ودون توزيع سليم للصلاحيات في مراكز السلطة، ودون اضطلاع المؤسسات السياسية والتنفيذية بدورها المطلوب، ودون قيام تمثيل نيابي ديمقراطي سليم، ودون تعزيز الجيش وتمكينه من القيام بدوره بشكل طبيعي في الدفاع عن الوطن ودون تعزيز قوى الأمن الداخلي، ودون إصلاح الإدارة ودون المساواة الحقيقية بين المواطنين بما يقضي على الحرمان ويرفع من مستوى المناطق المحرومة.

وأني أرى من واجبي، وقد عشت تجربة مرة في الحكم أن أقول بصراحة وموضوعية أن الوضع السياسي اللبناني لم يعد يحتمل التمويه ولا المساومة. أمامنا خياران لا ثالث لهما للخروج من الوضع المتردي: إما وضع معادلة جديدة في إطار الفلسفة القائمة للنظام السياسي الحالي وفي ضوء حاضر الطوائف اللبنانية، عددياً واجتماعياً، وإما وضع معادلة ديمقراطية جديدة في إطار متطلبات النهوض الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وباتجاه علمنة مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنماء الشامل في آن معاً وقيام لبنان بالتزاماته العربية.

وإني والفئات الوطنية نختار دون تردد الخيار الثاني النابع من منطق التاريخ وواقع الوطن وروح العصر وتطلعات الأجيال الجديدة.

لذا فقد بات من الضروري أن نتجه لمعالجة أوضاع البلاد معالجة جذرية لن تكتسب فعاليتها مرحلياً إلا وفقاً للأسس الآتية:

أولاً: تحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي يؤمن توزيعاً صحيحاً للصلاحيات بين مختلف مراكز السلطة ويوفر إمكانية قيام تمثيل سياسي يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية من خلال تعديل ديمقراطي لقانون الانتخاب.

ثانياً: الالتزام بمقتضيات المعركة العربية المشتركة في مواجهة العدو الصهيوني، وفي صميم ذلك الالتزام بمساندة القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني الشقيق بكل الأشكال والإمكانيات ومهما بلغت التضحيات، وإقامة أكثر العلاقات توطداً ورسوخاً مع المقاومة الفلسطينية على أساس التنسيق الكامل الذي يضمن المصلحة المشتركة.

ثالثاً: تعديل قانون تنظيم الجيش وإخضاعه للسلطة السياسية وإحلال التوازن في صفوفه ومده بكل الإمكانيات المادية والبشرية ليتمكن من القيام بدوره الوطني الأساسي، وتجنب إقحامه في قضايا الأمن الداخلي مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز لقوى الأمن الداخلي عدة وعدداً.

رابعاً: إقرار قانون التجنس بما يضع حداً لمأساة عشرات الألوف من اللبنانيين المحرومين من الجنسية، وأخص بالذكر منهم عرب وادي خالد.

خامساً: معالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي بما يؤمن الموارد الكافية وفق سياسة ضريبية تطال المداخيل المرتفعة، للوفاء بمتطلبات الدفاع الوطني والمشاريع الإنمائية والتقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وسواها والتي ينبغي أن يجري توسيعها وتعميمها لتشمل كل اللبنانيين في كل المناطق، مع العمل على ضرب الاحتكار والسير نحو العدالة

الاجتماعية بخطى أسرع.

حضرة النواب المحترمين!

قيل إنني متمسك بالحكم. والحق أنني منذ أعلنت على سلم القصر الجمهوري أنني قبلت تشكيل الوزارة على أساس المطالب الوطنية المعروفة كنت أعلم أن المهمة عسيرة وإن المستأثرين بالامتيازات الطائفية لن يمكنوني من إتمام الشوط حتى نهايته. وعليه، كنت مستعداً على الدوام بأن يكون بقائي في الحكم مرهوناً بقدرتي على التحرك باتجاه تنفيذ المطالب الوطنية التي قبلت الحكم على أساسها. وما كنت لأبقى في الحكم دقيقة واحدة بعد كل الأزمات التي افتعلت في وجه حكومتي لمنعها من العمل لولا أن حزب الكتائب حاول استفزاز مقام رئاسة الحكومة وما ومن تمثل لإخراجي عن غير طريق الأصول الديمقراطية. فكان لا بد لي من أن أبقى لأغادر موقع المسؤولية بالتفاهم مع الفئات الوطنية وبعد وضع الأمور في نصابها.

حضرة النواب المحترمين!

اسمحوا لي أن أختم بياني بالتوجه إلى أصحاب الإرادات الطيبة الذين يعتقدون بأن تغير الأشخاص كفيل بحل قضايا البلاد، فينهمكون في عملية البحث بالمواصفات الشخصية لهذا أو ذاك من السياسيين، إلى هؤلاء أؤكد قناعتي وقناعة أكثرية اللبنانيين بأن أسلوبهم ينطوي على مضيعة للوقت وملهاة وتمييع. فالعلة هي في الأساس، في مبادىء الحكم والمؤسسات والقوانين، وليست في الأشخاص. فليتجه كل جهد مخلص نحو مصارحة ديمقراطية مسؤولة وجدية من أجل تشخيص موضوعي للداء ومعالجة جذرية له.

أقول هذا وأنا في طريق العودة إلى صفوفكم شاكراً كل من وجدت لديه العون والمساندة، وفي الطليعة فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سليمان فرنجية الذي أحفظ له أصدق شعور الاحترام والتقدير، وكذلك أخواني وزملائي الوزراء ولا سيما هؤلاء الذين رافقوني في المسيرة الديمقراطية البرلمانية إلى نهاية الشوط.

حضرة النواب المحترمين!

إني أعلن أمامكم عزمي على زيارة قصر الرئاسة لأقدم استقالة حكومتي سائلاً المولى تعالى أن يحفظ لبنان والسلام.

كتاب استقالة الحكومة

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم الأستاذ سليمان فرنجية!

لقد سبق لفخامتكم أن أوليتموني ثقتكم الغالية حين عهدتم إليّ مسؤولية رئاسة الوزراء. أراني أسجل لفخامتكم شكري وتقديري لمرحلة التعاون التي مارست خلالها الحكم بمشاركة صحيحة. أما الآن وقد أديت واجبي نحو وطني رغم دقة الظروف التي مررنا بها، وبعد أن عاد الهدوء إليه، جئت مقدماً استقالة حكومتي راجياً فخامتكم قبولها.

رشيد الصلح

بيروت في ١٥/٥/٧٥

الوزارة الثامنة والستون

تشكيل حكومة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي[1]

من ٢٣/٥/١٩٧٥ إلى ١/٧/١٩٧٥

العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي (سني ــ بيروت) رئيساً ووزيراً للعدل والصحة والصناعة والنفط

العميد الركن موسى كنعان (ر. ارثوذكس ــ الشمال). نائباً للرئيس ووزيراً للاعلام والتربية الوطنية

العماد اسكندر غانم (ماروني ــ البقاع) ...... وزيراً للدفاع الوطني والموارد المائية والكهربائية

اللواء سعيد نصر الله (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات

العميد الركن فرنسوا جينادري (ر. كاثوليك ــ بيروت) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد والهاتف

العميد فوزي الخطيب (سني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة والتصميم العام

العقيد الركن زين مكي (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة والزراعة

لوسيان دحداح (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للخارجية والمغتربين والسياحة

- أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان من سبعة عسكريين ومدني واحد برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي.
- مؤتمر دار الفتوى[2] يطالب العميد المتقاعد الرفاعي بالاستقالة فوراً. انفجارات وتراشق غزير بالرصاص والقنابل في عدد من الأحياء والضواحي تسفر عن ٢٦ قتيلاً جديداً. ووصول السيد عبد الحليم خدام يرافقه نائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل إلى لبنان، واجتمعا مطولاً إلى الرئيس فرنجية. (٢٤/٥/١٩٧٥).
- بعد اجتماع خدام بالرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل، والسيد ياسر عرفات، وبعض القيادات الروحية والسياسية الإسلامية، تم الاتفاق على استقالة الحكومة العسكرية.
- رئيس الحكومة العسكرية يقدم في الجلسة الوحيدة لمجلس الوزراء استقالة الحكومة، فيقبلها الرئيس فرنجية ويقول: كان المطلوب وقف النزف فجئتم من فئة لا تستمع إلا لصوت الضمير والواجب. (٢٦/٥/١٩٧٥).

---

(١) بموجب المرسومين رقم ١٠٤٠٢، ١٠٤٠٣، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٥، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الأولى صفحة ٣٧٥١.

(٢) حضرته بعض القيادات الروحية والسياسية الإسلامية.

● تكليف الرئيس كرامي تأليف الحكومة الجديدة (٢٨/ ٥/ ١٩٧٥).

● مقتل ٤ مواطنين، وموجة خطف في بيروت تطال ٩٠ شخصاً، والسيد كمال جنبلاط يصرّ على إبعاد الكتائب عن الحكومة العتيدة ويتحدث عن مخطط اميركي ـ اسرائيلي لإثارة حرب أهلية في لبنان. حزبا الكتائب والأحرار يصران على اشتراكهما في الحكم، والرئيس شمعون يعتبر إقصاء الكتائب إقصاء للأحرار. (٣٠/ ٥/ ١٩٧٥).

● بيروت مقفلة بسبب تجدد حوادث الخطف بين الحازمية والشياح والحدث. والسيد كمال جنبلاط يصعد حملته على الكتائب. والرئيس صائب سلام ينفي نفياً باتاً ما ورد على لسان السيد جنبلاط حول موضوع العزل (٣/ ٦/ ١٩٧٥).

● الحزب التقدمي الاشتراكي يبلغ الرئيس كرامي رسمياً عدم اشتراكه في الحكومة، والكتائب تعتبر اشتراكها مطلباً شعبياً ووطنياً (٩/ ٦/ ١٩٧٥).

● الاشتباكات تتسع وتشتد في الشياح وعين الرمانة والأشرفية والكرنتينا والرئيس كرامي يتوصل إلى تشكيل «حكومة إنقاذ وطني» بعد منتصف ليل ٣٠/ ٦/ ١٩٧٥

كتاب استقالة الحكومة

«حضرة صاحب الفخامة الأستاذ سليمان فرنجية المحترم!

«إن الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حدت فخامتكم على تشكيل حكومتنا الاستثنائية بغية إعادة الأمن والطمأنينة والاستقرار وإنقاذ البلاد من الأحداث الدامية، ولقد قابلنا ثقة فخامتكم الغالية بما كنا دائماً حريصين عليه من تجاوب مخلص في سبيل تحمل المسؤولية التي تفرضها المصلحة العامة.

«وعلى هذا الأساس قبلنا الحكم شاكرين معاهدين الله وأنفسنا على أن نعمل لما فيه خير لبنان وأمنه واستقراره. ولقد عمدت الحكومة منذ الساعات الأولى إلى بذل العمل والجهد في سبيل إعادة الأحوال الطبيعية إلى البلاد. وقد أدى ذلك بفضل الاتصالات والمساعي وتبادل وجهات النظر إلى تحقيق بعض الانفراج.

«ورغبة منا في إفساح المجال أمام قيام حكومة جديدة أصبحت مهمتها أقل صعوبة.

«لذلك وإني إذ أعرب لفخامتكم مجدداً عن شكري العميق على ثقتكم الغالية، أقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي أرئسها مفسحاً المجال لفخامتكم لمعالجة الوضع بحكمتكم ووطنيتكم.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول أسمى اعتباري وفائق احترامي».

بيروت في ٢٦/ ٥/ ١٩٧٥

رئيس مجلس الوزراء
نور الدين الرفاعي

الوزارة التاسعة والستون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي التاسعة[١]

من ١/ ٧/ ١٩٧٥ إلى ٩/ ١٢/ ١٩٧٦

رشيد كرامي (سني ـ الشمال) ... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني والاعلام
كميل شمعون (ماروني ـ جبل لبنان) ... وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية
عادل عسيران (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للعدل والأشغال العامة والنقل وللاقتصاد والتجارة
مجيد أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) ...... وزيراً للصحة العامة والزراعة والإسكان والتعاونيات
فيليب تقلا (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) وزيراً للخارجية والمغتربين والتصميم العام والتربية الوطنية
غسان تويني (ر. ارثوذكس ـ بيروت) ... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والسياحة والصناعة والنفط.

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء الوزيرين تقلا وتويني.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٥/ ٧/ ١٩٧٥ ونوقش خلالها، واستؤنف في جلسة ثانية مسائية في التاريخ ذاته، نالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٨٠ نائباً، وغاب عن الجلسة ١٩ نائباً.

● عقب تشكيل هذه الحكومة شهد الوضع الأمني هدوءاً نسبياً رافقه دعوات للتهدئة والحوار صدرت عن مختلف القيادات اللبنانية الروحية، أما الوضع على الساحة الجنوبية فقد شهد توتراً ملحوظاً من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدن والقرى الجنوبية والمخيمات الفلسطينية، وسرعان ما شهد الوضع الأمني، في مختلف المناطق اللبنانية، تدهوراً مأسوياً بشكل لم يسبق له مثيل. استمر طيلة الربع الأخير من العام ١٩٧٥، وامتد حتى أواخر العام ١٩٧٦، حيث قرّر مؤتمر القمة السداسية في الرياض (١٨/ ١٠/ ٧٦) تأليف قوة الردع العربية من ٣٠ ألف جندي ووضعها بإمرة الرئيس سركيس، وأتمت هذه القوات تمركزها في بيروت والشوف وكسروان وجبيل (١٥/ ١١/ ٧٦)، وأعيد فتح مطار بيروت الدولي في ١٩/ ١١/ ٧٦ بعدما أغلقته الحرب ١٥ شهراً.

● بعد تفاقم حوادث القصف والخطف في الشمال والبقاع وبيروت وضواحيها، واشتعال جبهة الأسواق التجارية: الرئيس كرامي يعلن الوصول إلى اتفاق يعتبر المدخل الصالح للحل عن طريق

(١) بموجب المرسومين رقم ١٠٥٠٢ و١٠٥٠٣، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٥، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الأولى، صفحة ٣٧٥٢ و٣٧٥٣. وقد أطلق على هذه الحكومة تسمية «حكومة الإنقاذ».

تشكيل هيئة للحوار الوطني[1] (٢٤/ ٩/ ١٩٧٥)، وعقدت الهيئة أول اجتماع لها في اليوم التالي لتشكيلها.

● الرئيس كرامي والوزيران عسيران وتويني يعتصمون في السراي (٢٨/ ٩/ ١٩٧٥)، وينامون فيها عدة أيام لمتابعة معالجة الأوضاع الأمنية التي تدهورت بشكل رهيب بعد تفاقم موجة الخطف في معظم المناطق اللبنانية.

● السبت الأسود في بيروت يحصد ٥٦ جثة و٣٠٠ مخطوف وانتشار كثيف للمسلحين في كل مكان والرئيس كرامي يعتكف في منزله (٦/ ١٢/ ١٩٧٥).

● بعد اقتحام مخيم الضبية وتهجير أهالي الكرنتينا والمسلخ والدامور والجية، الرئيس كرامي يستقيل ويذيع بيانه الساعة العاشرة ليلاً (١٨/ ١/ ١٩٧٦)، ورفض استقالة الرئيس كرامي يبقي الحكومة في شكلها الراهن ريثما يصبح الوضع مؤاتياً للتوسيع أو لتشكيل حكومة جديدة. تقرر ذلك في اجتماع عرمون في منزل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد وبحضور بعض الشخصيات اللبنانية من بينها الرؤساء: كرامي، سلام، اليافي، والإمام موسى الصدر، والوفد السوري المؤلف من السيد عبد الحليم خدام واللواء ناجي جميل واللواء حكمت الشهابي (٢٥/ ١/ ١٩٧٦).

كتاب استقالة الرئيس كرامي (التي عاد عنها)

«في غمرة الأحداث الأليمة والتطورات التي تخلق كل يوم واقعاً جديداً، يحملنا كل ذلك على التفكير الدائم بما يجب أن نعمله في سبيل إخراج البلد مما يتخبط فيه وإنقاذاً للمواطنين مما يتعرضون له، ويشهد الله أنني حاولت منذ اليوم الأول لتسلمي المسؤولية أن أعمل بكل ما أستطيع في سبيل هذا الهدف. ولقد حاولت مراراً وتكراراً، وكلما أنست الوصول إلى الحل المنشود، كنت أجد من جديد الأحداث تتفاقم بحيث أن جهودنا تذهب مع الريح.

«وعلى رغم ذلك، لم نيأس. بل كنا في كل مرة، وبثقة وإيمان، نتابع السير في الطريق الذي شاء القدر أن نسير فيه في هذه المرحلة التاريخية من وجودنا وحياتنا ومصيرنا.

«إنني في ضوء ما جرى في هذين اليومين، وبعد كل الجهود المبذولة والوقائع التي بدأت بالحصار في المنطقة الشرقية، ثم موضوع مخيم ضبية، وبعده قضية الدامور وجوارها والسعديات، ثم اليوم، وبعد وقف إطلاق النار الذي وافق عليه جميع الأطراف، لكنه على رغم ذلك لم يبصر النور ولم يتحقق لساعة واحدة إذ أن النار بقيت مشتعلة ويا للأسف، وإذا بموضوع المسلخ والكرنتينا يتجدد، بل إنه لم يهدأ. . .

«وصلت إلى قناعة بتعذر الاستمرار في المسؤولية على رغم كل المساعي التي بذلت والتي

(١) تألفت هذه الهيئة من السادة: كامل الأسعد، رشيد كرامي، كميل شمعون، عبد الله اليافي، صائب سلام، مجيد أرسلان، فيليب تقلا، غسان تويني، كمال جنبلاط، بيار الجميل، ريمون اده، رينيه معوض، خاتشيك بابكيان، رضا وحيد، الياس سابا، عباس خلف، نجيب قرانوح، ادمون رباط، عاصم قانصو، وحسن عواضة.

لم تؤد بالنتيجة إلى ما هو مرغوب فيه.

«وهنا لا بد لي من أن أنوه بأن الدولة كسلطة، كإمكانات، كمؤسسات لم يعد لها من فاعلية تجعلني أستطيع بواسطتها أن أقوم بما يفرضه الواجب على رغم كل ما قيل ويقال، خصوصاً بالنسبة إلى الجيش الذي رفض البعض مجرد استعماله كجيش في حين أن البعض الآخر أصر على استعماله ونزوله للقيام بدوره. وعلى رغم هذا الاختلاف في الرأي الذي لم أقف عنده إلا نتيجة قناعتي الشخصية بأن الجيش استعماله لا يمكن أن يحسم الموقف، بل في رأيي قد يكون من جراء استعماله تفاقم في الوضع وزيادة في التدهور. ولربما بعض الوقائع والحوادث تشهد على صحة ما أقول. وما لنا ولهذا كله، فالأيام ستثبت من هو على حق بالنسبة إلى هذا. ولكن اليوم، وقد شعرت بأن الأبواب كلها سدت ولم يعد من سبيل أمامي، وبأن المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقي وما يأمله المواطنون منا كسلطة، لم يعد من الممكن أن أقف عنده من دون الإقدام على الخطوة التي لا بد من تحمل مسؤولية الإقدام عليها، لا تهرباً أمام الصعوبات والمخاطر، ولكن أملاً في أن يكون في مثل هذه الخطوة ما يفسح في المجال أمام أي شيء آخر، فيساهم في أي حل لعل فيه ما يحقق الذي نريده ونتمناه جميعاً، أي العودة إلى الاستقرار والحياة الطبيعية.

«ولا أريد أن أدخل الآن في أمور كثيرة حتى لا أحرج أحداً، فأنا دوري كان وسيبقى العمل على التهدئة وعلى إطفاء هذا الحريق المستعر، وحسبي أنني مرتاح الضمير وإن الأيام ستشهد بما تحملته، إذ أن ما تحملته هو كثير. ولا أريد أن أزيد. والآن أقول إنني في ضوء هذا التحليل وهذا الشعور، اتصلت بفخامة رئيس الجمهورية وأبلغته موقفي هذا، أي الاستقالة، تاركاً لفخامة الرئيس أن يتخذ في ضوء مسؤوليته ما يراه في مصلحة هذا البلد وشكراً.

● بعد زيارته دمشق، الرئيس فرنجية يذيع الوثيقة الدستورية، وتتضمن ١٧ بنداً للإصلاح، وتنفيذ اتفاقية القاهرة، وهوية عربية للبنان، وتأكيد العرف بالنسبة إلى الرئاسات الأولى والثانية والثالثة (١٤/ ٢/ ١٩٧٦).

● بعد انضمام عدد من المواقع والثكنات العسكرية، إلى الفرقاء المتنازعين وتدهور الوضع في عكار، وتفاقم موجة الخطف والقصف، العميد الأول الركن عزيز الأحدب قائد منطقة بيروت يعلن حكماً عسكرياً مؤقتاً وحالة الطوارىء، ويطلب من الرئيس فرنجية والحكومة الاستقالة، ويدعو مجلس النواب إلى انتخاب رئيس جديد للبلاد. (١١/ ٣/ ١٩٧٦) وزير الداخلية الرئيس كميل شمعون يدعو الشعب إلى الوقوف ضد حركة العميد الأحدب، كذلك يعلن السيد كمال جنبلاط وقوفه ضد أي انقلاب عسكري ويرفض إعلان حالة الطوارىء.

● ٦٦ نائباً يوقعون في المجلس النيابي عريضة تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة معتبرين أن الشرعية مستمرة بموجب المادة ٦٢ من الدستور (١٣/ ٣/ ١٩٧٦).

● مجلس الوزراء ينعقد ويحسم قضية انتخاب رئيس الجمهورية بإقراره مشروع تعديل المادة ٧٣

من الدستور لجهة السماح بانتخاب رئيس الجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولايته (٢٢/ ٣/ ١٩٧٦).

- اجتماع ٩٠ نائباً في «قصر منصور» وتعديل المادة ٧٣ من الدستور بالإجماع في ١١ دقيقة (١٠/ ٤/ ١٩٧٦).
- الرئيس فرنجية يوقع وينشر مشروع قانون تعديل المادة ٧٣ من الدستور (٢٤/ ٤/ ١٩٧٦).
- المجلس النيابي ينتخب السيد الياس سركيس رئيساً للجمهورية (٨/ ٥/ ١٩٧٦) والوضع الأمني يتدهور بعد انتخابه وخصوصاً في المتن الشمالي وفي زحلة وطوفان من القذائف على كل الجبهات وعدد كبير من القتلى والجرحى (٩ و١٢ و١٧ أيار ١٩٧٦).
- الرئيس فرنجية يصدر المرسوم رقم ١٠٩١٣ يعتبر فيه الوزير فيليب تقلا مستقيلاً من الوزارة ويعين الوزير الرئيس شمعون وزيراً للخارجية والمغتربين وللتربية الوطنية والتصميم العام ونائباً لرئيس مجلس الوزراء إضافة إلى الحقائب التي كان يشغلها (١٦/ ٦/ ٧٦).
- بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٧٦ أصدر الرئيس فرنجية المرسوم رقم ١٠٩١٥، عدّل بموجبه الحكومة، وأعاد توزيع الحقائب الوزارية وعُين وزير كاثوليكي جديد هو السيد جورج سكاف (من البقاع ــ من خارج أعضاء مجلس النواب)، والمرسوم رقم ١٠٩١٦، الذي عُيّن بموجبه نائب رئيس مجلس الوزراء الرئيس كميل شمعون رئيساً للوزارة بالوكالة «عند غياب الرئيس الأصيل أو تعذر حضوره». فيما يلي التشكيلة الوزارية بعد إعادة توزيع الحقائب(١):

رشيد كرامي: رئيس الوزراء وزيراً للزراعة والسياحة، والإسكان والتعاونيات

كميل شمعون: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية والخارجية والمغتربين والدفاع الوطني

عادل عسيران: وزيراً للعدل والتربية الوطنية والفنون الجميلة والتصميم العام

مجيد أرسلان: وزيراً للأشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية والصحة العامة

غسان تويني: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، والاعلام، والصناعة والنفط

جورج سكاف: وزيراً للمالية والاقتصاد والتجارة، والبريد والبرق والهاتف

- الرئيس سركيس يقسم اليمين الدستورية أمام ٦٧ نائباً في «بارك أوتيل شتورة» (٢٣/ ٩/ ١٩٧٦)، والرئيس رشيد كرامي يقدم استقالة حكومته (٢٥/ ٩/ ١٩٧٦)(٢).

---

(١) صدر المرسومان دون توقيع رئيس الحكومة.

(٢) بقيت الحكومة تصّرف الأعمال حوالى الشهرين ونصف الشهر لحين صدور مراسيم تشكيل حكومة الدكتور سليم الحص (٩/ ١٢/ ١٩٧٦)، وقد سلّم كتاب الاستقالة إلى الرئيس سركيس بواسطة الدكتور حسن صبري الخولي مبعوث جامعة الدول العربية.

نص كتاب استقالة الحكومة

فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس المحترم!

أزمة دبرت في ليل فحيكت خيوطها ببراعة وخسة مما جعلها تستعصي على كل حل حتى الآن رغم الجهود المكثفة محلياً والمبادرات العربية والرسل الذي جاءوا من هنا وهناك. فالرعية تشكو والراعي يلهو ويتسلى برؤية الآلاف من القتلى وبخراب ودمار البلد كل ذلك بسبب المواقف اللامسؤولة والجائرة والممارسات اللاأخلاقية من ذبح على الهوية وقنص وخطف وقتل بالجملة وتهجير وتشريد وكلها أعمال غريبة عن طبيعتنا وتراثنا وتقاليدنا.

إنه لمخطط رهيب رسمت خطوطه ودبرت وسائل تنفيذه منذ سنوات، أي منذ أن سمح بإقامة الميليشيات وباستيراد السلاح ظناً بأن الصدام مع المقاومة ينهي التجاوزات ويحقق التقيد بالاتفاقات ويفسح في المجال أمام الدولة لتفرض سلطانها على الجميع فإذا الذي جرى كان عكس المنتظر وإذا بالأزمة تشتد وإذا بالأحداث تتصاعد وإذا بالحل في مواجهة كل ذلك تشكيل حكومة عسكرية كانت ردة الفعل الفورية عليها إجماعاً لدى الصف الوطني برفضها وبترشيحي لتشكيل حكومة تحمل مسؤولية إنقاذ الوطن مما يتعرض له والشعب مما يتخبط فيه وكانت حكومة الإنقاذ وكم هي الأمانة ثقيلة. فكان علينا أن نعيد اللحمة إلى هذا الشعب وأن نضع حداً للاقتتال الجاري وأن نرسخ أسس الدولة بعد أن فقدت الهيبة والثقة لننطلق في عملية بناء لبنان جديد يجسد آمال اللبنانيين وطموحهم ويحقق العدالة، والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

كل ما نستطيع

ويشهد الله أننا بذلنا في سبيل ذلك كل ما نستطيع ولكن ما أن نصل في كل مرة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإزالة المظاهر المسلحة حتى يعود التأزم من جديد. وعلى الرغم من كل ذلك لم نيأس ولم نضعف بل صبرنا وثابرنا أملاً بالتغلب على المحنة التي من أسبابها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسطينية والتيارات العقائدية.

ومنذ أن رشحت لتأليف الحكومة برزت الحساسيات فلم آبه لها ولم أقف عندها بل صمدت أمام التحديات وعملت على تذليل الصعوبات والعراقيل، وقمت بالمحاولات العديدة لمعالجة الموقف فكانت هيئة الحوار الوطني تحقيقاً للمصالحة الوطنية وإقرار الإصلاحات المنشودة مروراً بلجان التنسيق واللجنة العسكرية العليا.

ولكن على الرغم من التوصل إلى عقد ٥٠ اتفاقاً لوقف إطلاق النار ووصولاً لوقف الاقتتال فشلت جميعها لأن إرادة الشر كانت أقوى من إرادة الخير.

وباستمرار المحنة استمر الحديث عن أهدافها المعلنة وغير المعلنة خاصة لناحية التحجيم والتقسيم ولكن إيماننا بلبنان وبوحدة أرضه وشعبه وبرسالته الحضارية وبعروبته كان أقوى من كل الاعتبارات.

المبادرة السورية

أما المبادرة السورية فكانت في البدء سياسية وقد أيدها جميع الأطراف ولطالما ساعدت على تخطي الكثير من المشاكل والصعوبات؛ غير أن التطورات المتلاحقة حملتها على التدخل العسكري مما أدى إلى انقسام الرأي حولها. على أن موضوع السيادة وعودة الأمن والسلام أصبح في طليعة المهام المطلوبة من العهد الجديد.

على أن مبادرة الجامعة العربية التي تأخرت عن نجدتنا بسبب اضطراب العلاقات بين دولها وبسبب الموقف اللبناني الرسمي الذي لم يشجع على تدخلها حرصاً منه على إبعاد الصراع العربي عن ساحتنا كان من قراراتها المتخذة بتاريخ ٩ و١٠ حزيران ١٩٧٦ إرسال قوة السلام العربية وتعيين ممثلاً سياسياً للأمين العام معالي الأستاذ محمود رياض.

على أنه رغم الجهود التي بذلتها والاتصالات التي قامت بها لوضع اتفاق ينهي الاقتتال فلم تفلح في تحقيق غايتها بسبب تعنت بعض الأطراف.

تعديل المادة ٧٣

ولا بد لي من الحديث عما جرى قبل ذلك من تعديل للمادة ٧٣ من الدستور بغية انتخاب رئيس واستقالة رئيس تحقيقاً للإرادة الشعبية المتمثلة بأكثرية أعضاء المجلس النيابي، ولكن برغم كل ذلك أصر سليمان فرنجية على الاستمرار في الحكم حتى آخر يوم من ولايته مقدماً مصلحته الشخصية على مصلحة بلده مما حملنا نحن أيضاً على الاستمرار في المسؤولية للحد من الأخطار والأضرار التي قد تنجم عن الممارسات الخاطئة والتصرفات الرعناء.

وإمعاناً في السير بالمخطط لجأ رئيس الجمهورية إلى التعديلات الوزارية الاعتباطية لتنفيذ المآرب التي كان يضمرها والتي كشفتها المحاولات التي جرت سواء على صعيد الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة والتي وقفنا في وجهها وأحبطناها، هذه التعديلات التي تخالف روح الميثاق الوطني والعرف الدستوري ومبادىء النظام الديمقراطي البرلماني والنص الدستوري حول مبدأ المساواة.

ولعل في الإشارة إلى الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية قبل نهاية عهده محملاً الفلسطينيين مسؤولية إنهيار المؤسسات الدستورية والوطنية في الدولة تهرباً من مسؤوليته الشخصية، كل ذلك حملني على تفنيد ما ورد فيها من مزاعم وأباطيل في رسالة جوابية، لأن ضياع هيبة الحكم وانتشار الفوضى والفساد والاضطراب إنما هو من صنع سليمان فرنجية الذي اشتهر عهده بكل هذه المسائل.

ومع إطلالة العهد الجديد يشعر اللبنانيون بالطمأنينة والرجاء للخروج من الأزمة المحنة ولولوج الطريق نحو تحقيق الأمال والأماني، فهم قد استمعوا بوعي واهتمام إلى القسم الدستوري وإلى الخطاب ــ البرنامج الذي تضمن المبادىء العامة والخطوط العريضة للإصلاح المنشود

معالجاً القضايا المطروحة بروح إيجابية بناءة تجاوباً مع طموح الشعب في بناء لبنان الجديد على أسس من العلم والتخطيط والتصميم.

أما وقد تسلمتم الحكم، فإني أتقدم باستقالة الحكومة راجياً أن يوفق الله فخامتكم في قيادة السفينة إلى شاطىء الأمان وذلك لما تتحلون به من وطنية صادقة وتجرد وخبرة.

بيروت في ٢٥/٩/١٩٧٦ — رشيد كرامي

الحكومات خلال ولاية الرئيس الياس سركيس

من ٢٣/٩/١٩٧٦ إلى ٢٢/٩/١٩٨٢

شكلت خلال ولاية الرئيس سركيس ثلاث حكومات تعاون فيها مع الرئيسين:

الدكتور سليم الحص : حكومتان

السيد شفيق الوزان : حكومة واحدة

الوزارة السبعون

تشكيل حكومة الدكتور سليم الحص الأولى(١)

من ٩/١٢/١٩٧٦ إلى ١٦/٧/١٩٧٩

سليم الحص (سني ـ بيروت) ..... رئيساً ووزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط والاعلام
فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .. نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية والمغتربين والدفاع الوطني
صلاح سلمان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات
إبراهيم شعيتو (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للصحة العامة والموارد المائية والكهربائية
أمين البزري (سني ـ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل والسياحة
ميشال ضومط (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للتصميم العام
أسعد رزق (ر. كاثوليك ـ البقاع) ... وزيراً للتربية الوطنية والعمل والشؤون الاجتماعية والزراعة
فريد روفايل (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للعدل والمالية والبريد والبرق والهاتف

- حكومة من خارج أعضاء المجلس النيابي الثالث عشر بكامل أعضائها.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٦، ونوقش خلالها واستؤنفت الجلسة مرة ثانية ظهر يوم ٢٤/١٢/١٩٧٦، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٧٥ وغاب عن الجلسة ٢٤ نائباً (بينهم نائبان متوفيان).
- أجاز المجلس النيابي لهذه الحكومة سلطة إصدار مراسيم اشتراعية.
- بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣١/١/١٩٧٧ تم إلغاء وزارة التصميم العام واستعيض عنها بإنشاء مجلس الإنماء والإعمار.
- بتاريخ ٣/٢/١٩٧٧ تم تعديل بعض الحقائب الوزارية بموجب المرسوم رقم ١٩، حيث أسندت حقيبتا الصناعة والنفط، والزراعة إلى الوزير ضومط حيث كان يشغل الأولى الرئيس الحص، والثانية الوزير رزق.
- إسرائيل تجتاح الجنوب اللبناني (١٤/٣/١٩٧٨).
- تدهور الوضع الأمني على جبهة عين الرمانة ـ الشياح، وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٢ و٣، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٦، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية ـ، ص ٤٢٤٢ و٤٢٤٣.

(١٢/ ٤/ ١٩٧٨).

● الدكتور سليم الحص يقدّم استقالة حكومته إلى الرئيس سركيس (١٩/ ٤/ ١٩٧٨).

● إعادة تكليف الرئيس الحص تشكيل الحكومة الجديدة (٢٨/ ٤/ ١٩٧٨).

● «تعويم» حكومة الرئيس الحص (١٥/ ٥/ ١٩٧٨).

● الرئيس سركيس يقرّر الاستقالة (٦/ ٧/ ١٩٧٨) ثم يعود عنها (١٥/ ٧/ ١٩٧٨).

● استقالة الوزير ضومط من الحكومة (٣/ ١٠/ ١٩٧٨) وقبول استقالته في ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٨.

● محاولة اغتيال تعرّض لها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الأستاذ فؤاد بطرس، بواسطة كمين مسلح قرب حديقة مار نقولا في الأشرفية أثناء توجهه إلى المطار لمرافقة الرئيس سركيس لحضور مؤتمر القمة العربية في بغداد (١٢/ ١١/ ١٩٧٨).

● بعد قبول استقالة الوزير ضومط من الحكومة، وقبول استقالة الوزير بطرس من وزارة الدفاع الوطني، عين قائد الجيش العماد فكتور خوري (ماروني من جبل لبنان) وزيراً للدفاع الوطني وجرى تعديل في بعض الحقائب الوزارية حيث أسندت وزارة الزراعة إلى الوزير بزري، ووزارة الصناعة والنفط إلى الوزير رزق.

● الدكتور الحص يقدّم استقالة حكومته إلى الرئيس سركيس (١٦/ ٥/ ١٩٧٩).

● إعادة تكليف الدكتور الحص تشكيل الحكومة العتيدة (٢/ ٧/ ١٩٧٩).

ظروف الاستقالة الأولى للحكومة

كانت الأجواء منذ بداية العام ١٩٧٨ «عابقة بالتململ والسأم من الحكومة، التي ربما لاحت عليها بوادر الترّهل بعدما أضحت في حال أشبه بالمراوحة وسط المشاكل والتحديات الكبرى التي أطلقتها من حولها تطورات المنطقة»[١]، وارتفعت بعض الأصوات مطالبة بتشكيل حكومة اتحاد وطني على الرغم من غياب الوفاقين اللبناني والسوري، واللبناني ــ اللبناني، وقابلها حملة مضادة تدعو إلى تقديم الوفاق على التبديل الحكومي. وفي منتصف آذار اجتاحت القوات الإسرائيلية الجنوب اللبناني، وانعقد مجلس الأمن الدولي في ١٧/ ٣/ ١٩٧٨ لبحث العدوان الإسرائيلي، وأصدر في ١٩/ ٣/ ١٩٧٨ القرار ٤٢٥ الذي دعا بموجبه إلى احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً. ودعا إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية فوراً، وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، وقرّر أيضاً إرساله قوة دولية لحفظ السلام تأكيداً لضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية، وفي ٢١/ ٣/ ١٩٧٨ أعلن وايزمن وزير الدفاع الإسرائيلي

(١) «زمن الأمل والخيبة ــ تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٠» ــ الدكتور سليم الحص، ص ١٤٤ دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، آب (اغسطس) ١٩٩٢.

وقف إطلاق النار، مما أتاح بعدها للقوات الدولية في أواخر آذار التمركز في بعض المواقع في منطقة صور والناقورة. وأمام الضغط المتصاعد من الأمم المتحدة أعلنت إسرائيل أنها عازمة على إجراء انسحاب جزئي على مرحلتين من الأرض التي تحتلها. نفذت انسحابها الجزئي والرمزي الأول في ١١/ ٤/ ١٩٧٨ وتبعته بانسحاب جزئي ثانٍ بعد بضعة أيام، أبقت بعده القوات الإسرائيلية على تواجدها ضمن خط غير نظامي بعمق حوالى ١٠ كلم عن الحدود الدولية، وعرفت هذه المنطقة المحتلة باسم «الحزام الأمني» أو «الشريط الحدودي» وهكذا «كتب على لبنان أن يعيش تحت وطأة الاحتلال الغاشم لجنوبه سنوات طويلة من الزمن، فغدت قضية الجنوب تختزل قضية لبنان كله»[١].

وتزامن الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من الجنوب، بعودة التوتر إلى جبهة الشياح ــ عين الرمانة وعادت الاشتباكات وحوادث القصف والقنص لتندلع من جديد، مما أوقع عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، بينهم ضحايا من قوات الردع العربية، و «هذه الجولة من الأحداث الدامية كانت بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير فقد ارتفعت بنتيجتها حمّى النقمة العامة على الوضع وانعكس ذلك مزيداً من التصعيد السياسي في وجه الحكومة. . . واشتد شعورنا داخل الحكومة بالعجز عن الوفاء بأدنى ما يتوجب علينا حيال المواطن، وهو الأمن، الأمر الذي انعكس عليّ وعلى بعض زملائي في الحكومة بشيء من الإحباط. وعندما التقيت الرئيس الياس سركيس وجدت السويداء تغشى وجهه. ولم يلبث أن بثني لواعج صدره، وانتهى إلى القول أن دوامة التفجيرات وجولات العنف لن تنتهي إلا باشتراك الفعاليات ــ أي قادة التنظيمات المسلّحة في الحكم. وعندما سألته ما إذا كان يقصد القول إن الحل يتحقق بقيام حكومة تضم الفعاليات، ردّ بالإيجاب. فأبديت له للتوّ استعدادي للاستقالة إفساحاً في المجال لقيام حكومة جديدة تفتح باب الانفراج»[٢].

وفي اليوم التالي (١٩/ ٤/ ١٩٧٨)، بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء، قدّم الرئيس الحص استقالة حكومته إلى الرئيس سركيس الذي قبلها وطلب إلى الوزراء تصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة.

نص كتاب استقالة الحكومة[٣]

«فخامة رئيس الجمهورية المحترم!

«تسلمت حكومتنا الحكم في أعقاب محنة أليمة لتتولى معالجة المشاكل الجسيمة التي أدت إلى تفجير الأحداث وتلك التي نجمت عن الأحداث.

(١) الدكتور سليم الحص، مرجع سابق ص ١٥٢.

(٢) الدكتور سليم الحص، مصدر سابق ــ ص ١٥٣ و١٥٤.

(٣) نص كتاب الاستقالة، عن الدكتور سليم الحص، مصدر سابق صفحة ١٥٤ وعن مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية، مصدر سابق، السنة الثالثة، العدد الخامس، ١٩٨٠، توثيق ١٩٧٨، ص ٦٩، وهي الاستقالة الأولى التي رفضت فيما بعد، وجرى تعويم الحكومة.

«وإننا نشعر بأن حكومتنا قد تحملت المسؤولية التي أوكلت إليها بكل أمانة وأدت المهام المطلوبة منها على خير ما يمكن أن تؤديه في ظل الظروف التي سيطرت على الأجواء السياسية والأمنية وتجاه الصعاب التي واجهتها على أكثر من صعيد خلال الفترة الماضية.

«على أننا نعتقد اليوم بأن المصلحة تقضي بأن يفسح في المجال أمام سوانا المساهمة في تحمل مسؤوليات الحكم لمواجهة معطيات المرحلة المقبلة.

«ولما كنا نرى أن التطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما الإيجابية التي بدرت عن المشاورات النيابية بالأمس تبشر بعودة التقارب بين مختلف الفئات اللبنانية بحيث يمكن تجسيد ذلك التقارب وتعميقه من خلال تأليف حكومة جديدة.

«فإننا نتشرف بتقديم استقالة حكومتنا إلى فخامتكم شاكرين لكم الثقة الغالية التي أوليتمونا إياها والتوجيهات الحكيمة التي أسديتموها لنا طيلة ممارستنا الحكم، متمنين لكم التوفيق بالتعاون مع جميع المخلصين في هذا البلد العزيز في متابعة مسيرة الأمن والسلام والتفاهم والبناء والإعمار، تلك المسيرة التي نذرتم لها نفسكم وقدمت حكومتنا من أجلها كل ما تستطيع.

«حفظ الله لبنان وطناً للوحدة والمحبة والأمن والكرامة والازدهار».

بيروت في ١٩/ ٤/ ١٩٧٨ — المخلص سليم الحص

«تعويم» الحكومة

بعد قبول استقالة حكومة الدكتور سليم الحص، باشر الرئيس سركيس استشاراته التقليدية لتشكيل الحكومة العتيدة في ظل أجواء وفاق وطني، عبر عنه أعضاء المجلس النيابي، من خلال اتفاق توصلت إليه لجنة من ١٣ نائباً يمثلون مختلف الكتل والاتجاهات[1]. (٢٣/ ٤/ ١٩٧٨)، كلّف بعدها الرئيس سركيس، الرئيس المستقيل الدكتور الحص تشكيل الحكومة الجديدة (٢٨/ ٤/ ١٩٧٨) وحول ظروف التكليف وما تبعه وصولاً إلى تعويم الحكومة يقول الدكتور سليم الحص:

«مساء يوم ٢٨/ ٤/ ١٩٧٨ اتصل الرئيس سركيس بي هاتفياً وطلب إليّ موافاته في القصر الجمهوري. وفي لقائي معه، كلفني تأليف الحكومة الجديدة. فجرى بيننا حديث حول العقد والمشاكل القائمة وسبل التصدي لها، فكان الرئيس مصرّاً على أننا نستطيع معاً إذا ما وفِّقت إلى

(١) ينص الاتفاق على وجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، والمطالبة بوقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني من جميع الأراضي اللبنانية، تطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على اللبنانيين وجميع المتواجدين على الأرض اللبنانية، بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية سليمة وصحيحة، اتباع سياسة إنمائية اقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الحر وتوفير تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية الصحيحة في جميع المناطق وبين جميع أفراد الشعب، والطلب إلى السلطات وضع هذه المقررات موضع التنفيذ. وقد أغفل الاتفاق إغفالاً كاملاً الشأن المتعلق بالإصلاح السياسي (انظر الدكتور سليم الحص، مرجع سابق ص ١٥٥ و١٥٦).

تأليف حكومة من الفعاليات، أن نجد الحلّ الناجع لكل العقد والمشاكل.

«وفي طريق عودتي إلى منزلي عرّجت على مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون. ثم قمت بالزيارة التقليدية لرؤساء الوزراء السابقين... وصباح اليوم التالي باشرت استشاراتي لتأليف الحكومة في مقر مجلس النواب. وكنت حددت موعداً للرئيس كميل شمعون وكتلته فتخلّف عنه ولم ينتدب أحداً لمقابلتي. ولم ألبث أن تبلّغت من الرئيس كامل الأسعد أنّ سبب مقاطعة شمعون للاستشارات كان توقفي مساء اليوم السابق لزيارة مفتي الجمهورية في طريق عودتي من القصر الجمهوري إلى منزلي. فلم أكتم استهجاني هذا الموقف، باعتبار أن زيارتي لمفتي الجمهورية كانت خاصة، ولا دخل لأحد بزياراتي الخاصة، وعبثاً حاول الرئيس الأسعد تسوية الأمر مع الرئيس شمعون ذلك النهار.

«وفي اليوم الأخير من نيسان ١٩٧٨ أنهت القوات الدولية في الجنوب مرحلة من انتشارها فحلّت محل القوات الإسرائيلية المُنسحِبة والتي تراجعت إلى الشريط الحدودي. ذلك اليوم أنهيت الاستشارات النيابية التي كنت أعقدها في المجلس النيابي لتأليف حكومة جديدة. وبقي كميل شمعون على موقفه في مقاطعة الاستشارات فلم اجتمع به. وكانت الصورة التي خرجت بها من الاستشارات شائكة ومعقّدة بسبب تعارض المواقف تعارضاً حاداً. فالمنطلق الذي تفاهمت مع الرئيس سركيس على التزامه عند قبولي التكليف هو محاولة تأليف حكومة اتحاد وطني تشمل الشباب من ممثلي القِوى الفاعِلة على الساحة. فلم يكن من إشكال حول دخول أمين الجميل وداني شمعون وطوني فرنجية، ولكن ممثّلي الطائفة الأرثوذكسية والطائفة الكاثوليكية كانوا موضع نزاع، إذ كانت الجبهة اللبنانية تسعى إلى فرض أسماء معينة لتمثيلهما من صفوفها. وكانت تيارات نيابية وغير نيابيّة تطالِب بتمثيل هاتين الطائفتين من خارج دائرة الجبهة اللبنانية. ثم إن التمثيل الإسلامي كان يمثل عقبة كأداء. فمقابل المقاتلين الشباب من المسيحيين لم تكن الجبهة اللبنانية على استعداد للتعاون مع أندادهم من الجانب الإسلامي أو من جانب الحركة الوطنية، ولا كانت سوريا كذلك، حيث إنّ علاقتها مع هؤلاء لم تكن قد استقامت بعد. وكانت سوريا تحاول إفهامنا، بطرق غير مباشرة، تحبيذها لترشيح بعض الذين كان معروفاً أنهم محسوبون عليها مباشرة: من مثل كمال شاتيلا عن السنة وعاصم قانصوه عن الشيعة. وكان الوطنيون الأحرار لا يخفون اعتراضهم الشديد على دخول عقائدي مثل عاصم قانصوه، الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي. وكان شمعون يحاول أن يقطع الطريق على المرشحين المقبولين سورياً بالإصرار على قِيام حكومة نيابية كليًّا باستثناء رئيسها. أما كِبار السياسيين من المخضرمين المسلمين فلم يكونوا راضين بالطبع عن إقصائهم لمصلحة أي من القيادات الإسلامية المحاربة.

«حرصت على تكثيف اتصالاتي ومساعيّ لحسم موضوع التأليف فغدوت ألتقي الرئيس سركيس في اجتماعات شبه يومية لتقويم الوضع والاتفاق على الخطوات التي يمكن القيام بها في هذا النطاق. ومن القصر الجمهوري اتصلت بالشيخ بيار الجميل صباح ٤/ ٥/ ١٩٧٨ ودعوته إلى

الاجتماع. فقدم بعد دقائق. فبحثت معه تعقيدات التأليف وطلبت منه إطلاق يدي في اختيار ممثّلي الطوائف الأرثوذكسية والكاثوليكية والإسلامية بحيث لا ترهن الجبهة اللبنانية دخولها الحكومة باستبعاد أشخاص أو جهات معينة. فلم أحصل منه على رأي قاطع في الموضوع. إذ أخذ تارةً يختبىء وراء موقف حلفائه في حزب الوطنيين الأحرار الذي يرأسه كميل شمعون، وتارةً يشاغلني بمطالعة مسهبة حول الولاء للبنان، وتارةً يؤكّد استعداده للخضوع لما تمليه عليه السلطة الشرعية. وبعد أيام، في ٨/ ٥/ ١٩٧٨، شنّ بيار الجميل حملة شعواء على اليسار في تصريح صحافي له وأكد رفضه القبول بأيّ يساري ممثلاً عن المسلمين.

«توسّعت في اتصالاتي مع قادة الفريق الآخر فاجتمعت مع بعض قيادات الحركة الوطنية والجبهة القومية والتجمع الإسلامي. وكنا بدأنا داخل الحكم التفكير في المخارج البديلة تحسباً لاحتمال عجزنا عن تأليف حكومة ذات طابع ائتلافي تجمع مختلف الأطراف، وكانت الهواجس قد بدأت تشتد من احتمال وقوع الحكم في أزمة مستعصية.

«وكنتُ مساء اليوم السابق، أي في ٥/ ٥/ ١٩٧٨، قد تلقّيت مخابرة من الرئيس يُبلغني فيها رغبة شمعون بمقابلتي. فأجبتُ أنّني أُرحّب بذلك شرط أن يتم اللقاء في المكان الذي كان من المفروض أن يلقاني فيه لو لم يُقاطع الاستشارات، أي في غرفة الاستقبال داخل مبنى المجلس النيابي. وفي اليوم التالي تبلّغت استعداد شمعون لذلك فتحدد الموعد في الحادية عشرة من قبل ظهر الاثنين في ٨/ ٥/ ١٩٧٨.

«صباح ذلك اليوم توجّهت إلى مبنى المجلس النيابي في منطقة المتحف. وبعد دقائق من وصولي دخل عليّ كميل شمعون باشّاً. ودون أن يتطرّق إلى السبب الذي حمله على مقاطعة استشاراتي النيابية بادرني بالقول بلهجةٍ خالطها شيء من المُداعَبَة: «بلغنا أنك في صدد تأليف حكومة من الأولاد. مع أنّ نجليّ هما من المرشحين لدخول الحكومة، حسبما تناهى إليّ، فإنني أُعارض توزير كل الأولاد في هذا الظرف. الوضع لا يحتمل حكم الأولاد. نحن في مرحلة دقيقة تتطلّب أن يتولى مسؤوليات الحكم سياسيون مُجرّبون ومُحنكون».

«وبعد أن استوضحته ما كنت أعلم عمّن قصد بالأولاد قلت له: «ولكن أولئك الأولاد يا فخامة الرئيس بينهم من بلغ من العمر مشارِف الخمسين. فمتى يا تُرى يصبح الولد رجُلاً؟».

«فالتفت إليّ باهتمام وسألني: «ومن تقصد تحديداً». فقلت: «نجلك دوري، مثلاً. كان دوري زميلي في الدراسة في المرحلة الابتدائي، وقد بلغت أنا التاسعة والأربعين من العمر». فانفجر ضاحكاً ضحكةً مدويّة. وقد أبلغني النائب فؤاد لحود فيما بعد أنّ شمعون استلطف هذه المُبارزة الكلاميّة فنقل تفاصيلها إلى مجلس أُمناء حزبه مُتفكّهاً بها.

«كانت بيني وبين شمعون مناقشة استمرّت حوالي الأربعين دقيقة، أصرّ بنتيجتها على موقفه المعروف، وهو أنّه يرى صرف النظر عن إشراك الشباب في هذه المرحلة، وأنّه يُعارِض دخول الحزبيين العقائديين إلى الحكم، مثل عاصم قانصوه، وأنّه ينصح بتأليف حكومة كلّها من النوّاب

تلافياً لكل الإشكالات. واختتم بالقول ألا داعي للعجلة في التأليف.

«وبعد لقائي وشمعون مباشرةً ارتقيت إلى الطابق العلوي من مبنى المجلس لمقابلة الرئيس كامل الأسعد، وأطلعته على حقيقة الوضع الذي كان يواجهنا. وفي سِياق عرض الاحتمالات المختلفة للخروج من المأزق لوّحت أمام الأسعد لأوّل مرّة باحتمال اضطرارنا إلى تعويم الحكومة المستقيلة. فلم أسمع منه أية ممانعة. ومساء ذلك اليوم زار شمعون بعبدا وأكّد أمام رئيس الجمهورية الرأي الذي أدلى به أمامي.

«أمّا رصاصة الرحمة فقد أطلقها على عمليّة التأليف بيار الجميل مساء اليوم التالي، في ٩/ ٥/ ١٩٧٨، إذ اجتمع بالرئيس سركيس في بعبدا، وعند خروجه أدلى بتصريح قال فيه فيما قال: «في سبيل إحلال الأمن ينبغي أن تؤلّف وزارة تتولّى الأمن. ولكن قبل أن تأتي هذه الوزارة يجب توضيح بعض الأمور وضبطها. ومن بين هذه الأمور الاتفاق الأخير الذي حصل في مجلس النوّاب (الوثيقة النيابيّة التي أُعلنت في ٢٣/ ٤/ ١٩٧٨ الفائت) والذي كان لحزب الكتائب فيه الفضل الكبير. وهناك أمور أخرى لا بد من جلائها، وهذا ما نسعى إليه قبل الوصول بالبحث إلى شكل الحكومة والحقائب والأسماء».

«لعل بيار الجميّل قصد من طرح ذلك الموقف الجديد إلى إصابة عصفورين بحجر واحد: أولاً، إجهاض أي احتمال لقيام حكومة تضم عناصر لا يستسيغ مشاركتها في الحكم، أُسوةً بالموقف الذي اتخذه شمعون. ثانياً، المُزايدة على شمعون في تعطيل تأليف الحكومة الجديدة فلا يخرج شمعون من المعركة وكأنّه هو صاحب الكلمة الفصل، وقد ميّز نفسه عن شمعون بأن علّق موقفه من تأليف الحكومة على قضايا مبدئيّة تتعلق بصميم الأزمة اللبنانية، خلافاً لشمعون الذي علّق موقفه على أمور هي أقرب إلى الشكليّات في تأليف الحكومة. . .

«وفيما كانت معركة شد الحبال دائرة مع الجبهة اللبنانية كنت أحرص على متابعة الاتصالات اليومية مع ممثلي الفريق الإسلامي الوطني. فالتقيت بوليد جنبلاط وصائب سلام وبعض قادة «المرابطون» والحزب القومي السوري وغيرهم، كما التقيت مفتي الجمهورية. . .

«وإزاء استعصاء أزمة التأليف أخذ احتمال تعويم الحكومة المستقيلة يبرز شيئاً فشيئاً في أذهاننا، أنا والرئيس سركيس، كما أخذ التلميح إليه يتردد في الصحف. الرئيس الأسعد ألمح إلى هذا الاحتمال في مؤتمر صحافي عقده في ١٢/ ٥/ ١٩٧٨، وفي اليوم التالي ذكره شمعون في تصريح أدلى به أمام القصر الجمهوري إثر لقاء عقده مع الرئيس سركيس. وكنت قد اتفقت مع الرئيس سركيس على هذا المخرج ذلك اليوم، في جلسة حضرها الوزير فؤاد بطرس، وعند خروجي من القصر بشّرت بقرب الحل ولكنّني لم أبح بطبيعته في انتظار تلمّس احتمالات ردود الفعل عليه وتبيّن احتمالات نجاحه.

«كانت ردود الفعل متفاوتة جداً، ولعل كفة المعارضة لفكرة التعويم أو التحفّظ عليها هي الراجحة. كامل الأسعد وصائب سلام وكميل شمعون كانوا من المؤيّدين لها. المير مجيد أرسلان

والقيادات الشابّة في الحركة الوطنيّة والجبهة القوميّة، خصوصاً أولئك الذين كانوا يطمحون إلى الدخول في حكومة جديدة، اعترضوا بشدّة على الفكرة. أمّا الكتائب فظلّوا متحفّظين.

«قبل ظهر الاثنين في ١٥/٥/١٩٧٨ توجّهت إلى القصر الجمهوري فوصلته بُعيد الحادية عشرة فاجتمعت بالرئيس سركيس على الفور واتفقنا على حسم الأزمة بتعويم الحكومة المستقيلة. بعد نصف ساعة انضمّ إلينا فؤاد بطرس وتابعنا البحث في مختلف جوانب الخطوة من النواحي القانونيّة والسياسيّة، وخلال ذلك اتصل الرئيس سركيس بالرئيس الأسعد وطلب إليه الحضور، فوصل بعد حين ومكث معنا حتى الواحدة بعد الظهر فقلّبنا معه وجهات النظر في الموضوع. في هذه الأثناء بدأ الوزراء يتوافدون تِباعاً ويجتمعون في قاعة مجلس الوزراء.

«وبُعيد الواحدة التأم مجلس الوزراء في جلسة خاصّة شهدت إبطال عمليّة الاستقالة بنقض مراحلها جميعاً. اعتذرت عن تكليف الرئيس لي بتأليف حكومة جديدة، فسحب الرئيس تكليفه لي وعاد عن قبوله استقالة الحكومة فعدت أنا عن تلك الاستقالة. وحلل رئيس مجلس شورى الدولة الدكتور أنطوان بارود، وذلك بالقول: «إنّه طالما لم يصدر مرسوم بقبول الاستقالة فالاستقالة ليست نهائية... وأظن أنه حسب الدستور يجب أن يصدر مرسوم الاستقالة وقبولها، وطالما لم يصدر مثل هذا المرسوم فربما تعتبر الاستقالة غير نهائية». جاء ذلك في تصريح له ذلك الصباح عند مغادرته القصر الجمهوري. هذا الاجتهاد لم يوافق عليه بعض النواب والخبراء في القانون الدستوري»[١].

كتاب استقالة الحكومة

«فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس المحترم!

«كنا قد آلينا على أنفسنا أن لا نستسلم يوماً لحال من الجمود، وفي بيان أدلينا به أمام المجلس النيابي في جلسة عقدها يوم ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ عرضنا رؤيتنا لحقيقة وأبعاد الأزمة اللبنانية ولاحتمالات الحل المطلوب وخلصنا إلى القول إن الخيار السياسي في هذه المرحلة محصور عملياً بين احتمالين: فإما أن تطرح صيغة للوفاق، ثم تقوم حكومة ائتلافية من الأكثرية التي تلتقي على تلك الصيغة، وكان هذا خيارنا الأول لو أمكن تحقيقه، وإما أن تقوم حكومة ما من السياسيين تتولى هي طرح صيغة الوفاق الوطني، وأكّدنا في ذلك البيان على أننا لا نمانع في أي احتمال من احتمالات الحل الممكنة. وإن الأمر الوحيد الذي نرفضه هو الجمود.

«هذا مع العلم أنه كانت لنا تصوراتنا لصيغة الوفاق المطلوبة، وهي صيغة وإن لم يكن فيها تحقيق لكل طموحات شبابنا في مستقبل بلدهم فمن شأنها أن تفتح نافذة على مستقبل أفضل وهو أضعف الإيمان، في ظل ظروف تقضي بالتغيير العميق ولا تسمح بالثورة في الرؤية والمفاهيم، وصولاً إلى قيام الدولة القادرة والعادلة التي من دونها لا أمان ولا استقرار ولا اطمئنان. ومن منطلق

(١) الدكتور سليم الحص، مصدر سابق، صفحة ١٥٦ وما يليها.

رؤيتنا لصيغة الوفاق كنا ندعو إلى الحسم السياسي باستخدام سلاح الموقف وهو أمضى الأسلحة في يد الشرعية عندما تقرر مواجهة خصومها والمارقين عليها بدءاً بفرزهم ومن ثَم كشفهم فالتغلب عليهم.

«إلا أن رؤيتنا للوفاق بقيت محجوبة، وبقي سلاح الموقف في غمده، لم يتح لنا امتشاقه وبقينا في حالة من الجمود المطبق، وكان علينا إما الاستسلام لها أو الرحيل.

«وبالقدر الذي كانت التناقضات والانقسامات الداخلية هي الشقوق التي تسللت عبرها العوامل والمؤثرات الخارجية لتفجير الأوضاع في لبنان والتي تبقي على حالة النزف فيه، فقد كنا نؤمن بأن الوفاق هو الطريق الصحيح لتحقيق القدر الحيوي المطلوب من التعايش مع قضية الشرق الأوسط، وذلك إلى أن تبلغ قضية المنطقة مبلغها من الحل العادل الذي يتجاوب مع الأماني العربية. وهكذا وسط الجمود، الذي أحاط بنا فكّرنا غير مرة بالمبادرة إلى تحريك الوضع عن طريق الاستقالة وفاتحنا بذلك بعض كبار أولي الرأي في حينه. ومع وجود دواعٍ لهذه الخطوة لا مجال للخوض في بسطها هنا، فإننا لم نقدم عليها قبل اليوم لاعتبارين:

«الاعتبار الأول كان التخوف من أن تؤدي خطوتنا هذه إلى فراغ أو أزمة إذا ما تعذر تأليف حكومة بديلة بالسرعة المنشودة مع ما قد ينطوي عليه ذلك من محاذير في ظل الانقسامات الحادة التي تستبد بالساحة السياسية.

«والاعتبار الثاني كان انشدادنا خلال الفترة الأخيرة إلى قضايا وطنية هامة كانت مطروحة، كقانون الدفاع الوطني وإنزال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فلم نسمح لأنفسنا من موقع التحسس بالمسؤولية الوطنية بالتخلي عن متابعتها حتى تبلغ مبلغها.

«واليوم وبعد أن صدر قانون الدفاع الوطني وبوشر بتطبيقه جدياً وبعد أن نفذنا عملية إنزال الجيش إلى الجنوب بنجاح ووضعنا المجتمع الدولي عند مسؤولياته إزاء حق لبنان في جنوبه، وبعد أن طالبتنا كثرة نيابية، رسمية بالتنحي فإننا أضحينا في حل من كلا الاعتبارين وبتنا نرى ضرورة الرحيل عسى أن يكون في رحيلنا ما يدفع إلى تغير في معطيات الواقع السياسي يساعد على إخراج البلاد من دوامة الجمود التي كانت وما برحت تتخبط فيها. والمعروف أن هذا الوضع كان سبباً في تعطيل أو تجميد الكثير من المشاريع التي صاغتها حكومتنا في الميادين الإعمارية والإنمائية والاجتماعية في مرحلة مبكرة من قيامها، ولا يتراءى في الأفق سبيل لتحقيق ما كنا نصبو إلى تحقيقه من إنجازات في هذه المجالات الحيوية ما دام الوضع السياسي على ما هو.

«لذلك ولما كنت في تصريح أدليت به منذ مدة أبديت الاستعداد للتنحي بعد لقاء القمة الثنائية اللبنانية ــ السورية. وبعد أن تم هذا اللقاء فإنني أتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي شاكراً لكم باسمي وباسم زملائي الوزراء الثقة التي أوليتمونا، ومنوهاً بجو الصراحة والنبل والتسامح الذي ساد العلاقة بيننا على ما كان من تباين في الرأي أحياناً طيلة تمرسنا في الحكم في هذه الفترة العصيبة من الزمن.

«أما ما قامت به حكومتنا من دور في خدمة الوطن في أقسى الظروف وأحرج الأوقات وأدق المراحل التي شهدها هذا الوطن في تاريخه فنترك الحكم فيه للتاريخ، فحكم التاريخ لا بد أن ينصفنا ولو جار حاضرنا علينا.

«وفقك الله إلى ما فيه خير لبنان وعزّة شعبه الصامد الأبي»[١].

رئيس مجلس الوزراء سليم الحص — «عاش لبنان»

الوزارة الحادية والسبعون

تشكيل حكومة الدكتور سليم الحص الثانية[٢]

من ١٦/٧/١٩٧٩ إلى ٢٥/١٠/١٩٨٠

سليم الحص (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء
فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين
شارل حلو (ماروني ــ بيروت) .... وزير دولة
بهيج تقي الدين (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية وللسياحة
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للدفاع الوطني وللزراعة
ميشال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) ... وزيراً للبرق والبريد والهاتف وللإسكان والتعاونيات
أنور الصباح (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللصناعة والنفط
علي الخليل (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للمالية
ناظم القادري (سني ــ البقاع) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
بطرس حرب (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للتربية الوطنية والأشغال العامة والنقل
طلال المرعبي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة والصحة العامة
يوسف جبران (ماروني ــ الجنوب) .... وزيراً للعدل والاعلام

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء رئيسها والوزراء: شارل حلو، فؤاد بطرس، ميشال المر، ويوسف جبران.

● قبل مثول الحكومة أمام المجلس النيابي، قدّم وزير الدولة الرئيس شارل حلو استقالته من الحكومة في ٤/٨/١٩٧٩.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٨/٨/١٩٧٩ ونوقش خلالها واستؤنفت

(١) الدكتور سليم الحص، مصدر سابق صفحة ٣٠٥ و٣٠٦ ــ والصحف الصادرة في ١٧/٥/١٩٧٩.
(٢) بموجب المرسومين ٢٢١١ و٢٢١٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٧٩، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ص ٥٠٩٩ و٦٠٠٠ ــ.

الجلسة قبل ظهر اليوم التالي ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٤ ضد ٩، وغاب عن الجلسة ٣٥ نائباً (بينهم ٥ نواب متوفون)، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.

● بتاريخ ٩/٢/١٩٨٠ توفي الوزير بهيج تقي الدين، وعين الوزير علي الخليل وزيراً للسياحة بالوكالة، والوزير ناظم القادري وزيراً للداخلية بالوكالة (١٨/٢/١٩٨٠).

● باشر رئيس الجمهورية الياس سركيس بحضور رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص مشاورات الوفاق الوطني مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين (٢٦/٢/١٩٨٠)، على أثرها وجه الرئيس سركيس رسالة إلى اللبنانيين دعاهم فيها إلى الالتفاف حول مبادىء الوفاق الوطني التي أقرّها مجلس الوزراء بالإجماع (٥/٣/١٩٨٠) وقد عرفت باسم «المبادىء الأربعة عشر»[١]، وقد تبع ذلك تصعيد في الاعتداءات الإسرائيلية في أوائل حزيران على المدن والقرى الجنوبية (آذار ونيسان، وآيار وحزيران ١٩٨٠) أعلنت إسرائيل بعدها القدس عاصمة لها في ٣٠/٧/١٩٨٠.

● باشر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة جولة جديدة من مشاورات الوفاق الوطني (٣٠/٧/٨٠) وشملت مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين إضافة إلى مجموعة من الأحزاب غير الممثلة في المجلس النيابي وهي: التجمع الإسلامي والجبهة القومية والحركة الوطنية، والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وحركة أمل، والقوات اللبنانية، والمرابطون «وقد أيد الجميع مبادىء الوفاق المعلنة وطالبوا بتنفيذها وأبدوا استعدادهم للمساعدة في ذلك».

● اشتباكات دامية في الضاحية الجنوبية بين حركة أمل وأحزاب من الحركة الوطنية تؤازرها بعض التنظيمات الفلسطينية حصيلتها ٢٥ قتيلاً و٧٥ جريحاً (٢٨ و٢٩ آيار ١٩٨٠).

● اشتباكات دامية بين عناصر من الجيش اللبناني، وعناصر من «جيش لبنان العربي» و«القوات المشتركة» (الفلسطينية)، بدأت على حاجز الرميلة وامتدت إلى صيدا، حيث تعرضت قافلة عسكرية للجيش اللبناني لكمين مسلح أدى إلى مقتل ثلاثة عسكريين من الجيش وستة من الطرفين الآخرين وإصابة ١٦ عسكرياً بينهم ثلاثة ضباط في الجيش بجروح. كما احتجز مسلحون في خلده مرافقي الرئيس الحص وجردوهم من أسلحتهم (٣/٦/١٩٨٠).

● بتاريخ ٧/٦/١٩٨٠ عقد مجلس الوزراء جلسة استهلها رئيس الجمهورية باطلاع مجلس الوزراء على نتيجة الاستشارات التي أجراها بحضور رئيس الحكومة حول مبادىء الوفاق الوطني «مؤكداً أن هذه الاستشارات استهدفت منذ البدء الانطلاق بمبادىء الوفاق الوطني نحو ترجمة عملية لهذه المبادىء» ثم تحدث الرئيس الحص عن وضع الحكومة نتيجة الاستشارات وخلص إلى تقديم استقالة الحكومة التي يرئسها في كتاب شرح فيه أسبابها[٢].

(١) نص مبادىء الوفاق في «الإدارة والوثائق اللبنانية، الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، السنة السادسة، العدد التاسع ١٩٨٣، توثيق ١٩٨٠، صفحة ١٣٠. وفي كتاب الدكتور الحص، مصدر سابق ص ٣٨٧ وما يليها.
(٢) استمرت حكومة الرئيس الحص في تصريف الأعمال حوالى الأربعة أشهر ونصف الشهر.

● اشتباكات دامية بين عناصر من القوات اللبنانية وعناصر من حزب الوطنيين الأحرار في الأشرفية وكسروان وبلاد جبيل، والحدث (٧/ ٧/ ١٩٨٠).

● بدء الاستشارات النيابية لتأليف الحكومة الجديدة (١٧/ ٧/ ١٩٨٠).

● تكليف الرئيس تقي الدين الصلح تشكيل الحكومة الجديدة (٢٠/ ٧/ ١٩٨٠)، والرئيس الصلح يعتذر عن تأليف الحكومة (٩/ ٨/ ١٩٨٠).

● بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٠ كلّف المحامي الأستاذ شفيق الوزان تشكيل الحكومة الجديدة بعد اعتذار الرئيس الصلح.

نص كتاب استقالة الوزير الرئيس شارل حلو[1]

«صاحب الفخامة الأستاذ الياس سركيس رئيس الجمهورية المعظم!

شرف لي أن أكرر لكم وفير الشكر على الثقة الغالية التي محضتموني إياها، عندما أشركتموني في الحكومة ذاكراً بالخير أيضاً ثقة دولة رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص بي.

لا ريب في أن الوفاق الوطني الذي هو في طليعة اهتمامات الدولة والحكومة هو مطلب كل مواطن وغايته. وإني مدرك واجبي في هذا الميدان سواء كنت في الحكم أم خارجه لافتاً إلى أن هذا الوفاق هو اليوم ممكن وملح أكثر منه في أي يوم مضى: إلا أن ثمة ضرورات طارئة وصحية بحتة تحول دون استمراري في تحمل الأعباء الوزارية الأمر الذي يضطرني إلى تقديم استقالتي معاهداً بلادي وفخامتكم على مواصلة بذل ما أستطيع إليه سبيلاً من الجهود التي قد تؤدي إلى كل ما من شأنه إعادة الألفة والمحبة والأخوة بين جميع اللبنانيين.

وإنني إذا تمنى لفخامتكم وللحكومة التوفيق إلى ما فيه خير لبنان. أرجو أن تقبلوا وافر الاحترام».

الكسليك ٤/ ٨/ ٧٩ — شارل حلو

ظروف استقالة حكومة الدكتور سليم الحص[2]

«غداة إعلان وثيقة المبادىء الوفاقية، أذعت بياناً خطياً شرحت فيه فهمنا لمضمون تلك الوثيقة وحددت أربعة محاور للعمل على تطبيقها، خلاصتها:

أولاً، متابعة الإجراءات المطلوبة على صعيد بناء الجيش بناءً صحيحاً وسليماً وتطويره على النحو الذي يمكّن من استخدامه استخداماً فعّالاً في أية خطة أمنيّة تُرسم، وفي سلسلة الإجراءات المطلوبة على هذا الصعيد إكمال المراسيم التطبيقيّة التي نص عليها قانون الدفاع، ولا سيما مرسوم

(١) «الإدارة والوثائق اللبنانية، مصدر سابق، السنة الخامسة ــ العدد السابع ١٩٨٢، توثيق ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٢) الدكتور سليم الحص، مصدر سابق ص ٣٩٠ وما يليها.

تنظيم قيادة الجيش، ووضع سياسية دفاعيّة واضحة، وتعزيز إمكانات الجيش وقدراته.

ثانياً، العمل على وضع خطة أمنيّة تتناول كل الأراضي اللبنانية، بالتنسيق بين الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي. والخطّة المطلوبة هي الترجمة الفعلية للالتزام بوحدة لبنان.

ثالثاً، متابعة الاتصالات مع الشقيقة سوريا في إطار ما تفرضه العلاقة المميّزة بين البلدين من تنسيق وتعاون وتفاهم في شتّى المجالات.

رابعاً، متابعة الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار التعاون على تنفيذ الاتفاقات المعقودة معها بما يضمن مصلحة لبنان والمقاومة وبما يسهّل للدولة العودة إلى ممارسة سيادتها على كل الأراضي اللبنانية ولا سيما الجنوب.

ولا بد، إلى ذلك، من معاودة بذل المساعي مع الأمم المتحدة والقوات الدولية لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي وتمكين الدولة من إعادة بسط سلطتها على كامل أرض الجنوب حتى الحدود المعترف بها دولياً.

سجّلنا خطوات محدودة في هذا السبيل إذ اجتمع مجلس الوزراء في ١٥/ ٣/ ١٩٨٠، وأقرّ مشروع السياسة الدفاعية بأهدافها ووسائل تنفيذها، كما أقرّ مشروع مرسوم تنظيم المديرية العامة للإدارة في وزارة الدفاع.

وفي ١٩/ ٣/ ١٩٨٠ عقدنا جلسة للمجلس الأعلى للدفاع تطرّقنا خلالها إلى مشروع تنظيم قيادة الجيش، فظهرت هوّة الخلاف بيننا في الرؤية حيال هذه المسألة. كان هناك خلاف في النظرة إلى صلاحيات شعبة المخابرات وإلى ارتباطها. ففيما كان الرئيس سركيس يرى أن مسؤوليات شعبة المخابرات ينبغي أن تمتد لتشمل أمن الجيش، وأمن الجيش في مفهوم العسكريين هو من أمن البلد بأسره، كنت أرى أن مسؤولياتها ينبغي أن تقتصر على الأمن العسكري، أي المقتضيات الأمنيّة داخل المؤسسة العسكرية. وفيما كان يرى الرئيس سركيس أن ارتباط شعبة المخابرات يجب أن يكون بقائد الجيش حصراً ومباشرة، كنت أرى أن يكون ارتباطها، أُسوةً بسائر الشُّعَب العسكرية، بأحد نواب رئيس الأركان. وعند إصرار الرئيس على كون شعبة المخابرات ذات أهمية متميزة، ارتضيت أن يكون ارتباطها برئيس الأركان وعبره بقائد الجيش، خصوصاً وأن رئيس الأركان يحلّ قانوناً محل قائد الجيش عند غيابه. هذه العقدة لم نستطع تخطّيها، فبقيت حائلاً دون إتمام عملية بناء الجيش على النحو الذي يمكّن الحكومة من متابعة تطبيق المبادىء الوفاقية، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالخطّة الأمنية الشاملة وبسط سلطة الدولة على المناطق كافة.

إلى ذلك، كانت الخلافات بيننا لم تزل عالقة حول ترقية الضباط. ففيما كان الرئيس يصرّ على ترقية عدد من الضباط المحسوبين من رموز الحرب في جانب الجبهة اللبنانية، فإنني كنت أعارض ذلك وأعتبره مسيئاً إلى صورة الجيش الذي نريده أن يكون موضع ثقة الجميع من دون استثناء، خصوصاً ونحن نتأهّب لنشره في جميع المناطق اللبنانية ضمن خطّة أمنية شاملة، حسبما هو مطلوب.

اشتد التصعيد السياسي في وجه الحكومة اعتباراً من بداية شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٠. وقد تعرضت الحكومة إلى هجوم عنيف خلال اجتماع مشترك عقدته لجنتا الخارجية والدفاع في الأول منه وفي سياق النقاش المحتدم تدخّل الرئيس الأسعد مقاطعاً حديث النائب إدمون رزق عن الوفاق بعبارة قال فيها: «إن الترجمة العملية لإعلان مبادىء الوفاق هي الحكومة الجديدة»، قاصداً «الحكومة المقبلة». وأكملت اللجنتان نقاشهما في جلسة ثانية صباح ٨/ ٤/ ١٩٨٠، استُهلّت ببيان مدروس من الوزير بطرس وبتعقيب مني. وشهدت الجلسة متابعة للهجوم النيابي على الحكومة. وانتهت بلا اتفاق بين النواب على توصيات محددة. وفي تصريح للرئيس الأسعد بعد الجلسة قال: «للبحث صلة، ولا يمكننا القول بأن باب التعايش مع الحكومة قد أُقفِل».

«وفي ٧/ ٤/ ١٩٨٠ زار صلاح خلف (أبو أياد) رئيس الجمهورية بناءً على دعوته، وقد صرح على الأثر لجريدة «السفير» يقول، وكأنما كان يعكس أجواء الرئيس: «أكّدنا أننا مع الوفاق في لبنان لأنه لمصلحتنا. ونحن مع حكومة اتّحاد وطني تسهّل إنهاء الأزمة».

«في هذه الأثناء كانت إسرائيل تواصل اعتداءاتها، فسجلت ساحة الجنوب منها حادثين خطيرين: الأول في ٩/ ٤/ ١٩٨٠ إذ اقتحم نحو ٢٠٠ جندي اسرائيلي، تواكبهم ٢١ دبابة وناقلة جند، منطقة عمليات قوات الطوارىء الدولية في القطاع الأوسط واستولوا على عدد من القرى. والثاني في ١٨/ ٤/ ١٩٨٠ إذ شنّت غزوة على منطقة الصرفند من البحر، فنسفت مركزاً للمقاومة الفلسطينية وأوقعت ١٨ قتيلاً و١٠ جرحى. شكونا إسرائيل على اقتحامها منطقة عمليات القوات الدولية إلى مجلس الأمن، وكان علينا أن نتابع الشكوى باتصالات خارجية واسعة، إلى أن حصلنا على قرار بإدانة الاعتداء الإسرائيلي، وإحياء لجنة الهدنة اللبنانية ــ الإسرائيلية، وتخويل فالدهايم (أمين عام الأمم المتحدة) أمر الدعوة لاجتماعها، وتأكيد حق قوات الطوارىء الدولية في الدفاع عن نفسها. وقد امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت.

«في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠ كان علينا أن نواجه مجلس النواب في جلسة مناقشة عامة. وقد رافق التحضير لهذه الجلسة فيض من التجاذب السياسي الإعلامي، لامس في بعض جوانبه الحديث عن طرح الثقة بالحكومة وإسقاطها إفساحاً في المجال لقيام حكومة اتحاد وطني.

تَلَوْتُ في مستهلّ الجلسة بياناً مُسهباً كنت أعددته للمناسبة. وقد شئتُ من هذا البيان أن يكون في آنٍ معاً: أولاً، كشف حساب عن الفترة التي تولّيت فيها المسؤولية ليس فقط على رأس الحكومة القائمة وإنما منذ دخلت الحكم في بداية عهد الرئيس سركيس. ثانياً، عرضاً للعقبات والتعقيدات والحواجز التي اعترضت سبيلنا سواءً على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي أم على صعيد تشابك المعترضات الداخلية والخارجية. ثالثاً، خطاب وداع، ارتقاباً منّي لحلول أجل رحيلي من الحكم في ظل أجواء الشدّة المتصاعدة التي باتت الحكومة تواجهها.

وتناولت في كلمتي المبادرة الوفاقية التي أطلقتها الحكومة، فصارحت المجلس النيابي بما يعترضها من عقبات، فقلت: «لا يفوتنا أن أي خطة أمنيّة توضع لا بد أن تلحظ دوراً أساسياً للجيش

اللبناني. وحتى يكون ذلك ممكناً عملياً، لا بد من أن يكون الجيش مقبولاً في كل مكان. فقلنا غداة إعلان المبادىء الوفاقية إن الخطوات العملية المطلوبة في مرحلة أولى تقع في مجالات عدّة، أولها الجيش. والمطلوب تحديداً متابعة ما ينبغي اتخاذه من الإجراءات الكفيلة بتنزيهه من كل شائبة وإبعاده عن كل شبهة وبالتالي إسقاط كل ما قد يحيط بإمكانات استخدامه من تحفّظات. وقلنا في حينه إن من جملة الإجراءات المطلوبة على هذا الصعيد إكمال المراسيم التطبيقية التي نصَّ عليها قانون الدفاع، ولا سيما مرسوم تنظيم قيادة الجيش ووضع سياسة دفاعية وتعزيز إمكانات الجيش وقدراته... صدرت بالفعل اجراءات عدّة في هذا المجال، وكان لها أطيب الأثر، ولكننا ما لبثنا أن توقّفنا عند تنظيم قيادة الجيش، وقد تباينت عنده وجهات نظرنا على نحوٍ حال دون صدوره حتى اليوم. وهذا الموضوع، الذي لم يزل محل حوار وتداول في ما بيننا، لا يمكن تجاوزه إلى سواه من المواضيع المتعلّقة ببناء الجيش... ولا مغالاة في القول إن متابعة المسيرة في تطبيق مبادىء الوفاق أضحت تنتظر التغلّب على هذه العقبة...».

أعقب تلاوة البيان مناقشة طويلة شارك فيها عدد من النواب، وكانت كلمات بعضهم من الحدّة في الهجوم أو التهجّم ما جاوز حدود التجنّي والافتراء.

استثار بياني في مجلس النواب ردود فعل متباينة خارج المجلس أيضاً. علّق الرئيس شمعون عليه قائلاً: «هذه السلطة وجدت لعرقلة الوفاق». وقال الشيخ بيار الجميل: «على الحص تسمية من يمنع التنفيذ». وأشاد النواب منير أبو فاضل ومحمود عمار وعلي العبد الله به، كلٌ بطريقته. وأدلى كل من إنعام رعد، نائب رئيس المجلس المركزي للحركة الوطنية، والدكتور أسامة فاخوري، رئيس المجلس السياسي لمدينة بيروت، بتصريح يدعمني وينتقد الذين يهاجمونني.

في تتمة للمناقشة العامة، عقد مجلس النواب جلسة ثانية وأخيرة في ٢٤/ ٤/ ١٩٨٠، وتعاقب على الكلام عدد من النواب كان بينهم المؤيد والمعارض. كان أعنف المهاجمين في الجلسة الأولى النائب حسن الرفاعي. وفي الجلسة الثانية النائب ميخائيل الضاهر. وكان أكرم المتكلمين إطراءً في الجلسة الثانية ألبير منصور، الذي اعتبر البيان الحكومي تتويجاً لكبر رئيس الحكومة وشرفه وأخلاقيته.

اقترح النائب نجاح واكيم في ختام المناقشة طرح الثقة بالحكومة، فرُدّ طلبه. ثم تناولتُ الكلام تعقيباً على المناقشات التي جرت، وأنهيت كلامي بطرح الثقة بالحكومة وطلب التصويت عليها فرفض الرئيس الأسعد الاستجابة، متذرعاً بأن المجلس لا يصوّت على موضوع واحد مرتين في جلسة واحدة، وقد سبق أن رُدّ طلب أحد النواب بطرح الثقة بالحكومة. ولم يلقَ احتجاجي على هذا الموقف صدًى لدى رئاسة المجلس، مع أن طلب طرح الثقة من أحد النواب شيء، وطرح الحكومة الثقة بنفسها شيء آخر.

أياً يكن الأمر، فقد خلّفت المناقشات النيابية اهتزازاً عميقاً في الوضع الحكومي، كما أحدثت جرحاً عميقاً في نفسي، مما زادني اقتناعاً بعبثية بقائي في الحكم وبضرورة التنحي في أقرب مناسبة.

ولم تأت الأيام بعد المناقشة إلا بالمزيد مما كان.

الهموم الأمنيّة ظلّت تشكّل شاغلاً يومياً للسلطة على شتى المستويات. ومن مستجدّات الوضع الأمني اشتباكات عنيفة بين حركة أمل وعناصر من القوات المشتركة كانت الضاحية الجنوبية مسرحاً لها لبضعة أيام.

تجددت الاعتداءات الإسرائيلية شبه اليومية على الجنوب، وركّزت في أعنف جولاتها على الشريط الساحلي من صور إلى صيدا، وكان لمنطقة النبطية منها نصيب كبير. وعدنا على جاري العادة إلى التقدم بشكوى من مجلس الأمن مع الاحتفاظ بحقّنا في دعوته إلى الانعقاد.

وانتهت الجلسة بتوصية تستعجل الحكومة بت هذا الموضوع.

وفي ١٩/ ٥/ ١٩٨٠، التقيت الرئيس كميل شمعون ومعه نجله داني في غرفة جانبية من القصر الجمهوري. فأجريت معه جولة أفق في شتى المواضيع المطروحة، فلفتني ما أبداه تجاهي من ودّ وإيجابية، على غير ما كنت أتوقع منه في ضوء ما كان يصدر منه في تصريحاته. ولدى خروجه أدلى بحديث مع الصحافيين قال فيه، رداً على سؤال عما إذا كانت الإشكالات الناشبة حول الجيش قد زالت: «أعتقد أنه يمكن التغلب عليها». وقال رداً على سؤال حول التوطين: «أنا لا أزال غير مقتنع بأن هناك مشروع توطين. هناك كلام عن التوطين ولكن ليس هناك مشروع للتوطين». ورداً على سؤال حول الحديث الدائر عن تشكيل حكومة اتحاد وطني قال: «الحكومة الموجودة حالياً تقوم بتصريف الأعمال بطريقة لا بأس بها، ويمكن أن أقول إنها مشكورة. أما إذا كانت هناك حكومة فعاليات قد تأتي بالعجائب فنأمل أن نجد الأشخاص الذين يقدرون على اجتراح العجائب» وعاد فكرر هذا الموقف بعد نحو عشرة أيام إذ قال بعد لقائه الرئيس سركيس، رداً على سؤال حول احتمال قيام حكومة جديدة: «هذه الحكومة نجدها ملائمة في الوقت الحاضر، وهي تقوم بكل ما يطلب منها ضمن الإماكانات المتوفرة وفي ظروف أمنية وسياسية بالغة الصعوبة».

أما الذي دفع الوضع الحكومي إلى مفترق جديد فكان هذه المرة الرئيس سركيس. ففي لقائي معه في حضور الوزير بطرس قبل ظهر ٢٦/ ٥/ ١٩٨٠، فاتحني بأنه يفكر في الدعوة إلى مشاورات سياسية موسّعة ترمي إلى الاستحصال من مختلف الأطراف على التزام خطي بالمبادىء الوفاقية؛ وعندما سألته عن الداعي إلى ذلك بعد مرور ثلاثة أشهر على إعلان تلك المبادىء، قال إنه بذلك «يجدد شباب» الوثيقة الوفاقية فننطلق من ثم في العمل على تطبيقها منطلقاً جديداً، ربما من خلال حكومة جديدة تشكّل الوثيقة برنامج عملها. وعندما لفتُّه إلى أن ذلك سوف يسبّب إحراجاً وأيّما إحراج لي. فأنا في مأزق كبير بين أن أشارك في المشاورات وأن لا أشارك. فإذا لم أشارك فإنني، باعتباري شريكاً في الحكم، أكون قد تخلّيتُ عن واجب. وإذا شاركت وكان محور المشاورات تشكيل حكومة جديدة فإن موقعي سيكون غريباً. فكيف أستطيع المشاركة في حديث قيام حكومة جديدة وأنا ما زلت على رأس حكومة قائمة، فلا هي مستقيلة ولا أنا مُكلّف بتأليف حكومة تخلفها. فأجابني أن هذا المنطق ليس في محلّه، لأن المشاورات ستكون مفتوحة على كل الاحتمالات،

وقد يكون بينها قيام حكومة جديدة أو لا يكون.

عندما عرض الرئيس سركيس الأمر على مجلس الوزراء خلال الجلسة التي عقدها في ٢٨/ ٥/ ١٩٨٠ خاض الوزراء في مناقشة الفكرة مناقشة مستفيضة، وقد حذّر غير وزير من أن الإقدام على هذه الخطوة يمكن أن يجرّ إلى مأزق جديد فيما لو تضاربت المواقف في المشاورات أو فيما إذا أغرت المشاورات بعض الأطراف إلى تصعيد شروطهم. ولكن الرئيس كان مُصمّماً على المضيّ قدماً بهذه الخطوة.

باشرنا المشاورات صباح الاثنين في ٢/ ٦/ ١٩٨٠، فافتتحناها بلقاء وفد التكتّل النيابي المستقل ثم التقينا على التوالي وفد الأحرار، ووفد الموارنة المستقلّين وكتلة نواب زحلة والبقاع الغربي، وكتلة نواب الأرمن، وكتلة نواب النبطية وجبهة النضال الوطني وكتلة نواب الكتائب.

كان الرئيس سركيس يطرح على كل وفد نلتقيه في مستهل لقائنا معه ثلاثة أسئلة ويطلب الإجابة عنها خطياً على استمارة أُعدّت لهذه الغاية. هذه الأسئلة هي: هل توافقون على مبادىء الوفاق الوطني التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٨٠ وأعلنها فخامة رئيس الجمهورية في رسالته إلى اللبنانيين بالتاريخ المذكور؟ وهل تلتزمون هذه المبادىء؟ هل أنتم على استعداد للإسهام إسهاماً فعّالاً في كل ما يؤدّي إلى وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ؟

كان الجواب يأتي في كل الحالات إيجاباً، ولكن السؤال الثالث كان في كل الأحيان يستثير استفساراً عن المقصود تحديداً بالإسهام في كل ما يؤدّي إلى وضع المبادىء موضع التنفيذ. وكان جواب الرئيس سركيس على الاستفسار يتضمّن إشارة صريحة إلى احتمال التفكير في تأليف حكومة اتحاد وطني يشارك مختلف الأطراف من خلالها في تنفيذ المبادىء. وكثيراً ما كان الحديث عند هذه النقطة ينحرف إلى ما يشبه المشاورات لتشكيل حكومة جديدة. وقد نقل نواب التكتّل النيابي المستقل إلى اجتماع التكتل، الذي انعقد ظهر ذلك اليوم لتقويم أجواء جولة المشاورات التي كانوا طرفاً فيها، كلاماً من الرئيس سركيس يفيد أنه «لم يعد باستطاعته القيام بأي شيء، ولا يرى مخرجاً إلا الاستعانة بالفعاليات في ممارسة المسؤولية». وقد صرّح الرئيس الأسعد بعد الاجتماع بالقول: «هناك بحث حول حكومة جديدة، حكومة اتحاد وطني. أما موقف التكتل النيابي المستقل فنابع من مبادئه وهو أنه مع أي حكومة راغبة وقادرة على أن تحل الشرعية محل اللاشرعية في كل مرافق البلاد». وقال الرئيس صائب سلام: «إن ما يقوم به رئيس الجمهورية اليوم، في ما يُسمّى استشارات للمرة الثانية، إن هو في نظري إلا مسرحيّات تُمثّل... لقد فهمنا من الزملاء الذين قابلوا رئيس الجمهورية هذا الصباح... أن رئيس الجمهورية لا زال سائراً في الطريق الذي يوصله إلى تسليم الحكم الشرعي إلى مغتصبي الشرعية، وهذا ما لا يمكن أن نقبل به...».

في اجتماعنا مع وفد «الكتائب» تعمّدت استدراج الشيخ بيار الجميل لإبداء رأي في ذلك البند من المبادىء الوفاقية الذي يؤكد رفض التعامل مع إسرائيل. فأجاب بأنه يرفض أي تلويح من قريب أو بعيد إلى أنه وجماعته يتعاملون مع اسرائيل. فسألته عن مصادر الأسلحة التي يستخدمونها،

ومنها حسب علمي دبابات سوبرشرمن الإسرائيلية. فرد عليّ في حدّة أن أسواق الأسلحة مفتوحة عالمياً، وقال إن حزبه اشترى رشاشات كلاشينكوف ذات يوم من الفلسطينيين في صبرا.

وفي اليوم الثاني عقدنا سلسلة من جولات المشاورات مع أعضاء منفردين في مجلس النواب. وكانت الأجواء السائدة إيجابية، ولكنها كانت من أكثر الحالات تنحرف إلى مستوى التشاور في تأليف حكومة جديدة. وكانت أكثر الآراء المُدلى بها في هذا الصدد تتحفّظ على إشراك أهل السلاح في مثل هذه الحكومة.

في ختام ذلك النهار، وبعد خروج آخر المتشاورين، التفت الرئيس سركيس إليّ سائلاً: «ما رأيك؟» فأجبته بلهجة لا تخلو من المداعبة: «شعرت كمن يشيّع نفسه إلى مثواه الأخير. هل رأيت أحداً يسير في جنازته؟» فسألني مبتسماً: «ولِمَ تقول هذا؟» فقلت: «هذا ما شعرت به وأنا رئيس لحكومة قائمة فيما الحديث يدور حول تأليف حكومة تخلفها».

هنا بادرني بملاحظة غريبة، إذ قال: «كل ما فعلناه لن يكون له جدوى إذا لم نلتقِ مع من يجب أن نلتقيهم. فهل تمانع في استدعائهم؟» فسألته: «وهل المقصود الشيخ بشير الجميل والقوات اللبنانية؟» فقال: «نعم. وإن شئت دعونا الجهات المقابلة لهم في الشطر الغربي من العاصمة». فأجبته: «هذا ليس خياري. ولكنني هذه المرة لن أمانع، لأنني لا أُريد أن أُحمَّل وزر فشل المشاورات».

كان من المقرر أن نلتقي في اليوم الثالث وفداً من التجمع الإسلامي وآخر من المجلس الشيعي، وبعض النواب الذين لم تمكّنهم ظروفهم من المثول في اليومين الأولين. فأضيفت إلى لائحة المواعيد الحركة الوطنية والقوات اللبنانية وحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) وحركة أمل والجبهة القومية.

مما يذكر أن اللقاء مع القوات اللبنانية تناول فيه الإجابة على الأسئلة المطروحة الشيخ بشير الجميل وإنما بطريقته الخاصة. فردّاً على سؤال الرئيس ما إذا كان الوفد موافقاً على المبادىء الوفاقية، كان جواب الجميّل: «نحن موافقون على كل ما وافق عليه الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل». وعند تكرار السؤال تكرر الجواب. فما كان من الرئيس سركيس إلا أن خطّ العبارة التي يردّدها الشيخ بشير وطلب إليه التوقيع عليها. وأخذت على عاتقي استدراجه للحديث عن البند المتعلّق برفض التعامل مع إسرائيل، فكان جوابه: «إننا لسنا عملاء لأحد. نحن أحرار في وطننا». وهنا أيضاً، مع تكرار السؤال تكرّر الجواب حرفياً. فما كان منّي إلا أن توجّهت إلى داني شمعون، ممثّل حزب الأحرار، بالقول مداعباً: «سجّل يا داني أن الشيخ بشير أصبح من الأحرار».

«في ختام يوم المشاورات الثالث، صارحت الرئيس سركيس بأنني «لم أعد أرى مبرراً لاستمراري في الحكم بعدما خلقنا من خلال المشاورات التي أجريناها، من حيث قصدنا أم لم نقصد، أجواء داعية لقيام حكومة جديدة من الفعاليات. وفي ظل هذه الأجواء لن يكون لي دور سوى انتظار نضوج طبخة حكومة جديدة. وهذا ما يتّفق مع تصوّري لموقعي». عند سماعه قولي

هذا، علت وجهه للحظة من الزمن مسحة وجوم. فبادرني بطلب التريّث. فصارحته بأنني لا أستطيع التريّث طويلاً، لأن كرامتي في الميزان. وأردفت قائلاً: «إن جلسة مجلس الوزراء المقرر عقدها في اليوم التالي يجب أن تكون هي المناسبة لإعلان ذلك».

«لم يلبث الخبر أن خرج إلى وسائل الإعلام، وبدأت ردود الفعل تسابق الخطوة. زارني ياسر عرفات مساء ذلك اليوم محاولاً ثنيي عن موقفي. الوزيران علي الخليل وطلال المرعبي زاراني مستطلعين، وناقشا الموضوع معي. الرئيس شمعون وصف الخطوة بأنها ضرب من الجنون قبل الاتفاق على شكل البديل. النائب ألبير منصور، عضو الحركة الوطنية، وجد موقفي منطقياً في ضوء المشاورات ونتائجها. وصدرت جملة مواقف نيابية تراوحت بين مؤيد لقيام أية حكومة تعيد الاستقرار ومشكك بجدوى التبديل في ظل التناقضات القائمة.

«التقيت الرئيس سركيس، على جاري العادة، قبل انعقاد مجلس الوزراء صباح الثامن من حزيران (يونيه) ١٩٨٠، وكان الوزير فؤاد بطرس إلى جانبه. فعرضت نص كتاب استقالتي. فحاول جاهداً أولاً أن يثنيني عن قراري، ثم انتقل إلى مطالبتي بالتريث كي لا أزجّ الحكم في أزمة وزارية لا يعلم مآلها إلا الله. فنزلت عند رغبته بتقديم استقالتي ووضعها في تصرفه. وبذلك أكون في إعلان الاستقالة قد حفظت كرامتي وأحللتُ نفسي من وزر أية مراوحة قد تحصل، وأكون في الوقت نفسه قد أبقيت على الحكومة في حالٍ تُبعد عن البلاد شبح الأزمة الدستورية القريبة. وكان الوزير بطرس داعماً لهذا الموقف».

نص كتاب استقالة حكومة الدكتور سليم الحص[1]

«فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ سركيس!

«لما كنت قد شرحت في البيان الذي أدليت به أمام المجلس النيابي في مستهل المناقشة العامة التي عقدها بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٠ حقيقة الوضع الذي ما برحت البلاد تعيشه منذ سنوات، وبينت المبادرات المتعددة التي قمنا بها لاختراق ذلك الواقع سواء عن طريق التصدي للوضع في الجنوب أو عن طريق ترتيبات أمنية شتى أو عن طريق تحقيق الوفاق الوطني، وعرضت للعوامل التي حالت دون إثمار تلك المبادرات في حينها إثماراً كاملاً أو كافياً.

«ولما كانت حال الجمود التي ما برحت تخيم على الوضع في البلاد بعدما يقارب الثلاثة أشهر على إعلان مبادىء الوفاق قد دفعت بالحكم إلى فتح باب المشاورات السياسية مجدداً بهدف تحريك الأوضاع لعل ذلك يؤدي إلى قيام حكومة جديدة تتوسمون فيها القدرة على وضع مبادىء الوفاق الوطني موضع التطبيق الفعلي والسليم.

«ولما كان الواجب الوطني يملي علينا، بعد أن انتهت المشاورات إخلاء الساحة لسوانا من

(١) الإدارة والوثائق اللبنانية»، مصدر سابق، العدد التاسع، ص ١٣٧.

أجل إتاحة الفرصة أمام ترجمة حصيلة تلك المشاورات.

«فإنني قررت الاستقالة، ومراعاة للظروف، فإنني أضع استقالة الحكومة بتصرف فخامتكم ليتسنى لكم تقدير الوقت المناسب لإعلان قبولها. وأغتنم هذه المناسبة لأشكر لكم ما لقيته خلال تمرسي بالحكم في أدق الظروف وأحرجها سواء في عهد هذه الحكومة أو في عهد الحكومة السابقة، من تعاون وتفهم كريمين، وأرجو لكم التوفيق في متابعة السعي والجهد مع أهل الخير والصلاح في هذا البلد العزيز لتصلوا به إلى شاطىء الأمان، وذلك في إطار المبادىء الوفاقية التي كان لي شرف الإسهام في وضعها والتي أؤمن كل الإيمان بأن في تطبيقها منجاة للبنان.

وتفضلوا بقبول اسمى آيات التقدير والاحترام

رئيس مجلس الوزراء: سليم الحص

بيروت في ٧/ ٦/ ١٩٨٠

بيان اعتذار الرئيس تقي الدين الصلح عن تكليفه تشكيل الحكومة[1]

«بعدما بذلت آخر جهد لتأليف حكومة الفعاليات، حكومة وحدة لبنان وشرعيته في كل مكان من أرضه، واتصلت في هذا السبيل بجميع الأطراف بما تعرفونه فيّ من الحرص على وحدة اللبنانيين والمبادىء التي تجمعهم، وصلت إلى اقتناع بأن حكومة الفعاليات غير ممكنة في الوقت الحاضر.

«ولو كنت مقتنعاً بأن هناك أي إمكان لقيام مثل هذه الحكومة لاستمررت أكثر مما فعلت في السعي لها.

«إن الحكومة العادية التي لا تشارك فيها الفعاليات ليست هي الحكومة التي من أجلها قبلت التكليف شاكراً لفخامة الرئيس ثقته وإسناده هذه المهمة الكبيرة إليّ في هذا الظرف الوطني الخطير.

«وكما قلت من قبل، فإن تأليف حكومة الفعاليات ليس مجرد تأليف حكومة وإنما هو حركة سياسية ووطنية هدفها إنهاء حرب دائرة منذ أكثر من خمس سنوات، وأنا مرتبط بهذه الحركة منذ البداية وفي أي موقع كنت، وأني معها ومع كل مخلص لها سواء كنت داخل الحكم أو خارج الحكم، ويدي مع أي خلف لي يسير على هذا الطريق..

إني أسجل لمشروع الحكومة الذي باشرته الإنجاز الوطني الذي تحقق مع تكليفي، وهو ظهور إرادة وطنية عامة للعمل المشترك في حكومة واحدة، وذلك من أطراف متناقضة.

فللمرة الأولى يبرز قبول أبعد الأطراف بعضها عن بعض، من رئيس الحركة الوطنية إلى ممثل الكتائب اللبنانية، بالالتقاء معاً والعمل معاً. وهذا تعبير عن نقلة تاريخية في حياة لبنان المثقل بالآلام والممزق بالحرب.

«وإني أشكر جميع الأخوة والأصدقاء والسياسيين من مختلف الأجيال والتيارات الذين آزروا

(١) جريدة النهار، ١٠ آب ــ ١٩٨٠.

حركة حكومة الفعاليات وخدموها وضحوا في سبيلها، خصوصاً أنه كان قصدهم إشراك جميع القوى السياسية في لبنان من دون استثناء في هذه الحكومة.

«إن طريق لبنان لإنهاء أزمته والخروج من محنته يمر في نظري بوفاق لبناني ــ لبناني، ولبناني ــ سوري، ولبناني ــ فلسطيني، قائمة كلها على سيادة لبنان ووحدته وعروبته.

«وقد أعلنت رأيي هذا في الاستشارات التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية قبل إصدار مبادىء الوفاق الأربعة عشر، وهو تعبير عن سياسة ثابتة التزمتها وأدعو كل مسؤول إلى التزامها، آخذاً بحكم الواقع وحرصاً على مصلحة لبنان العليا ودوره العربي والدولي والحضاري.

«إن حكومة الفعاليات تبدو الآن غير ممكنة التحقيق، لا لأنه ليس هناك رغبة شعبية ووطنية فيها، بل لأن الظروف الموضوعية والواقعية لم تتوافر لها في شكل كامل ومحكم.

«وإني على هذا الأساس أبلغت فخامة الرئيس سركيس توقفي عن متابعة التأليف، مؤمناً بقدرة شعب لبنان ورجالاته على خلق الصيغ الوطنية والسياسية القادرة على مواجهة المرحلة الحالية من تاريخه بصف واحد وروح وطنية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

«إن لبنان في حاجة إلى وثبة توحيدية. وقد تعلقت منذ كلفت بهدف العمل على تحقيق هذه الوثبة وعاونني فيها رجال يشعرون شعوري أمام الأخطار الداهمة ولا يرون الحل إلا في هذا الطريق. كذلك هو في رأيي شعور كل لبناني وطني إلى أي معسكر انتمى».

الوزارة الثانية والسبعون

تشكيل حكومة السيد شفيق الوزان الأولى[1]

من ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٠ إلى ٧/ ١٠/ ١٩٨٢

شفيق الوزان (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
فؤاد بطرس (ر. ارثوذكس ــ بيروت) ... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين
جوزف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للدفاع الوطني
نزيه البزري (سني ــ الجنوب) .... وزيراً للصحة العامة
خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للعدل
رينيه معوض (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
ميشال اده (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للإعلام
خالد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة
جوزيف أبو خاطر (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزير دولة
ميشال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) ...... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
أنور الصباح (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
علي الخليل (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للمالية
محمود عمار (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزير دولة
منير أبو فاضل (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزير دولة
الياس الهراوي (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
محمد يوسف بيضون (شيعي ــ بيروت) .... وزيراً للصناعة والنفط
عبد الرحمن اللبان (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
قيصر نصر (ماروني ــ الجنوب) .... وزير دولة
سامي يونس (درزي ــ جبل لبنان) .... وزير دولة
سليم الجاهل (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للإسكان والتعاونيات
مصطفى درنيقة (سني ــ الشمال) .... وزيراً للزراعة
مروان حمادة (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للسياحة

(١) بموجب المرسومين رقم ٣٥٩١ و٣٥٩٢، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٨٠، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، صفحة ١٠ و١١ ــ.

- تضم الحكومة ١٢ وزيراً من خارج أعضاء المجلس النيابي وهم إضافة إلى رئيسها الوزراء: بطرس، اده، جنبلاط، أبو خاطر، المر، اللبان، نصر، يونس، الجاهل، درنيقة، وحمادة.

- فور إعلان التشكيلة الحكومية أعلن وزير الدولة السيد منير أبو فاضل اعتذاره عن الاشتراك فيها، وقدّم استقالته خطياً في ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٠.

- بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠ أصدرت حركة «أمل» بياناً طالبت فيه الوزراء الشيعة الأربعة بالاستقالة «متهمة المسؤولين بمحاولة تمييع مطالبها، وفي اليوم التالي قابل الوزراء السادة الدكتور علي الخليل ومحمود عمار ومحمد يوسف بيضون رئيس الجمهورية ووضعوا استقالتهم في تصرفه. ومن القصر الجمهوري أجرى الوزراء الثلاثة اتصالات هاتفية برئيس مجلس النواب السيد كامل الأسعد، وبرئيس الحكومة السيد شفيق الوزان ووضعوهما في جو الاستقالة ودوافعها.

- كذلك قدّم الوزير أنور الصباح استقالته إلى رئيس الجمهورية شارحاً دوافعها وملابساتها. كما أكدّ المحامي نبيه بري رئيس مجلس قيادة حركة «أمل» على ضرورة تمثيل القوى الحقيقية في البلاد «من دون اللجوء إلى ثورة بل بأساليب ديمقراطية» (١١/ ١٢/ ١٩٨٠). كما أصدر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وحركة «أمل» و «جبهة المحافظة على الجنوب» بياناً اعتبرت فيه أن الحكومة «عاجزة عن تحقيق طموح اللبنانيين» ودعت الوزراء الشيعة ونواب الطائفة الشيعية إلى مقاطعة جلسة الثقة (١٥/ ١٢/ ١٩٨٠).

- بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٨٠ أصدرت المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي:

  «بنتيجة الاجتماع الذي عقد بين فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة تقرّر الآتي:

  أولاً: قبول الاستقالة الخطية التي قدمها الوزير السيد منير أبو فاضل.

  ثانياً: رفض الاستقالة الخطية التي قدمها الوزير المهندس أنور الصباح.

  ثالثاً: الطلب إلى الوزراء السادة علي الخليل ومحمود عمار ومحمد يوسف بيضون الذين وضعوا استقالتهم في تصرف رئيس الجمهورية الاستمرار في ممارسة مهامتهم الوزارية»[1].

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٦/ ١٢/ ١٩٨٠، ونوقش خلالها واستؤنفت المناقشة يومي الخميس ١٨ والسبت ٢٠ كانون الأول ١٩٨٠ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٤١ صوتاً ضد ٦ وامتناع نائب واحد، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت، وغاب عن الجلسة ٥٠ نائباً بينهم ٦ نواب متوفون.

- بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨١ قدّم الوزير الصباح استقالته من الحكومة، وقد قبلت الاستقالة بموجب المرسوم رقم ٤٣٠٤ تاريخ ٢/ ٩/ ١٩٨١، وعهد إلى السيد محمود عمار، وزير دولة، بمهام وزارة الموارد المائية والكهربائية بالوكالة.

(١) مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية، مصدر سابق، العدد التاسع، صفحة ٩٨ و٩٩.

● إسرائيل تجتاح الأراضي اللبنانية (٦/ ٦/ ١٩٨٢)، وتصل إلى مشارف العاصمة.

● بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٣ تم انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية، وقد اغتيل الرئيس المنتخب قبل تسلمه سلطاته الدستورية، في ١٤/ ٩/ ١٩٨٢، بواسطة عبوة ناسفة، في مركز حزب الكتائب في الأشرفية. وفي اليوم التالي اجتاحت القوات الإسرائيلية بيروت (الغربية) والضاحية الجنوبية.

● بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٨٢ تم انتخاب الشيخ أمين الجميل رئيساً للجمهورية.

● بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٨٢ قدّم السيد شفيق الوزان استقالة حكومته إلى الرئيس أمين الجميل، الذي قبلها، وأعاد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

كتاب استقالة الوزير أبو فاضل[1]

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم!

«اعتذر عن عدم قبول الاشتراك في الحكومة لأسباب شرحتها سابقاً وأصبحت معروفة عندكم وعند الرأي العام. راجياً لكم التوفيق في مهمتكم والخير والسؤدد للبنان».

في ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٠ منير أبو فاضل

كتاب الاستقالة الأولى للوزير الصباح[2]

«فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم!

«دولة رئيس الحكومة المحترم!

«لقد مضى على تأليف الحكومة ما يزيد على شهر وهي لا تزال موضوع أخذ ورد قبل مثولها أمام المجلس النيابي وذلك لأسباب وعقبات عدة أتوقف عند ما سمي منها بالعقدة الشيعية.

«ولما كانت هذه العقدة من حيث الطروحات ومن حيث أسلوب معالجتها لا تتفق وكرامة الطائفة الشيعية ولا تخدم القضايا وطموحاتها عموماً ولا الجنوب خصوصاً إن من حيث مطالبه الحياتية أو من حيث مصيره الوطني والقومي. ولما كان ذلك من شأنه أن يسيء إلى كرامة الحكم ككل وكرامة الحكومة مجتمعة.

«لذلك أرى لزاماً عليّ صوناً لكرامة الحكم وحرصاً على كرامة الطائفة الشيعية التي لي شرف تمثيلها، تقديم استقالتي من الحكومة شاكراً لفخامتكم ولدولتكم ثقتكم الغالية.

واقبلوا وافر الاحترام».

٥/ ١٢/ ١٩٨٠ أنور الصباح

---

(١) الصحف الصادرة في ٢٨/ ٢٠/ ١٩٨٠.

(٢) الصحف الصادرة في ٦/ ١٢/ ١٩٨٠.

كتاب الاستقالة الثانية للوزير الصباح[1]

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم!

انطلاقاً من الموقف الذي كنت قد اتخذته بعد عودتي عن الاستقالة من الحكومة المقدمة في تاريخ ٥/ ١٢/ ٨٠، هذا الموقف الذي يشترط دخول الجيش الجنوب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن وانتشاره على كل الأراضي الجنوبية، وانسجاماً مع إصراري المستمر طوال فترة وجودي في هذه الحكومة على وجوب التحرك والعمل الجدي بالنسبة إلى هذا الوضع.

واستناداً إلى القرار المرفق الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي أمثله في الحكومة، لا يسعني إلا أن أقدم استقالتي من هذه الحكومة شاكراً لفخامتكم ثقتكم الغالية.

بيروت في ٣/ ٧/ ١٩٨١ أنور الصباح

كتاب استقالة الحكومة

«فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل المحترم!

«في زحمة الآلام والمصاعب التي رزحت الساحة اللبنانية تحت أثقالها طوال قرابة عامين حافلين بالأحداث الجسيمة المصيرية، كان لي خلالها شرف التعاون والمشاركة الحقيقية المتناهية مع الرئيس الياس سركيس، وزملائي أعضاء الحكومة على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم، حيث تمكنامن العمل الحثيث والدؤوب كفريق عمل متضامن، وحكم واحد متكامل ضمن أجواء مستمرة من التوافق والتماسك.

«لقد مكننا ذلك خاصة في الفترات القاسية والعصيبة التي مررنا بها من أن نحمل مشعل وحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات، ولبثنا طوال السنتين الماضيتين على ثباتنا ونضالنا في سبيل هذه المهمة الأساسية الرسالية نعالج الأحداث، وما كان أكثرها ونغالب المصاعب والمزالق وكم كانت جسيمة وخطيرة.

«ومنذ بداية الغزو الإسرائيلي للبنان ازدادت المخاطر والمخاوف، وراودت الجميع، ضمن حدود الوطن المنكوب وخارجها، خشية على سلامة هذا البلد ووحدة ابنائه، وازدادت هذه الخشية أمام الاستحقاق الدستوري الذي أقبل في ظرف حالك ومتفجر.

«غير أن لبنان تمكن بكثير من الوعي والحكمة والتبصر الوطني، وبالتمسك القوي بمبادىء الديمقراطية والحرية، في اجتياز الامتحان الصعب والقطوع العاصف الذي هب على الوطن واختار الفقيد الراحل الشيخ بشير الجميل رئيساً للبلاد.

«لقد فتحت آنذاك نوافذ الوطن على اطلالات الأمل بتحقيق الخلاص، وبذل مسيرة العودة

---

(١) الصحف الصادرة في ٤/ ٧/ ١٩٨١.

بالبلاد إلى الحياة الطبيعية ولكن يد الغدر والشر والتآمر كانت بالمرصاد له وللنجاح البارز الذي حققه لبنان في الامتحان الصعب، ففرضت عليه ظروفاً مستجدة، وامتحاناً جديداً واجهه اللبنانيون هذه المرة بوعي وإدراك أقوى، وتماسك، وتوحد، وتصميم أشد.

«وكان الإجماع الوطني الرائع على انتخاب فخامتكم وتسليمكم مقاليد الوطن، ومسؤولياته الجسيمة في هذه الظروف التاريخية الحرجة.

«إن القيادة التي آلت أمانتها إليكم نواكبها جميعاً مواطنين ومسؤولين لإيماننا الذي لا يحد بهذا الوطن. وبالدور الرائد في محيطه العربي وبالإيمان بالقيم والمبادىء الإنسانية وبمرتكزاته على أصول الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

«إننا نؤكد لفخامتكم أننا حيثما نكون في المسؤولية الرسمية وخارجها سنبقى دائماً عاملين مخلصين للبنان ولأصوله، وأسسه، ومرتكزاته غير مغفلين أننا نحمل في كل مواقعنا مسؤولية تاريخية استثنائية، في هذا الظرف العصيب، يقتضي أن تدفعنا إلى التلاقي والتوافق الوطني الواسع والعميق في كل الحقول والميادين.

«يا فخامة الرئيس، استكمالاً للاستحقاق الدستوري الذي نقل أمانة الحكم إليكم، لا بد أن نفسح لفخامتكم اختيار حكومتكم لمسيرتكم في خدمة الوطن.

«لذلك أقدم استقالتي حافظاً للرئيس الياس سركيس الاحترام والتقدير الكبيرين، ومتمنياً لفخامتكم التوفيق الكامل في مهامكم المستقبلية الصعبة وللبنان الخلاص من المصاعب والمآسي، فينعم اللبنانيون بعودة قريبة إلى حياة التآلف والوفاق والبناء الوطني».

وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام».

رئيس مجلس الوزراء
شفيق الوزان

الحكومات خلال ولاية الرئيس أمين الجميل

من ٢٣/٩/١٩٨٢ إلى ٢٢/٩/١٩٨٨

شكلت خلال ولاية الرئيس أمين الجميل ثلاث حكومات؛ شكل الأولى السيد شفيق الوزان، والثانية السيد رشيد كرامي وبعد وفاته عهد برئاسة الحكومة إلى الدكتور سليم الحص، والثالثة صدرت مراسيم تشكيلها في الدقائق الأخيرة من عهد الرئيس الجميل وكانت حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون قائد الجيش.

الوزارة الثالثة والسبعون

تشكيل حكومة السيد شفيق الوزان الثانية[1]

من ٧/١٠/١٩٨٢ إلى ٣٠/٤/١٩٨٤

شفيق الوزان (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
ايلي سالم (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين
روجيه شيخاني (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزيراً للعدل وللأعلام
بهاء الدين البساط (سني ــ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللإسكان والتعاونيات
بيار الخوري (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل وللزراعة
عصام خوري (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزيراً للدفاع الوطني والتربية الوطنية والفنون الجميلة
جورج افرام (ماروني ــ جبل لبنان) ..... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وللصناعة والنفط
عدنان مروة (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية
إبراهيم حلاوي (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة وللسياحة
عادل حمية (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية

- حكومة من خارج أعضاء مجلس النواب بكامل أعضائها.

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢/١١/١٩٨٢، ونوقش خلالها واستؤنفت المناقشة أربع مرات في الفترة ما بين ٤ و٩ تشرين الثاني ١٩٨٢، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٨ صوتاً ضد واحد، ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت وغاب عن الجلسة ٣٩ نائباً منتخب بينهم نائب انتُخب رئيساً للجمهورية و٧ نواب متوفون.

- أجاز المجلس النيابي للحكومة، لمدة ستة أشهر، أن تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية، في ما يتعلق بالشؤون الأمنية والدفاعية وشؤون السلامة العامة (كالدفاع المدني)، وشؤون الإنماء والبناء والاسكان والتنظيم المدني والشؤون الاعلامية والقضائية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية، وبإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت، وقوانين العقوبات وأصول المحاكمات المدنية والجزائية والعسكرية وقانون الموظفين والتنظيمات الإدارية لجهة تبسيط المعاملات وتسهيلها، مع حق الاقراض والاستقراض وتعديل قانون الضرائب والرسوم لجهة التقسيط والإعفاء. وللحكومة

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٢ و٣، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٨٢، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، صفحة ٧٥٤ و٧٥٥.

أن تدمج مرافق عامة بالإدارات أو المؤسسات العامة. كما تعطى الحكومة صلاحيات استثنائية في الحقل التربوي لجهة الأقساط المدرسية وتعميم التعليم الابتدائي المجاني.

على أن تعرض المراسيم الاشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي:

● خلال فترة هذه الحكومة سجل للمرة الأولى في تاريخ لبنان خطف ثلاثة وزراء واحتجازهم لمدة ١٦ ساعة وهم الوزراء: بيار خوري، عدنان مروة، وعادل حمية، أعضاء اللجنة الوزارية الوفاقية، وذلك بعد توجههم إلى منطقة الشوف للمساهمة في المساعي التي كانت قائمة آنذاك لإنهاء حرب الجبل وقد تم ذلك في ١٠/ ٨/ ١٩٨٣.

● بعد الاشتباكات والمجازر التي حصلت في الجبل في أواخر آب ١٩٨٣، الوزير حمية يعتكف ويقاطع جلسات مجلس الوزراء (٢٨/ ٨/ ١٩٨٣) ويتبعها تقديم استقالته من الحكومة (٥/ ٩/ ١٩٨٣ «لأنه لم يعد يرى أن وجوده فيها مفيد» فقبلها الرئيس الجميل وكلّف الوزير سالم القيام بأعباء وزراة المالية بالوكالة (١٦/ ٩/ ١٩٨٣).

● الرئيس الوزان يقدّم استقالة الحكومة إلى الرئيس الجميل غداة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في حرب الجبل (٢٦/ ٩/ ١٩٨٣) ومرة أخرى طلب البت في استقالته في ٧/ ١٢/ ١٩٨٣ بعد انتهاء أعمال الحلقة الأولى من مؤتمر جنيف[1]، وقد تريث الرئيس الجميل في قبول الاستقالة وقام بإجراء استشارات نيابية لتأليف حكومة جديدة (٩ و١٠/ ١٢/ ١٩٨٣)، ثم صدر بيان برفض الاستقالة (١٣/ ١٢/ ١٩٨٣) وطالب الرئيس الوزان «الاستمرار بتحمل المسؤولية».

● بعد تعرض الضاحية الجنوبية وبيروت الغربية إلى قصف مدفعي عنيف قدّم الوزراء: البساط، مروة، وحلاوي استقالتهم من الحكومة (٤/ ٢/ ١٩٨٤)، وفي اليوم التالي قدّم الرئيس الوزان استقالة الحكومة.

وقد تبع ذلك انفجار أمني واسع شمل مختلف المناطق وأدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا وخسائر جسيمة.

● انعقاد الجولة الثانية من اجتماعات مؤتمر الحوار الوطني في لوزان (سويسرا) في الفترة ما بين ١٢/ ٣/ ١٩٨٤ و٢٠/ ٣/ ١٩٨٤، بحضور الشخصيات التي حضرت الحلقة الأولى في جنيف، وتم الاتفاق فيها على وقف شامل لإطلاق النار وتشكيل حكومة اتحاد وطني.

● بعد مشاورات أجراها الرئيس الجميل مع رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة السابقين ومع الكتل النيابية والنواب، تم تكليف الرئيس رشيد كرامي تشكيل حكومة اتحاد وطني (٢٦/ ٤/ ١٩٨٤).

(١) عقد مؤتمر جنيف للحوار الوطني في الفترة الواقعة ما بين ٣٠/ ١٠/ ١٩٨٣ و٤/ ١١/ ١٩٨٣ برئاسة الرئيس أمين الجميل وحضور الرؤساء كميل شمعون، سليمان فرنجية، عادل عسيران، صائب سلام، رشيد كرامي، والسادة: بيار الجميل، ووليد جنبلاط بحضور وزير الخارجية السوري السيد عبد الحليم خدام ووزير الدولة السعودي السيد محمد ابراهيم، وامتنع عن الحضور العميد ريمون اده.

احتجاز الوزراء الثلاثة[1]

حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر الأربعاء ١٠/ ٨/ ٨٣ وصل الوزراء عدنان مروة، الخوري وعصام حمية إلى بلدة بعدران لمقابلة شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا بناء لتكليف من قبل مجلس الوزراء للبحث في كيفية معالجة تدهور الوضع الأمني في الشوف وعاليه، وقد سلك الوزراء طريق خلدة ـ الدامور ـ شحيم ـ غريفة ـ المختارة، فبعدران، وأقلتهم سيارة الوزير الخوري.

ولدى وصولهم إلى منزل الشيخ أبو شقرا، كان الأخير مجتمعاً إلى مفوض الداخلية في الحزب التقدمي الاشتراكي في الشوف توفيق بركات وقائد الجيش الشعبي المقدم شريف فياض، بالإضافة إلى بعض قيادي الحزب الاشتراكي.

وانضم الوزراء الثلاثة إلى المجتمعين وعرضوا دقة الوضع وما يتوجب القيام به لتفادي التدهور الأمني الحاصل على الأرض واستغرق الاجتماع زهاء ساعتين، غادر على أثرها الوزراء منزل الشيخ أبو شقرا ولدى اجتيازهم مسافة تبعد حوالى ثلاثة كيلومترات عن بعدران اعترضهم عدد من الشباب المسلحين احتجاجاً على تجاوزهم لقصر المختارة وتم نقلهم إلى قصر المختارة.

وشهدت حادثة «الاعتراض» بعض الخشونة من قبل المسلحين إلا أنها لم تطل بمجرد أن تم نقلهم إلى قصر المختارة بعد أن كان مسؤولو الحزب الاشتراكي قد أبلغوا بتفاصيل الحادثة... واستغرقت عميلة الاحتجاز زهاء ست عشرة ساعة...».

استقالة الوزير حمية:

استقالة وزير المال المهندس عادل حمية التي ظلت «لا معلقة ولا مطلقة» طوال أسبوع، تقدم بها مساء (٥/ ٩/ ٨٣) إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل، وعزاها إلى ما حصل في كفر متى «الأمر الذي جعل بقاءه في الحكومة متعذراً».

سبق الاستقالة اجتماع عقد في مقر إقامة الأمير مجيد ارسلان حضره إلى حميه، الوزير السابق سامي يونس ووفد من الحزب التقدمي الاشتراكي ووفد من «المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية» واللجنة الاستشارية للأمير مجيد، وممثلون عن أهالي كفر متى والشحار والشيخ سليمان أبو شقرا نجل شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا وضباط دروز في الجيش وقوى الأمن الداخلي.

وقالت مصادر المجتمعين أن المعلومات التي وردت إليهم حدثت عن سقوط ٥٥ إلى ٦٠ قتيلاً في كفر متى، فضلاً عن مقتل نجل أحد كبار مشايخ عبيه الشيخ أبو عفيف فرج.

واتفق المجتمعون على أن يعلن الوزير حمية استقالته ويبلغها فوراً إلى رئيس الجمهورية.

وقد توجه حمية على الأثر إلى القصر الجمهوري وأبلغ الرئيس أمين الجميل استقالته، فتريث

(١) نقلاً عن جريدة السفير، العدد ٣٣٢٥، الصادر في ١٢/ ٨/ ١٩٨٣.

=

الرئيس في قبولها، ثم زار حمية رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان في منزله وسلمه كتاب استقالته.

وأعرب الوزير حمية عن أمله في أن تكون استقالته لخير البلاد»[1].

نص كتاب الاستقالة الأولى للرئيس الوزان

فخامة الرئيس،

لقد تشرفت بتحمل مسؤولية رئاسة الحكومة الأولى في عهدكم، فكانت مسؤولية عظمت من حولها الأحداث، واستفحلت أمام مسيرتها المصممة الدؤوبة نحو هدف الانقاذ والخلاص، جملة من المزالق المصطنعة والاشراك المنصوبة، والمؤامرات الخارجية المشفوعة باستهداف التقسيم والتفتيت والتجزئة. وكان لي في كل ذلك شرف التعاون مع فخامتكم في جميع الحقول والميادين، وكان هذا التعاون متميزاً وعلى أقصى قدر من التلاحم في كل التوجهات التي أرسيناها على فهم مشترك لقضايانا الوطنية وبما يؤدي إلى صون سلامة ووحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات، وإلى تحقيق السيادة الوطنية الكاملة على مجمل التراب الوطني من خلال وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، ولأي وجود عسكري غير لبناني، ولحصر السيادة الوطنية بالشعب اللبناني وحده والسيادة الدستورية والقانونية المدنية والعسكرية وكافة مستلزماتها الأمنية بالسلطة اللبنانية وحدها.

«لقد كان لي في كل ذلك شرف الإسهام المتفاني الكامل الذي فرضنا على أنفسنا فيه تجاوز كل المصالح أمام مصلحة الوطن العليا وتجاوز العديد من الأمور أو المواقع الضيقة أمام هول الأخطار المحدقة بالمواقع الوطنية الشاملة التي لم نسلم ولم يسلم لنا وطن ولا مستقبل ولا مصير إذا ما سقطت هذه المواقع الوطنية ضحية التآمر المستفحل.

فخامة الرئيس، أما وقد أديت الأمانة وأدتها حكومتي بكل الطاقة والقدرة، بل ربما يفوق كل طاقة وكل قدرة، أما وأن الحكومة قد أدت ضمن أقسى الظروف وأصعبها جملة من المهام التي ألقيت على عاتقها بما فيها إصدارها لجملة من المراسيم الاشتراعية الراقية إلى تصويب عجلة الحياة العامة في لبنان، وقولبتها ضمن الأطر المستحدثة سواء على مستوى الأوضاع اللبنانية العامة، أم على مستوى التطور العالمي المتسارع، وأما وأن المهلة المعطاة إلى الحكومة لإصدار تلك المراسيم قد انتهت فانتهت بها مرحلة وجملة من المهام.

وأما وأن البلاد قد باتت أمام أوضاع مستجدة نشطت لها جهود محلية وعربية ودولية وبتنا من خلالها في مرحلة نأمل أن تستدعي قريباً تأليف حكومة إتحاد وطني تضم إليها أوسع مدى ممكن من

(١) جريدة النهار الصادرة في ٦/٩/١٩٨٣ ــ ص ٢.

القيادات اللبنانية الوطنية يتجسد بها الوفاق الوطني المتجدد على متابعة مسيرة الإنقاذ والخلاص. وتمكيناً للحكم من متابعة خطاه في هذا الاتجاه ضمن أقصى قدر من من اليسر والمرونة، سعيت أكثر من مرة لإفساح هذا المجال أمام فخامتكم بالاستقالة، فكان قراركم بالتريث يغلب باسم مصلحة البلاد العليا. وأما وإن وقف إطلاق النار قد تحقق وهو مقرون باتفاق على الحوار المنشود، لذلك أشكر لفخامتكم ثقتكم بحكومتي وبي شخصياً، كما أشكر لكم تعاونكم الوثيق في مهماتنا التي أديناها في أصعب الظروف وأدقها واضعاً بتصرف الوطن وتصرفكم استقالة حكومتي للانطلاق منها وفقاً لمقتضيات الظروف والتطورات لمرحلة جديدة في مسيرة الإنقاذ آملاً أن تبصر حكومة الاتحاد الوطني المرجوة نور الوجود والعمل في أقرب وقت ممكن.

وفقكم الله في مواجهة المصاعب وتحقيق كل ما يؤدي إلى تحرير الوطن وسلامته وسيادته وديمومته إلى تركيز الأسس القوية لوحدة وطنية راسخة قوامها العدل والمساواة.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بفائق الاحترام.

نص كتاب استقالة الحكومة

«فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل المحترم!

«تتفاقم الأحداث رامية بكل أثقالها والأخطار وتزيد في آلام المواطنين وقلقهم، وإني شخصياً أحمل المسؤولية الضخمة بدافع من واجب وطني ملزم، مستلهماً الضمير.

«إنني منذ إن كان مؤتمر جنيف قدمت لفخامتكم استقالة حكومتي مفسحاً المجال لتشكيل حكومة اتحاد وطني، يشترك فيها الجميع بعد مصالحة وطنية، والتقاء على أسس سليمة للإنقاذ، ولبناء لبنان الجديد.

«ولئن كنت لم أشترك في هذا المؤتمر فلقد قدمت إلى فخامتكم مذكرة، في جملة ما ضمنتها المطالب الإسلامية التي لا تهم المسلمين فحسب، وإنما تهم اللبنانيين جميعاً لأنها مطالب وطنية اعتبرها مرتكزات لبناء الوطن.

«وكذلك، فإن موقفنا بالامتناع عن إبرام اتفاق ١٧ آيار، وإصراري على ذلك، بعد تصرفات إسرائيل وخصوصاً رفضها الانسحاب، كان موقفاً ثابتاً، انتقلنا فيه لمطالبة الولايات المتحدة بالمعاونة على صيغة جديدة تعدل، أو تلغي الاتفاق، والضغط لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتأمين الانسحاب.

«إن الأيام تمر والأحداث تتوالى، والمواقف تتعقد، والمصالحة الوطنية تتعثر، وفي كل مرة ترتفع فيها مبادرة أو تحدد خطة للإنقاذ، كان هناك دائماً من يسقط المبادرة، أو يفشل الخطة.

«قلت في ندائي قبل يومين أن عملاً لا بد منه كي لا تستمر الأحداث الدامية التي تقتل الأبرياء وتخرب أو تدمر بيوت الناس، والتي بدأت تقتل الأمل في النفوس، فالأهل أهلنا، والجيش جيشنا، وعناصره ابناؤنا، وكرامته كرامتنا، وقلت أن على الممسكين بالوطن من القوى المسلحة

غير الشرعية أن يفرجوا عن الوطن في كل مكان، وليبدأ ذلك كل محب مخلص للوطن، وقلت إن حكومة جديدة لا بد منها ويجب أن تضم الجميع من أجل أن يشترك الجميع في إخراج الوطن من دوامته ووقف إنزلاقه المستمر نحو الهاوية.

«فخامة الرئيس!

«إن تفاقم الأوضاع وترديها المؤلم والمخيف، يضع الجميع مجدداً أمام مسؤولية التاريخ، ولا يسعني انطلاقاً من إيماني بما ذكرت، إلا أن أؤكد على استقالة حكومتي، راجياً بل ملحاً على قبولها فوراً شاكراً ثقتكم المستمرة، داعياً لكم بالتوفيق في خدمة الوطن وإنقاذه.

بيروت في ٥/ ٢/ ٨٤ شفيق الوزان

الوزارة الرابعة والسبعون

تشكيل حكومة السيد رشيد كرامي العاشرة[1]

من ٣٠/٤/١٩٨٤ إلى ٢٢/٩/١٩٨٨

رشيد كرامي (سني ــ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين

كميل شمعون (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمالية والاسكان والتعاونيات

عادل عسيران (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للدفاع الوطني والزراعة

سليم الحص (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعمل والتربية الوطنية والفنون الجميلة

جوزيف سكاف (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للاعلام

بيار الجميل (ماروني ــ بيروت) ...... وزيراً للبريد والاتصالات وللصحة والشؤون الاجتماعية

عبد الله الراسي (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للداخلية

فيكتور قصير (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة وللصناعة والنفط

نبيه بري (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للعدل وللموارد المائية والكهربائية

وليد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل وللسياحة

● حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب باستثناء الوزراء: الحص، قصير، بري، وجنبلاط.

● فور إعلان مراسيم تشكيل الحكومة، رفض الوزير بري تسلّم حقيبتيه إلا بعد استحداث وزارة تعنى بشؤون التحرير والجنوب، وقد تم بالفعل إسناد وزارة دولة لشؤون الجنوب والإعمار، إليه إضافة إلى مهامه، بموجب المرسوم ١٦٣٢ تاريخ ٧/ ٥/ ١٩٨٤.

● بعد اعتكاف الوزير الراسي عن تسلم حقيبته (الداخلية) كلّف الوزير سكاف بمهام وزارة الداخلية بالوكالة، (١١/ ٥/ ١٩٨٤) واستمر الراسي ممتنعاً حتى (٢٠/ ٧/ ١٩٨٦) حيث حضر اجتماع الهيئة الحكومية التي تم تشكيلها بعد مقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء (١٧/ ٦/ ٨٦) من قبل الرئيس كرامي والوزراء عسيران، الحص، بري، وجنبلاط.

● أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٣١/ ٥/ ١٩٨٤، واستؤنفت المناقشة أربع مرات في ٥ و٧ و١١ و١٢ حزيران ١٩٨٤ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٣ صوتاً ضد ١٥ وامتناع ٤ (بينهم رئيس المجلس) وغاب عن الجلسة ٢٧ (بينهم نائب منتخب رئيساً للجمهورية و٨ نواب متوفون). وقد أجاز المجلس النيابي للحكومة، ولمدة تسعة أشهر، أن تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم اشتراعية لإلغاء وتعديل المراسيم الاشتراعية الصادرة خلال سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣ (حكومة

(١) بموجب المرسومين ١٦٣٠ و١٦٣١، الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ١٢، ص ٢٢٣.

الرئيس الوزان الثانية) استناداً للقانون رقم ٣٦/ ٨٢ الصادر في ١٧/ ١١/ ١٩٨٢ وتمديد العمل بأحكامه بموجب القانون رقم ١٠/ ٨٣ الصادر في ٢١/ ٥/ ١٩٨٣، على أن تلغي الحكومة عند الاقتضاء المراسيم الاشتراعية والنصوص الخارجة على نطاق تفويض هذين القانونين وتلك المخالفة لأحكام الدستور والمبادىء القانونية العامة، على أن تعرض المراسيم الاشتراعية فور صدورها على المجلس النيابي.

● وفاة الوزير بيار الجميل (٢٩/ ٨/ ١٩٨٤) وتعيين السيد جوزيف الهاشم مكانه بموجب المرسوم رقم ١٧٧٣ الصادر في ٤/ ٩/ ١٩٨٤.

● الوزير الرئيس الحص يقدّم استقالته من الحكومة (٢٦/ ١/ ١٩٨٥)، وقد عزتهامصادره إلى «دوافع سياسية واقتصادية وأمنية، موضحة أن الرئيس الحص لم ير ائدة من استمرار بقائه في الحكومة. وهو يرفض أن يكون شاهد زور»[1]. وقد عاد الوزير الحص عن استقالته بعد مشاورات اشترك فيها عدد من القيادات السورية واللبنانية السياسية والروحية.

● الوزراء الحص، بري، وجنبلاط يعلنون مقاطعتهم حضور اجتماعات مجلس الوزراء (٨/ ٢/ ١٩٨٥)، إلى حين إلغاء المراسيم الاشتراعية، التي أصدرتها حكومة الرئيس الوزان ـ والمعترض عليها من قبلهم، والشروع بمحادثات جديدة في مقر الرئيس الجميل في بكفيا في الفترة ما بين ٨ و١٢ آذار، ١٩٨٥، بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لحلّ الأزمة الحكومية والخلافات بشأن المراسيم.

● الرئيس كرامي يعلن مقاطعة جلسات مجلس الوزراء بسبب أحداث صيدا (١٠/ ٤/ ١٩٨٥) التي وقعت غداة الانسحاب الإسرائيلي حيث تعرضت مدينة صيدا وجوارها (المخيمات) إلى قصف عنيف من القوات اللبنانية وقوات لحد المتمركزة شرقي المدينة. وصرّح عقب إعلانه قرار المقاطعة «اشتدي يا أزمة تنفرجي، ولن نستسلم ولن نمل وسنستمر في موقفنا.. إن الحكم وسيلة لا غاية وسنستمر في محاولة الإنقاذ، فقد جئنا على أساس الإنقاذ وسنبقى مؤمنين بربنا حتى نصل إلى أهدافنا» كما طالب الرئيس كرامي بتعزيز الجيش اللبناني في صيدا والتحضير لملء الفراغ الأمني في المناطق التي تنسحب منها اسرائيل[2].

● الرئيس كرامي والوزير الحص يعلنان استقالتيهما (١٧/ ٤/ ١٩٨٥) بعد الاشتباكات الدامية التي وقعت بين حركة أمل وحركة الناصريون المستقلون (المرابطون) «والتي غطت معظم أحياء بيروت الغربية وحصدت العديد من الإصابات في صفوف المواطنين الأبرياء إضافة إلى المسلحين والتي أسفرت عن حرائق وأضرار مادية بالغة. وقد عاد الرئيس كرامي والوزير الحص عن استقالتهما بعد لقاء موسع عقد في دمشق للقوى الوطنية والإسلامية (٢٣/ ٤/ ١٩٨٥).

(١) جريدة النهار الصادرة في ٢٧/ ١/ ١٩٨٥، ص ٢.
(٢) الصحف الصادرة في ١٢/ ٤/ ١٩٨٥.

● مقاطعة الرئيس كرامي للرئيس الجميل (١٥/ ١/ ١٩٨٦) بعد انقلاب سمير جعجع على الاتفاق الثلاثي الذي رعته دمشق. وتشكيل هيئة دعيت باسم «الهيئة الحكومية» بعد هذه المقاطعة في ١٧/ ٦/ ١٩٨٦ من الرئيس كرامي والوزراء: الحص، عسيران، بري، وجنبلاط وانضم إليهم لاحقاً الوزير الراسي في ٢١/ ٧/ ١٩٨٦ بعد عودته عن اعتكافه[1].

● اجتماعات الحكومة «كهيئة حوار وطني» في ميدان سباق الخيل، وعقد الاجتماع الأول في ٢/ ٩/ ١٩٨٦ وانبثقت عنه لجنة وزارية لوضع مشروع لصيغة ميثاق وطني وانقطاع الاجتماعات بعد اللقاء الخامس في ٢٣/ ٩/ ١٩٨٦.

● قنبلة يدوية على القصر الحكومي (الصنائع) حيث كان الرئيس كرامي مجتمعاً بالوزير الرئيس عسيران (١٠/ ٢/ ١٩٨٧) ومساء أطلقت قذيفة في محيط منزل الرئيس كرامي في محلة عين التينة.

● اجتماع الحكومة كهيئة حوار وطني في مجلس النواب (قصر منصور) بحضور رئيس المجلس حسين الحسيني (٢٣/ ٤/ ١٩٨٧) ومقاطعة الوزير جنبلاط الذي حمل في مهرجان الأول من أيار على رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة والرئيس كرامي يعلن تأجيل الاجتماع الثاني «بعد تراجع فريق الحكم في الحكومة، عن مقررات اتخذتها في الاجتماع الأول وتتعلق بتسليم المرافىء ونشر القوى الشرعية في بيروت الكبرى».

● بعد رفض الرئيس كرامي تشغيل مطار حالات اللاشرعي «تصاعد وتيرة حملة القوات اللبنانية ضده مستغلة تفاقم الحالة الاقتصادية والارتفاع الجنوني للدولار الأميركي واشتداد الحملة على رئيس الحكومة ومطالبته بالاستقالة وترافق ذلك مع إضرابات عمالية.

● الرئيس كرامي يقدم استقالته (٤/ ٥/ ١٩٨٧).

● مقتل الرئيس كرامي بعد انفجار عبوة خلف مقعده في الطوافة العسكرية التي كانت تقله من طرابلس إلى بيروت (١/ ٦/ ١٩٨٧)، «وتسمية الدكتور سليم الحص رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية بالوكالة لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة» بموجب المرسوم رقم ٣٩٣٦ تاريخ (١/ ٦/ ١٩٨٧).

● وفاة الوزير (الرئيس) شمعون (٧/ ٨/ ١٩٨٧) وتكليف الوزير الهاشم بحقيبتي المال والإسكان والتعاونيات اللتين كان يتولاهما الرئيس شمعون: (١٠/ ٨/ ١٩٨٧).

● الوزير جوزف سكاف قرّر التوقف عن تصريف الأعمال (٢٦/ ١١/ ١٩٨٧).

● خطف وزير الدفاع عادل عسيران في منطقة العدلية (١٣/ ٩/ ١٩٨٨) وهو في طريقه إلى وزارة الدفاع في اليرزة، من قبل «القوات اللبنانية» واحتجازه لمدة ساعتين ونصف، نقل خلالها إلى مقر

(١) بعد هذه المقاطعة ابتدعت «المراسيم الجوالة» لتصريف الأعمال.

المجلس الحربي في الكرنتينا، حيث قابله الدكتور سمير جعجع، وأبلغه «أن خطفه هو لاسترجاع النائب فريد سرحال» وخلال فترة الاحتجاز وجه العماد عون قائد الجيش «إنذاراً إلى الجهات المعنية باحتجاز حرية وزير الدفاع بوجوب إطلاق سراحه، وأعلن الاستنفار العام في صفوف وحدات الجيش لا سيما المتمركزة في منطقة المتحف والمناطق الأخرى في شرقي العاصمة....»[1].

● في الدقائق الأخيرة من ولايته أصدر الرئيس الجميل مراسيم تشكيل حكومة العماد عون العسكرية.

استقالة الوزير (الرئيس) الحص الأولى (٢٦/١/١٩٨٥)

كتابية الاستقالة[2]

دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رشيد كرامي المحترم

تحية واحتراماً وبعد

لما كنت لا أجد فائدة من استمرار وجودي في الحكومة، أتشرف بتقديم استقالتي راجياً للحكومة التوفيق في مهماتها

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سليم الحص

أسباب الاستقالة:

المعلومات عن الدوافع تضاربت وراوحت بين الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية. وهناك من تحدث عن خلافات مستحكمة ومواقف متناقضة. فبعد تقديم الاستقالة اتصل الرئيس كرامي برئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وتلا عليه كتاب الاستقالة. وتسارعت الاتصالات على غير مستوى للوقوف على حقيقة الدوافع ومحاولة إقناع الحص بالعدول عن الاستقالة.

اكتفى الرئيس الحص بالقول عندما سئل عن أسباب استقالته: «لن أحكي شيئاً الآن، هناك أجواء عامة وأجواء خاصة يمكن الاستدلال منها على كل شيء».

ونقل عنه بعض الذين زاروه أن ممارسة الحكم والحكومة هي السبب الرئيس لاستقالته،

(١) الصحف الصادرة في ١٤/٩/١٩٨٨.

(٢) قدمت الاستقالة إلى الرئيس كرامي (الصحف الصادرة في ٢٧/١/١٩٨٥).

خصوصاً لجهة التحرك حيال القضايا الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية. وقال هؤلاء أن من الصعوبة في مكان إقناع الحص بالعودة عن استقالته «إذا لم يحصل تغيير جذري في الممارسة»[1].

وقال أحد الذين شاركوا في الاتصالات لإقناع الحص بالعودة عن استقالته «أن لديه جملة مآخذ مشروعة» وأضاف: «لكننا في الوقت نفسه نعالج مجمل الوضع لئلا ينفرط عقد الحكومة ويوظف لأغراض ليست في مصلحة البلاد، علماً أن لبنان يواجه جملة استحقاقات مصيرية أقلها الانسحاب الاسرائيلي من صيدا وجوارها وما سيرتبه ذلك من مضاعفات تستوجب التعامل معها بدقة وحذر».

أما أوساط الحص فقد كشفت بعض الدوافع التي حدته على تقديم استقالته، فأوضحت أنه يعارض التدابير المالية الجديدة الموضوعة لمعالجة الوضع الاقتصادي «لأنها لا تتفق مع نصوص قانون النقد والتسليف وسرية المصارف وتخرق حرية النقد». وقالت إن جميع الوزراء الذين حضروا جلسة مجلس الوزراء الأخيرة سمعوه يؤكد عزمه على الاستقالة «لعدم الجدية التي تعالج بها القضايا الحاضرة»، وأنه اقترح في الجلسة أن يقوم بعض المسؤولين المعنيين بجولة عربية وخارجية لتحقيق الآتي:

أ ــ مطالبة الدول العربية بدعم لبنان اقتصادياً عن طريق الإيفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة.

ب ــ مطالبة الدول الأجنبية الصديقة بمد يد الدعم للبنان، خصوصاً الدعم لليرة اللبنانية.

وكان في اعتقاده أن مثل هذه الجولة «تساهم في إعادة الثقة بالليرة اللبنانية».

كذلك اقترح الحص عقد جلسة لمجلس الوزراء لمعالجة الوضع الاقتصادي. «لكن الذي حصل يتعارض كلياً مع التوجهات التي تصب في قناة المعالجة الفاعلة، الأمر الذي يؤكد وجود موقف تمييعي من الدولة في معالجة القضايا المصيرية».

وعلى أثر شيوع نبأ تقديم الاستقالة، تلقى الحص اتصالين من وزير الدولة لشؤون الجنوب والإعمار السيد نبيه بري ووزير الإعلام والداخلية بالوكالة السيد جوزف سكاف، وحاولا إقناعه بالعدول عن موقفه لكنه أصر عليه.

وبعد انتقاله إلى منزله في الدوحة، تلقى منزله في بيروت اتصالاً من القصر الجمهوري، وفهم أن الرئيس الجميل كان يرغب في التحدث معه، علماً أن لا اتصال هاتفياً مع الدوحة.

(١) جريدة النهار الصادرة في ٢٧/١/١٩٨٥ ــ ص ٢.

والتقى الحص الوزير السابق السيد مروان حمادة وعضو قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي السيد أكرم شهيب في حضور مستشاره السيد فاروق البربير.

وفي اللقاء تقرر أن يتوجه حماده وشهيب والبربير إلى دمشق لمقابلة نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ووزير الأشغال العامة والسياحة السيد وليد جنبلاط والتشاور معهما في موضوع الاستقالة والقضايا الأخرى التي طرأت على صعيد الأوضاع الأمنية والسياسية.

وعشية استقالته زار الحص مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد في عرمون وأطلعه على ظروف استقالته. وقال المفتي بعد اللقاء: «أن المفهوم هو أن العمل السياسي مشاركة بين السياسيين يحاولون من خلاله أن ينفذوا لتحقيق مواقف وطنية ومكاسب تنفيذية على الأرض، فعندما يخرق هذا المبدأ وتتخلخل القاعدة ولا يتحقق التشاور تخرق هذه المشاركة من الانحلال أو الضعف، وبداية هذا الانحلال والضعف هي هذه الاستقالة».

«وكان المفتي طلب من الرئيس كرامي تجميد استقالة الحص في انتظار اتصالات ومشاورات سيجريها مع كل الفئات».

ونقل عضو المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الدكتور محمد ياسين إلى الرئيس الحص رسالة من نائب رئيس المجلس الشيخ محمد مهدي شمس الدين أعرب فيهاعن ثقته به وتأييده له «سواء أكان داخل الحكومة أم خارجها».

وتوقف الوزير بري في ندوته الصحافية الأسبوعية عند استقالة الحص فوصفها بأنها «مشروع استقالة»، معتبراً أنها «لا تعني استقالة وزير بل تعني استقالة حكومة بكاملها». ولما سُئل عن أسباب استقالة الحص، قال: «إن العوامل النفسية والشخصية لا أحد يستطيع أن يعرفها إلا الشخص المعني نفسه، أضف إلى ذلك الضغوط والمواقف المتشنجة اتي أدت إلى معاناة الرئيس الحص الشخصية، لكننا من زاوية استحقاقات الجنوب نحاول أن نغلب الوطنية عند الرئيس الحص على كل هذه الاعتبارات».

استقالة الرئيس كرامي بعد أحداث بيروت الغربية (١٧/ ٤/ ١٩٨٥)

أبلغ رئيس الحكومة السيد رشيد كرامي إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل هاتفياً استقالة «حكومة الوحدة الوطنية» احتجاجاً على ما حصل في بيروت الغربية ليل الثلثاء الأربعاء (١٦ ـ ١٧/ ٤/ ١٩٨٥) وقال: «لعل في هذه الاستقالة ما يفتح الطريق أمام العقلاء لكي يتداركوا ما وصلنا إليه».

أجرى كرامي ظهر ١٧/ ٤/ ١٩٨٥ اتصالاً هاتفياً بالرئيس الجميل وتشاور معه في مجمل التطورات ولا سيما منها أحداث بيروت الغربية وأبلغ إليه استقالة حكومته.

وبعد سلسلة اتصالات أجراها كرامي، أدلى في منزله بالتصريح الآتي: «ماذا عساي أن أقول في ما جرى ويجري في لبنان عموماً، وقد كانت نهاية هذه المظالم وهذه الممارسات الشاذة في عاصمتنا الغالية بيروت. في هذا الليل الدامس والظالم والمظلم الذي عشناه أمس في مدينة التاريخ وبنت القيم والأخلاق والمحبة إذا بكل ذلك ينحر على مذابح الأنانية والمصالح الذاتية بنزوات عارضة وجهل مقيم.

فما ذنبك يا بيروت حتى تعاملي كما عوملت على يد من يعيشون على أرضك ويستغلون خيراتك! ما ذنب هذا الشعب الأبي والصامد الذي تحمل من الأعداء ما عجزت عن تحمل مثله سائر الشعوب! ما ذنب هذا الشعب حتى يدفع من هنائه، من سلامته، من طمأنينته ما لا يستطيع إنسان أن يتحمل، ومن هو المنتصر ترى في كل هذا الذي نعيشه ونحياه! معاذ الله، كلنا خاسر، وكلنا منهزم والعدو وحده هو الذي يضحك ويستفيد. ولكن ما حيلتنا أمام التخلف، أمام الأنانيات، أمام اضطراب الرؤية التي تسبب الهزيمة لأبنائها في حين أنهم يوطدون العزم على التحرير وانتزاع الكرامة والحق على تحقيق الجلاء من دون قيود أو شروط؟

ماذا عساي أن أقول لأهلي جميعاً ولأبناء عشيرتي، ونحن الذين جاؤوا إلى المسؤولية من أجل إنقاذهم وتخليصهم من هذا الواقع الأليم الذي نتخبط فيه منذ عشر سنين أو يزيد؟ وبماذا أبرز ما جرى في عاصمتنا بيروت؟ أنه ليس في مقدور أحد أن يبرر هذا الذي يجري، بل أن عذري لكم أيها الأخوة أن أتقدم منكم ومن بيروت باستقالة حكومة الوحدة الوطنية التي تفجرت صراعات بين الإخوة، لعل في هذه الاستقالة ما يفتح الطريق أمام العقلاء لكي يتداركوا ما وصلنا إليه ليل الأربعاء، فهو ليل ظالم وبهيم.

وهنا لا بد لي من أن ألتفت نحو سوريا لأقول لها أن ما يجري في لبنان حالياً خطير وكبير، لعل في تنادي الإرادات الخيرة ما يغير هذا المجرى الظالم».

وشدد الرئيس كرامي أمام بعض زواره على أن الوضع في بيروت «خطير للغاية» بعد الذي حصل، خصوصاً في المرحلة الراهنة واستحقاقات الانسحابات الإسرائيلية من الجنوب.

واعتبر أن الحادث الذي أطلق شرارة الاشتباكات «لم يكن رمانة بل قلوب مليانة»، مؤكداً أن العاصمة «هي العمق الحقيقي للبنان ويجب أن تبقى بعيدة عن التناحر حتى نصل إلى التحرير والإنقاذ».

ورأى «أن العنف لا يحل أي مشكلة، وهذه التجربة نعانيها منذ عشر سنين، وحتى الآن لم نتعلم الدرس».

وتبلغ كرامي تقريراً مفاده أن حصيلة الاشتباكات الأولية نحو ٢٢ قتيلاً . .

وكان كرامي أجرى اتصالاً هاتفياً بنائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام، وعلم أنه طلب منه العمل على كل الصعد لوضع حد لما يحدث في بيروت «لأن الوضع خطير جداً» كذلك أجرى اتصالات شملت وزير التربية والعمل الرئيس سليم الحص ووزير الدفاع والزراعة الرئيس عادل عسيران ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، وتشاور معهم في ما آلت إليه أوضاع بيروت.

واستقبل الرئيس تقي الدين الصلح والوزير السابق الدكتور نسيب البربير والدكتور يحيى الكعكي.

وقال الرئيس الصلح: «الوضع في منتهى الخطورة، والمهم أن تتوقف الكارثة أو المجزرة التي يذهب ضحيتها الأبرياء، وأوجع ما فيها أنها بين أبناء القضية الواحدة والصف الواحد، واستقالة الرئيس كرامي جاءت في موقف لم يكن له منه مناص، لعله يهز الضمائر ونحن جئنا لنبلغه تضامننا معه وتأييدنا لموقفه والتشاور في الخطوات الممكنة والضرورية، وهي خطوات ملحة لوضع حد لمأساة بيروت».

واجتمع كرامي مع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عثمان عثمان، ثم مع قائد منطقة بيروت العسكرية العميد الركن محمد الحاج، فمع الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع العميد الركن نبيل قريطم، ثم قائد جهاز أمن المطار العميد ياسين سويد وتشاور معهم في الأوضاع الأمنية وأحداث الليل الفائت.

وبعد الظهر تلقى كرامي اتصالاً من السيد رفيق الحريري، وتشاور معه في أوضاع بيروت وصيدا.

واستقبل كرامي مساء المدير العام لدار الإفتاء الدكتور حسين القوتلي فرئيس «التجمع الوطني اللبناني المستقل» الدكتور سمير صباغ والأمين العام لندوة الدراسات الإنمائية الدكتور حسن صعب وتشاور معهم في التطورات وما جرى في العاصمة.

وردد رئيس الحكومة المستقيل أمام زواره «أن هناك خللاً لا بد من معالجته لكي تستقيم الأوضاع».

وفهم من أوساط الرئيس كرامي أنه «لن يعود عن استقالته» وأنه أشار إلى حلين للخروج من الأزمة الحالية، إما أن يلتقي جميع الأطراف ويتفقوا على ما يريدون وإما تتألف حكومة جديدة[1].

استقالة الوزير الحص الثانية بعد أحداث بيروت الغربية (١٧/ ٤/ ١٩٨٥)

أبلغ وزير التربية والعمل الرئيس سليم الحص إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل

(١) جريدة النهار الصادرة في ١٨/ ٤/ ١٩٨٥ ــ ص ٢.

ورئيس الحكومة السيد رشيد كرامي اعتذاره عن عدم مواصلة مسؤولياته وزيراً «بعدما باتت الأوضاع في بيروت الغربية لا تطاق» مؤكداً أنه لا يستطيع في هذه الظروف تحمل المسؤولية نظراً إلى التطور المؤسف على الأرض».

وقال الحص في تصريح أدلى به «أن استمراره في الحكومة هو خيانة للأكثرية الشريفة التي ترى في وجوده داخل الحكم فسحة أمل وصمام أمان، وبالتالي يجب عدم الكذب على هذه الأكثرية وبالتالي كان لا بد من الاستقالة».

وأوضح أنه كان يتريث دائماً في الاستقالة «تارة بسبب استحقاق الانسحاب الإسرائيلي وطوراً بسبب الوضع الأمني، وثالثاً خوفاً على الوضع الاقتصادي وانهيار الليرة، ولكن ما دامت الحكومة هي الآن في حكم المجمدة واستقرار الدولار عند ارتفاعاته الحالية، وانهيار الوضع الأمني الذي «خربط» كل شيء فإن استقالتي لن تكون بالتالي سبباً في «خربطة» الأوضاع. وأكد أنه يعتبر استقالته «نهائية ولا رجوع عنها».

ومساء (١٧/ ٤/ ١٩٨٥) أدلى بالآتي: «أن الذي حصل في بيروت لا يقره عقل أو ضمير ونرفضه جميعاً جملة وتفصيلاً. قد جاوز حدود الاحتمال. لذلك كانت استقالتنا من الحكومة ثم استقالة الحكومة. لكن هذا الواقع المؤلم على هوله لن نسمح بأن يشكل ثغرة ينفذ منها المغرضون من أعداء مصيرنا الوطني الواحد.

هناك من يحاول أن يصطاد في ماء الطائفية والمذهبية العكر، مستفيداً من المحنة التي عاشتها بيروت الغربية خلال الساعات الأخيرة. أولئك الذين يراهنون على تفجير الموقف الطائفي والمذهبي سيكون نصيبهم، بإذن الله، الخيبة. إننا ملتزمون الخط الذي مشينا عليه دوماً وهو خط المحافظة على وحدة الصف والموقف بين أهل القضية الواحدة.

لقد نذرنا حياتنا للمحافظة على وحدة الصف ووحدة الموقف بيننا وكدنا نبذل حياتنا ثمناً لهذا الالتزام عندما فجر دعاة الفتنة سيارة مفخخة في وجهنا. وسنبقى على التزامنا هذا أمناء مهما واجهنا من الشدائد، ولا يمكن أن تثنينا عن خطنا المبدئي هذا فعلة فاعل أو جور جائر».

وكان الرئيس الحص نشط لمعالجة الوضع الأمني في بيروت الغربية فاتصل فجراً بنائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ووضعه في صورة الأحداث. وطلب منه بذل ما يستطيع من مساع لمنع وقوع مزيد من الضحايا. واتصل أيضاً بقائد منطقة بيروت العسكرية العميد الركن محمد الحاج وطلب منه تكثيف انتشار الجيش وحماية المدنيين[1].

وفي اليوم التالي ١٨/ ٤/ ١٩٨٥ رد مصدر قريب من وزير التربية والعمل الرئيس سليم الحص على «التجني الذي اتخذ مظهر تساؤلات مغرضة حول الدافع إلى استقالته»، فأعلن «أن ما آلمه هو

(١) جريدة النهار الصادرة في ١٨/ ٤/ ١٩٨٥ ــ ص ٢.

تفسير الاستقالة بكونه مسلماً بيروتياً»، مؤكداً أنه استقال نتيجة «ضرب الأخ لأخيه وسقوط القيم السياسية إلى هذا المستوى من التدهور «ومشدداً على «التزامه العمل لبناء دولة قادرة وعادلة تحفظ للإنسان حقوقه في ظل نظام ينبذ الطائفية ويؤمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع اللبنانيين».

قال المصدر موضحاً موقف الرئيس الحص من أحداث بيروت الغربية والأسباب التي دفعته إلى الاستقالة.

«أبغض الحلال عند الرئيس سليم الحص الكلام عن نفسه، فالرجل الذي ما قصر يوماً في حق شعبه، يقصر دائماً في حق نفسه. لذلك كان علينا أن نرد على التجني الذي اتخذ مظهر تساؤلات مغرضة حول الدافع إلى استقالته نتيجة أحداث بيروت ولم يتخذ موقفاً مماثلاً من أحداث صيدا مثلاً، والذي آلم الرئيس الحص أن التفسير الذي يروج لهذه الظاهرة هو كونه مسلماً بيروتياً.

لا أظن أن مروجي التساؤلات يجهلون أن العدوان على صيدا يجب أن يدفع الرئيس الحص انطلاقاً من موقعه الوطني إلى التصدي لمرتكبيه وتصعيد الموقف ضدهم وفضح علاقتهم مع العدو الإسرائيلي، وهذا الموقف يتعين عليه اتخاذه سواء كان داخل الحكم أو خارجه، هو أقوى في اتخاذه داخل الحكم. أما ما تعرض له الشعب الوطني في بيروت، فكيف يكون التصدي له؟ كيف تكون مواجهة الموقف إذا كان الأخ يضرب أخاه؟ إذا كانت القيم السياسية قد سقطت إلى هذا المستوى من التدهور، فالاستقالة تصبح ليست مطلوبة فحسب بل واجبة.

ما أظلم التجني عندما يعمد أصحابه إلى تحميل الرئيس الحص مواقف فئوية هو أبرأ الناس منها، وهم أكثر الناس معرفة بذلك، فهو مع الإنسان أينما لحق به عنف أو حيف أو ضيم.

سارع إلى طرابلس عندما كانت محاصرة وكان أهلنا فيها يتعرضون للقصف ساعياً إلى إقناع (ياسر) عرفات بالانسحاب منها صوناً لموقعها الوطني ولسلامة شعبها الأبي.

وبادر إلى التجوال في أحياء الضاحية الجنوبية مرتين عندما كان أهلنا فيها يهجرون وتقصف منازلهم بمدافع الشرعية وذلك مواساة منه لشعبها الصامد ولفتاً للعالم إلى محنته.

وكان قبلها في بعلبك يوم مأتم المغفور له رياض طه، فوقعت اشتباكات رهيبة، فلم يلذ بالفرار وإنما قضى ساعات عصيبة يجول في المدينة بين المتقاتلين وثكنة الجيش والمستشفى، ولم يبارحها إلا بعد ما هدأت الحال.

ودخل النبطية يوم كان سعد حداد يقصفها بالحمم الإسرائيلية وكانت له وقفة وجدانية مع أهلنا الميامين فيها على قارعة الطريق ولم يغادر المدينة إلا بعدما اقترب منه شيخ طيب جليل ودفعه إلى داخل السيارة دفعاً وهو يقول: «حقنا وصلنا منك، أرجوك الرحيل فوراً، القذائف لا ترحم ولا تميز».

وكان مع صيادي السمك في صور غداة دخول الكتيبة الفرنسية إلى ثكنتها بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨ يواسيهم ويستمع إلى شجونهم. وفي صيدا وحارتها في يوم من أيام الهدوء خلال معركة العدوان تعرضت وتتعرض له على يد عملاء اسرائيل. وصعد إلى صوفر للقاء الوزير جنبلاط يوم كان الجبل يشتعل مجتازاً مناطق محفوفة بالأخطار.

وكان الرئيس سليم الحص دوماً وما يزال إلى جانب الإنسان اللبناني في محنته، معه حيث يقيم أن تعرض للعنت والحيف والضيم، فما الداعي إلى تجني البعض اليوم أزاء موقف مما تعرضت له بيروت وشعبها الوطني الشريف الوادع؟ فهو يعتز بكونه ابن هذا الشعب ويتشرف بالانتماء إليه، لأن شعبنا هذا كان ولا يزال وسيبقى حصن القضية الوطنية والقومية.

أين كان من يتجنى عليه من كل ذلك؟ كيف يجيز هؤلاء لأنفسهم المزايدة على وطنيته؟ كيف يسوغون لأنفسهم الطعن في دوافع الموقف الذي اتخذه من محنة بيروت وشعبها الوطني الأصيل!

وبعد، هل بين المزايدين من يستطيع أن يزايد على هذا الشعب في وقفته الأسطورية أيام الحصار الإسرائيلي الخانق، ويومها هرع الرئيس الحص من الدوحة إلى بيروت المحاصرة ليكون بين أهله وشعبه في محنتهم؟ ثم هل نسوا أن المقاومة الوطنية اللبنانية وهي أشرف ظاهرة في تاريخ العرب المعاصر، انطلقت من بيروت الوطنية وسجلت أولى عملياتها في أحيائها وأزقتها. وكان ذلك فاتحة أمجاد سطرتها المقاومة الباسلة في جنوبنا المناضل باسم الشعب اللبناني والأمة العربية جمعاء؟

إننا على ثقة بأن الرئيس الحص سيبقى على قناعاته المبدئية والتزاماته الوطنية مهما فعل الآخرون أو قالوا، فالقناعات عنده قناعات ذاتية ولا فضل لأحد عليه فيها، والقضية هي قضية مصير لا يتوقف التزامها على حدث أو ظرف أو ممارسة. وكلنا ملتزمون مع الرئيس الحص طريق العمل على تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، وعلى تأكيد وحدة شعبه وأرضه ومؤسساته، وعلى بناء دولة قادرة وعادلة تحفظ للإنسان حقوقه في ظل نظام ينبذ الطائفية ويؤمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع اللبنانيين. ونؤمن بأن وحدة الموقف الإسلامي والوطني هي المرتكز الصحيح لقضيتنا وهي الضمان الحصين لحقوقنا ومصيرنا».

وكان الحص تلقى اتصالات من وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط السيد فيكتور قصير والسيد رفيق الحريري والمدير العام لدار الإفتاء الدكتور حسين القوتلي والسيدة رباب الصدر شرف الدين، تناولت الأحداث في صيدا وتلك التي وقعت في بيروت الغربية وسبل معالجتها.

واستقبل عضوي المكتب السياسي لحركة «أمل» الحاج موفق بيضون والسيد مصطفى الحاج، ودار الحديث على التطورات الأخيرة في بيروت الغربية.

سئل بيضون هل زار الحص بتكليف من وزير العدل والموارد وزير الدولة لشؤون الجنوب

والإعمار السيد نبيه بري، فأجاب: «ليس من خلاف بيننا وبين الرئيس الحص وليس من وفود ومبعوثين، فنحن نعتبر أنفسنا وإياه شخصاً واحداً»[1].

استقالة الرئيس كرامي (٤/٥/١٩٨٧)

أعلن الرئيس كرامي استقالته من الحكم موضحاً بأنه «بات مقتنعاً بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد صلحة المواطنين «ولبنان»».

جاءت مفاجأة كرامي على أثر الاجتماع الأسبوعي للهيئة العامة لبيروت الغربية التي اجتمعت بعيد ظهر الاثنين في ٤/٥/١٩٨٧. في القصر الحكومي وبحضور وزير الداخلية عبد الله الراسي، ورئيس هيئة الأركان العامة في الجيش اللواء الركن محود طي أبو ضرغم، المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عثمان عثمان، رئيس غرفة عمليات الهيئة العامة العميد عمر مخزومي، الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع العميد نبيل قريطم، قائد اللواء السادس العميد عبد الحليم كنج، مدير الإدارة في الجيش العقيد لطفي جابر، قائد الشرطة القضائية العقيد عصام أبو زكي، قائد اللواء الثاني عشر العقيد محمد سعد، وآمر سرية درك بعبدا العقيد علي عاشور ورئيس فريق المراقبين السورين العقيد علي حمود.

استمر الاجتماع حتى الثالثة إلاّ بعاً، **أدلى أثره كرامي بالتصريح الآتي**: «استعرضنا في الهيئة العامة التطورات الحاصلة على الصعيد اللبناني، خصوصاً في ضوء الضغوطات المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وهذا يجعل الذي يحمل المسؤولية يتحسس من النتائج التي تتفاعل على الصعيد اللبناني العام، بما يؤدي إلى التخوف من كل هذا الذي يجري، حتى لا يتفاعل سلبياً. في الوقت الذي نرى أن الطروحات والحلول المبحوث فيها إنما ترمي إلى الخروج ومعالجة القضايا والمشاكل. بما يضع حداً لانعكاساتها على حياة الناس وعلى معيشتهم. ولذلك فقد عشنا هذه الأيام، وخصوصاً أول أيار، وما استمعنا إليه من آراء وخطب. كلها زادت اليقين عند الكثيرين بأن هذا الذي يجري إذا كان مخططاً له إنما أبعاده خطيرة، وإن كان عفوياً فنتائجه أخطر وأبعد على مصلحة هذا الشعب ومصير هذا البلد. فكلنا عندما يجمع تلك الآراء والطروحات التي استمعنا إليها، يجد بأنه بين مشرق ومغرب لا يمكن الالتقاء على أي حل، وقد أكدت ذلك المحاولة الأخيرة في قصر منصور والتي لم تعمر طويلاً، فكان نتيجيتها التعليق والإرجاء. وهذا أضعف التفسيرات. فكيف يمكن أن نصبر على ما يجري ونشاهد، خاصة نتيجة التشنجات والمزايدات وزلات اللسان التي بين الواحد والآخر استمعنا إلى من يطالب بالحياد والقوات الدولية وبإجلاء الغرباء والقوى جميعاً عن ساحة لبنان، وبين آخر يطالب بأن تكون هناك القوى ملتئمة ومجتمعة لكي يصار إلى وضع الإدارة الذاتية وما شابه. وكلها طروحات لا يمكن الوقوف عندها دون التخوف على وحدة

(١) نقلاً عن جريدة السفير الصادرة في ١٩/٤/١٩٨٥ ــ ص ٢.

هذا البلد مؤسسات وشعباً وأرضاً. وقد وصلنا إلى حد البحث في الإضرابات التي بدأت ولا ندري كيف ستنتهي، وكل هذا لا يساهم في إيجاد الحلول المبحوث فيها. وهناك من يطالب من رئيس الحكومة بألا يوقع على قانون أخذ بالإجماع في المجلس النيابي. وأنني لا أستطيع أن أرد مثل هذا القانون في الشكل، وإن كنت موافقاً عليه ففي الأساس، فالاعتمادات التي ووفق عليها من المجلس النيابي إنما هي من أجل تأمين الغذاء والدواء والملبس وكذلك صيانة أجهزة الجيش، فكيف يمكن لرئيس حكومة إلا أن يوافق على مثل هذا القانون، ويوقع على إصداره. فإذا كان هذا هو المقصود، فإنني أعلن مسؤوليتي عن مثل هذه القوانين وموافقتي عليها مهما كان شأن وموقع الذين يعترضون على ذلك.

إن هناك مصلحة عامة كلنا مسؤول عنها. وبالدرجة الأولى رئيس الحكومة، وإذا كان البعض والبعض الآخر يطالب الحكومة بالاستقالة، ولقد رفضت مثل هذا الطلب وباستمرار، عندما كان يأتي لسؤ نية ومن دون هدف، من أجل خدمة هذا البلد وإخراج الناس من الصعوبات والضغوطات التي يتعرضون لها. أما وأني اليوم بت مقتنعاً بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد مصلحة المواطنين ولبنان عموماً، فقد أصبح واجباً عليّ أن أتخذ الموقف الذي أراه يخدم مصلحة هذا البلد وأهله ويفتح الطريق أمام إنقاذه. لذلك أعلن أستقالتي من الحكم وشكراً».

نهاية ولاية الرئيس الجميل ومحاولة تأليف حكومة انتقالية

في الرابع من أيار ١٩٨٧ قدّم الرئيس رشيد كرامي استقالة حكومته «إلى الشعب» لا إلى رئيس الجمهورية أمين الجميل. في الأول من حزيران ١٩٨٧ اغتيل كرامي في حادث تفجير طوافة عسكرية كانت تقله من طرابلس إلى بيروت. في اليوم ذاته أصدر الجميل مرسوماً بتكليف وزير العمل والتربية الوطنية سليم الحص رئاسة الحكومة المستقيلة حكماً بفعل اغتيال رئيسها. فكانت حكومة تصريف أعمال يحوط بها لغط دستوري ناتج من تكليف أحد وزرائها رئاستها بالوكالة وفي هذا الصدد يقول الرئيس سليم الحص: «كنت قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي ــ وطني موسع انعقد في دار الفتوى في بيروت. . . واشترطت أن يكون ذلك وكالة احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالة ولكني لم استمرىء ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائدا، آملاً في أن يتم تصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية، منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثم استشهاده، وأنا رئيس لها وكالة فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستورياً في تلك

الحالة»[1].

وفي الثاني من أيلول ١٩٨٨ كتب الحص إلى الجميل بسحب استقالة الحكومة في وقت بدا أن البلاد سائرة فعلاً إلى فراغ دستوري في رئاسة الجمهورية وحذر الحص في كتابه إلى الجميل من «الإقدام على تأليف حكومة جديدة في ظل الظرف السياسي الدقيق الراهن الذي سيجر إلى نتائج غير مأمونة العواقب يكون من شأنها إقحام البلاد في حال من الانقسام والتمزق تهدد وحدتها ووحدة المؤسسات الدستورية». في اليوم ذاته أجاب الجميل في بيان صادر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية بأن لا صفة للحص بالعودة عن استقالة قدمها سواه (أي كرامي). وأن تسميته رئيساً بالوكالة لحكومة مستقيلة هي لتصريف الأعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة نتيجة اعتبارها حكومة مستقيلة منذ استقالة رئيسها الأصيل وساقطة من جراء اغتياله. واقترب الاستحقاق الدستوري من نهايته ولم تبصر الحكومة الجديدة النور. وفي اليوم الأخير من ولاية الرئيس الجميل تركزت محاولات تشكيل الحكومة على ثلاثة طروحات[2]:

أولاً: حكومة جديدة برئاسة النائب بيار حلو.

ثانياً: تعويم حكومة الرئيس سليم الحص، إما برئاسته، وإما برئاسة المهندس داني شمعون.

ثالثاً: حكومة موسعة برئاسة داني شمعون تضم عناصر حكومة الحص وبعض الوزراء الجدد.

بالنسبة للطرح الأول يقول النائب السابق بيار حلو[3]: «هناك ظروف فرضت عليّ بعض الخيارات. أنا لم أسع إلى ترشيحي عام ١٩٨٨ كرئيس للحكومة، بل جرّبت أن أتهرب وتسمية سواي ولكن قيل لي يومذاك أنني مناسب لأنهم يريدون رئيساً لحكومة انتقالية من داخل مجلس النواب. وربما كنت في نظر البعض قاسماً مشتركاً تلتقي عليه جهات عدة نافذة على الأرض. دُعيت إلى تأليف الحكومة إلا أن الرئيس الجميل لم يكن جدياً. ولذا لم يوقع مرسوم تكليفي رئاسة الحكومة. في ٢١ أيلول قال الرئيس الجميل، العائد لتوه من دمشق، للنواب المسيحيين المجتمعين في بكركي: إذا لم تنتخبوا مخايل ضاهر غداً رئيساً للجمهورية فإن مرسوم تأليف حكومة انتقالية في جيبي. وأخرج من جيبه ورقة قال إنها مرسوم بحكومة جديدة وقّعه وسيكون كل واحد عندئذٍ أمام مسؤولياته. عندها همس رينيه معوض في أذني قائلاً لي: ستؤلف أنت غداً الحكومة الانتقالية».

ذهب الجميل إلى دمشق في ٢١ أيلول وقابل الرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة لإنقاذ الوضع الداخلي من الانهيار قبل ٢٤ ساعة من نهاية ولايته الدستورية. ناقشت القمة طريقة تسويق

---

(١) الدكتور سليم الحص، «عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام»، ص ١٣.

(٢) جريدة النهار الصادرة في ٢٣/٩/١٩٨٨ — ص ٢.

(٣) ملف النهار، رئاسيات ١٩٩٥، نقولا ناصيف، «فخامة الرئيس» بيار الحلو، ص ١٦ و١٧.

انتخاب ضاهر لرئاسة الجمهورية طبقاً لاتفاق الأسد ومبعوث الإدارة الأميركية ريشارد مورفي في العاصمة السورية في ١٨ أيلول، والذي رفضته المراجع المسيحية (الجميل والبطريركية المارونية وقيادة الجيش و«القوات اللبنانية»). على أن اتفاقاً بين قائد الجيش العماد عون وقائد «القوات» سمير جعجع على رفض ضاهر أوقف أعمال القمة، وعاد الجميل من دمشق خائباً، فأبلغ إلى النواب في بكركي كما يقول حلو: «كان الأسد في الساعتين الأولين ميالاً إلى الإصغاء. أما الساعتان الأخريان فكانتا سيئتين للغاية». فُضّت القمة عندما تبيّن للسوريين أن الجميل لن يستطيع تسويق انتخاب ضاهر. وعاد إلى الواجهة مجدداً تهديد مورفي للمسيحيين في ١٨ أيلول بعد عودته من دمشق: «إما ضاهر وإما الفوضى».

«الأصح أنها الفوضى...»

يقول بيار حلو: «اتصل بي في ١٤ أيلول مسؤول في جهاز المخابرات في الدولة وطلب مني موعداً لزيارتي في البيت. استقبلته. ثم قال: نحن نرى أن الاستحقاق الدستوري قد لا يتم في موعده. ولذا علينا تحضير أنفسنا لحكومة تملأ الفراغ الدستوري ريثما يتم انتخاب رئيس جديد. قلتُ له: هذا أمر نعرفه وأنا ممن يتخوفون من خطورة عدم حصول انتخاب. قال: إن الرئيس الجميل يفكر في تكليفك تأليف الحكومة الانتقالية. فوجئت بالعرض وطلبت مهلة للتفكير. في ١٩ أيلول قصدني المسؤول نفسه مصراً على جوابي. قلت له: فكرت في الموضوع ولا أرى مبدئياً كيف يمكنني التخلي عن هذه المسؤولية وأرفضها إذا كنت فعلاً أهلاً لها».

مساء ٢١ أيلول اجتمع النواب المسيحيون عند البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في بكركي من الخامسة إلى الثامنة مساء، على أثره تشكلت ثلاث لجان لمراجعة الجميل وعون وجعجع في سبيل إنقاذ الموقف من تخبّطه وفوضاه. ذهب حلو ومعوض وخاتشيك بابكيان وحبيب كيروز إلى الجميل بعد منتصف الليل ثم تركوه وعادوا مجدداً في الثانية.

يقول حلو: «شعرنا أن لا انتخاب رئاسياً وأننا لن نذهب إلى ساحة النجمة ولن يحصل نصاب. قال لنا الرئيس الجميل: على كل حال إذا لم يحصل انتخاب فإن مرسوم تأليف الحكومة في جيبي وسأضع كل لبناني أمام مسؤولياته. وانتحى بي جانباً قائلاً: إنك ستترأس هذه الحكومة وتشكّلها. لم يفاجئني بقراره الذي سبق لي أن علمت به. شكرت له ثقته وقلت إن الحمل ثقيل ويا ليتك تستطيع إبعاده عني. قال لي: لا... كل شيء حاضر. ونلتقي غداً. انتظرت بطبيعة الحال تبلّغي تكليفي تأليف الحكومة رسمياً. اليوم التالي ٢٢ أيلول، ذهبت من التاسعة صباحاً إلى بكركي. ما بين العاشرة والنصف والحادية عشرة طلبت إلى الهاتف. كان على الخط الرئيس شارل حلو الذي قال لي أنه كان عند الرئيس الجميل الذي أبلغ إليه أن الحكومة الانتقالية مؤلفة. ما بين الثانية عشرة والثانية عشرة والنصف كنت مع رينه معوض في السيارة. تلقيت مكالمة هاتفية من القصر الجمهوري بالتوجه إليه: دولة الرئيس تفضّل إلى القصر».

كان شارل حلو صرّح للصحافيين لدى مغادرته قصر بعبدا أنه غير مرشّح لتأليف حكومة انتقالية «لكن يمكن أن يكون هناك أحد من آل حلو، في استطاعته أن يخدم» في الأولى بعد الظهر وصل بيار حلو ولما سأله الصحافيون هل سيؤلف الحكومة الانتقالية أجاب: «هلق منشوف. بعد ربع ساعة بعطيكم جواب».

بعد ربع ساعة لم يطلع الدخان الأبيض ولا خرج بيار حلو.

يقول: «لم أفلح في تأليف الحكومة من الساعة الأولى بعد الظهر حتى الثامنة مساء. هيدا بدو وهيدا ما بدو. هذا يشترط وذلك لا يشترط. غلطة الرئيس الجميل كانت كبيرة جداً. لم يكن هناك أبداً مرسوم بتأليف الحكومة. كذب علينا».

لم يقبل أحد من النواب المسلمين المشاركة في الحكومة الانتقالية: لا عثمان الدنا ولا كاظم الخليل ولا رفيق شاهين ولا عبده عويدات ولا محمود عمار ولا صبحي ياغي ولا كتلة نواب كامل الأسعد، والنواب المسيحيون تحفّظوا: لا الأرمن قبلوا ولا جوزف سكاف ولا نصري المعلوف ولا إيلي سالم. أما الذين وافقوا من المسلمين فشخصيات من الصف الثاني والثالث والرابع..

يضيف بيار حلو: «كنت أسعى إلى حكومة انتقالية تهدف إلى ملء الفراغ الدستوري لأننا لا نريد أن يبقى البلد من دون سلطة. هدفنا الأساسي تأمين إجراء انتخاب رئيس للجمهورية. فاجأني الرئيس الجميل بأن لا مراسيم في حوزته، وأن تأليف الحكومة هو قيد الدرس وكأن أمامنا متسع من الوقت. كانت الفكرة توسيع حكومة الرئيس الحص برئاسة ماروني. رفض الرئيس الحص ولم يقبل الاشتراك فيها إلا أعضاء «الجبهة اللبنانية» جورج سعادة وداني شمعون وسمير جعجع. أما الباقون فأحجموا. عندها تأكد لي أنني لا أستطيع ترؤس حكومة أعضاؤها هم «الجبهة اللبنانية»، وفضّلت في هذه الحال أن يرئسها أحد أعضاء «الجبهة» نفسها. قلت ذلك للرئيس الجميل: هذه حكومة «الجبهة اللبنانية» وأنا لم أكن مرة في «الجبهة اللبنانية». وأفضّل أن يترأس جورج سعادة أو داني شمعون هذه الحكومة. أما أنا فلن أفلح في تأليفها ولا أحد يتعاون معي. أما إذا فشلت في تأليف الحكومة فما عليك إلا الاستعانة بالعسكر إذا أردت ملء الفراغ الدستوري».

لم يغادر حلو قصر بعبدا ومكث حتى الثانية عشرة إلا ربعاً ليلاً عندما أعلنت مراسيم تأليف حكومة انتقالية برئاسة العماد عون وزراؤها أعضاء المجلس العسكري الستة. ولدى مغادرته قال للصحافيين: «سعيت إلى تأليف حكومة غايتها استمرار الشرعية في هذا البلد وإجراء انتخاب رئاسي في أسرع وقت ممكن. سعيت إلى تأليف حكومة سياسية موسعة تضطلع بهذه المسؤولية. اتصلت بسياسيين وفاعليات وشخصيات فوجدت صعوبة في تأليف حكومة من هذا النوع. ولم أكن أرغب في ترؤس حكومة لا يشارك فيها جميع الأطراف لأن رأيي هو تعزيز الوفاق في ما بين اللبناني، والوفاق هو هدف تاريخي السياسي اليوم ومستقبلاً. لذلك اعتذرت عن عدم تأليف الحكومة بعدما تعذّر عليّ تحقيق هذا الهدف».

يقول بيار حلو: «غلطة الرئيس الجميل أنه لم يضع فعلاً الجميع أمام مسؤولياتهم. كان عليه أولاً إصدار مرسوم بتكليفي تأليف الحكومة لا أن يقتصر الأمر على مجرد الطلب. وكان عليه أن يؤلف هو الحكومة حتى وإن كانت ضد الرأي العام السني، فتكون حكومة أمر واقع، من ينسحب منها يتحمّل وحده مسؤولية خلق فراغ دستوري».

وبالنسبة للطرح الثاني يقول الرئيس سليم الحص[1]:

«كان اليوم الأخير من عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، المصادف ٢٢/٩/١٩٨٨، يوماً طويلاً في تاريخ الأزمة اللبنانية. وكان رئيس الجمهورية قد افتتح نهاره بتكليف النائب بيار حلو تشكيل حكومة «انتقالية» عملاً بالنظرية التي كان يتبناها، والتي نقلها إلينا عن لسانه بعض الأصدقاء المشتركين من السياسيين وسفراء بعض الدول الأجنبية، بوجوب الاحتفاظ بالمنصب الأول في الدولة، أياً يكن، لماروني. وهذا ينطبق على رئاسة الحكومة الانتقالية في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية.

وأثناء محاولة النائب بيار حلو تأليف الحكومة، دعا مفتي الجمهورية اللبنانية، المغفور له الشيخ حسن خالد إلى اجتماع فوري للرؤساء الروحيين للطوائف الإسلامية الثلاث بغية التصدي لهذه الخطوة. وقد عقد هذا اللقاء عند الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم. وعند شيوع الخبر، اتصل بي المرحوم داني شمعون، وكانت تربطني به صداقة شخصية قديمة تعود إلى أيام الدراسة، وناشدني التدخل لإلغاء القمة الروحية الإسلامية تلك، على أن يعمل هو على إيجاد حل مرضٍ مع الرئيس الجميل. فاعتذرت عن تلبية الطلب لانعدام الثقة بما يمكن أن يقدم عليه رئيس الجمهورية. وقد صدر عن القادة الروحيين بيان اعتبروا بموجبه حكومتي الحكومة الشرعية الوحيدة ورفضوا أي مشروع حكومة انتقالية وطلبوا من الجميع عدم الاشتراك فيها.

مرت الساعات الأولى من ليل ٢٢ أيلول (سبتمبر) بطيئة ثقيلة، وكان قد بدأ يتعثر في تشكيل حكومة. وعند الثامنة والنصف خرجت من منزلي لتعزية الوزير نبيه بري بوفاة ثلاثة من قادة حركة أمل اغتيلوا بعد ظهر ذلك اليوم وهم في طريقهم من بيروت إلى الجنوب. ولدى عودتي أبلغتني ابنتي وداد أن الوزير جوزيف الهاشم قد اتصل هاتفياً من القصر الجمهوري. وعندما طلبته هاتفيًا سألني عن استعدادي لترؤس حكومة انتقالية. فأجبته بأني موافق على ترميم الحكومة القائمة في شكل متوازن كما سبق لي قبل بضعة أيام أن أبلغت داني شمعون عندما طرح عليّ هذا السؤال.

وعند التاسعة وأربعين دقيقة اتصل بي الأستاذ غسان تويني من القصر الجمهوري، وبعد تبادل التحية أحالني على داني شمعون الذي عرض عليّ باسم الرئيس الجميّل تشكيل حكومة من

(١) الدكتور سليم الحص، «عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام، ص ١٦.

٢٤ وزيراً برئاستي. وقد ضمت التشكيلة المقترحة من المسلمين عثمان الدنا وعمر كرامي ونزيه البزري وناظم القادري ونبيه بري وعادل عسيران ومحمود عمار وخليل الخليل ورفيق شاهين ووليد جنبلاط ومروان حمادة. وضمت من المسيحيين داني شمعون (نائباً للرئيس) وجورج سعادة وميشال عون وسمير جعجع وجوزيف الهاشم وفكتور قصير وعبد الله الراسي وميشال ساسين وخليل أبو حمد ونصري المعلوف وأحد الأرمن.

وهكذا شملت التشكيلة المطروحة جميع الذين كانوا في الحكومة القائمة آنذاك ما عدا جوزيف سكاف لسبب لم أعرفه.[1].

رفضت العرض لأن التشكيلة المقترحة غير متوازية باعتبار أن كثرة المسيحيين فيها من «الجبهة اللبنانية» أو ذوي العلاقة بها، وجميعهم (باستثناء الراسي) ونصف المسلمين تقريباً مقيمون في المنطقة الشرقية. ولعل القصد من ذلك كان تغليب المؤثرات الجغرافية على نهج الحكومة. ولاحظت أن الرئيس سليمان فرنجية لم يتمثل بماروني، كما أن نيابة رئاسة مجلس الوزراء أعطيت لماروني فيما العرف يقضي بتخصيصها لأرثوذكسي. فكان جواب داني شمعون على ملاحظتي: «الأرثوذكس نحن كفيلون بهم. ومن حق الموارنة أن تكون لهم نيابة الرئاسة هذه المرة لتعويضهم عن شغور سدة الرئاسة التي يشغلها ماروني، أما الرئيس فرنجية فيمكن التفكير باقتراح يرضيه». ولكنني بالطبع لم أرض بهذا الرد.

وعند الساعة العاشرة اتصل بي سفير دولة عربية كبيرة متمنياً عليّ إسناد وزارة الدفاع إلى ميشال عون.

وعند العاشرة والثلث قررت المبادرة بطرح متوازن، قوامه ترميم الحكومة القائمة التي كانت تتألف من عشرة وزراء بملء المراكز الشاغرة، ورفع العدد إلى أربعة عشر وزيراً. فطلبت من المهندس محمد قباني الذي كان موجوداً بجانبي مع أصدقاء آخرين، الاتصال بالمستشار الرئاسي إيلي سالم في القصر الجمهوري وطرح التشكيلة عليه. لكنني داني شمعون رد على المكالمة فعرضت عليه مشروع تشكيلة برئاستي تضم من المسلمين عمر كرامي ونزيه البرزي ونبيه بري وعادل عسيران ومحمد يوسف بيضون ووليد جنبلاط، ومن المسيحيين جوزيف الهاشم وداني شمعون وجورج سعادة (باعتباره رئيساً للجبهة اللبنانية ووجوده مع داني شمعون يجب أن يغني عن تمثيل الجبهة بآخرين) وعبد الله الراسي وفكتور قصير وجوزيف سكاف وأحد الأرمن. وأردفت اقتراحاً باستحداث منصبين لنيابة رئاسة مجلس الوزراء، يشغل أحدهما أرثوذكسي على جاري العرف، ويشغل الثاني ماروني، أي داني شمعون تحديداً.

فأبدى شمعون ارتياحه للتشكيلة المقترحة ووعد بالجواب بعد عشر دقائق. مرّ نحو الساعة

(١) جرت محاولة لاغتيال جوزف سكاف بواسطة سيارة مفخخة على أوتوستراد الدورة أدت إلى مقتل شخصين وإصابة ٣٨ بجروح بينهم سكاف في ١٩٨٨/٩/٢٠.

دون أن أتلقى جواباً. فاتصلت بنقيب الصحافة محمد البعلبكي وطلبت منه الاتصال بصديقه غسان تويني لإقناع رئيس الجمهورية بالعرض تداركاً للأسوأ. وكنت في هذه الأثناء أتصل بالرئيس حسين الحسيني لإطلاعه على التطورات تباعاً.

تعذر على نقيب الصحافة إجراء اتصال هاتفي بالقصر الجمهوري، ولم يلبث أن جاء الجواب قبل عشر دقائق من منتصف الليل بإعلان تشكيل الحكومة العسكرية، التي رفض الضباط المسلمون للتوّ المشاركة فيها. فولدت ميتة. وقبل إعلان التشكيلة العسكرية بخمس دقائق تلقيت اتصالاً من داني شمعون يبلغني بنبرة الممتعض أن اقتراحي لم يمرّ وأنه، أي داني شمعون، سيغادر القصر تلك اللحظة......».

الوزارة الخامسة والسبعون

تشكيل حكومة العماد ميشال عون[1]

من ١٩٨٨/٩/٢٢ إلى ١٩٨٩/١١/٢٥

العماد ميشال عون (ماروني ـ جبل لبنان) ..... رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، والاعلام

العقيد عصام أبو جمرة (ر. ارثوذكس ـ الجنوب) نائباً للرئيس ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والاسكان والتعاونيات، والاقتصاد والتجارة

اللواء محمود طي أبو ضرغم (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل والسياحة، والعمل.

العميد ادغار معلوف (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) ..... وزيراً للمالية، والصحة العامة والشؤون الاجتماعية، والصناعة والنفط

العميد محمد نبيل قريطم (سني ـ بيروت) . وزيراً للخارجية والمغتربين، والتربية الوطنية والفنون الجميلة وللداخلية.

العقيد لطفي جابر (شيعي ـ بيروت) ..... وزيراً للموارد المائية والكهربائية، وللزراعة وللعدل

- حكومة عسكرية تضم الضباط الستة الأعضاء في المجلس العسكري وصدرت مراسيم تشكيلها في الدقائق الأخيرة من ولاية الرئيس أمين الجميل.
- فور إعلان التشكيلة أعلن الوزراء: أبو ضرغم، قريطم، وجابر اعتذارهم عن الاشتراك فيها **مقال اللواء أبو ضرغم**: «فوجئت بتعييني وزيراً ولم يتصل بي أحد لهذه الغاية، والحقيقة أن الوزارتين اللتين أسندت إلي حقيبتاهما ليستا من اختصاصي، ولذلك أنا لست موافقاً لا على المبدأ

(١) بموجب المرسومين رقم ٥٣٧٨ و٥٣٨٨ كما أذاعها مدير عام رئاسة الجمهورية الأستاذ جوزيف جريصاتي قبيل منتصف ليل ١٩٨٨/٩/٢٢ من خلال وسائل الجمهورية وفقاً لأحكام المادة ٦٢ من الدستور.

ولا على الوظيفة ومش مصاقبي هالمرة وأنا أؤيد تشكيل حكومة اتحاد وطني وانتخاب رئيس جديد للجمهورية لنسير جميعاً في موكب نشترك فيه شعباً وجيشاً لتخليص البلد وكل ما عدا ذلك هو بمثابة أسبرين».

وقال العميد قريطم: «اعتذرت نظراً إلى الظروف والأسباب التي رافقت تعيين وزيراً وبالفعل فوجئت بهذا التعيين». **وقال العقيد جابر**: «نحن مع وحدة لبنان ولسنا مع تقسيمه ونرفض أن نكون من العوامل التقسيمية ولقد فوجئت إذ لم أستشر ولست موافقاً»[1].

● أصدر العماد عون، «بعد موافقة مجلس الوزراء في جلسة ٤/١٠/١٩٨٨، المرسوم رقم ٤ الذي قضى بتعيين وزراء بالوكالة طوال مدة غياب كل من الوزراء الأصيلين لأي سبب كان» وقد عهد إلى العماد عون مهمات وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ووزارة الداخلية بالوكالة. وعهد إلى العقيد أبو جمرة، مهمات وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الزراعة ووزارة العدل بالوكالة. وعهد إلى العميد معلوف مهمات وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة السياحة ووزارة العمل بالوكالة.

● في الفترة ما بين ٣٠/٩/١٩٨٩ و٢٢/١٠/١٩٨٩، عقد لقاء نيابي لبناني في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية أقرّ خلاله وثيقة الوفاق الوطني، التي صدّقها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في مطار القليعات بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩، وفي هذا التاريخ انتخب أيضاً النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وبعد اجراء الاستشارات النيابية استناداً لوثيقة الوفاق الوطني كلّف الدكتور سليم الحص تشكيل حكومة وفاق وطني (١٣/١١/١٩٨٩).

وفي اليوم التالي عقد العماد عون مؤتمراً صحافياً قال فيه: «والطائف مرفوض وكل من يدخل فيه لا يدخل إلى الحياة بل يذهب إلى الجحيم... لذلك فحتى لا يُنَفذ اتفاق الطائف لن يستطيع أحد أن يؤلف حكومة الاتحاد الوطني التي ستنفذه. فلينفذوه من طرف واحد. ومن يريد الاشتراك في هذه الحكومة إنما يرتكب جريمة أخرى. ولكن لن يكون هناك أي شخص للمشاركة...»[2].

● بعد الاحتفال بالذكرى السنوية لاستقلال لبنان التي أقيمت في القاعة الشرقية الكبرى للقصر الحكومي في الصنائع في ٢٢/١١/١٩٨٩، وبعد خروج الرئيس المنتخب رينيه معوض بدقائق من القصر الحكومي دوى انفجار هائل من جراء انفجار عبوة ناسفة أدى إلى انشطار سيارة الرئيس معوض ومقتله مع ثلاثة عشر مواطناً معظمهم مرافقيه. وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٩ انتخب النائب الياس الهراوي رئيسا للجمهورية في بارك أوتيل (شتورة) الذي جدّد تكليف الرئيس الحص تأليف حكومة «الوفاق الوطني» التي شكلت في اليوم التالي.

(١) تصريحات الوزراء أبو ضرغم، قريطم، وجابر نقلاً عن الصحف الصادرة في ٢٣/٩/١٩٨٨

(٢) عن «عهد القرار والهوى» للدكتور سليم الحص، مصدر سابق، ص ١٢٥، ويعقب الرئيس الحص على ذلك قائلاً: «ما أوضح التهديدات التي تنطوي عليها هذه السطور القليلة».

ردود الفعل السياسية حول تشكيل الحكومة العسكرية[1]

فور إعلان التشكيلة انهمرت ردات الفعل حولها: منها ما كان مؤيداً ومنها ما كان معارضاً: **العماد عون قال**: «إننا لم نأت لنحكم لبنان حكماً عسكرياً. إنما جئنا لنؤمن انتخاباً سليماً لأن لبنان كما قلنا سابقاً لم يبدأ في ٢٣ أيلول ولن ينتهي في ٢٣ أيلول لبنان دائم. ونحن أتينا لتأمين ديمومته. إني أسعى إلى تأمين ديمومة الوطن ووحدته أرضاً وشعباً...» وقال الدكتور سمير جعجع لدى مغادرته القصر الجمهوري: «كل شيء على ذوقكم حكومة استقلال وأكثر».

أما الرئيس حسين الحسيني فقد علق قائلاً: «حذرنا من هذه الخطوة الخطيرة التي تتنافى مع أعرافنا الدستورية وتنتهك مواثيقنا الوطنية، وهي غير شرعية وعبرنا عن رأينا لكل من يعنيهم الأمر» **وعلق الرئيس سليم الحص** بقوله: «ولدت ميتة»

وفي الأيام التالية تتابعت ردات الفعل السياسية حول تشكيل الحكومة العسكرية: **فقد عقد الرئيس حسين الحسيني** مؤتمراً صحافياً قال فيه:

«كما تعلمون جميعاً منذ بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للبلاد بدأنا نسمع عن حكومة انتقالية، وقد أدركنا منذ اللحظة الأولى أخطار مثل هذا الطرح عندما يحمل في طياته معنى صرف النظر عن انتخابات رئاسة الجمهورية والتهيئة لأن تعيش البلاد في ظل عدم انتخابات فترة طويلة، وهذا خطر في ذاته، فضلاً عن أنه في مبدأ الطرح وجدنا أنه يخالف الأعراف الدستورية والنصوص الدستورية ومواثيقنا الوطنية التي نعيش في ظلها فليس في دستورنا ولا في أعرافنا ما يسمى حكومة انتقالية، فإذا كان هناك من سابقة حصلت عند استقالة المغفور له الرئيس بشارة الخوري، فهذه السابقة لم تتكرر، وحصلت في ظرف أن البلاد تطالب باستقالة الرئيس ولتسهيل هذه الاستقالة وجدت حكومة ولفترة أيام معدودة في انتظار انتخاب الرئيس الجديد.

ومنذ اللحظة الأولى أبلغنا إلى المعنيين كما أبلغنا إلى سفراء الدول الكبرى سفراء الدول المهتمين بقضايا لبنان جميعاً، أننا ضد مثل هذه الخطوة ونعتبرها غير شرعية لأسباب عدة، أولاً لأنه لا يوجد في أعرفنا وفي نصوصنا حكومة انتقالية، وثانياً لأن مواثيقنا الوطنية تعارض الإقدام في مثل الظروف التي يجتازها لبنان من خلافات داخلية على صيغة الحكم، وعلى المشاركة في الحكم، وعلى إلغاء الطائفية أن نعمد في مثل هذه الظروف الصعبة وفي ظل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية إلى تعيين حكومة برئاسة ماروني، بما يعني القول للمسلمين أنهم غير مؤتمنين والمؤتمن الأوحد هو ماروني، الأمر الذي يجافي أي توجه وطني وأي توجه مخلص لإنقاذ البلاد.

وقد فوجئنا بعد كل هذا التحذير وبعد كل المواقف المعلنة سابقاً بهذه الحكومة أو بما يسمى

(١) نقلاً عن الصحف الصادرة في ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ أيلول ١٩٨٨

حكومة، وإذا بها تحمل أخطاراً إضافية عن الأخطار التي حذرنا منها، وهي أنها ليست حكومة عسكريين وليست حكومة عسكرية بل هي لتحويل البلاد إلى حكم عسكري، بدليل ما جاء في المرسوم الأساسي من احتفاظ الجنرال عون بوظيفته كقائد للجيش، إضافة إلى تسلمه السلطة كاملة، هذا مما يعني إلغاء النظام القائم، والدخول في نظام عسكري، ومما يعني أن هذه الخطوة هي خطوة انقلابية لتحويل البلاد إلى حكم عسكري. وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلاً ونعتبره غير شرعي. وبالتالي فإن الحكومة الحاضرة (حكومة الرئيس الحص) هي الحكومة الشرعية لكل الأسباب التي ذكرتها، ولسبب أساسي وهو أن البلاد في فترة دستورية تقضي بتسهيل كل الأمور لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فعلينا أن نستمر في مطالبة الحكومة الشرعية بتحمل مسؤولياتها وألا نضيع الفرص ونضيع كل الجهود وكل المساعي الرامية إلى انتخاب رئيس جديدة للجمهورية بتوفير فرص النجاح لهذه الانتخابات. .»

وأبلغ الرئيس سليم الحص إلى سفراء الدول الخمس الكبرى وبعض السفراء والممثلين للدول العربية في لبنان «أن الحكومة الثانية التي ألفها الرئيس أمين الجميل برئاسة قائد الجيش هي حكومة غير شرعية، وأكد أن حكومته لا تزال قائمة وشرعية ولا فراغ بالتالي في السلطة، ولها الصلاحية الكاملة لممارسة السلطة التنفيذية وتأمين استمرار الدولة».

وأبلغ الحص إلى السفراء المذكرة الآتية: «تهدي وزارة الخارجية والمغتربين أطيب تحياتها إلى جميع البعثات الديبلوماسية والمنظمات الدولية المعتمدة في لبنان وتتشرف بإحاطتها علماً بما يأتي:

١ ـ إن الحكومة الثانية التي ألفها الرئيس أمين الجميل برئاسة قائد الجيش هي حكومة غير شرعية لأن تعيينها مخالف للأسس التي يقوم عليها الميثاق الوطني، وللأعراف الدستورية الثابتة والمستقرة، ولأحكام الدستور الصريحة.

٢ ـ وبصرف النظر عما تقدم إن الحكومة تعتبر هيئة جماعية لأن الدستور ينيط السلطة الإجرائية في حال خلو سدة الرئاسة بمجلس الوزراء، وبالتالي فإن اعتذار ثلاثة من أعضاء الحكومة السداسية عن عدم قبول الاشتراك في هذه الحكومة فور إعلانها يفقدها النصاب القانوني لأي اجتماع كما يفقدها النصاب القانوني لأي اجتماع كما يفقدها صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية، علماً أن رئيس هذه الحكومة لا يملك منفرداً أية سلطة دستورية.

٣ ـ إن الحكومة الحالية (حكومة الرئيس الحص) لا تزال قائمة وشرعية ولا فراغ بالتالي في السلطة ولها الصلاحية الكاملة لممارسة السلطة التنفيذية وتأمين استمرارية الدولة لأن الدستور ينص صراحة في المادة ٦٢ على أنه في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء.

إن وزارة الخارجية والمغتربين إذ تنهي إلى علم البعثات الديبلوماسية المعتمدة في لبنان مما ورد أعلاه، تؤكد لها أن حكومة الرئيس الحص، ستعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، على هذا الأساس باعتبار أنها الحكومة الشرعية. . .»

ورأى الرئيس كامل الأسعد: «أن حكومة العماد ميشال عون غير قادرة على توحيد الوطن والدولة وهي بحكم موقعها والنزاع والصراع القائمين بينها وبين حكومة الرئيس الحص، معرّضة شاءت أو أبت لأن تدخل في دوامة صراع اتخذ الطابع الطائفي والتقسيمي الخطير. . .».

كما رفضت أحزاب وحركات وشخصيات وفاعليات الحكومة الجديدة التي ألفها الرئيس أمين الجميل برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، ودعت إلى إسقاطهما، مؤكدة تمسكها بحكومة الرئيس سليم الحص.

الأمين العام لـ«رابطة الشغيلة» النائب زاهر الخطيب دعا «الوطنيين اللبنانيين» إلى رص الصفوف تحت راية الجمهورية اللبنانية الثانية، وقال: «إن مبادىء هذه الجمهورية القائمة على إلغاء الطائفية السياسية وإقرار المساواة التامة بين المواطنين يجب أن تطبق فوراً على المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الوطنية وهي أكثر من ٨٥ في المئة من الأراضي اللبنانية».

ودعا «الحكومة الوطنية» إلى «تعيين جمعية تأسيسية وطنية مهمتها صوغ دستور الجمهورية الثانية تمهيداً لوضعه موضع التطبيق».

ورفض المحامي عمر كرامي الحكومة العسكرية واعتبر أن حكومة الرئيس الحص «هي الحكومة الشرعية الوحيدة المقبولة ولا اعتراف بغيرها». وقال: «جاء أمين الجميل يختتم عهده بعمل محرم في تأليف مثل هذه الحكومة التي أصبحت من لحظة ولادتها حكومة من لون واحد معروفة الأهداف والنيات».

وأكد «أن الحكومة العسكرية معدة سلفاً بدليل الاجتماع الذي حصل بين الجميل وجعجع، وبين جعجع وعون حيث تقرر حصر السلطة في يد عون. وكما قلنا مراراً أن عون والجميل وجعجع هم شخص واحد. وكانوا يتوزعون الأدوار (. . .) لذا لا نعترف بهذه الحكومة ولا بقراراتها وثقتنا كبيرة بحكومة الوحدة الوطنية التي يرئسها الدكتور الحص. هذا موقف واضح وصريح لجميع الوطنيين».

وأصدر المكتب السياسي للحزب التقدمي الاشتراكي البيان الآتي:

«إن الحكومة العسكرية التي شكلها أمين الجميل هي قرار انفصال تقسيمي طائفي صارخ. وهي ليست إلا هيئة أركان حرب للفريق الانعزالي. . .».

إن هذه الحكومة لا تتفق وأي مرجع دستوري قانوني بل هي انقلاب عسكري على السلطة الشرعية الممثلة بحكومة الدكتور سليم الحص والتي تحظى وحدها بثقة مجلس النواب وتمثل

الاتجاهات السياسية وعائلات لبنان الروحية.

إن اللبنانيين يتمسكون بحكومة لبنان الوحيدة الشرعية، حكومة الدكتور سليم الحص، حرصاً منهم على وحدة لبنان، وحدة مؤسساته (....).

إن انفراد أمين الجميل وفريقه الطائفي في تأليف حكومة التحدي لوحدة لبنان ولمسلمي لبنان والمؤمنين بعروبته وديمقراطيته سيلاقي الرفض المطلق والمواجهة الضرورية لإنقاذ البلاد من قوى التقسيم والصهينة (...).

إن الشعب اللبناني مدعو اليوم إلى التعبير عن إدانته الشاملة لقرار تقسيم لبنان الذي ينفذه أمين الجميل وفاء لعهوده حيال إسرائيل وخيانة لقسمه الدستوري».

وحمل الحزب الشيوعي اللبناني على «قوى الانعزال التي غطت انتخاب رئيس جديد للجمهورية وظلت تناور وتخادع حتى اللحظة الأخيرة لتسلم البلاد إلى حفنة من العسكريين المغامرين في مسرحية مأسوية مؤلمة قلما شهد تاريخ الانقلابات العسكرية في العالم شبيهاً لها».

ودان «الانقلاب الفاشي التقسيمي» وأكد «الالتفاف حول الحكومة الشرعية التي يرئسها الدكتور سليم الحص» ودعا إلى تحصين هذه الحكومة وتعزيز موقعها داخلياً وعربياً ودولياً كي تتمكن من مواجهة مؤامرة التقسيم».

وقال الأمين القطري لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي المهندس عاصم قانصوه بعد اجتماع «الأحزاب والقوى الوطنية»:

«إن الحكومة العسكرية التي أعلنها أمين الجميل في الدقائق الأخيرة من عهده المشؤوم هي حكومة الاستقلال عن لبنان وليست حكومة الاستقلال كما زعم البعض، وما جرى هو بالتحديد انقلاب عسكري قام به ميشال عون وسمير جعجع بدعم اسرائيل المباشر».

إن هذه الحكومة العسكرية التي استقال نصف أعضائها فور إعلانها هي حكومة اللون الواحد، وقد ولدت ميتة وغير شرعية وهي حكومة تقسيم لبنان وتفتيته وصهينته...»

ولاحظ «حزب الله» في بيان وزعه «أن لبنان يشهد في هذه الأيام ظروفاً دقيقة وعصيبة نتيجة الغطرسة العنصرية التي تمارسها المارونية السياسية بدعم. من الاستكبار العالمي والصهيونية».

وقال بالاستناد إلى اسرائيل وبالاتكاء على الدور الرعائي للفاتيكان وفرنسا وقوى الرجعية العربية، والاطمئنان إلى الموقف الأميركي الداعم لبقاء النظام الطائفي، أقدم سليل آل الجميل الكتائبي على رفض تقديم أية حقوق وتنازلات، وضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات، وألف حكومة عسكرية تقسيمية برئاسة ميشال عون منسق الاجتياح الاسرائيلي مع الجيش اللبناني عام ١٩٨٢ وقائد حملة تدمير الضاحية الجنوبية والجبل ومرشد صواريخ «نيوجرسي» الموجهة ضد مناطق المسلمين وربيب الإدارة الأميركية المجرمة». ودعا «القوى الشريفة» إلى «التصدي لهذه

الحكومة ورفض الاعتراف بها».

ورفضت منظمة العمل الشيوعي تأليف الحكومة العسكرية واعتبرتها «انقلاباً انفصالياً هادفاً إلى تعويم بقايا المشروع الكتائبي، وإلى استكمال تحويل الجيش ميليشياً فئوية تقسيمية، وإلى عرقلة الاستحقاق الدستوري ومنع انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ظل السعي إلى طرح ميشال عون مرشحاً يؤدي تمريره إلى تكريس «اغتصاب السلطة انقلابياً» وشددت على اعتبار الحكومة التي يرئسها الدكتور سليم الحص الحكومة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، إلى أن يتأمن انتخابه».

ووصف نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي ــ قيادة الطوارىء السيد نصري خوري تأليف الحكومة بأنها «خطوة انقلابية لا شرعية، بل خطوة تقسيمية موصوفة لا بد من العمل على إسقاطها وإسقاط كل مفاعيلها». ورأى أن حكومة الرئيس الحص هي «الحكومة الشرعية الوحيدة»، ودعا «كل القوى الوطنية إلى حشد الطاقات والانخراط في المواجهة» واضعاً كل الإمكانات «في معركة إنقاذ لبنان من براثن الحال الانعزالية المتصهينة ومشاريعها التقسيمية والتفتيتية».

ووصف نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي ــ المجلس الأعلى الدكتور مروان فارس تأليف الحكومة العسكرية بأنه «انقلاب عسكري بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأميركية وحكومة العدو الصهيوني. مما وضع لبنان على فوهة بركان تتحمل مسؤوليته الولايات المتحدة وأدواتها الانعزالية في لبنان».

ودعا «الوطنيين اللبنانيين» إلى «مواجهة هذه الحكومة غير الشرعية المفتعلة بصف واحد، والتمسك بالحكومة الشرعية التي يرئسها الدكتور سليم الحص.

حضت «حركة التجمع الإسلامي» على الالتفاف حول حكومة الحص وإعلانها «هيئة تأسيسية تعمل على إقامة الجمهورية الثانية».

رأى «الاتحاد الاشتراكي العربي» أن «إحباط دور المجلس النيابي في استكمال الاستحقاق الرئاسي وتأليف حكومة عسكرية أوصلا الوطن إلى قعر الهاوية وليس إلى حافتها».

اعتبر المسؤول السياسي لـ «الجماعة الإسلامية» المهندس عبد الله بابتي «أن الموارنة بقيادتهم الجديدة أثبتوا أنهم يريدون لبنانهم على طريقتهم ولو أدى ذلك إلى ضياع لبنان الذي يعرفه العالم للجميع ويعيش فيه كل الناس، وبالتالي خسروا الجميع وسوف يقطفون ثمرة تصرفاتهم هذه مزيداً من الويلات لأهلهم وضياعاً كاملاً لبلدهم».

وفي حين اكتفت الصحف السورية الصادرة في ١٩٨٨/٩/٢٣ بنشر نبأ تأليف الحكومة العسكرية في لبنان من دون تعليق مشيرة إلى رفض أعضائها المسلمين الثلاثة الاشتراك فيها. **شنت**

إذاعة دمشق هجوماً على هذه الحكومة التي سمتها «الحكومة المسخ» و «الحكومة الكاريكاتور».

من جهة ثانية أكد حزب الكتائب دعمه حكومة العماد ميشال عون. ورأى أنها «دستورية استمراراً لشرعية الدولة». وأعلن أن في طليعة عمل هذه الحكومة «التحضير لانتخاب رئيس جديد للجمهورية».

اجتمع المكتب السياسي في الحزب أمس (٢٣/٩/١٩٨٨) برئاسة الدكتور جورج سعادة، وعرض لساعة ونصف ساعة موضوع الاستحقاق الدستوري والسجال الحكومي. وعلى الأثر تلا عضو المكتب السياسي المحامي رفيق غانم البيان الآتي:

«إن المكتب السياسي انطلاقاً من اقتناعاته ومواقفه السابقة والثوابت الوطنية والدستورية التي سبق له أن أعلنها وفي طليعتها العمل على منع حدوث أي فراغ دستوري والدعوة إلى انتخاب رئيس توافقي في أسرع وقت، وتأليف حكومة تمثل جميع اللبنانيين والتركيز على المحافظة على الدولة والمؤسسات الشرعية،

يعلن:

أولاً ـ دعمه الحكومة الجديدة التي تألفت وفق الأصول والنصوص الدستورية والتي تعتبر قانوناً استمراراً لشرعية الدولة والمؤسسات خصوصاً أن الحكومة الجديدة تتميز بالطابع الشامل في التمثيل الوطني. ولهذا يدعو المكتب السياسي جميع الوزراء إلى القيام بواجباتهم الوطنية والدستورية.

ثانياً ـ الاستمرار في مواكبة التطورات السياسية والأمنية لاتخاذ المواقف والقرارات في ضوئها، ومواجهة كل التحديات التي يتعرض لها الوطن.

ثالثاً ـ إن المكتب السياسي يؤكد أن الخوف والقلق لا يعنيان إطلاقاً تسليماً للأخطار التي تهدد الوطن، بل تصميماً على الاستمرار في النضال الوطني على أسس ثابتة. ويعتبر أنه في طليعة عمل الحكومة الجديدة التحضير لانتخاب رئيس جديد للجمهورية في جو سليم من الحرية والديموقراطية عبر تجديد الإرادة اللبنانية المتمثلة في مجلس النواب من دون غيره.

رابعاً ـ أن المكتب السياسي يدعو جميع القيادات اللبنانية إلى الالتقاء والالتفاف من أجل عمل إنقاذي تستدعيه الظروف الخطيرة التي نمر فيها».

اعتبر رئيس «حركة التضامن المسيحي» المحامي اميل رحمة أن حكومة العماد ميشال عون هي «المرجع الشرعي الوحيد للبلاد عملاً بالدستور والميثاق والعرف. فالدستور اللبناني أعطى رئيس الجمهورية وحده صلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم، والميثاق ثبت رئاسة الدولة في كل الحالات والأوقات لماروني، والعرف حافظ على هذا النهج وتطابق مع الدستور والميثاق في آن».

وأضاف: «من المؤسف في هذه الظروف الدقيقة أن تنم تصرفات الزعماء المسلمين عن غياب الحس الوطني وروح المسؤولية. وفي الوقت الذي يحرص المسيحيون على الحفاظ على

وحدة لبنان ودعم الحكومة الجديدة التي تضم ممثلين لكل الطوائف، نرى في المقابل إصراراً على تقسيم البلد ودفعه إلى المجهول».

ورأى **رئيس هيئة الأركان العامة في القوات اللبنانية فؤاد مالك** أن «النائب مخايل الضاهر عيّن في دمشق كمرشح وحيد من دون قيد أو شرط وأن القوات ترفض التعيين السوري وتعمل على منع السيطرة السورية على لبنان» وقال: «إن حكومة ميشال عون هي حكومة شرعية مئة في المئة. وبما أن ميشال عون بحكومته وبالجيش يتصدى حالياً لأي تمدد سوري أو أي هيمنة سورية على لبنان، وهذا يجسد روح مقاومتنا، إذاً نحن كمقاومة عقائدية مع ميشال عون حتى النهاية مئة في المئة يعني نحن الآن في الوقت الحاضر وكمقاومة مسيحية ولبنانية، سنضع كل طاقاتنا لندعم هذه الحكومة ولضمان نجاح الحكومة الانتقالية الممثلة بميشال عون والحكومة العسكرية.

أيد النائب عثمان الدنا وأحزاب وهيئات ورابطات الحكومة الجديدة برئاسة العماد ميشال عون، معتبرين أنها «تفسح في المجال أمام انتخاب رئيس للجمهورية»

فقد تلقى العماد عون من النائب الدنا البرقية الآتية:

«بعد تعذر تأليف حكومة سياسية مطعمة بالفاعليات العسكرية والتي كانت ستكون في رأيي صورة لقوى الأمر الواقع على الأرض بخلافاتها وتوجهاتها كان رأيي خلال الاستشارات التي قام بها الرئيس المكلف النائب بيار حلو، عدم الاشتراك في مثل هذه الحكومة، ونصحته بوجوب تأليف حكومة عسكرية برئاسة العماد عون، وهي في نظري الوحيدة القادرة على التخاطب والتعامل مع كل القوى الفاعلة على الأرض، وأخذ المواقف التي تساعد لبنان على اجتياز المأزق الدستوري الناجم عن تعذر انتخاب رئيس للجمهورية في المدة الدستورية، وهذه الحكومة في نظري هي وحدها القادرة على تسيير شؤون الحكم، وبخاصة إجراء انتخاب في الوقت والمكان المناسبين وفي أجواء ديموقراطية حرة، وبالتالي تسليم أمانة البلاد إلى الرئيس الجديد في السرعة القصوى. وأنا مع كل مسؤول عامل مستعد لكل العون والمساعدة لإنجاح هذه الحكومة بمهماتها الوطنية التاريخية متمنياً لها النجاح».

وأيد حزب الوطنيين الأحرار على أثر اجتماع مجلسه الأعلى برئاسة المهندس داني شمعون حكومة عون مشدداً على أنه كان «لا بد من قيام هذه الحكومة بعد ما تعثر تأليف حكومة وحدة وطنية. وأن الحكومة العسكرية الموقتة قد حققت استقلال لبنان واستمرار سيادته وأفسحت في المجال أمام القيادات السياسية الروحية للاتفاق على رئيس للجمهورية يعيد وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات ويحقق الاستقرار الذي ينشده الجميع».

وجدد دعوته الجميع إلى «الابتعاد عن الخلافات والأحقاد ومواجهة المرحلة التاريخية والمصيرية التي يجتازها الوطن والتي لا يمكن تفادي مضاعفاتها وأخطارها إلا بوحدة الصف

والكلمة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة التي هي الضمانة الكبرى لوحدة البلاد».

ووجه «نداء خاصاً إلى القيادات المارونية مناشداً إياها «القيام بخطوات جدية لتحقيق المصالحة المارونية ـ المارونية التي تعتبر مرحلة للمصالحة الوطنية الشاملة».

وأيدت مفوضية الحزب في أوستراليا خطوة الرئيس أمين الجميل تعيين العماد عون رئيساً للحكومة.

وأصدر المجلس التنفيذي في «حزب حراس الأرز» بياناً بعد اجتماع طارىء برئاسة السيد اتيان صقر اعتبر فيه أن الحكومة الجديدة هي «خطوة إنقاذية» أنها حكومة بحجم الوطن وأنها الأقوى والأفضل في هذا الظرف التاريخي لأسباب منها أن العماد عون «يتمتع بشخصية فذة وأصالة لبنانية تجسدت في مواقفه الشجاعة والحكيمة على مدى سني الحرب الطويلة»، ولأن الحكومة هي «الوحيدة القادرة على اتخاذ قرارات استثنائية في هذه المرحلة الاستثنائية التي تقرر مصير البلاد».

وأيد حزب «التنظيم» حكومة عون، ووصفها بأنها «حكومة حرة قادرة تتأمن فيها المواصفات الدستورية». واعتبر رئيسها «سداً لا يسمح بتمرير مشاريع مشبوهة على حساب الوطن وسيادته وضرب ما تبقى من المؤسسات الدستورية». واعتبر أن الحكومة ستحكم «انطلاقاً من اقتناعاتها الوطنية وإرادتها الحرة». واعتبر إن هذه الحكومة «تشكل وجهاً من وجوه الصمود، في وجه المحاولات الهادفة إلى مصادرة القرار اللبناني ومحاولة الهيمنة على ما بقي حراً من مؤسسات الوطن الشرعية».

كما أبرقت هيئة التنسيق في «اتحاد الأقليات المسيحية في لبنان» عقب اجتماع طارىء برئاسة المحامي البر ملكي وحضور ممثلين لطوائف في الاتحاد، مهنئة الحكومة الجديدة ومتمنية لها النجاح في المهمة الصعبة الموكولة إليها. وتمنت على رئيس المجلس النيابي السيد حسين الحسيني نقل مكان جلسة الانتخاب إلى قصر منصور» تسهيلاً لإنجاز الاستحقاق و «عندئذٍ فقط لا موجب لبقاء الحكومة التي يعارض».

كذلك أيد «الحزب الديموقراطي الاشتراكي المسيحي» الحكومة وأكد ضرورة التوصل إلى اتفاق على رئيس يكرس المسلمات ويدافع عن الديموقراطية والحرية».

ورأت «أكاديميا الفكر اللبناني» أن تباشير فجر لبنان الجديد قد لاحت، وها نحن نخرج من النفق المظلم الذي نتخبط فيه منذ ١٤ عاماً». وقالت في بيان أصدرته «أن أبناء الأكاديميا الـ ١١٧ يشهدون على شرعية القيادة الجديدة الممثلة برئيس الدولة الجنرال ميشال عون».

وأيد السفير رشيد الضاهر الحكومة الجديدة ودعا إلى دراسة قانونية حول شرعية حكومة الرئيس رشيد كرامي.

شرعية الحكومة العسكرية ودستوريتها:

كما كانت ردات الفعل السياسية متباينة حول تشكيل الحكومة العسكرية كذلك كانت آراء واجتهادات القانونيين حول دستورية الحكومة وشرعيتها **فقد أكد المرجع الدستوري الدكتور ادمون رباط**، قبل تشكيل الحكومة الجديدة بحوالي الأسبوع «إن الحكومة القائمة راهناً (حكومة الرئيس الحص) هي حكومة مستقيلة، بعدما قدّم رئيسها رشيد كرامي استقالته قبل وفاته في الأول من حزيران ١٩٨٧، وإن المرسوم الذي صدر عن رئيس الجمهورية في حينه (أمين الجميل) وكلّف بموجبه الرئيس سليم الحص تصريف الأعمال يعني إن هناك قبولاً بالاستقالة.. ويحق لرئيس الجمهورية دستورياً تشكيل حكومة جديدة قبل انتهاء ولايته ما دامت الحكومة الراهنة مستقيلة فتنتقل السلطة إليها في ٢٣ أيلول أي فور انتهاء ولايته. ولا يوجد شيء اسمه فراغ دستوري لأن صلاحيات رئيس الجمهورية تنتقل في حال شغور منصب رئيس البلاد، إما إلى الحكومة القائمة راهناً (حكومة الحص) أو إلى الحكومة التي يمكن أن تشكل قبل ٢٣ أيلول... إن أي حكومة ستشكل قبل ٢٣ أيلول ستكون في حاجة إلى نيل ثقة المجلس النيابي، لكن في حال تعذر جمع النواب لعقد جلسة الثقة تستطيع الحكومة الجديدة ممارسة مسؤوليتها كاملة»[1].

واعتبر الأستاذ أنطوان خير[2]: «إن حكومة الجنرال عون قد تم تشكيلها حسب القواعد الدستورية.

وعالج الدكتور خير النقاط الأساسية التالية:

ـ تشكل الحكومة وحدة، حتى وإن كان الوضع السياسي في لبنان يستلزم تمثيلاً طائفياً يجعل من هذه الحكومة نوعاً من البرلمان الصغير. لهذا تشكل الوزارة مع أعضائها الحاضرين وحدة، وهؤلاء الذين يريدون الاستقالة يمكن أن يقوموا بها دون التأثير على هذه الوحدة.

ـ يمكن للجنرال عون بصفته رئيساً للوزارة أن يوجه للإدارات والمصالح المستقلة مذكرات وتعاميم، إن هذا من ضمن صلاحياته.

يمكن للحكومة المؤقتة أن تمارس السلطة الإجرائية إلى أن يستطيع البرلمان انتخاب رئيس جديد، وذلك من أجل تأمين استمرارية الشرعية والإدارات العامة.

أما الدكتور ادمون نعيم فرأى: «... إن مبادىء القوانين الأساسية الدولية تعترف

(١) تصريح أدلى به الدكتور رباط لوكالة «فرانس برس» نقلته جريدة الديار في ١٥/٩/١٩٨٨.

(٢) نص مترجم عن جريدة «لوريان لوجور، العدد ٦٣٨١، الخميس ٢٩/٩/٨٨، نقلاً عن مقابلة تلفزيونية أجريت في شركة تلفزيون لبنان «القنال ٥، مساء ٢٨/٩/١٩٨٨.
والأستاذ خير قاضي سابق وأستاذ للقانون الدستوري في جامعة القديس يوسف وعضو حالي في المجلس الدستوري.

بالحكومات الشرعية كما تعترف بالحكومات القانونية، والفرق بين الأولى والثانية، هو أن الحكومة الشرعية كما تعترف بالحكومات القانونية، والفرق بين الأولى والثانية، هو أن الحكومة الشرعية (Gouvernement legitime) تكون تلك التي تقبل بها أكثرية شعبية موصوفة من الجماعات البشرية في مجالات أرضية معينة، بينما الحكومة القانونية (Gouvernement legal) هي تلك التي تكون وليدة تطبيق نص مكتوب معمول به.

وغني عن البيان أن النص المكتوب ليس إلا تثبيتاً خطياً لإرادة المجموعة البشرية التي تبنته وإنه يعود دائماً إلى هذه المجموعة أن تعدّل النص أو تلغيه بإرادة مخالفة له، عندها يزول النص جزئياً أو كلياً ليحل محله نص جديد يعبر عن آخر إرادة للمجموعة.

إلا أنه يمكن في ظروف كالتي نعيش أن لا تتمكن المجموعة من تثبيت إرادتها كتابة، بينما تظهر هذه الإرادة جلية من تصريحات المجموعة وتصرفاتها كما تعبر عنها وسائل الإعلام.

والوضع الظاهر في تلك الوسائل يكون الوضع الشرعي ولا ينقصه كي يصبح قانونياً إلا تدوينه خطياً بعد التثبت بواسطة الاستفتاء من أنه إرادة الأكثرية الشعبية.

انطلاقاً من تلك الاعتبارات يمكن القول إن لكل مجموعة من المجموعتين اللبنانيتين في الظرف الحاضر إرادة أكيدة ظاهرة هي أن يكون لها حكومة تسوسها حتى تتوصل المجموعتان إلى حكومة واحدة تؤلف بالتوافق لا بإرادة إحداها...

وهكذا يكون للبنان اليوم حكومتان تمارس كل منهما السلطة ضمن نطاق سكاني وجغرافي محدد، من اختصاصها أن تتخذ القرارات الإدارية ضمن النطاق الذي تمليه القوانين العادية. فيترتب على مصرف لبنان أن يمول كلاً من الحكومتين بالتساوي، حاصراً تسليفاته بالموضوعات المشار إليها أعلاه...»[١].

أما العميد ريمون اده فقال: «المعروف عني أنني ضد العسكر في الحكومة. وسبق لي أن ترشحت ضد قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب عام ١٩٥٨ ولم يتمكن من أن ينجح في الدورة الأولى لأنني حصلت على عدد من الأصوات حجبت عنه الأصوات المطلوبة، وهي ثلثا المجلس. والدليل على أن الحق كان معي بترشيحي ومعارضتي مجيء عسكري إلى سدة الرئاسة. وعلى رغم «آدمية فؤاد شهاب ووطنيته لم يتمكن من منع المكتب الثاني من التدخل في الشؤون السياسية والانتخابية، إذ كان المرشحون إلى النيابة مضطرين إلى الحصول على رضا المكتب الثاني كي يؤمنوا فوزهم في

(١) من تقرير قدمه الدكتور نعيم في كانون الأول ١٩٨٨ وكان حاكماً لمصرف لبنان، إلى المجلس المركزي في المصرف وضمنه القاعدة التي استندوا إليها في الموافقة على صرف اعتمادات لـ«حكومتي» العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص. ونشرته جريدة النهار الصادرة في ٢٦/٦/١٩٨٩. وقد اعتمد الدكتور نعيم في تقريره إلى رأي العلامة القانوني الفرنسي الكبير جورج بوردو الذي وضع موسوعة من ثمانية أجزاء، سيما الجزء الثاني منها الصفحة ٥٦٩ وما يليها.

الانتخابات، وبعض ضباط المكتب الثاني تدخل في القضاء الجزائي المدني والعسكري، خصوصاً لدى المستنطقين، وجاء وقت بات معه نفوذ ضباط المكتب الثاني في القضاء الجزائي أهم من نفوذ أكبر المحامين في الجزاء النتيجة أن عهد فؤاد شهاب فسد بسبب تدخلات المكتب الثاني، واللبنانيون يتذكرون ذلك.

أما اليوم، فأنا ضد وجود قائد الجيش في رئاسة الوزارة طبعاً مع ضباطه، لكن هناك الدستور ولا يمكنني إلا أن أنحني أمامه وأحترمه لأنه يقول صراحة في المادة ٦٢ منه «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء». فالمرسوم الرقم ٣٩٣٦ تاريخ الأول من حزيران ١٩٨٧ يقول في المادة الأولى: «يسمى دولة الرئيس الدكتور سليم الحص وزير العمل والتربية الوطنية والفنون الجميلة في وزارة دولة الرئيس المغفور له رشيد كرامي المستقيلة رئيساً للحكومة بالوكالة لتأمين تصريف الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة».

كان على رئيس الجمهورية أن يعيّن في آخر ولايته حكومة ولو فعل ذلك قبلاً، لجاء عندئذ رئيس الوزراء مسلماً حسب التقليد، لكن أسباباً معروفة منعت حصول ذلك فاضطر إلى تأليف الحكومة الجديدة في آخر ساعة وقد بدأت عملية تأليف الحكومة برئاسة النائب بيار حلو، فلم يوفق هذا. عندها تقرر أن يعين حكومة عسكرية من ثلاثة ضباط مسيحيين وثلاثة مسلمين برئاسة قائد الجيش، فاعتذر المسلمون عن عدم قبول الاشتراك في الحكومة.

اليوم، بعد رفض الضباط الثلاثة الاشتراك في الحكومة، بقيت مؤلفة من ضباط مسيحيين فقط ففي إمكان هذه الحكومة التي بموجب المادة ٦٢ من الدستور ورثت السلطة الإجرائية من الرئيس المنتهية ولايته، أن تعين وزراء مسلمين. ولكن حيال رفض المسلمين دخول الحكومة، فإنها مضطرة إلى أن تستمر لأنه لا يمكن إبقاء البلاد من دون حكومة تدبر شؤونها. فالحكومة الحقيقية والشرعية والرسمية هي الحكومة التي يرئسها العماد ميشال عون، وفقاً للدستور ونص المرسوم الرقم ٣٩٣٦ أول حزيران ١٩٨٧ الذي سمى الحص رئيساً بالوكالة لحكومة مستقيلة لتصريف الأعمال ريثما تؤلف حكومة جديدة.

ففي نهاية الشهر الجاري على الإدارة المالية أن تصرف معاشات الموظفين، فلا يمكن هذه الإدارة أن تقبل إلا بتوقيع وزير المال الذي عين وفقاً للدستور، أي الوزير الشرعي، أي وزير المال في حكومة العماد ميشال عون. فهو الذي يحق له من دون سواه توقيع صرف الأموال وعدا ذلك «كله حكي بحكي».

أما الذين يقولون أن الحكومة غير شرعية لأن تعيينها مخالف للأسس التي يقوم عليها الميثاق الوطني فإن الدستور فوق الميثاق، والدليل أن الرئيس بشارة الخوري عندما استقال وهو أحد واضعي الميثاق عين اللواء فؤاد شهاب العسكري الماروني رئيساً للحكومة...»[١].

وفي هذا الصدد يقول الدكتور سليم الحص «... ليس هناك شيء اسمه حكومة انتقالية في

(١) في مقابلة مع وكالة الأنباء المركزية نقلته جريدة النهار الصادرة في ٢٦/٩/١٩٨٨ ص ٣.

الدستور اللبناني، كما ليس في الدستور، ولا في العرف، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني. ولم يكن هناك حتى سابقة من هذا القبيل، إذ لم يسبق في تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان أن انتهى عهد رئاسي من غير انتخاب رئيس جديد يخلف الرئيس المغادر.

أما الحقيقة فهي أن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً ومستقراً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم كما يقضي بأن تكون رئاسة الجمهورية لماروني. أما القول بأن رأس الدولة يجب أن يكون مارونياً في كل الأوقات، حتى إذا ما شغرت رئاسة الجمهورية ولو لساعة من الزمن كان للموارنة حق في رئاسة الحكومة، فقول غريب يستثير على الأقل تساؤلين:

أولاً: إذا كان العرف الدستوري يُقطع رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للمسلمين، فلماذا تكون الغيرة على نصيب الموارنة من ذلك العرف ولا يكون مثلها على نصيب المسلمين منه.

ثانياً: لو سلمنا بالمنطق القائل بإسناد رئاسة الحكومة لماروني في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية ولو لبرهة من الزمن، فما الذي يحصل عند انتخاب ماروني رئيساً للجمهورية فيما لو لم يتمكن لفترة من تشكيل حكومة جديدة برئاسة مسلم؟ هل يستأثر الموارنة بالرئاستين معاً خلال تلك الفترة؟ هذا مع العلم أن هناك حالات كثيرة كانت الحكومات فيها مستقيلة ولم يكن بالإمكان تأليف حكومات بديلة لخلافتها على امتداد فترات طويلة من الزمن دامت بعضها بضعة أشهر.

أما الإيحاء بأن المسلم لا يؤتمن على مقدرات البلد في موقع الرئاسة لحكومة تتولى السلطة الإجرائية حتى خلال فترة طارئة فأمر لا يمكن أن يصدر إلا عن كافر بوحدة لبنان. هذا مع العلم أن رئيس الحكومة في هذه الحال لا يتمتع منفرداً بصلاحيات ذاتية. فالسلطة في تلك الحال تبقى حسب الدستور جماعية، وهي منوطة بمجلس الوزراء ككل.

وأخيراً لا آخراً، إذا كان الدستور ينصّ صراحة على أن السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة لأية علّة كانت، فهو يفترض عدم التمييز في التعاطي مع واقع الشغور بين أن يكون السبب (العلة) طارئاً أو فُجائياً (مثل العجز أو الوفاة) فتتولى في تلك الحال الحكومة القائمة ــ وهي دوماً برئاسة مسلم ــ السلطة الإجرائية، أو أن يكون السبب مرتقباً كما في حال انتهاء ولاية رئاسية من غير انتخاب خلف للرئيس المغادر، فكيف تجوز رئاسة المسلم في حال ولا تجوز في حال أخرى؟ وإذا كان النص الدستوري لا يميّز بين حال وحال، فإن الإصرار على مثل هذا التمييز يعد تجاوزاً على الموجب الدستوري.

ويمكن القول إن الحكومة المعلنة ولدت ميتة دستورياً، بمعنى أنها فقدت الأهلية دستورياً بمجرد خروج الضباط المسلمين منها منذ اللحظة الأولى. فالمادة ٩٥ من الدستور كانت تنص صراحة على وجوب «تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة».

بناءً على ما تقدم، فإن الحكومة المعلنة خلال الدقائق الأخيرة من عهد الرئيس السابق هي حكومة غير شرعية، وأن حكومتنا هي الحكومة الشرعية حسب أحكام الدستور والعرف الدستوري»[1].

وفي مقارنة أجراها العميد القيم المتقاعد في الجيش اللبناني الدكتور طلال المهتار: بين حكومة الرئيس الحص وحكومة العماد عون الانتقالية أوجز الآتي:

«... أولاً: أن حكومة الرئيس الحص بعد ليل ٢٢ ــ ٢٣ أيلول ١٩٨٨، تؤلف البقية الباقية من حكومة الوحدة الوطنية، بعدما قضى من أعضائها من قضى، واغتيل رئيسها الأصيل، واستقال منها من استقال، ولم يلتحق بها من لم يلائمه الجو، في حين أن حكومة العماد عون هي حكومة عسكرية، لم يعرف مثلها لبنان إلا مرة واحدة ــ لكن في ظروف مختلفة ــ تلك هي حكومة الرئيس نور الدين الرفاعي العسكرية، التي كانت أول حكومة من النوع المذكور في تاريخ لبنان وأقصر حكومات الاستقلال عمراً، حيث عاشت خمساً وستين ساعة فقط.

ثانياً: أن حكومة الرئيس الحص هي حكومة شرعية حاصلة على ثقة البرلمان وهي المؤهلة دستورياً لإملاء الفراغ الحاصل عند خلو سدة الرئاسة لأي سبب كان، بموجب المادة ٦٢ من الدستور.

أما مقولة أن حكومة الوحدة الوطنية مستقيلة بسبب إعلان رئيسها الشهيد استقالته «للشعب» فهي غير صحيحة ولا ينبغي الأخذ بها للأسباب الآتية:

أ ــ لا قيمة دستورية لهذا الإعلان ولا وزن قانونياً له لأنه مخالف لكل عرف دستوري في هذا المجال ليس في لبنان فحسب بل في بلدان العالم كافة. ولمزيد من التأكيد على وجوب تقديم الاستقالة خطياً نقول: «الكلام يطير والكتابات تبقى la parole s' envoie, les écrits restent.

(ب) **قانونياً:** عدم جواز سماع البينة الشخصية على مبلغ من المال يتجاوز ٢٧٥ل.ل. وقبل صدور قانون ١٦ تشرين الأول ١٩٦١، كان المبلغ ٥٥ل.ل.، وفيما تجاوز ذلك يفرض الإثبات الخطي وأن المادة ٢٤١ من أصول المحاكمات المدنية حظرت قبول البينة الشخصية لإثبات العقود أم غيرها من الأعمال القانونية إذا كانت قيمتها تتجاوز ٢٧٥ل.ل.

(ج) **دستورياً:** استعمال كافة المؤلفات الدستورية الفرنسية، عند الكلام عن استقالة الحكومة عبارة Donner sa démission حيث تعني قدم استقالته خطياً ولم يقع نظري بعد على عبارة déclarer، أي أعلن. كما نطالع في مؤلف الأستاذ جورج بيردو الجملة الآتية:

(١) الدكتور سليم الحص، «عهد القرار والهوى»، مصدر سابق ص ٢٢ و٢٣.

M. Pompi-dou remit la démission du cabinet au général de Gaule فالكلمتان Remettre وdonner تعنيان تسليم شيء حسي وليس إعلاناً في الهواء.

(د) إعلان رئيس الحكومة استقالته «للشعب» لا يلزم بقية أعضاء الحكومة بذلك سيما وإن إعلانه هذا قد جاء مختتماً تصريحه أمام الصحافيين ومن دون التداول المسبق في هذا الشأن مع بقية أعضاء الوزارة، بدليل أن هذا الإعلان قد جاء مفاجئاً أعضاء وزارته، وقد علق الوزير وليد جنبلاط يومها بالقول: «استقال هو، فهذا شأنه؛ أنا لم أستقل».

إن مسؤولية الوزارة التضامنية تقوم على أساس أن الوزارة تكون كتلة ووحدة سياسية، ويرتبط أعضاؤها بمبدأ التضامن. إن هذا المبدأ يوجب تقديم الاستقالة بعد اتخاذ قرار من الوزارة بالإجماع أو بالأكثرية، الشيء الذي لم يحصل عند إعلان الرئيس الشهيد لاستقالته.

ثالثاً: إن الحكومة الانتقالية التي يرأسها العماد عون هي بدعة دستورية ابتدعها الشيخ بشارة الخوري قبيل استقالته، خارقاً بذلك الدستور (المادة ٦٢ منه) والأعراف الدستورية التي كرست رئاسة الحكومة منذ العام ١٩٣٧ للمحمديين (السنة). كما سبق له أن خرق المادة ٤٩ من الدستور بتحديد ولايته على رغم أنه أقسم اليمين بأن يحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها.. فلم يحترم ذاك ولا تلك، مستفيداً من انتخابات مزورة سبقت هذا التجديد. فقطع بعمله هذا الطريق على الطامحين لسدة الرئاسة من طائفته كما سد مسام المادة ٦٢ التي تفسح في المجال لكي يتنشق رئيس الحكومة طعم السلطة مع أعضاء وزارته عند خلو سدة الرئاسة لأي سبب كان.

إن من يخرق الدستور والأعراف الدستورية التي هي الأساس في بنيان الدولة ــ لا سيما وأنه كان أول رئيس بعد الاستقلال ــ لا يتورع عن التمادي في مخالفة أحكام الدستور والأعراف الدستورية. وما تعيينه حكومة انتقالية برئاسة ماروني إلا سلعة من بضاعته.

رابعاً: من الناحية التمثيلية، إن حكومة العماد عماد أصبحت ــ بعدما رفض نصف أعضائها من المحمديين الاشتراك بها ــ من لون واحد، في حين أن حكومة الرئيس الحص هي أكثر تمثيلاً للمجتمع اللبناني القائم منذ وجوده على التمثيل الطائفي.

لقد كانت الدولة قديماً دولة ــ شرطة، غير مقيدة بالقانون، ثم تحولت، بفضل التطور، إلى دولة ــ قانون. فالدولة القانونية هي التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون بحيث تصدر كل تصرفاتها وفقاً لقواعد قانونية عامة سابقة على الحوادث التي تطبق عليها، وبذلك تكون السيادة أو الكلمة العليا في الجماعة للقانون، وليس لإرادة الحاكم، ويعبر الإنكليز عن هذا المبدأ باصطلاح «مبدأ حكم القانون»، ويصور الأميركيون الحكومة في ظله بأنها «حكومة قانون» وليس حكومة رجال. ولأن الدستور يمثل قمة القواعد القانونية التي تخضع لها السلطات العامة، فإنهم يطلقون على هذا النظام أحياناً كلمة «الدستورية» ولما كان الدستور اللبناني يحدد بوضوح الهيئة التي تناط

بها السلطة الإجرائية في حال خلو سدة الرئاسة، فهل نكون أمام حكومة قانون عندما يخرق الحاكم الدستور ويعين حكومة انتقالية لا نص عليها في هذا الأخير؟

إذا كان هذا الدستور لا تتقيد به الطائفة الأكثر استفادة من نصوصه من بين الطوائف اللبنانية، وإذا كان العرف الدستوري لا يسمح لغير الماروني بأن يتبوأ سدة الرئاسة، أي إذا كان هذا العرف يحرم على غير الماروني ربح «جائزة اليانصيب الرئاسي الكبرى» لكن تجود عليه المادة ٦٢ بـ «جائزة الترضية» فلماذا يحرمه من هذه الجائزة، من حلف اليمين بأن يحترم نص الدستور، ويعين مارونياً على رأس حكومة انتقالية لم ينص عليها الدستور؟

إن الدستور إذا ابتلي بالتحجير، قاد إلى التدمير، لذلك أحسن هيغل في وصفه إياه عندما قال: «إن الدستور لا يكتب بل تصنعه الشعوب» ولما كان دستورنا لم يصنعه الشعب اللبناني بل هو رافد من نهر فرنسي ــ حيث تنطق مسودة وضعه بذلك، وقد غير النهر مجراه مرتين متتاليتين، ولا يزال هذا الرافد يصب في مجراه القديم، فقد آن الأوان للحاق يركب الزمن وآن للبنانيين أن يستقلوا حافلة التطور، وإلا ظلوا قابعين في المحطة...»[1].

أما الدكتور عدنان ضناوي الإستاذ في كلية الحقوق فيرى: «إن الحكومة العسكرية المعينة في آخر ساعة من ولاية الرئيس أمين الجميل بموجب المرسوم رقم ٥٣٨٧ تاريخ ١٩٨٨/٩/٢٢ هي حكومة غير شرعية، ليس فقط لأن تعيينها جاء مخالفاً للمواد ٧ و ٦٢ و ٩٥ من الدستور اللبناني معطوفة على مبادىء الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ (القسم الأول) بل وكذلك لأنها تخالف الأعراف الدستورية والسياسية (القسم الثاني). بذلك تكون حكومة الرئيس سليم الحص هي الحكومة الشرعية الوحيدة كما سنبين:

القسم الأول: تعيين الحكومة العسكرية مخالف للمواد ٦٢ و ٩٥ و ٧ من الدستور معطوفة على مبادىء الميثاق الوطني.

تنص المادة ٦٢ من الدستور اللبناني على أنه في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء».

أما المادة ٩٥ من الدستور فإنها تنص على أنه «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة...».

ومما لا ريب فيه أن المادتين ٦٢ و ٩٥ من الدستور معطوفتين على مبادىء وأحكام الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ تشكل كلاً لا يتجزأ. ذلك أن المادة ٦٢ تحدد المرجع الصالح لتولي السلطة الإجرائية بديلاً عن رئيس الجمهورية في حال خلو سدة الرئاسة الأولى، وأن المادة ٩٥، وإن جاءت تتكلم عن توزيع الحقائب الوزارية بصورة مؤقتة لجهة تمثيل الطوائف في تشكيل الوزارة، إلا أنها

(١) عن دراسة للعميد طلال مهتار بعنوان: «الحكومة الدستورية والحكومة الفعلية ــ الحلقة الثانية نشرته جريدة السفير الصادرة في ١٩٨٨/١٠/١٠ بعنوان: «دستور تصنعه الشعوب».

قد تكرست عملياً وبصورة دائمة منذ العام ١٩٤٣ تاريخ بدء العمل بميثاق الوحدة الوطنية الذي أعطى الرئاسة الأولى لماروني ورئاسة المجلس لشيعي ورئاسة الحكومة لسني. فأمام صراحة هذه النصوص والأعراف الثابتة يمكننا الجزم بأن مركز رئاسة الحكومة يجب أن يشغله لبناني ينتمي إلى الطائفة السنية.

لكن قد يقال إن هذا الحل يطبق طالما أنه يعمل بنظام الرئاسات الثلاث معاً، أي عندما يشغل الرئاسة الأولى ماروني والثانية شيعي والثالثة سني. أما إذا خلا مركز رئاسة الجمهورية وتحولت الحكومة إلى بديل مؤقت عنها يمارس صلاحياتها، وجب عندها أن يشغل منصب رئاسة الحكومة ماروني لسببين:

أولاً: بسبب حلول الحكومة مكان الرئاسة الأولى، مما يبقى على الضمانة المعطاة للموارنة كأقلية تخشى على مصيرها (وجهة نظر السيد ربابي رئيس هيئة الشورى الكتائبية).

وثانياً: لأن هذا الطرح قد تكرس بتاريخ ١٨ أيلول أيلول سة ١٩٥٢ عندما أسندت رئاسة الحكومة إلى ماروني هو اللواء شهاب بسبب استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري يومها.

جدير بالذكر، أولاً، أن هذا الطرح النفعي لم يتبناه الفقه الدستوري لحظة واحدة. وعليه فإن الحلول التي يقول بها هي مخالفة للدستور وللميثاق الوطني وإنها تجافي المنطق والمبادىء العامة وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أن تعيين ماروني رئيساً مؤقتاً للحكومة في العام ١٩٥٢ كان سابقة وحيدة لم تتكرر وأنها بالتالي غير كافية لتصبح قاعدة تتمتع بقوة العرف الدستوري خصوصاً وأنها تشكل مخالفة لأحكام المادتين ٩٥ و ٦٢ من الدستور وكذلك لأحكام الميثاق الوطني. ومن جهة أخرى فإنها كانت مشروطة في مقابل أن يستقيل رئيس الدولة يومها من سدة الرئاسة الأولى. فهي لم تحصل إقراراً بصحتها، بل حصلت في مقابل مكسب آخر أهم بالنسبة إلى جميع اللبنانيين يومها. كل ما يقال في تلك السابقة أنها غير هادفة وغير مستمرة ولا تتوافق مع الميثاق الوطني القائم على فكرة مراعاة التوازن الطوائفي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد نقضت هذه السابقة مؤخراً بصورة صريحة في العام ١٩٧٨ عندما رفض الرئيس سليم الحص الأخذ بها حيث رفض تقديم استقالته رغبة لرئيس الجمهورية المرحوم الياس سركيس العازم يومها على ترك الرئاسة الأولى. هذا من دون أن ننسى الواقعة الشهيرة في العام ١٩٤٥ يوم أنيطت السلطة الإجرائية بحكومة الرئيس عبد الحميد كرامي وذلك على أثر خلو سدة الرئاسة بسفر رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري للمعالجة خارج البلاد.

ومهما يكن من أمر فإن حلول ماروني مكان سني في رئاسة الحكومة هو تصرف مخالف للدستور وللميثاق الوطني وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أن الفرق بين منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة كبير. فصلاحيات رئيس الجمهورية منفرداً تختلف عن صلاحيات رئيس الحكومة سواء في الأحوال العادية أو في حالة المادة ٦٢.

ثانياً: رئيس الجمهورية يحكم طيلة ست سنوات، في حين أن رئيس الحكومة يشترك في الحكم تحت سيف إقالته أو حجب ثقة البرلمان عنه. ولا يخفى أن رئيس الحكومة في حالة المادة ٦٢ لا يتمتع بأية صلاحيات خاصة به، لا بل إن الصلاحيات هي لجميع الوزراء مجتمعين.

أمام هذه الفوارق بين المركزين، كيف تجوز المناداة بإشغال المركز الثالث بواسطة ماروني خسلت رئاسته مؤقتاً من دون الاستناد إلى نص صريح في الدستور وفي وقت يأمر الدستور ذاته إناطة السلطة الإجرائية بالحكومة. وإذا كان السند لذلك هو الميثاق الوطني بالذات، فهل يمكننا السير بهذا المنطق في وقت اعتبر فيه الميثاق المذكور أنه اقتطع الرئاسة الأولى للموارنة والرئاسة الثالثة للسنة. مع هذه الصراحة في توزيع الرئاسات، عرفا بموجب الميثاق، هل يجوز وقف العمل بأحكامه والعودة إلى العرف السابق لعام ١٩٤٣ حيث كان يشغل منصب رئيس الحكومة أحياناً مسيحي؟

إن الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ قد عدل بعض أحكام الدستور وليس الدستور هو الذي عدل أحكام الميثاق المذكور، إلا إذا كانت طريقة تطبيق القوانين في لبنان تختلف عن طريقة تطبيقها في البلدان الأخرى. الميثاق الوطني هو جزء غير مكتوب من الدستور المكتوب، أي أنه عرف دستوري يجب أن يحترم تطبيقه كقانون أعلى في سلسلة الهرم القانونية وإلا عد ذلك خرقاً لدستور البلاد، **خلافاً لما ذهب إليه العميد إده في تصريحه حول الحكومة العسكرية.**

باختصار فإن تطبيق الميثاق الوطني يجب، وبالضرورة، أن ينسحب على المادة ٦٢ من الدستور ليتأمن تطبيق المادة ٧ منه التي تنادي بالمساواة السياسية بين جميع اللبنانيين في صورة عامة وليتأمن كذلك تطبيق أحكام المادة ٩٥ التي توجب مراعاة تمثيل الطوائف بتشكيل الوزارة.

ثالثاً: عندما تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء على قاعدة المادة ٦٢ من الدستور، فإن الحكومة تحكم بصورة جماعية كمؤسسة مجلسية institution collégial ou corp collegial فلا مجال لإثارة المخاوف، كما يدعي الأستاذ ربابي، طالما أنه يتوجب على رئيس الحكومة «أن يأخذ بعين الاعتبار موقف كل وزير عضو في الوزارة حيث يحمل كل منهم إرادة الطائفة التي ينتمي إليها».

رابعاً: ومما لا شك فيه أن التفريق بين حالة وأخرى من حالات خلو سدة الرئاسة ليس أمراً منتجاً، كان يفرق بين حالات الخلو التي تحصل بصورة مفاجئة كالوفاة أو الاحتجاز أو الشلل المانع من التوقيع أو من الكلام أو كحالة الجنون. وبين حالات الخلو التي تحصل بصورة متوقعة كالاستقالة أو عدم التمكن من انتخاب رئيس الدولة أو الاتهام بجرم الخيانة العظمى. ذلك أن

الدستور اللبناني قد أعطى جميع هذه الحالات حكماً واحداً بدليل قول المادة ٦٢ «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت. . .».

وينحدر عن ذلك أنه لو حصل أن توفي رئيس الجمهورية فإن مجلس الوزراء سيتولى حكما السلطة الإجرائية في وقت يكون فيه رئيس الحكومة سنياً. وكذلك يكون الحل فيما لو احتجز أو اختطف ولم يعد أو شلت يداه ولسانه أو أصيب بالجنون بصورة مفاجئة.

إذن، لا مجال للتفريق، ينظر الدستور اللبناني، بين حالة وأخرى من حالات الخلو مما يوجب اعتماد النتيجة المترتبة على حالة الوفاة لأنها تتلاءم مع أحكام الميثاق الوطني أولاً، ومع الواقع، ثانياً. وبذلك تتحقق الغاية الأساسية من القاعدة القانونية وهي المساواة والاستقرار والأمان في المجتمع بعداً عن الحلول المتغيرة بدون سبب يحدده القانون صراحة وعلى سبيل الإلزام.

القسم الثاني: تعيين الحكومة العسكرية خرق للدستور والأعراف الثابتة في الميثاق الوطني.

معلوم أن الميثاق الوطني قام على مبدأ المشاركة في الحكم بين مختلف الطوائف اللبنانية الكبرى. ولكي ندرك أهمية تلك المشاركة يكفي أن نعود إلى محاضر جلسات مجلس النواب لنقرأ، لأحد واضعي الميثاق المذكور وهو الشيخ بشارة الخوري في رسالته إلى رئيس المجلس النيابي والتي تضمنت اعتزاله منصب رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٢، ما يأتي:

«. . . ولي ملء الأمل أن يوفق مجلسكم بانتخاب خلف لي يحافظ على كيان هذا الوطن اللبناني وعلى استقلاله وسيادته وعلى الميثاق الوطني الذي هو دعامة هذا الاستقلال، لأنه يؤمن الحب والوئام بين جميع الطوائف التي يتألف منها هذا الوطن العزيز».

يبدو في ضوء هذا النص، وبنظر كاتبه وهو أحد واضعي الميثاق، أن هذا الأخير هو دعامة للاستقلال. فهل أن تشكيل الحكومة العسكرية قد احترم الميثاق المذكور؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الرجوع قليلاً إلى الوراء. لقد كان واضحاً قبل وبعد اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي أن هناك بعض الإرادات اللبنانية المشبوهة تعمل على التخلص من حكومة تحمل شعار حكومة الوحدة الوطنية والإصلاح السياسي للنظام اللبناني وتحرير أرض الوطن من الاحتلال.

لذا فقد سعت تلك الجهات إلى عرقلة أعمال الحكومة بعدم التعاون المخلص معها لتحقيق بيانها الوزاري.

وإثر اغتيال الرئيس كرامي في أول حزيران عام ١٩٨٧ صدر مرسوم جمهوري قضى حرفياً، لكن بشيء من تزوير الحقائق:

«بتعيين رئيس للحكومة المستقيلة بالوكالة، من أجل تصريف الأعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة. . .».

واستناداً إلى تشويه الحقائق التي تضمنها المرسوم المذكور، بدأ بعض الأعلام المغرض يشكك في حكومة الرئيس الحص زاعماً تارة أنها انتقالية وطوراً أنها مستقيلة وهي تقوم فقط بتصريف الأعمال، ضارباً هكذا عرض الحائط بحقيقة ما بدر عن الرئيس كرامي الذي لم يتقدم باستقالة فعلية ووفق الأصول الدستورية، لكنه قام بموقف احتجاجي ضد رأس الحكم الذي لا يسهل مهمة وزيره الأول لإنجاز البرنامج الحكومي. وهذا نوع من «المقاطعة» في العرف اللبناني إن جاز التعبير. ذلك أن الرئيس كرامي لم يتقدم رسمياً باستقالة خطية ولا باستقالة شفاهية في مجلس الوزراء. وإلا لماذا كانت حكومته تشارك في ممارسة السلطة الإجرائية بحيث اتخذت أعداداً كبيرة من المراسيم الهامة بطريقة «المراسيم الجوالة» التي بررتها الظروف الاستثنائية للبلاد. وهكذا استمرت أيضاً حكومة الرئيس الحص وطيلة سنة وأربعة أشهر تمارس نفس المهام على نفس الطريقة.

والأكثر أهمية من كل ما تقدم هو أن حكومة الرئيس الحص، وبصرف النظر عن التسميات الخاطئة التي سميت بها، تبقى حكومة عادية معينة سنداً للمادة ٥٣ من الدستورالتي تعطي رئيس الدولة حق تعيين الوزراء وتسمية رئيس منهم.

لكن الأدهى والأمر، وهذا ما يثير الاستغراب، خصوصاً بنظر الدكتور رباط في دراسته المقدمة إلى مجلس النواب حيث يقول فيها حرفياً:

«والنقطة الثانية والعائدة إلى أن المرسوم قد حصر همة رئيس الوزارة بالوكالة، بتصريف الأعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة، من شأنها أن تثير الاستغراب، لأنه لا يبدو من صلاحية رئيس الجمهورية تسمية هذا النوع المبتكر من رئيس الوزارة، إذ أن المادة ٥٣ من الدستور قد حصرت صلاحيته في هذا الميدان بتعيين الوزراء وبتسميته رئيساً منهم مما يدل على أنه لا يجوز — يقول الأستاذ رباط — أن يجعل من صلاحيته بالصدد صلاحية مشروطة بالزمن ومنقوصة بالقدرات المحددة لها في الأعمال العائدة للسلطة التنفيذية، وهي الأعمال التي أشارت إليها أحكام عدة من الدستور. . .».

إذن، لقد اعتبر الدكتور رباط في دراسته أن استمرار عمل الحكومة هو شرعي يستند إلى نصوص الدستور التي ترفض تسميات مغايرة لما أقرته تلك النصوص وإلا لأمكن الحكام الإفلات من أحكام الدساتير التي وضعت لضبط تصرفاتهم في الحكم. فإذا أعطى الدستور اختصاصاً لرئيس الحكومة فإن رئيس الجمهورية لا يستطيع الحد منه زمناً أو قدرة بلجوئه إلى تسميات أو أساليب لم يلحظها الدستور.

يستخلص من مجمل ما تقدم أن حكومة الرئيس سليم الحص قد عينت سنداً للمادة ٥٣ من الدستور، شأنه شأن جميع الحكومات، أي أنها حكومة دستورية وهي الآن تمارس السلطة الإجرائية سنداً للمادة ٦٢ من الدستور وسنداً للميثاق الوطني.

وعلى العكس من ذلك فإن الحكومة العسكرية غير دستورية لأنها تخالف المادتين ٩٥ و ٦٢ من الدستور ومبادىء الميثاق الوطني. فالمادة ٩٥، كما رأينا، توجب تمثيل الطوائف في تشكيل الحكومة، وهذا ما حدده الميثاق الوطني الذي أقطع رئاسة الحكومة لمسلم سني. وبالنسبة إلى المادة ٩٥ بالذات فإنه لا يكفي للقول بعدم مخالفتها للدستور أن يتضمن مرسوم التعيين ذكر أسماء الوزراء المسلمين، بل لا بد من قبول هؤلاء وممارستهم فعلياً رغبة القبول باستلام الحقائب الوزارية التي أسندت إليهم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفض هؤلاء الوزراء المشاركة في الحكومة المخالفة للدستور ثابت من الأسلوب الملتوي الذي توسله رئيس الجمهورية بالاتفاق مع الموظف الأعلى في قيادة الجيش. فقد اختير أسلوب الوصول إلى أشخاص يمثلون المسلمين عن طريق الجيش عبر المجلس العسكري لإيهام الرأي العام أن المجلس المذكور يراعي التوازنات الطائفية في تشكيله، لكن رئيسه ماروني عرفاً. لكن رفض التشكيلة من الوزراء المسلمين يجعل تشكيلها منعدماً سنداً للمادة ٩٥ وللميثاق الوطني على رغم ذكر تلك الأسماء المسلمة في مرسوم التعيين الذي لا يستكمل كيانه بحمل أسماء مسلمة بل لا بد من قبولها القاطع نهائياً. كل ذلك مغاير ليس فقط لنصوص الدستور ومبادىء الميثاق بل وكذلك للأعراف الدستورية الأساسية التي لا تقر بحكومات وهمية أو بحكومات احتمالية لأن الأمر يتعلق بتحمل مسؤوليات سياسية من نوع خاص. على عكس حقائب وزراء الدولة التي قد تحتمل مثل هذه المخالفات.

من جهة ثالثة، وبصرف النظر عن موجب مراعاة الميثاق الوطني في إسناد منصب رئاسة الحكومة إلى سني، فإن عجز العماد عون ورئيس الجمهورية عن إقناع الضباط المسلمين بالمشاركة في الحكومة الجديدة يفرض على رئيس الدولة صرف النظر عن تعيينها ويوجب عليه الرجوع إلى رئيس الحكومة الشرعية لتطعيمها بما يريد أو لتركها تتحمل مسؤولياتها الدستورية طالما أنه تعذر عليه إيجاد البديل سواء بحكومة مدنية يرئسها سني أو بحكومة عسكرية يجب وبالضرورة وفقاً للأعراف أن يرئسها سني وإن تشكل تمثيلاً كافياً عن سائر الطوائف اللبنانية. فجميع الظروف والحالات توجب الانصياع إلى أحكام المادتين ٩٥ و ٦٢ وإلى مبادىء الميثاق طبعاً.

وفي أحسن أحوال الحكومة العسكرية التي خالف تشكيلها الدستور والميثاق، كما قلنا، كيف تستطيع أن تعمل عى قاعدة المادة ٦٢ من الدستور طالما أنها من لون طائفي واحد. فنظام الحكومة الجماعية أو المجلسية لا يسمح لها أن تصدر قراراتها بمعزل عن مراعاة الميثاق الوطني، لأنه وكما ذكرنا سابقاً، أن المادة ٦٢ والمادة ٩٥ والميثاق الوطني تشكل جميعها وحدة لا تتجزأ. فإذا أهمل العمل بإحداها من دون الأخرى بطلت الغاية من وضع البديل المؤقت وهو الحكومة في حالة خلو سدة الرئاسة الأولى.

في ضوء ما تقدم وغيره من المسائل السياسية التي لا مجال لإثارتها هنا، ماذا يبقى من

الشرعية الدستورية لحكومة العماد عون التي لا يشك أحد في أن مجيئها كان حصيلة لرفض بعض قوى الأمر الواقع تسهيل عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية على أساس الإصلاح السياسي.

ألم يصرح السيد العماد قبل تشكيل حكومته بيومين أنه سيكون مستعداً لتلقي المراجعات الحكومية وأنه لن يكون هناك فراغ فيما لو تعذر انتخاب الرئيس؟ ألم يكن العماد قاصداً أن يقول إنه هو الشرعية؟

باختصار، مخالفة مواد الدستور والميثاق في تأليف الحكومة العسكرية كما تقدم بيانه يجعل حكومة الرئيس الحص هي الحكومة الشرعية الوحيدة عملاً بالمادتين ٦٢ و ٩٥ من الدستور وكذلك بالميثاق الوطني[1].

(١) نقلاً عن دراسة للدكتور عدنان ضناوي منشورة في جريدة السفير الصادرة في ١٢/١٠/١٩٨٨ بعنوان: «الحكومة الشرعية وحكومة خرق الدستور والميثاق».

الجمهورية الثالثة

١٩٨٩ـ ؟

الحكومات خلال ولاية الرئيس الياس الهراوي

١٩٨٩ ـ ؟

الحكومات خلال الفترة التي انقضت من ولاية الرئيس الياس الهراوي الممددة حتى تاريخ ٢٣/١١/١٩٩٨ . (أواخر العام ١٩٩٦) ست حكومات تعاون فيها مع الرؤساء :
سليم الحص، عمر كرامي، ورشيد الصلح (حكومة واحدة لكل منهم) ومع الرئيس عمر الحريري (ثلاث حكومات)

الوزارة السادسة والسبعون

تشكيل حكومة الدكتور سليم الحص الثالثة[1]

من ٢٥/١١/١٩٨٩ إلى ٢٤/١٢/١٩٩٠

سليم الحص (سني ـ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للخارجية والمغتربين
ميشال ساسين (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعمل
نزيه البزري (سني ـ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة
جورج سعادة (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
ادمون رزق (ماروني ـ الجنوب) .... وزيراً للعدل واللاعلام
علي الخليل (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للمالية
سورين خان اميريان (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للصناعة والنفط
عبد الله الراسي (ر. ارثوذكس ـ الشمال) ..... وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، وللسياحة
نبيه بري (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية وللاسكان والتعاونيات
وليد جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
الياس الخازن (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للداخلية
البير منصور (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزيراً للدفاع الوطني
محسن دلول (شيعي ـ البقاع) .... وزيراً للزراعة
عمر كرامي (سني ـ الشمال) .... وزيراً للتربية والفنون الجميلة

- حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء: بري، جنبلاط، دلول، وكرامي.
- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٦/١١/١٩٨٩ (بارك أوتيل شتورة)، ونالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٤١ وغاب عن الجلسة ٣١ نائباً (عدد النواب حينذاك ٧٢ نائباً).
- التعديلات الدستورية أقرّت ونشرها رئيس الجمهورية في ٢١/٩/١٩٩٠.
- إنهاء «حالة التمرد» التي كان يقودها العماد ميشال عون (١٣/١٠/١٩٩٠) ولجوئه إلى السفارة الفرنسية في مار تقلا.

---

(١) بموجب المرسومين رقم ١ و٢، وبالعودة إلى المادة الأولى من المرسوم رقم واحد الذي سمي بموجبه الدكتور الحص رئيساً للحكومة ورد عبارة «تعتبر الحكومة مستقيلة» ولم تشر هذه المادة تحديداً الحكومة المقصودة بذلك فاقتضى التنويه.

● بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٩٠ قدّم الدكتور سليم الحص استقالة الحكومة إلى الرئيس الياس الهراوي الذي قبلها وكلف في اليوم التالي السيد عمر كرامي تأليف الحكومة الجديدة بعد إجراء الاستشارات النيابية الملزمة.

حكومة الطائف الأولى

حكومة الطائف الأولى التي ترأسها الدكتور سليم الحص كانت خيار رئيسين للجمهورية الرئيس الشهيد رينيه معوض والرئيس الياس الهراوي الذي انتخب خلفا له.

إذا أن مراسيم هذه الحكومة كانت ستصدر بعد ساعتين من موعد اغتيال الرئيس معوض في ٢٢ تشرين الثاني. والاحتفال الذي أقيم في عيد الاستقلال في القصر الحكومي برعاية الرؤساء رينيه معوض، حسين الحسيني، سليم الحص، وضع اللمسات الأخيرة على تركيبتها. وكان الاتفاق أن يعلن عنها بعد ساعتين من انتهاء الاحتفال، لكن الرئيس معوض خرج من القصر الحكومي ولم يصل إلى القصر الرئاسي المؤقت في الرملة البيضاء حيث كانت المنية في انتظاره.

ولهذا فحين انتخب الرئيس البديل الياس الهراوي في بارك اوتيل شتورة بعد يومين من اغتيال الرئيس معوض أعاد تكليف الرئيس الحص استناداً إلى الاستشارات التي كانت قد جرت وصدرت مراسيم حكومة الـ ١٤ بعد ساعات من أداء الهراوي يمين القسم أمام مجلس النواب.

والسرعة التي أملت إصدار مراسيم الحكومة عللت بالظروف الاستثنائية التي قضت باغتيال معوض وبضرورة الإسراع في سدّ أيّ فراغ في السلطة التنفيذية للتمكن من مواجهة التمرد الذي كان يقوده العماد ميشال عون.

لقد واجهت هذه الحكومة أصعب المراحل في السير والأداء، إذ أن لحظة الإعلان عنها واجتماعها الأول ووجهت بغياب ثلاثة من أعضائها، هم الوزراء نبيه بري، جورج سعادة وميشال ساسين الذين غابوا عن الصورة التذكارية الأولى.

فالوزير بري كان يجنح للمقاطعة ورفض المشاركة لأنه لم تسند له إضافة إلى حقيبتي الكهرباء والماء والاسكان حقيبة الجنوب والإعمار، لكن المداخلات السياسية وحراجة الظروف أعادت الوزير بري من اعتكافه.

وبقي نصاب الحكومة غير مكتمل باعتذار الدكتور جورج سعادة وزميله ميشال ساسين، والأسباب التي عللت الاعتذار تتلخص بعدم الرغبة في تفجير المشكلة مع العماد ميشال عون. وهي الأسباب ذاتها التي كانت وراء عدم اشتراك «القوات اللبنانية».

وإضافة إلى أن الحكومة قد أقلعت في خطواتها الأولى من دون كامل ركابها الذين عادوا والتحقوا بها، فإنها بدأت عملها في ظروف بالغة الغرابة إذ أن رئيس الجمهورية أقام في ثكنة أبلح،

ورئيس الحكومة في بيروت، وتوزع الوزراء بين فندقي «السمرلند» وبارك اوتيل ــ شتورة، وفي ضيافة الأصدقاء. وكانت الاجتماعات الأولى بالغة الصعوبة لافتقاد الأعضاء والرئيس التنسيق والتكامل، إضافة إلى غياب الأجهزة الحكومية التي تساعد على إرساء عمل حكومي وإداري منتظم.

«لذلك فإن أولى خطوات الحكومة جاءت «خبط عشواء»، ولكن أغلبها توجه نحو الهدف المطلوب وهو إزالة الحالة الانقسامية، المتمثلة بتمرد القائد السابق للجيش العماد ميشال عون.

هذا الارتباك الذي رافق الحكومة في انطلاقتها لم يتبدد نهائياً بانتقالها ورئيس الجمهورية إلى العاصمة بيروت، حيث عقدت أولى اجتماعاتها في العاشر من كانون الثاني من السنة ١٩٩٠ في المقر المؤقت لرئاسة الجمهورية في الرملة البيضاء، وأقام عدد من الوزراء في فندق «السمرلند» الذي تحول إلى «فندق حكومي ونيابي» مما أوحى بعدم جدية الإدارة الرسمية منذ انطلاقتها»[١].

ومن خلال المتابعة لأداء الحكومة السياسي، يمكن القول أنها قد مرت بثلاث مراحل لتحقيق أهدافها:

المرحلة الأولى: وجرى تحديدها في الجلسة الأولى حيث تحدث الرئيس سليم الحص عن رؤيته لإنهاء الحالة التقسيمية معتبراً أن إنهاء هذه الحالة لا يتم إلا بعمل حكومي متكامل ومنسق، «وإذا كان ميشال عون قد ادعى السلطة ومارسها فإن الأولى بالحكومة الشرعية أن تعمل على استرجاع سلطتها عبر الدوائر كافة». أي أن البداية تكون عبر المواجهة الإدارية والدبلوماسية والمادية والاقتصادية، وقد طلب من الوزراء كل حسب حقيبته إعداد التصور اللازم لاسترداد الوزارات والإدارات المخطوفة من قبل عون».

وقد بادرت الحكومة ذاتها إلى إصدار قرارات بإقالة عون من منصبه كقائد للجيش وتعيين العماد اميل لحود بدلاً عنه وكلفته استعادة وحدة المؤسسة العسكرية.

ومن هذه النقطة بدأت القرارات تتوالى واحدة تلو الأخرى وإن بصعوبة وبعد الجهاز العسكري انتقل العمل إلى الجهاز الدبلوماسي ومن ثم الإداري والمالي والاقتصادي، «واستطاعت الحكومة انتزاع اعتراف كل الدول ومراكز القرار العربية والأجنبية باستثناء بعض الثغرات التي تمثلت بدعم العراق وفرنسا والفاتيكان للعماد عون».

المرحلة الثانية: إلا أن كل هذه الإجراءات لم تثن عون عن تمسكه بموقفه لذلك فإن الحكومة انتقلت إلى المرحلة الثانية في المواجهة. واتخذت قرارات تمثلت بشد الحزام وخاصة على المستوى المادي وتقرر قطع السيولة والرواتب عن الموظفين العسكريين غير الملتحقين بالشرعية.

(١) عارف العبد، مقال في جريدة السفير الصادرة في ٢١/ ١٢/ ١٩٩٠ ــ ص ٣. بعنوان: «حكومة الطائف الأولى: أصلها وفصلها وسيرتها...».

وبذلت الحكومة جهداً دبلوماسياً ساعدتها فيها اللجنة الثلاثية العربية لسد الثغرات في الموقف الدولي وتحديداً في مواقف العراق وفرنسا والفاتيكان وقد أسفرت الجهود المضنية عن ثني فرنسا عن التراجع عن تأييده خاصة بعد زيارة رئيس الحكومة لباريس واجتماعه إلى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الذي أكد دعمه للشرعية واعترافه بها.

«وقد استنفدت الحكومة جهودها بإصدار البيان الشهير الذي عرف ببيان ١١ تموز ١٩٩٠ الذي كان بمثابة الدعوة الأخيرة للالتحاق بالشرعية، إلا أن العماد عون رفض إعطاء رد إيجابي على نداء الحكومة برغم المحاولات المضنية التي بذلها الموفد العربي للجنة الثلاثية الأخضر الإبراهيمي لإقناعه».

المرحلة الثالثة: بعد رفض العماد عون لنداء الحكومة، انتقل التحضير للمرحلة الثالثة وهي المرحلة التي أنهت تمرد العماد عون بالوسائل العسكرية بعد استنفاد كل الوسائل السياسية. وقد جرى التحضير لهذه المرحلة بقوة وعبر تحرك على المستويين الدبلوماسي والعسكري. فقد زار رئيس الحكومة الولايات المتحدة الأميركية واجتمع برئيسها جورج بوش (أواخر أيلول ١٩٩٠) فيما بدأ الجيش اللبناني بقيادة العماد اميل لحود حصاراً شاملاً على منطقة سيطرة عون إلى أن نفذ عمليته العسكرية بمساندة الجيش السوري في ١٣ تشرين الأول.

وبذلك تكون حكومة الحص قد وحدت العاصمة بيروت للمرة الأولى منذ بداية الحرب الأهلية، كما وحدت الجيش اللبناني وباقي إدارات ووزارات الدولة، لتحضر لعملية انطلاق شاملة لإعادة البناء على مختلف المستويات.

كما أن الذي حققته الحكومة كمرادف لإزالة التمرد أنها أقرت وللمرة الأولى دستور الجمهورية الثانية الذي نصت عليه اتفاقية الطائف، ويقوم جوهره على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعا»..

حكومة الطائف الأولى والتي نجحت في تحقيق أهدافها السياسية واجهت على المستوى الداخلي انفجارين كادا أن يطيحا بها، وفي الحالتين كانت المواجهة تتمحور بين رئيسها سليم الحص واحد الوزراء.

الانفجار الأول: تمثل بما عرف بحادثة المصرف المركزي. ففي الخامس عشر من آذار ١٩٩٠ تعرض حاكم مصرف لبنان الدكتور ادمون نعيم لحادثة اعتداء داخل المصرف من قبل عناصر في قوى الأمن الداخلي تلقت أوامرها من وزير الداخلية الياس الخازن، طلب منها استقدام نعيم ولو بالقوة إلى مكتب الوزير.

«والسبب تأخير الحاكم لأمر صرف بدل ثمن صفقة جوازات السفر التي قررتها الحكومة. هذه الحادثة دفعت رئيس الحكومة إلى مطالبة الوزير بتحمل المسؤولية والاستقالة إذ أن الرئيس

الحص كان بين خيار من اثنين، فإما استقالة الحكومة لأن التصرف صادر عن وزير هو عضو فيها، وإما مطالبة الوزير المختص بتحمل المسؤولية والاستقالة. والذي جرى أن موقف الحص جوبه بمعارضة شديدة من قبل رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي وباقي أعضاء الحكومة، بحجة أن استقالة الوزير قد تدفع باقي الوزراء المسيحيين لترك الحكومة».

وقد دامت هذه الأزمة ثلاثة أيام وهي مدار تجاذب بين الحص من جهة ورئيسي الجمهورية والمجلس من جهة أخرى ووصل الأمر بالوزير جنبلاط إلى أن هدد بالاستقالة من الحكومة إذا أقيل الوزير الخازن.

إلا أن هذه الأزمة حلت بالتوصل إلى المخرج التالي وهو يقضي «بأن يضع الوزير الخازن استقالته بتصرف رئيسي الجمهورية والحكومة، ويبدي رئيس الجمهورية رغبته في الاحتفاظ بالاستقالة».

أما الانفجار الثاني الذي واجه الحكومة من الداخل، فقد تمثل بالحملة التي شنها الوزير وليد جنبلاط على الحكومة ورئيسها في ٩/ ٥/ ١٩٩٠ وقد وصلت إلى حد التهجم الشخصي على الرئيس الحص واتهامه بالتغاضي عن التجاوزات التي تتم. فكان أن اتخذ الرئيس الحص موقفاً يقضي بعدم الدعوة إلى مجلس الوزراء قبل تراجع جنبلاط عن موقفه، وانطلاقاً من نظرية أنه لا يمكن لوزير أن يتهجم على رئيس الحكومة وتستمر الحكومة في العمل.

«إلا أن هذه الأزمة التي هددت بإطاحة الحكومة، وجدت مخرجها بأن اصطحب رئيس الجمهورية الياس الهراوي الوزير جنبلاط إلى منزل رئيس الحكومة، واعتبرت الزيارة تراجعاً للوزير جنبلاط عن كلامه وتسوية للخلاف».

«في جانب آخر واجهت الحكومة خلال ممارستها محاولات للخروج على النص الدستوري. فإذا كان اتفاق الطائف الذي تحول في الجانب الإصلاحي إلى بنود دستورية تحدد في جوهرها صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فإن رئيس الجمهورية حاول عبر واقعتين الخروج على النص الدستوري، إلا أن المحاولتين أدتا إلى خلاف ما قصده رئيس الجمهورية، وبالتالي إلى تثبيت عرف جديد يقول: إن أية ممارسة للسلطة يجب أن تكون متوافقة مع صلب الدستور الجديد ومتقيدة بالروح والنص»[1].

وفي الواقعة الأولى، أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي اتصل هاتفياً بالرئيس الحص الذي كان موجوداً في الأمم المتحدة لكي يقول له إن مجزرة وقعت في منطقة نهر الموت، ومن الضروري إحالتها إلى المجلس العدلي بواسطة مجلس الوزراء.

ورد الرئيس الحص بالقول، هذا صحيح هل تريد مني أن أعود على وجه السرعة لكي نعقد

(١) عارف العبد، مصدر سابق.

جلسة لمجلس الوزراء؟

أجاب الهراوي: لا . . ليس ضرورياً فالعمل الذي تقوم به أكثر نفعاً.

وحسب الرواية، فإن المحادثة انتهت عند هذه الحدود، فالرئيس الهراوي فهم أن الحص قد وافق على عقد جلسة لمجلس الوزراء بغيابه، والحص فهم أن عقد الجلسة غير مستعجل ويمكن بالتالي أن ينتظر قدومه خلال اليومين المقبلين.

والذي جرى أن رئيس الجمهورية دعا إلى جلسة لمجلس الوزراء أحالت الجريمة على المجلس العدلي. وعندما علم الحص بالموضوع أثاره على الهاتف رافضاً أن تتم الدعوة إلى الجلسة في غيابه، لأنها تشكل خرقاً للدستور.

وانطلاقاً من النص الدستوري الذي يقول: يحق لرئيس الجمهورية الدعوة لجلسة استثنائية لمجلس الوزراء بالاتفاق مع رئيس الحكومة. .

وتقول الرواية، إن الرئيس الحص أثار الموضوع لدى عودته مع رئيس الجمهورية، خصوصاً وأن المقررات الرسمية التي تلاها وزير الإعلام إثر الجلسة لم تشر إلى الجلسة باعتبارها استثنائية مما يثبت محاولة خرق الدستور.

ولتجاوز الخرق الدستوري صدرت قرارات الجلسة انطلاقاً من النص الدستوري القائل أن الجلسة استثنائية، وقد عاد إليها رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ووقّع القرار من رئيسي الجمهورية والحكومة.

أما الواقعة الثانية، فتمثلت بوقائع الندوة المتلفزة التي عقدها رئيس الجمهورية في عيد الاستقلال، وتحدث فيها في أمور تصب في صلاحيات الحكومة.

«وقد اعتبرت خرقاً للدستور وتجاوزاً لصلاحيات رئيس الحكومة، وانتهت إلى إثارة أزمة صامتة داخل مجلس الوزراء وفي اجتماع خاص بين الرئيسين الهراوي والحص. وخلصت هذه الواقعة إلى التأكيد على حق رئيس الجمهورية في شؤون سياسية ووطنية توجيهية وليس في أمور هي من صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً الذي له الحق في تحديد سياسة الدولة ورسم مواقفها من المسائل المصيرية».

صحيح أن الحكومة قد أنجزت المهمة الأساسية التي جاءت من أجلها، أي إنهاء الحالة التقسيمية التي كانت متمثلة بإنهاء تمرد العماد ميشال عون وإعادة توحيد العاصمة والمؤسسة العسكرية وإحياء بيروت الكبرى وإنجاز الإصلاحات الدستورية.

ولكن سجلت على هذه الحكومة الكثير من النقاط في جوانب أخرى أهمها تعثرها وعجزها عن تأمين الخدمات العامة.

إذ أن حجم الدمار الذي لحق بالمؤسسات العامة والبنية التحتية خلال الحرب الأهلية وعلى الأخص خلال الحروب الأخيرة قد تسببت بدمار كبير استحال على الحكومة في ظلها إعادة تسيير المرافق والمؤسسات العامة.

«ولذلك تعرضت الحكومة لحملات انتقاد من النواب والسياسيين تطالبها بتنظيف العاصمة وإعادة الكهرباء والماء والهاتف. كما فتح المجال لانتقاد الحكومة انطلاقاً من ممارسات وزارية فاحت روائحها بإنباء السمسرات والرشاوى والصفقات».

«إنما للإنصاف، يمكن القول إن روائح الصفقات الكبرى قد غابت عن الحكومة الراحلة ويؤكد على ذلك البيان الذي نشره مصرف لبنان بطلب من الحكومة، والذي توضح أن مصاريف الحكومة لم تكن كبيرة خاصة وأن الصفقات كانت مضبوطة من قبل رئيس الحكومة ووزير المالية وكانت تخضع لنظام المناقصة وليس لنظام التراضي بقرار من الحكومة ذاتها».

«يبقى أن أبرز ما قدمته الحكومة جاء في الطريقة التي قدم بها الحص استقالة حكومته، إذ أن العادة جرت أن تكون استقالة الحكومات انطلاقاً من أزمات وخلافات تقع مع رئيس الجمهورية، لكن استقالة الحص جاءت بطريقة مختلفة، وأصر من خلالها الرئيس المستقيل على أن يكون التسلم والتسليم سلمياً وعادياً، وفي جلسة لمجلس الوزراء، انطلاقاً من حاجة البلاد إلى أجواء الوفاق، وضرورة متابعة تلك الأجواء.

«لقد سجل الرئيس سليم الحص خلال هذه الفترة علامة مميزة في الأداء السياسي الوفاقي وهو أداء سيبقى موضع مراقبة للحكومة المقبلة، كما أقام الحص سقفاً سياسياً رفيع المستوى يتخوف الناس من أن ينحدر ويتدهور إذا لم يتدارك أهل الحكم القيام بخطوة حكومية ناقصة»[١].

كتاب استقالة الحكومة:

فخامة رئيس الجمهورية السيد الياس الهراوي تحية واحتراماً وبعد!

«لما كانت الحكومة قد قطعت شوطاً أساسياً في إنجاز المهمات الملقاة على عاتقها بموجب وثيقة الوفاق الوطني التي التزمتها منذ قيامها بما في ذلك إحالة مشروع قانون الإصلاحات الدستورية على مجلس النواب وإنهاء حالة التمرد وإعادة الوحدة إلى المؤسسة العسكرية وأخيراً تحقيق مشروع بيروت الكبرى.

«ولما كانت المرحلة المقبلة بعد هذه الإنجازات تتطلب من الحكم بطبيعة الحال، تجديد رؤيته وانطلاقته في توطيد هيكلية الدولة، ومتابعة مسيرة الوفاق والسلام، ومباشرة عملية البناء والإنماء على نطاق واسع، وإلى جانب استمرار العمل على تحرير أرض الجنوب من الاحتلال وفق القرارات الدولية، فإنني أتقدم باستقالة الحكومة راجياً أن يفتح ذلك المجال أمام قيام حكومة

(١) عارف العبد، مصدر سابق.

جديدة تستجيب لمقتضيات المرحلة المقبلة في مواصلة تطبيق مضمون وثيقة الوفاق الوطني. مع التقدير والاحترام وأخلص التمنيات».

سليم الحص رئيس مجلس الوزراء.

الوزارة السابعة والسبعون

تشكيل حكومة السيد عمر كرامي [1]

من ٢٤/١٢/١٩٩٠ إلى ١٦/٥/١٩٩٢

عمر كرامي (سني ـ الشمال) .... رئيساً لمجلس الوزراء

ميشال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني

نزيه البزري (سني ـ الجنوب) .... وزير دولة

خاتشيك بابكيان (أرمن. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للعدل

جميل كبي (سني ـ بيروت) .... وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية

ميشال ساسين (ر. ارثوذكس ـ بيروت) .... وزيراً للعمل

جورج سعادة (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

علي الخليل (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للمالية

بطرس حرب (ماروني ـ الشمال) .... وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

محمد يوسف بيضون (شيعي ـ بيروت) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية

مروان حمادة (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة

نبيه بري (شيعي ـ الجنوب) .... وزير دولة

وليد جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان) .... وزير دولة

البير منصور (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزيراً للاعلام

محسن دلول (شيعي ـ البقاع) .... وزيراً للزراعة

زاهر الخطيب (سني ـ جبل لبنان) .... وزير دولة للاصلاح الإداري

نديم سالم (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل

محمد جارودي (سني ـ بيروت) .... وزيراً للصناعة والنفط

اللواء الركن سامي الخطيب (سني ـ البقاع) .... وزيراً للداخلية

شوقي فاخوري (ر. ارثوذكس ـ البقاع) .... وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي

---

(١) بموجب المرسومين رقم ٨٦٠ و٨٦١ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٠، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٩١، العقد الاستثنائي الأول جلسة ٩/١/١٩٩١.

نقولا الخوري (ر. كاثوليك ـ البقاع) .... وزير دولة

أغوب جوخادريان (أرمن. كاثوليك ـ بيروت) .... وزير دولة لشؤون البيئة

عبد الله الأمين (شيعي ـ الجنوب) .... وزير دولة

أسعد حردان (ر. ارثوذكس ـ الجنوب) .... وزير دولة

محمد عبد الحميد بيضون (شيعي ـ الجنوب) .... وزيراً للاسكان والتعاونيات

فارس بويز (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية والمغتربين

سمير جعجع (ماروني ـ الشمال) .... وزير دولة

ايلي حبيقة (ماروني ـ جبل لبنان) .... وزير دولة

سليمان طوني فرنجية (ماروني ـ الشمال) .... وزير دولة

الأمير طلال أرسلان (درزي ـ جبل لبنان) .... وزيراً للسياحة

- حكومة مختلطة من داخل أعضاء المجلس النيابي ومن خارجه حملت عنوان «حكومة المصالحة الوطنية»، الوزراء غير النواب هم رئيسها ونائبه والوزراء: حمادة، بري، جنبلاط، دلول، جارودي، فاخوري، الخوري، الأمين، جوخادريان، حردان، بيضون (محمد عبد الحميد)، بويز، جعجع، حبيقة، فرنجية، وارسلان.

- ألقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٩/١/١٩٩١، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٣٧ وحجبها ٣ نواب وغاب عن الجلسة١٧ نائباً (عدد النواب حينذاك ٦٧).

- بناء لوثيقة الوفاق الوطني، والتعديلات الدستورية في ٢١/٩/١٩٩٠، وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧/٦/١٩٩١، ملئت بالتعيين المقاعد النيابية الشاغرة (٣١) والمقاعد المستحدثة (٩) بموجب المرسوم رقم ١٣٠٧ الصادرة في الجريدة الرسمية، العدد ٢٤، تاريخ ١٣/٦/١٩٩١ وعيّن نواباً: رئيس الحكومة والوزراء: المر، حمادة، بري، جنبلاط، دلول، جارودي، الأمين، بيضون، بويز، حبيقة، فرنجية وارسلان.

- فور إعلان التشكيلة الحكومية تريث الوزيران ساسين وسعادة قبول المنصب الوزاري وقاطعا اجتماعات مجلس الوزراء، ثم عادا عن مقاطعتهما: الوزير ساسين ابتداء من ٦/٣/١٩٩١، والوزير سعادة من ٢٠/٣/١٩٩١. أما الوزير سمير جعجع فقد اعتذر أصلاً عن الاشتراك وقدّم استقالته التي قبلت في ٢٠/٣/١٩٩١، وعين مكانه كوزير دولة السيد روجيه ديب.

- أعلن الوزير جنبلاط استقالته من الحكومة في خطاب ألقاه في المكتبة الوطنية في بعقلين (١١/١/١٩٩١)، والرئيس كرامي يرفض الاستقالة، وجنبلاط يعود عن استقالته (٢/٣/١٩٩١).

- محاولة اغتيال نائب رئيس الحكومة، وزير الدفاع الأستاذ ميشال المر بتفجير سيارة مفخخة لدى مرور موكبه في انطلياس (٢٠/٣/١٩٩١).

● في مهرجان شعبي حاشد أقيم في النبطية في ٣١/ ٨/ ١٩٩١ بمناسبة ذكرى اختفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه، الوزيران بري وبيضون يعلنان استقالتيهما من الحكومة مطالبين «بموقف من قضية الإمام الصدر يكون واضحاً وصريحاً، وموقف إزاء ليبيا. . .» وقد عادا عن الاستقالة بعد تبني مجلس الوزراء، موقفاً بعد جلسته المنعقدة في ١٨/ ٩/ ١٩٩١ معلناً فيه «الحرص على متابعة قضية الإمام موسى الصدر ورفيقيه، والتي تعتبر قضية لبنانية شاملة تعني كل لبنان وهي من القضايا الوطنية الكبرى وتهيب بالمسؤولين الليبيين وبجميع المراجع القادرة على المساعدة على جلاء هذه القضية».

● بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي وتدني قيمة النقد الوطني بشكل مريع في الفترة الواقعة ما بين ١٩/ ٢/ ١٩٩٢ و ٤/ ٥/ ١٩٩٢، اجتمع أركان الاتحاد العمالي ومكتب المعلمين ورابطة أساتذة الجامعة اللبنانية في ٥/ ٥/ ١٩٩٢ وأعلنوا الإضراب العام لمدة أربعة أيام «من أجل تأليف حكومة قادرة». وقد ترافق ذلك قيام مجموعة كبيرة من المواطنين بتظاهرات شعبية عمت مختلف المناطق اللبنانية، وتصاعدت وتيرة التظاهرات في اليوم التالي (٦/ ٦/ ١٩٩٢) رافقتها أعمال شغب وتكسير محال وحرق إطارات حيث «تحولت العاصمة إلى كتلة من الدخان الأسود» ومهاجمة منازل وزراء ومسؤولين في بعض المناطق اللبنانية: استدعى على إثرها الرئيس كرامي أجهزة الإعلام وأعلن عبرها استقالة حكومته معلناً عن «وجود مؤامرة لإسقاط الحكومة لموقفها من المفاوضات المتعددة مع إسرائيل». وبعد الإعلان عن الاستقالة قرّر الاتحاد العمالي تعليق الإضراب.

● في العاشر من أيار ١٩٩٢ صدر عن رئاسة الجمهورية بيان بقبول الاستقالة وتحددت الاستشارات النيابية ابتداء من ظهر الاثنين ١١/ ٥/ ١٩٩٢ وتتابعت الثلاثاء ١٢/ ٥/ ١٩٩٢ وكلّف بنتيجتها الرئيس رشيد الصلح تشكيل الحكومة الجديدة (١٣/ ٥/ ١٩٩٢).

كتاب عودة الوزير جنبلاط عن استقالته:

«دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم.

تحية وبعد

انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية اللبنانية التي تقضي بإنجاح مسيرة الوفاق وإعادة بناء لبنان بوحدته وسلامته على أسس العدالة بكل مفاهيمها، من خلال إصلاحات جذرية، ورغبة مني في تحصين الموقف الوطني في مرحلة تاريخية ودقيقة يمر بها لبنان والمنطقة، لهذا جئت أعلمكم عن استعدادي للعودة عن الاستقالة وتحمل المسؤوليات الوطنية في إطار السلطة الإجرائية.

في ٢/ ٣/ ١٩٩١ بكل تقدير

وليد جنبلاط».

وعلّق الرئيس كرامي على الكتاب فقال: «إنني إذ أرحب بعودة الوزير وليد جنبلاط عن استقالته، أدعوه إلى العودة والمشاركة في السلطة الإجرائية من أجل مواجهة كل المستجدات في هذا الظرف الدقيق، فنحن بحاجة لأن نضع كل الإمكانات وأن تشارك كل القوى والشخصيات من أجل إعادة بناء لبنان وخلاصه من المحنة التي يتخبط بها».

«ولقد ناديت دائماً جميع الوزراء المقاطعين بأن يعودوا إلى مسيرة الخلاص والإنقاذ والمساهمة في المصالحة الوطنية وحل المليشيات، لأنني كنت أدرك منذ البداءة بأن الأزمة اللبنانية قد انتهت وبأن العنف قد انتهى وبأن قطار السلام والمحبة قد انطلق، وبأن عودة لبنان بحدوده الدولية هي أمر محتوم وبأن البناء والازدهار قادم لا ريب فيه. لذلك فإن كل تخلف عن هذا الركب نعتبره تقصيراً فادحاً وفاضحاً بشأن إعادة بناء لبنان، وتأخيره هذه المسيرة، لذلك ناشدنا الجميع بضميرهم الوطني التعالي فوق كل الأسباب مهما علا شأنها، وكلنا دائماً وأبداً بأن مصلحة لبنان هي فوق كل مصلحة خاصة، وبأن الشعب اللبناني قد اتخذ قراره بتوحيد البلد وبخلاصه وبإعادة بنائه، وكلمة الشعب هي كلمة الله، لذلك ندعو الجميع أن يتقوا الله وأن يلتحقوا بالمسيرة قبل فوات الأوان. . .»[1].

استقالة الوزير جعجع:

عقد الدكتور سمير جعجع بعد ظهر ٢٠/ ٣/ ١٩٩١ مؤتمراً صحافياً في مقر إقامته في غدراس تلا فيه بياناً طويلاً استهله بتعليق على محاولة اغتيال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني المهندس ميشال المر، قال: «في بداية هذا اللقاء استنكر ما تعرض له معالي الوزير ميشال المر وأتمنى أن تكون المرة الأخيرة التي يشهد فيها لبنان حوادث من هذا القبيل وأتمنى أن يعتمد الأفرقاء على اختلاف نزعاتهم السياسية الوسائل السياسية والديموقراطية لأنه في النهاية وعلى المدى الطويل ما من وسيلة يمكن أن تؤدي إلى النتائج المطلوبة إلا هذه الوسيلة. وأن تجربة الخمسة عشر عاماً كانت خير دليل على ذلك».

وهنا نص البيان[2]:

«أيها السادة، في مسيرة الشعوب محطات تأمل وحساب. وفي مراحلها تعرجات وصعود وهبوط. والشعوب الحية هي القادرة على الإفادة من كل ما تمر به لتستمر مواكبة لأهدافها حتى في اللحظات الحرجة. وقد علمنا التاريخ ــ وهو أفضل المعلمين وأحكمهم ــ أن من يستسلم لخيبات الأمل أو يعتقد أن النهاية دنت إذا عاكسته الظروف مرة يتنازل عن حقه في الوجود وعن شرعة الصراع في الحياة. فكيف الحال، إذاً، والأوضاع فيها من الإيجابيات والأمل والتصميم أكثر بكثير

---

(١) نقلاً عن جريدة السفير الصادرة في ٤/ ٣/ ١٩٩١، ص ٣.
(٢) نقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ٢١/ ٣/ ١٩٩١

مما يعتقده بعضهم أو يحاول بعضهم الآخر أن يوحي به عن قصد فيه كل ريبة؟

نسوق هذا الكلام وشعبنا خارج من تجارب مرة، وقد دفع فيها ما دفع بعدما هزته صدمات عنيفة، وأهم صدمة وأقربها إلينا في الزمان محاولات الالتفاف على عملية الوفاق الوطني التي تمت خطوطها العامة في الطائف.

أيها السادة، إن الوفاق الوطني ليس فعلاً يتم في وقت معين ويتوقف عنده. إنه حياة يومية. إنه ممارسة على جميع المستويات. له معاييره ومقاييسه. وله مبادئه وشروطه. فلا يعقل أن يتشدق به أحدنا وأن يحيد عنه في الوقت نفسه؟ للناس أعين ترى. وآذان تسمع. وعقل به تحكم وتقوم.

إن سيرنا، بعملية الوفاق الوطني كانت لتخدم خمس غايات رئيسية، في جملة ما تخدم.

أردنا منها أن نوقف حرباً ما نتج منها إلا الخراب والدمار والتقتيل والتشريد. وتوقيف الحرب لا يعني فحسب صمت المدفع ووضع حد لأزيز الرصاص. توقيف الحرب هو وضع حد، أيضاً، لأجواء تهديدية تكون كسيف داموكليس مسلطاً في كل لحظة فوق الرؤوس.

أردنا من عملية الوفاق الوطني استعادة سيادة انتهكها بكل سادية غرباء عاشوا في أرض لبنان، ونصبوا أنفسهم أوصياء وولاة. ولم يعرف حكام هذا الوطن كيف يدافعون عنه ويستردونها. فقام الشعب يقف اعزل في وجه الطامعين. ولكنه ما لبث أن عرف كيف ينظم نفسه ويقوي ساعده في قوى عسكرية مقاومة، ويفرض على أشد المغتصبين تغطرساً أن يقف عند حده.

أردنا من عملية الوفاق الوطني أن نقيم على انقاض استقلال نلناه في ظروف دولية مؤاتية وعلى أهون سبيل، استقلالاً ارتوى من دماء الأبطال من أبناء هذا الوطن. إنه الاستقلال المدفوع ثمنه. وهو استقلال يعرف كيف يجعل لبنان يتعاطى مع الأقربين والأبعدين، وكيف يوفق بين واجباته وحقوقه في الخارج، وكيف يقيم العدالة والمساواة في الداخل. إن الاستقلال الذي اعتقدنا أننا حاصلون عليه بعملية الوفاق الوطني، وضعنا فيه رجاء إيمان بوطن فيه فخر وتطلع نحو الأفضل.

أردنا من عملية الوفاق الوطني أن تسود في بلادنا الحرية، كل الحرية، في أعماقها وأبعادها، في قداستها وطهرها. الحرية عندنا بنية تحتية وفوقية في آن. إنها نقطة انطلاق وعودة في الوقت نفسه. إنها غاية لا نرى في خارجها حياة إنسانية كريمة. من يسلبنا حريتنا يسلبنا حياتنا. نحن شعب شرب الحرية مع حليب أمهاته، وعشقها حتى الذود عنها بأغلى ما يملك.

أردنا من عملية الوفاق الوطني أن نبدأ ببناء دولة بكل ما في الكلمة من توق وأمل، دولة السنة ألفين بدلاً من دولة الـ ٤٣: هذا المركب المخلع الذي هلك بأهله عام ١٩٧٥. دولة لا يغرقها شيء، لا الرياح الخارجية العاتية ولا الأمواج الداخلية العالية.

لقد مشينا بعملية الوفاق الوطني، وكنا في انتظار أن يصبح لبنان سيداً مستقلاً أكثر، والمواطن

حراً أكثر، والمساواة حقيقة ملموسة، والعدالة واقعاً معيوشاً. لقد انتظرنا دولة خالية مما كنا نشكو منه. دولة في مستوى طموحنا.

وسرنا أن تكون عملية الوفاق الوطني في عهدة أصدقاء للبنان، من عرب وأجانب، يرعونها. يمسكون بيدها، خصوصاً أنها في خطواتها الأولى. يغذونها بكل ما تحتاج إليه من دفع لتسرع في سيرها وتصل إلى محجتها في أسرع وقت. سمعنا من وعود الرعاية الشيء الكثير: من اللجنة العربية الثلاثية والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والفاتيكان. فانطلاقاً مما أكدوه لنا من ضمانات، اعتقدنا أن نهاية أحزاننا باتت قريبة. فلم نوفر جهداً إلا وضعناه، ولا تضحية إلا قمنا بها. ولا تسهيلات إلا قدمناها، بغية توفير الأجواء الضرورية لإنجاح عملية الوفاق الوطني.

لكن بعضاً من هذه الوعود غرق في رمال أحداث الخليج. وبعضها الآخر خف بريقه. وبردت همة الباقين. وكان هناك من يتربص بلبنان فاقتنص الظرف. ففجأة، وفي غفلة من الزمن، بدأت مسيرة الوفاق الوطني بالانحراف مع تشكيل حكومة الثلاثين، بعد تصرفات عدة من هنا وهناك لم تكن بشير خير.

الحكومة الحالية نقيض الوفاق الوطني تماماً: تكويناً وولادة وممارسة.

إنها لا تجمع من يفترض فيهم أن يكونوا قادرين على تحقيق الوفاق الوطني. القادرون عليه بقوا في الخارج. وإن أدخلت الحكومة بعضاً منهم إلى صلبها فعلى نحو لا يكونون فيه في مستوى ما هم عليه من فاعلية إيجابية. لقد جمعت هذه الحكومة بعض من نقدر ونحترم، إلى بعض من لا يقدم ولا يؤخر، إلى بعض من لا شكل له إلا شكل الإناء الذي يكون فيه، إلى من عاش في الوطن والمجتمع فساداً وإفساداً وتخريباً وتهديماً خدمة لمصالح غير لبنانية.

هذه الحكومة زورت هويتها: هويتها الذاتية وهويتها الوطنية.

تدعي أنها حكومة وفاق وطني، وليس فيها الحد الأدنى من التوازن الوطني. فهل من وفاق حيث لا توازن؟ وهل من وفاق حيث لا قدرة البتة على تحقيقه؟

وتدعي أنها حكومة لبنانية، وليس فيها من هذه الصفة إلا الادعاء الوارد في مرسوم تعيينها. ويا ليت حصة لبنان منها تساوي، على الأقل، حصة الغرباء. حتى نفحة السيادة تفتقدها. والاستقلال لا تملك منه ذرة. فأعجب لحكومة تعد بما لا تملك، وتتكلم على ما ليس فيها.

إنها حكومة إذا أكملت نهجها الحالي لا ولن تجرؤ على استرداد السيادة. تجرأت فقط على أبناء الوطن، وكأنهم هم الذين سلبوا السيادة لا الغرباء.

لم نر بعد حكومة مرتبطة بالخارج مثل هذه الحكومة. ليس فقط بالسياسة، بل، أيضاً، وحتى في بناء بعض المنشآت الاقتصادية الحيوية. إنها تقيمها على نحو يجعلها تحت رحمة الخارج في كل لحظة. حتى شركات المقاولات اللبنانية التي برهنت من أقصى العالم إلى أقصاه على قدراتها

الفنية العالية ومستوياتها الأخلاقية، لم تعد في نظر هذه الحكومة عندها من الكفاية ما يجعلها تعمر بلادها بنفسها، خصوصاً في وقت يرزح المواطن اللبناني تحت عبء أزمة اقتصادية خانقة.

أما حصة الحرية من سوط الحكومة فحصة كبيرة.

فمنذ عهد الاستقلال حتى اليوم، لم نشهد حكومة تتولى قمع الحريات مثلما أتقنت هذه الحكومة القيام به. وزيادة في استهتارها واحتقارها لكل القيم، فإنها تقوم بما تقوم به تحت شعارات طنانة ورنانة، فيها كل تمجيد وإطراء للحريات. فبحجة تطمين المواطن وإشاعة أجواء السلام وإبعاد كل ما يمكن أن يمس به سلباً، استنبطت هذه الحكومة شعارات تحصين بيروت الكبرى، وترسيخ التحصين، وتحصين الترسيخ المحصن. بهذه الحجة اعتدت على المواطنين بأبشع الأساليب، وانتهكت حرمات منازلهم وروعت ساكنيها وجرجرت بعضاً منهم بطرق احتقارية هي أبعد ما تكون عن زمان حقوق الإنسان.

وتحت عنوان خلق الأجواء الحرة، تقتحم الحكومة مراكز سياسية لأحزاب وقوى عريقة لها جذورها وتاريخها وحضورها ومكانتها في مجتمعاتنا، سواء اعترفت بها الحكومة أم لم تعترف. فبيت الكتائب اللبنانية المركزي ومقر قيادة القوات اللبنانية ومركز الإدارة المدنية في عاليه هي رموز لشرائح واسعة من الشعب اللبناني، وضع ويضع فيها ثقته وآماله. وقد أعطى الشعب هذه الرموز أبناءه ليتولوا بواسطتها المحافظة على وطن، لولاهم، لما بقي ولما قامت مثل هذه الحكومة على اسمه ولأجله.

إن الدخول إلى منازل الناس على النحو الذي جرى فيه، ومس كراماتهم وحرماتهم بهذه الأساليب، لهو اغتيال لأبسط معاني الحرية. وإذا كان التفتيش عن السلاح هو الذريعة فمن منا لا يعرف أين هو هذا السلاح؟ المقصود هنا السلاح الثقيل. وهو المستهدف، مبدئياً، بالدهم. أم السلام الفردي فكان ولما يزل رفيق اللبناني الدائم، لا يتخلى عنه في أي حال من الأحوال. إنها عملية إذلال أرادتها الحكومة بدخولها بيوت الناس عنوة، وكأنما هذه البيوت مخابىء للدبابات والمصفحات والمدفعية الثقيلة.

والناس جميعاً يسألون الحكومة: هل عثرت على ما ادعت من سلاح؟ فقد دهمت هذه الحكومة مراكز ومقرات على أسس وهمية. فإما أن معلوماتها خاطئة، وهذه مصيبة، إذ لا يجوز لحكومة أن تتصرف على أساس معلومات غير أكيدة. وإما أنها سيئة النية، وهذه مصيبة أكبر. فكيف إذا اجتمعت الصغرى والكبرى معاً على هذه الحكومة؟

أيها السادة، الخيبة الكبرى التي مني بها شعبنا هو أنه لا يرى أياً من ملامح الصيغة الجديدة للبنان الجديد.

لقد أمل في صيغة مستقبلية متطورة لا تنفجر بنا كل مدة من الزمن. فمحل الصيغة المرتجاة،

وبتفسير آحادي ضيق لاتفاق الطائف، تعمل هذه الحكومة للوصول إلى تركيبة أين منها تركيبة الـ ٤٣.

الحكومة لم تفد من الأحداث ولم تتعظ بها. ولم تحسن قراءة الواقع التاريخي والسياسي اللبناني.

إن لبنان الواحد يغتني بتعددية مجموعات أبنائه الدينية وتعددية ثقافاتهم. فحتى هذه أهملتها الحكومة ولم تعرها أي أهمية. لا بل ضربت عرض الحائط بهذه الحقائق، وحتى بأبسط تفاصيل الحياة العادية. فإذا بلبنان المنشود يتقهقر إلى حد أنه أصبح مانع الهوية، ضائع التاريخ. أبناؤه أقل تفاؤلاً من السابق. مجموعاته خائفة على أمنها وحريتها وحتى ثقافتها. وإذا بالدولة، أيضاً، أكثر ارتجالاً وسطحية من الدولة السابقة.

قولوا لي، أيها السادة، أياً من اللبنانيين تمثل هذه الحكومة؟ عن أي مسار تعبر؟ وباسم من تتكلم؟

إننا في مسيرة الوفاق الوطني الحقيقية لم نتقدم حتى ولو قيد أنملة.

فوقفنا في وجه هذه الحكومة مثلما وقفنا. وكنا منطقيين في كل ما قلناه فيها.

ومع ذلك، أعلنا ونعلن أن سلبيتنا تقف عند حدود أي مبادرة إيجابية يمكن أن تنقذ ما يمكن إنقاذه.

لنا ثقتنا بأنفسنا وبالمستقبل. وعندنا الجرأة لكي نتخذ الموقف المناسب في الوقت المناسب لمصلحة الوطن. والوقت المناسب الآن هو لنجرب، ولو للمرة الأخيرة، ومن جديد مواكبة مسيرة الوفاق الوطني ووضع الإمكانات والوسائل المتوافرة في خدمتها، علها تستقيم وتتحول من جديد وفاقاً حقيقياً ومسيرة جدية.

أيها السادة، بعد الوعود الكثيرة والكلام المستفيض على اعتماد الوفاق في الأمور المصيرية والتي جاءت على لسان الدول الصديقة الراعية لعملية الوفاق الوطني منذ البداية، وعلى ألسنة الكثير من المسؤولين اللبنانيين، اجتمعت قيادة القوات اللبنانية وقررت ما يلي، بعد التشاور مع حلفائنا، وبالأخص حزب الكتائب اللبنانية وغيره من الأحزاب العريقة:

١ ــ أن يقدم قائد القوات اللبنانية استقالته من هذه الحكومة.

٢ ــ أن تتمثل القوات اللبنانية بعضو مجلس قيادتها الرفيق روجيه ديب.

٣ ــ أن يكمل ممثل القوات اللبنانية مع الأصدقاء والحلفاء في داخل الحكومة ما كانت القوات تقوم به منذ ثلاثة أشهر من خارج الحكومة محاولة منها لتقويم ما يمكن تقويمه.

أيها السادة، إن حضورنا جلسات مجلس الوزراء هو من قبيل الذهاب إلى آخر الشوط في

محاولات إنقاذ ما يمكن إنقاذه وهو لا يعني البتة أنها أصبحت حكومة وفاق وطني أو حكومة متوازنة. كلا. رأينا فيها باق ما دامت على تكوينها وعلى ممارستها.

ومن جهتنا، من خارج الحكومة ومن داخلها، سنقول ما ينبغي قوله. ونعمل ما يجب عمله. هذه من أبسط حقوقنا السياسية في بلد ديموقراطي، وعريق في الديموقراطية.

سنتابع نضالنا في كل المواقع السياسية الديموقراطية المتوافرة للوصول إلى تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا وأحلام اللبنانيين كافة.

وفي هذه المناسبة أتوجه إلى فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء بدعوة صادقة لكي نبني معاً لبنان المرتجى. فالفرصة لم تفت بعد وأمامنا حتى الساعة كل إمكانات النجاح وإكمال مسيرة الوفاق حتى نهاياتها السعيدة، فلنجرب، فلنجرب أن نعوض انعدام التوازن في هيكلية الحكومة بطريقة عملها وممارساتها. فلنجرب أن نعوض الاختراقات الخارجية بقرارات وطنية واضحة وضوح الشمس حاسمة على حجم الوطن. فلنجرب أن نعوض التعالي والتباهي واليعقوبية بروح تعاونية تعاضدية. فلنجرب أن نتوقف عن احتكار الحقيقة كل إلى جانبه وأن نعرف أنه في النهاية كل منا يملك فقط جزءاً من الحقيقة والحقيقة كاملة لا تتوجد إلا فينا جميعاً.

لقد أقدمنا على هذه الخطوة ونحن واعون لكل نتائجها، على كل صعيد: أردنا أن نكون إيجابيين حتى النهاية في مقابل إيجابيات ممكنة لمصلحة الوطن والمواطن.

أقدمنا على هذه الخطوة لنفعل كل المواقع السياسية الديموقراطية ولنضعها، عملياً وقانونياً، في خدمة الأهداف التي نحمل وبها تؤمنون.

إنني، في هذه المناسبة، أطمئن الشعب اللبناني إلى أن لبنان باق. والحرية ستعود. والسيادة ستسترد، والاستقلال آت لا محالة.

نحن شعب حي. لن تقوى علينا إرادات خارجية مهما استبدت. ونضالنا نتابعه بكل الوسائل الديموقراطية الممكنة. وإننا لا شك منتصرون. عاش لبنان».

استقالة الوزيرين بري وبيضون:

قال رئيس حركة «أمل» الوزير المستقيل المحامي نبيه بري «إننا لسنا ضد مسيرة الوفاق في البلاد بل نريد تصحيح المسيرة». وتساءل هل الحكم والحكومة «على استعداد لأن يعيدا إلى مجلس الوزراء ما هو من حقه وأن يصححا مسيرة الخطأ التي بدأها بعد الخطوات الأمنية»[1].

(١) تقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ١٩٩١/٩/٥

ونقل، في حديث إلى إذاعة «صوت الجبل»، عن المسؤولين السوريين أن قضية استقالته والوزير محمد بيضون «قضية داخلية ولن يتدخلوا فيها (...) وفي مطلق الأحوال إن هذا شأن داخلي. لم نطالب بفرط الحكومة، إنما اقترحت أن يعينوا وزيرين وأنا مستعد لتأييدهما شرط أن يصححوا المسيرة».

وأضاف: «أن الحكم يبدي لسوريا من طرف اللسان حلاوة وأن وفوداً أرسلت إلى عواصم أوروبية وغربية تعمل على طرح التزامن بين الانسحاب السوري والانسحاب الإسرائيلي وقد يأتي يوم نتحدث مع السوريين عن أسماء بعض هؤلاء الناس الذين تحركوا وأمام من تكلموا أو مع من هذا إذا التزمنا». ولاحظ أن «كل شيء يقوم به الحكم ويعتبر جيداً يروجون على أنه من صنيعهم وكل شيء سيء يقولون من سوريا».

وعن موضوع المؤتمر الدولي قال: «قالوا إن ثمة تنسيقاً مع سوريا وتبين أن السوريين قالوا لماذا العجلة؟ ويقولون أن السوريين يريدون الموظف الفلاني للمركز الفلاني ونعلم في ما بعد أن لا علاقة لسوريا لهذا الخبر أو الموضوع على الإطلاق».

وتساءل عن الكفايات والقدرات المسيحية التي تبعد، معتبراً «أن العهد الجديد يمارس هيمنة بأسلوب آخر وذكي وستكشف الأيام هذا الأمر (...) إننا نرى الوجوه نفسها التي تتردد من عهد إلى عهد والتي تبيع كل عهد بعده والتي كانت هي سبب الكوارث في البلد. إنني مصر على أن العهد يمارس هيمنة بأسلوب جديد».

وسئل عن تأثير الاستقالة على رحلة الرؤساء الثلاثة إلى الأمم المتحدة، فأجاب: «لماذا يذهبون إلى الأمم المتحدة؟ أبسبب الجنوب؟ فلقد دخلوا في المؤتمر الدولي ولن يستطيعوا المطالبة بالقرار ٤٢٥. إنهم يذهبون إلى هناك لحفظ ماء الوجه في موضوع جزين. لقد طالبوا بجزين فسقط الجنوب وسقطت جزين. إنني أنصحهم أن يذهبوا إلى نيويورك ليطالبوا بوضع حد للممارسات الإسرائيلية في الجنوب. وفي مطلق الأحوال عليهم أن يأتوا بوزيرين بديلين يوافقان على المؤتمر الدولي قبل أن يذهبوا إلى الأمم المتحدة وليتكلوا على الله».

ولفت إلى « اتفاق الطائف تبخر على رغم من العناية التي أعطيت وتعطى له، إذ ليس المهم النصوص إنما التنفيذ. ولذلك ارفع الصوت الآن حتى لا نعود بعد سنة أو سنتين من المشاكل. فالميليشيات أقلعت عنها فيما الشرعية تقوم عليها. نحن لسنا ضد مسيرة الوفاق إنما نريد تصحيح هذه المسيرة. فلقد دفعنا دماً حتى وصلنا إلى الجمهورية الثانية».

كذلك تساءل ما «إذا كان الحكم والحكومة على استعداد لأن يعيدا إلى مجلس الوزراء ما هو من حقه وأن يصححوا مسيرة الخطأ التي بدأها بعد الخطوات الأمنية إذ أن كل الخطوات السياسية التي أقدموا عليها لم تكن تمت إلى الدستور الجديد بصلة (...) إذا عدلوا عدلنا وإذا بقوا بقينا». وأعرب عن «شكه في أنهم يريدون أن يعدلوا».

وسئل لماذا لم تطرح استقالته على مجلس الوزراء، فأجاب: «لقد خافوا أن تنفجر الحكومة من الداخل».

وشدد على أن «المؤامرة في موضوع الإمام الصدر موجهة بصراحة ضد حركة «أمل» والحركة غير معزولة كما يحاول أهل الحكم إظهارها. فالذي يستطيع أن يجمع أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة في النبطية لا يكون معزولاً. نحن لسنا معزولين ولكن نحن نقدم استقالتنا إلى شعبنا ونعود عنها بإرادته».

وكشف رئيس حركة «أمل» وزير الدولة المحامي نبيه بري، أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وزير الدولة السيد وليد جنبلاط أراد الاستقالة من الحكومة فور انتهاء مهرجان النبطية، «إلا أني اعترضت على ذلك متمنياً عليه ألا يعلن ذلك، لأسباب أنا وهو نعرفها». وأكد أن ما يقوم به أهل الحكم يصب في خانة الضرر لسوريا، وأنه لن يعود عن استقالته «إلا بعودة مجلس الوزراء مجلساً للوزراء لا أن يبقى مزرعة».

ونفى ممارسة أي ضغط سوري ليعود عن الاستقالة التي لمح إلى أن دمشق غير مرتاحة إليها. وكذلك نفى أن يكون قرر التوجه إلى العاصمة السورية، أو المجيء إلى بيروت، قائلاً إنه «باق هنا بين الناس ومعهم».

وتساءل الوزير بري: «منذ متى أصبحت في لبنان احتفالات للحرس الجمهوري؟ هل بدأنا نسير على طريقة صدام؟ وما هي علاقة هذه الاحتفالات بالأمر الذي أصدره رئيس الجمهورية إلى وزير الدفاع وقيادة الجيش محذراً العسكريين من حضور مهرجان الإمام الصدر وعرقلته، وما مبرر وجود كتيبة دبابات للحرس الجمهوري؟ هل نشهد ولادة صدام صغير في هذا البلد. مصيبتنا أننا أتينا بوزير للسياحة ووضعناه في رئاسة الجمهورية. الحكم ينتقل من احتفال إلى آخر، حتى لو كان هذا الاحتفال في اليوم نفسه الذي وصلت فيه ٥٢ جثة شهيد في أسوأ كارثة منذ سنوات. لماذا هذا الاستهتار حتى بأبسط القيم؟ إني لا أرى فارقاً واحداً في ممارسة السلطة بين ما يسمى بالجمهورية الثانية وما كان يمارس في الجمهورية الأولى. عشرات القرارات اتخذت في مجلس الوزراء منذ أكثر من سبعة أشهر ولم تنفذ. إن الممارسة حالياً بموجب الدستور الجديد أسوأ من الممارسة التي كانت قائمة على أساس دستور ١٩٢٦».

وعن سؤال لماذا لم يقدم استقالة خطية، أجاب: «أولاً أريد أن أؤكد أنه لا يتوهمن أحد أن استقالتي غير نهائية. وأشك في أن الرئيس كرامي صدر عنه مثل هذا الكلام عن ضرورة تقديم استقالة خطية. ولكن أريد أن أقول أن الاستقالة تكون خطية أو شفهية، إذ أعلنتها أمام مئات الألوف من الناس. هؤلاء هم مرجعنا. وفي المناسبة أذكر الرئيس عمر كرامي أنه سبق للمرحوم الشهيد رشيد كرامي أن قدم استقالته شفهية وأظن أنه ليس هناك نص مخالف يفرق بين طريقة تقديم استقالة الوزير أو رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية».

ورداً على الذين اعتبروا أنه استغل فرصة ذهبية لتقديم استقالته، قال: «الشاطر ما يموت.

ولكن هل أنا من أرسلهم إلى ليبيا؟»

ومتى يعود عن الاستقالة؟ أجاب: «موقف من قضية الإمام الصدر يكون واضحاً وصريحاً، وموقف إزاء ليبيا، وأن يعود مجلس الوزراء مجلساً للوزراء لا مزرعة».

وعن أسباب استمرار حملته الآن على رغم أنه سبق للرئيس الهراوي والرئيس سليم الحص أن زارا ليبيا، قال: «أولاً تلك الزيارة كانت ضمن جولة عربية ولم يذهبا في مناسبة ارتكاب الجريمة ولم يذهبا بقرار مسبق من مجلس الوزراء. وعندما عادا رفضت أن أستمع إلى أي شرح عن الزيارة وقلت لهما إن الزيارة ألحقت العار بلبنان. وعندما كنت وزيراً للعدل، أحيل موضوع الإمام الصدر على المجلس العدلي وأصدر المحقق العدلي قراراً يدين ليبيا ولم أتدخل في مجرى القضاء وكل ما فعلته أني حافظت على وحدة القضاء في أصعب الظروف. أما لماذا لم يصدر حكم نهائي في قضية الإمام الصدر، فهذا لا يسأل عنه وزير العدل. لكن الحكومة أبقت علاقات ديبلوماسية مع ليبيا على رغم الإدانة القضائية. أقول للقاصي والداني أن موضوع الإمام الصدر ليس حادث سير أو جريمة عادية، بل هو في حاجة إلى قرار سياسي وليس إلى قرار قضائي».

وعن الأسباب التي منعت زميله الوزير الدكتور محمد بيضون من الاعتراض على قرار زيارة ليبيا، قال: «اعترض على المبدأ، فرد عليه رئيس الجمهورية بأن الاعتراض على المبدأ يفرض طرح العلاقات اللبنانية ـــ الليبية على التصويت داخل مجلس الوزراء، فشعر الوزير بيضون بأن رئيس الجمهورية يريد إساءة علاقة حركة «أمل» بسوريا».

وختم: «لماذا شكلوا وفداً برئاسة رئيس الحكومة وعضوية سبعة وزراء؟ فإذا كان المقصود من ذلك إحراج نبيه بري وإخراجه، فأنا لبّيت ما يريدون. وإلا لماذا لم يطرحوا موضوع تلبية الدعوة للزيارة في الجلسات الأربع التي سبقت طرحها في مجلس الوزراء، وكنت حاضراً تلك الجلسات؟ هل كانت الخطة هي استغيابي واتخاذ القرار؟ حصل ما أرادوا وليحصدوا ما زرعوا»[1].

نص بيان استقالة الحكومة:

«أيها المواطنون،

يذكر الجميع الظروف التي قامت في ظلها هذه الحكومة، وما كانت تعاني البلاد خلالها من صراعات وخلافات داخلية ومن فقدان الأمن وانتشار الفوضى والتفكك في مؤسسات الدولة وضعف السلطة الشرعية أمام اللاشرعيات وشبه الغياب الكامل لقطاع الخدمات العامة. فكان لا بد، بعد المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وإقرار التعديلات الدستورية، من بذل جهود كبيرة لإعادة توحيد الشعب والأرض والمؤسسات وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية وقيام

(١) نقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ١٩٩١/٩/٦.

حكومة جديدة تتحقق بتأليفها، ومن خلالها، مصالحة وطنية شاملة تنهي حالة الحرب في البلاد وتفتح صفحة السلم والبناء والإعمار. من أجل ذلك تألفت هذه الحكومة واعتبرت، منذ تأليفها، حكومة مصالحة وطنية تتمثل فيها معظم التيارات والقوى السياسية التي لا بد لإنقاذ الوطن، من تلاقيها وجمعها حول طاولة حوار واحدة تكون المصلحة الوطنية العليا هي الغاية والهدف.

لقد شكلت هذه الحكومة تنفيذاً لروح الاتفاق الوطني في الطائف والذي فرض جمع التناقضات ورموز الصراعات العسكرية في فريق عمل واحد، مع ما يحمل كل منهم من مسؤوليات وأعباء والتزامات ومواقف متناقضة فرضتها ظروف المواجهة الدموية التي عمت البلاد طوال ستة عشر عاماً. وكان من المفروض أن يتحقق بتأليف هذه الحكومة وفاق وطني حقيقي وكامل ينهي الأوضاع الشاذة في البلاد ويضعها على طريق الاستقرار الأمني والسياسي ويسهل أمامها سبل المعالجات الصعبة للمشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي خلفتها السنوات السابقة.

صحيح أن الخروج على التضامن الحكومي ليس بالأمر الجديد في عهد الحكومات اللبنانية، ولقد شهد تاريخ العمل الحكومي منذ عهد الاستقلال حتى اليوم، نماذج عدة عن الخروج على مبدأ التضامن في ظروف عادية. ولكن الصحيح أيضاً، أنه في الظروف المصيرية التي تعيش فيها البلاد، لا يجوز، في أي حال من الأحوال ـ الخروج على هذا المبدأ أياً تكن الأسباب والعلل، حرصاً على مصلحة الوطن والدولة والشعب. ولهذا جهدنا، منذ اليوم الأول لتسلمنا المسؤولية، على تأكيد ضرورة التضامن الحكومي قولاً وفعلاً، من أجل تحقيق مسيرة الإنقاذ والوفاق والسلام. وأننا لا نجد غضاضة في الإعلان أن التزام التضامن الحكومي لم يكن دائماً كاملاً وقد عانينا هذا الواقع، إلا أننا، عند تشكيل هذه الحكومة، كنا مدركين أن عودتنا إلى الأصول الديموقراطية ـ بعد غياب طويل عنها ـ ستمر بمخاض عسير وستكون صعبة. غير أننا قبلنا بالمهمة واضعين نصب أعيننا تحقيق العودة إلى احترام المبادىء التي تقوم عليها الأنظمة الديموقراطية وإن تدريجاً.

وبالرغم من كل الصعوبات، فقد تمكنت الحكومة من إزالة الأوضاع الشاذة التي كانت سائدة في البلاد كما تمكنت من إعادة الأمن والاستقرار وحل الميليشيات وسحب الأسلحة الثقيلة من المسلحين وتفكيك الدويلات لمصلحة الدولة المركزية الواحدة واستعادة الدولة سلطتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية باستثناء الجزء المحتل من الجنوب والبقاع الغربي، وإرسال الجيش إلى الجنوب بنجاح بالرغم من المخاطر والمحاذير التي استهدفت هذه الخطوة، وهي إنجازات مهمة وضعت البلاد على طريق الإنقاذ الشامل والصحيح وأعادت الأمل إلى النفوس بغد أفضل ومشرق.

وفي هذا السياق، نكتفي بالإشارة إلى عناوين بعض ما تحقق وهو ليس بالقليل:

١ ـ تنفيذ الخطة الأمنية الشاملة الهادفة إلى بسط سلطة الدولة تدريجاً على كل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية.

٢ ـ التصدي لمشكلة المهجرين ووضع خطة عمل لحل هذه المشكلة نهائياً وقد شارفت هذه الخطة نهايتها.

٣ ـ ملء المراكز النيابية الشاغرة وفقاً لأحكام التعديلات الدستورية.

٤ ـ وضع مشروع قانون إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحيل على مجلس النواب في تاريخ ٤ نيسان ١٩٩١.

٥ ـ وضع مشروع قانون إنشاء المجلس الدستوري الذي أحيل على مجلس النواب في تاريخ ٢٨/١١/١٩٩١.

٦ ـ وضع قانون العفو العام وإقراره من أجل إزالة رواسب الحرب وفتح صفحة سلام جديدة.

٧ ـ تفعيل دور لبنان في المجموعة العربية وفي علاقاته الخارجية مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية بعد غياب طويل، مما أعاد إلى لبنان حضوره الفاعل في العالم.

٨ ـ إبرام معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون بين لبنان وسوريا لتحديد القواعد والأسس الثابتة التي تقوم عليها هذه العلاقات.

٩ ـ معالجة الكثير من القضايا التعليمية والتربوية التي تتعلق بمستقبل الناشئة اللبنانية ومنها:

ـ وضع مشروع قانون إلزامية التعليم في المراحلة الابتدائية وإحالته على مجلس النواب.

ـ وضع قانون حل مشكلة الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة، وإقراره.

ـ وضع خطة لتعزيز التعليم الرسمي.

ـ وضع وثيقة لتحديد الأهداف التربوية.

ـ إجراء الامتحانات الرسمية بنزاهة وجدية.

ـ إقرار مشروع تنظيم المجالس الأكاديمية التمثيلية في الجامعة اللبنانية.

١٠ ـ تحريك عجلة الخدمات العامة في الوزارات والمؤسسات العامة بعدما كانت هذه العجلة شبه متوقفة عن العمل خلال سنوات الحرب. وقد جرى تفعيل هذه الخدمات ورفع مستواها ـ بالرغم من الإنهاك الذي أصاب الإدارة خلال فترة الحرب ـ فعادت الكهرباء إلى جميع المناطق اللبنانية تدريجاً وإن في شكل غير متواصل أو غير مستقر أحياناً، كما تأمنت مياه الري والشرب للجميع وتحسنت أوضاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتأمن الاستشفاء للمواطنين المحتاجين على نفقة الدولة خصوصاً بالنسبة إلى العمليات الصعبة أو ذات الكلفة العالية، وأعيد تأهيل

الأوتوسترادات والشوارع والطرق في معظم المناطق، وفقاً لروزنامة عمل لا يزال العمل فيها جارياً، وأعيد العمل بالمرافىء اللبنانية بعد استعادتها من قوى الأمر الواقع غير الشرعية، وعادت حركة الملاحة الجوية في المطار إلى زخمها السابق بعد إجراء الإصلاحات الضرورية اللازمة، وأعيد تأهيل وسائل النقل البري المشترك ضمن العاصمة للمساهمة في حل مشكلات النقل الداخلي، كما وضعت تدابير لمعالجة عمل الأجانب في لبنان وضبطه من أجل الحفاظ على مصلحة اليد العاملة اللبنانية وتأميناً لفرص العمل لها في سوق العمالة اللبنانية.

١١ ــ معالجة الأوضاع المالية والاقتصادية بسلسلة من الإجراءات والتدابير التي لم يكن من السهل أخذها أو تنفيذها في شكل سليم وكامل في ضوء الأوضاع العامة السائدة في أجهزة الدولة وإداراتها وفي ضوء الالتزامات الكبيرة التي ترتبها إعادة بناء البنى التحتية وعملية إعادة البناء والإعمار في جميع المرافق والقطاعات مقابل عجز متراكم ومتزايد في عجز الخزينة وانحباس المساعدات والقروض الموعودة بالرغم من تنفيذ لبنان تعهداته تجاه الدول والصناديق وتسديده المستحقات المترتبة عليه عن القروض المعقودة معها تمهيداً للحصول على قروض جديدة، بالإضافة إلى عدم التزام إنشاء الصندوق العربي والدولي الذي هو أحد بنود الوفاق الوطني.

أيها المواطنون،

بالرغم من إدراكنا، منذ جرى الحديث الجدي عن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ودعوتنا إلى المشاركة في هذا المؤتمر، من أن توقيت انعقاد هذا المؤتمر وما سيطرح خلاله من مواضيع، بالإضافة إلى الموقف الإسرائيلي المراوغ، سوف تشكل كلها أداة ضاغطة أو معرقلة لمسيرة السلام والبناء والإعمار في لبنان، فقد حرصنا على التنبيه إلى مخاطر هذه المرحلة الدقيقة في مناسبات عدة وشددنا على وجوب التضامن الوطني، ولا أقول التضامن الحكومي وحده، من أجل تجاوز هذه المرحلة بأقل ضرر ممكن. وبدأت المؤشرات تظهر على الساحة تباعاً وبوضوح، بما يؤكد أن الضغوط الخارجية على لبنان تتصاعد تبعاً للمواقف السياسية اللبنانية التي ترفض الخطط الإسرائيلية الهادفة إلى بقاء الاحتلال الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة، وإلى ربط الانسحاب الإسرائيلي إما بعقد اتفاق ثنائي منفرد بين لبنان وإسرائيل، على غرار اتفاق السابع عشر من أيار المشؤوم، وإما بنتائج مفاوضات مؤتمر السلام البعيدة المدى، وفي انتظار ذلك، جر لبنان إلى المفاوضات المتعددة الطرف الهادفة إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل أن يتحقق أي تقدم ملموس أو إيجابي في المفاوضات الثنائية، والضغط على لبنان لإنهاء المقاومة في الجنوب قبل الانسحاب الإسرائيلي. وكان رفضنا لهذا الضغط تعبيراً وطنياً عن قناعتنا بحق شعبنا في النضال بكل الوسائل لتحرير أرضنا واستعادة سيادتنا الكاملة. ولا بد لنا في هذا المجال من أن نسجل المواقف والتصريحات الإسرائيلية التي تعتبر أن اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل قد سقط، وأن الانسحاب الإسرائيلي مرهون بتوقيع اتفاق منفرد بين لبنان وإسرائيل، وأن إصرار لبنان على

الانسحاب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ ينطبق عليه القول بأن من يزرع الريح يحصد العاصفة. وقد رافقت هذه التحذيرات والتهديدات مواقف تؤخذ وتصريحات تطلق من هنا وهناك في الداخل، تصب في خانة التصعيد السياسي والتعبئة النفسية في ما يشبه الانقضاض على الوفاق الوطني وعلى المصالحة الوطنية والتبرؤ من التزام وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً.

أيها المواطنون،

لم يعد غريباً، إلا على المتجاهل أو المتحامل، أن الحرب التي خطط لها في الظلام وبأعصاب المتآمرين الهادئة لضرب الشعب بلقمة العيش، وهي أقسى إيلاماً من الرصاص والمدفع، جاءت في الوقت الذي تميز بأمرين أساسيين: أولهما الاستنفار الحكومي من أجل وضع خطط إعادة بناء البنى التحتية للدولة وتنفيذها، ووضع الدراسات لتأهيل الإدارة اللبنانية وتفعيلها وبدء ورشة الإنماء والإعمار من الوسط التجاري وحل قضية المهجرين والتحضير لانتخابات نيابية تعبر عن إرادة اللبنانيين بتمسكهم بالمفاهيم الديموقراطية الصحيحة، والبدء بوضع معالجات جذرية للقضايا الاقتصادية والمالية والنقدية التي كان لا بد من أن تأتي ثمارها لو لم تشحن البلاد بهذه الأجواء السلبية الضاغطة والمتنامية.

أما الأمر الثاني فهو ثبات الموقف القومي اللبناني في مواجهة التحديات الإسرائيلية والضغوط الخارجية وإصراره على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان تنفيذاً للقرار الرقم ٤٢٥ قبل القبول بأية مفاوضات أو محادثات ليس لبنان معنياً بها في المرحلة الراهنة على الأقل ــ كان ينبغي في مواجهة كل ذلك وقفة ضمير وطنية ومسؤولة واحدة، وكان ينبغي علينا جميعاً أن نتعالى فوق كل جراح وخلافات ونزاعات وعواطف ونزعات ونحن نتعاطى مع سلاح الحرب المالية والنقدية التي أعلنت على الشعب اللبناني وهو يخوض معركة السلام بعدما كانت المدافع والصواريخ والقتل والخطف والتدمير هي أدوات الحرب التدميرية التي شنت على الشعب اللبناني للقضاء على وحدته وضرب أسس بقائه واستمراره.

أيها المواطنون، في بلد ديموقراطي كلبنان ليست الخطورة أن تستقيل حكومة وتتألف حكومة أخرى، فهذا الأمر من بديهيات النظام الديموقراطي، ولكن الخطورة، كل الخطورة، أن يسقط الوطن أو تغتال الدولة أو ينحر الشعب. هذا الأمر ليس خطيراً فحسب وإنما هو أمر مرفوض ونحن لا نبخل بدمائنا من أجل منعه.

إن الظرف الذي يمر به لبنان حالياً هو ظرف خطير ودقيق للغاية. وهو يطرح علينا جميعاً السؤال الكبير: هل نحن فعلاً مع الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية؟ هل نحن فعلاً مع الإنقاذ والسلام الحقيقي؟ هل نحن فعلاً مؤمنون ولا نزال، بوثيقة الوفاق الوطني وعاملون فعلاً من أجل استكمال تنفيذها؟

جوابي الوحيد عن هذا السؤال أننا اخترنا إنقاذ الوطن والتزامنا مسيرة الوفاق والسلام وعلى

الجميع اليوم، أن يؤكدوا التزامهم هذا الخيار وهذا القرار.

ومن أجل فسح المجال لتأكيد هذا الخيار بمسؤولية جماعية تحمي الانجازات الكبيرة التي تحققت وتصمد في وجه المخططات المشبوهة التي رسمت، أعلن استقالة الحكومة داعياً الجميع إلى وقفة ضمير تتوحد فيها الأهداف الوطنية وتتحقق من خلالها آمال الشعب وطموحاته. وهذه المسؤولية الكبيرة لا يمكن أياً كان أن يتحملها بمفرده.

عشتم وعاش لبنان»

الوزارة الثامنة والسبعون

تشكيل حكومة السيد رشيد الصلح الثانية[1]

من ١٦/٥/١٩٩٢ إلى ٣١/١٠/١٩٩٢

الاسم	الحقيبة
رشيد الصلح (سني ـ بيروت)	رئيساً لمجلس الوزراء
ميشال المر (ر. ارثوذكس ـ جبل لبنان)	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
نزيه البزري (سني ـ الجنوب)	وزير دولة
نصري المعلوف (ر. كاثوليك ـ بيروت)	وزيراً للعدل
جورج سعادة (ماروني ـ الشمال)	وزيراً للبريد وللمواصلات السلكية واللاسلكية
زكي مزبودي (سني ـ بيروت)	وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة
مروان حمادة (درزي ـ جبل لبنان)	وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية
نبيه برّي (شيعي ـ الجنوب)	وزير دولة
وليد جنبلاط (درزي ـ جبل لبنان)	وزير دولة
محسن دلول (شيعي ـ البقاع)	وزيراً للزراعة
اللواء الركن سامي الخطيب (سني ـ البقاع)	وزيراً للداخلية
شوقي فاخوري (ر. ارثوذكس ـ البقاع)	وزيراً للأشغال العامة والنقل
عبد الله الأمين (شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للعمل
أسعد حردان (ر. ارثوذكس ـ الجنوب)	وزير دولة
محمد عبد الحميد بيضون (شيعي ـ الجنوب)	وزيراً للموارد المائية والكهربائية
فارس بويز (ماروني ـ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين
سمير جعجع (ماروني ـ الشمال)	وزير دولة
الياس جوزف حبيقة (ماروني ـ جبل لبنان)	وزير دولة لشؤون المهجرين
سليمان انطوان فرنجية (ماروني ـ الشمال)	وزيراً للاسكان والتعاونيات
شاهي برسوميان (أرمن. ارثوذكس ـ جبل لبنان)	وزيراً للصناعة والنفط
سمير مقدسي (بروتستانت ـ بيروت)	وزيراً للاقتصاد والتجارة
أسعد دياب (شيعي ـ البقاع)	وزيراً للمالية
العميد الركن أحمد سامي منقارة (سني ـ الشمال)	وزيراً للسياحة
ميشال سماحة (ر. كاثوليك ـ جبل لبنان)	وزيراً للاعلام

(١) تشكلت هذه الحكومة بموجب المرسومين رقم ٢٤١٨، ٢٤١٩ تاريخ ١٦/٥/١٩٩٢.

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب باستثناء الوزراء: فاخوري، حردان، جعجع، مقدسي، دياب، فنقارة، وسماحة.
- الوزير جعجع يرفض الاشتراك بالحكومة ويعلن استقالته فور إعلانها والوزير سعادة يتحفظ بالاشتراك ثم يعود عن تحفظه بناء لتوصية المكتب السياسي الكتائبي (٢٧/٥/١٩٩٦).
- ألقي البيان الوزاري في جلسة المجلس النيابي في جلسة ٢٩/٥/١٩٩٢ وتتابعت الجلسة ثلاث مرات ونالت الحكومة ثقة المجلس النيابي بأكثرية ٧٦ ضده وامتناع ٣ وغاب عن الجلسة ٢٢ نائباً (عدد النواب حينذاك ١٠٦).
- أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في الفترة الواقعة بين ٢٣/٨/١٩٩٢ و ٦/٩/١٩٩٢، والانتخاب الفرعي الذي جرى في دائرة كسروان الفتوح في ١١/١٠/١٩٩٢، ولم يترشح الوزراء: البزري، سعادة (ترشح وسحب ترشيحه)، المقدسي، دياب، وترشح باقي أعضاء الحكومة وفازوا باستثناء الوزراء: المعلوف، المزبودي، وفاخوري.
- بعد امتناع الوزيران جعجع ومنقارة[1] عن ممارسة مهماتهما الوزارية، وإعلان كل منهما تصميمه على رفض المشاركة في الحكومة: رأى مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦/٩/١٩٩٢: «إن التمادي والإصرار على هذا الموقف من قبلهما يعني عدم القبول في المشاركة في الحكومة وبالتالي اعتبار هذا التصرف بمثابة استقالة صريحة» وكلّف الوزير سماحة بمهام وزارة السياحة بالوكالة.
- قدّم الوزير بويز استقالته من الحكومة (٢٦/٨/١٩٩٢) وتبعه الوزير سعادة (٢٨/٨/١٩٩٢) وطالبا بتعديل قانون الانتخاب وتأجيل الانتخابات، وقد قبل مجلس الوزراء استقاليتهما بموجب

(١) بعد إعلان مراسيم تشكيل الحكومة اعتبر وزير السياحة العميد الركن أحمد سامي منقارة «أن حقيبة السياحة لا تتناسب مطلقاً مع حجم الموقع الذي تمثله طرابلس والشمال مشيراً إلى أنها انتقاص كبير من حقوقنا وطالب بإيجاد صفة ومخرج لإعطاء طرابلس حقها في التمثيل الصحيح وإلا فأن موقفنا حينئذٍ معروف...» عن الصحف الصادرة في ١٧/٥/١٩٩٢.

المرسومين ٢٦٦٥ و ٢٦٦٦ تاريخ ١٦/٩/١٩٩٢ وكلّف نائب رئيس الحكومة ميشال المر مهام وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما كلّف الوزير المعلوف مهام وزارة الخارجية.

● قدّم الرئيس الصلح استقالة حكومته في ١٥ /١٠/١٩٩٢، بعد انتهاء العمليات الانتخابية، عملاً بأحكام الفقرة هـ من البند الأول من المادة ٦٩ من الدستور: «تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب». والرئيس الهراوي أجرى الاستشارات النيابية الملزمة يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢، وبنتيجتها صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي: «في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٢ دعا فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي بعد التشاور مع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، السيد رفيق الحريري وكلّفه تأليف الحكومة الجديدة استناداً إلى الاستشارات النيابية التي أجراها فخامة الرئيس والتي اطلع دولته رسمياً على نتائجها وذلك عملاً بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٥٣ من الدستور».

استقالة الوزير بويز:

الإعلان عن الاستقالة، جاء في مؤتمر صحافي عقده الوزير عند السابعة والنصف مساء ٢٦/٨/١٩٩٢، في وزارة الخارجية، وقال فيه:

«منذ أن طرح موضوع الانتخابات النيابية، وكنت قد أدركت بأن هذا الموضوع مشروع فتنة بين اللبنانيين، ومشروع تهديم للوفاق الوطني الطري العود، وللإنجازات الحديثة التي حققتها الدولة اللبنانية في عهد رئيس الجمهورية الياس الهراوي.

أضاف: كما قد حذرت مراراً، وكانت لي مواقف عديدة، في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب، تدخلاً أو مقاطعة لتلك الجلسات تعبيراً عن قناعتي العميقة بأنه يجب علينا أن نجنب البلاد والشعب هذا الامتحان الصعب. وهو على طريق الوحدة وطريق الإنقاذ.

وتابع بويز: وعندما أدركت بأن لا بد من هذا الكأس المر، فلقد حاولت المستحيل برفقة بعض الأصدقاء والزملاء والرفاق، أيضاً لتحسين شروط هذه الانتخابات إذا لم يكن مخرج منها، فحاولت العديد من المحاولات الإنقاذية والتوفيقية، وحاورنا العديد من الفرقاء، ومن القوى السياسية على المسرح، وبعد أن استنفذت كافة الوسائل وآخر هذه الوسائل منذ لحظات، لقد اتخذت قرار سحب ترشيحي من الانتخابات عن مقعد كسروان الفتوح.

وقال: وانسجاماً مع قناعاتي البرلمانية، لقد قررت الانسحاب أيضاً، وتقديم استقالتي من الحكومة، وسأتقدم من رئيس الجهورية بهذه الاستقالة، واضعاً إياها بتصرفه.

وختم: إنني مرتاح الضمير، شاعر بأنني حاولت ما يجب أن أحاول لتجنيب البلاد هذا الامتحان الصعب، وأنني إذ أؤكد لرئيس الجمهورية أنني سأبقى وراءه، داعماً دوماً لمسيرته إن لم

أكن ضابطاً فسأكون جندياً، حفظ الله لبنان بشعبه وأرضه... والسلام عليكم»[1].

نص كتاب استقالة الوزير سعادة:

«فخامة رئيس الجمهورية دولة رئيس مجلس الوزراء.

إن اشتراكي في الحكومة كان التزاماً مني، ومن الحزب الذي أمثل، وثيقة الوفاق الوطني التي كان لنا شرف المساهمة في صوغها وتحمل مسؤولية تنفيذ ما نفذ من بنودها على الرغم من تحفظاتي الكثيرة على طريقة التنفيذ واقتصاره على بعضها وعلى شكل الحكومة وطريقة أدائها، اعتقاداً مني ومن الحزب أن مسيرة الوفاق تقتضي منا التضحية من أجل مصلحة الوطن.

إننا لا نزال على هذا الالتزام غير أن الخلل الذي طرأ مؤخراً على هذه المسيرة من جراء الدعوة إلى انتخابات عامة قبل أوانها وفي الظروف الاقتصادية المأساوية، ومن خلال قانون للانتخابات مغاير للمسيرة الوفاقية وأهدافها، وقد جاهرنا بمعارضته داخل الحكومة وفي المجلس النيابي متخوفين من أن يكون مشروع فتنة وأن تتحول الانتخابات إلى استفتاء ضد الوفاق بدل أن تكون استفتاء مع الرفاق، إضافة إلى العجز الظاهر لدى الدوائر الرسمية المختصة عن تنظيم العملية الانتخابية وتأمين سلامتها. باعتراف العديد من الوزراء ناهيك عن العديد من القيادات والرأي العام اللبناني على اختلاف الميول والانتماءات، هذا وغيره عطل الغاية التي من أجلها كان اشتراكي في الحكومة.

لهذا السبب، ولأسباب أخرى تتصل بتفشيل كل المحاولات التي قمت بها أو شاركت فيها لإخراج البلاد من المأزق الذي زجت فيه. أتقدم باستقالتي من المسؤولية الوزارية المسندة إلي، شاكراً لكم الثقة التي أوليتموني إياها، وللزملاء الوزراء حسن التعاون، راجياً أن يوفقنا الله، كل من موقعه، في إعادة السلام والاستقرار للبنان وأهله جميعاً».

نص كتاب استقالة الحكومة:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم

لقد تألفت الحكومة الحالية في ظروف صعبة نتيجة أزمة حياتية واقتصادية شديدة عاناها الشعب اللبناني كثيراً، فسعت إلى تحقيق ما التزمته في بيانها الوزاري لإنقاذ الأوضاع وإعادة الأمور المالية إلى مسارها الطبيعي، فرفعت مستوى موارد الخزينة وعملت على إصلاح النظام الضريبي وطرق تحصيل الواردات العامة، وضغطت على سبل الانفاق قدر المستطاع وسعت مع الدول الصديقة والشقيقة ومع جميع المصادر العالمية إلى تأمين المساعدات والقروض للبنان، وقد بدأت

(١) جريدة السفير الصادرة في ٢٧/٨/١٩٩٢.

هذه التدابير تؤتي ثمارها لجهة ضبط النفقات وتحسن الواردات، وتحسين ظروف حصول لبنان على المساعدات والقروض من المراجع العربية والدولية.

وفي الوقت نفسه، أجرت الحكومة الانتخابات النيابية العامة بعد توقف عن إجرائها استمر عشرين عاماً، في جو من الحرية والحياد التامين، وبعدما فرضت سلطان الدولة على القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية وباشرت إعادة المهجرين وفقاً لخطة وضعتها لذلك، ومن دون وقوع حوادث تذكر، فجاءت هذه الانتخابات مثالاً في الحياد والأمن والطمأنينة. وهذا ما ينشط الحياة السياسية والبرلمانية في لبنان والتي هي ركيزة لنظامنا الديموقراطي البرلماني.

وأولت الحكومة جهداً كبيراً قضايا الجنوب، وعملت على دعم صمود أبنائه ومساعدتهم على تحرير أرضهم، وتابعت المشاركة في المفاوضات الدائرة في واشنطن بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء عزيزة من ترابنا الوطني، عبر تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥ وذلك التعاون والتفاهم التامين مع الأشقاء العرب في دول المواجهة.

وعملت الحكومة أيضاً على توثيق العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، وتقويتها في جميع الأطر والمجالات، وبذلت كل جهد ممكن لتكريس الوفاق بين جميع اللبنانيين وإزالة أسباب الفرقة والانقسام في صفوفهم. وقد تم كل ذلك في جو من التعاون والتفاهم التامين بين فخامتكم وبينها.

والآن، وبعدما أنجزت الحكومة هذه المهمات، وإنفاذاً للنصوص الدستورية الجديدة، أقدم إلى فخامتكم استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها، شاكراً لكم تعاونكم البناء سائلاً الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لخدمة لبنان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢

رشيد الصلح
رئيس مجلس الوزراء

الوزارة التاسعة والسبعون

تشكيل حكومة السيد رفيق الحريري الأولى[1]

من ٣١/١٠/١٩٩٢ إلى ٢٥/٥/١٩٩٥

الاسم	المنصب
رفيق الحريري (سني ــ بيروت)	رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للمالية
ميشال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان)	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
رضا وحيد (شيعي ــ الجنوب)	وزير دولة لشؤون المغتربين
ميشال اده (ماروني ــ بيروت)	وزير دولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي
بهيج طبارة (سني ــ بيروت)	وزيراً للعدل
أسعد رزق (ر. كاثوليك ــ بيروت)	وزيراً للصناعة والنفط
مروان حمادة (درزي ــ جبل لبنان)	وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية
جورج افرام (ماروني ــ جبل لبنان)	وزيراً للموارد المائية والكهربائية
وليد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان)	وزير دولة لشؤون المهجرين
محسن دلول (شيعي ــ البقاع)	وزيراً للدفاع الوطني
عبد الله الأمين (شيعي ــ الجنوب)	وزيراً للعمل
فارس بويز (ماروني ــ جبل لبنان)	وزيراً للخارجية والمغتربين
الياس حبيقة (ماروني ــ جبل لبنان)	وزير دولة للشؤون الاجتماعية والمعاقين
سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال)	وزير دولة للشؤون البلدية والقروية
شاهي برسوميان (أرمن. ارثوذكس ــ جبل لبنان)	وزير دولة
ميشال سماحة (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان)	وزيراً للاعلام
مخايل الضاهر (ماروني ــ الشمال)	وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة
عمر مسقاوي (سني ــ الشمال)	وزير دولة لشؤون النقل
أنور الخليل (درزي ــ الجنوب)	وزير دولة
نقولا فتوش (ر. كاثوليك ــ البقاع)	وزيراً للسياحة
بشارة مرهج (ر. ارثوذكس ــ بيروت)	وزيراً للداخلية
حسن عز الدين (سني ــ الشمال)	وزير دولة لشؤون التعليم المهني والتقني
علي عسيران (شيعي ــ الجنوب)	وزير دولة

(١) بموجب المرسومين ٢٨٩٩ و٢٩٠٠، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٩٢، العقد العادي الثاني، جلسة ١٢/١١/١٩٩٢.

محمود أبو حمدان (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للاسكان والتعاونيات
محمد غزيري (سني ــ بيروت) .... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
عادل قرطاس (ر. ارثوذكس ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة
سمير مقبل (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزير دولة لشؤون البيئة
هاغوب دمرجيان (أرمن. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة
محمد بسام مرتضى (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للأشغال العامة والنقل
فؤاد السنيورة (سني ــ الجنوب) .... وزير دولة للشؤون المالية

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الرابع عشر (١٩٩٢ ــ ١٩٩٦) باستثناء رئيسها والوزراء: وحيد، اده، طبارة، رزق، افرام، غزيري، قرطاس، مقبل، دمرجيان، مرتضى، والسنيورة.

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ١٩٩٢/١١/١٢ ونوقش البيان ست مرات على مدى ثلاثة أيام، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ١٠٤ ضد ١٢، وامتناع ٣، وغاب عن الجلسة ٩ نواب.

- بتاريخ ١٩٩٣/١/٤ استحدثت وزارة شؤون المهجرين بموجب القانون رقم ١٩٠[١].

- بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ استحدثت وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب القانون رقم ١٩٧[٢].

- بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢ استحدثت وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم ٢١١، وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم ٢١٢، وزارة المغتربين بموجب القانون رقم ٢١٣، وزارة النقل بموجب القانون رقم ٢١٤، وزارة الثقافة والتعليم العالي بموجب القانون رقم ٢١٥، ووزارة البيئة بموجب القانون رقم ٢١٦[٣].

وعدلت تسمية بعض الوزارات بموجب التعميم رقم ٩٣/١٠ تاريخ ٩٣/٤/٢٣ الصادر إلى رئيس مجلس الوزارة على النحو التالي: وزارة الصحة العامة، بدلاً من الصحة والشؤون الاجتماعية وزارة الخارجية بدلاً من الخارجية والمغتربين وزارة الأشغال العامة بدلاً من الأشغال العامة والنقل، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة بدلاً من التربية الوطنية والفنون الجميلة.

- بتاريخ ١٩٩٣/٦/١١ عين وزير الموارد المائية والكهربائية جورج افرام وزير دولة، وأُسندت حقيبته إلى الوزير الياس حبيقة بموجب المرسوم رقم ٣٦٠٢ إثر اجتماع بين الرئيسين الياس الهراوي ورفيق الحريري «وعزته مصادر حكومية إلى تأخر الوزير افرام في تنفيذ مشاريع تأهيل معامل الكهرباء والبنى التحتية الكهربائية». وقد تريث الوزير افرام في إعلان موقفه ثم قدّم مراجعة إلى

(١) صادر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٣/١/١٤، العدد ٢.
(٢) المصدر السابق، تاريخ ١٩٩٣/٢/١٨، ملحق العدد ٦.
(٣) المصدر السابق، تاريخ ١٩٩٣/٤/٨ العدد ١٤.

مجلس شورى الدولة في شأن المرسوم المذكور، «ولكن الحكومة اعتبرت ما ورد في هذه المراجعة مخالفاً للحقيقة» وقررت في جلسة ١٩٩٣/٨/١١ اعفاءه من الحكومة وعين مكانه النائب جان عبيد كوزير دولة.

- بعد الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء التي عقدت مساء ١٩٩٣/٨/٢٦ والتي كانت مخصصة للبحث في الموازنة العامة للعام ١٩٩٤، تناقلت وسائل الإعلام معلومات عن استقالة رئيس الحكومة، الذي رفض تأكيد أو نفي أنباء استقالته وقد أكد المحيطون به هذا الأمر مرددين ما قاله من «أن الاستقالة أفضل من الفشل وإن شروط البقاء هي توفير المقدار الكافي من الانسجام في الحكم، بحيث ننجح كلنا معاً بدل أن نفشل الواحد بعد الآخر ويدفع لبنان الثمن»[١] ولدى ارفضاض الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء التي عقدت قبل ظهر ١٩٩٣/٨/٢٩ لفت رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري إلى أن كلمة «استقالة» لم تستعمل في مجلس الوزراء إنما في بعض الصحف وبطريقة غير صحيحة، معتبراً أن ما تعرضت له الحكومة والحالة التي مرت بها البلاد «لا تطاق ولا تجوز، فكأن هناك شخصاً يلعب لعبة إضعاف الحكومة ورئيسها» وطمأن الناس إلى أن الحكومة باقية «والأمور ماشية» على رغم الحملة التي تستهدفها معتبراً أن «الأمر ليس مصادفة ولا يطابق الواقع» وقال: «عمر الحكومة مرتبط بثقة مجلس النواب بها وبثقة الشعب واعتقد أن للحكومة شعبية (...) وسنكمل طريقنا استمرت الحملة أو لم تستمر»[٢].

- بتاريخ ١٩٩٤/٥/٨ اعتكف الرئيس الحريري في دارته في «قريطم» وامتنع عن ممارسة مسؤولياته «احتجاجاً على فقدان التضامن الوزاري»، واستمر اعتكاف الرئيس الحريري ستة أيام وانتهى في ١٤ أيار إثر زيارة مفاجئة لدمشق قابل خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد. وكانت نتيجة الزيارة الفورية «اتصالين هاتفيين أجراهما برئيسي الجمهورية ومجلس النواب ودعوة مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية عقدت في القصر الحكومي»[٣].

- منتصف ليل الثاني من أيلول ١٩٩٤ صدر المرسوم رقم ٥٦٠٨ الذي قضى بإسناد حقيبة الداخلية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر، خلفاً للوزير بشارة مرهج الذي صار وزير دولة. ونص المرسوم أيضاً على إسناد حقيبة الشؤون الاجتماعية التي كان يتولاها الوزير الياس حبيقة إلى الوزير شاهي برسوميان الذي كان وزير دولة.

- بتاريخ ١٩٩٤/٩/٧ قدّم الوزير مرهج استقالته الشفوية بعد مشاركة قصيرة لم تستمر سوى

(١) نقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ١٩٩٣/٨/٢٧ ص٢ وقد أعقب الجلسة في اليوم التالي زيارة قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى بيروت «ناقلاً إلى الرؤساء الثلاثة رسالة خاصة من الرئيس السوري حافظ الأسد تؤكد استمرار لدعم السوري لمسيرة الحكم في لبنان على كل المستويات وأكد أن الحكومة باقية حتى نهاية العهد: جريدة النهار الصادرة في ١٩٩٣/٨/٢٨، ص ١
(٢) نقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ١٩٩٣/٨/٣٠ ــ ص ٢.
(٣) جريدة النهار، السبت ١٩٩٥/٥/٢٠، صفحة ٤.

دقائق في جلسة مجلس الوزراء وفي اليوم التالي قدّم استقالة خطية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأتبعها بمؤتمر صحافي اعتبر فيه التعديل «انقلاباً بطيئاً على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاباً من موجبات الإصلاح الإداري»[1].

● في الأول من كانون الأول ١٩٩٤ أثار الرئيس الحريري «عاصفة سياسية» حين خرج من جلسة مجلس الوزراء «معتصماً» بالاستقالة الشفوية بعد خلاف حاد في شأن السماح لشركة فندق سان جورج بردم ١٢ ألف متر من البحر. وفي اليوم الأول للاستقالة ألقى الرئيس الحريري خطاباً في افتتاح معرض بيروت العربي للكتاب أكد فيه استقالته رسمياً مهاجماً «من يتلاعبون بلبنان كطاولة قمار ويتقاذفون الأوراق والمكائد والأوهام». واعتبر هذا الخطاب مثابة كتاب استقالة معلل بالأسباب التي شكا منها رئيس الحكومة مراراً.

«وقد عاد الرئيس الحريري عن استقالته بعد خمسة أيام من إعلانها عقب اجتماع ضم الرؤساء الثلاثة (الهراوي، بري والحريري) وتم خلاله الاتفاق على ضبط الانفلات السياسي وإزالة أسباب التشكيك بالدولة. وكانت سبقته لقاءات عقدت في دمشق أبرزها اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيسين بري والحريري في حضور نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام»[2].

● بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٥ قدم الرئيس الحريري استقالة الحكومة إلى الرئيس الياس الهراوي، الذي قبلها، وأعاد تكليفه نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة التي جرت يومي ٢٠ و٢١ آيار، تشكيل الحكومة الجديدة.

مرسوم إقالة الوزير افرام[3]

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور ولا سيما الفقرة ٥ من المادة ٦٥ منه

بناء على المرسوم رقم ٢٩٠٠ تاريخ ٣١/١٠/ (تشكيل الحكومة: وتعديلاته ولا سيما المرسوم رقم ٣٦٠٢ تاريخ ١١/٦/١٩٩٣ بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته تاريخ ١١/٨/١٩٩٣ يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أقيل وزير الدولة السيد جورج افرام من الحكومة.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره

صدر عن رئيس الجمهورية — رئيس مجلس الوزراء: الإمضاء رفيق الحريري

بعبدا في ١١ آب ١٩٩٣ الإمضاء الياس الهراوي

(١) وقائع المؤتمر في الصحف الصادرة في ٩/٩/١٩٩٤.

(٢) النهار، السبت ٤/٥/١٩٩٥، ص ٤.

(٣) بموجب المرسوم رقم ٣٩٢٠.

نصّ دعوى الوزير افرام أمام مجلس الشورى على الدولة والرئيسين الهراوي والحريري[1]

«نص الدعوى التي قدمها في ٩ آب ١٩٩٣ الوزير المقال جورج افرام أمام مجلس الشورى بواسطة وكيله المحامي الدكتور ادمون نعيم:

الورود ٩/٧/١٩٩٣

مراجعة إبطال

المستدعي: جورج نعمة الله افرام، بواسطة وكيله المامي ادمون وديع نعميم (الوكالة ربطاً).

المستدعى ضدهم:

١ ـ الدولة اللبنانية، الممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل.

٢ ـ فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي.

٣ ـ دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري القرار المطعون فيه: المرسوم رقم ٣٦٠٢ الصادر في ١١ حزيران ١٩٩٣ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ٢٤ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٣، (ثابت فيه نسخة عدد الجريدة المذكور المبرزة ربطاً) لم يبلغ إلى المستدعي.

الموضوع:

الفقرة الثانية:

١ ـ في ٣١/١٠/١٩٩٢ صدر تحت الرقم ٢٩٠٠ المرسوم القاضي بتشكيل حكومة السيد رفيق الحريري. وقد عين فيها السيد جورج افرام بعد موافقته وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

٢ ـ وفي ١١/٦/١٩٩٣ صدر عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المرسوم الرقم ٣٦٠٢ وهو يتضمن ما يأتي: «أن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور ولا سيما المادة ٥٣ منه، بناء على المرسوم الرقم ٢٩٠٠ تاريخ ٣١/١٠/١٩٩٢ (تشكيل الحكومة وتعديلاته ولا سيما المرسوم الرقم ٣٣٨٣ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٣).

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عدل في المادة الأولى من المرسوم الرقم ٢٩٠٠ تاريخ ٣١/١٠/١٩٩٢ المتعلق بتشكيل الحكومة المعدلة بموجب المرسومين الرقم ٣٢٨٧ تاريخ ١٥/٣/١٩٩٣ والرقم ٣٣٨٣ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٣ ما يأتي: جورج افرام وزير دولة، الياس حبيقة وزيراً للموارد المائية

(١) نقلاً عن جريدة النهار الصادرة في ١٣/٨/١٩٩٣.

والكهربائية والشؤون الاجتماعية بدلاً من جورج افرام وزيراً للموارد المائية والكهربائية والياس حبيقة وزيراً للشؤون الاجتماعية. والباقي بدون تعديل.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره.

٣ ــ احتج المستدعي على المرسوم لكونه يشكل تجاوزاً وتحايلاً على الدستور خصوصاً وأنه لم تؤخذ موافقته عليه ولم يستشر في خصوصه.

القانون:

٤ ــ بناء عليه، وبما أن المرسوم المطعون فيه مشوب بمخالفات تعرضه للإبطال تطبيقاً للمادة ١٠٨ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٩ وهي:

١ ــ مخالفة المادة ٥٣ من الدستور.

٢ ــ مداورة الأصول المهمة المنصوص عنها في المادة ٦٥ من الدستور والتحايل على تلك الأصول.

المخالفة الأولى: مخالفة الدستور وخصوصاً المادة ٥٣ منه.

٥ ــ بما أن المرسوم المطعون فيه يستند في تعليله لتسبيب متنه إلى المادة ٥٣ من الدستور.

٦ ــ وبما أن هذه المادة تنص على ما يأتي: . . .

رئيس الجمهورية:

البند ٣ ــ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

البند ٤ ــ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومرسوم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

البند ٥ ــ يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة. . .

٧ ــ وبما أن النص السابق لا يعطي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء أي اختصاص لإجراء أي تعديل في الحقائب الوزارية بعد تشكيل الوزارة إذ أن اختصاصهما محصور بتشكيل الحكومة فقط ما لم يوافق على ذلك كل أعضاء الحكومة الذين قبلوا بدخولها في ضوء اطلاعهم على أسماء أعضائها وعلى توزيع الحقائب في ما بينهم، أو ما لم يوافق عليه الوزراء المعنيون بالتعديل.

٨ ــ وبما أن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بإجرائهما التعديل دون موافقة السيد افرام على الأقل قد تجاوزا الاختصاصات المعطاة لهما بمقتضى المادة ٥٣ المذكورة، فيكون المرسوم الذي إصداره عرضة للإبطال بل باطل حكماً.

المخالفتان الثانية والثالثة: مداورة الأصول المنصوص عنها في المادة ٦٥ من الدستور والتحايل عليها:

٩ ــ بما أن رئيس مجلس الوزراء كان يرغب في أن يوقع مع إحدى المؤسسات الأجنبية تعهد أشغال ولوازم بينما كان الوزير افرام الداخل ضمن اختصاصه توقيع ذاك التعهد يتفاوض مع مؤسسات عدة لتلك الغاية.

١٠ ــ وبما أن رغبة السيد الحريري في الإسراع بتوقيع العقد دفعه في بدء الأمر إلى التفكير في إقالة السيد افرام لإحلال من يوقع محله، وعندما ثبت له أنه لا يحصل على الأصوات المطلوبة (ثلثا أعضاء الحكومة بمقتضى المادة ٦٥ للإقالة) لجأ إلى مداورة الأصول المنصوص عنها في المادة ٦٥ بتطبيق نص المادة ٥٣ معتقداً أن هذا النص الأخير يمكنه من استبعاد المستدعي والإتيان بوزير آخر يقبل التوقيع.

١١ ــ وبما أن استهداف الوصول عملياً إلى غاية استبعاد المستدعي لتطبيق نصوص مقننة دستورياً لغاية أخرى، عدا كونه يخالف حرف الدستور، فهو يشكل مداورة للأصول المطلوبة للاستبعاد وتحايلاً جسيماً عليها.

١٢ ــ وبما أنه لا يجوز إجراء أي تبديل في الحقائب الوزارية بعد تأليف الحكومة إلا على الأقل بموافقة أصحاب الشأن أي الوزراء المعنيين، كما أكد ذلك رئيس مجلس النواب السيد نبيه بري (جريدة «النهار» زاوية «أسرار الآلهة» عدد أول آب ١٩٩٣ صفحة ٢)، علماً أن تأليف الحكومة هو ذاته لا يمكن أن يتم إلا إذا وافق كل من الوزراء على قبوله بالحقيبة المعروضة عليه.

١٣ ــ وبما أن استهداف السيد رفيق الحريري بتطبيقه المادة ٥٣ غاية غير تلك التي قصدها الدستور بواسطتها ثابت بمجرد التزامن بين تاريخ المرسوم المطعون فيه وتاريخ توقيع السيد الياس حبيقة عقد الأشغال واللوازم مع المؤسسة الأجنبية. كما يمكن إثباته بواسطة وزراء عديدين سنطلب سماع شهاداتهم إذا اقتضى الأمر، بالإضافة إلى أعلى الموظفين في مؤسسة كهرباء لبنان.

١٤ ــ وبما أن المرسوم المطعون فيه من هذه الناحية وتحت كل من الوصفين المذكورين (مداورة الأصول المنصوص عنها المادة ٦٥ والتحايل عليها) يكون عرضة للإبطال.

المطلوب

١٥ ــ لهذه الأسباب والتي سندلي بها في ما بعد أو التي يرى المجلس الكريم عفواً، نلتمس:

أولاً: إبلاغ كل من المستدعى ضدهم نسخة عن هذه المراجعة ومرافقاتها ودعوته إلى الجواب عليها ضمن المدة القانونية.

ثانياً: إبطال المرسوم المطعون فيه ذي الرقم ٢٦٠٢ الصادر في ١١ حزيران ١٩٩٣ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ٢٤ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٣.

ثالثاً: حفظ كل حقوق المستدعي التي يعود له المطالبة بها نتيجة الإبطال.

المربوطات

أولاً: نسخة طبق الأصل مصادق عليها عن الوكالة.

ثانياً: صورة عن المرسوم ٢٩٠٠ الصادر في ٣١/ ١٠/ ١٩٩٢ والقاضي بتأليف حكومة السيد رفيق الحريري.

ثالثاً: نسخة عن الجريدة الرسمية الرقم ٢٤ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٣ الذي يتضمن المرسوم الرقم ٣٦٠٢ تاريخ ١١ حزيران ١٩٩٣، وهو المرسوم المطعون فيه الذي لم يبلغ إلى المستدعي.

بكل احترام وتحفظ

المحامي ادمون وديع نعيم»

هل يحق للوزير افرام مراجعة مجلس الشورى؟:

دعوى الوزير المقال جورج افرام (والمسماة قانونياً «المراجعة») ظلت في قلم مجلس الشورى يومين عندما أبلغت «المحكمة» (مجلس الشورى) هيئة القضايا في وزارة العدل بصفتها المدعى عليها الأولى في المراجعة (وهي الموكلة عن الدولة اللبنانية). وانتقل خبر التبليغ هذا من هيئة القضايا إلى وزير العدل، فإلى الرئيسين الهراوي والحريري فإلى مجلس الوزراء ليصدر مرسوم الإقالة. علماً أن مجلس الشورى أرسل، عبر البريد المضمون في قصر العدل، إلى الرئيسين التبليغ بالمراجعة.

هل تحق للوزير جورج افرام المراجعة أمام مجلس شورى الدولة؟.

تقول دوائر حقوقية أن مرسوم الإقالة لا يخضع لرقابة القضاء الإداري كونه عملاً حكومياً بالمفهوم الواسع للأعمال الحكومية. وهو عمل سياسي، وتالياً فالمسؤولية المترتبة عليه هي مسؤولية سياسية يراقبها مجلس النواب. أما مجلس الشورى فإنه يراقب الأعمال الإدارية في الشكل والأساس.

وفي رأيها أن المرسوم من الناحية الشكلية هو عمل إداري، لكنه، من ناحية المضمون، عمل حكومي طابعه محض سياسي يخرج بحسب الاجتهاد المستمر عن رقابة القضاء الإداري مثل بعض المراسيم (مرسوم تعيين الوزراء وتأليف الحكومة ومرسوم العفو الخاص وإحالة مشروع قانون على البرلمان...) وهذه أعمال حكومية. ومعالجة هذه تكون بحسب الأصول الواردة في النظام

الداخلي لمجلس النواب المتعلقة بأصول إجراء الرقابة على عمل الحكومة وطرح الثقة بها، كلها، أو بوزير ونزعها عنه.

وهذا يرجح، عند هذه الدوائر الحقوقية، عند صدور قرار مجلس شورى الدولة في هذه المراجعة، ردها «لعدم الاختصاص المطلق» على أنه يتعين أن تدور المراجعة الدورة كلها وفق الأصول الوجاهية: قبول مجلس الشورى المراجعة، تبليغ المدعى عليهم، إعطاء المدعى عليهم مهلة أربعة أشهر للجواب، إجابة المدعي خلال شهرين، إجابة المدعى عليهم عن جواب المدعي خلال شهرين، ثم قرار المحكمة. وتبادل اللوائح هذه قد يستمر سنة قضائية كاملة إلى حين صدور الحكم الذي تتوقعه تلك المحافل الحقوقية برد المراجعة مع التعليل بعدم الاختصاص.

وهذا يعني أن بت المراجعة سيحتاج إلى وقت طويل. في هذه الأثناء يكون قد انقضى ما انقضى...»[1].

قراءات دستورية وقانونية لإبدال الحقيبة الوزارية:

اعتبر الحاكم السابق لمصرف لبنان والمرجع الدستوري الدكتور ادمون نعيم أن قرار التبديل الحكومي الذي استبعد الوزير جورج افرام من وزارة الموارد المائية والكهربائية «تحايل على القانون الدستوري».

وقال نعيم في مطالعة وزعتها، «وكالة الأنباء المركزية»: «صحيح أن الدستور اللبناني يكتفي، من أجل تأليف الوزارة وتوزيع الحقائب، بقرار مشترك صادر عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المكلف (المادة ٦٤ الفقرة ٢). ولكن هل يجوز القول بأن قرار التبديل الصادر منذ عدة شهور بعد تأليف الوزارة من دون موافقة أحد الوزيرين المعنيين بالتبديل يمكن أن يشكل التوزيع المقصود بالنص القانوني المذكور؟ خاصة عندما يتبين أن الغاية من التبديل كانت استبعاد افرام من حقيبة الموارد المائية والكهربائية لإحلال محله وزير آخر يوافق على عقد تلزيم أشغال مواد، كان السيد افرام يتابع التفاوض بشأنه مع المؤسسات المختصة؟ الجواب هو بالنفي.

فبالعكس نجد من جهة أن نص المادة ٦٤ الفقرة الثانية يتكلم عن توقيع مرسوم تشكيل الوزارة وليس عن تعديل توزيع الحقائب بعد تشكيل الوزارة، وخاصة عندما لا يكون التعديل بموافقة الوزير المعني، أي في القضية الراهنة الوزير افرام. ومن جهة ثانية، فوقائع القضية، كما سردناها سابقاً باختصار، تثبت من دون أي شك أن المرسوم المتخذ بشكل ما يسمى مداورة السلطة أو بلغة أوضح مداورة الأصول الذي يعتبر نوعاً من مداورة السلطة، كما يمكن أن يعتبر تحايلاً على القانون الدستوري، فالأصول المداورة أو المتحايل عليها هي نصوص المادتين ٦٥ فقرتها الخامسة و ٦٩

(١) جريدة النهار الصدرة في ١٣/ ٨/ ١٩٩٣.

من الدستور اللبناني اللتين تفرضان لإقالة الوزير قراراً متخذاً من مجلس الوزراء بثلثي أعضائه».

أضاف: «عندما تبين المسؤولون أنه لا يمكن في الظروف الراهنة الحصول على موافقة الثلثين، فلم يجدوا أفضل من التذرع بكل بساطة وسذاجة بالمادة ٦٤ من الدستور، من أجل الوصول إلى غايتهم المنشودة، أي توقيع صفقة المقاولة مع الشركة الإيطالية، فكلفوا وزيراً آخر بحقيبة افرام وبالتالي تم تحقيق تلك الغاية، أي توقيع العقد بعد يومين من استبدال افرام.

فذلك يشكل دون ريب مداورة السلطة أي مداورة الأصول (المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و ٦٩ من الدستور اللبناني) وذلك بتطبيق المادة ٦٤ من الدستور.

ونعتقد أنه يجب متابعة هذه القضية من الوجهة المبدئية حتى لا يعتبر السكوت تكريساً عرفياً لسابقة تمس حرف وروح نص دستوري انبثق من وثيقة الطائف»[1].

أما الأستاذ أحمد زين الصحافي والكاتب المتخصص بالشؤون البرلمانية والدستورية فيرى:

«أن مرسوم إقالة الوزير جورج افرام من حكومة الرئيس رفيق الحريري الحالية أنهى الترقّب الذي ساد الأوساط السياسية لمعرفة النتائج التي كان سينتهي إليها «مرسوم إبدال الحقيبة». وإذا كان لا إشكال دستورياً حول مرسوم إقالة الوزير فإن مرسوم إبدال حقيبة الوزير افرام لا يزال يثير ردود فعل متباينة على المستوى القانوني. ولعل السبب الرئيسي لحصول مثل هذا التباين هو خلو الدستور اللبناني من نص واضح يحكم مثل هذه الحالة مما أفسح في المجال أمام تعدّد الاجتهادات لتأثرها بـ «شيء من السياسة» المرتبط بالموقف المسبق سواء كان هذا الموقف معارضاً للحكومة أم للوزير جورج افرام.

وفي محاولة لإبقاء الاجتهاد في شأن مرسوم إبدال الحقيبة في إطاره القانوني المستقل نتناوله هنا في ضوء الحالات التي يتم اللجوء إليها في حال غياب النص الواضح ومنها القياس على حالات سابقة والأخذ بروح النص ونية المشترع وتطابق الحالة أو تعارضها مع المبادىء العامة التي تندرج الحالة في إطارها والعودة إلى محاضر الاجتماعات عند إقرار بعض النصوص الدستورية.

انطلاقاً من هذه الأسس يطرح التساؤل الأول الآتي: هل عرف تاريخ الحكومات في لبنان حالة أو حالات مشابهة كحالة إبدال الحقيبة؟

تظهر إعادة قراءة تاريخ الحكومات في لبنان حالات عدة مشابهة لحالة إبدال حقيبة الوزير افرام ومن أهمها ما حصل في حكومة الرئيس رشيد كرامي عام ١٩٧٥. فقد تشكلت هذه الحكومة بالمرسوم الرقم ١٠٥٠٢ تاريخ الأول من تموز ١٩٧٥[2] ونالت الثقة في الخامس عشر من تموز

(١) نقلاً عن جريدة السفير الصادرة في ١٦/٦/١٩٩٣ ص ٣.

(٢) انظر نص المرسوم في محاضر مجلس النواب ـ الدور التشريعي الثالث عشر ـ العقد الاستثنائي الثالث ـ عام ١٩٧٥ ـ محضر الجلسة الأولى من ص ٣٧٥٢ وما يليها. =

١٩٧٥. وفي الرابع والعشرين من شباط ١٩٧٧ صدر مرسومان: الأول اعتبر الوزير فيليب تقلا مستقيلاً من الحكومة بعد أن «انقطع عن مزاولة مهماته منذ مدة طويلة «كما جاء في نص المرسوم[1]. والثاني حمل الرقم ١٠٩١٥ وقضى بإعادة توزيع الحقائب الوزارية وتعيين وزير جديد[2]. وقد شملت إعادة توزيع الحقائب الوزارية معظم الوزراء ولم يحصل بعد هذا التبديل الذي شمل أكثر من حقيبة طلب ثقة مجلس النواب من جديد.

أما نص المرسوم فقد جاء على الشكل الآتي:

«إن رئيس الجمهورية اللبنانية.

بناء على الدستور اللبناني لا سيما المادة ٥٣ منه.

بناء على المرسوم ١٠٥٠٣ تاريخ ١/٧/١٩٧٥ (مرسوم تشكيل الحكومة).

بناء على المرسوم ١٠٩١٣ تاريخ ١٦/٦/١٩٧٦ (اعتبار وزير مستقيلاً من الوزارة).

بناء على الضرورة الناتجة عن الظروف الاستثنائية الراهنة. يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أعيد توزيع الحقائب الوزارية على السادة رئيس الوزراء والوزراء على الشكل الآتي...».

وتألفت حكومة الرئيس الدكتور سليم الحص عام ١٩٧٦ بموجب المرسوم الرقم ثلاثة تاريخ ٩ كانون الأول ١٩٧٦[3]. وفي ٢ شباط ١٩٧٧ أصدر المرسوم رقم ١٩ الذي قضى بتعديل المرسوم الرقم ثلاثة فأبدلت بموجبه حقائب ثلاثة وزراء[4] كما صدر في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٨ المرسوم الرقم ١٥٦٠ الذي قضى بقبول استقالة وزير من الحكومة وتعيين آخر وإجراء تعديل في عدد من الحقائب التي يتولاها الوزراء في الحكومة المذكورة[5] وجاء في نص المرسوم ١٩ الآتي:

«مرسوم رقم ١٩ تعديل المرسوم الرقم ٣ تاريخ ٩/١٢/٧٦ المتضمن تشكيل الوزارة (هكذا جاء عنوان المرسوم).

إن رئيس الجمهورية اللبناني

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم الرقم ٣ تاريخ ٩/١٢/٧٦ المتضمّن تشكيل الوزارة.

(١) الجريدة الرسمية ـ العدد ٢١ ـ تاريخ ٢٤/٢/٧٧ ص ١.

(٢) الجريدة الرسمية العدد للأول تاريخ ٢٤/٢/٧٧ ص ٢.

(٣) محاضر مجلس النواب الدور التشريعي الرابع عشر ـ العقد العادي الثاني لعام ١٩٧٦ ـ محضر الجلسة الثانية ص ٤٢٤٢ وما يليها.

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٤ تاريخ ١٧/٢/٧٧ ص ٥١ وما يليها.

(٥) الجريدة العدد ٣٧ تاريخ ٢١/١٢/٧٨ صفحة ٧٦٦ وما يليها.

بناء على المرسوم الاشتراعي الرقم ٥ تاريخ ٣١/١/٧٧ القاضي بإنشاء مجلس الإنماء والإعمار وإلغاء وزارة التصميم العام.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عدل في المرسوم الرقم ٣ تاريخ ٩/١٢/٧٦ (تشكيل الوزارة) ما يأتي: ...».

والملاحظ في نص هذا المرسوم الآتي:

(أ) عدم استناده إلى المادة ٥٣ من الدستور كما جاء في نص إبدال الحقائب في عهد حكومة الرئيس كرامي المشار إليه سابقاً.

(ب) استناده إلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

(ج) عدم استناده إلى نظرة الظروف الاستثنائية كما جاء في نصّ إبدال الحقائب في عهد حكومة الرئيس كرامي المشار إليه سابقاً.

وفي الأول من كانون الأول ١٩٤١ صدر أيضاً المرسوم الرقم ٢/ الذي تشكلت بموجبه حكومة الرئيس أحمد الداعوق[1] وفي الرابع من نيسان ١٩٤٢ صدر المرسوم الرقم ٤٥٠/ وقضى بتبديل الحقائب بين الوزيرين واصف عز الدين والفرد سكاف وقد استند هذا المرسوم أيضاً إلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء[2].

من هذه النماذج في تاريخ الحكومات في لبنان يتأكد أن هناك سوابق لإبدال الحقائب الوزارية وتغييرها كانت مشابهة لمرسوم إبدال أو مرسوم تغيير الحقائب بين الوزيرين افرام والياس حبيقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظرية الظروف الاستثنائية التي لحظها مرسوم إبدال الحقائب في عهد حكومة الرئيس كرامي المشار إليها لم تتقرر بقرار من مجلس الوزراء بل تم الاستناد إليها من صاحبي سلطة التوقيع على المرسوم أي من رئيسي الجمهورية والحكومة.

لكن هذه السوابق في إبدال الحقائب تمت في ظل الدستور قبل التعديل الأساسي الذي طاوله في ٢١ أيلول ١٩٩٠ فهل جاءت التعديلات المذكورة على الدستور بما يمنع استمرار مثل هذه السوابق مما يجعل مرسوم إبدال حقيبة الوزير افرام غير دستوري؟

إن ما يبرر طرح مثل هذا التساؤل يرتكز في شكل أساسي على التعديل الذي لحق بالمادة السابعة عشرة من الدستور التي استندت إليها تعديلات أخرى. فالمادة السابعة عشرة كانت تنصّ قبل التعديل الأخير على الآتي: «تناط السلطة الإجرائية برئيس جمهورية وهو يتولاها بمعاونة

(١) الجريدة الرسمية ــ العدد ٢٩٤٤ تاريخ ٣/٢/١٩٤١ص ٩٠٣٢.

(٢) الجريدة الرسمية ــ العدد ٣٥٨١ تاريخ ١١/٤/١٩٤٢ ص ٩٠٣٢.

الوزراء وفقاً لأحكام الدستور». أما بعد التعديل المشار إليه سابقاً فأصبح نص المادة كالآتي: «تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء وهو يتولاها وفقاً لأحكام الدستور».

إن التعديل الذي طاول المادة السابعة عشرة فرض تعديل بعض مواد الدستور الأخرى لتأتي هذه المواد متوافقة معها، ومن هذه المواد المادة الثالثة والخمسون التي كانت تنصّ على أن «رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم...» وبعد التعديل أصبحت تسمية رئيس الحكومة المكلف تتم «بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة» كما أصبح رئيس الجمهورية «يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم». باختصار أن السلطة الإجرائية لم تعد خاضعة لإرادة رئيس الجمهورية فتحولت في شكل أو آخر إلى مؤسسة.

إن دحض التعديل الدستوري هذا للسوابق التي أدّت إلى إبدال الحقائب الوزارية لا يركن إلى الحقيقة لأسباب منها:

أولاً: أن الدستور في نقله إناطة السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء حدد بدقة كل الآثار المترتبة على هذه النقلة أو هذا التعديل قصراً ومنها المواد ٥٣ و ٦٦ و ٦٩. لكن الدستور لم يتطرّق إلى مسألة «إبدال الحقائب» الأمر الذي يشير إلى تركه ــ أي الدستور ــ هذه المسألة تتم وفق ما هي عليه. ولو كان الأمر غير ذلك لنص على طريقة «إبدال الحقيبة» في المادة ٦٥ مع القضايا الكثيرة التي أشار إليها وتتطلب موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة كإقالة الوزراء أو في المادة ٦٩ التي حدّد فيها حالات استقالة الحكومة حصراً.

ثانياً: إن إبدال حقيبة وزير بحقيبة أخرى لا يمكن أن تشكّل تجاوزاً للتعديل الذي طاول المادة السابعة عشرة من الدستور.

ثالثاً: وجوب التفريق بين السلطة المتمثلة بمجلس الوزراء والحقائب. فإذا لم يؤخذ بمثل هذا التفريق، فما هو مبرّر وجود وزير من دون حقيبة في مجلس الوزراء كوزير دولة مثلاً؟... إن وجود وزير من هذا النوع في الحكومة لا ينفي حقه في أن يشكل جزءاً في سلطة مجلس الوزراء كأي وزير آخر الأمر الذي يعني أن إبدال الحقيبة لا يمكن اعتباره تغييراً في «مضمون السلطة الإجرائية» إذا صحّ التعبير. فهذه السلطة، وفق النظام البرلماني الديموقراطي المعمول به في لبنان، تتصف بالتكافؤية الوزارية، الأمر الذي يعطي الأهمية للوجود في الوزارة وليس لشكل حقيبة الوزير.

رابعاً: أن المادة ٦٦ من الدستور تنصّ على الآتي:

«يتحمّل الوزراء إجمالياً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية».

إن نص هذه المادة النافذة الإجراء لم يشمله التعديل الأخير للدستور. وبموجب هذا النص

يتوجب ملاحظة أمرين هما: «تبعة سياسة الحكومة الإجمالية» و«تحمل الوزراء إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية». إن هذين الأمرين يطرحان مسألة «تنازع البقاء الحكومي» أما رقابة مجلس النواب، ووفق القواعد القانونية ومسلماتها فإن الغلبة في مثل هذا التنازع يجب أن تكون حكماً لتوفير «السلامة العامة للحكومة» بدليل وصف الحكومة في النظام بالتضامنية.

خامساً: إن نية المشترع عند مناقشة «المسؤولية الإجمالية» و«المسؤولية الإفرادية» للوزراء فرّقت بدقة بين المسؤوليتين. ويتضح ذلك في مناقشات المادة ٦٦ عند تعديلها في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ فعندما طرحت هذه المادة للتعديل تساءل النائب جورج زوين عن المسؤولية الإجمالية والمسؤولية الإفرادية وجرى نقاش حسمه رئيس الوزارة يومها الشيخ بشارة الخوري بالتفسير الآتي الذي على أساسه تمّ التصويت على هذه المادة:

رئيس الوزارة بشارة الخوري: «ليس دستورنا الدستور الوحيد الذي نصّ على المسؤولية الإجمالية والإفرادية فما يطبق في البلاد الأخرى يطبق هنا.

والمسؤولية الإجمالية تتناول السياسة العامة ولا تتعدّاها إلى أعمال وزير الداخلية. مثلاً اتّخذ قرار في وزارة الزراعة فالوزير نفسه مسؤول عنه، أما إذا وضع مشروع بقرار مجلس الوزراء فالوزارة جملة تتحمّل مسؤوليته. أما إذا وقع خلاف في مجلس الوزراء فإما أن يسوى في مجلس الوزراء قبل أن يطرح المشروع الواقع الخلاف في شأنه على المجلس أو تتقدم الوزارة به وتكون مجموعها مسؤولة عنه. فإذا منع المجلس ثقته عنها وقدم رئيس الوزارة استقالته. فتسقط الوزارة، ويمكن في التشكيل الجديد إعادة الوزير المسؤول عن العمل الذي سقطت من أجله»[١].

من هذا النص يمكن القول «أن الخلاف الذي حصل في مجلس الوزراء وأدّى إلى إبدال الحقيبة» قد تمت تسويته قبل الرجوع إلى مجلس النواب في الشكل الذي سوي به وذلك استناداً إلى «المسؤولية الإجمالية» التي تتحمّلها الوزارة ودفاعاً عنها في آن واحد.

وهنا يبرز التساؤل: ما هو دور مجلس النواب في مثل هذه الحالة ـــ حالة إبدال حقيبة ـــ والحكومة، كما هو معروف في نظامنا، هي حكومة المجلس أي أنها لا تحكم إلا بثقته، مع العلم أن هذه الثقة كانت قد منحت على أساس مرسوم حدّد توزيع الحقائب بين الوزراء؟

في معرض الإجابة عن هذا التساؤل تبرز مسألة التضامنية الوزارية. فالحكومة، كما هو معروف، تمنح الثقة أولاً على أساس بيانها الوزاري الأمر الذي لا تؤثر فيه عملية إبدال الحقيبة التي قد تكون تمت بهدف تنفيذ هذا البيان، واستمرار نيلها الثقة في نظر رئيسي الجمهورية والحكومة على الأقل. وإذا ما تخطينا ذلك يمكن القول أن تجاوز مجلس النواب مسألة إبدال الحقيبة في عقد

(١) أنور الخطيب: «الدولة والنظم السياسية» ـــ المجموعة الدستورية القسم الثاني ـــ الجزء الأول صفحة ١٢١ وما يليها.

جلسة عامة تمثلت فيها الحكومة في ظل هذا الوضع وسكوت المجلس عن هذا الواقع الجديد يشكلان في ذاتهما تجديد ثقة المجلس بالحكومة وفق واقع توزيع الحقائب الجديد، ولو كان الأمر غير ذلك لتوقف المجلس عند الحال الجديدة للحكومة وعاد ليطرح الثقة بها. وما يدعم مثل هذا الرأي، حتى تأكيده، حالات عدة تم فيها تغيير حكومي ما أو إبدال حقائب وزراء. واعتبر المجلس عقد الجلسة في ظل هذا الواقع الجديد بمثابة قبول به حتى وإن لم يطرح على التصويت من جديد.

ونشير هنا إلى بعض الحالات المذكورة والتي تعتبر «حالات أبعد مدى» من إبدال حقيبة وزير ففي جلسة ٢٥ أيار ١٩٧٨ طرح النائب حسن الرفاعي مسألة استقالة الحكومة ورجوعها عن الاستقالة الأمر الذي يفرض طرح الثقة بها قبل درس جدول الأعمال المحدد للجلسة فقال الرئيس كامل الأسعد: «أطرح على حضرة الزملاء استمرار الجلسة وفق جدول أعمالها. إن القبول في استمرار هذه الجلسة يعني أن الحكومة شرعية وأن هذه الجلسة شرعية وأن هذه المقررات التي تصدر وغيرها من المقررات في هذا المجلس وفي ظلّ هذه الحكومة هي شرعية. أطرح تأجيل الجلسة بينما نكون قد استدعينا الفقهاء وكبار القانونيين.

من يقبل بتأجيل الجلسة يرفع يده؟

ـــ أقلية

من يقبل في استمرار هذه الجلسة يرفع يده؟

ـــ أكثرية

حسن الرفاعي: «أرجو من المجلس الكريم أن يسجّل أن هذه الحالة لا تشكل عرفاً برلمانياً مقبول تكراره».

أصوات: «لا، لا».

الرئيس: «لا، لا، المجلس سيد نفسه نحن نسجل ملاحظاتك مع العلم أن المجلس لم يماشيها»[١].

وما يمكن ملاحظته أخيراً أن التعديلات الدستورية التي تناولت السلطة الإجرائية في شكل أساسي لم تتطرق إطلاقاً إلى مضمون صدور مرسوم توزيع الحقائب على الوزراء وآليته، ولا إلى صاحبي السلطة في ذلك وهما حصراً رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف تشكيل الوزارة. ووفق القاعدة القانونية فإن من له الحق في الأساس يبقى له الحق في إعادة النظر في إطار هذا الحق المعطى له، وضمن القواعد التي تحكم الحالة أصلاً.

من هنا يظهر أن مرسوم «إبدال الحقيبة» لم يكن تجاوزاً للدستور. إنها وجهة نظر متواضعة

(١) محاضر مجلس النواب ـــ الدور التشريعي الرابع عشر العقد العادي الأول لعام ١٩٨٧ ـــ محضر الجلسة الربعة ص ٤٨٥٢ وما يليها.

قابلة للنقاش الموضوعي الذي من شأنه أن يغني المكتبة الحقوقية ويحسم إشكالات قد تحصل في هذا الوطن لاحقاً ولا بد أن تحصل»[1].

أما الدكتور نواف كباره الباحث والأستاذ الجامعي فيرى:

«أنه ليس من المستغرب أن يستمر التفاعل بقضية الوزير السابق جورج افرام رغم إقالته من الحكومة. ولعل أهم ما يحرك هذا الموضوع هو أن هذه القضية قد فتحت أبواباً أمام السلطة، وعند الرأي العام لم يتم إغلاقها بعد. ويعود ذلك إلى أن قضية افرام تتعلق بثلاث قضايا أساسية في حياتنا العامة إلا وهي القضية الدستورية، قضية طبيعة الممارسات السياسية في لبنان، وأخيراً قضية المحاسبة. ونعتقد أن هناك جملة من الأسئلة طرحتها قضية الوزير افرام لم يتم الإجابة عليها حتى الآن.

ويمكن تلخيص هذه الأسئلة بما يلي:

أولاً: حول الموضوع الدستوري:

لم نزل حتى الآن لا نعرف الموقف الدستوري الحقيقي من قضية التعديل الوزاري. هل مرسوم التعديل دستوري أم لا؟ ما يقلقنا هو تخلف السلطة التشريعية عن مناقشة هذا الموضوع رغم أهميته بحكم ارتباطه بروحية العقد الاجتماعي الجديد الذي تم إعادة توحيد لبنان على أساسه. وما يقلقنا أكثر هو السهولة التي مر بها مرسوم التعيل دون أن يثير أي نقاش جدي داخل مجلس الوزراء وهم المعنيون مباشرة بالموضوع، خصوصاً أن الموضوع يتعلق مباشرة بقضية توزيع السلطات في لبنان. فروحية دستور الطائف التي أناطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً كانت تهدف إلى خلق مفهوم المشاركة وأسلوب العمل الجماعي داخل السلطة، ووقف تحكم أي فرد أو مؤسسة بها كما كان يحدث في دستور الجمهورية الأولى. وبغض النظر عن الأسباب، فإننا نرى أن إصدار رئيسي الجمهورية والحكومة مرسوم التعديل دون الحصول على دعم ثلثي مجلس الوزراء وطبعاً موافقة الوزراء المعنيين، يخالف روحية هذا النص الدستوري ويجعل من موقعي رئاسة الجمهورية والحكومة سلطة فوق مجلس الوزراء يمكن أن يتحكم به.

إلى جانب موضوع التعديل الحكومي جاء مرسوم الإقالة ليثير أيضاً جدلاً دستورياً جديداً.

فرغم أن الدستور قد أعطى ثلثي مجلس الوزراء الحق بإقالة أي وزير (وهذا ما حدث مع الوزير افرام) فإن الأسباب الموجبة للإقالة قد خلقت لدينا مشكلة دستورية بتناقضها مع بنود أخرى في الدستور. هل يجوز إقالة وزير لاستعماله حقوقه الدستورية كأي مواطن باللجوء إلى القضاء لحسم الخلاف حول الإشكال الدستوري الذي سببه مرسوم التعديل؟ ألا يخالف هذا المرسوم بنود الدستور التي تتعلق باحترام لبنان لشرعة حقوق الإنسان وكذلك بالبنود المتعلقة بحقوق المواطن

(١) نقلاً عن جريدة السفير الصادرة في ٢٤/٨/١٩٩٣.

والحريات العامة؟

إلى جانب ذلك، يبقى هنا سؤالان لا بد من الإجابة عليهما بضمان احترام الدستور وروحه. أولهما من هي المرجعية التي يمكن لأي مواطن الاحتكام إليها في حال حصول اختلاف في تفسير الدستور؟ ألا يشكل التخلف في تشكيل المجلس الدستوري محاولة لتغييب هذه المرجعية وبالتالي للسماح للسلطة السياسية بتفسير الدستور والاجتهاد به كما تشعر أن مصالحها تتطلب ذلك؟ ثانيهما، هل يمكن أن تكون عملية إقالة أي وزير عشوائية بمعنى عدم استنادها إلى ضوابط وأصول على الدستور أن يحددها لنحمي الوزير من السلطة والسلطة من نفسها؟ إننا نرى أن من محاسن ما حدث مع الوزير افرام أنه قد أثار كل هذه القضايا الدستورية، مما يجب أن يدفعنا إلى العمل بالاجتهاد حتى لا تشكل سابقة يمكن العودة إليها في ممارسات سياسية مستقبلية. إن عظمة الطريقة التي تعامل معها الوزير افرام مع الموضوع والجرأة التي أظهرها باستعمال الأطر القانونية والدستورية للدفاع عن موقفه هي أنه منع مرور ما حدث مرور الكرام وننزلق دون أن ندري في مطبات مخالفة لروحية الدستور والعودة إلى ظهور مواقع خلل أساسية في كيفية توزيع السلطات وممارستها. قد يقول البعض أن العمل الجماعي غير عملي ولا بد أن يكون هناك مرجع في السلطة لديه من القوة بما فيه الكفاية لإدارة أمور البلد وتوجيهها. إن ما هو مهم أن تناقش هذه القضايا وتطرح كموضوع للبحث والتطوير قبل أن تصبح طريقة ممارسة بغض النظر عن روحية الدستور ومحتواها. فالوفاق حول أصول السلطة هو شرط رئيسي لضمان السلم الأهلي وتطور الدولة والقانون إلى الأمام.

ثانياً: طبيعة الممارسات السياسية: من المعروف أن أسلوب الرئيس الحريري يعتمد على مبدأ التعامل المباشر مع القضايا وإدارات الدولة بهدف تحريك الإدارة وضمان سرعة تنفيذ البرنامج الحكومي. ومن المعروف أن أحد أهم الخلافات بين الرئيس الحريري والوزير افرام يعود إلى اعتراض هذا الأخير على التعامل المباشر لرئيس الحكومة مع إدارته ودون العودة إليه وشعوره أن هناك تهميشاً يحدث لدور الوزير في إدارة وزارته مما يضعفه ويقلل من قدرته على إدارة هذه الوزارة.

من هنا، يطرح السؤال، هل يحق لرئيسي الجمهورية والحكومة تخطي الوزير المسؤول وإعطاء التعليمات مباشرة لإدارته، دون دراية هذا الأخير؟

نحن نعرف أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الرئيس فؤاد شهاب إلى خلق المؤسسات الإدارية المستقلة هو التخفيف من التحكم العشوائي للوزير بإدارة وزارته خدمة لمصالحه الخاصة، أما اليوم، وبعد خلق هذه المؤسسات، لا بد من احترام الموقع الحقيقي للوزير كما ثبته الدستور، حماية لمبدأ العمل الجماعي والتشاور، وحفاظاً على مبدأ احترام تسلسل السلطات داخل الإدارة اللبنانية. فكيف يمكن لوزير أو مدير عام أن يحاسب على أدائه إذا لم يكن لديه المقدرة على

التحكم بحركة إدارته ومتابعتها ضمن إطار القانون وخارج التدخلات الفوقية التي يمكن أن تحدث؟

ومن هنا ننطلق إلى الموضوع الأخير في هذا المقال، وهو موضوع، بكل أسف، لا بد من الاعتراف بأن القضايا التي تتعلق بانتهاكات القوانين والفساد كثيرة في لبنان، ولعل أسوأ ما فيها أن معظمها تمر دون حساب ومراجعة بينما القليل الذي يحاسب لا تعود الرغبة في محاسبته إلى دوافع المحافظة على القانون والحق العام، ولكن إلى أسباب سياسية تحرك الشكوى أو تغض النظر عنها.

ولا شك أن المواطن اللبناني مصاب بإحباط شديد نتيجة تراجع نظام المحاسبة لمصلحة الحركة السياسية وأخطر ما في هذا الأمر أن هذا المواطن يتقبل هذا الواقع وكأنه جزء من حياته وقيمه، لدرجة أن الخروج على القانون أصبح عادة متبعة عند معظمنا ابتداء من عدم احترام قانون السير إلى الخروج عن احترام الدستور.

وكم كنا نتمنى أن يحاسب وزير ويقال وحتى أن يحول إلى القضاء لسوء إدارته وفساده، ولكن ما آلمنا وأثار في أنفسنا الاشمئزاز أن الدولة تريد إقصاء الوزير افرام لأنه يرفض التوقيع على العقد مع الشركة الإيطالية صيانة للأموال العامة وتوفيراً لخزينة الدولة. فالوزير الذي تمت إقالته هو المسؤول السياسي الذي نجح في أن يخفض قيمة العقد مما يقارب ٩٠ مليون دولار إلى مبلغ ٧٢ مليون دولار، ومن كان يسعى إلى وصول التلزيم إلى الرقم ٧٢ مليوم دولار. فكيف تمكن إقالة وزير يشهد له بهذا الأداء الرفيع لمجرد أن طلب وقتاً أكثر للمناورة ورفض أن يوقع نزولاً عند رغبات السلطات العليا؟ وجاء نجاح الحريري بتخفيض قيمة العقد من ٧٢ إلى ٦٦ مليون دولار، ليؤكد صحة وجهة نظر الوزير افرام بضرورة متابعة المفاوضات للحصول على سعر ٦٢ مليون دولار، وتخفيض مهلة الإنجاز من ١٨ شهراً إلى ١٤. وهذا ما ينفي إشاعة التواطؤ حسب وقائع الأمور.

ليس المطلوب انتقاد السلطة ومهاجمتها، لكن المطلوب تقوية قدرة الرأي العام على المشاركة في القرار والمحاسبة حتى تضيق الفسح المتاحة أمام السلطة لتفسير وتطبيق الدستور والقانون بما يليق بمصالحها بغض النظر عما يمكن أن تكون المصلحة العامة في لحظة من هذه اللحظات.

فالهدف من بناء دولة المؤسسات هو حماية المجتمع من قدرة أي مؤسسة أو جهة على احتكار السلطة وهيمنتها على القرار السياسي. فالمطلوب من المؤسسات أن تعمل لتضمن توازن توزيع السلطة وتنشط في المراقبة والمحاسبة للحفاظ على هذا التوازن.

المطلوب اليوم هو أن يشارك جميع المعنيين من سياسيين إداريين ومتخصصين بتناول الأسئلة والقضايا التي طرحتها إقالة الوزير افرام، حتى تضعف فسحة المناورة أمام مختلف الجهات السياسية لتفسير الدستور والقانون كما تتطلب المصلحة السياسية في مرحلة ووقت معين. الحالة الدستورية يجب أن تبقى دائماً أقوى من الحالة السياسية حتى يمكننا اعتبار أن لبنان قد أصبح بجد وحقيقة وطنا ودولة»[1].

(١) نقلاً عن جريدة السفير الصادرة في ٢٧/٨/١٩٩٣ ص ١٣.

استقالة الوزير بشارة مرهج:

حسم وزير الدولة بشارة مرهج ظهر ٨/٩/٩٤ موضوع استقالته من الحكومة بتقديمها خطياً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء واتباعها بمؤتمر صحافي اعتبر فيه التعديل الحكومي الأخير «انقلاباً بطيئاً على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاباً من موجبات الإصلاح الإداري».

وأعلن رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، تعليقاً على هذه الخطوة، أنه سيتشاور مع رئيس الجمهورية، في موضوع استقالة مرهج مكرراً أن بتها «ليس أمراً مستعجلاً». وأشاد بمرهج قائلاً: «كان وزيراً ممتازاً وآدمياً»، نشيطاً وقام بواجبه، كذلك فإن الوزير ميشال المر معروف بكفاياته». ونفى وجود أزمة حكومية نتيجة هذه الاستقالة، موضحاً: «إننا وجدنا مصلحة في التعديل وهي بالطبع مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية».

وكان الوزير مرهج زار ظهراً الأمين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار في القصر الحكومي وسلمه استقالته الخطية. «عملاً بالأصول كي يرفعها إلى دولة الرئيس وإلى مجلس الوزراء كما قال في حواره مع الصحافيين لدى انصرافه. وأكد «أن البلد غني بالكفايات واعتقد أن أكثر من مرشح للمنصب الوزاري مطروح».

وهنا نص الاستقالة:

«دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رفيق الحريري المحترم.

تحية طيبة وبعد.

أرجو من دولتكم أخذ العلم باستقالتي من الحكومة متمنياً لها النجاح في مسؤولياتها الوطنية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

بشارة مرهج»

وعقد مرهج مؤتمراً صحافياً في منزله تلا خلاله بياناً مطبوعاً لوحظ أنه حمل على غلافه عبارة «نص البيان الصحافي الذي تلاه نائب بيروت الوزير السابق بشارة مرهج»، وشرح فيه أسباب الاستقالة، ومما قال:

«(...) إن مصدر الاعتراض الرئيسي على ما جرى يبقى أنه شكل تجاوزاً خطيراً لجوهر الإصلاحات الدستورية التي ناضلنا طويلاً لإقرارها وجاءت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف لتكرسها، وقام المجلس النيابي السابق بإجراء التعديلات الدستورية قبل ثلاثة أعوام في ضوء مقتضياتها.

ولن أدخل معكم اليوم في جدل في الفقه الدستوري، فلا المجال يسمح ولا أنا بالخبير

الدستوري، لكنكم تعلمون جيداً أن النقص الرئيسي في دستورنا السابق الذي نجمت عنه كل الاختلالات السياسية وغير السياسية التي عاشتها البلاد، يكمن في غياب المشاركة اللبنانية العامة في القرار السياسي والتنفيذي عندما أوجد في البلاد حاكماً غير مسؤول ومسؤولاً غير حاكم . . . أي رئيساً للجمهورية يتخذ القرار ولا يخضع للمحاسبة والمساءلة، ورئيس الحكومة لا يملك سلطة القرار لكنه يخضع دائماً لسيف المحاسبة والمساءلة من رئيس البلاد كما من مجلس النواب ناهيك بمحاسبة الرأي العام بكل مؤسساته.

وتتضاعف خطورة هذه المفارقة أكثر بكثير حين يكون هذا النظام السياسي غير المتوازن دستورياً خاضعاً لتقسيمات طائفية معروفة . . . فحينها لا يقصى عن المشاركة في القرار مسؤولون بحكم مواقعهم ومناصبهم فحسب، بل يقصون عنها أيضاً بحكم انتماءاتهم الطائفية والمذهبية أيضاً، وبهذا المعنى يجري إقصاء طوائف ومذاهب بأسرها ناهيك بممثلي تيارات فكرية وسياسية جديدة في البلد عن المشاركة في حين لا يعني هذا أبداً أن حصر القرار في يد شخص من طائفة معينة إن طائفته كلها تشاركه في القرار (. . .)».

وشرح الأبعاد الجديدة لاتفاق الطائف الذي عالج الأمر وفق نظرية مشاركة جميع الطوائف والمذاهب والتيارات السياسية في مجلس الوزراء الذي أصبح مجتمعاً هو السلطة التنفيذية، و «بهذا المعنى لا توجد في البلاد سلطة أعلى من سلطته (. . .) وهكذا فإن انتقال السلطة التنفيذية التي خولها الدستور إلى مجلس الوزراء مجتمعاً مرة إلى شخص أو اثنين أو ثلاثة هو إخلال بجوهر الإصلاحات الدستورية، ولا يغير من الأمر شيئاً إن يقبل غالبية أعضاء مجلس الوزراء بهذا الواقع (. . .)».

«من هنا فإن ما جرى ويجري هذه الأيام من سحب تدريجي لصلاحيات مؤسسة مجلس الوزراء يشكل في نظري انقلاباً بطيئاً على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاباً من موجبات الإصلاح الدستوري، في حين يطمح كثيرون من أبناء الشعب، وأنا منهم، إلى تطوير الطائف في اتجاه إصلاحات دستورية تضمن مزيداً من المشاركة وتوفير شروط المساواة بين كل المواطنين. وإذا كانت مسؤولية هذا التجاوز لنص الدستور تقع على من يرتكبه، فإن المسؤولية الأكبر على من يتغاضى عنه، ولا ينبري لوضع حد له، من مسؤولين ومؤسسات دستورية وسياسية ونقابية وشعبية. فتكرار مثل هذا التجاوز الدستوري، والسكوت عنه والتسليم به، سيقود بسرعة إلى اختلالات سياسية واجتماعية خطيرة تعيد البلاد من جديد إلى دوامة النزاعات الأهلية الناشئة عن مشاعر الغبن والحرمان من المشاركة والتمييز حتى بين من أصر على معاملتهم كأنداد. من هنا فإن اعتراضي على التعديل نابع أساساً من الحرص على صون الدستور لأنه الضابط الرئيسي للحكم، والحكم الفصل في كل الخلافات والتباينات الناشئة أو التي قد تنشأ بين المسؤولين (. . .).

ولكنني فوجئت مرة أخرى في مجلس الوزراء بالإصرار على النهج ذاته، وعلى رفض مناقشة

تدبير رئاسي أطلق تفاعلات سياسية وشعبية وأثار جدلاً دستورياً واسعاً، بل وطاول أربعة وزراء، في وقت يمتلىء جدول أعمال المجلس بأمور أقل أهمية تتعلق بنقل موظف أو سفر آخر.

فهل يصدق اللبناني أن الأمور الواردة في جدول الأعمال تشغل بال مجلس الوزراء أكثر مما يشغل باله التعديل الحكومي الأخير بكل دلالاته؟

وهل يقبل اللبناني أن تكون هناك وصاية من أحد على مجلس الوزراء الذي أصر الدستور على اعتباره أعلى سلطة في البلاد؟ وهل تجيز الأصول الديموقراطية والسياسية، ناهيك بالتقاليد اللبنانية المألوفة، أن يغلق مجلس الوزراء أذنيه عن سماع وجهة نظر وزير تعرض لإيذاء معنوي وسياسي، بل عن سماع ما يبرر الإجراء الذي جرى في حقه».

وطرح تساؤلات عن التعديل وتوقيته، ومنها:

«**أولاً**: لماذا لم يصدر مرسوم التعديل الحكومي بعد تداول رئيسين في اجتماع رسمي في القصر الجمهوري؟ وماذا يمنع الرئيسين في أي اجتماع شخصي أو لقاء اجتماعي، أن يصدرا تعديلاً في حق أي وزير لا يروقهما أو يخالف رأيهما، من دون الحاجة حتى إلى تبرير ذلك من مجلس الوزراء أو مجلس النواب أو الرأي العام اللبناني ذي الحس الديموقراطي العادي؟

ثانياً: لماذا أعلن المرسوم في منتصف الليل؟ ولماذا الحرص على تهريبه بهذا الشكل، إذا كان لدى الرئيسين اقتناع بدستوريته وسلامته ومبررات اتخاذه؟

أليس في هذا التوقيت إشاعة لأجواء جديدة غير مألوفة في الحياة اللبنانية التي عرفت أشكال الصراعات والحروب، ولكنها بقيت عصية على الشكل الانقلابي الذي يفوح من توقيت المرسوم، ومن التكتم حول مبرراته؟

ثالثاً: لماذا صدر المرسوم بعد أقل من ثلاث ساعات من عودة الرؤساء من دمشق؟ وقيل أن الاتفاق على إصداره تم في السيارة التي منها دعاني الرئيس الحريري إلى موافاته إلى منزله في قريطم.

أليس في هذا التوقيت إساءة بالغة إلى العلاقة اللبنانية ــ السورية في وقت ينبغي علينا جميعاً أن نعززها في كل المواقع، وأن نعطيها طابعها القومي الحقيقي كعلاقة استراتيجية بين بلدين ما زالا يمثلان ما تبقى من صمود وكرامة في وجه محاولات الإذلال الصهيونية المتواصلة والناجحة في أكثر من ساحة عربية بل وفلسطينية؟ ألا يعطي مثل هذا التوقيت مأخذاً للقوى المتربصة بسوريا كي تواصل تعبئتها الحاقدة ضد الدور القومي الباسل لسوريا الأسد، وتوحي بتدخلها في التفاصيل الداخلية اليومية في وقت يدرك فيه الرئيسان رفض الرئيس الأسد والقيادة السورية مثل هذا التدخل ومباركة كل ما يتفق عليه اللبنانيون ودعمه؟

أما كان الهدف من التوقيت إشاعة أجواء التخويف والإرهاب لدي أو لدى مسؤولين آخرين

وهم يعرفون أن ما يربطني بالقيادة السورية، وعلى رأسها القائد العربي الكبير الرئيس حافظ الأسد، من روابط التقدير الموضوعي والأخوة القومية والانسجام الفكري والعاطفي، ما يجعل من علاقتنا معهم علاقة الأحرار بالأحرار، ومن تواصلنا معهم تواصل المنتمين إلى مدرسة فكرية ونضالية شامخة في حياة الأمة؟

إن اقتناعنا بالعلاقة مع سوريا، بوابة لبنان إلى العروبة، اقتناع مبدئي لا يخضع لتقلبات الأزمات والظروف والأحكام، ولا يقاس بموازين الطقس الإقليمي بين يوم وآخر وهو اقتناع أستراتيجي يرتكز على حقائق ثابتة وعلى إيماننا بالتكامل ما بين البلدين الشقيقين والتكافؤ والاحترام المتبادل.

وفي هذا الأمر ليس لنا لغتان لغة في دمشق ولغة في بيروت، بل لغة واحدة قلناها في العواصم العربية كما الأجنبية ونقولها في كل مكان لمصلحة بيروت ودمشق وكل القضايا العربية (...)».

وفي أجوبته عن أسئلة الصحافيين وصف قول الرئيس الحريري بأن الدستور يعطي رئيس الجمهورية والحكومة حق التعديل بأنه «اجتهاد ينبثق من النصوص الدستورية القديمة التي تجاوزها الطائف». ونفى أن يكون «للتنافس السياسي المناطقي علاقة بهذا الأمر». وأكد أن تقديم دعوى إلى مجلس شورى الدولة وارد.

نص كتاب استقالة الحكومة[(١)]

«فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي المحترم!

تحية وبعد،

إن سنتين ونصف سنة من عمر الحكومة التي كان لي شرف ترؤسها تختصر المسار السياسي الإنمائي الكبير الذي قطعته البلاد طوال تلك الفترة، كما تختصر الثقة التي ترسخت لدى اللبنانيين والعرب والدول الصديقة لبنان ودولته ومستقبله ومسيرة الإنماء والإعمار فيه.

لقد تمكنا من مواجهة المصاعب السياسية والتحديات الإقليمية من ضمن مسؤولياتنا الوطنية وبالتعاون الدائم مع فخامتكم ومع المجلس النيابي الكريم وسائر المؤسسات التي يتشكل منها مجتمعنا الوطني. وإن الموضوعية تقتضي منا أن نسجل الإنجازات التي حققتها الحكومة على صعيد عودة المهجرين والاستقرار النقدي، وكذلك على الصعيد الأمني والإنمائي والاقتصادي والوطني ولا سيما التزام الحكومة لحقوقنا الوطنية والقومية بإزاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي، والمقاومة التي تعبر عن إرادة شعبنا في التصدي للاحتلال وبإزاء دور لبنان

(١) نص الاستقالة أذاعها الرئيس الحريري، بعد خروجه من القصر الجمهوري في بعبدا، عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ظهر يوم الجمعة في ١٩/ ٥/ ١٩٩٥، وكما نشرتها الصحف الصادرة في ٢٠/ ٥/ ١٩٩٥.

في مسار السلام والتزامها التنسيق الكامل مع الشقيقة سوريا.

إن قسماً كبيراً من مشاريع البنية التحتية التي بدأنا العمل بها سوف تصبح جاهزة خلال الأشهر المقبلة، وسيظهر للعيان مدى الجهد والمثابرة التي بذلتها هذه الحكومة بتغيير وجه البلاد الخارجة من الحرب إلى وطن بدأ يقف على قدمين ثابتتين لينظر إلى المستقبل، بثقة وثبات، فإذا كنا نتطلع إلى مقدار أكبر من الإنجازات وإلى هامش أوسع من التحرك يطلق حيوية إنمائية كبرى أرسينا بداياتها في كل المجالات، فإننا ما زلنا نعتقد أن اللبنانيين جميعاً يتطلعون أيضاً إلى تعزيز هذه الحيوية ودعمها بالمقدار نفسه الذي يتمسكون فيه باستقرارهم السياسي والاقتصادي وبنظامهم الديموقراطي البرلماني.

لقد وضعنا نصب أعيننا دائماً أن قضية بناء الدولة لا بد من أن تحظى بكل جهد آني ومستقبلي، وأن تتكافل في سبيل ذلك كل الطاقات الرسمية والأهلية المدعوة والقادرة على الإرتقاء بالعمل السياسي والوطني إلى مستوى دولة المؤسسات الديموقراطية والعادلة.

بناء عليه، وكما سبق أن عبرت في فترات ماضية عن رغبتي في الاستقالة لإعطاء دفع إيجابي للحياة السياسية اللبنانية وللمكتسبات الاقتصادية والوطنية والإنمائية التي تحققت، فإنني أعتقد أن الظروف أصبحت مؤاتية الآن لتحقيق الانتقال إلى وضع حكومي جديد ومتماسك يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون بين المؤسسات ويمنع التخريب في مسار الاستقرار السياسي والاقتصادي والوطني.

فخامة الرئيس، إنني إذ أجدد الشكر لتعاونكم التام معي ومع مجلس الوزراء، كما أجدد الشكر للمجلس النيابي الكريم ولرئيسه وللأخوة الوزراء، أتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي، متمنياً لكم التوفيق في مهماتكم في قيادة البلاد وتثبيت دعائم حياتنا الديمقوقراطية، معاهداً الله والوطن أن أبقى حريصاً على المصلحة الوطنية العليا. عشتم وعاش لبنان».

الوزارة الثمانون

تشكيل حكومة السيد رفيق الحريري الثانية[1]

من ٢٥/٥/١٩٩٥ إلى ٧/١١/١٩٩٦

رفيق الحريري (سني ــ بيروت) .... رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للمالية
ميشال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
ميشال اده (ماروني ــ بيروت) .... وزيراً للثقافة والتعليم العالي
علي الخليل (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للمغتربين
بهيج طبارة (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعدل
مروان حمادة (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصحة العامة
وليد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً لشؤون المهجرين
محسن دلول (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للدفاع الوطني
نديم سالم (ر. كاثوليك ــ الجنوب) .... وزير دولة لشؤون مجلس النواب[2]
شوقي فاخوري (ر. ارثوذكس ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة
أسعد حردان (ر. ارثوذكس ــ الجنوب) .... وزيراً للعمل
فارس بويز (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية
الياس حبيقة (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
شاهي برسوميان (أرمن. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصناعة والنفط
عمر مسقاوي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للنقل
أنور الخليل (درزي ــ الجنوب) .... وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري
نقولا فتوش (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للسياحة
محمود أبو حمدان (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للاسكان والتعاونيات
هاغوب دمرجيان (أرمن كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للشؤون البلدية والقروية
فؤاد السنيورة (سني ــ الجنوب) .... وزير دولة للشؤون المالية
قبلان عيسى الخوري (ماروني ــ الشمال) .... وزير دولة
جوزف مغيزل (ر. كاثوليك ــ بيروت) .... وزيراً للبيئة

(١) بموجب المرسومين رقم ٦٨١١ و٦٨١٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢، الخميس في ١/٦/١٩٩٥، ص ٥١١، ٥١٢.

(٢) بموجب المرسوم رقم ٦٨١٣، المصدر السابق ص ٥١٣.

عبد الرحيم مراد (سني ــ البقاع) .... وزيراً للتعليم المهني والتقني
روبير غانم (ماروني ــ البقاع) .... وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة
فريد مكاري (ر. ارثوذكس ــ الشمال) .... وزيراً للاعلام
اسطفان الدويهي (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للشؤون الاجتماعية
الفضل شلق (سني ــ الشمال) .... وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
ياسين جابر (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد والتجارة
علي حراجلي (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة
فايز شكر (شيعي ــ البقاع) .... وزير دولة

- حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الرابع عشر (١٩٩٢ ــ ١٩٩٦) باستثناء رئيسها والوزراء: ادة، طبارة، فاخوري، دمرجيان، السنيورة، شلق، جابر، حراجلي وشكر.

- بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٥ توفي الوزير مغيزل أثر نوبة قلبية.

- أُلقي البيان الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٥/٦/١٩٩٥ على مرحلتين واستؤنفت في اليوم التالي ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٦ صوتاً ضد ١٨، وامتناع ٥ من مجموع أعضاء المجلس النيابي الـ ١٢٦ (باستثناء النائب الموقوف يحيى شمص والنائب الوزير الراحل جوزف مغيزل).

- بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٥ عين السيد بيار فرعون (ر. كاثوليك ــ بيروت من خارج أعضاء مجلس النواب) وزيراً للبيئة بموجب المرسوم رقم ٦٩٠٥.

أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في ١٨/٨/٩٦ (جبل لبنان) ٢٥/٨/٩٦ (الشمال)، ١/٩/٩٦ (بيروت)، ٨/٩/٩٦ (الجنوب) و١٥/٩/٩٦ (البقاع) وتكوّن منها مجلس النواب الخامس عشر (١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠) لم يترشح لهذه الانتخابات الوزراء ادة وطبارة، برصوميان، السنيورة، فرعون، شلق، وشكر، وترشح رئيسها وبقية الوزراء وفازوا باستثناء الوزير غانم الذي قدم طعناً في نيابة منافسه هنري شديد أمام المجلس الدستوري.

- بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية اعتبرت هذه الحكومة مستقيلة بناء على الفقرة «هـ» من البند ١ من المادة ٦٩ والدستور: «تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب».

- بعد الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية، في ٢٣/١٠/١٩٩٦ (على مرحلتين) و٢٤/١٠/٩٦ (قبل الظهر) تم تكليف الرئيس الحريري تأليف الحكومة العتيدة (٢٤/١٠/١٩٩٦).

الوزارة الحادية والثمانون

تشكيل حكومة السيد رفيق الحريري الثالثة[1].

من ٧/١١/١٩٩٦ إلى ؟

رفيق الحريري (سني ــ بيروت) ...... رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للمال ووزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
ميشال المر (ر. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
ميشال اده (ماروني ــ بيروت) .... وزير دولة
بهيج طبارة (سني ــ بيروت) .... وزيراً للعدل
وليد جنبلاط (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً لشؤون المهجرين
محسن دلول (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للدفاع الوطني
نديم سالم (ر. كاثوليك ــ الجنوب) .... وزير دولة لشؤون الصناعة
شوقي فاخوري (ر. ارثوذكس ــ البقاع) .... وزيراً للزراعة
أسعد حردان (ر. ارثوذكس ــ الجنوب) .... وزيراً للعمل
فارس بويز (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للخارجية
الياس حبيقة (ماروني ــ جبل لبنان) .... وزيراً للموارد المائية والكهربائية
سليمان فرنجية (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للصحة العامة
طلال ارسلان (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للمغتربين
شاهيه برسوميان (أ. ارثوذكس ــ جبل لبنان) .... وزيراً للصناعة والنفط
عمر مسقاوي (سني ــ الشمال) .... وزيراً للنقل
نقولا فتوش (ر. كاثوليك ــ البقاع) .... وزيراً للسياحة
بشارة مرهج (ر. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيرا لشؤون الإصلاح الإداري
محمود أبو حمدان (شيعي ــ البقاع) .... وزيراً للإسكان والتعاونيات
هاغوب دمرجيان (أ. ارثوذكس ــ بيروت) .... وزيراً للشؤون البلدية والقروية
فؤاد السنيورة (سني ــ الجنوب) .... وزير دولة للشؤون المالية
جان عبيد (ماروني ــ الشمال) .... وزير للتربية الوطنية والشباب والرياضة
ياسين جابر (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للاقتصاد الوطني والتجارة

(١) بموجب المرسومين ٩٤٩٩ و٩٥٠٠ تاريخ ٧/١١/١٩٩٦، محاضر مجلس النواب للعام ١٩٩٦، العقد العادي الثاني جلسة ٢١/١١/١٩٩٦.

علي حراجلي (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للأشغال العامة
فوزي حبيش (ماروني ــ الشمال) .... وزيراً للثقافة والتعليم العالي
باسم السبع (شيعي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للإعلام
أكرم شهيب (درزي ــ جبل لبنان) .... وزيراً للبيئة
أيوب حميد (شيعي ــ الجنوب) .... وزيراً للشؤون الاجتماعية
فاروق البربير (سني ــ بيروت) .... وزيراً للتعليم المهني والتقني
الياس حنا (ر. كاثوليك ــ جبل لبنان) .... وزير دولة
غازي سيف الدين (سني ــ البقاع) .... وزير دولة

حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الخامس عشر (٩٦ ــ ؟) باستثناء الوزراء: اده، طبارة، برسوميان، السنيورة، البربير، حنا، وسيف الدين.

ألقي البيان الوزاري في جلسة ٢١/١١/١٩٩٦، ونوقش في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ منه ست مرات ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ١٠٢ ضد ١٩ وغياب سبعة نواب.

الملاحق والجداول

ملحق رقم ١

دليل الوزراء مرتب هجائياً ورقم الحكومات التي اشتركوا فيها

أ

الإسم	رقم الوزارة
أبو جمرة، عصام	٧٥
أبو جودة، خليل	٢٧
أبو حمد، خليل	٦٣، ٦٤، ٦٥
أبو حمدان، محمود	٧٩، ٨٠، ٨١
أبو حيدر، نجيب	٦٣
أبو خاطر، جوزف	٦١، ٦٢، ٧٢
أبو الروس، اسبيريدون	٤
أبو شرف، لويس	٦٧
أبو شهلا، حبيب	٨، ٩، ١٠، ١١، ١٥، ١٩، ٢٠
أبو صوان، نجيب	٤، ٥، ٦
أبو ضرغم، محمود	٧٥
أبو فاضل، منير	٧٢
أبو ناضر، روكز	١٤، ١٥
أبي اللمع، خليل	٨، ١٠
أبي اللمع، رئيف	٢٧
الأحدب، حسين	٣، ٤، ٥، ٦، ٧
الأحدب، خير الدين	٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢
اده، اميل	٦
اده، بيار	٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٥
اده، ريمون	٤٧، ٦٠، ٦١
اده، ميشال	٥٧، ٧٢، ٧٩، ٨٠، ٨١
اده، هنري	٦٣، ٦٤
أديب، أوغست باشا	١، ٧
ارسلان طلال	٧٧
أرسلان، مجيد	١١، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥١، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩
اسطفان، انطوان	٣٠
اسطفان، يوسف	١٣
الأسعد، أحمد	١٣، ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧
الأسعد، علي نصرت	١
الأسعد، كامل	٥١، ٥٦
الأعور، بشير	٢٩، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٦٤، ٦٥
افتيموس، يوسف	١
افرام، جورج	٧٣، ٧٩
الأمين، عبد الله	٧٧، ٧٨، ٧٩
اميريان، سورين خان	٦٦، ٦٧، ٧٦
اميوني، نجيب	١

ب

الإسم	رقم الوزارة
بابكيان، خاتشيك	٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٧٧
برسوميان، شاهيه	٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١
البربير، فاروق	٨١
البربير، نسيب	٥٧
بري، نبيه	٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨

الإسم	رقم الوزارة
البزري، أمين	٧٠
البزري، فؤاد	٥٧
البزري، نزيه	٤٠، ٤١، ٤٢، ٦٤، ٦٦، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٧٨
بزي، علي	٤٧، ٥١
البساط، بهاء الدين	٧٣
البستاني، اميل	٤١
بطرس، فؤاد	٤٧، ٥١، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ٧١، ٧٢
بولس، جواد	١٨
بولس، فيليب	١٦، ١٧، ٢٩، ٥٠، ٥١
بيضون، رشيد	٢٩، ٣٥، ٤٥، ٥٨
بيضون، محمد عبد الحميد	٧٧، ٧٨
بيضون، محمد يوسف	٧٢، ٧٧
بيطار، اميل	٦٣
بويز، فارس	٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١
بيهم، أمين	٤٨، ٥٢، ٥٣
بيهم، محمد علي	٤٣

ت

الإسم	رقم الوزارة
تقلا، سليم	١١، ١٣، ١٩، ٢٠، ٢١
تقلا، فيليب	٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٧، ٦٩
تقي الدين، بهيج	٢٧، ٢٩، ٥٤، ٦١، ٦٦، ٧١
تلحوق، جميل	٢١، ٢٢
تلحوق، سليم	١، ٢
التويني، جبران	٧
التويني غسان	٦٣، ٦٩
تيان، اميل	٤٣، ٥٥

ث

الإسم	رقم الوزارة
ثابت، أيوب	٣، ١٨
ثابت، جورج	٢، ١٠، ١١، ١٢

ج

الإسم	رقم الوزارة
جابر، لطفي	٧٥
جابر، ياسين	٨٠، ٨١
جارودي، صائب	٦٣
جارودي، محمد	٧٧
الجاهل، سليم	٧٢
جبران، يوسف	٧١
الجميل، بيار	٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٤
الجميل، موريس	٤٩، ٦٢
جعجع، سمير	٧٧، ٧٨
جنبلاط، حكمت	١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧
جنبلاط، خالد	٥٨، ٦٧، ٧٢
جنبلاط، كمال	٢٤، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٨، ٦٢
جنبلاط، وليد	٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١
جينادري، فرنسوا	٦٨
جوخادريان، آغوب	٧٧

ح

الإسم	رقم الوزارة
الحافظ، أمين	٦٥
حبيش، فوزي	٨١
حبيقة، ايلي	٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١
حتي، يوسف	٤٣
حراجلي، علي	٨٠، ٨١
حردان، أسعد	٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١
حرب، بطرس	٧١، ٧٧
الحريري، رفيق	٧٩، ٨٠، ٨١
الحسيني، أحمد	٢، ٧٧٦، ٩، ١٠، ١٦، ١٧، ٢٣، ٢٥، ٣٠

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

الملحق رقم ٢

دليل رؤساء الحكومات مرتب هجائياً ورقم الحكومة وعدد الأيام ومجموعها في الحكم

رئيس الحكومة	عدد الحكومات	رقم الحكومة	عدد الأيام	مجموع الأيام
الأحدب، خير الدين	٥	٨	٦٨	
		٩	١١٨	
		١٠	١١٢	٤٤٠
		١١	٧٥	
		١٢	٦٧	
اده، اميل	١	٦	١٦٢	١٦٢
أديب، أوغست باشا	٢	١	٣٤٠	١١١٧
		٧	٧٧٧	
ثابت، أيوب	١	١٨	١٢٦	١٢٦
١١٢٦				
الحافظ، أمين	١	٦٥	٧٤	
الحريري، رفيق	٣	٧٩	٩٣٧	١٤٦٥
		٨٠	٥٢٨	دون الحكومة
		٨١	؟	الثالثة
الحص، سليم	٤	٧٠	٩٤٩	
		٧١	٤٧٦	
		٧٤[1]	٤٨٠	٢٢٩٩
		٧٦	٣٩٤	
الخوري، بشارة	٣	٢	٢١٤	
		٣	٢١٧	٥٨٥
		٥	١٥٤	
الداعوق، أحمد	٢	١٧	٢٣٩	
		٤٨	٧٩	٣١٨

(١) بعد وفاة الرئيس رشيد كرامي في ١/٦/١٩٨٧، سمي الرئيس سليم الحص رئيساً للحكومة بالوكالة في ١/٦/٨٧

الرفاعي، نور الدين	١	٦٨	٣٩	٣٩
السعد، حبيب باشا	١	٤	٢٤٣	٢٤٣
سلام، صائب	٦	٣٢	٤	
		٣٥	١٠٨	
		٤٩	٢٧٢	١٤٦٢
		٥٠	١٥٤	
		٦٣	٥٩١	
		٦٤	٣٣٣	
شهاب، خالد	٢	١٣	٢٣٦	
		٣٤	٢١٢	٤٤٨
شهاب، فؤاد	١	٣٣	١٣	١٣
الصلح، تقي الدين	١	٦٦	٤٨٠	٤٨٠
الصلح رشيد	٢	٦٧	٢٣٤	
		٧٨	١٦٧	٤٠١
الصلح، رياض	٦	١٩	٢٨٢	
		٢٠	١٩٠	
		٢٤	١٧٥	١٩٩٤
		٢٥	٤١٤	
		٢٦	٤٣١	
		٢٧	٥٠٢	
الصلح، سامي	٨	١٧	٤٤٨	
		٢٢	٢٧٣	
		٣٠	٢١٠	
		٣٨	٢٩٦	
		٣٩	٧٢	١٧٧٣
		٤٣	٢٧٣	
		٤٤	٢٠٨	
		٤٥	١٩٣	
عون، ميشال	١	٧٥	٤٢٨	٤٢٨

العويني، حسين	٤	٢٨	١١٣	
		٥٢	٢١٨	
		٥٣	٥٤	٦٣٤
		٥٤	٢٤٩	
كرامي، رشيد	١٠	٤٠	١٨٢	
		٤٦	٢٠	
		٤٧	٥٧٧	
		٥١	٨٤٢	
		٥٥	٢٥٨	٤٥٩٩
		٥٧	٤٢٩	
		٦١	٣١٤	
		٦٢	٣٢٣	
		٦٩	٥٢٧	
		٧٤	١١٢٧	
كرامي، عمر	١	٧٧	٥٠٨	٥٠٨
المنلا، سعدى	١	٢٣	٢٠٦	٢٠٦
الوزان، شفيق	٢	٧٢	٧١٣	
		٧٣	٥٧١	١٢٨٤
اليافي، عبد الله	١١	١٤	٨٣	
		١٥	٢٤١	
		٢٩	٢٧٩	
		٣٦	١٩٦	
		٣٧	٢٠٠	
		٤١	٨١	١٨١٥
		٤٢	١٦٣	
		٥٦	٢٤١	
		٥٨	٢٤٦	
		٥٩	٨	
		٦٠	٨٧	

جدول رقم (١)

التوزيع المهني لرؤساء الحكومات

المهنة	العدد	الأسماء
محامون	٨	اوغست أديب ـ اميل اده ـ رياض الصلح ـ سعدي المنلا ـ عبد الله اليافي ـ رشيد كرامي ـ شفيق الوزان ـ عمر كرامي.
قضاة	٣	بشارة الخوري ـ سامي الصلح ـ رشيد الصلح.
ملاكون ورجال أعمال	٥	حبيب باشا السعد ـ خالد شهاب ـ صائب سلام ـ حسين العويني ـ رفيق الحريري.
عسكريون	٣	فؤاد شهاب ـ نور الدين الرفاعي ـ ميشال عون.
صحافيون	٢	خير الدين الأحدب ـ تقي الدين الصلح.
أساتذة جامعيون	٢	أمين الحافظ ـ سليم الحص.
طبيب	١	أيوب ثابت.
مهندس	١	أحمد الداعوق.
إداري	١	ناظم عكاري.
مفتي	١	عبد الحميد كرامي.
المجموع	٢٧	

الملحق رقم ٣

دليل نواب رؤساء مجلس الوزراء حسب التسلسل التاريخي[١]

الاسم	رقم الوزارة	الفترة الزمنية
فيليب بولس	١٦	١/١٢/٤١ ـ ٢٧/٧/٤٢
موسى نمور	١٧	٢٧/٧/٤٢ ـ ١٨/٣/٤٣
حبيب أبو شهلا	١٩	٢٥/٩/٤٣ ـ ٣/٧/٤٤
حبيب أبو شهلا	٢٠	٣/٧/٤٤ ـ ٩/١/٤٥
نقولا غصن	٢١	٩/١/٤٥ ـ ٢٢/٨/٤٥
غبريال المر	٢٢	٢٢/٨/٤٥ ـ ٢٢/٥/٤٦
غبريال المر	٢٣	٢٢/٥/٤٦ ـ ١٤/١٢/٤٦
صبري حمادة	٢٤	١٤/١٢/٤٦ ـ ٧/٦/٤٧
غبريال المر	٢٥	٧/٦/٤٧ ـ ٢٦/٧/٤٨
غبريال المر	٢٦	٢٦/٧/٤٨ ـ ٢٠/٧/٤٩ (استقال)
جبران نحاس	٢٦	٢٠/٧/٤٩ ـ ١/١٠/٤٩
جبران نحاس	٢٧	١/١٠/٤٩ ـ ٤/٢/٥١
فيليب بولس	٢٩	٧/٦/٥١ ـ ١١/٢/٥٢
فؤاد الخوري	٣٠	١١/٢/٥٢ ـ ٩/٩/٥٢
باسيل طراد	٣١	٩/٩/٥٢ ـ ١٤/٩/٥٢
باسيل طراد	٣٢	١٤/٩/٥٢ ـ ١٨/٩/٥٢
غبريال المر	٣٨	١٦/٩/٥٤ ـ ٩/٧/٥٥
غبريال المر	٣٩	٩/٧/٥٥ ـ ١٩/٩/٥٥
فؤاد غصن	٤٠	١٩/٩/٥٥ ـ ١٩/٣/٥٦
نسيم مجدلاني	٤٩	١/٨/٦٠ ـ ٢٠/٥/٦١
فيليب بولس	٥٠	٢٠/٥/٦١ ـ ٣١/١٠/٦١
فيليب بولس	٥١	٣١/١٠/٦١ ـ ٢٠/٢/٦٤

(١) اقتضى العرف تخصيص منصب نائب رئيس مجلس الوزراء إلى طائفة الروم الأرثوذكس، ولم يعمل بهذا العرف أربع مرات: الأولى قبل الاستقلال (الوزارة ١٧) حيث عين موسى نمور (ماروني) والثانية (الوزارة ٢٤) حيث عين صبري حمادة (شيعي) بسبب انتخاب حبيب أبو شهلا (روم أرثوذكس) رئيساً لمجلس النواب والثالثة (الوزارة ٣٣) حين عين ناظم عكاري (سني) بسبب تعيين اللواء شهاب (ماروني) رئيساً لمجلس الوزراء. والرابعة (الوزارة ٦٩) حيث عين كميل شمعون (ماروني) بسبب الظروف التي كانت سائدة في أواخر ولاية الرئيس فرنجية.

جبران نحاس	٥٢	٢٠/ ٢/ ٦٤ ـ ٢٥/ ٩/ ٦٤
جبران نحاس	٥٣	٢٥/ ٩/ ٦٤ ـ ١٨/ ١١/ ٦٤
نسيم مجدلاني	٥٤	١٨/ ١١/ ٦٤ ـ ٢٥/ ٧/ ٦٥
فؤاد بطرس	٥٦	٩/ ٤/ ٦٦ ـ ٦/ ١٢/ ٦٦
فؤاد بطرس	٥٨	٨/ ٢/ ٦٨ ـ ١٢/ ١٠/ ٦٨
فؤاد غصن	٥٩	١٢/ ١٠/ ٦٨ ـ ٢٠/ ١٠/ ٦٨
نسيم مجدلاني	٦١	١٥/ ١/ ٦٩ ـ ٢٥/ ١١/ ٦٩
فؤاد غصن	٦٢	١٥/ ١١/ ٦٩ ـ ١٣/ ١٠/ ٧٠
غسان التويني	٦٣	١٣/ ١٠/ ٧٠ ـ ٢٠/ ١/ ٧١ (استقال)
الياس سابا	٦٣	٢٠/ ١/ ٧١ ـ ٢٧/ ٥/ ٧٢
البير مخيبر	٦٤	٢٧/ ٥/ ٧٢ ـ ٢٥/ ٤/ ٧٣
فؤاد غصن	٦٥	٢٥/ ٤/ ٧٣ ـ ٨/ ٧/ ٧٣
فؤاد غصن	٦٦	٨/ ٧/ ٧٣ ـ ٣١/ ١٠/ ٧٤
ميشال ساسين	٦٧	٣١/ ١٠/ ٧٤ ـ ٢٣/ ٥/ ٧٥
موسى كنعان	٦٨	٢٣/ ٥/ ٧٥ ـ ١/ ٧/ ٧٥
كميل شمعون[1]	٦٩	١٦/ ٦/ ٧٦ ـ ٩/ ١٢/ ٧٦
فؤاد بطرس	٧٠	٩/ ١٢/ ٧٦ ـ ١٦/ ٧/ ٧٩
فؤاد بطرس	٧١	١٦/ ٧/ ٧٩ ـ ٢٥/ ١٠/ ٨٠
فؤاد بطرس	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ ـ ٧/ ١٠/ ٨٢
ايلي سالم	٧٣	٧/ ١٠/ ٨٢ ـ ٣٠/ ٤/ ٨٤
عصام أبو جمرة	٧٥	٢٢/ ٩/ ٨٨ ـ ٢٥/ ١١/ ٨٨
ميشال ساسين	٧٦	٢٥/ ١١/ ٨٨ ـ ٢٤/ ١٢/ ٩٠
ميشال المر	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
ميشال المر	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ ـ ٣١/ ١٠/ ٩٢
ميشال المر	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥
ميشال المر	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ ـ ٧/ ١١/ ١٩٩٦
ميشال المر	٨١	٧/ ١١/ ١٩٩٦ ـ ؟

(١) عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الحكومة بحوالى السنة، ثم عين رئيساً للوزراء بالوكالة قبل انتهاء ولاية الرئيس فرنجية بحوالي الاسبوع (انظر ص ٢١٨).

ملحق رقم ٤

وزراء الدولة[1]

الاسم	الطائفة	المنطقة	رقم الوزارة	الفترة الزمنية
صائب سلام	سني	بيروت	٤١	١٩/ ٣/ ٥٦ ـ ٨/ ٦/ ٥٦
صائب سلام	سني	بيروت	٤٢	٨/ ٦/ ٥٦ ـ ١٨/ ١١/ ٥٦
محمد علي بيهم	سني	بيروت	٤٣	٣/ ٦/ ٥٧ ـ ١٧/ ٦/ ٥٧ (استقال)
يوسف حتي	ماروني	بيروت	٤٣	٣/ ٦/ ٥٧ ـ ١٧/ ٦/ ٥٧ (استقال)
خاتشيك بابكيان	أرمن ارثوذكس	بيروت	٤٩	١/ ٨/ ٦٠ ـ ٢٠/ ٥/ ٦١ (للاصلاح الإداري)
عبد الله المشنوق	سني	بيروت	٤٩	١/ ٨/ ٦٠ ـ ٢٠/ ٥/ ٦١ (لشؤون البلديات)
موريس الجميل	ماروني	جبل لبنان	٤٩	١/ ٨/ ٦٠ ـ ٢٠/ ٥/ ٦١
حسين منصور	شيعي	البقاع	٤٩	١/ ٨/ ٦٠ ـ ٢٠/ ٥/ ٦١
هنري فرعون	ر. كاثوليك	بيروت	٥٨	٨/ ٢/ ٦٨ ـ ١١/ ٤/ ٦٨ (استقال)
ألبير مخيبر	ر. ارثوذكس	جبل لبنان	٦٤	٢٧/ ٥/ ٧٢ ـ ٢٥/ ٤/ ٧٣
بيار حلو	ماروني	جبل لبنان	٦٤	٢٧/ ٥/ ٧٢ ـ ٣١/ ١/ ٧٣
مجيد أرسلان	درزي	جبل لبنان	٦٦	٨/ ٧/ ٧٣ ـ ٣١/ ١٠/ ٧٤
جوزف شادر	أرمن كاثوليك	بيروت	٦٦	٨/ ٧/ ٧٣ ـ ٣١/ ١٠/ ٧٤

(١) استعمل لقب وزير دولة في الجمهورية الثالث الفرنسية باسم «ministre d'état» ثم تحول في أواخر عهد الجمهورية الثالثة وفي عهد الجمهورية الرابعة باسم «Ministre sans porte feuille» وهو اللقب الأصح، أما الغاية في إيجاد هذا الوضع الوزاري الخاص فكانت إرضاء الأحزاب التي كانت قائمة في عهد هاتين الجمهوريتين، والتي كانت تتميز بتعددها البالغ، ولكي تنال الحكومة ثقة البرلمان، كان المكلف تشكيلها يرى نفسه مضطراً إلى إرضاء ممثلي تلك الأحزاب بإيجاد مناصب وزارية من دون حقائب. ووظيفة وزير الدولة كانت ولا تزال في الدول التي تعمد إلى ذلك الاشتراك فقط في حضور جلسات مجلس الوزراء والمشاركة في اتخاذ المقررات السياسية، مما يدل على أن هذا المنصب ليس منصباً إدارياً بالمعنى الذي نصت عليه المادة ٦٤ من الدستور اللبناني قبل تعديلها في ٢١/ ٩/ ٩٠ والتي كانت تنص على أن لا يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خص له». وعلى هذا فإن كل وزير دولة لا يكلف مهمة خاصة كانت تقتصر وظيفته على حضور جلسات مجلس الوزراء. ويرى الأستاذ أحمد زين في كتابه «اشكالات دستورية ونيابية»، الجزء الأول، : «إن هذا التوزير كانت ولادته الأولى لأحداث شيء من التغطية السياسية للحكومة. . . وإن مفهوم وزير الدولة تطور ابتداء من حكومة الرئيس تقي الدين الصلح إذ أصبح على علاقة مباشرة بالتوازنات السياسية والمذهبية والمناطقية في داخل الحكومة. . . .».

ألبير مخيبر	ر. ارثوذكس	جبل لبنان	٦٦	٨/ ٧/ ٧٣ـ ٣١/ ١٠/ ٧٤
علي الخليل	شيعي	الجنوب	٦٦	٨/ ٧/ ٧٣ـ ٣١/ ١٠/ ٧٤
جوزف أبو خاطر	ر. كاثوليك	بيروت	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ـ ٧/ ١٠/ ٨٢
قيصر نصر	ماروني	الجنوب	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ـ ٧/ ١٠/ ٨٢
سامي يونس	درزي	جبل لبنان	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ـ ٧/ ١٠/ ٨٢
منير أبو فاضل	درزي	جبل لبنان	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ـ ١٤/ ١٢/ ٨٠ (استقال)
محمود عمار	شيعي	جبل لبنان	٧٢	٢٥/ ١٠/ ٨٠ـ ٧/ ١٠/ ٨٢
نبيه بري	شيعي	الجنوب	٧٤	٣٠/ ٤/ ٨٤ـ ٢٢/ ٩/ ٨٨
نزيه البزري	سني	الجنوب	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
نبيه بري	شيعي	الجنوب	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
وليد جنبلاط	درزي	جبل لبنان	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
زاهر الخطيب	سني	جبل لبنان	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢ (للاصلاح الإداري)
شوقي فاخوري	ر. ارثوذكس	البقاع	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢ (لشؤون النقل)
أغوب جوخادريان	ارمن كاثوليك	بيروت	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢ (لشؤون البيئة)
عبد الله الأمين	شيعي	الجنوب	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
أسعد حردان	ر. ارثوذكس	الجنوب	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
سمير جعجع	ماروني	الشمال	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ٢٠/ ٣/ ٩١ (استقال)
سليمان طوني فرنجية	ماروني	الشمال	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢
روجيه ديب	ماروني	جبل لبنان	٧٧	٢٤/ ١٢/ ٩٠ـ ١٦/ ٥/ ٩٢ (مكان جعجع)
نزيه البزري	سني	الجنوب	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ـ ٣١/ ١٠/ ٩٢
نبيه بري	شيعي	الجنوب	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ـ ٣١/ ١٠/ ٩٢
أسعد حردان	ر. ارثوذكس	الجنوب	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ـ ٣١/ ١٠/ ٩٢
سمير جعجع	ماروني	الشمال	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ـ ١٦/ ٩/ ٩٢ (عدم مشاركة)
الياس حبيقة	ماروني	جبل لبنان	٧٨	١٦/ ٥/ ٩٢ـ ٣١/ ١٠/ ٩٢ (لشؤون المهجرين
رضا وحيد	شيعي	الجنوب	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون المغتربين)
عمر مسقاوي	سني	الشمال	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون النقل
ميشال اده	ماروني	جبل لبنان	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون الثقافة)
وليد جنبلاط	درزي	جبل لبنان	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون المهجرين)
الياس حبيقة	ماروني	جبل لبنان	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون المعاقين)
سليمان فرنجية	ماروني	الشمال	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥
حسن عز الدين	سني	الشمال	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥
شاهي برصوميان	أرمن ارثوذكس	جبل لبنان	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥

علي عسيران	شيعي	الجنوب	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥
أنور خليل	درزي	الجنوب	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (للاصلاح الإداري)
سمير مقبل	ر. ارثوذكس	جبل لبنان	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (لشؤون البيئة)
فؤاد السنيورة	سني	الجنوب	٧٩	٣١/ ١٠/ ٩٢ـ ٢٥/ ٥/ ٩٥ (للشؤون المالية)
جورج افرام	ماروني	جبل لبنان	٧٩	١١/ ٦/ ٩٣ـ ١١/ ٨/ ٩٣ (أقيل)
جان عبيد	ماروني	الشمال	٧٩	١١/ ٨/ ٩٣ـ ٢٥/ ٥/ ١٩٩٥
بشارة مرهج	ر. ارثوذكس	بيروت	٧٩	٢/ ٩/ ٩٤ـ ٨/ ٩/ ٩٤ (استقال)
نديم سالم	ر. كاثوليك	الجنوب	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ـ ٧/ ١١/ ٩٦ (لشؤون مجلس النواب)
أنور خليل	درزي	الجنوب	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ـ ٧/ ١١/ ٩٦ (للإصلاح الإداري)
فؤاد السنيورة	سني	الجنوب	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ـ ٧/ ١١/ ٩٦ (للشؤون المالية)
قبلان عيسى الخوري	ماروني	الشمال	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ـ ٧/ ١١/ ٩٦
فايز شكر	شيعي	البقاع	٨٠	٢٥/ ٥/ ٩٥ـ ٧/ ١١/ ٩٦
ميشال اده	ماروني	بيروت	٨١	٧/ ١١/ ٩٦ـ ؟
نديم سالم	ر. كاثوليك	الجنوب	٨١	٧/ ١١/ ٩٦ـ ؟ (لشؤون الصناعة)
الياس حنا	ر. كاثوليك	جبل لبنان	٨١	٧/ ١١/ ٩٦ـ ؟
غازي سيف الدين	سني	البقاع	٨١	٧/ ١١/ ٩٦ـ ؟

جدول رقم (٢)

توزيع الحقائب الوزارية على المناطق

المنطقة / الحقيبة	جبل لبنان	بيروت	الشمال	الجنوب	البقاع	مجموع الوزراء المتعاقبين
وزارة المالية	٢٤	٢٧	١٧	٩	٩	٨٦
وزارة الداخلية	٢٤	٤١	١٠	٨	١٠	٩٣
وزارة الخارجية	٣٢	٢٨	١٩	٢	–	٨١
وزارة الدفاع	٣٢	٢١	٨	٤	١٠	٧٥
وزارة التربية	٢٧	٢٦	١٧	١٥	٦	٩١
وزارة الأشغال	٣٩	٢٠	١٣	١٢	٥	٨٩
وزارة العدل	٢٣	٤٦	١٢	١٣	١	٩٥
وزارة الاقتصاد والتجارة	١٨	٢٨	١٩	١٥	٣	٨٣
وزارة الزراعة	٣١	٨	١٠	١٨	٢١	٨٨
وزارة الصحة	٣١	٢٥	٨	١٥	٩	٨٨
وزارة البريد والمواصلات	٣٣	١٩	١٥	١٠	٨	٨٥
وزارة الاعلام	١٦	٢٥	١٠	١١	٢	٦٤
وزارة العمل	١٢	١١	١	١٣	٢	٣٩
وزارة الشؤون الاجتماعية	١٠	٣	٥	٤	٤	٢٦
وزارة السياحة	١٠	٨	٦	٥	٣	٣٢
وزارة الصناعة والنفط	٨	١٠	–	١	١	٢٠
الموارد المائية والكهربائية	١١	٣	–	١١	٤	٢٩
وزارة الاسكان والتعاونيات	٨	٣	٢	٤	٣	٢٠
وزارة التصميم	١٩	١١	٤	٥	٢	٤١
وزراء الدولة	١٩	١٠	٧	١٩	٥	٦٠

جدول رقم (٣)

توزيع الحقائب الوزارية على الطوائف

المنطقة / الحقيبة	ماروني	ر. أرثوذكس	ر. كاثوليك	أرمن	أقليات	سني	شيعي	درزي	مجموع الوزراء المتعاقبون
وزارة المالية	٣٤	٣	٤	–	–	٣٤	٩	٢	٨٦
وزارة الداخلية	٢٦	١٦	٢	–	–	٣٩	٤	٦	٩٣
وزارة الخارجية	٢٧	١٥	٢٤	–	–	١٤	١	–	٨١
وزارة الدفاع	١١	٩	٥	–	–	٢٠	٧	٢٣	٧٥
وزارة التربية	٣٨	٢٣	١٠	–	١	٩	٩	١	٩١
وزارة الأشغال	٢٦	١٤	٩	–	–	١٤	١٧	٩	٨٩
وزارة العدل	١٧	١٨	١٢	٢	١	٢٧	١٤	٤	٩٥
وزارة الاقتصاد والتجارة	٩	١٧	١٥	–	١	٢٦	٩	٥	٨٣
وزارة الزراعة	١٢	٦	٩	–	–	١٥	٢٧	١٩	٨٨
وزارة الصحة	٢٤	٩	٣	١	١	١٥	١٦	١٩	٨٨
وزارة البريد والمواصلات	٢٩	١٠	٨	–	–	١٤	١٦	٨	٨٥
وزارة الاعلام	٢٠	٩	٥	١	–	١٩	٨	٢	٦٤
وزارة العمل	١٢	٥	٥	–	–	٦	١٠	١	٣٩
وزارة الشؤون الاجتماعية	٩	١	٤	١	–	٦	٤	١	٢٦
وزارة السياحة	٥	٥	٥	٣	–	٤	٥	٥	٣٢
وزارة الصناعة والنفط	٤	٢	٣	٤	–	٤	٢	١	٢٠
الموارد المائية والكهربائية	٧	–	٣	–	–	٧	١١	١	٢٩
وزارة الاسكان والتعاونيات	٣	٦	١	–	–	٢	٥	٣	٢٠
وزارة التصميم	١٣	٣	٥	٢	–	٩	٦	٣	٤١
وزراء الدولة	١٤	٧	٥	٤	–	١٣	١٠	٧	٥٩

جدول رقم (٤)

نـــوع الحكومات

حكومات أكثريتها برلمانية	٣٢
حكومات برلمانية بكاملها	٢٢
حكومات اكسترابرلمانية	١٣
حكومات أكثريتها اكسترا برلمانية	١١
حكومات مناصفة	٣
المجموع	٨١

جدول رقم (٥)

حـجـم الحكومات

ثلاثية	٧	ثمانية	١٣	ستة عشرية	٣
رباعية	٧	تسعية	١	ثمانية عشرية	٣
خماسية	٤	عشرية	١٧	اثنين وعشرينية	٢
سداسية	٧	اثني عشرية	٢	أربعة وعشرينية	١
سباعية	٦	اربعة عشرية	٤	ثلاثينية	٤
المجموع العام: ٨١					

المحتويات

الجمهورية الأولى ١٩٢٦ ــ ١٩٤٣

الجمهورية الثانية ١٩٤٣ ــ ١٩٨٩

التنضيد الالكتروني والإخراج الفني
مؤسسة «كلمات» كومبيوتر
هاتف ٠٣/٢٤٨٤٦٥ ـ ٠٣/٢٠٥٧٣١

تاريخنا الحكومي يتمثّل في :

- ثلاث جمهوريات توالت خلال إحدى وسبعين عامًا تشكّلت خلالها إحدى وثمانون حكومة ترأسها سبعة وعشرون رئيسًا للحكومة .

- ثماني عشرة حكومة في عهد الانتداب الفرنسي وثلاثة وستون في عهد الاستقلال ... منها ست حكومات بعد إتفاق الطائف .

- ضمّت هذه الحكومات ثلاث ماية وإثنين وعشرين وزيرًا من مختلف الطوائف والمناطق تعاقبوا على ثمانمائة وستة مقاعد وزارية .

- من سبعة حقائب وزارية في الحكومة الأولى إلى ستة وعشرين حقيبة في الحكومة الأخيرة إضافة إلى خمس وزراء دولة .